

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للموارد البحرانية
ومن الدائرة البحرانية

السنة الثالثة عشرة

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٦٢

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦٢

الأحكام الصادرة
من الدائرة الجزائية
نقابات

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ،
وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين :

(١)

الطعن رقم ٣ لسنة ٣١ القضائية "تظلم محامين" :

محاماه . محو الاسم من الجدول تأديبيا . طلب إعادة القيد . القضاء بعدم
قبول الطلب شكلا . تقض "مالا يجوز الطعن فيه" .

(١) محو اسم المحامي من الجدول . طلب إعادة القيد . رفضه . قرار نهائي . الطعن في هذا
القرار بالتقض غير جائز . جواز تجديد طلب إعادة القيد بعد مضي سنتين من تاريخ
رفضه .

(ب) قضاء اللجنة بعدم قبول طلب إعادة القيد في جدول المحامين شكلا وقضاؤها برفض الطلب
بالتقاضي في النتيجة .

١ - قرار لجنة قبول المحامين برفض طلب إعادة القيد بالجدول بعد محو اسم
المحامي منه قرار نهائي لا يكون قابلا لأي طعن . واذ نصت المادة ٦٩ من قانون
المحاماه على أجازة طلب إعادة القيد بعد مضي سنتين من تاريخ رفضه إنما عبرت
عن قصد المشرع إلى جعل قرار رفض طلب إعادة القيد في الجدول نهائيا .
ومن ثم فإن الطعن فيه بالتقض يكون غير جائز .

٢ — لم يرسم قانون المحاماه رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ طريقا للطعن في القرار الذي يصدر بعدم قبول طلب اعادة القيد شكلا اذ لا فرق بينه وبين القرار الذي يصدر برفض الطلب لالتقاءهما في النتيجة .

الوقائع

تتلخص وقائع هذا التظلم في أن الطاعن سبق أن قيد اسمه بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤١ بجدول المحامين تحت التمرين ولأمر نسبت إليه قدم للمحاكمة التأديبية بقرار مجلس التأديب بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥١ غيابيا بمحو اسمه من جدول المحامين فعارض . وقضى في معارضته بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد القرار المعارض فيه . استأنف الطاعن هذا القرار أمام محكمة النقض فقضت بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٥٤ غيابيا بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وتأيد القرار المستأنف . فعارض الطاعن في ذلك الحكم . وقضى في معارضته بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٦٠ بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد الميعاد قدم الطاعن بعد ذلك طلبا إلى لجنة قبول المحامين بمحكمة استئناف القاهرة لقيد اسمه بجدول المحامين تحت التمرين بعد محو اسمه تأديبيا . فقررت اللجنة حضوريا بعدم قبول الطلب شكلا ، استنادا إلى أن قرار محو اسم الطالب من جدول المحامين يعتبر نهائيا من تاريخ قضاء محكمة النقض في ٢٤ يناير سنة ١٩٦٠ وبذلك تكون المدة المنصوص عليها في المادة ٦٩ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ لم تمتص بعد . فطعن الطاعن في هذا القرار الأخير بطريق النقض ... الخ ...

المحكمة

... من حيث إن معنى الطعن هو أن القرار المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الطلب شكلا قد أخطأ في كيفية احتساب مدة السبع سنوات التي استلزم القانون مضيها لإمكان إعادة قيد اسم الطاعن بجدول المحامين تحت التمرين بعد محو تأديبيا ، وبينا أن ذلك يقول الطاعن إنه قيد اسمه بجدول المحامين تحت التمرين في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤١ ولأمر نسبت إليه قدم للمحاكمة التأديبية وقرر مجلس التأديب في ٨ من فبراير سنة ١٩٥١ محو اسمه من جدول المحامين . فعارض .

وقضى في المعارضة في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ برفضها وتأيد القرار المعارض فيه .
فاستأنف وقضت محكمة النقض غيابيا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا
وتأيد الحكم المستأنف . فعارض في هذا الحكم وقضى في ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٠
بعدم قبول معارضته شكلا لرفعها بعد الميعاد . ثم تقدم في ١٣ من إبريل سنة ١٩٦١
إلى لجنة قبول المحامين بمحكمة استئناف القاهرة بطلب لإعادة قيد إسمه بجدول
المحامين تحت التمرين . فقررت في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦١ بعدم قبول هذا
الطلب شكلا لعدم مضي سبع سنوات من تاريخ قضاء محكمة النقض الصادر في
٢٤ من يناير سنة ١٩٦٠ مع أن هذه المدة يتعين احتسابها من تاريخ القرار الصادر
في ٨ فبراير سنة ١٩٥١ بحو الإسم تأديبيا وفقا لما تقضى به المادة ٦٩ من قانون
المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وبذلك يكون الطلب مقبولا .

وحيث إن المادة ٦٩ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ تنص على أنه " لمن
صدر ضده قرار تأديبي بحو إسمه من جدول المحامين أن يطلب بعد مضي سبع
سنوات كاملة على الأقل من لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة ٤
من هذا القانون قيد إسمه في الجدول . فإذا رأت اللجنة أن المدة التي مضت من
وقت صدور القرار بحو إسمه من الجدول كافية لإصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع
منه أمرت بقيده بالجدول المذكور وحسبت أقدميته من تاريخ هذا القرار ولهذا
اللجنة أن تسمع أقوال الطالب وتصدر قرارها بعد أخذ رأى مجلس النقابة . فإذا
قضت برفض طلبه جاز له تجديده بعد مضي ستين ولا يجوز تجديد الطلب أكثر
من مرة ، والقرار الذي يصدر برفض الطلب يكون نهائيا " . لما كان ذلك ،
وكانت الفقرة الأخيرة من هذه المادة قد نصت على أن القرار الذي يصدر
برفض الطلب يكون نهائيا بما يجعله غير قابل للطعن . وكان القضاء بعدم قبول
الطلب شكلا هو والقضاء برفض الطلب يلتقيان في النتيجة ، ولما كان قانون
المحاماة لم يرسم فيما رسم من طرق الطعن طريقا للطعن في القرار الذي يصدر بعدم
قبول الطلب شكلا ولم يفرق بينهما في شيء ، وإذا كانت المادة ٦٩ سالفة
الذكر قد أجازت في حالة القضاء برفض الطلب تجديده بعد مضي ستين فهي
لذلك قد نصت على جعل القرار الصادر بالرفض نهائيا إكتفاء بهذه الرخصة
لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون غير جائز .

**الأحكام الصادرة
من
الدائرة الجزائية**

جلسة أول يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد محمد عطية اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم
البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١)

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣١ القضائية :

(أ) نقض ” المصلحة في الطعن “ . ” ما يجوز الطعن فيه “ . دعوى
مدنية .

طعن المدعى بالحق المدني . اقتصار حقه في الطعن على ما يتعلق بحقوقه المدنية
وحدها . لا شأن له بالحكم في الدعوى الجنائية .

(ب) حكم . ” تسببيه “ .

ذكر مادة القانون التي حكم بموجبها . متى يجب ؟ عند الحكم بالإدانة دون البراءة .

(ج) عمسل . ” المزاي الأكثر فائدة “ .

ليس للعامل أن يجمع في مطالبه بين مزايها النظام الذي وضعه رب العمل وبين مزايها
قانون عقد العمل . له أن يطلب أيهما أكثر فائدة له فحسب .

(د) عمل . ” اجازات “ .

حق العامل في الأجازة . حصوله على أجازات تشجيعية تجاوزت مددها الأجازات
الاعتيادية السنوية المقررة قانونا . كفايته . القول بأن الأجازات التشجيعية لا تنفي
من الاعتيادية . غير صحيح .

(أ) عمل • قانون " تفسيره " .

قانون عقد العمل . الاستناد في تفسيره — تفسيراً صحيحاً — إلى قواعد المنطق
والعدالة مع الاستشهاد بقرارات هيئة التحكيم . جوازه .

١ — تنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه لا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق
المدنية إلا فيما يتعلق بمخوقه المدنية ، ومن ثم فلا يقبل منه ما ينعاه على الحكم
الصادر في الدعوى الجنائية إذ لا شأن له به .

٢ — لا توجب المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية الإشارة إلى
نص مادة القانون الذي حكم بموجبه إلا في حالة الحكم بالإدانة ، فإذا كان
الحكم المطعون فيه قد صدر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فإنه لا يلزم بطبيعة
الحال الإشارة إلى مادة الاتهام .

٣ — ما قرره الحكم المطعون فيه من أنه " ليس للعامل أن يجمع في مطالبه
بين مزايا النظام الذي وضعه رب العمل وبين المزايا المنحولة له بمقتضى قانون
عقد العمل ، بل له أن يطلب القضاء بأيهما أكثر فائدة له " — ما قرره الحكم
من ذلك يتفق والتفسير الصحيح للقانون .

٤ — متى ترتب على الأجازات التشجيعية التي منحتها الشركة للعمال حصولهم
بالفعل في سنة النزاع على أجازات تجاوزت مددها الأجازات الاعتيادية التي
قررها القانون لهم ، فإن ما يشير به الطاعن من أن الأجازات التشجيعية لا تغني
عن الأجازات الاعتيادية لا يكون سديداً .

٥ — لا يعيب الحكم استناده في تفسير القانون إلى قواعد المنطق والعدالة
بما لا يخالف حكم القانون واستشاده في ذلك بقرارات هيئة التحكيم رأى
أنها تتفق وذلك التفسير الصحيح .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بصفته مديرا لشركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحاحات عين شمس لم يمنح عمال الشركة أجازاتهم السنوية للدد المنصوص عليها في القانون . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٠ و ٥٠ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى . وقد ادعى رئيس نقابة عمال شركة مصر الجديدة مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٧٢٥٠ جنيها على سبيل التعويض . وأمام المحكمة الجزئية دفع الحاضر مع المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذى صفة . والمحكمة المذكورة قضت بحضور يا براءة المتهم مما هو منسوب إليه وبعدم قبول الدعوى المدنية مع إلزام المدعى بالحق المدنى بمصاريفها . استأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضور يا برفض الدفع بعدم جواز استئناف النيابة وبقبول استئنافها شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى المدنية وبقبولها وبقبول استئناف المدعى المدنى شكلا : وقبل الفصل فى الموضوع بنذب مقتش مكتب العمل بشمال القاهرة للاطلاع على سجلات الشركة . ثم قضت برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى المدنية لسابقة الفصل فيها . وبعد ذلك حكمت فى موضوع الدعوى الجنائية بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة المتهم وفى الدعوى المدنية برفضها وألزمت النقابة مصر وقاتها عن الدرجتين . فطعن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ ..

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول هو بطلان الحكم المطعون فيه نخلوه من مادة الإتهام ومخالفته بذلك نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه لما كان الطاعن هو المدعى بالحقوق المدنية - وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه لا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية إلا فيما يتعلق

بحقوقه المدنية ، ومن ثم فلا يقبل منه ما ينعاه على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية إذ لا شأن له به . هذا فضلا عن أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لا توجب الإشارة إلى نص مادة القانون الذي حكم بموجبه إلا في حالة الحكم بالإدانة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية مما لا يلزم معه بطبيعة الحال الإشارة إلى مادة الإتهام ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من طعنه يكون لا محل له .

وحيث إن مبنى الأوجه الثاني والثالث والخامس هو الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إلى ما ثبت من تقرير الخبير من أن النظام الذي وضعته الشركة لأجازات العمال قبل صدور القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أفضل للعمال من نظام الأجازات المقررة لهم في هذا القانون وأنهم حصلوا بالفعل في سنة النزاع على أجازات أكثر مما قرره القانون المشار إليه ، ويقول الطاعن إن وجه الخطأ في ذلك أن الأجازات التي منحتها الشركة للعمال هي أجازات تشجيعية لا تنفي عن الأجازات الاعتيادية المقررة في المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر وأن المشرع إذ أجاز في المادة ٥٠ الشرط الأكثر فائدة للعامل في عقد العمل قصد أن تكون الفائدة من نوع الميزة التي تقارن بها — كما أخطأ الحكم إذ أخذ بالنظر السابق استنادا إلى قواعد المنطق والعدالة مستشهدا بقرارات لهيئة التحكيم ذلك لأن الأمر يتعلق بتطبيق نصوص قانونية ، توجب انتزاع وما يترتب عليه من تعويض ولا تنفيده في المحكمة الجنائية يمثل هذه القرارات .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما يثيره الطاعن في هذه الأوجه بقوله ” إنه من المسلم به أنه ليس للعامل أن يجمع في مطالبه بين مزايا النظام الذي وضعه رب العمل وبين المزايا المخولة له بمقتضى عقد العمل بل له أن يطلب القضاء بأيهما أكثر فائدة له . وعلى ضوء هذه القاعدة — وبما أنه ظهر عمليا حسبا جاء بتقرير مكتب الخبراء الأخير أن كادر الشركة أفضل للعمال من النظام الذي فرضه القانون إذ أنهم جميعهم حصلوا في سنة النزاع على أجازات تزيد عما فرضه القانون بما فيهم العامل الوحيد الذي جاء في التقرير أنه حصل على ٢٦ يوما بينما هو يستحق ٢٨ يوما ذلك لأن التقرير احتسب له أجازته

عن سنة كاملة بينما ثبت من المستندات المقدمة من المتهم أنه لم يمض سوى تسعة شهور وستة أيام فيكون ما حصل عليه من أجازة بنسبة هذه المدة أكثر مما يستحقه طبقا للقانون الجديد مع الاحتفاظ بالأجازات الأخرى استنادا إلى المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ذلك لأنه لا يجوز التمسك بالمادة ٥٠ من هذا المرسوم بقانون في جميع الأحوال إذ لا يجوز للعامل إذا صدر قانون ينظم علاقة بين رب العمل والعامل كان ينظمها قبلا اتفاق أو قانون سابق أن يختار من كل من النظامين السابق واللاحق ما يحلوه منهما ويطلب إدماجهما معا لأن العدالة والمنطق يفرضان أن يطبق على العمال أى النظامين أفضل لهم . لما كان ذلك ، وكان هذا الذى قرره الحكم المطعون فيه يتفق والتفسير الصحيح للقانون ولا يؤثر على سلامة ما انتهى إليه أن تكون الأجازات التى منعها الشركة للعمال هى أجازات تشجيعية طالما أنه قد ترتب عليها حصولهم بالفعل في سنة التراجع على أجازات تزيد على الأجازات الاعتيادية التى قررها القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم أنه استند في تفسير القانون إلى قواعد المنطق والعدالة بما لا يخالف حكم هذا القانون مستشهدا في ذلك بقرارات هيئة التحكيم رأى أنها تتفق والتفسير الصحيح للقانون ، فإن ما يثيره الطاعن في هذه الأوجه يكون غير صديد .

وحيث إن مبنى الوجهين الرابع والسادس هو القصور ، ذلك أن الحكم اعتمد في قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية على القول بأن الأجازات التى حصل عليها العمال أكثر من المقرر لهم قانونا دون أن يبين نوع هذه الأجازات وما إذا كانت تدخل في نطاق الأجازات المقررة لهم بتقتضى القانون ، كما أنه استند في ذلك إلى تقرير الخبير دون أن يرد على المآخذ التى وجهها الطاعن إليه .

وحيث إنه لما كان الطاعن مسالما في طعنه بأن الأجازات التى حصل عليها العمال هى أجازات تشجيعية وكان الحكم قد انتهى إلى أن مددها قد تجاوزت

الأجازات الاعتيادية المقررة لهم قانونا وكانت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى تقرير الخبير بما يفيد أنها قد اطرحت ما وجهه الطاعن إلى هذا التقرير من اعتراضات ، فإن ما يشير به الطاعن في هذين الوجهين لا يعدو كونه جدلا موضوعيا حول تقدير الدليل في الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته لدى محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة أول يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد محمد عطية اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ، ومحمد المليم
البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى وضوان المستشارين .

(٢)

الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٣١ القضائية :

(١) جريمة . استعالة . قتل عمد . شروع .

الجريمة المستعالة . ماهيتها . هي التي لا يمكن تحققها مطلقا : كأن تكون الوسيلة
غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود .

الاستعالة النسبية . ماهيتها : متى كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها لتحقيق الغرض
وحال دون ذلك ظرف خارج عن إرادة الجاني . ذلك شروع في الجريمة . المادة ٤
عقوبات .

مثال . قتل عمد . فساد كبسولة الطلقة وعدم انطلاقها من البندقية . القول بأنها
جريمة مستعالة مطلقا . خطأ . هي شروع في قتل .

(ب) قرض . ” أثر الطعن ” . ارتباط . عقوبة . قتل عمد . سلاح
وذخيرة .

الخروج عن قاعدة نسبية أثر الطعن . المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
رفع الدعوى على المتهم بتهمة جرائم مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة . إدانته في بعضها
وتبرئته من البعض الآخر . قرض حكم البراءة للخطأ في تطبيق القانون . مقتضاه : قرض
الحكم ببراءته عن التهم جميعها . ملة ذلك : أن الارتباط يستلزم الحكم على المتهم بعقوبة
الجريمة الأشد . المادة ٣٢ عقوبات .

مثال : شروع في قتل عمد وإحراز السلاح والتخيرة المستعملين فيه .

١ - لا تعتبر الجريمة مستعالة إلا إذا لم يكن في الإمكان تحقيقها مطلقا ،
كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض
المقصود منها . أما إذا كانت تلك الوسيلة تصلح بطبيعتها لذلك ولكن الجريمة

لم تحقق بسبب ظرف خارج عن إرادة الجاني ، فإن ما اقترفه يعد مشروعا
منطبقا على المادة ٤٥ من قانون العقوبات .

فإذا كان النابت بالحكم المطعون فيه أن المتهم انتوى قتل المجنى عليه واستعمل
لهذا الغرض بندقية ثبت صلاحيتها إلا أن المقتوف لم ينطلق منها لفساد
كبسولته وقد ضبطت معه طلقة أخرى كبسولتها سليمة ولكن الفرصة لم تتح له
لاستعمالها ، فإن قول الحكم باستحالة الجريمة استحالة مطلقة استنادا إلى فساد
كبسولة الطلقة التي استعمالها المتهم هو قول لا يتفق وصحيح القانون .

٢ - متى كانت جريمة إحراز السلاح والذخيرة بغير ترخيص اللتين دين
المتهم " الطاعن " بهما مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة بجريمة الشروع في
القتل عمدا التي قضى بالحكم المطعون فيه ببراءته منها ، مما يقتضي اعتبارها كلها
جريمة واحدة والحكم فيها بالعقوبة المقررة لأشدها طبقا للمادة ٣٢ من قانون
العقوبات - وإذا كان الحكم بالبراءة قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب
تقصه ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة لما قضى به في التهم جميعها وإعادة
الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أولا - شرع في قتل المجنى عليه
عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن انتوى قتله وعقد العزم على ذلك وأعد
لهذا الغرض سلاحا ناريا " بندقية رامنجتون " وتربص به في سوق البلدة حتى
إذا ما ظهر بالمجنى عليه أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله وخاب
أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو عدم انطلاق المقتوف المعد لفساد
كبسولته . ثانيا : حاز سلاحا ناريا " بندقية رامنجتون " بغير ترخيص .
ثالثا : حاز ذخائر " طلقات " مما تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون
مرخصا له في حيازة السلاح وإحرازه . وأحاله إلى محكمة الجنايات لمحاكمته
بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات و ١ و ١/٢٦ و ٤
و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤

والجندول ٢ . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام الخاصة
بجريمة إحراز السلاح بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ومصادرة
السلاح والذخيرة المضبوطة مع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات من التهمتين الثانية
والثالثة وبرأته من التهمة الأولى . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق
التقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو الخطأ في تطبيق القانون ،
ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة الشروع في القتل
المسندة إليه استنادا إلى أن عدم صلاحية الوسيلة التي استعملها المتهم في ارتكاب
الحادث يؤدي إلى اعتباره من قبيل الجريمة المستحيلة استحالة مطلقة
مما يتمتع معه عقاب الجاني بصرف النظر عن نيته وقصده الإجرامي مادام
قد ثبت أن المقتدوف الذي استعمله ما كان لينطلق لفساد كبسولته . وتنعى
الطاعنة على هذا القول إنه لا يتفق وصحيح القانون إذ أن الواقعة تعد شروعا في
قتل خاب أثره لسبب خارج عن إرادة المتهم مما يتعين معه معاقبته بهذا
الوصف .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بقوله " إنه
بينما كان المجنى عليه يسوق البلدة إذ سمع صوت ضغط على زناد بندقيته
فالتفت إلى يساره فأبصر المتهم بعيدا عنه بنحو نصف متر وكان مصوبا ببندقته
نحوه وما أن تنبه إليه المجنى عليه حتى فر هاربا بالبندقية فبيعه شيخ الخفراء
الذي كان موجودا بالسوق في ذلك الوقت وتمكن من ضبطه بمعاونة وكيل
شيخ الخفراء والخفير النظامي وقادوه إلى نقطة البوليس حيث اعترف لضابطها
بمجازة السلاح المضبوط وبأنه كان يريد قتل المجنى عليه أخذا بثأر والده الذي
قتل من مدة بعيدة واتهم المجنى عليه بقتله وحكم عليه من أجل ذلك بالسجن
عشر سنوات وتبين من فحص البندقية التي ضبطت مع المتهم أنها من طراز
" رامنجتون " صالحة للاستعمال وبها طلقة من نفس نوعها وبكبسولتها قدغ
مطعمي يفيد سبق محاولته إطلاقها ولم تستجب نظرا لفساد الكبسولة كما ضبطت

مع المتهم طلقة أخرى من طراز البندقية وهي معبأة وكبسولتها سليمة " ثم عرض الحكم بعد ذلك لبحث مدى صلاحية الوسيلة التي استعملها المتهم في الشروع في القتل بقوله " وترى المحكمة أن عدم صلاحية تلك الوسيلة يعتبر من قبيل الجريمة المستحيلة استحالة مطلقة التي تمنع من عقاب الجاني باعتباره شارعا بصرف النظر عن نيته وقصده الإجرامي ، وما دام قد ثبت على وجه اليقين أن المقتول الذي استعمله المتهم ما كان لينطلق لفساد كبسولته فإن الواقعة على هذا النحو لا عقاب عليها ويتعين الحكم ببراءة المتهم " . لما كان ما تقدم ، وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المتهم انتوى قتل المجنى عليه واستعمل لهذا الغرض بندقية ثبتت صلاحيتها إلا أن المقتول لم ينطلق منها لفساد كبسولته وقد ضبطت معه طلقة أخرى معبأة وكبسولتها سليمة ولكن الفرصة لم تتح له لاستعمالها ، فإن قول الحكم باستحالة الجريمة استحالة مطلقة امتنادا إلى فساد كبسولة الطلقة التي استعملها المتهم هو قول لا يتفق وصحيح التانون ، ذلك لأن الجريمة لا تعتبر مستحيلة إلا إذا لم يكن في الإمكان تحققها مطلقا كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرة لتحقيق الغرض المقصود منها ، أما إذا كانت تلك الوسيلة تصلح بطبيعتها لذلك ولكن الجريمة لم تحقق بسبب ظرف خارج عن إرادة الجاني كما هو الحال في واقعة الدعوى فإن ما اقترفه يعد شروعا منطبقا على المادة ٤٥ من قانون العقوبات ، ويكون ما انتهى إليه الحكم من تبرئة المتهم المطعون ضده قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن بحث موضوع تهمة الشروع في القتل وكانت جريمة إحراز السلاح والذخيرة بغير ترخيص اللتان دين المتهم بهما مرتبطتين بهذه الجريمة ارتباطا غير قابل للتجزئة مما يقتضي اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها طبقا للمادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة لما قضى به في التهم جميعها وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضية آخرين .

جلسة أول يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد محمد طية اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم
البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى وضوان المستشارين .

(٣)

الطعن رقم ٣١١٦ لسنة ٣١ القضائية :

اجراءات المحاكمة . محكمة الجنايات . دفاع . محام .

منهم بجناية . حضور محام معه . يجب أن يكون المحامي مقبولا أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم
الابتدائية . حضور محام تحت التمرين . أثره : بطلان إجراءات المحاكمة واختلال بحق الدفاع .
المادة ١٢٢٧ . ج .

إذا كان الثابت أن المحامية التي باشرت الدفاع عن المتهم أمام محكمة
الجنايات في جناية القتل المسندة إليه ، غير مقررة للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية
إذ هي مقيدة بجدول المحامين تحت التمرين ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد
وقعت باطلاً منطوية على إخلال بحق المتهم في الدفاع مما يتعين معه
تقضى الحكم .

الوقائع

اتهمت النياية العامة الطاعن بأنه قتل المجنى عليها الأولى عمداً مع سبق الإصرار
بأن عقد العزم على قتلها وأعد لذلك آلة حادة "خنجرًا" حمله معه ثم توجه إليها
بجانوتها في فجر يوم الحادث مدعياً أنه بائع الثلج فلما فتحت له أغلقه عليها وانها
عليها طعنا بالخنجر قاصداً من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير
الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وكان القصد من هذا القتل تسهيل سرقة
ما تحمله من قهود . وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه في نفس الزمان
والمكان سألنى الذكر قتل عمداً المجنى عليها الثانية بأن انها طعنا بالآلة حادة
"خنجرًا" أعدده لهذا الغرض قاصداً من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات

الموصوفة بتقرير الصفه التشريحية والتي أودت بحياتها وكان ذلك بقصد تسهيل سرقة ما تحمله المجنى عليها الأولى من النقود . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢/٢٣٤ - ٣ من قانون العقوبات .
قررت بذلك . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملاً بالمادة ٢/٢٣٤ - ٣ من قانون العقوبات بإعدام المتهم شتقا . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ...

المحكمة

... وحيث إن ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو وقوع بطلان في إجراءات المحاكمة أثر في الحكم ، ذلك أن الطاعن قد حرم من حقه في الدفاع فلم يترافع عنه محاميه الموكل لعدم إخطاره بميعاد الجلسة وحضرت معه الأستاذة عائدة سليمان صقر المحامية مع أنها ليست مقررة للرافعة أمام المحاكم الابتدائية ، ولم يكن في مقدور الطاعن وهو غير ملم بأحكام القانون أن يتمسك بضرورة حضور محاميه الموكل للرافعة عنه .

وحيث إنه لما كان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه ومحضر جلسة المحاكمة أن الأستاذة عائدة سليمان صقر المحامية هي التي باشرت الدفاع عن الطاعن أمام محكمة الجنايات في جناية القتل المستندة إليه ، وكان الثابت من كتاب لجنة قبول المحامين بمحكمة استئناف القاهرة والمؤرخ في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦١ أن هذه المحامية غير مقررة للرافعة أمام المحاكم الابتدائية. لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن « المحامين المقبولين للرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالرافعة أمام محكمة الجنايات » ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة منطوية على إخلال بحق المتهم في الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم والاحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

جلسة أول يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد محمد طية اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم
البيطاش ، وأديب نصرحتين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(٤)

الطعن رقم ٣١٣١ لسنة ٣١ القضائية :

قتل محمد . حكم "تسييبه . ما يعيبه" .

نية إزهاق الروح . هو عنصر ذو طابع خاص يختلف من القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي
على النفس . وبحسب التحدث عنه استقلالاً في الحكم واستظهاره بإيراد الأدلة عليه .

مثال . إطلاق أحد رجال الشرطة النار على شخص يحمل بندقية وحاول الهرب بعد تحذيره من
ذلك . إصابته في مقتل . إدانة المتهم بالقتل العمد . استدلال الحكم على توافر نية القتل من
أن إطلاقه النار كان مخالفاً لتعليمات رئيسه . وأنه كان يجب التصويب في غير مقتل ، مع خلو
الواقعة مما يدعو إلى قتل المجنى عليه . قصور . مخالفة التعليمات وحدها لا تدل على توافر
هذه النية .

تتميز جناية القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص
هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ، وهذا
العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون
في سائر الجرائم ، وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمرة في نفسه — ومن
ثم فإن الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجناية أو بالشروع فيها يجب
أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه
وتكشف عنه .

فإذا كان الثابت من الواقعة كما أوردها الحكم المطعون فيه أن فريقاً من
رجال الشرطة "المخبرين" من بينهم المتهم "الطاعن" كانوا كامنين في الزراعة
حين أقبل المجنى عليه يحمل بندقية ، ولما تنبه إلى وجودهم ناداه المتهم محذراً إياه
من محاولة الهرب ولكنه استدار يريد العودة من حيث أتى فعاجله المتهم بعبارة

نارى أرداه قتيلا ثم ضبط البندقية التى كان يحملها — متى كانت ذلك وكانت الواقعة على هذه الصورة ليس فيها ما يدعو المتهم إلى إزهاق روح المجنى عليه ، فان الحكم المطعون فيه إذ دانه بجناية القتل العمد واستدل على توافر نية القتل لديه من أن إطلاقه النار على المجنى عليه كان مخالفا لتعليمات رئيسه وأنه كان يتعين عليه أن يبدأ بإرهاقه ثم بإطلاق النار على غير مقتل من جسمه — ما استدل به الحكم من ذلك لا يفيد توافر القصد الخاص فى جناية القتل العمد ، ومن ثم فانه يكون مشوبا بالقصور متعينا قضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل المجنى عليه عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من بندقية قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وأحاله إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملا بمادة الإتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه التصور فى بيان نية القتل والاستدلال على توافرها لدى الطاعن ، ذلك أن الحكم لم يتحدث عن قصد الطاعن التصويب نحو مقتل من جسم المجنى عليه ولا عن الباعث الذى يمكن أن يدعو الطاعن إلى إزهاق روح المجنى عليه وليس مجرد تعطيله لضبط السلاح الذى يحمله .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه فى ليلة ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٩ قامت قوة من رجال الأمن بقيادة نائب مأمور مركز أسبوط وبعض الضباط والمخبرين ومن بينهم الطاعن لتفتيش منازل أشخاص أذنت النيابة بتفتيشها لضبط أسلحة وذخيرة غير مرخص بها ولم يسفر

تفتيش تلك المنازل التي كان من بينها منزل المجنى عليه عن العثور على شيء من السلاح أو الذخيرة وقد أجرى التفتيش في غيبة المجنى عليه الذي كان يقوم على حراسة ما كينة رى تقع في داخل مياه الحياض المحيطة بالمساكن وحينذاك هرع أخ له بالذهاب للأكينة ليلبه أخاه إلى وجود الحملة التفتيشية لعلمه بأنه يحمل بندقية بغير ترخيص غير أن فريقا من المخبرين من بينهم الطاعن كانوا كامنين في الزراعة المجاورة لمياه الحياض حين أقبل المجنى عليه يحمل بندقية وقد تنبه إلى وجودهم فناداه الطاعن محذرا إياه من أن يحاول الهرب وحينذاك استدار المجنى عليه يريد أن يعود من حيث أتى فعاجله الطاعن بعبارة نارية أرداه في الماء قتيلا ثم بادر إلى ضبط البندقية التي كان يحملها . وقد عرض الحكم لبيان نية القتل بقوله ” وحيث إنه بهذا كله يكون قد ثبت لهذه المحكمة بما لا يقبل شك أن المتهم هو مطلق النار على المجنى عليه عبد النضير ولا تثار — وقد ثبت ذلك في حقه — دعوى أدائه الواجب إذ كان من واجبه و نائب المأمور رئيسه يردد في التحقيق أنه كان وزملاؤه مأمورين منه بعدم إطلاق النار ألا يفعل ، فضلا عن أنه ما كان له لو أراد القبض على حامل السلاح أن يتدبره من أول الأمر بالعبارة القاتلة بل كان عليه أن يرهبه ثم أن يعطله لو لم يجد الإرهاب بأن يطلق عليه العبارة الذي لا يصيب منه مقتلا ولكنه لم يفعل بل عمد لأول وهلة إلى التصويب القاتل فأصاب من المجنى عليه مقتلا وتوافرت بذلك نية إزهاق الروح “ .

وحيث إنه لما كانت جريمة القتل العمد تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطئه الجاني ويضممه في نفسه ، فإن الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجريمة أو بالشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . لما كان ما تقدم ، وكان ما استدل به الحكم المطعون فيه على توافر نية القتل لدى الطاعن — وهو من رجال الشرطة — من أن إطلاقه النار كان مخالفا لتعليمات رئيسه وأنه كان يتعين عليه أن يبدأ

بارهاب المجنى عليه ثم إطلاق النار على غير مقتل من جسمه . لما كان ذلك ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم ليس فيها ما يدعو الطاعن لأن يعتمد إزهاق روح المجنى عليه ، فإن ما استدل به الحكم مما سبقت الإشارة إليه لا يفيد توافر القصد الخاص في جناية القتل العمد لدى الطاعن ، ومن ثم يكون الحكم مشوباً بالقصور متعيناً تقضيه والإحالة دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة أول يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد محمد عطية اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم
البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(٥)

الطعن رقم ٣١٥٦ لسنة ٣١ القضائية :

تفتيش . حكم "تسييه . ما يعنيه" .

الإذن بالتفتيش . لا يصح إصداره إلا لضبط جناية أو جريمة واقعة بالفعل . إصداره لضبط
جريمة مستقبلية ولو ترجح وقوعها بالفعل . خطأ .

مثال . إذن النيابة بتفتيش متهم "مبقوم" ينقل مخدر . عدم استظهار الحكم ما إذا كان
إحراز المخدر سابقا على الإذن أو لاحقا له . قصور وخطأ في تطبيق القانون .

الإذن بالتفتيش إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح قانونا إصداره
إلا لضبط جريمة "جناية أو جريمة" واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون
بتفتيشه ، ولا يصح بالتالي إصداره لضبط جريمة مستقبلية ولو قامت التحريات
والدلائل الجدية على أنها متقع بالفعل .

فإذا كان مفاد ما أثبتته الحكم المطعون فيه عن واقعة الدعوى أنه لم تكن
هناك جريمة قد وقعت من الطاعن حين أصدرت النيابة العامة إذنها بالتفتيش
بل كان الإذن قد صدر استنادا إلى ما قرره الضابط من أن المتهم وزميله سيقومان
بنقل كمية من المخدر إلى خارج المدينة ، فإن الحكم إذ دان الطاعن دون أن
يعرض لبيان ما إذا كان إحرازه هو وزميله للمخدر كان سابقا على صدور إذن
التفتيش أم لاحقا له ، يكون مشوبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن مع آخر حكم ببراءته بأنهما حازا وأحرزا جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من الموسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول المرفق وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم بطلان إذن التفتيش وبطلان التفتيش نفسه . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق به بمعاقة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

المحكمة

... حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه قصوره في الرد على ما دفع به من بطلان إذن النيابة بتفتيشه تأسيسا على أنه صدر لضبط جريمة مستقبلية إذ أثبت الضابط بمحضره أنه نوى إلى علمه أن الطاعن سيقارف جناية إحراز المخدر وهو ما لا تتوافقه العناصر المكونة لهذه الجناية إلا أن المحكمة اتهمت مع ذلك إلى إدانته دون أن تعنى بالرد على هذا الدفع مكثفة بما قاله من أن التحريات قد تأكدت صحتها بضبط المتهمين فعلا .

وحيث إنه لما كان يبين من مطالعة محضر الجلسة أن الحاضرة مع الطاعن دفعت ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات ، ولأنه وقت صدوره لم تكن هناك جريمة قد وقعت ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بقوله "إن ضابط مباحث قسم روض الفرج علم من تحرياته العريية أن المتهمين صيغومان بنقل كمية من الحشيش في يوم ١١/٢/١٩٦٠ من ناحية حكر عزت إلى خارج المدينة فاستصدر إذنا من النيابة في صباح نفس اليوم بضبطهما وتفتيشهما وقد أورد الحكم شهادة الضابط بما يطابق ما استخلصه منها واقتصر في الرد على ما دفع به الطاعن بقوله "إن جدية التحريات قد تأكدت صحتها من ضبط

المتهمين ومع أحدهما الجواهر المخدرة". لما كان ما تقدم ، وكان مفاد ما أثبتته الحكم في مدوناته عن واقعة الدعوى أنه لم تكن هناك جريمة قد وقعت من الطاعن حين أصدرت النيابة العامة إذنها بالتفتيش بل كان الإذن قد صدر استنادا إلى ما قرره الضابط من أن الطاعن وزميله سيقومان بنقل كمية من المخدر إلى خارج المدينة ، وكان من المقرر أن الإذن بالتفتيش إنما هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح قانونا إصداره إلا لضبط جريمة "جناية أو جنحة" واقعة بالفعل وترجمت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه ولا يصح بالتالى إصدار إذن التفتيش لضبط جريمة مستقبلية ولو قامت التحريات والدلائل الجدية على أنها ستقع بالفعل . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع وإدانة الطاعن دون أن يعرض لبيان ما إذا كان إحرازه هو وزميله للمخدر كان سابقا على صدور إذن التفتيش أم لاحقا له ، يكون مشوبا بالتصور والخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي المستشارين .

(٦)

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣١ القضائية :

(١) اختلاس أموال أميرية . حكم ” تسييبه . ما يعيبه “ .

جريمة المادة ١/١١٢ عقوبات . من أركانها . أن يكون الموظف المتهم قد تسلم المال المختلس بسبب وظيفته . عدم تدليل الحكم على توافر هذا الركن . قصور .

(ب) نقض ” أسباب الطعن “ . حكم ” تسييبه . ما يعيبه “ .

القصور في التسييب — الذي يتسع له وجه الطعن . له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفة القانون .

١ — لا تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات إلا إذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل في اختصاص المتهم الوظيفي استنادا إلى نظام مقرر أو أمر إداري صادر ممن يملكه أو مستمدا من القوانين واللوائح . فإذا كان ما أورده الحكم في هذا الصدد لا يتوافر به التدليل على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

٢ — القصور في التسييب الذي يتسع له وجه الطعن ، له الصدارة على وجوه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفة القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من آخرين والطاعن بأنهم - المتهمين الأول والثاني :
أولا بصفتهم مستخدمين عموميين وعسكريين من قوة خفر السواحل أخذوا
عطية للإخلال بواجبات وظيفتهما بأن أخذوا مبلغ ثلاثة جنيهات على سبيل
الرشوة من المتهمين الثالث والخامس ليتمكنهما والمتهم الرابع من اختلاس الكحول
الملوك لشركة السكر والتقطير المصرية من المستودع القائم على حراسته . ثانيا :
بوصفهما سائقى الذكرو سبلا للغير الاستيلاء بغير حق على مال للدولة بأن مكنا
المتهمين الثالث والرابع والخامس من الدخول الى مستودع الكحول القائم
على حراسته وكسر الأختام الحكومية الموضوعة عليه واختلاس كمية الكحول
المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لشركة السكر والتقطير المصرية المساهمة
فيها الحكومة والخاضعة لرقابتها . والمتهمين الثالث " الطاعن " والرابع :
بوصفهما مستخدمين فى هيئة خاضعة لرقابة الحكومة " شركة السكر والتقطير
المصرية " اختلسا أموالا سلمت إليهما بسبب وظيفتهما بأن استوليا على كمية
الكحول المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لشركة السكر والتقطير المصرية حالة
كون المتهم الثالث حارسا عليها وحالة كون المتهم الرابع هو المختص بفتح الخزان
المحفوظ الكحول به . والمتهمان الثالث " الطاعن " والخامس . عرضا رشوة
على مستخدمين عموميين للإخلال بواجبات وظيفتهما وذلك بأن قدما للمتهمين
الأول والثاني وهما عسكريان من قوة خفر السواحل مبلغ ثلاثة جنيهات على سبيل
الرشوة أخذها المتهم الثانى مقابل تمكينهما والمتهم الرابع من اختلاس الكحول
الملوك لشركة السكر والتقطير المصرية . والمتهم الخامس : سرق مع المتهمين
الثالث " الطاعن " والرابع الكحول المبين الوصف والقيمة بالمحضر والملوك
لشركة السكر والتقطير المصرية والمتهمون من السادس الى الأخير أخذوا الكحول
المتحصل من جناية الاختلاس سالفة الذكر مع علمهم بتحصيله من تلك الجناية .
وأحالتهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١/٤٤ - ٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و
١٠٧ مكررا و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات
والمادة ٣١٧ هـ من القانون المذكور . ومحكمة الجنايات قضت بحضور يا عملا بالمواد
١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات للمتهمين الثلاثة الأولين بمعاينة كل

متهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين وعزلهم من وظائفهم وبمعاينة المتهم الخامس بالحبس مع الشغل لمدة ستة وبإلزامهم برد الأشياء المختلسة وبتغريمهم متضامتين مبلغ خمسمائة جنيه وبرائة باقى المتهمين مما استدل إليهم فطعن المحكوم عليه الثالث فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ ...

المحكمة

... وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات بوصف أنه مستخدم فى هيئة خاضعة لرقابة الحكومة " شركة السكر والتقطير المصرية " وقائم على حرامتها قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن تصفية الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية وشركة التقطير المصرية وإنشاء شركة جديدة بمقتضى القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ وأيلولة ٥١٪ من أسهم الشركة الأخيرة إلى الحكومة لا يغير من الوضع القانونى للشركة التى حلت محل الشركتين المصنفاتين ولا تعد أموالها من أموال الحكومة بالمعنى المقصود من المادة سالفه البيان .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على كل من ١ - محمد محمد جمعه . ٢ - عبد الرازق عبد العزيز عبد الرازق . ٣ - حسن مرزوق حسن (الطاعن) ٤ - أحمد فؤاد رشوان ٥ - السيد حنفى عشرى الشهير بالفشار وآخرين برصف أنهم فى يوم ٢٨/١/١٩٥٩ ومنذ عشرة أيام سابقة عليه بدائرة قسم ميثا البصل محافظة الاسكندرية - المتهمين الأول والثانى - أولا : بصفتهم مستخدمين عموميين وعسكريين من قوة خفر السواحل أخذا عطية للاخلال بواجبات وظيفتهما بأن أخذا مبلغ ثلاثة جنيهات على سبيل الرشوة من المتهمين الثالث (الطاعن) والخامس ليتمكنهما والمتهم الرابع من اختلاس الكحول المملوك لشركة السكر والتقطير المصرية من المستودع القائم على حراسته . ثانيا : بوصفهما سالف الذكر مهلا للغير الاستيلاء بغير حق على مال للدولة بأن مكنا المتهمين الثالث والرابع والخامس من الدخول إلى مستودع الكحول القائم على حراسته وكسر الأختام

الحكومية الموضوعة عليه واختلاس كمية الكحول المينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لشركة السكر والتقطير المصرية المساهمة فيها الحكومة والخاضعة لرقابتها والمتهمين الثالث والرابع : بوصفهما مستخدمين في هيئة خاضعة لرقابة الحكومة "شركة السكر والتقطير المصرية" اختلسا أموالا سلمت إليهما بسبب وظيفتهما بأن استوليا على كمية الكحول المينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لشركة السكر والتقطير المصرية حالة كون المتهم الثالث (الطاعن) حارسا عليها وحالة كون المتهم الرابع هو المختص بفتح الخزان المحفوظ به الكحول . والمتهمين الثالث والخامس : عرضا رشوة على مستخدمين عموميين للاخلال بواجبات وظيفتهما وذلك بأن قدما للمتهمين الأول والثاني وهما عسكريان من قوة خفر السواحل مبلغ ثلاثة جنيهات على سبيل الرشوة أخذها المتهم الثاني مقابل تمكينهما والمتهم الرابع من اختلاس الكحول المملوك لشركة السكر والتقطير المصرية والمتهم الخامس : سرق مع المتهمين الثالث والرابع الكحول المين الوصف والقيمة بالمحضر والملوك لشركة السكر والتقطير المصرية . والمتهمين من السادس إلى الأخير "التاسع" أخذوا الكحول المتحصل من جناية الاختلاس سالفة الذكر مع علمهم بتحصيله من تلك الجناية . وطلبت من محكمة جنايات الاسكندرية معاقبتهم طبقا للمواد ١/٤٤ و ٢ و ١٠٥ و ١٠٤ و ١٠٧ مكررا و ١١١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ و ٥/٣١٧ من قانون العقوبات . والمحكمة المذكورة بعد أن سمعت الدعوى قضت حضوريا بالنسبة إلى المتهمين وفي غيبة المتهم الرابع - أولا : بمعاقبة المتهمين الثلاثة الأول - ومنهم الطاعن - بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين وعزلهم من وظائفهم وبمعاقبة المتهم الخامس بالحبس مع الشغل لمدة ستة وبإلزامهم برد الأشياء المختلسة وبتخريتهم متضامين مبلغ خمسمائة جنيه . ثانيا - براءة باقي المتهمين مما أسند إليهم ، وذلك على اعتبار أن المتهمين الأول والثاني بوصفتهم مستخدمين عموميين "عسكريين" من قوة خفر السواحل "والمتهم الثالث "الطاعن" بوصفه مستخدما في هيئة خاضعة لرقابة الحكومة "شركة السكر والتقطير المصرية" اختلسوا أموالا سلمت إليهم بسبب وظيفتهم بأن استولوا على كمية الكحول المينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة للشركة سالفة الذكر حالة كونهم قائمين على حراستها - وأن المتهم الخامس قد اشترك مع المتهمين المذكورين بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة المذكورة - عملا بالمواد ١١١ و ١١٣

(يقصد ١١٢) و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة الأول والمواد المذكورة مع المادتين ٢/٤٠ و ٣ و ٤١ بالنسبة إلى المتهم الخامس مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إليه . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات التي دين الطاعن بها لا تحقق إلا إذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل في اختصاص المتهم الوظيفي استنادا إلى نظام مقرر أو أمر إداري صادر ممن يملكه أو مستمدا من القوانين واللوائح . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر أن الأشياء المختلسة قد أوردت مهدة الطاعن أو سلمت إليه بسبب وظيفته بل اكتفى في معرض تحصيله لواقعة الدعوى بذكر أن المتهمين الثلاثة الأول — ومن بينهم الطاعن يقومون على حراسة الباب المؤدى إلى صهريج الكحول موضوع الاختلاس وذكر في موضع آخر أن الطاعن يتولى مع غيره من خفراء الشركة فرع الحراسة الخاصة لمعاونة الحراس الرسميين — من جنود حرس الجمارك في حراستهم لضمان عدم تسرب الكحول بدون تسديد رسوم الإنتاج . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم مما تقدم لا يتوافر به الدليل على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة الذي لا تقوم الجريمة التي دين الطاعن بها إلا بتوافره مما يوجب الحكم بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأى في شأن ما أثاره الطاعن في طعنه من خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن هذا القصور في التسليم الذي يتسع له وجه الطعن — له الصدارة على وجوه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفة القانون فلا تملك المحكمة إزاء قبوله التعرض لما انساق إليه الحكم من قرارات قانونية في شأن نوع المال المختلس وهو بسبيل رده على ما تمسك به الطاعن من دفع قانونية .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول هذا النعى وقبض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر ما يشير في طعنه والإحالة بالنسبة إليه وإلى باقي المحكوم عليهم معه حضوريا محمد محمد جمعه وعبد الرازق عبد العزيز عبد الرازق والسيد حنفى عسرى — ولولم يقدموا طعنا — لوحدة الواقعة واتصال هذا الوجه بهم تحقيقا لحسن سير العدالة .

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : توفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي ، ونختار مصطفى رضوان المستشارين .

(٧)

الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٣١ القضائية :

(١) إجراءات المحاكمة . دفاع .

مرافعة محامي المتهم طويلة . دون منه من المحكمة . لا إخلال بحق الدفاع .

(ب) تفتيش . حكم "تسييه . ما لا يعيبه" .

استصدار إذن التفتيش من النيابة الكلية دون الجزئية . لا يستوجب ردا خاصا .
مادام صحيحا .

١ - إذا كانت المحكمة لم تمنع المتهم من إبداء دفاعه ، ولم تصرح بالجلسة بالكف عن المرافعة ، وقد ترفع عنه محاميان مرافعة طويلة ، فانه لا يقبل منه النفي على المحكمة بأنها أخلت بحق الدفاع .

٢ - استصدار إذن التفتيش من النيابة الكلية دون النيابة الجزئية ، لا يستوجب من المحكمة ردا خاصا ، ما دام الإذن قد صدر صحيحا مطابقا للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جوهرًا مخدرا "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١ المرفق . فقررت بذلك . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم ببطلان إذن التفتيش لأنه بنى على تحريرات غير جدية . والمحكمة

المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام هذا المادة ٣٣ فبدلا منها المادة ٣٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . وردت المحكمة على الدفع قائلة إنه لا أساس له . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن أسباب الطعن المقدمة من الطاعن بتقريرى الأسباب المؤرخين ٧ و ٢٢ مايو سنة ١٩٦٠ تجمل في أوجه ثلاثة — حاصل أولها الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه كان قد دفع أمام محكمة الموضوع بأن التهمة ملفقة له من رجال مكتب المخدرات لسابقة تقديمه شكوى ضدهم وقد اطلعت المحكمة على تلك الشكوى وتحققت منها ، وطلبت من الدفاع إبداء طلباته فاعتقد أن المحكمة اقتنعت ببراءة الطاعن فصمم عليها دون أن يبدى دفاعه في موضوع الدوى تحت تأثير هذا الظن ولكنه فوجئ بالحكم بإدانته وفي ذلك إخلال بحق الدفاع .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة لم تمنع الطاعن من إبداء دفاعه ولم تصرح بالجلسة بالكف عن المرافعة وقد ترفع عنه محاميان مرافعة طويلة . لما كان ذلك ، فإنه لا يقبل منه النعى على المحكمة بأنها أخلت بحق الدفاع .

وحيث إن حاصل الوجه الثانى من الطعن القصور في التسبيب ، لأن الحكم رد على دفاعه بتلقيق التهمة ضده المؤسس على تقديمه الشكوى السالفة الذكر وعلى استصدار إذن التفتيش من وكيل النيابة الكلية بدلا من وكيل نيابة البندر الذى كان قد حدد يوم صدوره موعدا لتحقيقها بأن النيابة لم تتصرف فيها وأنه على فرض صحتها فإنها لا تؤثر في الدليل المستمد من شهادة الضابط عبد الواحد اسماعيل مع أن تقديم الشكوى ضد رجال مكتب المخدرات ينصرف إلى هذا الضابط أيضا فلا يجوز الأخذ بشهادته . كما أن الحكم لم يعن بتفسير موجب استصدار الإذن من النيابة الكلية لينفى عن هذا الشاهد تهمة التلقيق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فيما يجمل في "أن الملازم أول عبد الواحد اسماعيل محمد وكيل فرع المخدرات علم من تحرياته أن المتهم جابر محمد جمعه يتجرف في المواد المخدرة فاستأذن النيابة في تفتيشه وتفتيش منزله ومخبزه فأذنت له بذلك . ثم انتقل مع زميله محمد اسماعيل الصيرفي وقوة من المخبرين إلى مخبز المتهم فوجده جالساً على أريكة فأمسك به الضابطان وقتشه عبد الواحد اسماعيل ووجد في جيب جلبابه الأيمن قطعة من الحشيش أنكر حيازتها" . واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى شهادة الضابطين وتقرير المعمل الكيماوي ، ثم مرض إلى دفاع الطاعن بقوله "إن المتهم أنكر ما أسند إليه وقرر أنه قبل هذا الحادث بأسبوعين قدم شكوى ضد رجال المباحث بأنهم ضربوه وسرقوا نقوده وتبين من تحقيق تلك الشكوى أن المتهم ادعى أن الكونستابل عمر عبد الرحيم وقائد سيارات المباحث ضرباه واكتشف عندئذ سرقة نقوده من مخبزه وهذا الادعاء الذي لم تتصرف فيه النيابة — حتى على فرض صحته — لا يؤثر على صحة التهمة المسندة إلى المتهم والتي ثبتت صحتها لدى المحكمة من شهادة الضابط عبد الواحد اسماعيل الذي لم يستطع المتهم تبريح أقواله وهو الذي قتشه بنفسه وصر على المخدر معه والمحكمة تطمئن إلى صحة شهادة هذا الشاهد" . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات بعد ضمها أن إذن التفتيش صدر من وكيل النيابة الكلية بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢١ بناء على تحريات الضابط عبد الواحد اسماعيل ، كما تبين من الاطلاع على الشكوى أنها مقدمة من الطاعن بتاريخ ١٩٥٨/٦/٧ وقد تضمنت أنه في مساء يوم ١٩٥٨/٦/٥ بينما كان الطاعن جالساً أمام مخبزه حضرت قوة من البوليس الملكي وقوة مباحث مكافحة المخدرات وتعدوا عليه بالضرب وقد فقد منه أثناء ذلك مبلغ ٨١ جنيهاً ، ثم ذكر الطاعن في تحقيق تلك الشكوى أن الكونستابل عمر من مكتب المخدرات وسائق سيارة المكتب تعدوا عليه بالضرب ولم يتم أحداً بسرقة نقوده ، وأضاف أن الضابط محمد اسماعيل الصيرفي لم يعتد عليه بالضرب . لما كان ذلك وكان الدفاع ، بأن التهمة ملفقة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية ويكفى للرد عليه أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي عولت عليها في الحكم بالإدانة إذ الأخذ بتلك الأدلة يفيد ضمناً أطراح ذلك الدفاع . وكان استصدار إذن التفتيش من النيابة الكلية دون النيابة الجزئية لا يستوجب من المحكمة رداً خاصاً مادام الإذن قد

صدر صحيحا مطابقا للقانون . لما كان ذلك وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكانت الشكوى المقدمة من الطاعن لم تنصرف إلى الغائبين اللذين أجريا التفتيش مما يسوغ ما ردت به المحكمة على دفاعه . لما كان ذلك ، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا الوجه .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو فساد الاستدلال ، لأن الطاعن كان قد دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي أجراها الضابط عبد الواحد اسماعيل اعتبارا بأن الشكوى تمسوه وقد رفضته المحكمة استنادا إلى أن تحريات هذا الضابط قد أكدت حيازة الطاعن للخدر وأنه قد ثبتت صحتها من ضبط المخدر معه فتكون المحكمة قد استندت في ذلك إلى الدليل المستمد من التفتيش وهو دليل لاحق على صدور إذن التفتيش لا يصح الاستناد إليه .

وحيث إن الحكم عرض إلى الدفع ببطلان الإذن فقال ” بأنه مردود بأن الضابط عبد الواحد اسماعيل تحقق بنفسه قبل استصدار إذن التفتيش من حيازة المتهم للخدر وثبتت صحة تحرياته من ضبط المخدر معه ولا غبار على هذه التحريات ولا على صحة الإذن الصادر من النيابة بناء عليها “ . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن أمر التفتيش قد بني على تحريات جدية سبقت صدوره فلا يؤثر فيه ما قاله تزييدا استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش قد أسفر عن ضبط المخدر . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/السيد أحمد عنيق المستشار، وبحضور السادة : عادل بونس، وتوفيق أحمد الخشن،
ومحمود اسماعيل، وحسين صفوت السركي المستشارين .

(٨)

الطعن رقم ٦٨٩ لسنة ٣١ القضائية :

اختلاس أشياء محجوزة . حكم "تسييبه . ما يعيبه" .

يجز قضائي . نزول الجهة الحاجزة من الجز . وجوب مناقشة هذه الواقعة واستظهار تاريخها
وما إذا كان قبل يوم البيع أم بعده . هي وقائع جوهرية . مكوت حكم الإدانة — الذي التي
حكم البراءة — من ذلك . قصور وغموض .

إذا كان الحكم الاستئنافي المطعون فيه — حين دان المتهم بجريمة اختلاس
الأشياء المحجوزة وأنهى بذلك حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة — قد
اقتصر على مجرد القول بأن السداد اللاحق لا ينفي القصد الجنائي في الجريمة ،
دون أن يرد على ما أورده الحكم المستأنف في خصوص نزول الجهة الحاجزة
عن الم حجز ، ولم يستظهر تاريخ هذا التنازل وما إذا كان سابقا على اليوم المحدد
لبيع أو لاحقاً له ، فإن خلوه من استجلاء هذه الوقائع الجوهرية التي أقيم عليها
حكم البراءة سالف الذكر إنما يصمه بالقصور والغموض اللذين لا تستطيع معهما
محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة ، مما يعيبه بما يبطله
وليستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبيعة بالمحضر والملوكة له
والمحجوز عليها قضائياً لصالح محكمة مغاغة للأحوال الشخصية ولم تكن قد سلمت إليه
إلا على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلفا لنفسه إضراراً بالدائن
الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . والمحكمة

الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . فعارض المتهم وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءته مما أسند إليه . استأنفت النيابة الحكم الأخير والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم شهرا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم وذلك عملا بمادتي الإتهام والمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ ألغى الحكم المستأنف القاضي بتهمة من تهمة اختلاس أشياء محجوزة قضائيا ودانته بهذه الجريمة قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الواقعة أصبحت غير معاقب عليها بعد إذ قبل الدائن الحاجز - قلم كتاب محكمة مغاغة للأحوال الشخصية - تقسيط المبلغ المحجوز من أجله ونزل من الجحز فأصبح الطاعن بذلك في حل من تقديم الأشياء المحجوزة في يوم البيع ، الأمر الذي لا يصح معه اعتباره قاصدا حرقلة التنفيذ لقيام حذره الثابت من مدونات الحكم ذاته ومن شهادة مكرتير نيابة الأحوال الشخصية أمام محكمة أول درجة المؤيدة لدفاعه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدهوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه بدد أشياء محجوزا عليها قضائيا لصالح محكمة مغاغة للأحوال الشخصية ولم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها للبيع فاختلفها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز وطلبت النيابة العامة إلى محكمة جنح مغاغة الجزئية عقابه عملا بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . فقضت المحكمة غيابيا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءته بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت النيابة العامة . ومحكمة المنيا الابتدائية قضت حضوريا بهيئة استئنافية بحكمها المطعون فيه بقبول

الاستئناف شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبمحس المتهم شهرا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور الحكم بلا معاريف جنائية . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الأوراق وعلى المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن قدم بجلسة ١٩٥٩/١٢/٣١ التي كانت محددة أمام محكمة أول درجة لنظر معارضته في الحكم الابتدائي قسيمة رقم ١٧٥٧٤٢ بمجموعة ٣٨ مؤرخة في ١٩٥٩/١٢/٣١ دالة على تسديد قسط شهر نوفمبر وقدره جنيزان و٣٠ مليا وقال الطاعن إن المبلغ المطلوب " مقسط على كل شهر مبلغ جنيزان " فأجلت المحكمة الدعوى بجلسة ١٩٦٠/١/٢٨ لتقدم النيابة مذكرة بما جاء في دفاع المتهم ، وبالجلسة الأخيرة سمعت المحكمة شهادة سكرتير نيابة الأحوال الشخصية ومؤداها أن المبلغ المحجوز من أجله قد قسط وأن الطاعن مستمر في دفع الأقساط بانتظام وأن الجهة الحاجزة قد نزلت عن الحجز ، كما قدم الشاهد مذكرة مؤرخة في ١٩٦٠/١/٢٧ تتضمن تقدم الوصية بطلب للتقسيط وقبول هذا الطلب وقيامها بتسديد الأقساط . واستندت محكمة أول درجة في تبرئة الطاعن إلى ما شهد به سكرتير النيابة مما سبق بيانه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة قد حوّل في ذلك على أن محكمة أول درجة قد جانبها الصواب حين اعتبرت السداد اللاحق نافيا للقصد الجنائي في جريمة تبديد المحجوزات ، وكان الحكم لم يرد على ما أورده حكم محكمة أول درجة في خصوص نزول الجهة الحاجزة عن الحجز ولم يستظهر تاريخ هذا التنازل وما إذا كان سابقا على اليوم المحدد للبيع أو لاحقا له . وكان خلوا الحكم المطعون فيه من استجلاء هذه الوقائع الجوهرية التي أقيم عليها حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة يصح به بالقصور والغموض اللذين لا تستطيع معهما هذه المحكمة أن ترافق صحة تطبيق القانون على الواقعة مما يعيبه بما يبطله ويستوجب نقضه . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/السيد أحمد حفيظ المستشار ، وبحضور السادة : توفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(٩)

الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٣١ القضائية :

قتل عمد . إثبات . حكم "تسبيبه" .

نية القتل . وجوب تدليل الحكم على توافرها . إزهاق الروح : هي النتيجة التي يضررها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها بما يدل عليها . مثال . قصور .

ما ذكره الحكم من أن " نية القتل ثابتة في حق المتهمين من الحقد الذي ملا قلوبهم ومن استعمال أسلحة نارية قاتلة " لا يوفر وحده الدليل على ثبوتها ، ولو كان المقذوف قد أطلق من قصد — ذلك أنه لا يبين مما أورده الحكم أن المتهمين عمدوا تصويب الأعيرة النارية إلى مقاتل من المجنئ عليهم ، ولا يغير من الموقف ما عقيبت به المحكمة من " أن المتهم الأخير قد أطلق النار على المجنئ عليه الثاني بقصد إزهاق روحه " ، ذلك بأن إزهاق الروح هي النتيجة التي يضررها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها بإيراد الأدلة والمظاهر التي تدل عليها وتكشف عنها ، ومن ثم فإن هذا الحكم يكون قاصرا متعينا تقضيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : المتهمون الثلاثة الأول — أولا — قتلوا المجنئ عليه الأول عمدا ومع سبق الإصرار بأن بيتوا النية على قتله وعقدوا العزم على ذلك وأعدوا أسلحة نارية "بنادق" لتنفيذ هذا الغرض وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به إصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياته . ثانيا — أحرزوا أسلحة

نارية "بنادق" بدون ترخيص. ثالثا - أحرزوا ذخائر "طلقات" مما تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا لأى منهم بمجازة السلاح أو إحرازه . المتهم الرابع - قتل المجنى عليه الثانى عمدا بأن أطلق عليه أعيرة نارية من بندقية قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتى أودت بحياته . وطلبت إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤/١ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢٦/١ - ٢ - ٤ و ٣٠ من النانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ والجدولين رقمى ٢ و ٣ المرفقين . فقررت بذلك وادعت والدة المجنى عليه الأول مدنيا قبل المتهمين الثلاثة الأول بطلب تعويض مؤقت قدره قرش واحد ، كما ادعى ابن المجنى عليه الثانى مدنيا قبل المتهم الرابع بمبلغ قرش واحد على مولى التعويض المؤقت . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ بالنسبة للمتهمين الثلاثة الأول بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وبالزامهم بالتعويض المؤقت المطلوب والمصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إنه مما ينمى الطاعنون على الحكم المطعون فيه القصور فى بيان نية القتل إذ لم يعم الدليل على توافر هذه النية التى لا يمكن استنتاجها من مجرد الضغينة أو استعمال سلاح نارى قاتل بطبيعته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين تعرض لنية القتل قال " إنها ثابتة فى حق المتهمين الثلاثة الأول من الحقد الذى ملا قلوبهم وتأججت نيرانه فحملوا فى قلوبهم غلا لا يهدأ حتى يأخذوا بنار قلوبهم الذى قتل منذ أمد بعيد وأعدوا الأسلحة النارية القاتلة وتحيروا الزمان والمكان حتى إذا ما ظفروا به نفذوا جريمتهم " ثم تحدث عنها بالنسبة للطاعن الرابع فقال " إنها متوافرة من الضغينة التى استقرت فى قلبه وقد علم بقتل شقيقه فأراد أن يثار له فحمل السلاح القاتل وثار لأخيه من القتل فأطلق عليه النار قاصدا إزهاق روحه " . ولما كان القصد الجنائى

في جريمة القتل العمد يتميز عن القصد الجانبي العام في سائر جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل إزهاق روح المجني عليه وكان هذا العنصر بطبيعته أمرا داخليا في نفس الجاني فإنه يجب لصحة الحكم بإدانة متهم في هذه الجريمة أن تعني المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً وأن تورد الأدلة التي تكوّن قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المسمى المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجني عليه . لما كان ذلك ، وكان ما ذكره الحكم من أن نية القتل ثابتة في حق الطاعنين من الحقد الذي ملا قلوبهم ومن استعمال أسلحة نارية قاتلة لا يوفر وحده الدليل على ثبوتها ولو كان المقذوف قد أطلق عن قصد ، وكان لا يبين مما أورده الحكم أن الطاعنين تعمّدوا تصويب الأعيرة النارية إلى مقاتل من المجني عليهم ، وكان لا يغير من الموقف ما عتبت به المحكمة من أن الطاعن الأخير قد أطلق النار على المجني عليه الثاني بقصد إزهاق روحه ذلك بأن إزهاق الروح هو النتيجة التي يضمّرها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها بإيراد الأدلة والمظاهر التي تدل عليها وتكشف عنها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا مما يستوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/عمر د. إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمد اسماعيل ، وحسين صفوت السركي المستشارين .

(١٠)

الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٣١ القضائية :

تفتيش .

تفتيش محل التجارة . لا يلزم الإذن به صراحة . كفاية الإذن بتفتيش شخص المتهم ومسكنه لا مكان
تفتيش متجره . ملة ذلك . حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه .

متى كان هناك إذن من سلطة التحقيق بتفتيش المتهم ، فإن تفتيش محل
تجارته بمقتضى هذا الإذن يكون صحيحا — ذلك أن حرمة محل التجارة مستمدة
من اتصاله بشخص صاحبه أو بمسكنه . ومن ثم فإن ما قضى به الحكم المطعون
فيه — من بطلان تفتيش محل تجارة المتهم تأسيسا على أن إذن النيابة
بالتفتيش إنما ورد على شخصه ومسكنه ومسكن أشقاء زوجته دون أن يرد فيه
ذكر لمتجره الذي ضبط فيه المخدر — لا يكون صحيحا في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز جواهر مخدرة " حشيشا
وأفيونا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته
إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للواد ١ و ٢ و ٣٣/ج و ٣٥ من المرسوم بقانون
رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١ المرفق والبندين ١ و ١٢ . فقررت الغرفة
بذلك . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش لحصوله
دون إذن من النيابة . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها بقبول الدفع ببطلان

التفتيش لحصوله دون إذن من النيابة وبراءة المتهم من التهمة المسندة إليه وذلك عملاً بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية .
فقطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق التخصيص... إلخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع ببطلان التفتيش لحصوله دون إذن من النيابة العمومية وبراءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه مستنداً إلى أن التفتيش أجري في محل تجارته حيث وجد المخدر — في حين أن الإذن الصادر من النيابة اقتصر على تفتيش شخص المتهم ومنزله دون محل تجارته مما يجعل هذا التفتيش باطلاً لحصوله في غير حالات التلبس و بغير إذن من الجهة المختصة — قد أخطأ في القانون ، ذلك أن التفتيش المحذور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، أما المحال فهي متصلة بالشخص ، ومادام قد صدر إذن بتفتيش شخص فلا وجه للطعن ببطلان تفتيش محل تجارته .

وحيث إن واقعة الدهوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه تتلخص في أن وكيل فرع مكافحة المخدرات بالقيوم علم من التحريات أن المطعون ضده يخفي المواد المخدرة لحساب بعض تجار المخدرات بمحل تجارته وبمنزله القريب من ذلك المحل ويعاونه في ذلك أشقاء زوجته ، فاستصدر إذناً من النيابة أذنت له فيه بضبط وتفتيش المطعون ضده ومسكنه ومساكن أشقاء زوجته أم أحمد هدى وشقيقها توفيق فانتقل الضابط إلى محل تجارة المطعون ضده وقتشه فعثر فيه على مخدر اعترف المطعون ضده بإحرازه وبأن آخر يدعى سعد نصر أحمد أودعه لديه ثم عاد وأنكر في التحقيقات وقرر أن المخدرات وإت وجدت في محله أثناء التفتيش إلا أنه لا يعلم من أمرها شيئاً وأنها قد تكون دسست عليه في الأوقات التي يغادر فيها محله . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالبراءة على ما قاله من " أن الثابت من مطالعة إذن النيابة بالتفتيش أنه ورد على شخص المتهم ومسكنه ومساكن أشقاء زوجته ولم يرد فيه ذكر لم تجره الذي ضبط به المخدر ومن ثم يكون تفتيش محل بقالة المذكور وقع باطلاً لحصوله دون إذن من

النيابة العمومية وهي صاحبة السلطة القضائية المختصة أو موافقة المتهم ويتعين تبعاً لذلك استبعاد الاعتراف المنسوب إلى المتهم في محضر ضبط الواقعة كدليل لإثبات في الدعوى". ولما كانت حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو بمسكنه فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه بصدد بطلان تفتيشه لا يكون صحيحاً في القانون مادام هناك — كما سلف — إذن من سلطة التحقيق بتفتيش شخص المطعون ضده ومسكنه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان التفتيش يكون قد أخطأ في القانون مما يوجب نقضه . ولما كانت المحكمة — بأقصرها على بحث اندفع الذي أبداه الحاضر مع الطاعن وقضت ببطلان التفتيش على خلاف القانون على ما سلف بيانه — قد حجبت نفسها عن نظر موضوع الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع "نقض الإحالة" .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ السيد أحمد صفيى المستشار، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ،
ومحمد الحليم اليطاش ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(١١)

الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٣١ القضائية :

اشتباه .

تأييد حالة الاشتباه . المادة ٢/٧ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . وجوب تخصيص
الفعل الأخير الذى وقع من المتهم لتقدير جدية الاتهام . صدور حكم نهائى بالادانة فى ذلك الاتهام .
غير لازم .

إن قصارى ما يطلب من المحكمة فى حالة رفع الدعوى العمومية على المتهم
بوصف أنه وقع منه ما يؤيد حالة الاشتباه تطبيقا للفقرة الثانية من المادة السابعة
من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ — هو أن تبحث ما إذا كان الفعل الذى
وقع منه أخيرا يؤيد حالة الاشتباه من عدمه ، وليس بلام أن ينتهى الاتهام
بهذا الفعل إلى حكم نهائى بالادانة ، فان قابلية هذا الحكم للطعن ، ليس من
شأنها أن تمنع المحكمة من تقدير جدية ذلك الاتهام بعد تخصيص الواقعة .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المتهم من تهمة تأييد حالة الاشتباه
لمجرد أن الحكم الصادر فى قضية الشروع فى السرقة — التى أسند إليه ارتكابها
بعد سبق الحكم بانذاره باعتباره مشتبه فيها — كان حكما غيابيا لم ينفذ، ودون
تخصيص الواقعة التى تناولها التحقيق ليقين مبلغ جدية الاتهام فيها وأثره فى تأييد
حالة الاشتباه ، فإنه يكون مشوبا بالخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه وقع منه ما يؤيد حالة الاشتباه بأن حكم عليه بالحبس في القضية رقم ١٨٢٣ سنة ١٩٥٩ جنح مركز المنيا لشروعه في سرقة رغم سابقة الحكم عليه بإنذاره مشبوها في القضية رقم ١٦٤٥ سنة ١٩٥٧ جنح مركز المنيا . وطلبت عقابه بالمواد ١/٥ و ١/٧ — ٢ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم . استأنفت النيابة هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بتأريق التخص ... ألخ

المحكمة

... وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المحكمة الاستئنافية قد أيدت حكم محكمة أول درجة الذي قضى ببراءة المتهم من التهمة المستندة إليه تأسيسا على أن السابقة المقول بأنها أيدت حالة الاشتباه مبناها حكم غيابي صدر في جنحة شروع في سرقة ولا يوجد بالأوراق ما يدل على تنفيذه ضد المتهم ، وما ذهب إليه الحكم ينطوي على خطأ في القانون إذ كان على المحكمة أن تقول كلمتها فيما إذا كان اتهام المتهم في تلك الجنحة جديا بحيث يؤيد حالة الاشتباه بنقض النظر عن مصير الاتهام أم أنه لم يكن كذلك .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة العامة اتهمت المتهم المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٥٩/١٠/٢٦ بدائرة مركز المنيا وقع منه ما يؤيد حالة الاشتباه بأن حكم عليه بالحبس في القضية رقم ١٨٢٣ سنة ١٩٥٩ جنح مركز المنيا لشروعه في سرقة رغم سابقة الحكم عليه بإنذاره مشبوها في القضية رقم ١٦٤٥ سنة ١٩٥٧ جنح مركز المنيا . وطلبت عقابه بالمواد ١/٥ و ١/٧ — ٢ و ٨ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . وقضت المحكمة الجزئية في الدعوى بالبراءة تأسيسا على أن الثابت من صحيفة الحالة الجنائية أن السابقة المقول بأنها

أيدت حالة الاشتباه مبناها حكم غياي لم يقدم ما يدل على تنفيذه. وقد استأنفت النيابة هذا الحكم طاعة إلغاء إلا أن المحكمة الاستئنافية قضت بتأييده .

وحيث إن الفقرة النانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ قد نصت على أنه إذا وقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه في خلال الثلاث سنوات التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة وهي وضع المشتبه فيه تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على خمس سنين . لما كان ذلك ، فإن قصارى ما يطلب من المحكمة في حالة رفع الدعوى العمومية على المتهم تطبيقا لهذه الفقرة بناء على ما ثبت لها من سبق الحكم عليه بإذاره مشبوها ثم اتهامه بعد ذلك في جريمة شروع في سرقة - هو أن تبحث ما إذا كان الفعل الذى وقع منه أخيرا يؤيد حالة الاشتباه من عدمه ، وليس بلام أن ينتهى الاتهام بهذا الفعل إلى حكم نهائى بالإدانة . ولما كانت قابلية الحكم الصادر ضد المتهم للطعن ليس من شأنها أن تمنع المحكمة من أن تقدر جدية الاتهام الموجه إليه بعد تمحيص الواقعة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم المستأنف القاضى ببراءة المتهم لمجرد أن الحكم الصادر في قضية الشروع في السرقة كان غايا لم ينفذ ودون تمحيص للواقعة التى تناولها التحقيق ليتبين مبلغ جدية الاتهام فيها وأثره في تأييد حالة الاشتباه يكون قد شاب خطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن البحث في موضوع التهمة التى اتخذت أساسا لرفع الدعوى فإنه يتعين مع نقض الحكم الإحالة .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / السيد أحمد صفيى المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم الهياش ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(١٢)

الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٣١ القضائية :

إختلاس أشياء محجوزة . حجز إدارى . حراسة .

حجز إدارى فى ظل القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . مبدأ الحراسة المقترضة . لمدوب الحائز إذا لم يجد من يقبل الحراسة أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر دون اعتداد برفضه .
الحائز . من هو ؟ مثال . مستأجر العين محل الجزر . رفضه قبول الحراسة بعد تكليفه إياها . لا يعتد به . الحكم ببراءته بمقولة إنه ليس مدينا وأنه رفض الحراسة . خطأ فى القانون .

يجوز لمدوب الحائز — عملاً بالمادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الجزر الإدارى — إذا لم يجد فى مكان الجزر عند توقيعه من يقبل الحراسة — أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر ولا يعتد برفضه إياها .
فإذا كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن المتهمه مستأجرة للعين محل الجزر من المدين فإنها تكون حائزة لها قانوناً بطريق الإجارة ، وإذا كنت قد كلفت الحراسة فرفضتها فإنه لا يعتد برفضها ، ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم من تبرئتها من تهمة إختلاس الأشياء المحجوزة بمقولة إنها مستأجرة وليست مدينة وأنها رفضت قبول الحراسة — ما انتهى إليه الحكم من ذلك يكون معيباً بالخطأ فى القانون متعيناً نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها فى يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ بددت المحجوزات المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لها والمحجوز عليها إدارياً بالصالح

الحكومة إضرارا بها وكانت قد سلمت إليها وديعة لحراستها . وطلبت عقابها بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم . استأنفت النيابة هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه أيد الحكم الصادر من محكمة أول درجة القاضي ببراءة المتهم "المطعون ضدها" والمؤسس على أنها مستأجرة للأرض وليست مدينة وأنه ما كان يجوز تعيينها حارسة على المحجوزات بالرغم من رفضها الحراسة وبالتالي فإن تصرفها في الأشياء المحجوزة لا عقاب عليه قانونا — مع أن المستأجرة تعتبر في نظر القانون حائزة ، وقد أجازت المادة ١١ من قانون المجزأ الإداري رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ تعيين الحائز حارسا دون اعتداد برفضه الحراسة ، ولما كان هذا التعديل معمولاً به من تاريخ ١٩٥٩/٨/٦ وهو تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وكانت الجريمة المسندة إلى المطعون ضدها قد وقعت في ظله فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بعيب الخطأ في القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى على المتهم بأنها في يوم ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ بددت المحجوزات الميمنة الوصف والقيمة بالمحضر والمحجوز عليها إداريا لصالح الحكومة إضرارا بها وكانت قد سلمت إليها وديعة لحراستها وطلبت معاقبتها بمقتضى المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . وقد حصل الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بقوله "إن الصراف أوقع حجرا بتاريخ ١٩٥٩/١٠/١٧ ضد جرجس عبد السيد وفاء لمبلغ ١١ جنيا و ٧٩٢ مليا عينت فيه المتهم حارسة رغم رفضها قبول الحراسة وحدد لبيع المحجوزات ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ وفي هذا اليوم لم تقدم المتهم

المحجوزات لبيعها “ ومحكمة أول درجة قضت حضوريا ببراءة المطعون ضدها استنادا إلى ما قاله من “أن المتهمة مجرد مستأجرة ولا يجوز تعيينها حارسة رغم رفضها قبول الحراسة وأنه وإن صح تعيين المدين حارسا رغم رفضه الحراسة فلا يجوز إرغام غير المدين على قبول الحراسة “ وقد استأنفت النيابة هذا الحكم طالبة إلغاءه إلا أن محكمة ثاني درجة قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف .

وحيث إن المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ في شأن الحجز الإداري قد نصت على أنه “ يعين مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوزة ، ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها ، أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين “ . لما كان ذلك ، وكان الشارع قد أجاز عملا بهذا النص تعيين المدين أو الحائز حارسا على الأشياء المحجوز عليها إداريا فإذا كان أحدهما حاضرا وكلف الحراسة فرفضها فلا يعتد برفضه إياها . وكان الثابت مما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها مستأجرة للعين من المدين فهي حائزة قانونا لتلك العين بطريق الإجارة وإذا كانت قد كلفت الحراسة فرفضتها فإنه لا يعتد برفضها . لما كان ما تقدم ، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من تبرئة المطعون ضدها استنادا إلى القول بأنها مستأجرة وليست مدينة وأنها رفضت قبول الحراسة يكون معيبا بالخطأ في القانون ومن ثم يتعين نقضه . ولما كان هذا الخطأ القانوني قد حجب المحكمة عن التعرض لموضوع التهمة المستندة إلى المطعون ضدها فإنه يتعين مع نقض الحكم الإحالة .

جاسة ١٦ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد طية اسماعيل المستشار ، وبحضور المادة : عادل بونصر ، وتوفيق أحمد الخشن ،
ومحمد الخليم البيطاش ، ومحمد اسماعيل المستشارين .

(١٣)

الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٣١ القضائية :

(١) قذف . محكة الموضوع . تمض " أسباب الطعن "

- القذف المذنب عليه قانونا . ماهيته .
- وقائع القذف . سلطة محكة الموضوع في استخلاصها من عناصر الدعوى .
- النتائج القانونية . رقابة محكة القضا عليها .

(ب) قذف .

- نشر إحدى الجرائد خبرا يحط من قدر المجنى عليه ويذهب إلى احتقاره بين مخالفيه .
- توافر جريمة القذف . مثال .

(ج) قذف . القصد الجنائي . حسن النية .

- جريمة المادة ٣٠٢ / ١ عقوبات . أركانها . لا يتطلب القانون قصدا جنائيا خاصا .
- كفاية القصد العام . ماهيته : مجرد العلم أن الأمور المسندة لو كانت صادقة لأوجب عقاب المذنب في حق أو احتقاره . متى يفترض هذا العلم ؟
- الدفع بحسن النية . لا محل له : مادام المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .

(د-هـ) حصانة النشر . صحافة . جرائم السادتين ١٨٩ و ١٩٠ عقوبات .

قذف . سب . إهانة .

- طلاق الحصانة . اقتصارها على الإجراءات القضائية العلنية والأحكام العلنية . عدم امتدادها إلى ما يجري بالجلسات غير العلنية أو المحسودة العلنية ، وكذلك التحقيقات الابتدائية والأولية والإدارية . فله ذلك . نشر شيء منها : هو على مستولية فاعله .
- جواز محاسبته جنائيا عما في ذلك من قذف أو سب أو إهانة .

حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادي . ولا تتجاوزها إلا بتشريع خاص .

١ — الأصل أن القذف الذى يستوجب العقاب قانونا هو الذى يتضمن إسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه . وإذا كان من حق قاضى الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى فإن لمحكمة التقضى أن تراقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية يبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح .

٢ — ما نشرته الجريدة من أن شاين اقتحما على المجنى عليه — وهو محام — مكتبه وقذفه بزجاجات الكوكاكولا وانها لا عليه ضربا بالعصى الغليظة ثم أمراه بخلع ملابسه فوق عاريا ثم أوثقه من يديه ورجليه بحزام من جلد — ما نشر من ذلك هو بلا شك ينطوى على مساس بكرامة المجنى عليه ويحط من قدره واعتباره في نظر الغير ويدعو إلى احتقاره بين مخالطيه ومن يعاشرهم في الوسط الذى يعيش فيه ، وتتوافر به جريمة القذف كما هى معرفة به في القانون .

٣ — لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصدا خاصا بل يكتفى بتوافر القصد العام الذى يتحقق متى نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المذوف في حقه أو احتقاره . وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها . ومتى تحقق هذا القصد فلا يكون هناك محل للتحدث عن سلامة النية مادام أن المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .

٤ — دل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨٩ و ١٩٠ من قانون العقوبات على أن حصانة النشر مقصورة على الإجراءات القضائية العلنية والأحكام التى تصدر عنها ، وأن هذه الحصانة لا تمتد إلى ما يجرى في الجلسات غير العلنية ولا إلى ما يجرى في الجلسات التى قرر القانون أو المحكمة الحذف من علنيتهما ، كما أنها مقصورة على إجراءات المحاكمة ولا تمتد إلى التحقيق الابتدائى ولا إلى التحقيقات الأولية أو الإدارية لأن هذه كلها ليست علنية إذ لا يشهد بها غير الخصوم ووكلائهم — فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش واتهام وإحالة على المحاكمة فلانما ينشر ذلك

على مسؤوليته ، وتجاوز محاسبته جنائيا عما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة .

هـ - حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادى ، ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص .

الوقائع

تقدم الأستاذ جبريل شحاته معوض المحامى ببلاغ إلى السيد المحامى العام ضد كل من على أحمد المغربى مخبرا لحوادث بصحيفة الأخبار وعلى أمين ومصطفى أمين بصفتهما رئيسى تحرير وصاحبى تلك الصحيفة ومحمد زكى عبد القادر ، قال فيه إنه بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٥٩ نشرت صحيفة الأخبار فى صفحتها الأولى خبرا بعنوان (المحامى جبريل شحاته معوض الاعتداء عليه فى مكتبه) وجاء تحت هذا العنوان ما نصه ” اقتحم شابان مكتب المحامى جبريل شحاته معوض بشارع رشدى وقذفاه بزجاجات الكوكاكولا وانهاالا عليه ضربا بالعصى الغليظة وأمرأه بخلع ملابسه . وقف المحامى عرييا فى المكتب وأوثقاه من يديه ورجليه بحزام جلد . حاولا الهرب بعد أن أخذوا بدائه . تمكن الأهالى من ضبط الشابين أحمد محمد عثمان وعلى محمد حسين وهما عاطلان . اقيدا إلى قسم البوليس . قال المحامى إنه لا يعرفهما “ . وبعد ان انتهت النيابة من التحقيق أمرت بحفظ الأوراق اداريا . استأنف الأستاذ جبريل شحاته معوض هذا القرار أمام غرفة الإتهام . فقررت الغرفة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الأمر المستأنف . فطعن المجنى عليه المذكور فى هذا القرار بطريق النقض .. الخ

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الأمر المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله إذ قضى بتأييد الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الشكوى المقدمة منه ضد المطعون ضدهم بعد قيامها بالتحقيق - استنادا إلى أن الخبر الذى نشرته جريدة الأخبار عن الطاعن من أنه ”ضرب بالعصى الغليظة وأكره

على التجرد من ملابسه والوقوف عاريا في مكتبه مقيد اليدين والرجلين بحزام من الجلد" - لا يتناوله حكم المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات بقوله إن الضرب لا يمس اعتبار المضرروب ولا يحط من قدره وأن نشر الخبر على الصورة التي ورد بها لا يتوافر به الإسناد المستوجب للاحتقار وأن دواعي المصلحة العامة تقتضي إذاعة الأخبار لفائدة الجمهور وهي بذلك توجب التسامح مع الصحف فيما يقع منها من خطأ في نقل الأخبار أو روايتها متى تم ذلك بحسن نية أي على مظنة صحة الواقعة وأنه لا تريب على ناشري الخبر إذا اتضحت مخالفته للحقيقة في بعض جزئياته طالما أنه يتضمن أية جريمة ولم يتضح أن الدافع إليه عوامل شخصية وخاصة أن المسئولين عن الجريدة قد عمدوا إلى إيضاح الحقيقة في عديد من متايبين منها . ويقول الطاعن إن ما ذهب إليه الأمر المطعون فيه فيما سبق غير صحيح في القانون ذلك بأن الأصل أن حصانة النشر مقصورة على الإجراءات القضائية العلنية دون سواها فهي لا تمتد إلى التحقيق الابتدائي فن ينشر وقائع هذه التحقيقات أو إجراءاتها فلانما ينشر ذلك على مسئولية ويحمل نتيجة ما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة ، وقد انطوى الخبر المذكور على وقائع مكذوبة جملة وتفصيلا سلم الأمر بها وتضمن بذاته إسناد أمور مستوجبة لاحتقاره وهو ما يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة القذف الذي يستفاد من مدلول الألفاظ ذاتها ويكفي لتوافره بمجرد العلم بأن الواقعة المنسوبة إلى المجني عليه تشبه وتستوجب احتقاره ، ولا ينال من ذلك الباعث على النشر ولو كان ابتغاء الصالح العام ، كما أنه لا أثر لتصحيح الخبر بعد نشره على قيام الجريمة ، هذا فضلا عن أنه لا محل للتحدث عن حسن النية إذ أن ذلك خاص بالقذف في حق الموظفين العموميين ومن في حكمهم بسبب أمور تتعلق بوظائفهم وهو ما لا يصدق على الواقعة المطروحة خاصة وأن محرر الخبر والمسئولين عن نشره لم يحاولوا التحقق من صحته فتخلف عنه عنصرا الأمانة والتثبت ، كل ذلك مما يعيب الأمر المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الأمر المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن الطاعن تقدم ببلاغ إلى السيد المحامي العام ضد المطعون ضدهم قال فيه إنه في ٤ يناير سنة ١٩٥٩ نشرت صحيفة الأخبار في الصفحة الأولى خبرا بعنوان " المحامي جبريل شحاته معوض الاعتداء عليه في مكتبه " وجاء تحت هذا العنوان ما نصه : اقتحم

شابان مكتب المحامى جبريل شحاته معوض بشارع رشدى وقذّاه بزجاجات الكوكاكولا وانها لا عليه ضربا بالعصى الغليظة وأمره بالخلع ملائسه . وقف المحامى عريانا فى المكتب - أوثقاه من يديه ورجليه بحزام جلد . حاولا الهرب بعد أن أخذوا بدله . تمكن الأهالى من ضبط الشابين أحمد محمد عثمان وعلى محمد حسين وهما عاطلان . اقتيدا إلى قسم البوليس . قال المحامى إنه لا يعرفهما . وذكر الطاعن أنه بادر فى الحال إلى إرسال تكذيبين إلى الصحيفة أحدهما سلمه باليد والثانى بخطاب مسجل إلى الأستاذ على أمين شخصيا ولما لم ينشر هذا التكذيب فى اليوم التالى قدم شكوى فى ٦ يناير سنة ١٩٥٩ إلى النيابة العامة وبعد الاتصال تليفونيا بينها وبين الأستاذ محمد اللبى بصحيفة الأخبار عرض هذا الأخير أن يحضر إليه الطاعن ليملى التكذيب اللازم وفلا ذهب الطاعن إلى دار الجريدة المذكورة حيث التقى بالأستاذ مصطفى أمين الذى وعد بتكذيب الخبر على أن ينشر التكذيب فى اليوم التالى فى الصفحة الأولى من الجريدة ولكن التكذيب لم ينشر . و انتهى الطاعن إلى أن الخبر غشاق جملة وتفصيلا وأن نشره على هذه الصورة ينطوى على قذف وسب يتناول العرض والشرف إذ أنه يشعر القارئ بأن هناك جريمة أخلاقية وأنه تم الإنتقام من الطاعن من أجلها على النحو الذى صور به الخبر كى يكون الجزاء من جنس العمل ، هذا فضلا عما يتضمنه الخبر من زعم الطاعن بالجن والاسسلام وما ينطوى عليه من تشهير به وسخرية منه وتلم لكرامته ومصادرة له فى عمله وإرهاب لموكليه . وقد انتهت النيابة العامة بعد التحقيقات التى أجرتها إلى الأمر بحفظ الأوراق إداريا بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٥٩ ، فاستأنف الطاعن هذا الأمر وأصدرت غرفة الإتهام أمرها المطعون فيه استعرضت فيه الخبر موضوع النشر وعرجت إلى مذكرة نيابة جنوب القاهرة التى تضمنت تفاصيل الحوادث التى وقع للطاعن وما بان منها من أن الاعتداء وقع عليه فى الطريق العام أمام العمارة الكائن بها مكتبه وأثناء محاولته ركوب سيارته وذلك بقذف السيارة بزجاجات الكوكاكولا ثم الاعتداء عليه بالأيدى وخلع جاكته وصديره وأن المتهمين أحمد محمد عثمان وعلى محمد جمعه قد اعترفا بارتكابهما الحادث وأن رفاعى حسن نعمة الله هو الذى اتفق معهما على ارتكابه . ثم خلاص الأمر المطعون فيه إلى القول بأنه ” واضح مما تقدم أن الخبر الذى نشر بجريدة الأخبار خاصا بالمستأنف ” الطاعن “ نبع من أصل صحيح

وإن اختلف الخبر عن الأصل في بعض التفاصيل بخلاف الخبر محرفا لبعض تفاصيل الاعتداء الذي ألم بالمستأنف مبالغا في تصويرها ويقول المسئولون عن نشر هذا الخبر بالجريدة إن تفاصيله التي نثرت استقيت من فم المستأنف شخصيا مما كان يرويه للضابط من تفاصيل الحادث مجرد وقوعه على أنه مهما تكون الحقيقة في هذا الشأن فإنه يتعين إيمان النظر في هذا الخبر المنشور لتقدير صراحي العبارات التي حواها من حيث وجود جريمة قذف فيها كما يقول المستأنف أو عدم وجودها حيث إن المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات قد نصت على أنه "يعد قاذفا كل من أسند لغيره بواقعة إحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ من هذا القانون" أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه". ويستفاد من هذا النص أن القذف في عرف القانون هو إسناد أمر للغير موجب لعقابه أو احتقاره ومن ثم فلا قذف إلا إذا كان الفعل المسند إلى المجنى عليه من شأنه لو صح أن يوجب عقابه قانونا أو احتقاره عند أهل وطنه ، فمعيار الضرر في القذف أن يكون الفعل أو الأمر المسند من شأنه إحداث أثر خارجي وهو العقاب أو الاحتقار فإن لم يحدث هذا الأثر الخارجي فلا قذف ولا عقاب — والقذف الذي يوجب الإسناد فيه العقاب قانونا هو القذف الذي يتضمن إسناد فعل يعد جريمة في حكم القانون أما الإسناد الذي يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه فهو الذي يحط من قدر المسند إليه وكرامته في نظر الغير . وحيث إنه حين تعمل القواعد القانونية المتقدمة في شأن الخبر المنشور بالجريدة خاصة بالمستأنف يبين أن هذا الخبر لم يسند إلى المستأنف ارتكابه فعلا يعد جريمة في حكم القانون كما أنه ليس فيما تضمنه هذا الخبر نصريحا أو تلميحيا ما يحط من قدر المستأنف أو يحقره عند أهل وطنه وكل إنسان معرض للاعتداء عليه ولم يقل أحد إن نشر أنباء الاعتداء تحط من قدر المجنى عليه أو تحقره أو تمس شرفه بل إن العكس هو الصحيح فالذي يتأذى من أخبار الجرائم هو الممتدى وليس المجنى عليه ، ولا يغير من ذلك قول المستأنف إن هذا الجزء من الخبر الذي روى أن الجناة جردوه من ملابسه وأوثقه عاريا فيه ما يمس عرضه وشرفه ذلك أن الخبر بالصورة التي نشر بها لا يشير ولو من بعيد إلى أن اعتداء جنسيا وقع عليه فكيف يذهب تفكير المستأنف إلى حد تخريج العبارات هذا التخريج الذي لا يحتمله ولا يتصور أن تمر بخاطر إنسان

وهو يقرأ الخبر . وحيث إن مؤدى ما تقدم أن الخبر الذى نشر بجريدة الأخبار وكان محل شكوى المستأنف وإن بالغ بعض الشيء فى سرده لتفصيلات الاعتداء الذى وقع على المستأنف إلا أن عبارات هذا الخبر ليست شائنة فى ذاتها وليس فيها من الأساليب المجازية أو المعارض أو غير ذلك مما يستخدم لإخفاء القذف وهى على هذه الصورة لا تحوى قذفاً فى حق المستأنف ويكون ما دار فى خلد هذا الأخير وذهب إليه فى شكواه بعيداً عن أن يمثل حقيقة الواقع . واستطرد الأمر المطعون فيه إلى تناول واجب الصحافة فى خدمة الجمهور وما تقتضيه دواعى المصلحة العامة التى تقضى بإذاعة الأخبار لفائدة الجمهور من وجوب التسامح مع الصحف فيما يقع منها من الخطأ فى نقل الأخبار أو روايتها مع حسن النية أى بقصد الخدمة العامة وخلص إلى القول بأنه إذا كان القائمون على إدارة تحرير جريدة الأخبار قد نشروا الخبر محل الدعوى الحالية على اعتقاد منهم بصحته ثم اتضح أن هذا الخبر يخالف الحقيقة فى بعض الجزئيات فلا تريب عليهم فى ذلك مادام لم يثبت أن الخبر بصورته التى نشر بها يتضمن أية جريمة ولم يتضح أن التعريف الذى لحق به كان الدافع إليه عوامل شخصية خاصة وقد عمد المسئولون فى هذه الجريدة إلى إيضاح حقيقة الأمر فى عدد من متالين من أعداد هذه الجريدة صدرت فى أعقاب العدد الذى حوى الخبر . ثم انتهى الأمر المطعون فيه إلى تأييد قرار النيابة العامة بحفظ الأوراق إدارياً والذى هو فى حقيقته أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . لما كان ما تقدم ، وكان ما انتهى إليه الأمر المطعون فيه غير صحيح فى القانون ، ذلك بأن الأصل فى القذف الذى يستوجب العقاب قانوناً هو الذى يتضمن إسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه وأنه إذا كان من حق قاضى الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى فإن لمحكمة النقض أن تراقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية بحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامى عباراتها لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح . لما كان ذلك ، وكان الأمر المطعون فيه قد سلم بأن الخبر محل النعى وإن نبع عن أصل صحيح إلا أنه اختلف عن الأصل فى بعض التفصيلات بخفاء محرفاً بالنسبة لنوع الاعتداء الذى وقع على الطاعن ، وكان ما نشرته الجريدة من أن شاين اقتحما على الطاعن مكتبه وقذفاه بزجاجات

الكوكا كولا وانها لا عليه ضربا بالعصى النخيلة ثم أمره بالخلع ملابسه فوقف
هاريا ثم أوثقه من يديه ورجليه بحزام من جلد ، ما نشر من ذلك هو بلا شك
ينطوى على مساس بكرامة الطاعن ويحط من قدره واعتباره في نظر الغير
ويدعو إلى احتقاره بين مخالطيه ومن يعاشرهم في الوسط الذي يعيش فيه
وتتوافقه جريمة القذف كما هي معرفة به في القانون ، ولا يقدح في ذلك
ما هو مقرر من حق نشر ما يجري في المحاكمات الجنائية ذلك
بأن الشارع قد دل بما نص عليه في المادتين ١٨٩ و ١٩٠ من قانون العقوبات
على أن حصانة النشر مقصورة على الإجراءات القضائية العلنية والأحكام التي
تصدر عنها ، وأن هذه الحصانة لا تمتد إلى ما يجري في الجلسات غير العلنية
ولا إلى ما يجري في الجلسات التي قرر القانون أو المحكمة الحذف من علنيتهما ، كما
أنها مقصورة على إجراءات المحاكمة ولا تمتد إلى التحقيق الابتدائي ولا إلى
التحقيقات الأولية أو الإدارية ، لأن هذه كلها ليست علنية إذ لا يشهدا غير
الخصوم ووكلائهم - فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو يتخذ
في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش واتهام وإحالة على المحاكمة فلانما ينشر ذلك
على مسئوليته وتجوز محاسبته جنائيا عما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة .
لما كان ذلك ، وكانت حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادي ولا يمكن أن
تجاوزها إلا بتشريع خاص . وكان القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصدا
خاصا بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق متى نشر القاذف الأمور
المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجب عقاب المذنب في حقه
أو احتقاره ، وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف - كما هو
واقع الحال في الدعوى المطروحة - شائنة بذاتها ، ومتى تحقق القصد فلا يكون
هناك محل للتحدث عن سلامة النية ما دام أن الطاعن "المدعى بالحق المدني"
ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم . لما كان ما تقدم ، فإن ما يتعاه
الطاعن على الأمر المطعون فيه يكون في محله ويتعين لذلك قبول الطعن وإلغاء
الأمر المستأنف وإعادة القضية إلى غرفة الإتهام لاعتبار الواقعة جنحة معاقبا
عليها بالمواد ١٧١ و ١/٣٠٢ و ١/٣٠٣ و ٣٠٧ من قانون العقوبات والزام
المطعون ضدهم المصروفات المدنية وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن
الأخرى .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : محمد علي اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ،
وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان ، المستشارين .

(١٤)

الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٣١ القضائية :

(١ وب) اختلاس أشياء محجوزة . إثبات . حكم "تسبيبه" . إجراءات
المحاكمة .

(١) حكم الإدانة . بياضاته . وجوب اشتماله على بيان الواقعة بما يحقق أركان الجريمة
وظروفها وأدلة الثبوت ومؤداها . مخالفة ذلك : قصور .

مثال . اختلاس محجوزات . قول الحكم إن التهمة ثابتة من محضرى الجزاء والتبديد .
حكم قاصر .

(ب) إجراءات المحاكمة . أصولها . إجراء المحكمة التحقيق بنفسها بالجلسة . كلما كان ذلك
ممكنا . ما لم يتنازل المتهم من ذلك صراحة أو ضمنا .

تداعى الأدلة المطروحة . أثره . وجوب الرجوع إلى أصول المحاكمة ، فعود المحكمة
من تولي التحقيق بالجلسة . بطلان الإجراءات .

مثال . اختلاس محجوزات . استناد حكم الإدانة على محضر جمع استدالات
مطبوع أمدت فيه أحوال للصراف "شاهد الإثبات" من قبل لتجس على كافة الوقائع
التي يبلغ عنها الصبارة . تقييم الدليل : هذا إجراء لا جد فيه ولا يصلح مأخذا لدليل سليم
من قول الشاهد .

شهود . أداء الشهادة . كيفيته : سؤال الشاهد عن معلوماته ثم إثبات ما يدلى به
فعلا . افتراض أقواله قبل صدورها منه . أثره : تداعى الدليل . فساد
الاستدلال به .

١ - أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة

التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها ، وإلا كان قاصرا . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في إثبات وقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة المسندة إلى المتهم على القول بأنها "ثابتة من محضرى الحجز والتبديد ومن عدم تقديم المحجوزات في اليوم المحدد لبيعها بقصد عرقلة التنفيذ" دون أن يورد مؤدى أقوال الصراف شاهد الواقعة وبغير أن يبين الأدلة التي استخلص منها ما نسبته إلى المتهم من عدم تقديم المحجوزات وأن ذلك كان بقصد عرقلة التنفيذ ، فإن الحكم يكون مشوبا بعيب القصور في التسيب .

٢ - الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة وتسمع فيها الشهود في مواجهة الخصوم متى كان سماعهم ممكنا ، وهي لا تكون في حل من ذلك إلا برضاء المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا - على أنه متى تداعى الدليل المستمد من التحقيقات الأولية ، فقد وجب الرجوع إلى الأصل باعتباره من أصول المحاكمات الجنائية .

فإذا كانت المحكمة قد أقامت قضاءها بإدانة المتهم في جريمة اختلاس أشياء محجوزة على ما حصلته من محضر جمع استدالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التي يبلغ عنها الصيارفة ، ودون أن تتدارك هذا العيب فتتخذ من جانبها أى إجراء تكشف به عن حقيقة ما أجرى على لسان الصراف في محضر الضبط في خصوص واقعة الدعوى بذاتها - فإن حكمها يكون باطلا لا بثنائه على إجراءات باطلة وفساد استدلاله ، إذ أن ذلك المحضر المطبوع لا يحمل مسحة الجلد ، فهو بهذه المثابة لا يصلح مأخذا لدليل سليم يجب - حين يكون الأمر متعلقا بشهادة الشهود - أن يقوم على معلومات يبدىها الشاهد للحقق عندما يسأل عنها فيثبتها كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه إليها المحقق مفترضا صدور ما منه ويجمع فيها متدما ما يجب عليه أن يقول لتوفر به أركان الجريمة ثم يورد هذا كله في محضر مطبوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المينة الوصف والقيمة بالمحضر والمحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة والتي كانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة بوصفه حارما لحفظها وتقديما في اليوم المحدد للبيع فاختلفها لإضرارا بالمجنى عليه . وطلبت معاقبته بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات، والمحكمة الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا مع جعل الإيقاف شاملا كافة الآثار الجنائية المترتبة على الحكم . استأنف المتهم . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... ألغ

المحكمة

... وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة اختلاس زراعة محجوز عليها قد ركن في ذلك إلى مجرد بلاغ من الصراف إلى معاون المالية لم يعقبه تحقيق أو معاينة أو استجواب ولم يستظهر واقعة التبيد التي هي حصولها لعدم نضج المحصول في اليوم المحدد للبيع كما يؤخذ من التاريخ المعين له مما يجعله مشوبا بالقصور وفساد الاستدلال .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما وردت في وصف التهمة عرض إلى أدلة ثبوت الجريمة في قوله "إنها ثابتة من محضرى المجز والتبيد" وقد تبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها أنه حدد لبيع الزراعة المحجوز عليها سوق إهناسيا وأن الدعوى رفعت بناء على نموذج مطبوع لمعاون المالية جعله في صورة محضر تحقيق وأورد فيه أقوالا للصراف مطبوعة أيضا مؤداهما أنه كان محمدا للبيع سوق إهناسيا وأن المحجوزات سلمت للحارس بعد إعلانه بميعاد ومكان البيع وأنه لم

يقدم المحجوزات للبيع وبمعايتها في مكان المجز لم توجد فاعتبر الحارص "الطاعن" مبددا . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها . وسلامة المأخذ وإلا كان قاصرا ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه قد اقتصر في إثبات وقوع الجريمة من الطاعن على القول بأنها ثابتة من محضرى المجز والتبديد ومن عدم تقديم المحجوزات في اليوم المحدد لبيعها بقصد عرقلة التنفيذ دون أن يورد مؤدى أقوال الصراف شاهد الواقعة وبغير أن يبين الأدلة التي استخلص منها ما نسبته إلى الطاعن من عدم تقديمه المحجوزات ومن أن عدم تقديمها كان بقصد عرقلة التنفيذ . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أقام قضاءه على ما حصله من محضر جمع استدلالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التي يبلغ عنها الصياغة وكان هذا الإجراء لا يحمل مسحة الجحد فهو بهذه المثابة لا يصلح مأخذا لدليل سليم يجب - عندما يكون الأمر متعلقا بشهادة الشهود - أن يقوم على معلومات يديها الشاهد للتحقق عندما يسأل عنها فيثبتها كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه إليها المحقق مفترضا صدورها منه ويجمع فيها مقدما ما يجب عليه أن يقول لتوفر به أركان الجريمة ثم يورد هذا كله في محضر مطبوع . ولما كانت المحكمة قد أخذت في الإدانة بهذه العناصر وحدها دون أن تتخذ من جانبها أى إجراء تكشف به من حقيقة ما أجرى على لسان الصراف في محضر الضبط في خصوص واقعة الدعوى بذاتها ، وكان الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة وتسمع فيها الشهود في مواجهة الخصوم متى كان سماعهم ممكنا وهي لا تكون في حل من ذلك إلا برضاء المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا ، على أنه متى تداعى الدليل المستمد من التحقيقات الأولية كما حدث في هذه الدعوى - وجب الرجوع إلى الأصل باعتباره من أصول المحاكمات الجنائية ، ولما كانت المحكمة بدرجتها لم تتدارك هذا العيب فإن حكمها يكون باطلا لا يثبت عليه إجراءات باطلة ولقصور تسببه وفساد استدلاله ويتعين لذلك نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : توفيق أحمد الخشن ،
ومحمود اسماعيل ، ، وحسين صفوت السركي ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٥)

الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٣١ القضائية :

إثبات . نقض ” أسبابه . مالا يقبل منها “ .

التعرف على شخص من ظهروه . أمر يصح في منطق العقل . تقدير هذا الدليل . من سلطة قاضي
الموضوع .

اطمئنان المحكمة إلى قول الشاهدة إنها تعرفت على المتهمين من ظهورهم . المجادلة في ذلك أمام
محكمة النقض . لا تقبل .

إذا كانت المحكمة قد اطمأنت فيما اطمأنت إليه إلى أن الشاهدة الثانية قد
رأت المتهمين وعرفتهم من ظهورهم أثناء فرارهم بعد ارتكاب الحادث ، وكان
يصح في منطق العقل أن يعرف الشخص من هيئته وقوامه خصوصا إذا سبق له
معرفة بمن رآه ، فإن المجادلة في هذا الخصوص لا تكون مقبولة أمام محكمة النقض ،
لذا أن تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : أولا — قلموا المجنى عليه عمدا ومع سبق
الإصرار والترصد بأن انتووا قتله وبيتوا النية عليه وأعدوا لهذا الغرض أسلحة
نارية مشحونة وذخيرة وسعوا إليه في المكان الذي أيقنوا وجوده فيه وترصدوه
حتى إذا ما ظفروا به أطلقوا عليه النار من بنادقهم قاصدين من ذلك قتله
فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته .

ثانيا — أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة ” بنادق لي انفيلد “ .
ثالثا — أحرزوا بغير ترخيص ذخيرة مما تستعمل في السلاح سالف الذكر دون أن يكون مرخصا لهم بحمله . وطلبت معاقبتهم بالمسواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٣ المرافق . ومحكمة الجنايات قضت بحضور يا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجرائم القتل العمد وإحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص انطوى على فساد في التبريل ، ذلك أن شاهدة الإثبات الأولى لم تكن — على خلاف ما قالت به — تستطيع رؤية الجانين وقت الحادث ماداموا مستترين خلف سياج من أعواد الأذرة ، وماقاله الحكم من إمكان رؤية المعتدين استنادا إلى أن ارتفاع السياج حوالى متر وأن الجانين كانوا مستترين وقرىفا خلفه وأن الشاهدة رأيتهم أثناء الحادث كما رأيتهم هي وأختها يفرون بعد ارتكابه وأن المجنى عليه شاهدتهم أيضا وذكر أسماءهم للباشجاویش الذى حضر بعد الحادث — هذا الذى قاله الحكم معيب وفاسد ، ذلك أن الحكم وقد أورد أن الجناة الذين استروا خلف السور كانوا منعنين قليلا إلى الأمام — وهو ما ينفق مع معنى التستر — وأن الانحناء قد يصل إلى حد إخفاء الشخصية إخفاء تاما أو جزئيا فإن استدلال الحكم بارتفاع السور للقول بإمكان الرؤية وكذلك استدلاله بأقوال الشاهدتين عن رؤيتهما الجناة وهم يفرون بعد الحادث — حيث لا يجوز قبول تعيين الأشخاص من ظهورهم — وبماقاله المجنى عليه للباشجاویش من المعتدين بالرغم من أن ماقرره هذا الأخير في هذا الشأن لا يفيد أن أقوال المجنى عليه كان مصدرها الرؤية — هذا كله يفسد الحكم بفساد الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنه في ١١/٦/١٩٥٨ ترصد المتهمون حسنين حسن علي وأحمد حسب النبي أحمد ومحمد حسب النبي أحمد "الطاعنون" للجنى عليه محمد حسن موافى في سباته أمام منزلهم وكانوا قد انتووا قتله وبيتوا النية على ذلك وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية مششخنة حتى إذا ماخرج من دار ابنته حسنية محمد موافى ليجلس أمام الباب كما تعود ذلك وقد هم بالجلوس بفلس القرفصاء وإذا بالمتهمين يطلقون عليه النار من بنادقهم المششخنة أخذا بالنار منه فأصابه عياران منها بالإصابات الميئة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت إلى وفاته وكانت ابنته المذكورة قد خرجت من المنزل في إثره وشاهدت المتهمين وهم يرتكبون الحادث ، وقد حمل كل منهم بندقية هندی وأطلق منها النار على والدها وحضرت إليها شقيقتها فاطمة محمد حسن موافى وعاونت اختها في حمل أبيها إلى الدار وكان بها حسن سيد موافى زوج حسنية الذي خشي الخروج خوفا على حياته من المتهمين وحضر الباشجاويش يحيى إبراهيم جمعه إلى مكان الحادث إثر سماعه دوى الأعية النارية وشاهد المجنى عليه وماله عن ارتكب الحادث فأفاده أن المتهمين الثلاثة مرتكبوه" . ثم أورد الحكم الأدلة التي استقى منها هذه الواقعة مستمدة من أقوال الشهود وما جاء بالتقرير الطبي الشرعى والمعاينة وهي تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . ثم عرض لما أناره الدفاع عن الطاعنين عن إمكان رؤية المعتدين فقال "وحيث إن أقوال الدفاع مردودة بما هو ثابت من المعاينة من أن ارتفاع سور الذرة الذي استتر به المتهمون وقت إطلاقهم النار حوالى متر ولا يشك أن ذلك يمكن الرؤية إذ الحادث وقع قبل العصر وقد رأتهم الشاهدة الأولى مستترين وقوفا خلف سور الذرة قبل الحادث كما رأتهم أثناءه" . وهذا الذى قاله الحكم له أصله الثابت فى الأوراق إذ بين من الاطلاع على المئردات التى أمرت المحكمة بضمها أن الشاهدة حسنية محمد حسن موافى شهدت فى التحقيق الابتدائى أن المتهمين كانوا وقوفا خلف "السباتة" منعنين قليلا إلى الأمام فى مواجهة منزلها وقد رأتهم وتحققت من أشخاصهم . لما كان ذلك وكانت المحكمة بما لها من سلطة تقديرية قد خلصت إلى أن إنحاء المتهمين قليلا لا يخفيهم إخفاء تاما عن نظر الشاهدة التى اطمأنت المحكمة إلى صدق أقوالها وتأيد الدليل الفنى لهذه الأقوال حيث قالت المحكمة "وجاء التقرير الطبي الشرعى مؤيدا الشاهدة الأولى شاهدة الرؤية فيما قرره فدل بذلك كله

على أن ماردته كان حقا وصدا فقد قطعت بأن المتهمين ثلاثة وأطلقوا بنادقهم (الهندي) دفعة واحدة وتبين أن بالمجنى عليه إصابتين بجسده وأخرى بملابسه من حيار ثالث . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت فيما اطمأنت إليه إلى أن الشاهدة الثانية رأت المتهمين وعرقهم من ظهورهم أثناء فرارهم بعد ارتكاب الحادث وكان يصح في منطق العقل أن يعرف الشخص من هيئته وقوامه خصوصا إذا سبقت له معرفة بمن رآه — كما هو الحال بالنسبة للشاهدة . وكان تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها فإن المجادلة في هذا الخصوص لا تكون مقبولة . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد أورد على لسان الشاهدة حسنية محمد موافى أن والدها المجنى عليه شاهد المتهمين وهم يرتكبون الحادث كما أورد ما قرره الباشجاویش يحيى إبراهيم من أنه سأل المجنى عليه عن أوصافه فأعلمه أن المتهمين الثلاثة هم مرتكبوا الحادث . ثم ذكر الحكم وهو في معرض الرد على دفاع الطاعنين قوله ” كما رأتهم (الشاهدة الأولى) أثناء وبعد الحادث وهم يفرون من مكانه وتحققت منهم كما رأتهم الشاهدة الثانية وهم يلوذون بالفرار وشاهدتهم المجنى عليه ذاته وقص ذلك على الباشجاویش وجاء التقرير الطبي الشرعى مؤيدا الشاهدة الأولى ... ومن ثم فلايس هناك ما يشكك في أقوال هذه الشاهدة من حيث رؤيتها رأى العين للمتهمين وتحققها منهم شخصا وحدا وقد جاءت أقوالها مطابقة في ذلك لأقوال المجنى عليه الذى رآهم كذلك وتحقق منهم وذكر أسمائهم للباشجاویش يحيى محمد ... ” ومفاد ذلك — فيما نقله الحكم مما سلف وما استخلصه من مجموع الأدلة التى ساقها — أنه لم ينقل عن الباشجاویش أو يستدل من أقواله على أن المجنى عليه أخبره برؤيته للمتهمين وإنما أخذ برواية ابنة المجنى عليه من رؤية أبيها للمتهمين وأنه أدلى بأسمائهم للباشجاویش . لما كان ما تقدم ، فإن ما يشير الطاعن على الصورة الواردة في طعنه لا يخرج في حقيقته عن كونه جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما يستقل به قاضى الموضوع دون معقب عليه مادامت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى الإدانة . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٦٢

رئاسة السيد/ السيد أحمد طيفي المستشار ، وبحضور السادة : محمد طية اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم اليطاش ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(١٦)

الطعن رقم ٤٠٥٤ سنة ٣١ القضائية " طلب إعادة النظر "
إعادة النظر .

المبرة في قبول الطلب . هي بتوافر إحدى حالاته وقت تقديمه .

معاودة تقديم الطلب للمرة الثانية في إطار مختلف : استنادا إلى ذات الواقعة التي أسس عليها الطلب الأول . ذلك احتيال على القانون .

مثال . تقديم الطلب إلى النائب العام على أساس الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ ج . استنادا إلى تزوير ورقة أثرت في حكم الإدانة . رفض النائب العام هذا الطلب . تقديم طلب جديد — استنادا إلى ذات الواقعة — مؤسسا على الفقرة الثالثة من تلك المادة — رغم عدم صدور حكم بتزوير الورقة . ماهية هذا الطلب الأخير : هو بذاته الطلب الأول المدرج تحت الفقرة الخامسة محاولة رفعه وجوبا ومباشرة إلى محكمة النقض . عدم قبوله .

المبرة في قبول طلب إعادة النظر إنما تكون بتوافر إحدى حالاته وقت تقديمه .

فإذا كان النائب من مطالعة الأوراق أن الطالبين سبق أن قدما طلبا إلى النائب العام بإعادة النظر وأسماه على الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية وكان مما استندا إليه فيه الإدعاء بتزوير تقرير خبير البصمات ولما أصدر النائب العام قرارا برفض الطلب طعنا في قراره أمام غرفة الاتهام ثم طعنا في قرار الغرفة أمام محكمة النقض ، وقبل أن تفصل المحكمة في ذلك الطعن عمدا إلى تقديم طلب جديد أسماه على الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من تلك المادة استنادا إلى حصول ذلك التزوير المدعى به ، وطلبا في هذه المرة عرضه وجوبا على محكمة النقض عملا بحكم المادة ٤٤٢ من القانون ، رغم

٢- (٥) ج

أن حكما لم يصدر بعد بتروير التقريرين قبل رفع هذا الطلب — وهو ما تشترطه
الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١. ومن ثم فإن الطلب المطروح يكون — في حقيقته —
لا زال في حدوده التي عرضت على النائب العام من قبل ، وهو بهذا الوصف
يندرج تحت حكم الفقرة الخامسة من المادة المذكورة مما لا يصح في القانون
رفعه إلى محكمة النقض إلا إذا رأى النائب العام وجها لذلك على أن تكون الإحالة
عن طريق اللجنة المشار إليها في المادة ٤٤٣ . وهذا الذي أقدم عليه الطالبان
لا يعدو أن يكون محاولة لإظهار الطلب في إطار جديد لا يضم في الحقيقة غير
ذات الواقعة، وهي بعد محاولة يراد بها — افتئاتا على الأوضاع المقررة في القانون —
أن يعرض الطلب على محكمة النقض وجوبا ومباشرة وبغير الطريق السوي .
وإذ كانت المحكمة لا تتصل بمثله عن هذا الطريق فإنه يتعين القضاء بعدم قبوله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من لبيب أيوب سعد "الطالب الأول" وأحمد محمود
نخيمرو عزوز شفيق حنا "الطالب الثاني" بأنهم قتلوا عمدا محمود برهان إبراهيم
مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة وتوجهوا إليه
بمسكنه وضربوه بها على رأسه وأوثقوا قدميه وقاموا بنخقه قاصدين قتله فأحدثوا به
الاصابات الميئة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وقد اقترنت
بهذه الجناية جناية أخرى هي أنهم في الزمان والمكان سالفى الذكر سرقوا مبلغ
التقود الميئة بالمحضر والملوكة للجنى عليه حالة كون الأول والثالث يحملان أسلحة
ظاهرة (سكين وآلات صلبة ثقيلة) . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم إلى
محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات .
قهرت ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملا بمواد الإتهام للأول
والثالث "الطالبين" وبهذه المواد مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات للثاني —
أولا : بمعاينة كل من المتهمين الأول والثالث بالإعدام شنقا . ثانيا : بمعاينة
المتهم الثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق
النقض . فقضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن المقدم من المتهم الثاني
نخيمر شكلا وبقبول الطعن المقدم من المتهمين الأول والثالث شكلا وبرفضه
موضوعا وبإقرار حكم الإعدام .

وبعريضة معلنة إلى السيد النائب العام طلب المحكوم عليهما الأول والثالث إعادة النظر في الحكم الصادر من محكمة الجنايات وذلك تطبيقاً للفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية فأمر السيد/ النائب العام على الطلب بعرضه على محكمة النقض. وأرفق بالطلب مذكرة موقعا عليها منه طلب فيها الحكم بعدم قبول الطلب وتغريم الطالبين مبلغ خمسة جنيهات .

المحكمة

... من حيث إن لبيب أيوب سعد وعزوز شفيق حنا المحكوم عليهما نهائياً بتاريخ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ في الجنائية رقم ٤١٠٣ سنة ١٩٥٧ المطرية طلبا إعادة النظر في هذا الحكم بعريضة معلنة إلى النائب العام بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦١ فيها عليه فيها بوجوب إحالة الطلب إلى محكمة النقض إعمالاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية وأساسا طلبهما على الإدعاء بمحصول تزوير في تقرير خبير البصمات اللذين استندا إليهما الحكم فيما استندا إليه في الإدانة لما جاء بهما من أن بصمة راحة اليد اليمنى للطالب الأول تطابق إحدى البصمات المرفوعة من مكان الحادث في يوم ١٩٥٧/١١/٢٥ ، وقد أقاما بنفس العريضة أمام محكمة القاهرة الابتدائية دعوى أصلية لاستصدار حكم بهذا التزوير ولم يصدر هذا الحكم بعد .

وحيث إن المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية حددت في خمس فقرات منها الحالات التي يجوز فيها طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنائيات والجنح وقد نصت في فقرتها الثالثة على حالة ما إذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى وكان لها تأثير في الحكم ونصت الفقرة الخامسة على حالة ما "إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه" وخولت المادة ٤٤٢ من هذا القانون حق طلب إعادة النظر لكل من النائب العام والمحكوم عليه وغيرهما ممن نص عليهم فيها كما أوجبت على النائب العام رفع الطلب إلى محكمة النقض في الثلاثة أشهر التالية لتقديمه إذا كان مبنيًا على الحالات المبينة في الفقرات الأربع الأولى بينما قصرت المادة ٤٤٣ على طلب

إعادة النظر على النائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن إذا كان مبنيًا على الحالة الواردة في الفقرة الخامسة سابقة الذكر وأرجبت عليه عندما يرى محلا للطلب أن يرفعه مع التحقيقات التي يكون قد رأى لزومها إلى لجنة مشكلة من أحد مستشاري محكمة النقض واثنين من مستشاري محكمة الاستئناف لتفصل فيه بعد الاطلاع على الأوراق واستيفاء ماتراه من التحقيق فإذا مارأت قبوله أحالته إلى محكمة النقض . وقد نصت هذه المادة على ألا يقبل الطعن في الأمر الصادر من هذه اللجنة بقبول الطلب أو عدم قبوله . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في قبول طلب إعادة النظر إنما تكون بتوافر إحدى حالاته وقت تقديمه ، وكان الثابت من مطالعة الأوراق أن الطالبين سبق أن قدما طلبا إلى النائب العام بإعادة النظر وأسأه على الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ وكان مما استندا إليه فيه الادعاء بتروير تقرير خبير البصمات وقد أصدر النائب العام في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦١ قرارا برفض هذا الطلب ، فطعنا في القرار أمام غرفة الاتهام فلما قضت بعدم جواز الطعن طعنا في قرارها أمام محكمة النقض ، وقبل أن تفصل المحكمة في هذا الطعن عمد الطالبان إلى تقديم الطلب الجديد إلى النائب العام استنادا إلى حصول التروير المدعى به وعلى أساس الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ وطلبا في هذه المرة عرضه وجوبا على محكمة النقض عملا بحكم المادة ٤٤٢ آتية الذكر . ولما كانت الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ تشترط لانطباقها صدور حكم نهائي بتروير الورقة وكان الثابت من صحيفة الطلب أن حكما لم يصدر بعد بتروير التقريرين قبل رفعه فيكون الطلب المطروح على المحكمة لازال في حدوده التي عرضت على النائب العام من قبل وهو بهذا الوصف يندرج تحت حكم الفقرة الخامسة من المادة المذكورة ، ومن ثم فإنه لا يصح في القانون رفعه إلى محكمة النقض إلا إذا رأى النائب العام وجها لذلك على أن تكون الإحالة عن طريق اللجنة المشار إليها في المادة ٤٤٣ . لما كان ما تقدم ، فإن ما أقدم عليه

الطالبان من تقديم الطلب الأخير استنادا إلى الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ في غير حالاتها لا يعدو أن يكون محاولة لإظهاره في إطار جديد لا يضم في الحقيقة غير ذات الواقعة ولا يتسع في الواقع لسواها وهي بعد محاولة يراد بها — افتئاتا على الأوضاع المقررة في القانون — أن يعرض الطلب على محكمة التقض وجوبا ومباشرة وبغير الطريق السوى . وإذا كانت المحكمة لا تتصل بمثله عن هذا الطريق ، فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطلب وتغريم الطالبين خمسة جنيهاً عملاً بنص المادة ٤٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد طيه
اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم الليطاش ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(١٧)

الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٣١ القضائية :

إجراءات المحاكمة . دفاع .

حضور مدافع مع المتهم بجناية . تعدد المتهمين وتعارض مصالحهم . وجوب تخصيص محام
لكل منهم . الاكتفاء بمحام واحد منهم جميعا . يعيب إجراءات المحاكمة .

إذا كانت مصلحة المتهمين في الدفاع متعارضة ، قد تقتضي أن يكون لأحدهما
دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر ، بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع
عنهما معا ، فإنه يتعين أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص به . فإذا
اكتفت المحكمة بمدافع واحد عنهما فلأنها تكون قد أخطأت خطأ يعيب إجراءات
المحاكمة مما يستوجب نقض الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخر بأنهما - الأول " الطاعن " - أحرز
جواهر مخدرة " حشيشا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . والثاني : حاز
جواهر مخدرة " حشيشا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . والمتهمان قاما
بتقديم وتسجيل تعاطي الجواهر المخدرة " حشيشا " بالمقهى إدارتهما في فير
الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة
الجنایات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ والجدول ١ المرافق . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة الجنایات
قضت حضوريا عملا بالمادتين ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول بمعاينة المتهم الأول بالسجن لمدة خمس

سنوات وتقريره خمسمائة جنيه ومصادرة المخدرات والمجهرين والحبوسة المضبوطة وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بقصد التعاطي ، وبراءته من التهمة الثانية وبراءة المتهم الثاني مما أسند إليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ ...

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أن إجراءات المحاكمة شابها بطلان أثر في الحكم إذ تولى الدفاع عن الطاعن وآخر معه محام واحد رغم تعارض مصلحة كل منهما مع الآخر .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن ووالده المتهم الثاني بأن أولهما وهو الطاعن أحرز جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وبأن ثانيهما محمد رمضان السيد حاز جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، كما نسب للثمين معا أنهما قاما بتقديم وتسهيل تعاطي الجواهر المخدرة بالمقهى إدارتهما . وقد حضر للدفاع عن المتهمين محام واحد . وإذا سئل كل منهما في محضر جلسة المحاكمة عن أعد حجارة الحبوسة وقدمها لرواد المقهى أجاب إجابة تتناقض مع إجابة الآخر ، كما أن الدفاع نحا في مرافعته إلى إلقاء مسؤولية الجريمة على الإبن لحساب أبيه مما مفاده أن الطاعن قد حرم من الدفاع عن نفسه . وقد دان الحكم الطاعن من تعاطيه جوهر الحشيش بدون مسوغ وفي غير الأحوال المصرح بها في القانون وقضى ببراءته من التهمة الثانية كما قضى ببراءة والده مما أسند إليه في التهمتين . ولما كان بين مما تقدم أن مصلحة المتهمين في الدفاع متعارضة فقد تقتضى أن يكون لأحدهما دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يرافع عنهما معا مما كان يتعين معه أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص به — فإذا كانت المحكمة قد اكتفت بمدافع واحد عنهما فلأنها تكون قد أخطأت خطأ يعيب إجراءات المحاكمة مما يستوجب نقض الحكم والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ،
ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم اليطاش ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(١٨)

الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ٣١ القضائية :

(١) سرقة . إخفاء أشياء مسروقة .

استقلال كل من الجريمتين من الأخرى . اختلاف طبيعتهما ومقوماتهما . لا يتصور وقوعهما من شخص واحد .

إدانة المتهم بالسرقة تمنع من إدانته بالإخفاء . علة ذلك : إخفاء المروق أثر من آثار السرقة . القول بعكس ذلك . خطأ في القانون .

(ب) إثبات "إعتراف" . نقض "أسباب الطعن"

حرية المحكمة الجنائية في تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات . عدم خضوعها في ذلك لرقابة محكمة النقض .

١ — جريمة السرقة وإخفاء الأشياء المسروقة جريمتان مستقلتان تختلف طبيعتهما عن طبيعتهما عن طبيعتهما الأخرى ومقوماتهما ، وهما لذلك لا يتصور وقوعهما من شخص واحد . ومن ثم فإن عقاب متهم عن جريمة السرقة يمنع معه عقابه عن جريمة الإخفاء ، والعلة في ذلك أن وجود المروق في حيازة سارقه إنما هو أثر من آثار السرقة ونتيجة طبيعية لها .

ومتى كان ذلك فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن "جريمة الإخفاء أفعالا وعناصر مستقلة عن جريمة السرقة وأنه ليس هناك ما يمنع قانونا من توجيه تهمة الإخفاء إلى السارق متى ارتكب أفعالا تالية لفعل السرقة تمكن بمقتضاها من إخفاء المسروقات وهو عالم بالطبع بسرقتها مما يتعين معه في هذه الحالة معاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة السرقة عملا بالمادة ٣٢ عقوبات

لارتباط الجريمتين بوحدة الغرض“ — ما ذهب إليه الحكم من ذلك غير صحيح في القانون .

٢ — الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات . فلقاضي الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه قد اترع منه بطريق الإكراه ، ومتى تحقق أنه اعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه نفسه كان له أن يأخذه ، وهو في ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخرين بأنهم : المتهم الأول — سرق النقود والحل الميينة بالمحضر للجنى عليه وزوجته وكان ذلك من منزلها بطريق الكسر من الخارج . والمتهمين الثاني ”الطاعن“ والثالث — اشتركا بطريق الاتفاق والتحريض في ارتكاب الجريمة السالفة البيان فوقعت بناء على ذلك . والمتهمة الرابعة — سرق النقود الميينة بالمحضر للجنى عليه الأول وكان ذلك من مسكن زوجها المتهم الأول . والمتهمون جميعا — أخفوا المسروقات السالفة البيان مع علمهم بسرقتها . وطلبت عقابهم بالمواد ١/٤٠ — ٢ و ٤١ و ٤٤ مكرر و ١/٣١٧ من قانون العقوبات . وقد ادعى المجنى عليه الأول بحق مدنى قبل المتهمين الثلاثة الأول بقرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا . والمحكمة الجزئية قضت بحضور يا للتهمين الثلاثة الأول وغايبا للرابعة . عملا بمواد الاتهام بالنسبة لجميع المتهمين مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة الأول — أولا : بحبس كل من المتهمين الثلاثة الأول ستة أشهر مع الشغل والنفاذ عن التهمتين وإلزامهم متضامتين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدنى قرشا صافا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . ثانيا : بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمة السرقة المسندة إلى المتهمه الرابعة . ثالثا : بحبس المتهمه الرابعة شهرا مع الشغل عن التهمة الثانية المسندة إليها وكفالة جنيهن لوقف التنفيذ . استأنف المحكوم عليهما الثاني ”الطاعن“ والثالث هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضور يا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل

الحكم المستأنف بالنسبة للمستأنف الأول والا كغناء بحبسه ثلاثة شهور مع الشغل وبإلغائه بالنسبة للمستأنف الثاني وبراءته مما أسند إليه بلامصارييف جنائية .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو القصور في البيان والخطأ في القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه — على خلاف حكم محكمة أول درجة — لم يعرض للدفع الذى أناره الطاعن بعدم جواز توجيه تهمة الإخفاء إليه بالإضافة إلى تهمة الاشتراك في السرقة ولم يعن بالرد عليه ، كما أن مماقية الطاعن بتهمة الإخفاء والاشتراك في السرقة وتوقيع العقوبة الأشد تطبيقا للسادة ٣٢ من قانون العقوبات — بالرغم من أن وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم لا تدل على قيام جريمتين مرتبطتين — غير صحيح في القانون ، ولا عمل للقول بأنه يكفى لحمل العقوبة عند التعدد المعنوى ثبوت قيام إحدى الجريمتين لأن تقدير العقوبة لا بد وقد روعى فيه ارتكاب الجريمتين معا .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أيد ما استندت إليه محكمة أول درجة من أسباب ، وكان حكم محكمة الدرجة الأولى قد عرض للدفع بعدم جواز توجيه تهمة الإخفاء إلى الطاعن وانتهى إلى رفضه بمقولة إن لجريمة الإخفاء أفعالا وعناصر مستقلة عن جريمة السرقة وأنه ليس هناك ما يمنع قانونا من توجيه تهمة الإخفاء إلى السارق متى ارتكب أفعالا تالية لفعل السرقة تمكن بمقتضاها من إخفاء المسرقات وهو عالم بالطبع بسرقتها وأنه يتعين في هذه الحالة توقيع العقوبة الأشد المقررة لجريمة السرقة تطبيقا للسادة ٣٢ من قانون العقوبات نظرا لارتباط الجريمتين بوحدة الغرض . لما كان ذلك ، وكان ماذهب إليه الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه غير صحيح في القانون في خصوص جواز توجيه تهمة الإخفاء إلى السارق ، ذلك أن جريمة السرقة وإخفاء الأشياء المسرقة هما جريمتان مستقلتان تختلف طبيعة كل منهما عن طبيعة الأخرى ومقوماتها وهما لذلك لا يتصور وقوعهما من شخص واحد ،

ومن ثم فإن عقاب متهم عن جريمة السرقة يمتنع معه عقابه عن جريمة الإخفاء ،
والعلة في ذلك أن وجود المسروق في حيازة سارقه إنما هو أثر من آثار السرقة
ونتيجة طبيعية لها . لما كان ذلك ، وكان ما انطوى عليه الحكم المطعون فيه
من تقرير خاطيء في القانون على الصورة سالفة البيان لا يؤثر في سلامته وصحة
ما انتهى إليه في توقيع العقوبة المقضى بها وهي عقوبة مقررة للجريمة موضوع
تهمة الاشتراك في السرقة المستندة إلى الطاعن أيضا والتي لم يثر بشأنها دفعا ما ،
وكان أمر تقدير هذه العقوبة في نطاق القانون هو من سلطة محكمة الموضوع
وحدها ولا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، فإن هذا الوجه من النعي يكون
على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثاني من الطعن هو القصور في البيان والفساد في
الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون فيه اطرح دفاع الطاعن بشأن بطلان
اعترافه مسaire منه لما قاله حكم محكمة أول درجة في أن اعترافه أمام النيابة
ينتهي حصول الإكراه بيد أنه لم يعن بالرد على ما تحمله الأوراق من وقائع مثبتة
لدفاعه من أن اعترافه كان وليد إكراه وتعذيب ، يضاف إلى ذلك أنه يعيب
الحكم استناده إلى الدليل المستمد من الاعتراف الباطل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفاع ورد عليه مبينا سلامة
الاعتراف وصحته آخذا في ذلك بما فصله حكم محكمة أول درجة ومضيفا إليه
أن الطاعن قد كرر اعترافه هذا أمام النيابة العامة على وجه مفصل واعترف
بإرشاده عن منزل المجنى عليه كما ذكر أنه تسلم من المتهم الأول خمسمائة جنيه
علم منه أنها مسروقة من منزل المجنى عليه ، وجاء اعترافه في محضر جمع
الاستدلالات ومحضر تحقيق النيابة متفقا مع أقوال المتهم دياب سلامة سلامة
واعترافاته . لما كان ما تقدم ، وكان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر
الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في
الإثبات ، فلقاضى الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف
المعزى إليه قد اترع منه بطريق الإكراه ومتى تحقق أن الاعتراف سليم
عما يشوبه واطمأنت إليه نفسه كان له أن يأخذ به وهو في ذلك لا يكون
خاضعا لرقابة محكمة النقض . لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير
أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد/السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : عادل يونس ، وتوفيق أحمد
الحسن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي المستشارين .

(١٩)

الطعن رقم ٣٤٨٨ لسنة ٣١ القضائية :

إثبات . قتل عمد . سلاح . ذخيرة .

حرية القاضي في تكوين عقيدته .

وجود جسم الجريمة ليس شرطا أساسيا لإدانة المتهم . مثال . سلاح ناري لم يضبط .

اتهاء الحكم إلى إدانة المتهم بجريمة القتل العمد بمقدوف ناري . استخلاصه من ذلك — رقم
عدم ضبط السلاح والذخيرة المستعملين في الحادث — أن المتهم أحرز سلاحا وذخيرة بدون ترخيص .
لا تثريب . ذلك استنتاج لازم في منطق العقل .

وجود جسم الجريمة ليس شرطا أساسيا لإدانة المتهم ، ما دام القاضي — بماله
من حرية في تكوين اعتقاده من جميع الأدلة والقرائن التي تعرض عليه — قد
اتهى إلى الإدانة التي رسمت في يقينه نتيجة استخلاص سائع من واقعة الدعوى
وأدلة الثبوت فيها .

فإذا كان الحكم المطعون فيه — بعد أن أثبت تهمة القتل العمد في حق المتهم
”الطاعن“ وأنها حصلت بمقدوف ناري — خلص إلى ثبوت تهمة إحراز
السلاح والذخيرة في حقه أيضا استنتاجا من أن قتل المجنى عليه نتج عن إصابته
بمقدوف ناري أطلقه عليه المتهم من بندقيته ، وهو استنتاج لازم في منطق العقل ،
فإن ما ينهاه هذا الأخير على الحكم من أنه دانه بجريمتي إحراز السلاح والذخيرة
رغم أنه لم يضبط لديه شيء منها ، يكون على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : قتل عمدا على حسين محمد بأن أطلق عليه مقذوفا نارية من بندقية خرطوش قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه في نفس الزمان والمكان سالف الذكر شرع مع آخرين مجهولين في سرقة الأغنام المبيتة بالمحضر المملوكة لمحمد عبد الله عبد الرحيم حالة كونه يحمل سلاحا وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو استغاثة ابن المجنى عليه الذي كانت الأغنام في حراسته الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ من قانون العقوبات . ثانيا : أحرز سلاحا نارية غير مششخن "بندقية خرطوش" بغير ترخيص . ثالثا : أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح سالف الذكر "طلقة خرطوش" دون أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/٢٣٤ - ٢ من قانون العقوبات و ١ و ٦ و ١/٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرافق . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ١/٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ الملحق به مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات مع مصادرة السلاح المضبوط . وبرأته من تهمة الشروع في السرقة المسندة إليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم القتل العمد وإحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص قد بني على إجراءات باطلة كما أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن النيابة العامة أحالت القضية إلى محكمة الجنايات مباشرة دون أن تعرضها على غرفة الاتهام استنادا إلى اتهام الطاعن

بإحراز البندقية التي عثر عليها في حين أنه لم يضبط محرزا لها ، كما دانه الحكم بجريمتي إحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص مع أنه لم يضبط لديه شيء منها . وقد نفى الحكم عنه إحراز البندقية المضبوطة ، والقانون لا يعاقب إلا على الحيازة والإحراز .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجرائم القتل العمد وإحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة تؤدي إلى ما رتبته عليها - لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن أثبت تهمة القتل العمد في حق الطاعن وأنها حصلت بمقتوف ناري خلص إلى ثبوت تهمة إحراز السلاح والذخيرة في حقه أيضا استنجا من أن قتل المحبني عليه متج عن إصابته بعباءة ناري أطلقه عليه الطاعن من بندقية ، وهو استنتاج لازم في منطق العقل ، ذلك أن وجود جسم الجريمة ليس شرطا أساسيا لإدانة المتهم ، ما دام القاضي بما له من حرية في تكوين اعتقاده من جميع الأدلة والقرائن التي تعرض عليه قد انتهى إلى الإدانة التي وصفت في يقيته نتيجة استخلاص سائغ من واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها . لما كان ما تقدم ، وكان القانون في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ينحول للنياية العامة - إذا كانت الجنائية من الجنائيات المنصوص عليها فيها ، ومن بينها جنائيات إحراز السلاح - أن ترفع الدعوى بها وبما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنائيات مباشرة ، وكانت جريمة القتل - في صورة الدعوى الحالية - مرتبطة بجريمة إحراز السلاح ارتباطا لا يقبل التجزئة ، فإن ما يشير به الطاعن في وجه طعنه يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/السيد أحمد عفيفي المستشار، وبحضور السادة : عادل مونس، وتوفيق أحمد الخشن،
وهود اسماعيل، وأديب نصر حنين المستشارين .

(٢٠)

الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٣١ القضائية :

شيك بدون رصيد .

جريمة المادة ٣٢٧ عقوبات . ركن سوء النية . ما يوفره . مجرد علم الساحب بعدم وجود
مقابل وفاء في تاريخ السحب . دفع التهم بأنه أعطى الشيك مقابل ثمن بضاعة اشتراها من المجنى عليه ،
وأنه ردها له قبل تاريخ الاستحقاق . ذلك — بفرض صحة — لا يبنى توافر الجريمة : مادام
لم يسترد الشيك .

يتوفر سوء النية — في جريمة المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات — بمجرد علم
الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ السحب . ومن ثم فإنه لا يجدى
المتهم مادفع به من أنه رد البضاعة ” التي اشتراها من المجنى عليه وأعطاه الشيك
مقابل ثمنها “ — قبل تاريخ استحقاق الشيك وحصل على سند بهذا المعنى ،
مادام أنه — وبفرض صحة هذا الدفاع — لم يسترد الشيك من المجنى عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى لعبد الرحمن العامل بسوء نية شيكا
لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧
من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملاً بمادتي الإتهام
مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمحس المتهم شهراً واحداً مع
الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صيرورة هذا
الحكم نهائياً . استأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضورها

يقول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت أن يكون الوقف شاملا لكافة الآثار الجنائية المترتبة على الحكم بلا مصاريف جنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ ..

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن قد شابه قصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه أعطى المجنى عليه الشيكين مقابل ثمن بضاعة اشتراها منه وإذ كانت البضاعة قد ردت لعيب فيها — قبل موعد استحقاق الشيكين — فقد أخذ إيصالا بهذا المعنى موقعا من مندوبي المجنى عليه مما ينتفى به سوء النية ، ورغم أنه أبدى هذا الدفاع الجوهري بالجلسة فإن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد عليه .

وحيث إنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد تضمن الرد على هذا الدفاع في مدوناته إذ قال ” ولما كان المتهم قد اعترف بأن الشيكين صادران منه وأنه لم يودع رصيدا مقابلا لهما لأن البضاعة التي أعطى الشيكين ثمنها لها غير صالحة ... ولما كان هذا الوجه من دفاعه لم يغير من ثبوت التهمة قبل المتهم ولا اعتداد بالبواعث والأغراض التي حرر من أجلها الشيكين موضوع التهمة فمن ثم يتعين عقاب المتهم ... “ لما كان ذلك ، وكان سوء النية يتوفر بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ السحب فإنه لا يجدى الطاعن ما دفع به من أنه رد البضاعة قبل تاريخ استحقاق الشيكين وحصل على سند بهذا المعنى ما دام هو بفرض صحة هذا الدفاع لم يسترد الشيكين من المجنى عليه ، ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ،
ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم الليطاش ، وأديب نصر حنير المختارين .

(٢١)

الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٣١ القضائية :

(١) دفاع . تحقيق . اثبات . نقض "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

تقدير من المتهم في محضر الجلسة بمثابة حشر ماما . عدم اعتراضه على ذلك أمام
محكمة الموضوع . ماهية : موافقه به بهذا التقدير . اعتمد المحكمة هذا التقدير .
مسألة موضوع . المادة ٧٣ عقوبات .

المخالفة في ذلك أمام محكمة القصر لأول مرة . لا تقبل .

(ب) أسباب الإباحة . الدفاع الشرعي . نقض "أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها" .

الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي لأول مرة أمام محكمة القصر . لا تقبل . متى كانت
الواقعة لا ترشح لقيامها .

١ — إذا كان المتهم قد ارتضى سنه المثبت بمحضر الجلسة وهو ثمانى عشرة
سنة ، ولم يعترض عليه ولم يحاول إقامة الدليل على عدم صحته سواء بتقديم شهادة
ميلاد أو مستخرج رسمى أو بغير ذلك ، فإن هذا التقدير يصبح نهائياً لعلقه
بمسألة موضوعية فصلت فيها محكمة الموضوع باعتمادها السن التى ذكرها المتهم
نفسه أو بتقديرها إياها عملاً بحكم المادة ٧٣ من قانون العقوبات ، وليس
للمتهم بعد ذلك أن يطعن في هذا التقدير لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — متى كانت واقعة الدعوى لا تتوافر بها حالة الدفاع الشرعي ولا ترشح
لقيامها ، فإنه لا يقبل من المتهم أن يشير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة
النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب مبروك محمود عيد عمدا على رأسه بفأس فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف له من جرائها طامة مستديمة هي فقد جزء من عظام الجمجمة وتقدر بنحو ١٢٪ .
وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فتمرت الغرفة ذلك . ومحكمة الجنايات قضت بحضور ١٢ عملا بمادة الإتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستين . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الخطأ في القانون والإخلال بحق الدفاع ، إذ يقول الطاعن إنه أثار أمام المحكمة أن سنة كانت أربع عشرة سنة في وقت وقوع الحادث وأن المحكمة لم تحقق هذا الدفاع الذى يترتب على ثبوت صحته جواز التزول بالعقوبة إلى الحبس لمدة ٢٤ ساعة وفقا للمادة ٦٦ من قانون العقوبات .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه مردود بما هو ثابت في محضر الجلسة من أن سن المتهم ثمانى عشرة سنة ولم يدفع الطاعن أمام محكمة الموضوع بصغر سنه . ولما كان المتهم قد ارتضى سنه المثبت بمحضر الجلسة ولم يعترض عليه ولم يحاول أمام محكمة الموضوع إقامة الدليل على عدم صحته سواء بتقديم شهادة ميلاد أو مستخرج رسمى أو بغير ذلك ، فإن هذا التقدير يصبح نهائيا لتعلقه بمسألة موضوعية فصلت فيها محكمة الموضوع باعتمادها السن التى ذكرها المتهم نفسه أو بتقديرها إياها عملا بحكم المادة ٧٣ من قانون العقوبات ، وليس للمتهم بعد ذلك أن يطعن في هذا التقدير لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو القصور في التسييب ، ذلك أن الطاعن قرر في جميع مراحل التحقيق أمام المحكمة بأنه والمجنى عليه تنازعا على الرى ثم

تمسكا وعضه المجنى عليه في أذنه وهو ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى من نفسه إلا أن الحكم المطعون فيه حين دانه لم يعرض لهذه الحالة ولم يبحثها مما يجعله قاصرا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تنقيحا للطعن أن الواقعة تحصل في أنه ” بينما كان المجنى عليه بحقله يروى زراعته إذ حضر المتهم عنده وحاول منعه من الري زاعما أن المياه سوف تغشى على أرضه المجاورة فقامت بينهما مشادة وأمسك المتهم بالمجنى عليه فعضه الأخير في أذنه وبعد ذلك اعتدى المتهم على المجنى عليه بأن ضربه بالفأس على رأسه فأحدث إصابته الثابتة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلفت عنها العاهة المستديمة “ . ولما كانت هذه الواقعة لا تتوافر بها حالة الدفاع الشرعى ولا ترشح لقيامها فإنه لا يقبل من الطاعن أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو الخطأ في الإستناد فقد قال الحكم ” إن الحاضر مع المتهم قرر أن إصابة المجنى عليه أحدثها به مجد إمام الأنخرس مرتكنا في ذلك على ما جاء بأقوال سيد مذكور ولا ترى المحكمة الأخذ بهذا الدفع لأن المتهم لم يبيده إلا بالجلسة “ ، مع أن الثابت من أوراق الدعوى أن محامى الطاعن أبدى هذا الدفاع أكثر من مرة أمام قاضى المعارضة .

وحيث إن المحكمة وهي بصدد الرد على دفاع الطاعن ” قالت إن الحاضر مع المتهم قرر أن إصابة المجنى عليه إنما أحدثها به المدعو مجد إمام الأنخرس مرتكنا في ذلك على ما جاء بأقوال سيد مذكور ولا ترى المحكمة الأخذ بهذا الدفع لأن المتهم لم يبيده إلا بالجلسة في حين أنه قرر في مراحل التحقيق أن والد المجنى عليه نفسه محمود عبد العزيز هو القدى أصابه هذه الإصابة نظرا لضعف بصره وقد أراد عندما رآهما يتشاجران أن يضرب المتهم بفأس فجاءت في المجنى عليه ولا ترى المحكمة الأخذ بهذا الدفاع الذى لم يقم عليه أى دليل يستنده “ . ولما كان الواضح من عبارة الرد السالف ذكرها أن المحكمة أسست أطرافها دفاع الطاعن على أنه إنما جاء متأخرا إذ لم يبيده

المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي، ولا ينال من سلامة هذا الرد أن يكون الطاعن قد أبدى دفاعه المشار إليه بعد ذلك أمام قاضي المعارضة ما دامت المحكمة قد أفصحت عن أنها لا تروح إلى صحته .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو الفساد في الاستدلال فقد استند الحكم المطعون فيه إلى أقوال المجنى عليه ووالده على الرغم من تخطيط المجنى عليه في تحديد المعتدى عليه في التحقيق كما أن والده فاقد البصر مما يقطع بعدم رؤيته للمعتدى ، ولم يبين الحكم بأدلة سائغة سبب اقتناعه بشهادة هذين الشاهدين وإطراحه للأدلة الأخرى التي تؤكد أن المعتدى شخص آخر غير الطاعن .

وحيث إن الثابت من الأوراق أن أقوال المجنى عليه التي أدلى بها أمام النيابة وبالجلسة صريحة في أن الطاعن هو الذي اعتدى عليه بضربة الفأس وأحدث به الإصابة التي تخلفت عنها العاهة برأسه ، وقد اتخذ الحكم من أقوال والد المجنى عليه في التحقيق والتي ذكرها نقلا عن ابنه المصاب قرينة مؤيدة لوقوع الحادث إذ أثبت الحكم أن الشاهد حين رأى ولده المجنى عليه مصابا استوضحه عن ضربته فأخبره بأن المتهم هو الذي اعتدى عليه بفأس ضربه به في رأسه . ولما كان ما حصله الحكم من أقوال الشاهدين سائغا بما لا تناقض فيه ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا . وهو في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تقبل إثارته لدى محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم كله يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمد عطيه اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة : عادل يونس ، وتوفيق أحمد
الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي المستشارين .

(٢٢)

الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٣١ القضائية :

إجراءات المحاكمة . ارتباط . دعوى جنائية . نيابة عامة . غرفة الاتهام .
محكمة الجنايات . مواد مخدرة . سلاح .

الإحالة المباشرة في جرائم المادة ٢١٤/١٣ ج . وما ارتبط بها من جرائم أخرى . ماهية
هذا الارتباط : هو ارتباط المادة ٣٢ عقوبات .

مثال لا يرتبط فيه : ضبط المتهم محرزا مخدرا ثم ضبط سلاح وذخيرة بمنزله في الوقت نفسه .

إحالة النيابة الدعوى مباشرة إلى محكمة الجنايات من جرائم لا ارتباط بينها . المدعى المتقدم .
إدانة المتهم والحكم عليه بقوة الجريمة الأشد . بطلان إجراءات المحاكمة . تقضه : والحكم
بعدم قبول الدعوى من تهمته إحراز المخدر لرفضها بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو تقديمها إليه
غرفة الاتهام ، وبإعادة الدعوى إلى محكمة الجنايات من تهمة السلاح والذخيرة .

استقر قضاء محكمة النقض على أن أساس الحلق المخول للنيابة العامة في الفقرة
الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هو قيام الارتباط
بين إحدى الجنايات المنصوص عليها في تلك المادة وبين الجرائم الأخرى التي
تكون مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة طبقا لما هو معرف به في المادة ٣٢
من قانون العقوبات .

فإذا كان الثابت مما أورده الحكم المدعون فيه أن ضبط السلاح الناري وذخيرته
بمنزل المتهم في الوقت الذي ضبط فيه محرزا مخدرا ، لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة
مرتبطة بجنايتي إحراز السلاح والذخيرة ارتباطا لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود
في المادة ٣٢ سالفة الذكر ، لأن جريمة إحراز المخدر هي في واقع الأمر جريمة

مستقلة عن هاتين الجنايتين ، فإنه لا سبيل إلى تحريك الدعوى بالنسبة لها إلا بالطريق المعتاد وهو تقديمها إلى غرفة الاتهام . ومن ثم فإن النيابة إذ أحالت المتهم "الطاعن" مباشرة إلى محكمة الجنايات عن هذه التهم جميعها ، فدانه الحكم المطعون فيه عنها وأنزل عليه عقوبة الجريمة الأشد وهي المقررة قانونا لجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار ، فإنه يكون مشوبا بالبطلان متعينا تقضيه ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية عن تهمة إحراز المخدر وبإعادة الدعوى بالنسبة لتهمتي إحراز السلاح الناري وذخيرته إلى محكمة الجنايات لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضايا آخرين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولا : حازا جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ثانيا : المتهم الثاني أيضا ١ — حاز سلاحا فلريا "فود خرطوش عيار ١٦" بدون ترخيص ٢ — حاز ذخائر "طلقات عيار ١٦" مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر بدون ترخيص . وأحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند رقم ١٢ من الجدول ١ الملحق . ولمعاقبة المتهم الثاني أيضا بالمواد ١/١ و ٦ و ١/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ الملحق به وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم الثاني ببطلان التحقيق وبطلان إحالة الدعوى مباشرة إلى محكمة الجنايات . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بمواد الإتهام عدا المادة ٣٣ فبدلا منها المادة ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بالنسبة للتهمة الأولى وبمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمة الثانية بمعاقبة الأول بالسجن لمدة خمس سنين وبتغريمه ألف جنيه وبمعاقبة الثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة والسلاح والذخيرة المضبوطة . وردت على الدفع قائلة إنه على غير أساس ويتعين رفضه . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثانى قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مما ينهض هذا الطاعن على الحكم المطعون فيه هو وقوع بطلان فى الإجراءات أثرى الحكم ، ذلك أن الحاضر معه دفع أمام محكمة الموضوع ببطلان إجراءات رفع الدعوى على أساس أن النيابة العامة قدمت الطاعن لمحكمة الجنايات مباشرة دون أن تقدمه لغرفة الاتهام ، فقضت المحكمة برفض الدفع استنادا إلى أن الجرائم الثلاث المسندة للطاعن مرتبطة ببعضها من حيث المتهم والزمان والمكان وأن هذا يبيح للنسبة إحالة الدعوى مباشرة إليها ويقول الطاعن إن ما ذهب إليه الحكم غير سديد ، ذلك لأن القضية محالة إلى المحكمة العادية ، ومن ثم فكان يجب طبقا لحكم المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ أن تحيل النيابة الدعوى إلى غرفة الاتهام وهى إذ لم تفعل تكون قد خالفت القانون وحرمت الطاعن من درجة من درجات التقاضى ويكون الحكم المطعون فيه باطلا مما يتعين معه نقضه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت واقعة الدعوى بما حصله أن معاون مباحث مركز أشمون استصدر إذنا من النيابة بفتيش الطاعنين ومنزليهما فعثر فى جيب الأول منهما على كيس به بضع لفافات من الحشيش عددها ٥٦ قطعة مختلفة الأحجام وقطعة أخرى كبيرة من الحشيش ، كما عثر بجيب الطاعن الثانى على لفافات حشيش وكية أخرى من الحشيش عبارة عن فردتين كبيرتين مغلفتين بالقماش وميزان صغير وقطعتين من فئة الخمس مليات مما تستعمل فى وزن المخدرات ، وعثر كذلك على بندقية خرطوش عيار ١٦ وطلقتين خرطوش من نفس العيار . وكان الحكم قد عرض لما يثيره الطاعن فى وجه الطعن بقوله ” إن الحاضر عن المتهم — الطاعن الثانى — دفع ببطلان التحقيق وإحالة الدعوى مباشرة إلى هذه المحكمة دون مرورها بغرفة الاتهام لأن ذلك يحرمه من درجة من درجات التقاضى . وحيث إن هذا القول مردود إذ أن السلاح

والذخيرة والمخدرات قد ضبطت بين طيات فراشه وهذه الجرائم الثلاث مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل التجزئة من حيث المتهم والمكانية والزمانية . وهذا يبيح النيابة إحالة الدعوى مباشرة إلى هذه المحكمة دون تقديمها إلى غرفة الإتهام تطبيقا للقانون الخاص بالأسلحة والذخائر وما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية في هذا الصدد ومن ثم يكون دفع الحاضر عن المتهم على غير أساس من القانون ويتعين رفضه . لما كان ما تقدم ، وكان ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن للنيابة العامة حق إحالة الدعوى مباشرة إلى محكمة الجنايات بالنسبة لتهمة إحراز المخدر على أساس ارتباطها بجنايتي إحراز السلاح والذخيرة المسندة للطاعن — ما ذهب إليه الحكم من ذلك غير صحيح في القانون ، ذلك أن أساس الحق المخول للنيابة العامة في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هو قيام الارتباط بين إحدى الجنايات المنصوص عليها في تلك المادة وبين الجرائم الأخرى التي تكون مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة طبقا لما هو معرف به في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وهو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم في بيان واقعة الدعوى أن ضبط السلاح الناري وذخيرته بمنزل الطاعن في الوقت الذي ضبط فيه محرزا المخدر لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة مرتبطة بجنايتي إحراز السلاح والذخيرة ارتباطا لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ذلك أن جريمة إحراز المخدر هي في واقع الأمر جريمة مستقلة عن هاتين الجنايتين ولا سبيل إلى تحريك الدعوى بالنسبة لها إلا بالطريق المعتاد وهو تقديمها إلى غرفة الإتهام . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن في الجرائم الثلاث المسندة إليه أنزل به عقوبة الجريمة الأشد وهي المقررة قانونا لجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار وذلك عملا بحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات . وكان الثابت مما تقدم ، أن الدعوى الجنائية بالنسبة لهذه الجريمة قد رفعت لمحكمة الجنايات عن غير الطريق الذي

رسمه القانون فإن إجراءات المحاكمة تكون مشوبة بالبطلان بما يوجب نقض الحكم ، لما كان ذلك ، وكان وجه الطعن المقدم من هذا الطاعن يتصل بالطاعن الآخر الذى لم يقدم أسبابا لطعنه فإنه يتعين طبقا لحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض نقض الحكم بالنسبة للطاعنين وعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بتهمة إحرار المخدر المسندة لكل منهما وإعادة الدعوى بالنسبة لتهمة إحرار السلاح الناري وذخيرته إلى محكمة جنايات شين الكوم لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/السيد أحمد عفيق المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم
اليطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى وضوان المستشارين .

(٢٣)

الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٣١ القضائية :

إخفاء أشياء مسروقة . حكم "تسييه . ما لا يعيبه" .

(أ) ركن الإخفاء . ما يوفره . مثال : اتصال يد المتهم بالأشياء المسروقة اتصالا ماديا
بتسللها من السارق بعد دفع جزء من الثمن إليه .

(ب) ركن العلم بالسرقة . لا يلزم التحدث عنه في الحكم صراحة . متى كانت الوقائع بذاتها
دالة على توافره .

١ — إذا كان الحكم قد استظهر أن الطاعن قد اتصلت يده اتصالا ماديا
بالآلات المسروقة بتسللها من المتهم الأول (السارق) ودفع جزءا من الثمن إليه ،
فهو يكفي لتوفر ركن الإخفاء على ما هو معروف به في القانون .

٢ — عدم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بإخفاء الأشياء
المسروقة بالسرقة ، لا يعيبه ، ما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد بذاتها توفر ركن
العلم بالسرقة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخرين بأنهم : المتهم الأول — سرق
الآلات المينة وصفا بقيمة بالمحضر والمملوكة لمستشفى الزقازيق الأميرى حالة كونه
عائدا . والمتهمان الثانى والثالث "الطاعن" — أخفيا الآلات السالفة المتحصلة
من جنحة سرقة مع علمهما بذلك . وطلبت عقابهم بالمواد ١/٣١٧ — ٤ و ٤٤ مكرر
و ٣/٤٩ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد
الإتهام بمس المتهم الأول سنة مع الشغل والنفاذ وبحبس كل من المتهمين اثنان

والثالث شهرا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لكل لإيقاف التنفيذ . استأنف المتهمون هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصروفات جنائية . فطن المحكوم عليه الثالث في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو مخالفة القانون والقصور في التسيب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن دون أن يتم الدليل على توافر أركان جريمة إخفاء الأشياء المسروقة المنسوبة إليه ولم يمن بالرد على دفاعه الذي أثاره أمام المحكمة .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في أن مستشفى الزقازيق أبلغ بسرقة بعض الآلات الطبية من قسم العظام وقد اتهم المتهم الأول بالسرقه ودات تحريات المباحث على أن هذا المتهم هو السارق وأنه باع المسروقات للطاعن . ولما سئل المتهم الأول في محضر ضبط الواقعة — اعترف بسرقة هذه الآلات وبأنه أعطاها للطاعن بحضور المتهم الثاني وأنه أخذ من كل منهما خمسين قرشا ثم اعترف أمام محكمة أول درجة بالسرقه وتسليم المسروقات إلى الطاعن ، وقد استند الحكم في إدانة هذا الأخير إلى اعتراف المتهم الأول في محضر ضبط الواقعة وأمام المحكمة بالإضافة إلى أقوال المتهم الثاني في محضر الضبط . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه استظهر أن الطاعن قد اتصلت يده إتصالا ماديا بالآلات الطبية المسروقة بتسليمها من المتهم الأول ودفع جزءا من الثمن إليه مما يكفي لتوفر ركن الإخفاء على ما هو معرف به في القانون ، وكان عدم تحدته صراحة وعلى استقلال عن علم الطاعن بالسرقه لا يعيبه ما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد بذاتها توفر ركن العلم بالسرقه . وكان ما أثاره الطاعن من دفاع مقصورا على مناقشة أدلة الثبوت مما لا يقبل أمام محكمة التقص ، وكان دفاع الطاعن بأنه أرشد عن المسروقات هو دفاع موضوعي لا يستلزم ردا خاصا إذ الرد عليه استفاد ضمنا من إدانته إستنادا إلى الأدلة التي أوردتها الحكم . لما كان ذلك ، فإن ما يشير به الطاعن في ضعفه يكون لا محل له ، مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم
اليطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مبطي وضرائع المستشارين .

(٢٤)

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣١ القضائية :

تلبس . قبض .

انتقال الضابط إلى المقهى لضبط وتفتيش أحد تجار المخدرات . أمره بحراسة المقهى ومنع
الدخول والخروج حتى يتم مهمته . ذلك لا يعد قبضا على من بالمقهى . هو إجراء لحفظ الأمن والنظام .
لا تعرض فيه الحرية .

إلقاء المتهم — الذي كان بالمقهى — مخدرا . هو تخلي اختياري . تتوفر به حالة التلبس .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المتهم "الطاعن" أنه تخلى باختباره
وإرادته من المخدر بما تتوافر به العناصر القانونية لقيام حالة التلبس ، فلا يقدح
في ذلك وقوف بعض رجال الشرطة لمنع دخول أو خروج رواد المقهى — الذي
كان المتهم من بينهم — حتى ينتهي الضابط من المهمة التي كان مكلفا بها وهي
ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه ، إذ أن المقصود بهذا الإجراء إنما هو المحافظة
على الأمن والنظام دون التعرض لحرية المتهم أو غيره . ومن ثم فإن ما ينعاه هذا
الآخر من أن حراسة باب المقهى تعد قبضا بغير حق على من كانوا بداخله مما
أرهبه وجعله يلقي بالمخدر على غير إرادته ، يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال
المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته
بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٧ و ٢٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١

للسنة ١٩٥٢ والبند رقم ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . فقررت بذلك . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش . والمحكمة المذكورة قضت بحضور يا عملاً بمواد الإتهام بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . وردت على الدفع قائلة إنه غير سديد . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في القانون ، ذلك أن الطاعن دفع ببطلان تفتيشه لوقوعه بغير إذن من النيابة ودون أن يكون في حالة من حالات التلبس التي تجيزه ، إلا أن المحكمة رفضت هذا الدفع بمقولة إن الطاعن إنما تخلى عن المخدر باختياره ، وهو قول غير سديد ، ذلك لأن النابت من مدونات الحكم أن الضابط كلف الكونستابل والمخبر بحراسة باب المقهى ومنع دخول أو خروج أى شخص منه مما يعد قبضاً بغير حق على من بالمقهى أُرهب الطاعن وجعله يلقي بالمخدر .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لقيام حالة التلبس وأثبت في حق الطاعن أنه تخلى باختياره وإرادته عن المخدر ، وكان لا يقدح في ذلك وقوف بعض رجال الشرطة لمنع دخول أو خروج رواد المقهى — ومن بينهم الطاعن — حتى ينتهى الضابط من المهمة التي كان مكلفاً بها وهي ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه ، إذ المقصود بهذا الإجراء هو مجرد المحافظة على الأمن والنظام دون التعرض لحرية الطاعن أو غيره . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون غير سديد .

وحيث إنه لما كان الحكم قد استظهر عناصر جريمة إحراز المخدر بغير ترخيص في حق الطاعن وأثبت عليه قصد الإتجار فيه فإن المحكمة ترى إعمالاً للترخصة المخولة لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن

حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن وأن تطبق أحكام قانون المخدرات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على الواقعة التي دين من أجلها باعتباره القانون الأصلح له بما تضمنه من عقوبات أخف لمثل حالته وأن تنزل به العقاب في حدود ما نصت عليه المادة ٣٤ من هذا القانون. لما كان ما تقدم - ترى المحكمة نقض الحكم نقضا جزئيا بالنسبة للعقوبة المقيدة للحرية المقررة بها وجعلها الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المحكوم بهما .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم البطاش ، وأديب نصرحتين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(٢٥)

الطعن رقم ٤٠٤٨ لسنة ٣١ القضائية :

اختلاس أموال أميرية .

جريمة المادة ١١٢ عقوبات . ما يوفر أركانها : حيث الموظف بما يؤتمن عليه مما بين يديه بمقتضى وظيفته وانصراف نيته إلى التصرف فيه باعتباره مملوكا له .

نصرف الجاني بالفعل في المال المختلس . ليس شرطا تمام الجريمة . مثال .

نية الإختلاس . ماهيتها . تحويل الموظف حيازة الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك .

فرض القانون العقاب في المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته وانصراف نيته باعتباره حائزا له إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المتهم "أمين مخازن بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي" أنه حول حيازة بعض الأسمدة التي كانت في عهده من حيازة ناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك ، فإن جريمة اختلاس الأموال الأميرية المسندة إليه تكون قد تمت وإن كان التصرف في تلك الأموال المختلسة لم يتم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع في اختلاس الأسمدة المينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو ضبطه والجريمة متلبس بها حالة كونه أمين مخازن

الزراعة بمنطقة شريف وكانت الأسمدة قد سلمت إليه بتلك الصفة . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١١٢ و ١١٩ و ١١١ من قانون العقوبات . ومحكمة الجنايات قضت بحضور يا عملا بالمواد ١١١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه خمسمائة جنيه . فطمعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقصص .. إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بتهمة الاختلاس تأسيسا على أنه قد نقل السماد من المخزن إلى سيارة النقل الواقعة داخل نطاق البوابة الكبرى للمبنى ، واعتبر أن هذا النقل يفيد أن الطاعن قد أضاف السماد إلى ملكه وتصرف فيه على أنه مملوك له في حين أن الطاعن كان قد دفع بأن التهمة ملفقة عليه من الخفير المعين لحراسة المخازن في منطقة الزراعة بشريف ، إذ اتصل به تليفونيا في مساء يوم الحادث بالفندق الذي يقيم فيه وأبلغه بأن مندوب المنطقة كلفه بالاتصال به لينقل السماد في سيارة نقل إلى منطقة الإصلاح الزراعي ببنى سويف فاعتقد لحدائثة عهده بالخدمة أن التكليف صحيح فبادر باستئجار سيارة نقل حملها بالسماد ولكنه فوجئ بالخفير يغلق الباب وأيقن أنه وقع في شرك نصبه له الخفير فبادر بالاتصال بالعمدة وأبلغه الأمر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى وأقام الدليل على ثبوتها في حق الطاعن بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الاختلاس التي دانه من أجلها كما هي معرفة به في القانون ، من فرض العقاب على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته وانصراف نيته باعتباره حائزا له إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه حول حيازة بعض الأسمدة التي كانت في عهده من حيازة ناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك فقد تمت جريمة الاختلاس وإن كان التصرف لم يتم . ولما كان الحكم قد مرض إلى ما دفع به الطاعن من تلقيق التهمة له ورد عليه في قوله ” ومن حيث إنه لما تقدم جميعه تطمئن المحكمة إلى

أقوال الشهود الذين تقدم ذكرهم وحاصلها أن المتهم اختلس السماد الكيماوى من المخزن الذى عين هو أميناً عليه وحافظاً له واستأجر سيارة لينقل عليها هذا السماد الذى اختلسه من عهده من المخزن إلى جهة أخرى ونقل السماد بالفعل من عهده بالمخزن إلى تلك السيارة ، وتلفت المحكمة عما زعمه المتهم بأنه نقل السماد بأمر الحفير عبد الله رياض فذلك زعم باطل لم يقم عليه دليل يرتاح إليه ضمير المحكمة ، وقول ظاهر الاصطناع لا تنق به المحكمة ولا تطمنن إليه ولا ينزل فى وجدانها منزل الرضا والقبول لا سيما أنه اعترف بأن مهندس الإصلاح سلمه يوم ١٧ من مارس سنة ١٩٥٨ منشوراً مكتوباً نبه عليه فيه بعدم التصرف فى أى شئ من عهده إلا بناء على تصريح كتابى من المنطقة ، وتلفت المحكمة بعد ذلك عن إنكار المتهم وترى أنه غير جدى ولا وزن له فى وجه الأدلة التى تقدم ببيانها والتى تثبت أن المتهم ارتكب حقاً الجريمة التى أسندت إليه . لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم فى الرد على دفاع الطاعن بالتلفيق مائتاً وسليماً وكافياً لحل النتيجة التى انتهى إليها من أطراح هذا الدفاع ، وكان ما يشير الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض فإن الطعن يكون غير سديد متعين الرفض موضوعاً .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٢

- برئاسة السيد / السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل .
- عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(٢٦)

الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٣١ القضائية :

- ربا فاحش . حكم "تسبيبه . ما يعيبه" . نقض "أسبابه . ما يقبل منها" .
- بيان صير الفائدة التي حددها المتهم ومدى مخالفتها للقانون . بيان جوهرى . خلا الحكم منه .
- قصور : بسبب محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون .
- اقتصار الحكم على بيان القروض ومقدار الديون فيها . غير كاف .

إذا كان الحكم المطعون فيه — حين دان المتهم "الطاعن" في جريمة الاعتياد على الإقراض بالربا الفاحش قد أورد — في حديثه عن ركن العادة — بيانا للقروض التي عقدها المتهم ومقدار الديون فيها ، إلا أنه لم يبين صير الفائدة التي حددها هذا الأخير ومدى مخالفتها للقانون حتى تتمكن محكمة النقض بذلك من مراقبة صحة تطبيق القانون ، فإنه يكون مشوبا بالقصور متعيينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه اعتاد على إقراض تقود بفائدة تزيد عن الحد الأقصى للفائدة القانونية . وطلبت عقابه بالمادة ٣/٣٣٨ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت بحضوريا عملا بالمادة ٣/٣٣٩ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ . امتأق المتهم هذا الحكم وأمام المحكمة الاستئنافية دفع الحاضر مع المتهم بعدم قبول الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وبرفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها

ويعجز نظرها والتأجيل لجلسة ١٩٦٠/٢/٢١ لنظر الموضوع . ثم قضت بعد ذلك في موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب، إذ أغفل بيان العناصر الدالة على ثبوت ركن الاعتياد على الإقراض بالربا الفاحش في حق الطاعن كتعداد القروض وتواريتها ومقدار الفائدة التي يتقاضاها الطاعن عنها .

وحيث إن الحكم المستأنف قد قصر — فيما عدا ما تحدث به عن دين محمد أنور إبراهيم — في بيان سعر الفائدة ولم يبين الآجال التي حددت للوفاء بالديون حتى يمكن احتساب الفائدة على أساسها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه الذي أخذ بأسباب الحكم المستأنف وإن أورد في حديثه عن ركن العادة بيانا للقروض التي عقدها الطاعن في المدة من ١٣ يوليو سنة ١٩٥٤ إلى ٧ من يوليو سنة ١٩٥٧ وبين مقدار هذه الديون إلا أنه لم يبين سعر الفائدة التي حددتها الطاعن ومدى مخالفتها للقانون حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، فإنه يكون مشوبا بالقصور ويتعين لذلك نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٦١

برياسة السيد/السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : محمد طيه اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، المستشارين .

(٢٧)

الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٣١ القضائية :

(١) تفتيش .

تنفيذه . تفتيش الأنثى . وجوب اجراءه بمجرد أنثى يتدبرها مأمور الضبط .
المادة ٤٦/٢ أ . ج . علة ذلك .

استتار المتهم خلف حاجز وتنطية جسمها . إخراجها المخدر بنفسها طواحية من داخل
ملابسها . لا بطلان .

(ب) دفاع . حكم "تصيينه . ما لا يعيبه" .

تقدير من التهم . المادة ٧٣ عقوبات . إذا كان من التهم غير محقق قدره
القاضي من نفسه .

طلب الدفاع عرض المتهم على الطبيب لتقدير منها . تقدير المحكمة منها بدت عشرة سنة
مع اثبات ذلك في محضر الجلسة . مراعاة الدفاع دون العودة إلى طلبه السابق : هو
رضاء بتقدير المحكمة للن . عدم إجابة الدفاع إلى طلبه أو الإشارة إليه في أسباب
الحكم . لا تريب .

١ - إن مجال أعمال حكم المادة ٤٦/٢ من قانون الإجراءات الجنائية
أن يكون ثمة تفتيش قد وقع من مأمور الضبط القضائي على شخص الأنثى
في موضع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليه ومشاهدته
باعتباره من عورات المرأة الذي يندش حيائها إذا مس .

فإذا كانت محكمة الموضوع قد أثبتت في حدود سلطتها التقديرية أن الضابط
لم يجر تفتيش المتهم بحثا عن المخدر ، بل لأنها هي التي أخرجته من بين ملابسها

طواعية واختيارا بعد أن استترت خلف ”بارافان“ كما أنها تذررت بملاءة والدتها إمعانا في إخفاء جسمها عن الأعين ، فإنه لا تريب على المحكمة إن هي رفضت الدفع ببطلان التفتيش المقول فيه إن الضابط هو الذى أجراه وأنه لم يتم بمعرفة أنثى .

٢ — تنص المادة ٧٣ من قانون العقوبات على أنه إذا كان سن المتهم غير محقق قدره القاضى من نفسه . فإذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهم طلب عرضها على الطيب لتقدير سنها بمقولة إنه يتراوح بين أربع عشرة سنة وخمس عشرة سنة ، فقدرته المحكمة بست عشرة سنة ، ولم ينازع الدفاع في هذا التقدير الذى أثبت في محضر الجلسة بل أبدى على أثره دفاعه في موضوع الدعوى دون أن يعود إلى طلبه السابق ، مما مفاده أنه قد ارتضى تقدير المحكمة لسن المتهم — متى كان ذلك ، فإنه لا تريب على المحكمة إن هي لم تجب الدفاع إلى طلبه أو تعرض له في أسباب حكمها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها أحرزت جواهر مخدرة ”أفيونا“ في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/١ — ج وأخيرة و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ والبنود رقم ١ من الجدول رقم ١ المرافق فقررت بذلك . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش لأن الذى قام به هو الضابط نفسه وليس بمعرفة أنثى . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٧٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة عشر سنوات وبتغريمها ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . وردت على الدفع قائلة إنه على غير أساس . فطعن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه لصدوره من هيئة غير مشكّلة من ثلاثة من المستشارين طبقاً لما تنص عليه المادة السادسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية إذ كان أحد أعضائها وكيل محكمة أسبوط الابتدائية ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية من جواز ندب رئيس المحكمة الابتدائية أو وكيلها للجلوس مكان أحد المستشارين إذا اعتذر، ذلك لأن هذا النص لم يعد قائماً بعد صدور القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ السالف الإشارة إليه والذي نص فيه صراحة على إلغاء كل نص يخالف أحكامه ، ولا عبرة في هذا الصدد بما ورد في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من استثناء المادتين ٣٦٦ و ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية من حكم الإلغاء ذلك لأن المذكرة الإيضاحية عمل لاحق لصدور القانون ولا يصح أن يتخذ منها سند لمخالفة نصوصه الصريحة.

وحيث إنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه وإن كان الشارع قد وضع قاعدة تنظيمية عامة لتشكيل محاكم الجنايات في المادة السادسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية فنص على أن تشكل في كل محكمة استئناف محكمة أو أكثر للجنايات وتؤلف كل منها من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف إلا أنه لم يعرض لحالة الضرورة التي قد تطرأ على أحد مستشاري محكمة الجنايات مكتفياً بما تكفلت به المادتان ٣٦٧ و ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية من تنظيم لهذه الحالة . وأنه وإن كان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قد نص في المادة الأولى من قرار إصداره على إلغاء كل نص آخر يخالف أحكامه إلا أنه لم يشرف في ديباجته على إلغاء المادتين ٣٦٧ و ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية ولم يرد بنصوصه ما يغير أحكامهما بل إن المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه قد نصت في صراحة على أن الإلغاء لا يتناول الأحكام التي وردت في هاتين المادتين ، وما أشادت إليه المذكرة إنما هو إيضاح يكشف عن قصد المشرع ويتمشى مع مفهوم النصوص وليس تداركاً لما فات النص عليه في القانون كما تذهب إلى ذلك الطاعنة ، ومن ثم فإن ما تثيره في هذا الوجه يكون غير مفيد .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو الخطأ فى تطبيق القانون إذ تمسك الدفاع ببطلان تفتيش الطاعة لإجرائه على خلاف ما تنص عليه المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب تفتيش الأتئى بمعرفة أئئى فرفض الحكم الدفع مستندا الى ما قرره الضابط من أنه وضع الطاعة خلف "براغان" لتخرج ما تخفيه فى ملابسها من المخدر وكان ذلك بمشهد منه ، ومع مخالفة ذلك للقانون فإن حقيقة الأمر أن الضابط هو الذى أجرى تفتيش الطاعة ، ومن ثم فإن التفتيش يكون باطلا . هذا فضلا عن شيوع التهمة بين الطاعة وأمها .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما تثيره الطاعة فى هذا الوجه بقوله " إنه عن الدفع ببطلان التفتيش لمخالفته القانون من وجوب أن يكون تفتيش الأتئى بمعرفة أئئى يندبها مأمور الضبط القضائى المأذون له بالتفتيش فالثابت من أقوال الضابط الشاهد الأول أنه لم يقم بنفسه بإجراء هذا التفتيش ولم يتعرض للتهمة عند تفتيشها وأن الأخيرة عند ما علمت بصدر أمر النيابة بالتفتيش أذعنت للأمر ورضخت له وتطوعت مختارة بإخراج ما معها من مخدر ولم يكن لها من سبيل غير ذلك بعد أن أسقط الأمر فى يدها ، فلم يكن هناك من سبيل أمام الضابط إلا أن يحضر لها براغان المكتب - وقد أقرت التهمة بإحضاره لها فى التحقيق - واستترت خلفه ولم تكتف بذلك بل استعارت ملاءة والدتها وتذرت بها وأخرجت ما معها من مخدر وقدمته للضابط طواعية واختيارا وليس فى هذا الإجراء ما يعيب القانون فى شئ ، إذ ليس فيه ما يبنىء بأن الضابط خدش حياة المتهم أو عرضها كما يقول الدفاع . وأن المحكمة تطمئن إلى ما شهد به الضابط وأيده فيه الجاويش المرافق له ، ومن ثم فلا محل إلى التعرض إلى تكذيبه والقول بأنه قام بنفسه بتفتيش المتهم أو أنه أكرهها على إخراج ما معها من مخدر أو أنه من غير المعقول أن تتطوع المتهم اختيارا بإظهار ما معها من مخدر . فرد ذلك كله هو تكذيب أقوال الشاهد فيما يقول . ولما كانت التهمة قد أقرت أنه لا يوجد بينها وبين الضابط ما يدعو إلى الإيقاع بها فهذا القول منها ومن المدافع عنها غير مقبول . أما عن الاعتراض بأن التهمة كانت تقف خلف "البراغان" مع والدتها وشهد الجاويش المخبر أنهما كائتا سويا مخفيين خلفه مما قد يحمل مظنة الاعتقاد بأن المخدر المضبوط كان فى حيازة الأم دون ابنتها المتهمة فذلك مردود بما شهد به الشاهدان من أن

المتهمه هي التي اعترفت بأنها تحمل المخدروهي التي قدمته للضابط بيدها بعد ان
أنرجته من ملابسها وهذا قاطع في الدلالة على أنه كان في حيازتها دون غيرها
من المرافقين لها . هذا فضلا عما جاءت به تحريات مكتب مخدرات
القاهرة من أن هذه المتهمه هي التي تحمل المخدرات“ . لما كان ذلك ، وكان
ما أورده الحكم فيما تقدم صحيحا في الواقع طبقا لما تبيته هذه المحكمة من الاطلاع
على المفردات التي أمرت بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، كما أنه صحيح في القانون
ذلك لأنه ما دامت محكمة الموضوع قد أثبتت في حدود سلطتها التقديرية أن
الضابط لم يجر تفتيش الطاعة بحثا عن المخدر بل أنها هي التي أنرجته من بين
ملابسها طواعية واختيارا بعد أن استترت خلف ”بارافان“ أحضره لها الشاهد
كما أنها تدرت بملاءة والدتها إمعانا في إخفاء جسمها عن الأعين . لما كان
ذلك ، فإنه لا تريب على المحكمة إذ هي رفضت الدفع ببطلان التفتيش - ذلك
لأن مجال أعمال حكم المادة ٢/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة
تفتيش قد وقع من مأمور الضبط القضائي على شخص الأتني في موضع من جسمها
لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليه ومشاهدته باعتباره من عورات
المرأة الذي يندش حيائها إذا مس . لما كان ذلك ، وكان ما تثيره الطاعة
بشأن شيوع التهمة بينها وبين أمها هو من الأمور الموضوعية المتعانة بأدلة
الثبوت في الدعوى مما تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيه ولا تجوز إثارته لدى
محكمة النقض ، فضلا عن أن الحكم قد تناول الرد على هذا الدفاع بما يدحضه .
لما كان ما تقدم ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون هو الآخر لا محل له .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الحاضر
مع الطاعة طلب من المحكمة عرضها على الطيب الشرعي لتقدير سننها لأن معلوماته
أن سننها يتراوح بين ١٤ و ١٥ سنة على الأكثر فلم تجبه المحكمة إلى طلبه كما أنها
لم تعرض له في أسباب حكمها .

وحيث إنه لما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن
الطاعة قال إنه أراد تسنيها ولكن تعذر عليه ذلك ، وأنه لما كان مدى علمه
أن سننها يتراوح بين أربع عشرة سنة وخمس عشرة سنة على الأكثر فإنه يلتمس
عرضها على طيب لتقدير سننها ، فقدوته المحكمة بست عشرة سنة . لما كان

ما تقدم ، وكان الدفاع لم ينازع في هذا التقدير الذي أثبت بمحضر الجلسة بل أنه أبدى على أثره دفاعه في موضوع الدعوى دون أن يعود إلى طلبه السابق مما مفاده أنه قد ارتضى تقدير المحكمة لسن الطاعة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٧٣ من قانون العقوبات قد نصت على أنه إذا كان من المتهم غير محقق قدره القاضي من نفسه ، فإنه لا تريب على المحكمة إن هي لم تجب الدفاع إلى طلبه أو تعرض له في أسباب حكمها ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعة في هذا الوجه يكون لا محل له .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن برمته على غير أساس . إلا أنه لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تحول هذه المحكمة أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم قانون يسرى على واقعة الدعوى ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها هو القانون الأصلح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف إذ جعل العقوبة المقيدة للحرية بالجرمة إحراز المخدر بقصد الاتجار — التي دان الحكم الطاعة بها — الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة بدلا من عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التي كانت مقررة في المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد قدرت سن الطاعة بست عشرة سنة فإنه يتعين معاملتها طبقا للمادة ٧٢ من قانون العقوبات على أساس أن عقوبة الجريمة الثابتة في حقها أصلا هي الأشغال الشاقة المؤقتة فيتعين النزول بها إلى عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات عملا بالمادة المشار إليها وذلك بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المقرضين بها .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/السيد أحمد عفيفي المستشار، وبحضور السادة : محمد عبدالسلام ، وعبدالحليم البيطاش ،
وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(٢٨)

الطعن رقم ٤٠٥٢ سنة ٣١ القضائية :

إثبات "شهود" . حكم "تسبيبه . ما يعنيه" .

الأصل عدم التزام المحكمة بالرد على أقوال شهود النفي . فإذا ما تعرضت لرد عليها وجب أن تلتزم
الوقائع الثابتة في الدعوى ، وأن يكون لما تستخلصه أصله في الأوراق . بخالفة ذلك : خطأ
في الإسناد .

لأنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تطرح أقوال شهود النفي دون أن تكون
ملزمة بالرد عليها اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها ، إلا أنه
مضى تعرضت للرد على أقوالهم تعين عليها أن تلتزم الوقائع الثابتة في الدعوى وأن
يكون لما تستخلصه أصل ثابت في الأوراق ، وإذا خالفت ذلك فإن حكمها
يكون منطويا على خطأ في الإسناد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب المجنى عليه بعضا على رأسه فأحدث به
الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأت عنها عاهة مستديمة
يستحيل برؤاها هي فقد عظمى بالجدارية اليمنى وتقصر بالسمع بالأذن اليسرى
وترتب على فقد الغطاء العظمى سالف الذكر حرمان المخ من حمايته العظمية
الطبيعية مما يعرضه للتغيرات الجلوية والإصابات البسيطة التي تقع على هذا الجزء
خير المحمى بالعظام كما يجعله أكثر عرضة للضاعفات الدماغية كالصرع والتهاب
المخ والسحايا مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ٢٠٪ . وطلبت إلى غرفة

الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات فقررت بذلك . وقد ادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بطلب تعويض قدره ١٥٠ جنيها . ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملا بمادة الإتهام مع تطبيق المواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاقبته المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ مائة جنية على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية المناسبة . فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق التقض ... الخ ...

المحكمة

... وحيث إنه مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالخطأ فى الإسناد وفساد الاستدلال ، إذ أورد ضمن أسبابه التى عول عليها فى قضائه أن الطاعن معترف بالتشاجر الذى حدث بينه وبين المجنى عليه وهى واقعة لأصل لها فى الأوراق ، كما ذكر أن الشاهد دردير حامد قرر أنه سمع من المجنى عليه عقب إصابته أن الطاعن هو الذى اعتدى عليه بالضرب بالعصا فى حين أن هذا الدليل مقطوع بكذبه وغير معقول لسقوط المجنى عليه عقب إصابته فاقد النطق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فى قوله ” إن نزاعا قام بين المجنى عليه وبين المتهم بشأن الإنتفاع بقطعة أرض وقد اعتدى المتهم على المجنى عليه بالضرب بعصا على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى والتى تخلف عنها عاهة مستديمة “ . ثم عرض الحكم إلى دفاع الطاعن فيما يحمل فى أن المتهم أنكر التهمة وأشهد شاهدين قررا أنه حضر واقعة التشاجر ولكنه انصرف قبل حدوث التعدى على المجنى عليه وذلك بقصد تبليغ البوليس وأضاف أن المحكمة لا تروح إلى أقوال شاهدى النفى لأن أقوالهما جاءت مناقضة لأقوال المتهم فى محضر البوليس ... ولأن المتهم معترف بوجوده بحمل الحادث وبالتشاجر الذى حصل بينه وبين المجنى عليه وابنه ... وقال إن دردير حامد قرر أنه سمع من المجنى عليه عقب إصابته أن المتهم هو الذى اعتدى عليه بالضرب بالعصا .

وحيث إنه وإن كان لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية أن تطرح أقوال شهود النفي دون أن تكون ملزمة بالرد عليها اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها ، إلا أنه متى تعرضت المحكمة للرد على أقوالهم تعين عليها أن تلتزم الوقائع الثابتة في الدعوى وأن يكون لما استخلصه أصل ثابت في الأوراق . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات التي ضمت تحقيقا لوجه الطعن أن الحكم أسند — في حديثه من أقوال شاهدي النفي في مقام اطراحه لها — إلى الطاعن اعترافا بالتشاجر مع المجنى عليه وابنه مع أنه لم يعترف بواقعة التشاجر على الصورة التي اعتنتها المحكمة ، كما استخلص دليلا على إدانته في قوله إن دردير حامد سمع من المجنى عليه عقب إصابته أن الطاعن هو الذي ضربه بالعصا مع أن المجنى عليه قرر في التحقيقات أنه سقط عقب إصابته فاقد الوعي وأنه لم يذكر لهذا الشاهد أن الطاعن اعتدى عليه بالضرب . لما كان ذلك ، وكان ما أجراه الحكم على لسان الطاعن على النحو الذي عولت عليه المحكمة في قضائها لا أصل له في الأوراق ، وكانت المحكمة لم تنتفت إلى ما وصفت به حالة المجنى عليه عقب إصابته من سقوطه فاقد الوعي ولم تناقشها لتبين أثرها في شهادة الشاهد الذي تقلعته ، فإن حكمها يكون قد انطوى على خطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال ولا يؤثر في ذلك ما ذكره الحكم من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة وليس من المستطاع مع ما شاب الحكم الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا التدليل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم والإحالة دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد علي
عاسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الخليم البيطاش ، ومختار مصطفى رضوان .

(٢٩)

الطعن رقم ٩٦٤ سنة ٣١ القضائية :

(١) إجراءات المحاكمة . دعوى جنائية . دعوى مدنية . قانون .

نصوص قانون الاجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على اجراءات المواد الجنائية
والدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية .

قانون المرافعات . متى يرجع إليه . لا يكون ذلك إلا لصد قص في قانون
الاجراءات الجنائية .

مثال . دعوى مدنية . بلوغ المدعى بالحق المدني — الذي كان قاصرا — سن
الرشد . تمثله نفسه بجماعه بعد أن كان يمثل له وليه الطبيعي . الحكم بانه قطاع صير الخصومة
في هذه الحالة . غير صحيح . علة ذلك .

تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية . وجوب سيرهما معا قدر المستطاع .

(ب) تزوير . حكم " تسببيه . ما لا يعنيه " .

طريقة التزوير . قول الحكم إن المحرر المزور لم يكتب ملبا وتوقيعا بخط من نسب
إليه . مؤدى ذلك : أن التزوير بالاصطاع . النى على الحكم بالقصور لعدم بيانه
طريقة التزوير . لا محل له .

(ج) استعمال محرر مزور . جريمة .

جريمة استعمال محرر مزور . طيعتها . جريمة مستمرة .

(د) تزوير .

أركان للتزوير : تغيير الحقيقة . في محرر . بقصد المش . باحدى الطرق المنصوص
عليها . مما يسبب ضررا الغير .

” نظرية ربط التزوير بالاثبات “ : لا يشترط أن تكون الورقة سنداً مثبتاً لحق
أرصفة أو حالة قانونية .

المحررات الباطلة والقابلة للإبطال . تغيير الحقيقة فيها . تزوير . مثال : إيصال
منسوب صدوره إلى قاصر . احتمال الضرر .

(٥) نقض ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها . ” حكم ” تسييبه . ما لا يعيبه “ .

أسباب الطعن بالنقض . وجوب تفصيلها والتعريف بها ابتداء . وجوه الطعن
المرحلة دون بيان ما فيها . عدم قبولها .

مثال لقول مرسل : النى على الحكم بالتناقض والتخاذل وعدم التمسك دون بيان
لذلك ، وزعم خلو الحكم مما يعيبه .

١ — من المقرر أن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق
على الإجراءات في المواد الجنائية وفي الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية
أمام المحاكم الجنائية ، ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات إلا لسد نقص —
ومن ثم فإنه لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم بانقطاع سير الخصومة لتغير ممثل
المدعى بالحقوق المدنية الذي كان قاصراً وبلغ سن الرشد ، لأن ذلك لا يتفق
بحسب طبيعته وآثاره مع تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ووجوب سيرهما معاً
بقدر المستطاع .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الإيصال المزور لم يكتب
صلباً وتوقيعاً بخط من نسب صدوره إليه ، فإن مؤدى ذلك أن التزوير حدث
بطريق الاصطناع — ومن ثم فإن ما ينهيه الطاعن ” المتهم “ على الحكم من أنه
لم يبين الطريقة التي حصل بها فعل التزوير يكون على غير أساس .

٣ — جريمة استعمال محرر مزور ، هي جريمة مستمرة .

٤ — من المقرر أن تغيير الحقيقة في المحررات الباطلة أو القابلة للإبطال
يعتبر من قبيل التزوير المعاقب عليه ، لأنه لا يشترط للعقاب على التزوير أن تكون
الورقة التي يحصل التغيير فيها سنداً مثبتاً لحق أو لصفة أو حالة قانونية ، بل كل
ما يشترطه القانون لقيام هذه الجريمة هو أن يحصل تغيير الحقيقة بقصد النش

في محور من المحررات بإحدى الطرق التي نص عليها وأن يكون هذا التغيير من شأنه أن يسبب ضررا للغير - ومن ثم فإن تزوير الإيصال موضوع الدعوى - وإن نسب صدوره إلى قاصر - يكون معاقبا عليه لاحتمال الضرر .

هـ - متى كان وجه الطعن بالنقض قد جاء مرسلا لم يبين فيه الطاعن ماهية التخاذل وعدم التساند في الحكم المطعون فيه ، وكانت أسباب الحكم قد خلت من التناقض الذي يعيبه ، فإن ما ينعاه الطاعن من ذلك يكون غير مقبول .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه - ١ - اشترك مع مجهولين بطريق التحريض والاتفاق في ارتكاب تزوير في محرر عرفى هو الإيصال المؤرخ ١٩٥٢/٦/٢٨ والمنسوب صدوره إلى عبد القادر أحمد العيسوى بأن حرضه واتفق معه على تزوير هذا الإيصال فقام المجهول بذلك فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق - ٢ - استعمل المحرر سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه لإثبات مضمونه في المحضر ١٨٠٨ سنة ١٩٥٥ لإدارى مركز المحلة كما قدمه لمحكمة مركز المحلة في القضية ٩٥٩ سنة ١٩٥٥ جنح مركز المحلة . وطلبت عقابه بالمسواد ١/٤٠ - ٢ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٥ من قانون العقوبات . وقد ادعى أحمد السيد العيسوى - وهو والد المجنى عليه - مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على صيل التعويض والمحكمة الجزئية قضت بحضوريا عملا بمسواد الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وأعفته من المصروفات الجنائية . استأنف المتهم هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيسد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة على أن يكون الإيقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية والعقوبات التبعية المترتبة على الحكم وذلك لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وألزم المتهم المصروفات المدنية بلا مصاريف جنائية وذلك عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو مخالفة القانون ، ذلك أن الطاعن دفع ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذى صفة استنادا إلى أنها رفعت من والد المدعى بالحق المدني بصفته وليا طبيعيا عليه ولما بلغ الأخير السن القانونية تغيرت صفة الأول بما يترتب عليه انقطاع سير الخصومة ولكن الحكم رفض هذا الدفع . ولما كان المجنى عليه قد بلغ سن الرشد قبل صدور الحكم الابتدائي دون أن يحكم بانقطاع سير الخصومة ، فإن الحكم يكون صادرا في دعوى غير قائمة أمام المحكمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض للدفع بعدم قبول الدعوى المدنية فقال "ودفع الطاعن بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذى صفة تأسيسا على أن أحمد العيسوى أدخل في الدعوى ٩٥٩ سنة ١٩٥٥ جنح مركز المحلة بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية ثم تفرعت دعوى التزوير فادعى المذكور مدنيا قبل المتهم دون أن يحدد موقعه في الادعاء وما إذا كان شخصا أم باعتباره وليا شرعيا على ابنه المتهم في اللجنة والذي كان قاصرا لم يبلغ السن القانونية . ولما كان عبد القادر أحمد السيد العيسوى من مواليد ١٩٣٨/٣/٢٧ فيكون قد بلغ السن القانونية في ١٩٥٩/٣/٢٧ أى قبل صدور الحكم المستأنف دون أن يتدخل في الدعوى شخصا . وحيث إن المحكمة ناقشت المدعى بالحق المدني بجلسته ١٩٦٠/٥/١٦ فقرر أنه ادعى مدنيا بصفته وليا على ابنه عبد القادر ، وابنه هذا قد بلغ السن القانونية وعلى ذلك فقد زالت صفة أحمد العيسوى في الادعاء وحل محله المجنى عليه شخصا ممثلا في شخص وكيله الحاضر عنه ومن ثم يكون دفاع المتهم في هذا الشأن في غير محله ويتعين إطرأحه " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على الإجراءات في المواد الجنائية وفي الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية إلا لاسد نقص ، فإنه لا يصح للحاكم الجنائية أن تحكم بانقطاع سير الخصومة لتغير ممثل المدعى بالحقوق المدنية الذي كان قاصرا وبلغ من

الرشد لأن ذلك لا يتفق بحسب طبيعته وآثاره مع تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ووجوب سيرهما معا بقدر المستطاع . ولما كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أنه حين بلغ المدعى بالحقوق المدنية من الرشد أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة تغير ممثله فأصبح محاميه الحاضر معه بدلا من وليه وهو مالا مخالفة فيه للقانون . لما كان ذلك ، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا الوجه .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن القصور في التسبيب ومخالفة القانون، إذ لم يبين الحكم طريقة الاشتراك في التزوير أو ماهية المحرر الذى اشترك في تزويره والطريقة التى حصل بها فعل التزوير . ودان الحكم الطاعن عن اشتراكه في التزوير رغم انقضاء الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة بفرض صحتها .

وحيث إن الثابت مما أورده الحكم أن المحرر المزور هو الإيصال المؤرخ ١٩٥٢/٦/٢٧ المنسوب صدوره إلى عبد القادر أحمد السيد العيسوى وأن هذا الإيصال لم يكتب بخط المذكور صلبا وتوقيعا بما مؤداه أن التزوير حدث بطريق الاصطناع . لما كان ذلك، وكان ما شاب الحكم من قصور في بيان عناصر اشتراك الطاعن في التزوير لا يوجب نقضه ، لأن واقعة الدعوى تتوافر بها كافة العناصر القانونية المكونة لجريمة استعمال المحرر المزور مع العلم بتزويره وقد ساق الحكم على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها ، ودانته بجريمة الاستعمال وهى جريمة مستمرة لم يدع الطاعن انقضاء الدعوى الجنائية بشأنها . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة المقضى بها عليه داخله في العقوبة المقررة قانونا لجريمة استعمال المحررات العرفية المزورة مع العلم بتزويرها المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه يكون لا جدوى منه .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو مخالفة القانون والفساد في الاستدلال ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة تزوير محرر لا يعد اصطناعه جريمة لصدوره من قاصر مما يجعله عديم الأثر وغير صالح لأن يترتب عليه أى الترام ولا جريمة في استعماله ، وقد دان الحكم الطاعن بغير دليل وببنى قضاءه على مجرد الاستنتاج واتخذ من القول بتناقض الطاعن في أقواله دليلا ضده مع انتفاء هذا التناقض ، ولم يعرض لجريمة الاستعمال ولم يبين عناصرها .

وحيث إنه لما كان ما يشيره الطاعن عن تجريمه مقصورا على مناقشة أدلة الثبوت فإن الرد عليه مستفاد ضمنا من إدانته إستنادا إلى الأدلة السائفة التي أوردها الحكم واطمأنت إليها المحكمة في تكوين عقيدتها . أما عن صلاحية الإيصال لأن يكون محلا للتزوير فإنه من المقرر أن تغيير الحقيقة في المحررات الباطلة أو القابلة للإبطال يعتبر من قبيل التزوير المعاقب عليه لأنه لا يشترط للمعاقب على التزوير أن تكون الورقة التي يحصل التغيير فيها سنداً مثبتاً لحق أو لصفة أو حالة قانونية بل كل ما يشترطه القانون لقيام هذه الجريمة هو أن يحصل تغيير الحقيقة بقصد الغش في محرر من المحررات بإحدى الطرق التي نص عليها وأن يكون هذا التغيير من شأنه أن يسبب ضرراً للغير . لما كان ذلك ، وكان تزوير الإيصال موضوع الدعوى — وإن نسب صدوره إلى قاصر — معاقبا عليه لاحتمال الضرر . وكان الطاعن قد أدين باعتباره ضالعا في التزوير مما يتضمن أنه حين استعمال الورقة المزورة كان لابد عالما بتزويرها . لما كان ذلك ، فإن ما يشيره الطاعن في هذا الوجه يكون لا محل له .

وحيث إن معنى الوجه الرابع من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يجب الطاعن إلى طلب إعادة المأمورية إلى قسم البحوث الترييف والتزوير لمعرفة ما إذا كان يوجد بمكان التوقيع تحت كلمة المستلم آثار لمحو توقيع سابق وما إذا كان التوقيع السابق الذي أزيل له أثر من عدمه ولإعادة استكتاب المجنى عليه لصيغة الإيصال بأكملها وإجراء المضاهاة على صلب الإيصال المقول بتزويره مع مراعاة العامل الزمني وتأثيره في تطوير الخصائص التي تلازم خط غلام في الرابعة عشرة من عمره إذا ما بلغ العشرين أو يزيد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفاع فقال " أما إدعاء المتهم بأن التوقيع المنسوب للدعى بالحق المدني قد تناولته يد العيث أثناء إيداعه في القضية المدنية وفي قضية اللجنة المباشرة وأنه لذلك يطلب نذب ثلاثة خبراء أو إعادة المأمورية للتعبير لتحقيق هذا الدفاع فردود بأنه ليس في الأوراق ما يؤيد صحة هذا الزعم ، وحتى على فرض صحته فإن تحقيقه غير مستج في الدعوى إذ أن صلب

الإيصال والذي يزعم المتهم حدوث عبث به والذي حرر بالخبر وقرر المتهم أنه حرر بخط يد عبد القادر أحمد العيسوي قد أسفر تقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير عن أنه ليس محررا بخط المجنى عليه المذكور ولا ترى المحكمة في هذا التقرير ما يدموها لعدم الأخذ به وإهداره وقد بنى على أسس علمية سليمة ولم يبد المتهم عليه اعتراضات فنية“. ثم أضاف الحكم في موضع آخر ما ورد بالتقرير التكميلي للطبيب الشرعي من أنه يستبعد أن يكون للعامل الزمني أثره في وجود خلاف في خط المجنى عليه . ولما كان ذلك سائغا في تبرير رفض المحكمة إجابة هذا الطلب ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بإجابة طلبات الخصوم بتعيين خير ما دامت قد وجدت في أوراق الدعوى من العناصر ما يكفيها لتكوين اعتقادها . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس من الطعن هو التخاذل ، لأن الأدلة التي صافها الحكم ينقضها الثابت في الأوراق وقد انعدم التساند بينها بما يصبح الحكم معه غير قائم .

وحيث إنه لما كان هذا القول مرسلا ولم يبين الطاعن وجه التخاذل وعدم التساند في الحكم وكانت أسبابه قد خلت من التناقض الذي يعنيه فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه يكون غير مقبول .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حطه اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين .

(٣٠)

الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٣١ القضائية :

نقض ” ما لا يجوز الطعن فيه “ . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “

استئناف .

حكم استئنافي . قضاؤه — قضاء سليما — بعدم قبول الاستئناف شكلا . الطعن فيه بالنقض :
توجيه أسباب الطعن إلى الحكم الابتدائي . لا يجوز . علة ذلك . حوزته قوة الأمر المقضي .

إذا كان الطعن ببطلان الحكم واردا على الحكم الابتدائي دون الحكم
الاستئنافي المطعون فيه — والذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا وكان
قضاؤه بذلك سليما — فإن الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضي
بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب سواء في ذلك
ما يتعلق ببيانات الحكم أو باتقضاء الدعوى الجنائية أو أن تنقضه لصدور
تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقبة عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : لم يورد نصيب الحكومة المقرر عن محصول
قمح عام ١٩٥٠ بالسعر المحدد . وطلبت عقابه بالمواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣ و ٥٦
من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا
بمواد الاتهام بمحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وغرامة ١٠٠ جنيه وكفالة جنيهين
وأمرت بوقف التنفيذ بلا مصاريف . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى
في معارضته باعتبار المعارضة كأن لم تكن بلا مصاريف . استأنف المتهم هذا
الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد

الميعاد بلا مصاريف جنائية . فعارض المتهم في هذا الحكم الأخير وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . فظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقص... الخ.

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون إذ قضى بعدم قبول الاستئناف المقدم من الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد على الرغم من أن الحكم الغيابي الابتدائي صدر ضد من يدعى "السيد أحمد رشوان" ولم يعلن به الطاعن باسمه الحقيقي ، ومن ثم فإن باب الطعن بطريق الاستئناف كان مفتوحا حين قرر الطاعن بالاستئناف في ١٨/٢/١٩٥٤ وبالتالي فإن استئنافه يكون مقبولا .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي لأسبابه فيما انتهى إليه من عدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد القانوني وذلك بقوله : "حيث إن حكم محكمة أول درجة باعتبار المعارضة كان لم تكن صدر بتاريخ ٥/١٢/١٩٥٣ وحيث إن المتهم "الطاعن" استأنف الحكم المذكور بتاريخ ١٨/٢/١٩٥٤ أي بعد الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية . وحيث إنه تأسيسا على ما تقدم يتعين القضاء بعدم قبول استئناف المتهم شكلا لرفعه بعد الميعاد" . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أنها سألت الطاعن عن سبب تقريره بالاستئناف بعد الميعاد القانوني فأجاب بأنه كان بمدينة الاسكندرية يسعى لكسب عيشه ، وكان مفاد ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من تأييد الحكم الغيابي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا أنه لم يعتد بهذا العذر . لما كان ذلك ، وكان ما يشير به الطاعن من أن الحكم الغيابي الابتدائي صدر باسم شخص خلاقه ولم يعلن به مردودا بأنه إذ عارض فيه ولم يثر شيئا من ذلك أمام المحكمة الاستئنافية ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى أوجه الطعن الأخرى تحصل في بطلان الحكم الغيابي الابتدائي لصدوره باسم الملك السابق بينما كان يتعين صدوره باسم الأمة ولا تقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، هذا فضلا عن امتناع مسئولية الطاعن بعد صدور القرار الوزاري رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٣ الذي مّد أجل توريد القمح حتى أغسطس سنة ١٩٥٤ .

وحيث إنه لما كان الطعن ببطلان الحكم واردا على الحكم الابتدائي دون الحكم المطعون فيه والذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا — وكان قضاؤه بذلك سليما — فإن الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضى به بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب سواء في ذلك ما يتعلق ببيانات الحكم أو بانقضاء الدعوى الجنائية أو أن تنقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقب عليها .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وحضور السادة المستشارين : محمد حطه اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، ومحمد الحليم اليطاش ، وأديب نصر حنين .

(٣١)

الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٣١ القضائية :

استئناف . دفاع . إثبات . حكم "تسييه . ما يعيه" . تبديد .

تبديد . دفع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الإثبات بالينة .

جزء المحكمة القضية للحكم في الدفع . قضاؤنا بتأييد حكم الإداة الابتدائي دون أن تسمع دفاع المتهم في موضوع التهمة . إخلال بحق الدفاع .

الدفع بعدم جواز الإثبات بالينة . إداة المتهم دون الرد على هذا الدفع . قصور .

متى كان الطاعن — وهو متهم بالتبديد — قد اقتصر أمام المحكمة الاستئنافية على الدفع بعدم جواز الإثبات بالينة ، فجزت المحكمة القضية للحكم في الدفع ، إلا أنها قضت بتأييد الحكم الابتدائي الذي دان المتهم ، دون أن تسمع دفاعه في موضوع التهمة ودون أن تعنى بالرد على هذا الدفع الذي أبداه ، فإن حكمها يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع وبالقصور بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الماشية المينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة للجنى عليه إضرارا به وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة لتربيتها لحساب الجنى عليه فاختمها لنفسه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم خمسة عشر يوما مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش لوقف التنفيذ بلامصروفات جنائية . عارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن بلامصروفات

جنائية . استأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . فظن الأستاذ المحامي الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

المحكمة

...وحيث إن مما ينعماء الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع ، ذلك أن محاميه كان قد اقتصر أمام محكمة ثاني درجة على إبداء الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة تأسيسا على أن الماشية المدعى بتبديدها تزيد قيمتها على عشرة جنيات وبالرغم من أن الدعوى حجزت للحكم في هذا الدفع فإن المحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بإدانته دون أن تتمكن من إبداء دفاعه الموضوعي أمامها مما يعيب حكمها بالإخلال بحق الدفاع . هذا بالإضافة إلى أنها أغفلت الإشارة إلى الدفع الذي تمسك به الطاعن في جلسة المرافعة وفي المذكرة المقدمة منه من عدم جواز الإثبات بالبيئة ولم تعن بالرد عليه بخفاء الحكم قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بأنه بدد الماشية الميينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة لعمان داود الدسوقي إضرارا به وكانت قد سلمت إليه لتربيتها لحساب المجنى عليه فأختلسها لنفسه ، وطلبت النيابة العامة معاقبته بمقتضى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبس الطاعن خمسة عشر يوما مع الشغل وقدرت كفالة ٣٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ . فعارض وقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فاستأنف كما استأنفت النيابة . وأمام محكمة ثاني درجة دفع محامى الطاعن بعدم جواز الإثبات بالبيئة تأسيسا على أن الماشية المدعى بتسليمها للطاعن هي عبارة عن ثلاث بقرات قيمتها ٤٨ جنيا وفقا لما أورده الشاكي في بلاغه ، وطلب الدفاع أصليا قبول الدفع واحتياطيا استدعاء الشهود لمناقشتهم ، فقررت المحكمة بجلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩ حجز القضية بجلسة ٦ يناير سنة ١٩٦٠ للحكم في الدفع ثم مد أجل

النطق بالحكم بعد ذلك مدة مرات ، وأخيرا قضت المحكمة بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٦٠ بتأييد الحكم المستأنف — لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد اقتصر أمام المحكمة الاستئنافية على إبداء الدفع بعدم جواز الإثبات بالينة وكانت المحكمة المذكورة قد مجزت القضية للحكم في هذا الدفع إلا أنها قضت بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف دون سماع دفاع الطاعن في موضوع التهمة المستندة إليه ، وكذلك لم تكن بالرد على الدفع الذي أبداه بالجلسة ، وبذلك يكون حكمها مشوبا بالإخلال بحق الطاعن في الدفاع وبالقصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث الوجه الأخير من الطعن .

جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٦٢

بقيادة السيد / محمد إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وحضور السادة المستشارين : محمد صليح اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم الليطاش ، ومختار مصطفى وضوان .

(٣٢)

الطعن رقم ٣١٥٠ لسنة ٣١ القضائية :

(١) تبديد . دفاع . محكمة الموضوع . حكم "تسبيبه" .

طبيعة عقد الأمانة . تفسيره . هل هو عقد بيع أم وكالة بالعمولة . ملطة القاضى الجنائى فى الفصل فى هذه العلاقة القانونية . قول الحكم إن العقد عقد وكالة يتضمن ردا على دفاع المتهم من أنه عقد بيع .

(ب) دفاع . إثبات "خبرة" .

طلب نذب خير . متى لا تلزم المحكمة بإجابته ؟ إذا رأت كفاية الأدلة للفصل فى الدعوى دون حاجة إلى تدبیه .

(ج) تبديد . دفاع . إثبات "أوراق" . حكم "تسبيبه" .

طلب الدفاع ضم دفاتر لإثبات حصول رد سابق على تاريخ الاتهام . رفضه . متى لا يستلزم ردا صريحا ؟ إذا كان الدليل المستند منه — بفرض صحته — لا ينقضى حصول التبديد الا لاحق لهذا الجرد .

١ — إذا كانت المحكمة وهى فى صدد بحث تهمة التبديد المنسوبة للتهم ، قد فست العقد المقدم فى الدعوى على أنه عقد وكالة بالعمولة ، فإن ذلك منها يعتبر فصلا فى العلاقة القانونية القائمة بينه وبين المجنى عليها ، وردا سائفا على ما ذهب إليه فى دفاعه من أنه عقد بيع لا عقد وكالة .

٢ — من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بنسب خير إذا هى رأت من الأدلة المقدمة فى الدعوى ما يكفى للفصل فيها دون حاجة إلى تدبیه .

٣ - إذا كان الظاهر أن ما طلبه الدفاع من ضم الدفاتر إنما كان الغرض منه إثبات حصول جرد سابق لعهدته المتهم في ١٩٥٤/٢/٢٥ ، فإن هذا الطلب لا يقتضى من المحكمة عند رفضه ردا صريحا مستقلا مادام الدليل الذى قد يستمد منه - إن صح - ليس من شأنه أن ينفى حصول التبيد في تاريخ لاحق وهو تاريخ الحادث أو يهدر القوة التدليلية للأدلة الأخرى القائمة في الدعوى والتي أفصح الحكم عن أنها أكدت لديه حصول العجز في عهدته المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأسمدة الميئة وصفا وقيمة بالمحضر المملوكة للجمعية الزراعية المصرية والتي سلمت إليه بصفة كونه وكيلها بالأجرة فاختلسها إضرار بالمجنى عليها . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد ادعت الجمعية المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بطلب تعويض قدره ٢٠٠٠ جنيه . والمحكمة الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية وبإلزامه بأن يدفع للدعية بالحقوق المدنية مبلغ ٩٧٧ جنيها و ٦٠٠ مليم والمصاريف التي تحملها وبعدم اختصاص المحكمة بالدعوى المدنية فيما يتعلق بالتعويض المطلوب عن الأسمدة التالفة . استأنف المتهم هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى الجنائية والإكتفاء بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وبتأييده بالنسبة للدعوى المدنية مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية ومقابل أنعاب المحاماة . فطن الأستاذ المحامى الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق انتعاض المالح .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو القصور في التسييب ، ذلك أن الطاعن نازع في حقيقة وصف العقد المحرر بينه وبين المطعون ضدها وهل هو عقد وكالة بالعمولة أو عقد بيع ولكن الحكم أغفل الرد على دفاعه ولم يفصل في هذه المسألة القانونية .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أيد أسبابه الحكم المطعون فيه عرض إلى العقد المقدم من المطعون ضدها فقال " إن المدعية بالحق المدني قدمت عقدا مؤرخا ١٩٥١/١/٦ مبرما بين مدير الجمعية وبين المتهم يفيد أن يكون المتهم وكيلا عن الجمعية في بيع الأسهم لحسابها على أن تظل الأسهم وبقاى مايسلم إليه ملكا للجمعية وتقتصر حصة المتهم على كونه وكيلا لها ". ثم أضاف الحكم بعد بيان العجز الذى وجد بعهد الطاعن " أنه إذا ما ثبت هذا العجز على النحو السالف فإن استلامه لما كان بالمخزن ثابت من الإقرار المقدم من المدعية بالحقوق المدنية المنوّه عنه ، وأساس هذا الاستلام ثابت فى نفس الإقرار أيضا ومن العقد المؤرخ ١٩٥١/١/٦ أساس العلاقة ثابت أنه كان على سبيل الوكالة بالعمولة التى قامت بين المتهم وبين المدعية بالحق المدني فإذا للعقد المذكور ". لما كان ذلك ، وكان العقد المقدم فى الدعوى — على ما يبين من مفرداتها المضمومة — صريحا فى ثبوت علاقة الطاعن بالمطعون ضدها كوكيل بالعمولة ، وكانت المحكمة وهى فى صدد بحث تهمة التبيد المنسوبة للطاعن قد فسرت ذلك العقد مستعينة بطروفي الدعوى على أنه عقد وكالة بالعمولة مما يعتبر فصلا فى العلاقة القانونية بين الطاعن والمطعون ضدها وردا سائغا على دفاعه . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الدفاع عن الطاعن مع تمسكه بأن العلاقة بينه وبين الجمعية علاقة مدنية طلب تعيين خبير حسابى لتصفية حسابه معها وبيان حقيقة العجز المدعى به ولكن المحكمة رفضت إجابة هذا الطلب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه دلل على وجود عجز فى عهد الطاعن فى قوله " إن المحكمة تأكدت من وجود العجز لدى المتهم من شهادة هذا فضلا عن المحضر المحرر بمعرفة الأستاذ فى ١٩٥٤/٩/٤ والمرفوع إلى عضو مجلس الإدارة المتدب والمتضمن الإجراءات التى اتبعت عند فتح مخزن المتهم وبيان العجز ومقداره . يضاف إلى ذلك أن المتهم لم يطعن على شهادة أيهم بأى مطن مما يجعل المحكمة تطمئن إلى أقوالهم ". لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بتدب خير إذا هى رأت من الأدلة المقدمة فى الدعوى

ما يكفي للفصل فيها دون حاجة إلى نديه ، وكان العجز في عهدة الطاعن قد ظهر للمحكمة من واقع الأدلة المعروضة عليها في الدعوى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه يكون لا محل له .

وحيث إن الوجه الثالث من الطعن مبناه الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الطاعن تمسك بطلب ضم دفاتره التي كانت بالمخزن واستولت الجمعية عليها وكذلك ضم دفاترها المقابلة لدفاتره ليبين أن جردا سابقا حصل بمعرفة مفتش الجمعية في ١٩٥٤/٢/٢٥ . لما كان ذلك ، وكان ظاهرا أن طلب ضم الدفاتر التي لم يثبت استيلاء المطعون ضدها عليها إنما كان الغرض منه إثبات حصول جرد سابق لعهدة الطاعن في ١٩٥٤/٢/٢٥ ، فإن هذا الطلب لا يقتضي من المحكمة عند رفضه ردا صريحا مستقلا مادام الدليل الذي قد يستمد منه إن صح ليس من شأنه أن ينفي حصول التبيد في تاريخ لاحق وهو تاريخ الحادث أو يهدر القوة التدللية للأدلة الأخرى القائمة في الدعوى والتي أفصح الحكم عن أنها أكدت لديه حصول العجز في عهدة الطاعن . لما كان ذلك ، فإنه لا محل لما ينهه الطاعن في هذا الوجه .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عطيه اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البطاش ، وأديب نصر حنين .

(٣٣)

الطعن رقم ٨٣٦ سنة ٣١ القضائية .

شيك بدون رصيد . مسئولية جنائية . دعوى مدنية . تعويض . اختصاص .

(أ) استيفاء الشيك الشروط القانونية لاعتباره أداة وفاء لا أداة ائتمان .

عدم وجود رصيد . أثره . توافر جريمة المادة ٣٣٧ مقوبات .

سبب إعطاء الشيك أو الباعث عليه . لا أثر له .

(ب) المطالبة بقيمة الشيك أمام المحكمة الجنائية تعويضا عن الجريمة . خروج ذلك عن ولاية تلك المحكمة . هي دين سابق على الجريمة .

١ — إذا كان مظهر الشيك وصيغته يدلان على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع وأنه أداة وفاء لا أداة ائتمان ، فإن ما يقوله المتهم عن حقيقة سبب تحرير الشيك لا أثر له على طبيعته — ذلك أن المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي أعطى من أجله الشيك ، ومن ثم فإن ما أورده الحكم المطعون فيه من أن ” مراد الشارع من العقاب على إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم أو قابل للسحب هو حماية هذه الورقة في التداول بين الجمهور وحماية قبولها في المعاملات على أساس أنها تجرى فيها مجرى النقود ، وإذن فلا حيلة بما يقوله المتهم من أنه أراد من تحرير الشيك أن يكون تأمينا ما دامت هذه الورقة قد استوفت المقومات التي تجعل منها أداة وفاء في نظر القانون “ — ما أورده الحكم من ذلك صحيح في القانون .

٢ — استقر قضاء محكمة النقض على أن قيمة الشيك ليست تعويضا من جريمة إعطائه دون أن يكون له رصيد ، بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مترتب عليها بما تنتفى معه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه مباشرة أمام المحكمة الجزئية ضد الطاعن متهما إياه بأنه أصدر له شيكا بمبلغ ألفي جنيه بدون رصيد الأمر المعاقب عليه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . وطلب إلزامه بأن يدفع له مبلغ ألفي جنيه على سبيل التعويض . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشرين جنيها بلامصروفات ، وألزمت المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدني ألفين من الجنيئات والمصروفات المدنية ومقابل أتعاب المحاماة مع رفض ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية بلامصاريف جنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن معنى السببين الأول والثاني من أسباب الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الحكم دان الطاعن بجنحة إعطاء شيك بمبلغ ألفي جنيه لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب على الرغم من أنه لم يعط الشيك للمدعى المدني بل أعطاه لوسيط مقرونا بعقد محرر بين الطرفين التزم فيه الطاعن بتوريد جين للمدعى على أن يدفع أي الطرفين ينحل بالتزامه مبلغ ألفي جنيه للطرف الآخر ، وعلى الرغم من أن الطاعن قام بالتزامه وورد الجين بما ينتفى معه استحقاق مبلغ التعويض المحرر به الشيك — وقد قدم للتدليل على ذلك إنذارا أطلنه للمدعى وطلب دعوته لسماع شهادته في هذا الخصوص — فإن المحكمة أخفقت هذا الدفاع ولم ترد عليه ولم تسمع شهادة المدعى بالحقوق المدنية .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على دفع الطاعن في قوله " إنه متى كان الشيك بحسب ظاهره قابلا للتصرف فيه من وقت تحريره وأن التاريخ الذى يحمله واحد بالنسبة لإصداره واستحقاقه فإنه يكون أداة وفاء بغض النظر عن حقيقة الواقع وأن مراد الشارع من العقاب على إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب هو حماية هذه الورقة من التداول بين الجمهور وحماية قبولها فى المعاملات على أساس أنها تجرى فيها مجرى النقود ، وإذن فلا عبرة بما يقوله المتهم من أنه أراد من تحرير الشيك أن يكون تأمينا مادامت هذه الورقة قد استوفت المقومات التى تجعل منها أداة وفاء فى نظر القانون". لما كان ذلك وكان هذا الذى أورده الحكم صحيحا فى القانون ، وكان ما يقوله الطاعن عن حقيقة سبب تحرير الشيك لا أثر له على طبيعته ما دام مظهره وصيغته يدلان على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع وأنه أداة وفاء لأداة ائتمان ، وكانت المسئولية الجنائية فى صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذى من أجله أعطى الشيك . لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذين الوجهين لا يكون له أساس .

وحيث إن مبنى السبب الثالث هو الخطأ فى تطبيق القانون بالنسبة للتعويض ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بإلزام الطاعن بتعويض قدره ألفان من الجنهيات هو قيمة المبلغ المحرر به الشيك ودون أن يبحث عناصر الضرر المستوجب لهذا التعويض .

وحيث إنه لما كان كل ما ذكره الحكم الابتدائى المؤيد استثنائيا لأسبابه بالحكم المطعون فيه فى خصوص التعويض " أن أحقية المدعى فى طلب الحكم له بقيمة الشيك ثابتة من هذا الشيك" . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن قيمة الشيك ليست تعويضا عن جريمة إعطائه دون أن يكون له رصيد ، بل هى عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مترتب عليها بما تنتهى معه ولاية المحاكم الجنائية فى الحكم به . لما كان ذلك ، فإن الأساس الذى بنى عليه الحكم بالتعويض يكون أساسا خاطئا بما يتعين معه رفضه فى خصوص التعويض المقضى به . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن عناصر الضرر الذى أصاب المدعى والذى يطالب بالتعويض على أساسه فإنه يكون مشوبا أيضا بالقصور الذى يتعين معه أن يكون مع النقص الإحالة .

جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود اراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عادل يرنس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٣٤)

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٢ القضائية :

أسباب الإباحة . الدفاع الشرعى .

التمسك بحالة الدفاع الشرعى : لا يشترط إirاده بصريح لفظه .

مثال . قول المتهم إنه على فرض صحة ما أسند إليه كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه .
مفاد ذلك : تمسكه بحالة الدفاع من النفس .

لا يشترط فى التمسك بحالة الدفاع الشرعى عن النفس إirاده بصريح لفظه .
فإذا كان المدافع عن المتهم قد تمسك بأن هذا الأخير لم يكن معتديا وأنه على
فرض صحة ما أسند إليه فهو إنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه ،
فإن مفاد ذلك تمسكه بقيام تلك الحادثة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما ضربا المجنى عليه فأحدثا به الإصابات
الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى
لموته . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة
١/٢٣٦ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة الجنايات قضت
حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٤٢ و ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم
الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبمعاينة المتهم الثانى بالسجن لمدة خمس
سنوات . فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينمى الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة ضرب المجنى عليه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب ، ذلك بأن المدافع عنه تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن نفسه والتفت الحكم من الرد على هذا الدفاع الذى تسانده ظروف الدعوى وتؤيده أقوال شاهدة الإثبات والنفي الأولين مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على أقوال الطاعن الأول التى حصلها الحكم المطعون فيه أنها تضمنت أنه اعترف في التحقيقات بأنه أثناء مروره يوم الحادث بقسم الكرد بالمصنع — الذى يعمل فيه مع المجنى عليه — فوجىء بهذا الأخير ينهال عليه صفعاً ويدفعه إلى خارج العنبر فحاول الدفاع عن نفسه ولما شاهد تجمع العمال من حولها ترك المجنى عليه وانصرف من مكان الحادث . كما أنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن المذكور أثار في مرافعته "أن الثابت أن عبد الحليم (الطاعن الأول) ليس له شأن في الإصابات وبفرض أنه حصلت المشادة وحاول أن يدفع عن نفسه وضربه ... " . وكان يبين مما تقدم ، أن المدافع عن الطاعن قد تمسك بأن هذا الأخير لم يكن معتدياً وأنه على فرض صحة ما أسند إليه فهو إنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه مما مفاده التمسك بحالة الدفاع الشرعى عن النفس الذى لا يشترط في التمسك به قانوناً إرادته بصريح لفظه . وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعنين دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه مع أنه من الدفوع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها في حكمها وترد عليها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوباً بالقصور الذى يعيبه ويستوجب نقضه بالنسبة إلى كلا الطاعنين لاتصال هذا الوجه بالطاعن الثانى وكذلك لوحدة الواقعة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث ماثراً ما يشبه الطاعنان في أوجه طعنهما .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عادل يونس ، وتوفيق أحمد الحسن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركى .

(٣٥)

الطعن رقم ٦٧ سنة ٣٢ القضائية :

استدلالات . مأمورو الضبط القضائي . تفتيش " الإذن به " . مواد مخدرة .

التحريرات السابقة على الاذن بالفتش . جديتها : مالا يتال منها .

قيام مأمور الضبط القضائي بالتحري في دائرة عمله وفي خارجها . جوازه .

الإذن له — بناء على هذه التحريات — بتفتيش المتهم . ضبط هذا الأخير في دائرة عمل
المأمور . اطمئنان محكمة الموضوع إلى جدية التحريات . مقتضى ذلك : صحة التحريات وإذن
الفتش .

ثبوت إقامة المتهم في جهة أخرى خلاف الجهة التي وقعت فيها الجريمة . لا أهمية له . مثال .
مواد مخدرة .

إذا كان الثابت من الحكم أن التحريات — التي اطمأنت المحكمة إلى جديتها
وكفايتها — شملت نشاط المتهم في تجارة المخدرات في قسمي الخليفة والسيدة
زينب ، وأن مأمور الضبط القضائي الذي أجرى تلك التحريات يتولى أعماله
بدائرة هذا القسم الأخير والذي تم فيه ضبط المتهم فعلا — فإن التحريات التي قام
بها رجل الضبط تكون صحيحة وكذلك الإذن الصادر من النيابة العامة بناء
عليها يكون صحيحا ، ولو كان محل إقامة المتهم يقع بدائرة أخرى خلاف الجهة
التي وقعت فيها الجريمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخر بأنهما أحرزا جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق . فقررت بذلك . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم الأول ببطلان القبض والتفتيش لعدم وجود تحريات . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به بمعاقة المتهم الأول "الطاعن" بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبمعاقة المتهم الثاني بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين وتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة والأدوات المضبوطة . وردت المحكمة على الدفع قائلة إنه في غير محله . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض الخ ...

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن بأنه دفع ببطلان القبض والتفتيش استنادا إلى أنه يقيم بدائرة قسم الخليفة وأن الضابط الذي أجرى التحريات التي صدر الإذن على أساسها من ضباط قسم السيدة ، وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم الاعتداد بالدفع بمقولة إن العبرة في الاختصاص هو المكان الذي حصل فيه الضبط وأن ماسبق ذلك من تحريات لا يؤثر في صحة الإجراءات ، ويقول الطاعن تعقيا على ذلك إن الدفع مداره ببطلان الإذن لانعدام التحريات .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن الواقعة تحصل في أنه وصل إلى علم النقيب محمد بدر الدين سعيد معاون مباحث قسم السيدة والملازم أول حرمي حسن عقبه ضابط مباحث القسم المذكور من التحريات السرية والمراقبة أن الطاعن يتجرف في المواد المخدرة ويتخذ مسرعا لنشاطه منطقة المساكن الشعبية

بزين العابدين وأنه يستعين في ذلك بالمتهم الثاني متولى محمد ابراهيم فاستصندوا
إذنا من النيابة بضبطهما وتفتيشهما وقد تم الضبط فعلا بدائرة قسم السيدة على
ما هو ثابت من الأوراق . وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى رفض الدفع
الذى أبداه الطاعن بشأن عدم اختصاص ضابط مباحث قسم السيدة بضبط
المتهم الذى يقيم بدائرة قسم الخليفة ، وقالت المحكمة تديرنا لذلك " إنه لا نزاع
في أن الضبط حصل بدائرة قسم السيدة وهذا هو المهم أما كون التحريات شملت
نشاط ذلك المتهم في قسمى الخليفة والسيدة فلا يؤثر في صحة الضبط بشيء " ،
وهو رد مائع في تفنيد دفاع الطاعن ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى جدية
التحريات وكفايتها وما دام الثابت من الحكم أن تلك التحريات شملت نشاط
الطاعن في قسمى الخليفة والسيدة زينب وإن مأمور الضبط القضائى الذى أجرى
التحريات يتولى أعماله بدائرة هذا القسم الأخير وقد تم ضبط الطاعن فعلا بدائرة
قسم السيدة ، فإن التحريات التى قام بها رجل الضبط بالقسم المذكور تكون
صححة وكذلك الإذن الصادر من النيابة بناء عليها يكون صحيحا ، ولو كان عمل
إقامة المتهم يقع بدائرة أخرى خلاف الجهة التى وقعت فيها الجريمة ، ومن ثم فإنه
يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمد عطية اسماعيل ، وحضور السادة المستشارين : محمد عبدالسلام ، وعبدالحليم
البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان .

(٣٦)

الطعن رقم ٩٨٥ سنة ٣١ القضائية :

أسباب الإباحة . ” الدفاع الشرعى ” . حكم ” تسهيه ” .

تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو قبحها . من - لطة قاضى الموضوع . شرط ذلك : أن يكون
استدلاله سليما .

مثال : لفساد الاستدلال فى نفي تلك الحالة . قول الحكم إن المتهم ذهب إلى مكان الحادث
مسلحا . علة ذلك : مجرد حمل السلاح لا يستلزم حتما أن المتهم كان متويا الاعتداء .

من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعى
أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب
عليها ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليما يؤدي إلى ما انتهى
إليه .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد فى نفي حالة الدفاع الشرعى التى
تمسك بها المتهمان فى دفاعهما على ما قرره من أنهما حضرا إلى مكان الحادث
مسلحين واستدل بذلك على أن كلا منهما ذهب مهاجما وليس مدافعا ، فإن
الحكم يكون مشوبا بفساد الإستدلال لأن مجرد حضور المتهم إلى مكان الحادث
حاملا سلاحا لا يستلزم حتما القول بأنه كان متويا الاعتداء لا الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعنين وآخرين بأنهم : المتهمان الأول "الطاعن الأول" والثاني — أولا — شرعا في قتل المتهم الثالث "الطاعن الثاني" عمدا بأن أطلقا عليه عيارين نارين قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثرا للجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو تدارك المجنى عليه بالعلاج . ثانيا — أحرزا سلاحين نارين من الأسلحة المششخنة الموصوفة بالمحضر بدون ترخيص . ثالثا — أحرزا ذخيرة وطلقات دون أن يكون مرخصا لهما في حيازة السلاح أو إحرازه . والمتهم الثالث "الطاعن الثاني" — أولا — شرع في قتل المتهم الأول عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من طبنجة كان يحملها قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثرا للجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو إسعاف المصاب بالعلاج . ثانيا — أحرز سلاحا ناريا مششخنا "طبنجة" بدون ترخيص . ثالثا — أحرز ذخيرة "طلقات" دون أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح أو إحرازه . والمتهم الرابع — أولا — حاز سلاحا ناريا من الأسلحة المششخنة "الطبنجة المضبوطة" والموصوفة بالمحضر بدون ترخيص . ثانيا — حاز ذخيرة وطلقات دون أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح أو إحرازه . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٦ و ٢/٢٦ و ٤ — ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ب من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق . فقررت بذلك . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهم الثاني وبمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة لباقي المتهمين والمادة ١٧ من ذات القانون بالنسبة للمتهم الرابع بمعاينة كل من المتهمين الأول والثالث بالسجن لمدة ثلاث سنين وبمعاينة المتهم الرابع بالحبس لمدة ستة شهور مع الشغل ومصادرة السلاح المضبوط وبرائة المتهم الثاني مما أسند إليه . فطعن المتهمان الأول والثالث المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينهه الطاعنان على الحكم المطعون فيه القصور في البيان والفساد في الاستدلال ، ذلك أن كلا منهما دفع التهمة المسندة إليه بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه فأطرح الحكم هذا الدفاع بقوله إن الدفاع عن النفس لا يقبل ممن يحضر إلى مكان الحادث مسلحا ابتداء بالسلاح الناري لأن تسليحه هذا يقطع بأنه جاء مهاجما وهو الأمر الذي ينتفى معه وجود حالة الدفاع الشرعي . وهذا الذي قاله الحكم لا يصلح ردا ، ذلك أنه لا يمكن افتراض أن كل شخص يقصد إلى مكان الحادث حاملا سلاحا أنه قد انتوى استعمال هذا السلاح في مهاجمة الغير .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما يثيره الطاعنان في هذا الوجه من أسباب طعنهما بقوله ”إن الدفاع عن كل من هذين المتهمين ”الطاعنين“ ادعى أن موكله كان في حالة دفاع عن النفس ولا يقبل هذا ممن يحضر إلى محل الحادث مسلحا ابتداء بالسلاح الناري لأن تسليحه هذا يقطع بأنه جاء مهاجما الأمر الذي ينتفى معه وجود حالة الدفاع الشرعي...“ لما كان ما تقدم ، وكان يبين منه أن الحكم المطعون فيه قد اعتمد في نفي حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها الطاعنان في دفاعهما على ما قرره من أنهما حضرا إلى مكان الحادث مسلحين واستدل بذلك على أن كلا منهما ذهب مهاجما وليس مدافعا ، وهو استدلال غير سائغ ذلك لأن مجرد حضور المتهم إلى مكان الحادث حاملا سلاحا لا يستلزم حتما القول بأنه كان متويا الاعتداء لا الدفاع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب عليها ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم استدلالا سليما يؤدي منطقيا إلى ما انتهى إليه . لما كان ذلك ، وكان ما وقع فيه الحكم المطعون فيه من فساد الاستدلال على نفي قيام حالة الدفاع الشرعي قد حال دون تحقيق محكمة الموضوع لما دفع به الطاعنان من قيام تلك الحالة الأمر الذي جعل الحكم مشوبا أيضا بالقصور عما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة ، وذلك دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن المقدمة من كل من الطاعنين .

جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
هادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٣٧)

الطعن رقم ٩٨٩ سنة ٣١ القضائية :

تحتوي . استدالات . مأمورو الضبط القضائي . إثباتات . ”ضبط
الخطابات والرسائل“ .

(أ) الأصل عدم جواز إقضاء أسرار الخطابات والتفراقات والاتصالات التليفونية . متى
يجوز ذلك استثناء ؟ إذا استلزمه مصلحة التحقيق .

(ب) ضبط الخطابات والرسائل ومراقبة المكالمات التليفونية . من يملكه ؟ ذلك لسلطة
التحقيق وحدها ، ولرئيس المحكمة الابتدائية في حالة المادة ٩٥ . كروا أ . ج .

(ج) كلمتا ”الخطابات والرسائل“ في نص المادة ٢٠٦ أ . ج . شملها كافة الخطابات
والرسائل والطرود والرسائل التفريقية والمكالمات التليفونية .
المكالمات التليفونية . إن هي لإرسائل شفوية : وإن اختلفنا في الشكل .

(د) مراقبة المكالمات التليفونية . وجوب استئذان النيابة العامة القاضي الجزئي لإجرائها .
سلطه في الإذن بالإجراء أو رفضه خاضع لإشراف محكمة الموضوع .

(هـ) سلطة القاضي الجزئي في مراقبة المكالمات التليفونية . مداها : اقتصارها على الإذن
لنيابة الإجراء أو رفضه . لا ولاية له في القيام بهذا العمل بنفسه أو في ندب مأمور
الضبط القضائي لذلك .

(و ، ز) مراقبة المكالمات التليفونية : ماهيتها : هي من أعمال التحقيق لا من إجراءات
الاستدلال .

قيام مأمور الضبط القضائي بالمراقبة التليفونية والتنشيش — تقاذا لإذن القاضي
الجزئي — دون ندبه لذلك من النيابة العامة . عمل باطل . أثره : بطلان الدليل
المستمد من المراقبة والتنشيش .

(ح) سلطة النيابة في ندب أحد مأموري الضبط القضائي في بعض أعمال التحقيق .
المادة ٢٠٠ أ . ج . الشروط الشكلية والموضوعية لصحة هذا الندب .

١ — الأصل أنه لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والاتصالات التليفونية . غير أنه إذا استلزمت مصلحة التحقيق ضبط الخطابات والتلغرافات والاطلاع عليها ومراقبة المكالمات التليفونية فلأنها تكون مصلحة أولى بالرعاية من الحفاظ على أسرار هذه المكالمات والمكالمات .

٢ — أباح الشارع لسلطة التحقيق وحدها — وهى قاضى التحقيق ، وغرفة الاتهام فى أحوال التصدى للتحقيق أو إجراء تحقيقات تكميلية ، والنيابة العامة فى التحقيق الذى تجريه بعد استئذان القاضى الجزئى — سلطة ضبط الخطابات والرسائل بما فى ذلك مراقبة المكالمات التليفونية لدى الهيئة المختصة ، وذلك فيما عدا الحكم الخاص الوارد فى المادة ٩٥ مكررا من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥

٣ — إنه وإن كانت المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية لم تصنع كلمة ٩٥ منه أو كالفقرة "ج" من المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات الملقى — إلا أن مدلول كلمتى "الخطابات والرسائل" المشار إليهما فى المادة ٢٠٦ المذكورة ، وإباحة ضبطهما فى أى مكان خارج منازل المتهمين طبقا للإحالة على الفقرة الثانية من المادة ٩١ ، يتسع فى ذاته لشمول كافة الخطابات والرسائل والطرود والرسائل التلغرافية ، كما يندرج تحته المكالمات التليفونية لكونها لا تعدو أن تكون من قبيل الرسائل الشفوية لاتحادهما فى الجوهر وإن اختلفتا فى الشكل .

٤ — سوى الشارع فى المعاملة بين مراقبة المكالمات التليفونية وضبط الرسائل، وبين تفتيش منازل غير المتهمين — لعلة غير خافية وهى تعلق مصلحة الغير بها ، فاشتراط لذلك فى التحقيق الذى تجريه النيابة العامة ضرورة استئذان القاضى الجزئى الذى له مطلق الحرية فى الإذن بهذا الإجراء أو رفضه حسبما يرى ، وهو فى هذا يخضع لإشراف محكمة الموضوع .

٥ — سلطة القاضى الجزئى فى مراقبة المكالمات التليفونية محدودة بمجرد إصداره الاذن أو رفضه دون أن يخضع عليه القانون ولاية القيام بالإجراء موضوع الاذن بنفسه ، إذ يأنه من شأن النيابة العامة — سلطة التحقيق — إن شامت

قامت به بنفسها أو نذبت من تختاره من مأموري الضبط القضائي ، وايس للقاضي الجزئي أن يندب أحد هؤلاء مباشرة لتنفيذ الاجراء المذكور .

٦ — لا يملك رجال الضبط القضائي ممارسة رقابة المكالمات التليفونية لكونها من إجراءات التحقيق لا من إجراءات الاستدلال ، ولا يجوز لهم مخاطبة القاضي الجزئي مباشرة في هذا الشأن بل يجب عليهم الرجوع في ذلك إلى النيابة العامة بوصفها صاحبة الولاية العامة في التحقيق الابتدائي. وبصدور إذن القاضي الجزئي بإقرار ما تطلبه النيابة العامة من ذلك تعود إليها كامل سلطتها في مباشرة الرقابة على النحو الذي ترتبه سواء بالقيام بها بنفسها أو عن طريق ندب من تراه من مأموري الضبط القضائي لتنفيذها عملاً بنص المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

٧ — إذا كان الثابت أن وكيل النيابة المختص قد استصدر إذنًا من القاضي الجزئي بمراقبة تليفوني المتهمين بناء على ما ارتأه من كفاية محضر التحريات المقدم إليه لتسويغ استصدار الاذن بذلك ، فلما صدر هذا الاذن قام الضابط الذي أجرى التحريات التي بنى عليها بتنفيذه دون أن يندب لذلك من النيابة العامة ، فإن ما قام به الضابط من إجراءات المراقبة والتفتيش يكون باطلا لحصولهما على خلاف القانون ولا يصح التعويل على الدليل المستمد منهما .

٨ — ما تنص عليه المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه ” لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه “ — هو نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق وينتج أثره القانوني بشرط أن يصدر صريحاً ممن يملكه وأن ينصب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق — غير استجواب المتهم — دون أن يمتد إلى تحقيق قضية برمتها وأن يكون ثابتاً بالكتابة إلى أحد مأموري الضبط المختصين مكانياً ونوعياً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلامن المطعون ضدهما وأخرى بأنهم أولا : تلقوا رهانا على سباق الخيل بدون إذن خاص . ثانيا : أخفوا النقود والأوراق المستعملة في الرهان المتقدم ذكره . وطلبت عقابهم بالمادتين ١ و ٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ . وأمام المحكمة الجزئية دفع الحاضرون مع المتهمين ببطلان الإذنين المتضمنين الأمر بمراقبة تليفوني منزلي المتهمين الأول والثاني وببطلان الإذنين الصادرين بتفتيش منزلي المتهمين وببطلان إجراءات المراقبة التليفونية . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بالمادة الأولى فقرة أولى وفقرة أخيرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدلة بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ بالنسبة للمتهمين الأول والثاني وبالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للتهمة الثالثة برفض الدفع ببطلان إذني المراقبة التليفونية وإجراءات المراقبة التليفونية وبراءة المتهمة الثالثة مما أسند إليهما وبمعاقة كل من المتهمين الأول والثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمهما ثلاثمائة جنيه ومصادرة الأوراق المستعملة في الرهان مع التنفيذ . وردت المحكمة على هذه الدفوع قائلة إنها في غير محلها . استأنف المتهمان . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين مما أسند إليهما فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ ...

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببطلان المراقبة التليفونية التي تمت لدى كل من المطعون ضدهما واستبعاد الدليل المستمد منها وما ترتب عليه من أدلة أخرى وتبرئة المطعون ضدهما من تهمة تلقى رهان على سباق الخيل بدون إذن خاص وإخفاء النقود والأوراق المستعملة في الرهان المذكور ، إذ قضى بذلك قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ذلك بأنه أسس ضدهما على أن النيابة العامة هي وحدها صاحبة الحق في مراقبة المحادثات التليفونية

بعد استئذان القاضي الجزئي طبقا للمادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية . وما ذهب إليه الحكم من ذلك غير سديد إذ أن عبارة المادة ٢٠٦ وردت مطلقة من غير قيد بقصر تنفيذ مراقبة المحادثات التليفونية على النيابة العامة ، وحين يصدر القاضي الجزئي إذنه في الأحوال المبينة بالمادة المذكورة إنما يقوم مقام قاضي التحقيق الذي يملك بدوره هذا الحق طبقا للمادة ٩٥ من القانون المذكور . وترتبط على ذلك فإنه يجري على القاضي الجزئي حين يمارس هذه السلطة ما يجري على قاضي التحقيق من أحكام ومنها ما تنحوله المادة ٧٠ من حق تكليف أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي القيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم ، ومن ثم فإن للقاضي الجزئي أن يعهد بتنفيذ إذنه في الأحوال المبينة في المادة ٢٠٦ إلى أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي والمرجع في بيان ذلك هو عبارة الإذن الصادر منه والظروف والملابسات التي صدر فيها . وإذا كان الإذنان الصادران من القاضي الجزئي في الدعوى المطروحة قد جاءت عبارتهما مطلقة دون تحديد من يقوم بالمراقبة ودون أن يرد بهما ما يفيد قصر تنفيذهما على النيابة العامة ، فإن إجراء المراقبة بمعرفة الضابط الذي قام بالتحريات التي صدر بناء عليها الإذنان بما يدل دلالة واضحة على أنه هو الذي سيجريها ، تكون صحيحة قانونا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما جملة أن الرائد محمد صفوت عباس وكيل مكتب حماية الآداب أثبت في محضره المؤرخ ١٣/٢/١٩٦٠ أنه وصل إلى علم الملازم أول فوزى عبد الوهاب أن المطعون ضده الأول يزاول نشاطه في قبول المراهنات الخفية على سباق الخيل ويشاركه في ذلك المطعون ضده الثاني وأنهما يتخذان من مسكنيهما وكرا لمزاولة نشاطهما وأنهما يقبلان المراهنات عن طريق تليفونيهما وأنها يحتفظان بكشوف وأسماء الخيول المراهن عليها وأرقامها وأسماء الأشخاص المراهنين والمبالغ المتراهن عليها وأن المحاسبة تتم بطريق التليفون ، وتقدم الضابط المذكور إلى وكيل نيابة الأزبكية بطلب استئذان قاضي المحكمة المذكورة في مراقبة تليفون المطعون ضده الأول كما تقدم إلى وكيل نيابة عابدين بطلب استئذان قاضي محكمتها في مراقبة تليفون المطعون ضده الثاني بحثا عما يخالف أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ ، واستصدر

كل من وكيل النيابة سالفى الذكر إذنا من القاضى المختص بمراقبة تليفونى المطعون
ضدهما لمدة شهر من تاريخ صدور الإذنين لضبط وتسجيل أية محادثة تنطوي
على جرائم معاقب عليها طبقا للقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ . وفى ١٩٦٠/٢/٢٠
أثبت الرائد محمد صفوت عباس أنه بناء على صدور الأمر بمراقبة تليفونى المطعون
ضدهما انتقل إلى حيث تقابل مع المهندس محمد كمال مصطفى وكيل مراقبة
القاهرة وبدأت عملية المراقبة حيث أثبت مضمون المحادثات فى محضر منفصل
كما أثبت به ما سجله من محادثات فى اليوم السابق . وفى يوم الضبط ١٩٦٠/٢/٢٠ —
أثبت الضابط المذكور ما سجله من مكالمات عديدة تدور حول الاستعلام عن
الخيول المستبعدة من السباق فى اليوم المذكور ثم الرهان خفية لدى المطعون
ضدهما والإدلاء بأسماء وأرقام الخيول المتراهن عليها وقيمة المبالغ المتراهن بها
كما سجل مكانة أخرى بين المطعون ضدهما حول المراهانات الخفية على السباق
بمصر الجديدة ، وبعد الانتهاء من التسجيل قرر الضابط ترتيب ضبط الواقعة
بعد هودة المطعون ضدهما من السباق الذى كان يدور فى اليوم سالف الذكر وأثبت
إجراءات الضبط والتفتيش وما أسفر عنه من مضبوطات وأضاف أنه سأل
المطعون ضده الثانى فأنكر قبول المراهانات الخفية وأنه إنما يراهن على الخيول
لحسابه الخاص كما أثبت أنه يسؤال المطعون ضده الأول اعترف له بقبول
المراهانات الخفية على سباق الخيل وقد اعترف هذا الأخير فى محضر الشرطة إثر
ذلك مباشرة بقبول المراهانات الخفية على الخيول وطلب الصفح وتعهد بعدم
العودة إليها وأصر المطعون ضده الثانى على الإنكار ، وبإعادة سؤال المطعون
ضدهما أمام النيابة أنكرا تهمة الرهان الخفية وقررا أنهما يقومان بالمراهنة لحسابهما
لأنهما من هواة السباق . وعرض الحكم إلى المراقبة التليفونية التى تمت لدى المطعون
ضدهما فى قوله : ” وحيث إنه من المقرر أن مراقبة التليفونات فى حقيقتها إجراء
من إجراءات التحقيق شأنها فى ذلك شأن التفتيش إلا أن المشرع لم يشأ أن يطلق يد النيابة
وهى سلطة التحقيق فى مراقبة المحادثات التليفونية للتهمين أسوة بما لما فى كافة
إجراءات التحقيق بل حد من حريتها فى ذلك بفعل سلطتها فى مراقبة التليفونات
معلقة على إذن القاضى الجزئى ضمنا لحرية المراسلات وسريتها . ومؤدى ذلك
أن النيابة العامة وحدها هى صاحبة الحق فى مراقبة المحادثات التليفونية بعد

استئذان القاضي الجزئي طبقا لنص المادة ٢٠٦ ج . وإذا كان ما يقوم به مأمورو الضبط القضائي في الأصل لا يتعدى مجرد جمع الاستدلالات دون إجراء التحقيق ومن ثم فإذا قاموا بأي عمل من أعمال التحقيق دون نذب من النيابة العامة وقع عملهم باطلا (تقض ١٢/٢٣ / ١٩٤٠ طعن رقم ٨٨ س ١١ ق) ولما كان الثابت من مطالعة الأوراق أن القاضي الجزئي قد أذن بالمراقبة بصفة عامة ومفهوم ذلك أن هذا الإذن إنما يتضمن نذب النيابة لإجراء المراقبة دون غيرها من مأموري الضبط القضائي . ولما كان ذلك وكان مأمور الضبط القضائي قد أجرى المراقبة دون إذن أو نذب فإن قيامه بإجراء المراقبة يكون قد وقع باطلا لحصوله على خلاف أحكام القانون ، ومن ثم يبطل الدليل المستمد من تلك المراقبة . ومتى تقرر هذا البطلان فإنه يتناول جميع الآثار والإجراءات التي ترتبت عليه بما في ذلك التفتيش الذي انبنى عليه وما أسفر عنه من ضبط أوراق ومجلات وما نسب إلى المتهم الأول (المطعون ضده الأول) من اعتراف في محضر ضبط الواقعة بغير ما حاجة إلى مناقشة ظروفه وملابساته ، كما لا يجوز التعويل على شهادة من أجرى المراقبة والتفتيش الباطلين إذ ما بنى على باطل فهو باطل مثله “ . واستطرد الحكم إلى القول بأن ما أسفر عنه التفتيش لدى المطعون ضدهما لا يدل في حد ذاته على أنهما يزاويان المراهنات الخفية لحساب الغير بعيدا عن حلبة السياق ، ثم خاض إلى استبعاد الدليل المستمد من المراقبة التليفونية ومن التفتيش المبني عليها . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم سديدا في القانون ، ذلك بأن الأصل هو أنه لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والاتصالات التليفونية وتعاقب المادة ١٥٤ من قانون العقوبات ” كل من أخفى من موظفي الحكومة أو البريد أو مأموريها أو فتح مكتوبا من المكاتب المسماة للبوستة أو سهل ذلك لغيره وكذلك كل من أخفى من موظفي الحكومة أو مصلحة التلغرافات أو مأموريها تلغرافا من التلغرافات المسماة إلى المصلحة المذكورة أو أفشاء أو سهل ذلك لغيره “ ، غير أنه إذا استلزمت مصلحة التحقيق ضبط الخطابات والتلغرافات والاطلاع عليها ومراقبة المكالمات التليفونية فإنها مصلحة أولى بالرعاية من الحفاظ على أسرار هذه المكالمات والمكالمات ، ولذلك أباح الشارع لقاضي التحقيق بمقتضى المادة ٩٥ من قانون

الإجراءات الجنائية الواردة في الفصل الرابع من الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية الخاص بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق — "أن يضبط لدى مكاتب البريد كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ، ولدى مكاتب التلغرافات كافة الرسائل التلغرافية ، كما يجوز له مراقبة المحادثات التليفونية متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة" . أما بالنسبة إلى النيابة العامة فقد نصت المادة ٢٠٦ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الواردة في الباب الرابع من الكتاب الأول الخاص بالتحقيق بمعرفة النيابة العامة — على أنه " لا يجوز للنيابة العامة في التحقيق الذي تجريه تفتيش غير المتهمين أو منازل غير المتهمين أو ضبط الخطابات والرسائل في الحالة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٩١ إلا بناء على إذن من القاضي الجزئي " وإن كانت هذه المادة لم تصنع كالمادة ٩٥ سالفه البيان أو كالفقرة "ج" من المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات الملغى التي كانت تميز النيابة العامة في مواد الجنايات أو الجناح بعد حصولها على إذن قاضي الأمور الجزئية — كما هو الشأن بالنسبة إلى تفتيش أماكن غير المتهمين — أن تضبط لدى مصلحة البريد كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات ولدى مصلحة التلغرافات كافة الرسائل البرقية متى رأت لذلك فائدة في ظهور الحقيقة — إلا أن مدلول كلمتي الخطابات والرسائل المشار إليهما في المادة ٢٠٦ وإباحة ضبطها في أي مكان خارج منازل المتهمين طبقا للاحالة على الفقرة الثانية من المادة ٩١ يتسع في ذاته لشمول كافة الخطابات والرسائل والطرود والرسائل التلغرافية كما يندرج تحته المكالمات التليفونية لكونها لا تعدو أن تكون من قبيل الرسائل الشفوية لاتحادها في الجوهر وإن اختلفتا في الشكل . ومؤدى ما تقدم أنه فيما عدا الحكم الخاص الوارد بالمادة ٩٥ مكررا المضافة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ قد أباح الشارع لسلطة التحقيق وحدها — قاضي التحقيق ، وغرفة الإتهام في أحوال التصدي للتحقيق أو إجراء تحقيقات تكميلية ، والنيابة العامة في التحقيق الذي تجريه بعد استئذان القاضي الجزئي — سلطة ضبط الخطابات والرسائل طبقا للفهم سالف البيان بما في ذلك مراقبة المكالمات التليفونية لدى الهيئة المختصة . وقد سوى الشارع في المعاملة بين مراقبة المكالمات التليفونية وضبط الرسائل وبين تفتيش منازل غير المتهمين لعل غير خافية وهي تعلق مصلحة غيرها فاشترط لذلك في

التحقيق الذى تجزئ النيابة العامة ضرورة استئذان القاضى الجزئى الذى له مطلق الحرية فى الإذن بهذا الإجراء أو رفضه حسبما يرى وهو فى هذا يخضع لإشراف محكمة الموضوع . ولا يملك رجال الضبط القضائى ممارسة رقابة المكالمات التليفونية لكونها من إجراءات التحقيق لا من إجراءات الاستدلال ولا يجوز لهم مخاطبة القاضى الجزئى مباشرة فى هذا الشأن بل يجب عليهم الرجوع فى ذلك إلى النيابة العامة بوصفها صاحبة الولاية العامة فى التحقيق الابتدائى — طبقا للتعديل المدخل على قانون الإجراءات الجنائية بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الذى أضاف عليها هذه الولاية مع إخضاعها لبعض القيود من بينها الرجوع إلى القاضى الجزئى فى حالة تطلب التحقيق إجراء المراقبة التليفونية ، وبصدور إذن القاضى بإقرار ما تطلبه النيابة العامة من ذلك يعود إليها كامل سلطتها فى مباشرة الرقابة على النجوالذى ترتبه — سواء بالقيام بها بنفسها أو عن طريق ندب من تراه من مأمورى الضبط القضائى لتنفيذها عملا بنص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية التى يجرى نصها على أنه "لكل من أعضاء النيابة العامة فى حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصه" وهو نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق وينتج أثره القانونى بشرط أن يصدر صريحا ممن يملكه وأن ينصب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق — غير استجواب المتهم — دون أن يمتد إلى تحقيق قضية برمتها وأن يكون ثابتا بالكتابة إلى أحد مأمورى الضبط المختصين مكانيا ونوعيا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن وكيلى النيابة المختصين قد استصدر كل منهما إذنا من القاضى الجزئى بدائرة اختصاصه بمراقبة تليفونى المطعون ضدهما بناء على ما ارتآه كل منهما من كفاية محضر التحريات المقدم إليه لتسوية استصدار الإذن بذلك وأنه بصدور الإذن المذكور قام الضابط الذى أجرى التحريات التى بنى عليها بتنفيذه دون أن يندب لذلك من النيابة العامة ، ومن ثم يكون ما قام به من إجراءات المراقبة والتفتيش باطلا لحصولهما على خلاف القانون ولا يصح التعويل على الدليل المستمد منها . أما ما تقوله الطاعة من أن الإذنين الصادرين من القاضى الجزئى قد جاءا مطلقين دون أن يرد بهما ما يفيد قصرهما على النيابة العامة وأن ظروف الحال تنبئ بأن الضابط الذى قام بالتحريات

هو الذى سيجرى المراقبة المأذون بها ، ما تقوله من ذلك مردود بأن سلطة القاضى الجزئى فى هذا الإجراء محدودة بمجرد إصدار الإذن أو رفضه دون أن يخلع عليه القانون ولاية القيام بالإجراء موضوع الإذن بنفسه إذ أنه من شأن النيابة العامة — سلطة التحقيق — إن شاءت قامت به بنفسها أو ندبت له من تختاره من مأمورى الضبط القضائى كما سلف البيان وليس للقاضى الجزئى أن يندب أحد هؤلاء مباشرة لتنفيذ الإجراء المذكور . ولا يصح القول كذلك بأن مجرد عرض النيابة العامة لمحضر التحريات — الذى قام به الضابط الذى أجراها — على القاضى الجزئى لا مستصدار الإذن بالمراقبة التليفونية يعد بمثابة ندب ضمنى لذلك الضابط بإجراء المراقبة المطلوبة ، ذلك بأنه فضلا عن أن الندب يجب أن يكون صريحا ومحددا كما سلف القول فإن النيابة العامة لم تكن تملك الندب قبل صدور إذن القاضى الذى يعيد إليها سلطتها فى ممارسة هذا الإجراء من إجراءات التحقيق . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن خلص إلى هذا التقرير القانونى السليم مستبعدا الدليل المستمد من المراقبة التليفونية والتفتيش الذى بنى عليهما قد استطرد إلى تقي مزاوله المطعون ضدهما المراهقات الخفية لحساب الغير بعيدا عن حلبة السباق وهو ما لم تجادل فيه الطاعنة فى طعنها ويكفى فى ذاته لجل قضاء الحكم المطعون فيه .

لما كان ما تقدم كله ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه لا يكون سديدا ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٣٨)

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٣١ القضائية :

هتك عرض .

الركن المادي للجريمة . تحققه بالكشف عن عورة المجنى عليها أو بملامستها أو بالأمرين معا .
مثال . خلع سروال المجنى عليها . تتوافره الجريمة . مقارنة المتهم بعد ذلك أفعالا أخرى على جسم
المجنى عليها : لا أهمية له . عدم وجود آثار لتلك الأفعال اللاحقة . غير مؤثر .

يكفي لتوافر الركن المادي في جريمة هتك العرض أن يكشف المتهم عن
عورة المجنى عليها ولو لم يصاحب هذا الكشف أية ملامسة مخلة بالحياء ، فالجريمة
تتوافر بالكشف عن عورة الغير أو ملامستها أو بالأمرين جميعا ، ومن ثم فإن
خلع سروال المجنى عليها وكشف مكان العورة منها ، تتوافره تلك الجريمة بغض
النظر عما يصاحبه من أفعال أخرى قد تقع على جسم المجنى عليها . كما لا يؤثر
في قيام الجريمة أن يكون التقرير الطبي قد أثبت عدم تخلف آثار مما قارفه المتهم
وأثبت الحكم وقوعه منه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : هتك عرض الصبية المجنى عليها التي لم يبلغ
سنها ثمان عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد . وطلبت عقابه بالمادة ٢٦٩
من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملا بمادة الاتهام
بحسب المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ . استأنف
المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا
وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل .
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن بأن تقرير الطبيب الشرعي ثابت به أنه بالكشف على المجنى عليها لم يشاهد بها جروح أو كدمات أو سمجات تشير إلى وقوع جريمة هناك العرض وغشاء بكارتها سليم وانتهى إلى أنه لم يجد بالمجنى عليها ما يؤيد روايتها . ويقول الطاعن بأن الحكم الابتدائي والحكم الاستثنائي الذي استند على نفس الأسباب التي وردت بالحكم الابتدائي لم يرد به ذكر لتقرير الطبيب الشرعي وهو عماد دفاعه الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر جريمة هناك العرض وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، ومن بين هذه الأدلة شهادة المجنى عليها ووالديها ومميرة محمد الليثي ، كما عرض الحكم للتقرير الطبي وأورد ما جاء فيه من أن المجنى عليها في نحو الثامنة من عمرها وأن غشاء البكارة سليم وخال من التمزقات ومن أثر يشير إلى وقوع هناك عرض قديم أو حديث . ثم قال الحكم تمقيبا على ما أورده التقرير الطبي "إن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليها ... ولا يقدح في ذلك ما أثبتته التقرير الطبي الشرعي من عدم وجود أثر يشير إلى وقوع إبلاج فيكفي لتوافر الركن المادي في جريمة هناك العرض أن يكشف المتهم عن عورة المجنى عليها ولو لم يصاحب هذا الكشف أية ملامسة مخلة بالحياء فالجريمة تتوافر بالكشف عن عورة الغير أو ملامستها أو بالأمرين جميعا" . وما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون إذ أن خلع سروال المجنى عليها وكشف مكان العورة منها — هذا الفعل تتوافر به جريمة هناك العرض بغض النظر عما يصاحبه من أفعال أخرى [قد تقع على جسم المجنى عليها ، كما أنه لا يؤثر في قيام هذه الجريمة أن يكون التقرير الطبي أثبت عدم تخلف آثار مما قارفه المتهم وأثبت الحكم وقوعه منه . لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعن يكون على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٣٩)

الطعن رقم ٩٩٣ لسنة ٣١ القضائية :

اختصاص . محكمة الجنايات . عاهة مستديمة . ” القدر المتيقن “ .

متى يتعين على محكمة الجنايات إحالة اللجنة إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها ؟

ومتى تختص هي بنظرها ؟ المادة ٣٨٢ أ - ج .

مثال . رفع الدعوى على المتهمين أمام محكمة الجنايات بجناية العاهة المستديمة . إاداتهم —
بعد التحقيق — على أساس اللجنة أخذاً بالفسدر المتيقن . لا خطأ . القول بطلان الحكم
لصدوره من محكمة غير مختصة . غير صحيح .

تنص المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه ” إذا رأت محكمة
الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد
جنة فلها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحويلها إلى المحكمة الجزئية ، أما إذا لم تر
ذلك إلا بعد التحقيق تحكم فيها “ . وإذن فتى كانت الدعوى قد رفعت على المتهمين
بوصف أنهما مع آخر أحداثا الاصابات التي نشأت عنها العاهة برأس المجنى عليه ،
فانتهت المحكمة بعد تحقيق الدعوى إلى مسائلة المتهمين على أساس اللجنة أخذاً
بالقدر المتيقن في حقهما وهو ما يتفق مع التطبيق السليم للقانون ، فإن فصل
محكمة الجنايات في الدعوى لا يكون منظوياً على خطأ في تطبيق القانون ويكون
ما يثيره الطاعن من بطلان الحكم بصدوره من محكمة غير مختصة لنظر الدعوى
في غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر حكم ببراءته بأنهم : ضربوا المجنى عليه فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف لديه من إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد جزء من عظام الجمجمة مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ١٥ ٪ . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقتهم بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين الثلاثة متضامين بطلب تعويض قدره مائة جنيه . والمحكمة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بمعاقة كل من المتهمين الأول والثانى بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وبإلزامهما متضامين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المدنية . وببراءة المتهم الثالث . فطن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو بطلان الحكم لصدوره من محكمة غير مختصة بنظر الدعوى ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنان بأنه لم يكن مطروحا أمام محكمة الجنايات أية واقعة تكون جناية منسوبة لأى منهما أو لهما معا ، فإن المجنى عليه مصاب بضربات متعددة فى الرأس والجسم نشأت العاهة عن إحداها ولم ينسب أمر الإحالة لأى من المتهمين لإحداث العاهة ولذلك دفع الحاضر عن الطاعنين فى محضر الجلسة بأن القضية ما كان يجب أن تقدم لمحكمة الجنايات بما مؤداه الدفع بعدم الاختصاص ذلك لأن محكمة الجنح هى صاحبة الاختصاص أصلا بنظر الجنح وإنما أجاز القانون لمحكمة الجنايات امتثناء نظر الجنح المرتبطة بجناية مسندة لمتهم معين منظورة أمامها ، ومن ثم فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . ويضيف الطاعنان بأنه لا تجوز الحاجة فى ذلك بانعدام المصلحة من الطعن لأن قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من النظام العام .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن النيابة رفعت الدعوى العمومية ضد الطاعنين وآخرين بوصف أن المتهمين الثلاثة الأول (ومن بينهم الطاعنان) ضربوا السيد بدوى السعدنى فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تخلف لديه من إحداها عاهة مستديمة يستجبل برؤها هي فقد عظام الجمجمة مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ١٥ ٪. والمتهمون الثانى والثالث والرابع ضربوا بدوى السعدنى بحى فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما . وبتاريخ ١٥/٦/١٩٦٠ قررت المحكمة، نظرا لعدم الارتباط، فصل تهمة اللجنة المسندة إلى المتهمين الثانى والثالث والرابع عن الجناية وإحالتها إلى المحكمة الجزئية المختصة وقصر نظر الدعوى على تهمة الجناية المسندة إلى المتهمين الأول والثانى والثالث . ثم قضت بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٠ بمعاينة الطاعنين بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر، وقالت إنه استنادا إلى ما ورد فى الكشف الطبي الذى أثبت أن برأس المجنى عليه ثلاث إصابات يتعذر معرفة أى منها هى التى أحدثت العاهة واستنادا إلى أن الحادث حصل إثر مشادة طارئة بسبب النزاع على مياه الرى دون أن يجمع بين المتهمين اتفاق على الضرب ولم يعرف من من بينهم هو الذى أحدث تلك الإصابة التى تخلفت عنها العاهة المستديمة فإنه يتعين مساءلة الطاعنين على أساس القدر المتيقن من الضرب الذى أنزله الطاعنان بالمجنى عليه وهو الضرب الذى أحدث به الإصابات التى شفيت فى مدة لا تزيد على العشرين يوما .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعنين بوصف أنهما مع آخر أحدثا الإصابة التى نشأت عنها العاهة برأس المجنى عليه وقد انتهت المحكمة بعد تحقيق الدعوى إلى مساءلة المتهمين على أساس اللجنة — وهو ما يتفق مع التطبيق السليم للقانون — ذلك بأن المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه ”إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هى مبينة فى أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة فلها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية . أما إذا لم تر ذلك إلا بعد التحقيق تحكم فيها“ ومن ثم فإن فصل محكمة الجنايات فى الدعوى لا ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون . وهو ما يكون الطعن معه فى غير محله ويتعين لذلك رفضه .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المختارين :
عادل بونس ، وتوفيق أحمد الحشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(٤٠)

الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٣١ القضائية :

نقض ”إجراءاته“ . ”سلطة محكمة النقض“ .

مبعاده . وجوب التقرير بالطعن في ميعاد المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . تجاوز
هذا الميعاد دون عذر مقبول . آثره : عدم قبول الطعن شكلا .
الاعتذار بالمرض . سلطة محكمة النقض في تقديره . مثال .

لما كان الطاعن لم يقرر بالطعن بالنقض إلا بعد انتهاء الميعاد المنصوص
عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، واعتذر عن تأخيره في هذا
التقرير بعذر المرض الذي قدم عنه شهادة مرضيه — ولما كانت هذه المحكمة
لا تطمئن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى تلك الشهادة ، إذ هي لم تحور إلا في
اليوم السابق للتقرير بالطعن ولم تشر إلى أن الطبيب الذي حررها كان يقوم
بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه وأنه استمر في هذا العلاج في الفترة التي حددت
الشهادة مبدأها ونهايتها ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المينة بمحضر الججز والمحجوز عليها
قضائيا لصالح وزارة الأوقاف والملوكة له والتي كانت قد سلمت إليه على سبيل
الوديعة لحراستها فاختمها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه
بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا
عملا بمادتي الاتهام بحبسه شهرا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ .

فعارض المتهم وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف المتهم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا اعتباريا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (بعد الميعاد) ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٨ ولكن الطاعن لم يقرر بالطعن إلا بتاريخ ١٩٥٩/١٠/١٩ واعتذر عن تأخيره في هذا التقرير بعذر المرض الذي قدم عنه شهادة مرضية مؤرخة ١٩٥٩/١٠/١٨ ورد بها ما يأتي ” بالكشف على محمود محمد حماد وجد عنده التهاب كلوي تحت الحاد وتسهم بولي وكان مريضاً وملازماً الفراش في المدة ما بين ١٩٥٩/١/٢٠ إلى ١٩٥٩/١٠/١٨ وقد تحررت هذه الشهادة بناء على طلبه “ . ولما كانت هذه المحكمة لا تطمئن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى هذه الشهادة إذ هي لم تحرر إلا في اليوم السابق للتقرير بالطعن بالنقض ولم تشر إلى أن الطبيب الذي حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه وأنه استمر في هذا العلاج في الفترة التي حددت الشهادة مبدأها ونهايتها . ولما كان الطاعن لم يقرر بالطعن إلا بعد انتهاء الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ كما هو واضح مما تقدم ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمد عطيه اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان .

(٤١)

الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣١ القضائية :

(١) إجراءات المحاكمة . "محضر الجلسة" . دفاع . نقض "أسباب

الطعن . ما لا يقبل منها" .

الأصل أن إجراءات المحاكمة قد روعيت .

محضر الجلسة . الإثبات فيه . على المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يهمة إثباته .
نفيه على المحكمة أنها لم تثبت دفاعه ولم تناقشه فيه . غير مقبول .

(ب) نقض "سلطة محكمة النقض" . قانون . بناء .

صدر قانون أصلح لثيم . سلطة محكمة النقض . تطبيق القانون الجديد ، ونقض
الحكم المطعون فيه على هذا الأساس .

مثال . إدانة المتهم بالقانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ لإقامته بناء دون موافقة اللجنة
المنعقدة . صدر القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الذي ألغى القانون المطبق . اقتصراره
على تأنيب قبل الهدم وحده دون إقامة البناء أو تعديله أو ترميمه . مقتضى ذلك :
القانون الجديد أصلح لثيم . نقض الحكم جزئيا بالنسبة لقوية الجزية المقررة
في القانون الملغى .

١ — الأصل في إجراءات المحاكمة أنها روعيت ، وأن على المتهم أن يطلب
في صراحة إثبات ما يهمة إثباته في محضر الجلسة حتى يمكنه فيما بعد أن يأخذ
على المحكمة إغفالها الرد على ما لم ترد عليه ، ومن ثم فإنه لا يقبل منه — أمام
محكمة النقض — أن ينعي على محكمة الموضوع إخلالها بحقه في الدفاع بقالة أنها
لم تثبت دفاعه في محضر الجلسة وتناقشه فيه .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم "الطاعن" بجريمة إقامة بناء دون موافقة لجنة أعمال البناء والهدم الأمر المعاقب عليه بالقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ ، وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني قد صدر بعد هذا الحكم واقتصرت أحكامه على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة أعمال الهدم دون إقامتها أو تعديلها أو ترميمها ، ونص في مادته العاشرة على إلغاء القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ ، فإن القانون الجديد يكون هو الأصل للتهم — ومن ثم فإن لمحكمة النقض عملا بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم المطعون فيه — من تلقاء نفسها — تقضا جزئيا لمصلحة المتهم بالنسبة لما قضى به من إلزامه بدفع مبلغ ألف جنيه وهى العقوبة التى كانت مقررة فى القانون الملغى للجريمة المسندة إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : - ١ - أقام بناء قبل الحصول على ترخيص بذلك من سلطة التنظيم و- ٢ - أقام بناء قبل الحصول على موافقة لجنة أعمال الهدم والبناء . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٣ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٤٤ سنة ١٩٥٦ . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش وإلزامه بسداد رسم الترخيص ودفع مبلغ ألف جنيه . عارض المتهم فى هذا الحكم وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى من إلزام المتهم بسداد رسوم الترخيص وتأييده فيما عدا ذلك . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب ، ذلك أن المحكمة الاستئنافية لم تثبت دفاع الطاعن فى محضر الجلسة وتناقشه ، كما لم يعرض الحكم المطعون فيه لدفاع الطاعن بشأن تكاليف البناء وانتهى إلى

تأييد الحكم المستأنف لأسبابه والذي قدر قيمة البناء بمبلغ ألف جنيه دون أن يناقش ما أثاره الدفاع من مطاعن على تقدير مهندس التنظيم .

وحيث إنه لما كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه تحصل في أن الطاعن أقام بناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وقبل الحصول على موافقة لجنة أعمال الهدم والبناء وقد بلغت قيمة تكاليف البناء ألف جنيه ، واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى محضر ضبط الواقعة الذي حرره مهندس التنظيم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أولى وثاني درجة أن الطاعن سئل عن الترخيص فقال بأنه مرفق بالقضية ، فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة تالية وفيها قدم الطاعن إيصالا وخطابا . ثم قضت المحكمة في الدعوى بحكمها المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان الأصل في إجراءات المحاكمة أنها روعيت وأن على المتهم أن يطلب في صراحة إثبات ما يهيمه إثباته في محضر الجلسة حتى يمكنه فيما بعد أن يأخذ على المحكمة إغفالها الرد على ما لم ترد عليه ، ومن ثم فإنه لا يقبل منه أن ينعى على المحكمة إخلالها بحقه في الدفاع أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، وكان الثابت منه أن الطاعن لم يبد دفاعا بشأن قيمة البناء أو يثر طعنا أمام المحكمة الاستئنافية بشأن قصور حكم محكمة أولى درجة ، وكان لا يقبل منه أن يوجه طعنا على هذا الحكم لأول مرة أمام هذه المحكمة ، فإن طعنه يكون على غير أساس متعين الرفض . إلا أنه لما كان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني والذي صدر بعد الحكم المطعون فيه قد نص في مادته العاشرة على إلغاء القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ واقتصر على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة أعمال الهدم دون إقامتها أو تعديلها أو ترميمها فإن لمحكمة النقض عملا بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض — من تلقاء نفسها — الحكم المطعون فيه تقضا جزئيا لمصلحة المتهم بالنسبة لما قضى به من إلزامه بدفع مبالغ ألف جنيه وهي العقوبة التي كانت مقررة في القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ . لجريمة إقامة البناء دون موافقة لجنة أعمال البناء والهدم ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور المادة المستشارين : محمد طية اسماعيل ،
ومحمد عبد السلام ، ومحمد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين :

(٤٢)

الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٣١ القضائية :

معارضة . استئناف .

مياد استئناف الحكم الصادر في معارضة المتهم . الأصل فيه . بدؤه من تاريخ الطق به .
المادة ١٤٠٦ ج .

استئناف . من ذلك . ثبوت عدم اعلان المتهم للجلسة التي صدر فيها الحكم . أثره . لايفتح
مياد الاستئناف إلا من يوم اعلانه بالحكم أو علمه به بوجه رسمي .

إذا كان الثابت من الأوراق أنها خلت مما يفيد إعلان المتهم للجلسة التي
نطق فيها بالحكم الصادر في معارضته ، مع وجوب ذلك قانونا ، فإن مياد
استئناف مثل هذا الحكم لا يبدأ إلا من يوم إعلانه للمحكوم عليه أو علمه به بوجه
رسمي — ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا
لرفعه بعد الميعاد محتسبا من يوم صدوره وليس من يوم إعلانه أو علم المتهم به علما
رسميا يكون قد اخطأ في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم بأنه يدد الأشياء المينة الوصف والقيمة بالمحضر
والمملوكة للمجنى عليه لإضرار به والتي لم تسلم إليه إلا على سبيل الأمانة . وطلبت
حقايقه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وقضت محكمة أول درجة غيابيا عملا
بمادة الإتهام بحبس المتهم شهرا وكفالة مائتي قرش لإيقاف التنفيذ . عارض
المتهم وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم
للمعارض فيه . استأنف المحكوم عليه هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت

حضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد فطعننت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض كما طعن فيه المحكوم عليه، وقدم تقريراً بالأسباب موقفاً عليه من محام غير مقبول أمام محكمة النقض .. الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن قدم أسباب طعنه موقفاً عليها من الأستاذ فوزى محمد مراد وهو محام غير مقبول أمام محكمة النقض على ما يبين من الإفادة المرفقة بالملف ، ومن ثم يكون طعنه غير مقبول شكلا عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطعن المقدم من النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه القصور والخطأ في القانون ، ذلك بأنه قضى بعدم قبول استئناف المتهم شكلاً للتقرير به بعد الميعاد على الرغم من أنه لم يعلن بجلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المستأنف ، وإذا كان ميعاد استئناف هذا الحكم لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانه أو علمه به بوجه رسمي فقد كان على محكمة ثاني درجة أن تتحقق من يوم علمه الرسمي بالحكم الصادر ضده في المعارضة ، وهي لم تفعل بفناء حكمها معيياً بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على المفردات التي أصررت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على الطاعن بأنه بدد الأشياء المينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لمحمد دسوقي محمد اضرا را به والتي لم تسلم إليه إلا على سبيل الأمانة . ومحكمة أول درجة قضت غيابياً بحبسه شهراً مع الشغل فعارض في هذا الحكم وظلت القضية تؤجل من جلسة إلى أخرى لضم المفردات وإعلان المتهم ، وبجلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٥٨ حضر محام عن المعارض " الطاعن " وقرر أن موكله تعذر عليه الحضور بسبب نديه لأعمال مقاومة الجراد في صحراء سيناء فأجلت القضية لجلسة ٢٣/١٠/١٩٥٨ لحضور المتهم

ومنها جلسة ١٩٥٨/١٢/٤ لنفس السبب وفي هذه الجلسة الأخيرة قضت المحكمة بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه ، فاستأنف المحكوم عليه الحكم وأمام الهيئة الاستئنافية أصر على دفاعه السابق مقررا أنه لم يعلن بالحضور للجلسة التي صدر فيها الحكم المستأنف ولكن محكمة ثاني درجة لم تأخذ بهذا الدفاع وقضت بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد قائلة إن المتهم كان متدببا بأسوان في المدة من ١٩٥٨/١٠/٧ إلى ١٩٥٨/١٢/٢٩ وأن عذره في عدم التقرير بالاستئناف قد زال منذ ١٩٥٨/١٢/٢٩ وكان يتعين عليه أن يستأنف حكم محكمة أول درجة بمجرد زوال هذا العذر . لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده لم يحضر إحدى الجلسات المحددة لنظر معارضته وحضر عنه محام وأبدى العذر الذي منع موكله من الحضور وطلب التأجيل لهذا السبب فأجابته المحكمة إلى طلبه وأجلت نظر الدعوى إلى جلسة أخرى ثم إلى جلسة ١٩٥٨/١٢/٤ التي صدر فيها الحكم ، وكان الثابت من المفردات أنها خلت مما يفيد إعلان المطعون ضده للجلسة التي صدر فيها الحكم المستأنف مع وجوب ذلك قانونا ، فإن ميعاد استئناف مثل هذا الحكم لا يبدأ إلا من يوم إعلانه للمحكوم عليه أو علمه به بوجه رسمي . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد محتسبا من يوم صدوره وليس من يوم إعلانه أو علم المتهم به علما رسميا يكون قد أخطأ في القانون ويتعين لذلك نقضه والإحالة .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد طه اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان .

(٤٣)

الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣١ القضائية :

بناء . جريمة . دعوى جنائية . قوة الشيء المحكوم فيه . حكم "تسييله" . ما يعيبه .

(١) الجريمة المتابعة الأفعال . معيارها : وحدة المشروع الإجرائى ووحدة الحق المعتدى عليه .

مثال . جريمة البناء بدون ترخيص . هي جريمة أفعال متتابعة : متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ، ولو لم يكشف عن بعضها إلا بعد الحكم فى بعضها الآخر .

(ب) بناء متعدد الأدوار . إقامته — بدون ترخيص — دورا بعد دور . إدانة المتهم من تهمة بناء الأدوار الأولى بدون ترخيص . رفع الدعوى عليه بعد ذلك عن بناء دور جديد . دفعه بعدم جواز نظر الدعوى عن هذا الدور . العبرة فيه : هي بتاريخ إقامة البناء الجديد ودل كان قبل الحكم الصادر فى شأن الأدوات القديمة فيصح الدفع وتمنع محاكمته ، أم بعده فلا يصح هذا الدفع .

سكوت الحكم عن تحقيق هذا الدفاع وصائر عناصره : قصور .

١ — من المقرر قانونا أن جريمة البناء بغير ترخيص إن هي إلا جريمة متتابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ، إذ هي حينئذ تقوم على نشاط — وإن اقترف فى أزمنة متوالية — إلا أنه يقع تنفيذ المشروع الإجرائى واحد والإعتداء فيه مسلط على حق واحد وإن تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمنى يوصى بانقضاء هذا الاتصال الذى يجعل منها وحدة إجرامية فى نظر القانون ، بمعنى أنه إذا صدر الحكم فى أى منها يكون جزاء لكل الأفعال التى وقعت فى تلك الفترة حتى ولو لم يكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة المتهم عن تهمة إقامة بناء الدوزين "الرابع والخامس" بدون ترخيص ، على أساس أنهما غير الدور الذي سبق أن حكم عليه من أجله، وذلك دون تحقيق دفاعه من أن إقامة الأدوار جميعها كانت نتيجة قصد جنائي واحد ونشاط إجرامي متصل من قبل صدور الحكم في الدعوى الأولى عن ذلك الدور السابق ، فإنه يكون مشوبا بالقصور متعيينا تقضيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ١ - أقام بناء بلا رخصة . و ٢ - أقام البناء السابق مخالفا للمواصفات القانونية . وطلبت عقابه طبقا للمواد ١ ، ٣١ و ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ و ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ . وأمام المحكمة الجزئية دفع الحاضر مع المتهم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة رقم ٩٠٢ سنة ١٩٥٧ . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم مائة قرش وإلزامه بسداد الرسوم المستحقة على الترخيص وتصحيح الأعمال المخالفة وإلزامه بأن يدفع مبلغ ألف ومائة جنيه قيمة التكاليف . استأنف المتهم هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٦ ، ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ والمادتين ١ ، ٧ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

... وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور والخطأ في القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه دفع لدى محكمتي أول وثاني درجة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة رقم ٩٠٢ سنة ١٩٥٧ إمباية التي نسب إليه فيها إقامة الدور الرابع بدون ترخيص ولم يصدر الحكم فيها إلا في ١٩٥٧/٤/٢٧ بعد أن كان قد أتم بناء الدورين الخامس والسادس موضوع الدعوى الحالية وأنه وإن كان قد أتم بناء هذه الأدوار على أيام متتالية إلا أن هذه الأفعال إنما تمت من جانبه نتيجة قصد جنائي واحد مما يتعين معه اعتبار الحكم السابق صدوره ج . ٢ (١١) . ج

في اللجنة المشار إليها فاصلا في مجموع تلك الأفعال . ويقول الطاعن إنه طلب إلى محكمة الموضوع سماع الشهود لتأييد دفاعه في هذا الشأن إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفع مكتفيا بتأييد الحكم المستأنف الذي قرر باختلاف الأدوار التي أنشئت في كل من الدعويين وهو ما لا يصلح ردا على ما أبداه من دفاع .

وحيث إنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض لما يثيره الطاعن في هذا الوجه بقوله "إنه لما كان الثابت من الإطلاع على اللجنة ٩٠٢ سنة ١٩٥٧ إمباية أن النيابة العامة أسندت إلى المتهم أنه أجرى بناء الدور الثالث فوق الأرضى بدون رخصة من المصلحة وقد حوكم المتهم عن هذه التهمة وقضى بتغريمه مائة قرش وإلزامه بسداد الرسوم المستحقة على الترخيص . ولما كانت النيابة العامة قد أقامت الدعوى الحالية ضد المتهم بتهمة أنه أجرى بناء الدورين الرابع والخامس فوق الأرضى بدون رخصة من المصلحة متجاوزا الارتفاع ولم يتم بالإرتداد القانونى فإن موضوع التهمة الموجه إلى المتهم في هذه الدعوى يختلف عنه في الدعوى ٩٠٢ سنة ١٩٥٧ جنح إمباية ويكون ما يثيره المتهم في هذا الخصوص على غير أساس ويتعين لذلك رفضه " . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر قانونا أن جريمة البناء بغير ترخيص إن هي إلا جريمة متتابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية إذ هي حينئذ تقوم على نشاط — وإن اقترف في أزمنة متوالية — إلا أنه يقع تنفيذ مشروع إجرامى واحد ، والاعتداء فيه مسلط على حق واحد وإن تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمنى يوحى بانقضاء هذا الاتصال الذى يجعل منها وحدة إجرامية في نظر القانون ، بمعنى إنه إذا صدر الحكم في أى منها يكون جزاء لكل الأفعال التي وقعت في تلك الفترة حتى ولو لم يكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الإطلاع على مفردات اللجنة رقم ٩٠٢ سنة ١٩٥٧ إمباية التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الحكم فيها صدر غيابيا ضد الطاعن في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ بتغريمه مائة قرش وسداد رسم الترخيص وقد صار هذا الحكم نهائيا في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ يُدفع الطاعن مبلغ الغرامة دون أن يطعن عليه بالمعارضة أو الاستئناف . لما كان ذلك ، وكانت العبرة فيما يختص بما دفع به

الطاعن من عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو بالتاريخ الذى أقام فيه الدورين "الرابع والخامس" موضوع الدعوى الحالية، وهل كان ذلك قبل الحكم فى الدعوى رقم ٩٠٢ سنة ١٩٥٧ جنح امباية أم بعده . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن عن تهمة إقامة الدورين المشار إليهما على أساس أنهما غير الدور الذى سبق أن حكم على الطاعن من أجله ، وذلك دون تحقيق دفاعه من أن إقامة الأدوار جميعها كانت نتيجة قصد جنائى واحد ونشاط إجرامى متصل من قبل صدور الحكم فى الدعوى رقم ٩٠٢ سنة ١٩٥٧ . لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور متعيناً تقضيه والإحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٢

بإدارة السيد/محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صليح اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، واديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان .

(٤٤)

الطعن رقم ٨٧٣ سنة ٣١ القضائية :

(١) أمر بالألا وجه . غرفة الاتهام . نيابة عامة . نقض ” ما لا يجوز
الطعن فيه “ .

حق النائب العام في الطعن في أوامر الغرفة . نصرة على الأوامر الواردة في المادتين
١٩٣ و ١٩٤ أ . ج على سبيل الحصر .

أمر الغرفة بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص . ليس من بينها . الطعن
فيه بالنقض . غير جائز .

(ب) غرفة الاتهام . محكمة الجناح . اختصاص ” التنازع السلي “ . نقض
” سلطة محكمة النقض “ . ” تعيين الجهة المختصة “ .

متى يجوز لمحكمة النقض اعتبار الطعن طلباً بتعيين الجهة المختصة .

مثال . أمر غرفة الاتهام بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص رغم أن الواقعة
جناية . من المؤكد أن محكمة الجناح ستقضي هي الأخرى بعدم الاختصاص . مقتضى
ذلك : اعتبار كل من الغرفة ومحكمة الجناح متخلة عن نظر الدعوى . الطعن في أمر
الغرفة بالنقض . لمحكمة النقض اعتبار الطعن — وهو غير جائز — طلباً بتعيين
الجهة المختصة . طة ذلك .

(ج) اختصاص . ” تنازع الاختصاص “ .

حالته . جواز وقوعه بين جهتين إحداهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم .

(د) اختصاص ” تنازع الاختصاص السلي “ . غرفة الاتهام . نقض
” تعيين الجهة المختصة “ .

اتخاذ الفصل في النزاع السلي للجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام وقراءات
الجهتين المتنازعتين أو إحداهما . المادتان ٢٢٦ ، ٢٢٧ أ . ج . غرفة الاتهام إن
هي إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية .

١ - إن المادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية إذ نصتا على الأحوال التي يجوز فيها للنائب العام الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام قد جعلتا ذلك مقصورا على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة . فإذا كان الأمر المطعون فيه قد قضى "بإعادة الأوراق إلى النيابة العامة لعدم الاختصاص" بمقولة إن المتهم بالسرقة ليس عائداً عود جنائية فإنه لا يكون من بين تلك الأوامر التي أوردها الشارع في المادتين المذكورتين على سبيل الحصر ، ومن ثم فإن طعن النائب العام فيه بطريق النقض لا يكون جائزا .

٢ - متى كان القرار الصادر من غرفة الإتهام بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص غير جائز الطعن فيه بطريق النقض ، ولا تستطيع الغرفة فيما لو قدمت إليها القضية أن تعيد نظرها بعد أن سبق طرحها عليها وإصدارها قرارا فيها ، كما أن محكمة الجنح سوف تحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جنائية ، وبالتالي فكلتا الجهتين متغلبتان حتما عن نظر القضية - متى كان ذلك فإن محكمة النقض حرصا على العدالة أن يتعطل سيرها ، يكون لها أن تعتبر الطعن المقدم من النائب العام في أمر غرفة الإتهام مالف الذكر طلبا لتعيين الجهة المختصة طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وأن تقبل هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين غرفة الإتهام ومحكمة الجنح .

٣ - لا يشترط لاعتبار تنازع الاختصاص قائما أن يقع بين جهتين من جهات القضاء أو جهتين من جهات التحقيق ، بل يصح أن يقع بين جهتين إحداهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم .

٤ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين الجهة المختصة يرفع إلى الجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو إحداهما . ولما كانت غرفة الإتهام إن هي إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ، فإن الفصل في الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبي بين الغرفة ومحكمة الجنح يكون منعقدا لمحكمة النقض على أساس أنها هي الدرجة التي يطعن أمامها في قرارات غرفة الإتهام عندما يصح الطعن قانونا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه سرق الأدخنة والساعة والتقود المينة بالمحضر والمملوكة للمجنى عليه من محل تجارته بطريق الكسر من الخارج حالة كونه هائدا ومسبق الحكم عليه بأربع عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها آخرها بحبسه سنة مع الشغل في القضية رقم ٣٢٥٦/٢٧١١ سنة ١٩٥٨ قسم أول المنصورة. وطلبت النيابة من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٩ و ٥١ و ٣١٧/٢ - ٤ من قانون العقوبات. فأمرت الغرفة بإعادة الأوراق للنيابة العامة لعدم الاختصاص . فطعنت النيابة العامة في هذا الأمر بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الأمر الصادر من غرفة الإتهام بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص جاء مشوبا بالخطأ في القانون ، ذلك أنه مؤسس على أن المتهم لم يحكم عليه إلا بعقوبتين مقيدتين للحرية وهو ما لا يؤدي إلى اعتباره عائدا عودا جنائيا في حكم المادتين ٤٩ و ٥١ من قانون العقوبات ، في حين أن الثابت من صحيفة الحالة الجنائية أنه حكم عليه نهائيا بثلاث عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها آخرها بحبسه سنة مع الشغل لسرقة بتاريخ ١٩٥٨/١١/٤ في القضية رقم ٣٢٥٦ سنة ١٩٥٨ جنح المنصورة مما يجعله عائدا عودا جنائيا طبقا للمادتين المذكورتين وبالتالي كان يتعين على الغرفة إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات المختصة للفصل فيها .

وحيث إن النيابة العامة أسندت إلى المتهم محمد شعبان الوفا أنه في ليلة ١٩٦٠/١/٢٧ بدائرة قسم أول المنصورة سرق الأشياء المينة بالمحضر والمملوكة لسمعان بولس حنا من محله التجاري بطريق الكسر من الخارج حالة كونه هائدا ومسبق الحكم عليه بأربع عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها آخرها بحبسه سنة مع الشغل في ١٩٥٨/١١/٤ في القضية رقم ٣٢٥٦ سنة ١٩٥٨ جنح قسم أول المنصورة . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة جنايات المنصورة لمعاقبته بالمواد ٤٩ و ٥١ و ٣١٧/٢ - ٤ من قانون العقوبات ، فحكمت بعدم الاختصاص .

وحيث إنه تبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن ومن صحيفة الحالة الجنائية المرفقة بها أن المتهم المطعون ضده حكم عليه غيابيا في ١٩٥٨/٢/٢٦ في القضية رقم ٣٦٥ سنة ١٩٥٧ جنح أحداث المنصورة بالحبس مع الشغل لمدة أسبوعين والنفاذ لسرقة وأعلن هذا الحكم لشخصه في ١٩٥٨/٣/٦ ولم يعارض فيه ولم يستأنفه وقضى المحكوم عليه العقوبة بالحبس الاحتياطي ، كما أنه حكم عليه حضوريا في ١٩٥٨/٥/٢٦ في القضية رقم ٣٧٩٠ سنة ١٩٥٨ جنح السيدة بالحبس شهرا مع الشغل لشروع في سرقة ، ثم حكم عليه حضوريا كذلك في ١٩٥٨/١١/٤ في القضية رقم ٣٢٥٦ سنة ١٩٥٨ جنح المنصورة بالحبس سنة مع الشغل لسرقة . ومن ثم يكون المتهم عائدا عودا جنائيا طبقا للمادتين ٤٩ و ٥١ من قانون العقوبات .

وحيث إن المادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصتا على الأحوال التي يجوز فيها للنائب العام الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام قد جعلتا ذلك مقصورا على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة . ولما كان الأمر المطعون فيه ليس من بين تلك الأوامر التي أوردها الشارع في المادتين المذكورتين على سبيل الحصر فإن طعن النائب العام فيه بطريق النقض لا يكون جائزا .

وحيث إن النيابة العامة طلبت احتياطيا اعتبار هذا الطعن طلبا بتعيين المحكمة المختصة طبقا للمادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان القرار الصادر من الغرفة بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص غير جائز الطعن فيه بطريق النقض كما سلف البيان ولا تستطيع غرفة الاتهام فيما لو قدمت إليها القضية أن تعيد نظرها بعد أن سبق طرحها عليها وإصدارها قرارا فيها ، كما أن محكمة الجنح سوف تحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جنائية ، وبالتالي فكلتا الجهتين متخيلتان حتما عن نظر القضية . لما كان ذلك ، فإن محكمة النقض — حرصا على العدالة أن يتعطل سيرها — يكون لها أن تعتبر الطعن في هذه الحالة بمثابة طلب لتعيين الجهة المختصة طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وأن تقبل هذا الطلب على أساس وقوع النزاع

السلبى بين غرفة الاتهام التى تخلت عن الدعوى وبين محكمة الجناح التى سوف تحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جناية . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لإعتبار التنازع قائما أن يقع بين جهتين من جهات القضاء أو جهتين من جهات التحقيق ، بل يصح أن يقع بين جهتين إحداهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم على ما قضت به هذه المحكمة . وكان مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع إلى الجهة التى يرفع إليها الطعن فى أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو إحداهما ، ولما كانت غرفة الاتهام إن هى إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ، ومن ثم فإن الفصل فى الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن هذا التنازع السلبى القائم ينعقد لمحكمة النقض على أساس أنها هى الدرجة التى يطعن أمامها فى قرارات غرفة الإتهام عند ما يصح الطعن قانونا . لما كان ذلك ، فإنه يتعين اعتبار الطعن طلبا بتعيين المحكمة المختصة وإحالة القضية إلى محكمة جنايات المنصورة للفصل فيها طبقا للأواد ٤٩ و ٥١ و ٣١٧/٢ - ٤ من قانون العقوبات .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صليحة اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى وضوان .

(٤٥)

الطعن رقم ٨٧٦ سنة ٣١ القضائية :

تقضى "أثر الطعن" . شهادة زور .

الخروج عن قاعدة نسبية أثر الطعن .

تقضى الحكم بالنسبة للطاعن الأول المتهم بجناية العامة : يقتضى تقضيه أيضا بالنسبة للطاعن
الثانى الذى دأته محكمة الموضوع بجريمة شهادة الزور . ولأنه لم يقدم أسبابا لطعنه . دلة ذلك
المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

متى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الثانى بجناية شهادة الزور التى
أبداها فى جناية العامة المستديمة المسندة إلى الطاعن الأول ، فإن تقضى الحكم
بالنسبة لهذا الطاعن الأول يقتضى تقضيه أيضا بالنسبة إلى الطاعن الثانى الذى
لم يقدم أسبابا لطعنه ، لأن إعادة المحاكمة بالنسبة للأول وما تفرج إليه وتنتهى
عنده ، تقتضى لحسن سير العدالة أن تكون إعادة البحث فى الواقعة من جميع
نواحيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن الأول بأنه ضارب المجنى عليه عمدا بفأس
على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتى نشأ
عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها عبارة عن فقد عظمى بفروة الرأس . وطلبت
من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون
العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ويجلس المحاكمة وجهت النيابة العامة تهمة
الشهادة الزور إلى الطاعن الثانى وطلبت محاكمته طبقا للمادة ٢٩٤ من قانون

العقوبات . وبعد أن أتمت محكمة الجنايات نظر الدعوى قضت فيها حضوريا عملا بمادتي الإتهام بمعاينة المتهم الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبمعاينة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة شهر . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ولم يقدم ثانيهما أسبابا لطعنه .

المحكمة

من حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول عبد الحكيم يس ابراهيم قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما يتعاه على الحكم المطعون فيه الخطأ في الإسناد ، ذلك أنه استند إلى أحمد محمد عويس أنه شهد برؤيته الطاعن في مكان الحادث على الرغم من أن الشاهد نفى ذلك .

وحيث إنه لما كان يبين من مطالعة الحكم أنه استند فيما استند إليه في إدانة الطاعن بجناية ضرب المجنى عليه وإحداثه به إصابات نشأت عنها حادثة مستديمة إلى شهادة أحمد محمد عويس وحصل شهادته في أنه "حضر إثر المشاجرة وشاهد المتهم ضمن فريق عائلته كما شاهد المجنى عليه مصابا وضمن فريق عائلته" ولما كان يبين من مطالعة محضر الجلسة والمفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لأسباب الطعن أن الشاهد المذكور لم يشهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو في الجلسة أنه رأى الطاعن في مكان الحادث بل نفى فيها وجوده . ولما كانت أدلة الإثبات متسادة يشد بعضها بعضها وكان يترتب على انهيار واحد منها عدم معرفة مبلغ كفاية باقيا للقضاء بالإدانة ، فإن الحكم يكون مشوبا بخطأ في الإسناد يعيبه ويستوجب نقضه وإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات المختصة للفصل فيها من جديد مشكلة من قضية آجرين وبغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دان الطاعن الثاني سيد نادى حفضل بجنحة شهادة الزور التي أبداهما في الجناية المسندة إلى الطاعن الأول وكان نقض الحكم بالنسبة لهذا الطاعن الأول يقتضي نقضه أيضا بالنسبة إلى الطاعن الثاني الذي لم يقدم أسبابا لطعنه ، لأن إعادة المحاكمة بالنسبة للطاعن الأول وما تفرغ إليه أو تنهى عنه تقتضي حسن سير العدالة أن تكون إعادة البحث في الواقعة من جميع نواحيها .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الحسن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٤٦)

الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣١ القضائية :

نقض "إجراءاته" .

(أ) التقرير بالطعن بالنقض : هو مناط اتصال المحكمة به .

تقديم أسبابه في الميعاد : هو شرط لقبوله .

هما وحدة إجرائية . لا يغني فيها أحدهما عن الآخر .

(ب) وجوب استيفاء الطعن "بذاته" شروطه الشكلية . المعول عليه في ذلك . بيانات قلم
الكتاب ذاتها . الاستدلال على استيفاء هذه الشروط — استنتاجا — من وقائع
خارجة . لا يجوز . مثال .

(ج) إيداع أسباب الطعن غير موقع عليها من المختص ، وقبل الانتهاء إلى رأى في التقرير
بالطعن . أثره : خلو الطعن من الأسباب . عدم قبوله شكلا .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط
اتصال المحكمة به ، وأن تقديم الأسباب التي يدعى عليها الطعن في الميعاد الذي
حدده القانون هو شرط لقبوله . وهما يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها
أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

٢ — من المقرر أنه عندما يشترط القانون لصحة الطعن بالنقض بوصفه
عملا إجرائيا شكلا معينا ، فإنه يجب أن يستوفى هذا العمل الإجرائي بذاته
شروط صحته الشكلية دون تكمته بوقائع أخرى خارجة عنه . والدول عليه في ذلك
هو بما يصدر من قلم الكتاب ذاته من بيان في هذا الشأن .

فإذا كان يبين من الأوراق أن النيابة العامة قدمت أسباب الطعن إلى قلم الكتاب في تاريخ ١٦/٦/١٩٦٠ قبل توقيعها وقبل التقرير بالطعن في الحكم ، وبعد أن أثبت ورودها بقلم الكتاب في الدفتر المعد لذلك بحيث لإرسالها إلى المحامي العام للواقعة على التقرير بالطعن ولتوقيع أسبابه ، فوافق ووقع الأسباب في ٢٢/٦/١٩٦٠ ، وفي اليوم التالي قرر رئيس النيابة بالطعن ، دون أن يصدر من قلم الكتاب ما يفيد إعادة إيداع الأسباب في تاريخ معين بعد أن وقعها المحامي العام — فإن الممول عليه في خصوص إثبات إيداع أسباب هذا الطعن إنما يكون بما سبق صدوره من قلم الكتاب عند إيداع الأسباب قبل توقيعها ، ولا يصح أن يقوم مقام هذا البيان ما يمكن أن يستفاد — استنتاجا — من أن الأسباب قد أعيد إيداعها — بعد توقيعها — في تاريخ التقرير بالطعن .

٣ — إيداع أسباب الطعن بالنقض قبل توقيعها من المختص وقبل الانتهاء إلى رأى في التقرير بالطعن ، لا تكتمل معه هذه الأسباب مقوماتها ، مما يعتبر معه الطعن خاليا من الأسباب ويكون لذلك غير مقبول شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : خالف شروط الترخيص بأن حمل سلاحه المرخص له بإحرازه خارج دائرة اختصاصه وطلبت عقابه بالمواد ١٤ و ٢٥ و ٢٩ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والمادتين ٣ و ٤ من القرار الوزاري الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش والمصادرة . استأنف المحكوم عليه هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم بلا مصاريف . قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة العامة قدمت أسباب الطعن إلى قلم الكتاب بتاريخ ١٩٦٠/٦/١٦ قبل توقيعها وقبل التقرير بالطعن في الحكم ، وبعد أن أثبت ورودها بقلم الكتاب في الدفتر المعد لذلك مهتة لإرسالها إلى المحامي العام للواقعة على التقرير بالطعن في الحكم وتوقيع أسبابه ، فوافق ووقع الأسباب في ١٩٦٠/٦/٢٢ — وبتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٣ قرر القائم بأعمال رئيس النيابة بالطعن بالنقض في الحكم ، أما الأسباب فلم يصدر من قلم الكتاب ما يفيد العودة إلى إيداعها به في تاريخ معين بعد توقيعها من المحامي العام . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التقرير بالانقض في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي يبنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفنى عنه . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أنه عندما يشترط القانون لصحة الطعن بوصفه عملا إجرائيا شكلا معينا ، فإنه يجب أن يستوفي هذا العمل الإجرائي بذاته شروط صحته الشكلية دون تكلفه بوقائع أخرى خارجة عنه ، ولما كان المعول عليه في خصوص إثبات إيداع الأسباب قلم الكتاب هو بما يصدر من هذا القلم ذاته من بيان بحصول إيداع الأسباب في تاريخ معين بعد توقيعها من المختص ، فإنه لا يصح أن يقوم مقام هذا البيان ما يمكن أن يستفاد — استنتاجا — في مثل واقعة الدعوى — من أن الأسباب قد أُعيد إيداعها في تاريخ التقرير بالطعن بعد توقيعها ، كما أنه لا عبرة بالقيد السابق الحاصل في ١٩٦٠/٦/١٦ ذلك بأنه قد تم قبل توقيع الأسباب وقبل الانتهاء إلى رأى في التقرير بالطعن فلم تكن قد اكتملت لهذه الأسباب عندئذ مقوماتها ، ومن ثم فإن الطعن يعتبر خاليا من الأسباب ويكون غير مقبول شكلا .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي . وبحضور السادة المستشارين : توفيق تاجا .
الحسن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي ، ومختار مصطفى رضوان .

(٤٧)

الطعن رقم ٢٥٥٤ سنة ٣١ القضائية :

إجراءات المحاكمة . دفاع . حكم "تسييه . ما يعيبه" . تقض "سلطة
محكمة النقض" .

الدفاع المكتوب في مذكرة : هو تمة للدفاع الشفوي بالجلسة .

دفاع موضوعي هام . طلب تحقيقه . مل المحكمة إجابته أو الرد عليه . إغفال ذلك . قصور
وإخلال بحق الدفاع . مثال .

محضر الجلسة . يافاته . النص فيه على أن الدفاع قدم مذكرة . ضم المفردات أمام محكمة
النقض تحقيقا للطعن . خلوها من تلك المذكرة : لوجه النازعة فيما يقول المتهم إنه أورده
في مذكرته من دفاع : فالظاهر يسانده .

إذا كان المتهم "الطامن" قد طلب في مذكرته المقدمة بجلسة المرافعة —
والتي تعتبر متممة لدفاعه الشفوي — معاينة المضبوطات "وهي قطعتان
من النحاس" للتحقق من ثقل وزنها بحيث يستحيل عليه حملها بالكيفية التي
صورها الشهود وإخفاؤها في الحقيبة الصغيرة التي قيل بضبط المسروقات فيها ،
فإن عدم إجابة هذا الطلب مع أهميته أو الرد عليه بما يدفعه هو مما يعيب
الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع . ولا يقدح في ذلك أن تلك المذكرة
لم توجد بين المفردات التي أمرت محكمة النقض بضمها تحقيقا لوجه الطعن ،
لأنه الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهم "قدم مذكرة للمحكمة بعد
انتهاء مرافقته" ، ومن ثم فإنه لا وجه للنازعة فيما يقول الدفاع إنه أورده بتلك
المذكرة من طلب إجراء التجربة المشار إليها — ما دام الظاهر يسانده .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عموميا "مساحا بورش فوز السكة الحديد" استولى بغير حق على مال للدولة وهو قطعنا النحاس المبيتان وصفا وقيمة بالمحضر . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمادتين ١١٣ و ١١٨ من قانون العقوبات . فحررت الغرفة ذلك . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش وما نتج عنهما من إجراءات . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه وبغزل المتهم من وظيفته . وردت على الدفع قائلة إنه في غير محله . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إخلاله بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يحقق ما طلبه المدافع عن الطاعن في المذكرة المقدمة منه بجلسة المحاكمة من معاينة المضبوطات للتحقق من ثقل وزنها بحيث يستحيل على الطاعن حملها بالكيفية التي صورها الشهود وإخفاؤها في الحقيبة الصغيرة التي قيل بضبط المسروقات فيها كما لم يعن الحكم بالرد على هذا الدفاع .

وحيث إن الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قدم مذكرة للحكمة بعد انتهاء مرافعته ، لم توجد بين المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى دفاع الطاعن الذي ضمنه مذكرته المقدمة بجلسة المرافعة والتي تعتبر متممة لدفاعه الشفوي . ولما كان لا وجه للنازعة فيما يقول الدفاع إنه أورده بتلك المذكرة من طلب إجراء التجربة التي أشار إليها في وجه الطعن ما دام الظاهر يسانده ، وكان عدم إجابة الطلب مع أهميته أو الرد عليه بما يدفعه مما يعيب الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع ، فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمد عطيه اسماعيل ، وبحضور المادة المستشارين : محمد عبدالسلام
ومحمد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار رضوان .

(٤٨)

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) طلب إعادة النظر .

حالاته . من له حق الطلب . المواد ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ ا . ج .

في الحالات الأربع الأولى من المادة ٤٤١ . للحكوم عليه والنائب العام .

في الحالة الخامسة من تلك المادة . للنائب العام وحده مع وجوب عرض الطلب

على لجنة المادة ٤٤٣ .

علة هذه الضيقة .

(ب . ج) طلب إعادة النظر . غرفة الاتهام . استئناف . تقض "مالا يجوز
الطعن فيه" .

(ب) قرار النائب العام برفض الطلب في الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ ا . ج .

استئنائه أمام غرفة الاتهام . لا يجوز .

(ج) الطعن بالتقض في أمر غرفة الاتهام القاضي بعدم جواز استئناف قرار

النائب العام برفض طلب إعادة النظر . غير جائز . أحاس ذلك : متى حظر القانون

الاستئناف انتقل باب التقض .

(د . هـ . و) إشكال . " ماهيته . سببه . سلطة محكمة الإشكال " .

(د) الإشكال في تنفيذ حكم . ماهيته : هو طلب وقفه حتى يفصل في النزاع

نهائيا .

سلطة محكمة الإشكال . ليس لها أن تبحث في الحكم المشكل فيه أي في

معايير قاعدة حجية الأحكام .

(م) الإشكال ليس نعيًا على الحكم . هو نعي على التنفيذ . أرفك .

سبب الإشكال : يجب أن يكون لاحقًا لصدور الحكم لا سابقًا عليه . عدم صلاحية السبب السابق على الحكم للاستشكال فيه ولو لم يكن المحكوم عليه قد تمسك به .

مثال . الادعاء بتزوير ورقة اتخذ منها الحكم دليلًا وقال فيها كلمته . لا يصلح ذلك سببًا للإشكال . رفع دعوى تزوير أصلية عن هذه الورقة . لا أهمية له .

(و) لا يفرق القانون — في دعوى الإشكال — بين طلب إيقاف نهائي وطلب إيقاف مؤقت . هو في كل الحالات إيقاف مؤقت للتنفيذ .

ز — إشكال . دعوى جنائية . دفاع . حكم ” تسيبيه . ما لا يعنيه “ .

وقف الدعوى الجنائية . متى يجب ؟ عند توقف الفصل فيها على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية المادة ٢٢٣ ج١ .

ترقب الفصل في مسألة مدنية ، لا يستوجب وقف الدعوى الجنائية . مثال . طلب وقف دعوى الإشكال في تنفيذ حكم جنائي حتى تفصل المحكمة المدنية في دعوى تزوير أصلها . هو طلب ظاهر البطلان . إغفاله وعدم الرد عليه . لا تريب .

ح . ط — نقض ” أسبابه . ما يقبل وما لا يقبل منها “ . حكم ” بياناته “ .

ح — أسباب الطعن . ما تنقيد المحكمة بالفصل فيه منها . هي الأسباب المقدمة في الميعاد . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

سلطتها في نقض الحكم لتغير تلك الأسباب . هي رخصة استثنائية وللأسباب الواردة حصرا بالفقرة الثانية من المادة .

مثال . إغفال إثبات إسم ممثل النيابة بالحكم . ليس من بين تلك الحالات . التذرع به كسبب الطعن ببد الميعاد . لا يقبل .

ط — ثبوت حضور النيابة وتمثيلها بالجلسة . أثره . صحة تشكيل المحكمة وفقا للقانون .

حكم . بياناته . إسم ممثل النيابة . إغفال إثباته في محضر الجلسة والحكم . مجرد فهو مادي . لا بطلان . متى كُنَّ الثابت بمحضر الجلسة حضور النيابة وإبداءها طلباتها .

١ — مفهوم نصوص المواد ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية وما تضمنته مذكرته الايضاحية أن الشارع خول حق طلب إعادة النظر لكل من النائب العام والمحكوم عليه في الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤١، أما في الحالة الخامسة فقد قصر هذا الحق على "النائب العام وحده"، وإذا كان الشارع قد أردف ذلك بعبارة "سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن" فإنه لم يقصد سوى تنظيم الطريق الذي يكون لهؤلاء في استعمال ذلك الحق وهو طريق النائب العام على خلاف الحالات الأربع الأولى، وهي حالات تبدو فيها جدية الطلب لما تدل عليه من خطأ الحكم أو تناقضه مع حكم آخر نهائي أو تأسيسه على حكم ألغى، أما الحالة الخامسة فليس الأمر فيها من الوضوح بمثل الحالات الأربع الأولى وإنما هو متعلق بتقدير الوقائع أو الأوراق التي قد تظهر بعد الحكم دون أن تكون معلومة وقت المحاكمة. وبالنظر لهذا الخلاف الواضح بين تلك الحالات الأربع الأولى والحالة الخامسة فإن الشارع لم يخول حق طلب إعادة النظر في الحالة الأخيرة إلا للنائب العام وحده، وهو لم يكتف بهذا القيد بل وضع قيداً آخر هو عرض الطلب على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٤٣ وجعل قرارها نهائياً، وقد قصد بهذه القيود المحافظة على حجية الأحكام النهائية وحتى لا تهدر مجرد طلب يقدمه المحكوم عليه ولا يجرد قرار يصدره النائب العام.

٢ — المقابلة بين سلطات النائب العام واللجنة في نصوص المواد ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية لاتفيد جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر، بل تفيد على العكس من ذلك عدم جواز الطعن في هذا القرار طالما كان الطلب مبنيًا على الحالة المبينة في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ سالفة الذكر. ومن ثم فإن الأمر الذي أصدرته غرفة الاتهام بعدم جواز الاستئناف في هذه الحالة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

٣ — من المقرر قانوناً أن الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام — بوصفها هيئة استئنافية — والتي يجوز الطعن فيها بطريق النقض — هي الأوامر التي تصدرها بناء على استئناف جائر قانوناً، بحيث إذا حظر القانون الاستئناف انقلب تبعاً لذلك باب الطعن بالنقض.

٤ — لا يرد الإشكال إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا، وليس لمحكمة الإشكال — التي يتحدد نطاق سلطتها بطبيعة الإشكال نفسه — أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو بحث أوجه اتصال بخالفة القانون أو الخطأ في تأويله ، وليس لها كذلك أن تتعرض لما في الحكم من صيوب وقعت في الحكم نفسه أو في إجراءات الدعوى وأدلة الثبوت فيها — لما في ذلك من مساس بحجية الأحكام .

٥ — ما يدعيه المتهمان من تزوير — لا يصلح قانونا أن يكون سببا للاستشكال في تنفيذ الحكم طالما أن أمره كان معروضا على المحكمة وقالت فيه كلمتها ، ويستوى في ذلك أن يكون الادعاء بالتزوير قد رفعت به دعوى أصلية أو لم ترفع . ذلك أن الإشكال تطبيقا للمادة ٥٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا يعتبر نعيًا على الحكم بل نعيًا على التنفيذ ذاته ، ومن ثم فإن سببه يجب أن يكون حاصلا بعد صدور هذا الحكم ، أما إذا كان سببه حاصلا قبل صدوره فإنه يكون قد اندرج ضمن الدفوع في الدعوى وأصبح في غير استطاعة المحكوم عليه التحدى به سواء أكان قد دفع به في الدعوى أم كان لم يدفع به .

٦ — لا يفرق القانون في دعوى الإشكال بين طلب إيقاف نهائي وطلب إيقاف مؤقت إذ أن الطلب في جميع الحالات لا يكون إلا بالإيقاف المؤقت للتنفيذ ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ فصل بعبارة صريحة في طلب الإيقاف المؤقت فلا محل لما ينعاه الطاعنان عليه من قالة إغفاله الفصل في الطلب .

٧ — لا تلتزم المحكمة — طبقا لنص المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية — بإيقاف الدعوى الجنائية إلا إذا كان الحكم فيها يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يرد على طلب إيقاف دعوى الإشكال حتى يفصل في دعوى التزوير المرفوعة أمام القضاء المدني يكون قد أغفل طلبا ظاهرا البطلان لا يلتزم بالرد عليه .

٨ — الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ هو أن تنقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني ، وتقصها الحكم من تلقاء نفسها طبقا لنص الفقرة الثانية من هذه المادة على

خلاف هذا الأصل هو رخصة استثنائية حولها القانون إياها وفي الحالات الواردة بها على سبيل الحصر ، ومن ثم فإن ما أثاره الطاعنان في مذكرتهما المقدمة بعد الميعاد القانوني من بطلان الحكم لإغفال إثبات اسم ممثل النيابة لا يندرج تحت إحدى هذه الحالات ، ذلك أن إغفال اسم ممثل النيابة في الحكم وفي محضر الجلسة لا يعدو أن يكون مجرد سهو لا يترتب عليه أى بطلان ، طالما أن الثابت في محضر الجلسة أن النيابة كانت ممثلة في الدعوى وأبدت طلباتها وطالما أن الطاعنين لا يجحدان أن تمثيلها كان صحيحا .

الوقائع

تتلخص وقائع هذا الطعن حسب الثابت في الأوراق أن النيابة العامة اتهمت لبيب أيوب سعد وهزوز شفيق حنا وأحمد محمود مخيمر بأنهم في ليلة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة قتلوا عمدا محمود بهان إبراهيم مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة وتوجهوا إليه بمسكته وضربوه بها على رأسه وأوثقوا قدميه وقاموا بنقته قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الميمنة بتقرير البصفة التشريعية واتى أودت بحياته ، وقد اقترنت بهذه الجناية جنائية أخرى هي أنهم في الزمان والمكان سالفى الذكر سرقوا مبالغ النقود المبين بالمحضر والملوك للجنى عليه حالة كون الأول والثالث يحملان أسلحة ظاهرة وآلات صلبة ثقيلة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢/٢٤٣ من قانون العقوبات . أحالت غرفة الاتهام المتهمين إلى محكمة الجنايات التى قضت حضوريا بإعدام المتهمين الأول والثانى شتقا وبمعاقبة المتهم الثالث بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطعن المحكوم عليهما بالإعدام فى الحكم المذكور بطريق النقض وقضى فيه بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٦٠ برفض الطعن وإقرار حكم الإعدام .

وبعريضة معلنة إلى السيد النائب العام بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦١ طلب المحكوم عليهما بالإعدام إعادة النظر فى الحكم الصادر من محكمة جنايات القاهرة ، فأحيل الطلب إلى محكمة النقض التى قضت فيه بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٦٢ بعدم قبول الطلب وتغريم الطالبين خمسة جنيهات .

ثم أقام المحكوم عليهما المذكوران دعوى تزوير أصلية أمام محكمة القاهرة الابتدائية بصحيفة أعلنت للنائب العام في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦١ قررا فيها الطعن بالتزوير على تقريرى مصلحة تحقيق الشخصية اللذين استندت إليهما محكمة الجنايات في قضائهما عليهما بإلعدام شتقا في الجناية رقم ٤١٠٣ سنة ١٩٥٧ المطرية وأوردا في صحيفتهما هذه أنهما يستشكلان في تنفيذ الحكم الصادر عليهما من محكمة الجنايات وانتهيا في ختام الصحيفة إلى طلب وقف تنفيذ عقوبة الإعدام المحكوم بها عليهما واعتبار صورة هذه الصحيفة المعلنة إلى النائب العام بمثابة طلب إشكال في التنفيذ لإحالة إلى غرفة الاتهام. وقد أحال النائب العام الإشكال إلى الغرفة لنظره ، فقضت فيه بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦١ أولا - بعدم جواز استئناف قرار النائب العام برفض التماس إعادة النظر المقدم من المحكوم عليهما في الحكم الصادر بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ في قضية الجناية رقم ٤١٠٣ سنة ١٩٥٧ المطرية . ثانيا - بقبول الإشكال شكلا وفي الموضوع برفضه والاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر من محكمة الجنايات في قضية الجناية رقم ٤١٠٣ سنة ١٩٥٧ المطرية بإعدام المحكوم عليهما شتقا وإلزامهما المصاريف فطعن الأستاذ المحامى بصفته وكلا عن المحكوم عليهما في قرار غرفة الاتهام بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعنين يطعنان على الحكم الصادر من غرفة الاتهام أولا - بعدم جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر في الحكم الصادر بإعدام الطاعنين في الجناية رقم ٤١٠٣ سنة ١٩٥٧ المطرية . ثانيا - بقبول الاشكال المرفوع منهما شكلا وبرفضه والاستمرار في تنفيذ هذا الحكم .

وحيث إن مبنى أسباب الطعن فيما يختص بالشطر الأول من الأمر المطعون فيه هو الخطأ في تفسير القانون وتأويله وفي ذلك يقول الطاعنان إن الأصل في القرارات الصادرة من النيابة بوصفها سلطة تحقيق هو جواز استئنافها أمام غرفة الاتهام وأن القانون جعل من الغرفة رقيا على هذه القرارات بما لا يسوغ معه حظر الاستئناف إلا بنص صريح وأن ما نصت عليه المادة ٤٤٣ من قانون

الاجراءات الجنائية من جعل طلب إعادة النظر من حق النائب العام وحده في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ لا يعنى حظر استئناف قراره الصادر برفض طلب إعادة النظر إذ لو قصد الشارع ذلك لنص عليه صراحة كما ورد في الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة التي حظرت الطعن في الأمر الصادر من اللجنة التي يرفع إليها الطلب من النائب العام .

وحيث إنه لما كانت المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوردت في خمس فقرات الحالات التي يجوز فيها طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنايات والجناح وهي (١) إذا حكم على المتهم في جريمة قتل ثم وجد المدعى قلة حيا (٢) إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها وكان بين الحكيم تناقض بحيث يستتج منه براءة أحد المحكوم عليهما (٣) إذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالعقوبة لشهادة الزور أو إذا حكم بتروير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى وكان للشهادة أو تقرير الخبير أو الورقة تأثير في الحكم (٤) إذا كان الحكم مبنيًا على حكم صادر من محكمة مدنية أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية وألغى هذا الحكم (٥) إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه — ونصت المادة ٤٤٢ على أنه في الأحوال الأربع الأولى يكون لكل من النائب العام والمحكوم عليه حق طلب إعادة النظر — وعلى أنه إذا كان الطالب غير النيابة العامة فعليه تقديم الطلب إلى النائب العام وأوجب على هذا الأخير أن يرفع الطلب إلى محكمة النقض في الثلاثة الشهور التالية لتقديمه سواء كان مقدما منه أو من غيره، ثم نصت المادة ٤٤٣ على أنه في الحالة الخامسة يكون حق طلب إعادة النظر للنائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن وإذا رأى له محلا يرفعه إلى لجنة مشكلة من أحد مستشاري النقض واثنين من مستشاري محكمة الاستئناف ولا يقبل الطعن في الأمر الصادر منها بقبول الطلب أو عدم قبوله . لما كان ما تقدم ، وكان مفهوم هذه النصوص أن الشارع خول حق طلب إعادة النظر لكل من النائب العام والمحكوم عليه في الأحوال الأربع الأولى أما في الحالة الخامسة فقد قصر هذا الحق على "النائب العام وحده" وأنه إذا كان قد أردف ذلك بعبارة "سواء من تلقاء نفسه

أو بناء على طلب أصحاب الشأن“ فإنه لم يقصد سوى تنظيم الطريق الذي يكون لهؤلاء في استعمال ذلك الحق وهو طريق النائب العام على خلاف الحالات الأربع الأولى وهي حالات يبدو منها جدية الطلب لما تدل عليه من خطأ الحكم أو تناقضه مع حكم آخر نهائي أو تأسيسه على حكم أُلغى . أما الحالة الخامسة فليس الأمر فيها من الوضوح بمثل الحالات الأربع الأولى وإنما هو متعلق بتقدير الوقائع أو الأوراق التي قد تظهر بعد الحكم دون أن تكون معلومة وقت المحاكمة . وبالنظر لهذا الخلاف الواضح بين الحالات الأربع الأولى والحالة الخامسة فإن الشارع لم ينحول في الحالة الأخيرة حق طلب إعادة النظر إلا للنائب العام وحده ، وهو لم يكتف بهذا القيد بل وضع قيداً آخر هو عرض الطلب على اللجنة آنفة الذكر وجعل قرار اللجنة نهائياً ، وهو إنما قصد بهذه القيود المحافظة على حجية الأحكام النهائية حتى لا تهدر بمجرد طلب يقدمه المحكوم عليه ولا بمجرد قرار يصدره النائب العام . وقد وضحت نية الشارع في مذكرته الإيضاحية إذ عللت هذه التفرقة بأن الطلب في الحالات الأربع الأولى يبنى على أسباب واضحة لا تحتمل ما تحتمله الحالة الخامسة من تأويلات وما قد تستتبعه من إسراف المحكوم عليهم في تقديم طلبات لا أساس لها . لما كان ذلك ، وكانت المقابلة بين سلطات النائب العام واللجنة في النصوص المشار إليها آنفاً لا تفيد — كما يقول الطاعنان — جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر بل تفيد على العكس عدم جواز الطعن في هذا القرار طالما كان طلب إعادة النظر مبنيًا على الحالة المبينة في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ . لما كان ما تقدم ، فإن الأمر المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولا محل بعد ذلك لبحث سائر ما ينعاه الطاعنان على الأمر المذكور . لما كان ذلك ، وكان ما يزعمه الطاعنان من أن قرار النائب العام تضمن أمراً بالالوجه لإقامة الدعوى في جنابة تزوير تقرير فحص البصمات إن هو إلا محاولة منهما لفتح باب الطعن في هذا القرار . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانوناً أن الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام بوصفها هيئة استئنافية والتي يجوز الطعن فيها بطريق النقض هي الأوامر التي تصدر بناء على استئناف جائز قانوناً بحيث إذا حظر القانون الاستئناف انقلب تبعاً لذلك باب الطعن بطريق النقض .

لما كان ذلك ، وكان الأمر المطعون فيه قد قضى بحق بعدم جواز الاستئناف فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون بالتالى غير جائز .

وحيث إن الطعن فى الحكم الصادر من غرفة الإتهام بقبول الإشكال شكلا ورفضه موضوعا قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن حاصل أسباب هذا الطعن المقدمة فى الميعاد القانونى هو مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال ، وفى ذلك يقول الطاعنان إن الحكم المطعون فيه قد خالف نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ومجمل واقعة فى الدعوى على خلاف الثابت فى الأوراق إذ ذهب إلى أن الطاعنين قرروا بالطعن بالتزوير فى تقريرى فحص البصمات فى شأن دعوى الإشكال على الرغم من أن التقرير بالطعن كان فى شأن استئناف قرار النائب العام . وفصل الحكم فى طلب إيقاف التنفيذ وأغفل الفصل فى طلب الإيقاف المؤقت ، المؤسس على رفع دعوى أصلية بتزوير تقريرى فحص البصمات والتى يبنى على الحكم فيها بالتزوير انهيار سند التنفيذ المستند إلى التقريرين وهو حكم محكمة الجنايات ، وقد أوضح الطاعنان أن الإستمرار فى التنفيذ قبل الحكم فى دعوى التزوير يكون " تنفيذا واقعا قبل الأوان " . كما أغفل الحكم الرد على طلب إيقاف دعوى الإشكال حتى صدور الحكم فى دعوى التزوير وقد ترتب على إغفال هذين الطرفين وعدم فهمهما على وجهيهما الصحيح أن الحكم استند فى رفض الإشكال إلى حجة حكم محكمة الجنايات المستشكل فيه وإلى أن الإشكال لا يصح قانونا أن يبنى على تبريح هذا الحكم — مع أن الإيقاف المؤقت للتنفيذ أو إيقاف دعوى الإشكال حتى صدور الحكم فى دعوى التزوير لا يؤثر على حجة حكم محكمة الجنايات . واستطرد الطاعنان يقولان إن غرفة الإتهام توهمت أن أساس الإشكال هو تزوير تقريرى فحص البصمات فقالت إن هذا التزوير أمر سابق على الحكم فلا يصح أن يكون سببا للإشكال — توهمت الغرفة ذلك على الرغم من أن أساس الإشكال هو رفع دعوى التزوير وهو لاحق على الحكم المستشكل فيه . وأضاف الطاعنان أن الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى أن التزوير يندرج تحت الدفع الموضوعية التى فصلت فيها محكمة الجنايات قد قضى بصحة التقريرين المطعون فيهما ونخرج بذلك عن حدود اختصاصه فى دعوى الإشكال .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن موضوع دعوى الإشكال في قوله "لما كان الحكم النهائي عنوانا على الحقيقة ويكون حجة على الكافة وبالتالي فلا يجوز أن توجد وسيلة ما يمكن أن تنال من ذلك الحكم إلا في حالة استثنائية هي التماس إعادة النظر ومن ثم فلا يسوغ أن يبنى الإشكال على أسباب تتضمن تجريحا لمضمون الحكم نفسه فلا يقبل الإشكال في تنفيذ الحكم إذا تضمن تجريحا للحكم أو طعنا فيه ، ذلك أن للطعن في الحكم طرقا بينها القانون وليس من بينها الإشكال في التنفيذ — ولما كان الإشكال تطبيقا للمادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية لا يعتبر نعيًا على الحكم بل نعيًا على التنفيذ ذاته الأمر الذي استقر عليه الفقه والقضاء بأن الإشكال في تنفيذ أى حكم يجب أن يكون سببه حاصلا بعد صدور هذا الحكم ، أما إذا كان سببه حاصلا قبل صدوره فإنه يكون قد اندرج ضمن الدفوع في الدعوى وأصبح في غير استطاعة المحكوم عليه التحدى به سواء أكان قد دفع به فعلا في الدعوى أم كان لم يدفع به — لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المحكوم عليهما يستندان في إشكاليهما إلى الطعن بالتزوير على تقريرى مصلحة تحقيق الشخصية اللذين استند إليهما الحكم في قضائيه بالإدانة وأنهما قد أقاما دعوى تزوير أصلية أمام المحكمة المدنية وكان الثابت من مطالعة قضية الجناية رقم ٤١٠٣ لسنة ١٩٥٧ المطرية أن هذين التقريرين المطعون عليهما بالتزوير قد أرسلتا من مصلحة تحقيق الشخصية إلى النيابة في ١٩٥٧/١٢/٢٢ وأن هذين التقريرين كانا تحت نظر المحكوم عليهما إلى أن صدر حكم محكمة الجنائيات في ١٩٥٧/١١/٧ ولم يطعنا في هذه الأوراق بالتزوير وكل ما حدث هو أن المحكوم عليه ليلى أيوب سعد ادعى أمام المحكمة أن رجال الشرطة استدرجوه إلى مكان الحادث لاختلاس بصمة له فناقشت المحكمة هذا الدفاع منه وانهت في قضائيتها إلى صحة احتواء هذين التقريرين وباقي الأوراق والاطمئنان إليها كدليل في الدعوى وحكمت بإدائتهما استنادا إلى ذلك ، ثم طعن المحكوم عليهما في هذا الحكم أمام محكمة النقض دون أن يطعنا على هذه الأوراق بأى معطن وقضت محكمة النقض برفض طعنهما ، ومؤدى ذلك أن الأوراق المطعون عليها بالتزوير كانت ضمن الدفوع في الدعوى موضوع الحكم الجنائى وفصلت فيها محكمة الجنائيات بحكم أصبح حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه ومن ثم فلا جدال في أن السبب الذى يستند إليه المحكوم عليهما في إشكاليهما كان قائما قبل صدور

الحكم عليهما بالإدانة ولا يجديهما في الإشكال الطعن على التقريرين بتزويرهما سواء بالدعوى الأصلية أمام المحكمة المدنية أو الطعن بالتزوير أمام الغرفة بالتطبيق للمادة ٢٩٥ إجراءات ذلك أن سلطة محكمة الإشكال قد حدد نطاقها بطبيعة الإشكال نفسه وهذا الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا وليس لمحكمة الإشكال أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو بحث أوجه اتصال بخالفة القانون أو الخطأ في تأويله ، وليس لها كذلك أن تتعرض لما في الحكم المرفوع عنه الإشكال من هيوب وقعت في الحكم نفسه أو في إجراءات الدعوى وأدلة الثبوت فيها لما في ذلك من مساس بحجية الأحكام . لما كان ما تقدم ، وكان هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه صحيحا في القانون ، وكان مفهومه أن ما يدعيه الطاعنان من تزوير لا يصلح قانونا أن يكون سببا للاستشكال في تنفيذ الحكم طالما أن أمره كان معروضا على المحكمة وقالت فيه كلمتها ويستوى في هذا الاستخلاص القانوني الصحيح أن يكون الادعاء بالتزوير قد رفعت به دعوى أصلية أو لم ترفع أو أن يكون قرر به في شأن دعوى الإشكال أو في شأن استئناف قرار النائب العام . لما كان ذلك ، فإن ما سجله الحكم المطعون فيه من أن التقرير في قلم الكتاب بالطعن بالتزوير كان بصدد دعوى الاشكال لا بصدد استئناف قرار النائب العام لم يكن له أثر على النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها . لما كان ذلك ، وكان القانون لا يفرق في دعوى الاشكال بين طلب إيقاف نهائي وطلب إيقاف مؤقت إذ أن الطلب في جميع الحالات لا يكون إلا بالإيقاف المؤقت للتنفيذ وكان الحكم المطعون فيه قد فصل بعبارة صريحة في طلب الإيقاف المؤقت فانه لا محل لما ينعاه الطاعنان على الحكم بإغفاله الفصل في هذا الطلب — لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على الدفاع القانوني الظاهر بالبطلان ، وكان القانون طبقا لنص المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا يلزم المحكمة بإيقاف الدعوى الجنائية إلا إذا كان الحكم فيها يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يرد على طلب إيقاف دعوى الإشكال حتى يفصل في دعوى التزوير المرفوعة أمام القضاء المدني يكون قد أغفل طلبا ظاهرا بالبطلان لا يلزم بالرد عليه . لما كان ذلك ، وكان ما يقوله الطاعنان من أنهما يؤسسان الاشكال

على أمر لاحق للحكم هو رفع دعوى التزوير الأصلية أمام القضاء المدني إنما هو قول فيه اجترأ على حقيقة الواقع ذلك أن أساس الاشكال إن هو إلا الادعاء بتزوير تقريرى فحص البصمات اللذين كانا مطروحين على بساط للبحث أمام محكمة الجنايات واطمأنت إلى الدليل المستخلص منهما . لما كان ذلك ، وكان لا يغير من هذه الحقيقة أن يرفع الطاعنان بعد صدور الحكم الدعوى الأصلية بالتزوير . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بصحة تقريرى فحص البصمات — كما يدعى الطاعنان — بل قرر أن الادعاء بالتزوير لا يسوغ أن يكون سببا للإشكال للأسباب الصحيحة التي أوردها وهو إذ فعل لا يكون قد جاوز حدود اختصاصه في دعوى الإشكال — لما كان ما تقدم ، فإن أسباب الطعن المقدمة في الميعاد تكون قائمة على غير أساس سليم .

وحيث إن الطاعنين قدما بعد الميعاد القانوني مذكرة أضافا فيها سببا جديدا هو بطلان الحكم المطعون فيه لعدم اشتماله هو أو محضر الجلسة على إسم وكيل النيابة وطلبا من المحكمة نقض الحكم بناء على هذا السبب وإعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما كان الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ هو أن تتقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني ، وكان نقض المحكمة للحكم من تلقاء نفسها طبقا لنص الفقرة الثانية من هذه المادة على خلاف هذا الأصل هو رخصة استثنائية خولها القانون للمحكمة على سبيل الحصر في حالة ما إذا تبين لها مما هو ثابت في الحكم أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . لما كان ما تقدم ،

وكان بطلان الحكم لإغفال اسم ممثل النيابة لا يندرج تحت إحدى هذه الحالات كما يذهب إليه الطاعنان — هذا فضلا عن أن إغفال إثبات اسم وكيل النيابة في الحكم المطعون فيه وفي محضر الجلسة لا يعدو أن يكون مجرد سهو لا يترتب عليه أي بطلان ما دام أن الثابت في محضر الجلسة أن النيابة كانت ممثلة في الدعوى وأبدت طلباتها وما دام أن الطاعنين لا يجحدان أن تمثيلها كان صحيحا الأمر الذي يفيد أن المحكمة كانت مشككة وفقا للقانون . لما كان ما تقدم ، فإن ما يشير به الطاعنان في هذا الشأن يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٢

رئاسة السيد / محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل هونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(٤٩)

الطعن رقم ١٠٣٢ سنة ٣١ القضائية :

(١-ب-ج) مواد مخدرة . حكم "تسييبه . ما لا يعيبه" .
(١) جريمة احرازها . اركانها . الركن المادى وهو الاحراز . الركن المعنوى وهو القصد الجنائى العام . ما يوفره : علم المحرز بحقيقة المادة المضبوطة . التحدث فى الحكم استقلالاً عن القصد الجنائى . متى لا يلزم ؟ إذا كان ما أورده الحكم يكفى للدلالة على قيامه .

(ب) استظهار قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى . غير لازم .

(ج) قتل المواد المخدرة . هو أحد الأفعال المؤتممة فى المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا ينطوى ذلك على قصد خاص .

استبعاد الحكم قصد الاتجار والتعاطى فى حق المتهم ، واستطراده إلى فرض آخر هو قتل المخدرات . ذلك لا يعيب الحكم : متى كان قد قال فى ذلك قولاً مقبولاً لا تناقض فيه .

(د-هـ) إثبات "بوجه عام" "شهود" . نقض "أسبابه" "مالاً يقيـل منها" .

(د) حرية المحكمة فى استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة من مجموع الأدلة المطروحة عليها . عدم تقيدها فى ذلك بدليل بعينه .

(هـ) شهود . أخذ المحكمة بشهادة شاهد . مفاده : أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها . الموجبة فى ذلك أمام محكمة التقضى . غير جائزة .

١ - لا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة إحراز المواد المخدرة ، بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه .

فإذا كان يبين من مدونات الحكم أن المحكمة قد اطمانت للأسباب السامعة التي أوردتها إلى توافر الركن المادى للجريمة إحراز المخدر في حق المتهم وإلى علمه بكنهه وبحقيقة المادة المضبوطة ، فإن ذلك مما يتوافر به القصد الجنائى العام في هذه الجريمة .

٢ — لا تستلزم المادة ٣٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصدا خاصا من الإحراز ، بل تتوفر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام — وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر — دون تطلب استظهار قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى .

٣ — متى كان الحكم قد أبان في وضوح صلبة المتهم بالجوهر المخدر وعلمه بحقيقته واستيعاده قصد الاتجار أو التعاطى في حقه ، ثم استطرد إلى فرض آخر هو نقل المخدر لحساب آخرين ، فإن ذلك لا يعيب الحكم طالما أن النقل في حكم المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو فعل مادى من قبيل الأفعال المؤثمة التي ساقها المادة من "حيازة أو إحراز أو شراء أو تسليم أو نقل" أو إنتاج أو فصل أو صنع للجواهر المخدرة" ولا ينطوى على قصد خاص — ومن ثم يكون هذا الاستطرد من الحكم غير مؤثر في حقيقة الواقعة التي استخلصها وانتهى إليها بما لا تناقض فيه .

٤ — استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة من حق محكمة الموضوع التي لها أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه .

٥ — متى أخذت محكمة الموضوع بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة "أفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١ من

الجدول رقم ١ المرفق . فقررت بذلك . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا
بالمواد ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والجدول ١ الملحق
بمحاكمة المتهم بالسجن لمدة عشر سنوات وبتغريمه ٥٠٠ جنيه ومصادرة المواد
المخدرة والسيارة المضبوطة . فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
التقضى ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز
جوهر مخدر قد شابه قصور وتناقض في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك
بأنه إذا استبعد قيام قصد الاتجار أو التعاطي الشخصى في حق الطاعن ذكر أنه
ليس ببعيد أنه كان ينقل المخدر لحساب آخرين وهو أمر مبناه الفرض والاحتمال
لم يدلل الحكم على ثبوته ويحمل في طياته تجويها لأقوال رجال الشرطة في تحرياتهم
التي لم يكشفوا عن مصدرها وفي أقوالهم في التحقيقات وأمام المحكمة التي نسبوا
فيها عملية النقل تارة إلى الطاعن وأخرى إلى استخدام سيارته ، وفي جمع الحكم
بين هذه الواقعة المفترضة وبين استبعاد القصد الخاص من إحراز المخدر ما يصم
تدليله بالتهاتر . هذا إلى أن الحكم لم يدلل كذلك على توافر ركن العلم بحقيقة
الجوهر المخدر في حق الطاعن الذي أنكر منذ البداية علمه — ليس فقط بحقيقة
المادة التي يحويها صندوق الكرتون الذي وجد به المخدر — بل بوجود
الصندوق ذاته . وكان من المتعين على الحكم أن يرد على هذا الدفاع وأن يخصه
وخصوصا أن ظروف الدعوى تنفى قيام هذا العلم في حق الطاعن إذ تضاربت
أقوال ضابط المباحث والكونستابل في شأن مكان ضبط الصندوق من السيارة
ودلت معاينة النيابة لهذه السيارة وأقوال أحد شهود النفى وأقوال الطاعن نفسه على
أن المادة المخدرة قد دسها شخص معين بالاسم في التحقيقات وهو محمد على الاسكندراني
والذي لم يستدع لسماع أقواله ، أو أنها دسست بمعرفة شخص آخر مجهول . كما قصر
الحكم في الرد على ما أثاره الطاعن من أنه يجهل قيادة السيارات وأن الذي كان
يقود السيارة المضبوطة هو الميكانيكي محمد على الإسكندراني إذ اعتمد الحكم
في القول بأن الطاعن هو الذي كان يقود السيارة المذكورة قبل ضبطها على أقوال
ضابط المباحث التي لا دليل عليها بل إن واقع الحال ينفيها إذ أن الضابط ذاته

هو الذى قاد السيارة عقب الضبط إلى قسم الشرطة كما أكد شاهدنا التنى فى التحقيق جهل الطاعن قيادة السيارات وثبت أنه لا يحمل رخصة قيادة ، ولا ينال من دفاع الطاعن مجرد عدم استدلال الشرطة على الميكانيكى سالف البيان مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فى أن الملازم عزت توفيق ضابط مباحث قسم روض الفرج علم من تحريات أن المتهم فرحان محمد على " الطاعن " سيقوم بتهرب كمية كبيرة من المخدرات بسيارته الملاكى رقم ... مصر فاستأذن النيابة فى ضبطه وتفتيش سيارته وأذنت له النيابة بذلك قبيل الساعة الرابعة مساء يوم ١٩٥٩/١/٢٢ وفى الساعة ١١ و ٤٥ دقيقة مساء ذلك اليوم تربص الضابط للسيارة بزمام دائرة القسم الذى يعمل به وكان يرافقه الكونستابل فكرى زكى وشاهدنا المتهم يقود السيارة ففتشها ووجدنا على الكرسي الخلفى صندوق كرتون بفتحته وجد به كميات كبيرة من مادة الأفيون وبجانبيها كمية من الشيح لتغطى رائحة الأفيون ولما سأل الضابط المتهم عن مصدرها أنكر علمه بها وتبين من التحليل أن المخدر المضبوط أفيون زنته ٤٩٨٣ جراما . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه أدلة مستمدة من أقوال الضابط والكونستابل ومن تقرير المعمل الكيماوى وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها وتتوافق بها كافة العناصر القانونية بلوعية إحراز المخدر بغير قصد الإتجار أو الاستعمال الشخصى التى دين الطاعن بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن الموضوعى فقنده فى قوله " وبما أن المتهم (الطاعن) أنكر التهمة ولم يبرح شهادة شاهدهى الإثبات بما يضعف من قيمتها فى إقناع المحكمة بصحة التهمة المسندة إليه ، وقد ادعى أن الصندوق الذى وجد به المخدر كان موضوعا فى الشنطة الخلفية للسيارة ولم يقدم أى دليل على ذلك ، وعلى فرض صحته فهو لا يغير من الأمر شيئا ما دام المخدر قد وجد بداخل السيارة المملوكة له والتى كان يقودها وقت الضبط . كما ادعى المتهم أنه يجهل قيادة السيارات وأن الذى كان يقودها هو الميكانيكى محمد على الذى كان يجرى إصلاحها بورشته قبل ضبطها ولم يقدم أى دليل على صحة هذا الدفاع ولم يرشد عن هذا الميكانيكى عند ما سئل عن عنوانه ولم يدع أن بينه وبين هذا الميكانيكى خصومة تدهوه إلى ترك هذه الكمية الكبيرة من المخدرات الغالية الثمن فى سيارة المتهم ساعة الضبط

ليتحمل مسؤولية حيازتها ، وقد علم البوليس بأن المتهم سيهرب المخدرات بسيارته
واستأذن النيابة في ضبطه في الساعة الثالثة مساء يوم ١٩٥٩/٧/٢٢ ولم يتم ضبط
السيارة إلا قبيل منتصف الليل ، وقد ادعى المتهم أنه استلم السيارة من مكان
إصلاحها في الساعة الثامنة مساء يوم الضبط فكيف وصلت هذه المعلومات إلى
البوايس قبل استلام المتهم السيارة وقت ضبطه بها وفي هذا ما يهدم دفاع المتهم
من أساسه "وخلص الحكم من ذلك إلى أنه لم يثبت للحكمة أن إحراز المتهم "الطاعن"
للمخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي الشخصي وليس بعيدا أنه كان ينقل المخدر
إلى أسبوط لحساب آخرين" . و انتهى إلى إعمال حكم المادتين ٣٧ و ٣٨ من
القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار
فيها الذي صدر في أثناء سير المحاكمة لما جاء في نصوصه من عقوبات أخف
بوصفه القانون الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات .
لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم أن المحكمة قد اطمأنت للأسباب
السائغة التي أوردتها إلى توافر الركن المادي لجريمة إحراز المخدر في حق الطاعن
وإلى علمه بكنهه وبحقيقة المادة المضبوطة بما يتوافر به القصد الجنائي العام
في هذه الجريمة ، ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن
بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف - كما هو واقع الحال في الدعوى
المطروحة - ما يكفي للدلالة على قيامه . لما كان ذلك ، وكان ما يشيره
الطاعن من منازعة في تصوير الحادث مردودا بأن استخلاص الواقعة من أدلتها
وعناصرها المختلفة من حق محكمة الموضوع التي لها أن تدين الواقعة على حقيقتها
وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن
تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه ، ومتى أخذت محكمة الموضوع بشهادة شاهد
فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم
الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان
الحكم قد بين واقعة الدعوى وأثبتها في حق الطاعن على صورة تخالف دفاعه
وذلك في منطق مائع ودلل على ثبوت إحراز المخدر في حق الطاعن بركنيه المادي
والمعنوي وهو ما يكفي لحمل قضائه بإدانة الطاعن بالتطبيق للمادة ٣٨ من
القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التي لا تستلزم قصدا خاصا من الإحراز ، بل
تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادي والقصد الجنائي العام وهو علم المحرز بحقيقة

الجوهر المخدر دون تطلب استظهار قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . ولا يعيب الحكم بعد أن أبان في وضوح صلة الطاعن بالجوهر المخدر المضبوط وعلمه بحقيقته واستبعاده قصد الاتجار أو التعاطي الشخصي في حقه أن يستطرد إلى فرض آخر وهو نقل المخدر لحساب آخرين طالما أن النقل في حكم المادة ٣٨ مالفة البيان هو فعل مادي من قبيل الأفعال المؤتممة التي ساقها المادة من "حيازة أو إحراز أو شراء أو تسليم أو نقل أو إنتاج أو فعل أو صنع للجواهر المخدرة" ولا ينطوي في ذاته على قصد خاص ، ومن ثم يكون هذا الاستطراد من الحكم غير مؤثر في حقيقة الواقعة التي استخلصها وانتهى إليها بما لا تناقض فيه . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضحاً .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٢

بإدارة السيد/ محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عادل يونس ، وتوفيق احمد الحسن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٥٠)

الطعن رقم ١٠٤١ سنة ٣١ القضائية :

تقضى "أسبابه . ما لا يقبل منها" . قبض .

الدفع القانوني المختلطة بالواقع . لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة التقض . ملة ذلك .
هي تقضى تحقيقا . مثال : الدفع بطلان القبض .

الدفع بطلان القبض من الدفع القانونية المختلطة بالواقع ، وهي لا تجوز
إثارتها لأول مرة أمام محكمة التقض ، ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع ،
لأنها تقضى تحقيقا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن مع آخرين حكم عليهما بأنهم : المتهمان الأول
"الطاعن" والثاني — مرقا المحل المبين الوصف والقيمة بالمحضر والملوك لسعد
جرجس ميخائيل وكان ذلك باستعمال مفاتيح مصطنعة . والمتهم الثالث —
أخفى المبروقات آنفة الذكر مع علمه بسرقتها . وطلبت عقابهم بالمادتين ٣١٧/٢-٤
و ٤٤ مكرر من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت حضوريا عملا
بالمادة ٣١٧ فقرة ١ و ٢ و ٤ و ٥ من قانون العقوبات بجس كل منهم سنة
مع الشغل والنفاذ . استأنف المحكوم عليهما الأول "الطاعن" والثاني هذا الحكم
والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه
وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم
بطريق التقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في القانون ، ذلك أنه انتهى إلى إدانته بالرغم من بطلان القبض عليه لحصوله في غير حالات التلبس التي نص عليها في المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، ورتب على ذلك بطلان محضر جمع الاستدلالات بما يحمله من أقوال نسبت إليه — ويقول الطاعن إن عدم إبداء هذا الدفع أمام محكمتي أول وثاني درجة لا يمنع من إبدائه أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ومن بينها أقوال الطاعن في محضر جمع الاستدلالات ، ولما كان الطاعن على ما تبين من محاضر جلسات المحكمة لم يدفع ببطلان القبض عليه لدى محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان الدفع ببطلان القبض من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع لأنها تقتضي تحقيقا ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موصوفا .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المتشارين :
عادل بونس ، وزفريق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(٥١)

الطعن رقم ٩٨٨ سنة ٣١ القضائية :

إجراءات المحاكمة . حكم ”النطق به“ . بطلان .

ملائية إجراءات المحاكمة . قاعدة جوهرية . إلا ما استثنى بنص صريح .

الطلق بالحكم . أحد هذه الإجراءات . وجوب النطق به علنا . صدوره في جلسة سرية . أثره .
بطلان الحكم . المادتان ٣٠٣ و ٣٣١ أ ج -

محضر الجلسة والحكم : هما من أوراق الدعوى التي تكشف عن سير إجراءات المحاكمة حتى
صدور الحكم .

ملائية النطق بالحكم — عملا بالمادة ٣٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية —
قاعدة جوهرية تجب مراعاتها — إلا ما استثنى بنص صريح — تحقيقا للغاية
التي توخاها الشارع وهي تدعيم الثقة في القضاء والاطمئنان إليه . فإذا كان
محضر الجلسة والحكم — وهما من أوراق الدعوى التي تكشف عن سير إجراءات
المحاكمة حتى صدور الحكم — لا يستفاد منهما صدوره في جلسة علنية بل الواضح
منهما أنه قد صدر في جلسة سرية ، فإن الحكم يكون معيبا بالبطلان الذي
يستوجب نقضه ، أخذا بنص المادة ٣٣١ التي ترتب البطلان على عدم مراعاة
أحكام القانون المتعلقة بأي إجراء جوهري .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها — أولا — فتحت وأدارت منزلها للدعارة
ثانيا — استغلت بناء ... مقابل تقود . ثالثا — ساعدت ... على ارتكاب
الدعارة . وطلبت عقابها بالمواد ١ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٦٨
لسنة ١٩٥١ . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم
سنة مع الشغل وفاق مسكنها ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود فيه ووضع
المتهمة تحت مراقبة البوليس لمدة سنة وتغريمها مائة جنيه لما أسند إليها من
تهم وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . استأنفت المتهمة هذا الحكم والمحكمة
الإستئنافية قضت غيابيا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد
الحكم المستأنف . فعارضت المتهمة وقضى في معارضتها عملا بمواد الاتهام مع
تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع
أولا — بإلغاء الحكم المعارض فيه وإلغاء الحكم المستأنف لبطالانه . ثانيا —
القضاء بحبس المتهمة سنة مع الشغل وتغريمها مائة جنيه ووضعها تحت مراقبة
البوليس لمدة سنة مع الفلق والمصادرة فطعت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق
التقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه شابه بطلان
في الإجراءات أثر فيه ، ذلك أنه صدر بجلسة سرية بالمخالفة للمادة ٣٠٣ من
قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الأخيرة التي صدر فيها
الحكم المطعون فيه أن القضية نظرت في حجرة المداولة بصفة سرية ، وبعد
استكمال إجراءات المحاكمة صدر الحكم المطعون فيه دون ما إشارة إلى المطبق
به في جلسة علنية — كما ثبت أيضا من مطالعة ورقة الحكم أنه صدر بعبارة
”بجلسة الجلسات المستأنفة المنعقدة بجلسة سرية“ . لما كان ذلك ، وكانت
المادة ٣٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن

”يصدر الحكم في الجلسة العلنية ولو كانت الدعوى نظرت في جلسة سرية“ ، وكانت علانية النطق بالحكم قاعدة جوهرية تجب مراعاتها تحقيقا للغاية التي توخاها الشارع من وجوب العلانية في جميع إجراءات المحاكمة إلا ما استثنى بنص صريح — وهي تدعيم الثقة بالقضاء والاطمئنان إليه ، وكانت المادة ٣٣١ من القانون المذكور ترتب الإبطال على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأى إجراء جوهري ، لما كان ما تقدم ، وكان محضر جلسة المحاكمة وورقة الحكم هما من أوراق الدعوى التي تكشف عن سير إجراءات المحاكمة حتى صدور الحكم ، وكان محضر الجلسة والحكم لا يستفاد منهما أن الحكم قد صدر في جلسة علنية ، بل الواضح منهما أن الحكم قد صدر في جلسة سرية ، وهو ما يعيب الحكم بالإبطال الذي يستوجب نقضه وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد | محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، وحسين صفوت المركي .

(٥٢)

الطعن رقم ١٦٤٥ سنة ٣١ القضائية :

تموين . عقوبة .

مقربة المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ .

النص فيها على عقوبة الحبس والغرامة مع حظر وقف التنفيذ .

تفويضها وزير التموين لإصدار القرارات التنفيذية للقانون وفرض كل أو بعض عقوبات تلك المادة . مؤداة : تفيد هذه القرارات الوزارية بالأصل التشريعي الذي خول إصدارها . أثر ذلك . عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبات الواردة بتلك القرارات الوزارية .

تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه ”يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا القانون“ ، كما تنص على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المينة بها — ومن ثم فإن ما يصدره وزير التموين من قرارات في حدود هذه السلطة التشريعية المخولة له ، إنما يرد عليها — فيما تتضمنه من العقوبات — نفس القيد العام الوارد في تلك المادة بشأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها ، باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي خول وزير التموين إصدار تلك القرارات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : بصفته تاجر تجزئة لم يخطر مكتب التموين المختص في الأسبوع الأول من شهر أبريل سنة ١٩٥٦ من الوفورات المتبقية لديه من مواد التموين . وطلبت عقابه بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمواد ١/٤ و ٥ و ٦ و ١/٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والجدول الملحق والمعدل بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ و ١٢٣ لسنة ١٩٥٢ و ٧٦ لسنة ١٩٥٥ . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملاً بالمواد ١/٤ و ٥ و ٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ والقرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٥ بتفريم المتهم مائة جنيه عن كل تهمة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائياً بلا مصروفات . استأنف كل من المتهم والنيابة هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة التي أترها بالمطعون ضده مع أن المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ — التي خولت وزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات التي نصت عليها جزاء لمخالفة أحكام القرارات التي يصدرها تطبيقاً للمادة الأولى من هذا القانون — نصت على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة ، ومن ثم تكون العقوبات التي يقررها وزير التموين بمقتضى القرارات التي يصدرها تنفيذاً للقانون ومن بينها القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الذي تتضمن المادة ٥٤ منه العقوبة المقررة لمخالفة أحكامه مقيدة بهذا الحظر الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فلا يجوز الحكم بوقف تنفيذها .

وحيث إنه لما كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تنص في فقرتها الأخيرة على أنه "يجوز لوزير التكوين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا القانون ، كما تنص على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة الميينة فيها . لما كان ذلك ، وكان وزير التكوين في حدود سلطته التشريعية المخولة له في تلك المادة قد أصدر القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ونص في مادته ٤٥ المعدلة بالقرار رقم ٢١٠ لسنة ١٩٤٦ والقرار ١١٥ لسنة ١٩٤٩ على معاقبة كل مخالفة لأحكام المواد ٢/٢ و ٣ و ٢/٤ و ٥ و ٦ و ١٠ و ٤١ من القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار بالعقوبات الواردة بالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، فإن هذه العقوبات إنما يرد عليها نفس القيد العام الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي خول وزير التكوين إصدار القرارات التنفيذية المشار إليها — ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٥٣)

الطعن رقم ١٦٤٩ سنة ٣١ القضائية :

وصف التهمة . قتل عمد . ضرب أفضى إلى موت . دفاع .

عدم تقيد المحكمة بوصف النيابة للواقعة . عليها تحييص الواقعة وردّها إلى الوصف الصحيح .
شرط ذلك . وحدة الفعل المادى المكون للجريمتين وعدم اضافة عناصر جديدة .

مى لا تلزم المحكمة بلقت نظر الدفاع إلى التعديل ؟ . عند استبعاد أحد عناصر الجريمة لحسب .

مثال . التعديل من القتل عمدا مع سبق الاصرار إلى الضرب المفضى إلى الموت . عدم التنيه
إليه . لا اخلال بحق الدفاع .

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على
الفعل المسند إلى المتهم ، لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه
أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى
ترى هى أنه الوصف القانونى السليم ، وذلك بشرط أن تكون الواقعة المادية
المبينة بأمر الاحالة والى كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى اتخذتها المحكمة
أساسا للوصف الجديد .

فاذا كان مرد التعديل الذى أجرته المحكمة هو عدم قيام الدليل على توفر نية
للقتل واستبعاد ظرف سبق الاصرار المشدد دون أن يتضمن التعديل اسنادواقعة
مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فإن الوصف الذى نزلت إليه
فى هذا النطاق حين اعتبرت المتهم مرتكبا جريمة الضرب المفضى إلى الموت
لا جريمة القتل عمدا مع سبق الاصرار — هذا التعديل لا يجافى التطبيق السليم

في شيء ، ولا يعطى المتهم حقا في إثارة دعوى الاخلال بالدفاع ، إذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتنبية المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : قتلوا عمدا المجنى عليه الأول مع سبق الإصرار بأن انتووا قتله وحملوا قطعة حديد وعصيا حتى إذا ما شاهدوه اعتدوا بها عليه فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . والمتهم الثاني — أحدث عمدا بالمجنى عليها الثانية الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١/٢٤٢ عقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وادعت كل من أرملى القتل المجنى عليه الأول مدنيا قبل المتهمين متضامين بطلب تعويض قدره ألف جنيه لكل منهما . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملا بالمواد ١/٢٣٦ بالنسبة للأول و ١/٢٤٢ و ٢/٣٢ بالنسبة للثاني و ١/٢٤٢ بالنسبة للثالث بمعاقة المتهم الأول بالسجن لمدة خمس سنين وبمعاقة كل من المتهمين الثاني والثالث بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور وبإلزامهم متضامين بأن يدفعوا لكل من المدعيتين بالحق المدني مبلغ مائتي جنيه والمصاريف المدنية المناسبة ومقابل أتعاب المحاماة . وذلك على اعتبار أن المتهم الأول ضرب المجنى عليه الأول ضربا أنفضى إلى موته ، وأن المتهمين الثاني والثالث أحدثا به إصابات تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . فظمن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعنين بوصف أنهم قتلوا المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار ودارت المحاكمة على أساس هذه الواقعة المحددة غير أن المحكمة اتهمت إلى تعديل التهمة واعتبارها ضربا أنفضى إلى موت

المجنى عليه وقع في مشاجرة اشترك فيها كثيرون وذلك دون أن تلفت الطاعنين أو المدافع عنهم إلى هذا التعديل مما يعيب الإجراءات بما يبطلها ويستوجب نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعنين بوصف أنهم قتلوا المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار بأن انتووا قتله وحملوا قطعة حديد وعصا حتى إذا ما شاهدوه اعتدوا بها عليه فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وأن الطاعن الثاني أحدث عمدا بزوجة المجنى عليه الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت النيابة العامة من محكمة جنايات بنها معاقبة الطاعنين بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٤٢/١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات بنها سمعت الدعوى وانتهت بحكمها المطعون فيه إلى إدانة الطاعن الأول بأنه ضرب المجنى عليه عمدا ضربا أفضى إلى موته دون أن يقصد قتله وعاقبته بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات وإدانة الطاعنين الثاني والثالث بأنهما أحدثا عمدا بالمجنى عليه الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما وإدانة الطاعن الثاني أيضا بأنه أحدث عمدا بزوجة المجنى عليه الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما ، وطبقت في حقه المادتين ٢٤٢/١ و ٣٢ من قانون العقوبات . وقد بين الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى في قوله ” إن مشاجرة نشبت بين عائلة عبد الباري وينتمي إليها المتهمون الثلاثة (الطاعنون) وبين عائلة أبي اسماعيل ومنها المجنى عليه وقد انضم إلى الفريقين آخرون من أهل البلدة وحصل تراشق بالطوب ثم ضرب بالعصى وأسفرت المشاجرة عن ضرب المتهم الأول (الطاعن الأول) للمجنى عليه بماسورة حديد على رأسه فأحدث بها كسرا متخسفا نتجت عنه وفاته دون أن يقصد قتله كما أن المتهمين (الطاعنين) الثاني والثالث تعديا على المجنى عليه المذكور بالضرب بالعصى فأصاباه أولهما على رجله وضرب ثانيهما بعصاه على بطنه كما ضرب المتهم (الطاعن) الثاني السيدة هاشم زوجة القتيل بعصا فأصابها بحاجبها الأيمن ووجهها وساعديها وشفيت من هذه الإصابات في مدة تقل عن العشرين يوما “ . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة

مستمدة من أقوال الشهود ومن بلاغ الحادث ومن تقرير الصفة التشريحية بلجنة القتل والتقرير الطبي الموقع على السيدة هاشم حسن ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها وتتوافر بها كافة العناصر القانونية لجرائم الضرب المفضي إلى الموت وإحداث الجروح عمدا التي دين الطاعنون بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى التكييف القانوني للواقعة في قوله ”وحيث إن النيابة العامة أسندت إلى المتهمين (الطاعنين) تهمة قتل المجنى عليه عبدا خالقا عبد الرحمن مع سبق الإصرار معتمدة في هذا الوصف على ما ورد بمحضر تحريات ضابط المباحث ولا ترى المحكمة الأخذ بهذا الوصف نظرا لما شهدت به زوجة المجنى عليه المذكور وآخر من أنه لم يكن بينه وبين المتهمين أى نزاع سابق يدعوهم لقتله مما ينفي عن المتهمين نية القتل والإصرار السابق عليها ، أما ما وصفت به زوجة القتل كيفية وقوع الحادث بما قد يشعر بتوفر ذلك الظرف فقول لا تطمئن له المحكمة وتعتقد أنه من قبيل المبالغة المقصود منها تجسيم مسؤولية المتهمين . على أن الثابت من إشارة الحادث المبلغة من عمدة الناحية أن مشاجرة قامت بين العائلتين أصيب فيها المجنى عليه وزوجته وهو ما تعتقد المحكمة بصحته بسبب ظروف الحادث وتعدد الإصابات بين الطرفين وعدم ثبوت وجود أى نزاع سابق يدعو المتهمين لإرتكاب هذا الحادث عن قصد سابق وكما شهد شيخ الخفراء ، ومن أجل هذا ترى المحكمة اعتبار الحادث ضربا غير مسبوق بسبق إصرار لا قتلا مقترنا بهذا الظرف كما وصفته النيابة وفي هذه الحالة لا يكون كل من المتهمين مسئولاً إلا بما وقع منه وقد ثبت من الأدلة السالف بيانها أن المتهم الأول هو الذى أحدث بالمجنى عليه عبد الخالق عبد الرحمن اسماعيل إصابة الرأس التي أحدثت الوفاة فيكون مسئولاً عن ذلك بوصفه ضربا أفضى إلى الموت دون أن يقصد القتل لانتفاء نية القتل كما سلف القول وأما المتهمان الثانى والثالث فقد تعديا عليه بالضرب فأحدثا به الإصابات الأخرى الميئنة بالتقرير الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على عشرين يوما . كما ضرب المتهم الثانى أيضا السيدة هاشم حسن فأحدث بها الإصابات الميئنة بالكشف الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . ” لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله

متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف الذى ترى هى أنه الوصف القانونى السليم . وإذا كانت الواقعة المادية الميينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديده الذى دان الطاعنين به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيامه الدليل على توفر نية القتل واستبعاد ظرف سبق الإصرار المشدد دون أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف من الأولى ، فإن الوصف الذى نزلت إليه المحكمة فى هذا النطاق حين اعتبرت الطاعن الأول مرتكبا لجريمة الضرب المفضى إلى الموت واعتبرت الطاعنين الثانى والثالث مرتكبين لجريمة إحداث جروح عمدا بالمجنى عليه تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين — هذا التعديل لا يجافى التطبيق السليم فى شيء ولا يعطى للطاعنين حقا فى إثارة دعوى الإخلال بالدفاع ، إذ أن المحكمة لا تلتزم فى مثل هذه الحالة تنفيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجزته من تعديل فى الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التى رفعت بها الدعوى . هذا إلى أنه لا جدوى للطاعن الثانى مما ينهيه فى هذا الصدد طالما أن المحكمة قد دانتته من جريمة إحداث جروح عمدا بالمجنى عليها الثانية وأوقعت عليه عقوبة هى المقررة بهذه الجريمة . لما كان ذلك ، فإن ما يشير به الطاعنون من نعى على الحكم المطعون فيه لا يكون صديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم اليطاش ، وأديب نصر حزين ، ومختار مصطفى رضوان .

(٥٤)

الطعن رقم ٨٩٨ سنة ٣١ القضائية :

جريمة . قانون . دعوى جنائية . مجالس عسكرية . محاكم عادية . قوة الشيء
المقضى . مسئولية جنائية . حكم "تسييبه . ما يعيبه" .

(١) الجرائم العسكرية . هي الأفعال المؤثرة في قانون الأحكام العسكرية . ومنها ما يدخل
في جرائم القانون العام .

حكم المحكمة العسكرية — نهائيا — في إحدى هذه الجرائم . يجوز قوة الشيء
المقضى . أثر ذلك : إعادة المحاكمة عنها أمام المحاكم العادية . لا تجوز .

الإزدواج في المسئولية الجنائية عن الفعل الواحد : أمر يحرمه القانون ويتأذى
به العدالة .

(ب) الدفع أمام المحكمة العادية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة
العسكرية . هو مانع — إن صح — من إعادة المحاكمة .
إغفال تحقيقه أو الراد عليه . قصور .

١ — الجرائم العسكرية هي أفعال وردت نصوصها في قانون الأحكام العسكرية
رأى الشارع فيها إخلالا بالواجبات المفروضة على الأشخاص الخاضعين
لتنظيم العسكرية ، ومن بين هذه الجرائم ما يحرمه القانون العام فهي جرائم معاقب
عليها في كل من القانونين .

وقد قصد الشارع بما نص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧
في شأن إلتماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية من أن "المجالس
العسكرية محاكم قضائية استثنائية لأحكامها قوة الشيء المحكوم فيه ولا يجوز الطعن في

قراراتها أو أحكامها أمام أى هيئة قضائية أو إدارية خلاف ما نص عليه في هذا القانون" — قصد الشارع من ذلك تبين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، ويترتب على ذلك أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح نهائيا فإن هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانونا بإصداره يحوز قوة الشيء المقضى في نفس الواقعة فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى، ذلك بأن الإزدواج في المسؤولية الجنائية من الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة .

٢ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية — إن صح — يمنع من محاكمة المتهم مرة أخرى عن ذات الفعل أمام المحاكم العادية، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : المتهمان الأول والثاني — اختلسا أموالا أميرية "بنزينا" مملوكا للجيش المصرى ومسلما إليهما بسبب وظيفتهما حالة كونهما موظفين عموميين . والمتهم الثاني — اشترك مع متهمين آخرين في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معهما على ارتكابها ومساعداه بالأعمال المسهلة والمنعمة لارتكابها بأن أعدا له صفيحة فارغة وصحبها إليه أحدهما حيث توجد السيارة قيادة الأول لتعيثها بالبنزين فوقعت الجريمة نتيجة لهذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم^٢ بالمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ١١١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١١١ و ١١٢/١ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمهما متضامتين خمسمائة جنيه وذلك على اعتبار أن التهمة شروع في اختلاس . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق التماس . ولم يقدم الطاعن الأول أسبابا لطعنه ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتصور في التسبب ذلك أنه بعد وقوع الحادث تولت إدارة الجيش التحقيق معه ومع زميله الطاعن الأول وقد حوكم أمام مجلس عسكري قضى بإدانتها نهائيا فلما أعيد رفع الدعوى أمام محكمة الجنايات دفع الطاعن بعلم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها نهائيا من المجلس العسكري إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الدفع ولم تحققه ولم ترد عليه وقضت بإدانتها من نفس الواقعة مخالفة بذلك حكم المادتين ٤٥٤ و ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية .

وحيث إنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن الجرائم العسكرية هي أفعال وردت نصوصها في قانون الأحكام العسكرية رأى الشارع فيها إخلالا بالواجبات المفروضة على الأشخاص الخاضعين للنظم العسكرية ومن بين هذه الجرائم ما يحرمه القانون العام فهي جرائم معاقب عليها في كل من القانونين . ولما كان القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ قد نص في مادته الأولى على أن "المجالس العسكرية محاكم قضائية استثنائية لأحكامها قوة الشيء المحكوم فيه ولا يجوز الطعن في قراراتها أو أحكامها أمام أي هيئة قضائية أو إدارية خلاف ما نص عليه في هذا القانون" وقد قصد الشارع بهذا النص تبيين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، ويترتب على ذلك أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصلحت حكمها وأصبح نهائيا فإن هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانونا بإصداره يجوز قوة الشيء المقضي به في نفس الواقعة فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى — ذلك بأن الازدواج في

المصولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتناذى به العدالة .
لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من
المحكمة العسكرية — إن صح — يمنع من محاكمة الطاعن مرة أخرى عن ذات
الفعل أمام المحاكم العادية ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل تحقيق هذا
الدفع أو الرد عليه فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة دون
حاجة إلى التعرض لأوجه الطعن الأخرى . ولما كان هذا الوجه يتصل بالطاعن
الأول الذى لم يقدم أسبابا لطعنه والذى أثبت الحكم أنه حقق معه عسكريا مع
الطاعن دون أن يستظهر نتيجة هذا التحقيق لطبق القانون في حقه تطبيقا صحيحا ،
فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعنين معا .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٦٢

رئاسة السيد/ محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مادل بونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(٥٥)

الطعن رقم ١٦٦٠ سنة ٣١ القضائية :

غش " أليان " . اثبات " بوجه عام " . " قرائن قانونية " .

(أ) جريمة عرض لبن منشوش للبيع . المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

مجرد تهمة المتهم بتوريد لبن ثبت غشه . غير كاف وحده لادانته . يجب أن يثبت
أنه هو الذي ارتكب الغش أو أنه ورد اللبن مع حله بغشه .

(ب) قرينة العلم المفترض بالغش : المقررة بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ .

عدم مساهمها بالركن المعنوي للجريمة الذي يلزم توافره لتقارب .

تلقيها بسبب الاثبات . مؤدى ذلك : رفع حبه اثبات العلم عن كامل النيابة .
قابليتها لاثبات العكس . عدم اشتراط نوع معين من الأدلة لدحضها . حرية محكمة
الموضوع في تكوين معتقدها في الدعوى .

(ج) قرينة العلم المفترض بالغش . محل إثارته . أن تثبت صلة المتهم بداءة — إذا كان من
المتنقلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين — بالمثل المادى للجريمة .

مثال . جريمة عرض لبن منشوش للبيع . ثبوت قيام شريك المتهم — وحده —
بتوريد اللبن المتعاقده عليه للمشتري ، دون تدخل المتهم أو حضوره أو اتفاقه . مقتضى
ذلك : اقتطاع حله بواقعة الدعوى . الحكم ببراءته . صحيح .

١ — الأصل أنه لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة عرض لبن منشوش للبيع
مع حله بغشه أن يثبت أنه هو الملزم بتوريد اللبن ، بل لا بد أن يثبت أنه هو
الذي ارتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللبن مع حله بغشه .

٢ — أنشأ الشارع قرينة قانونية بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش ، حين اقترض العلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين . وقد رفع الشارع بهذه القرينة عبء اثبات العلم بالغش أو بالفساد عن كاهل النيابة العامة تحقيقا للمصلحة العامة ومحافظة منه على مستوى الألبان على ما أفصح عنه في المذكرة الإيضاحية للقانون سالف الذكر وهذه القرينة — القابلة لإثبات العكس والتي لا يشترط نوع معين من الأدلة لدحضها — لم تمس الركن المعنوي في جنحة الغش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي يلزم توافره للعقاب ، كما أنها لا تمس سلطة محكمة الموضوع في استظهار هذا الركن وفي استنباط معتقدها من عناصر الدعوى واطمئنانها إلى سلامة إسناد التهمة بكافة أركانها إلى المتهم .

٣ — إن محل إثارة قرينة العلم المفترض بالغش المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ هو أن يثبت — بداعة ذي بدء — صلة المتهم ، إذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ، بالفعل موضوع الجريمة . فإذا كانت المحكمة قد قضت بحكمها المطعون فيه ببراءة المتهم واطمأنت في ذلك للأدلة السائغة اليه أوردتها ، إلى عدم ثبوت صلة المتهم بواقعة الدعوى — وهي قيام شريكه وحده بتوريد اللبن الذي ثبت غشه دون تدخل من المتهم أو حضوره أو اخفاقه — فلا يكون سديدا ما تنعاه النيابة على الحكم من أنه أغفل أعمال تلك القرينة القانونية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من المطعون ضده وآخر بأنهما باعا لبنا مفسوشا باضاقهما ماء بنسبة ٣٣٪ وطلبت عقابهما بالمواد ١/٢ و ٢/٣ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ والمادتين ١/٢ و ١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٤٩/٣ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول بحبس الأول سنة واحدة مع الشغل والنفاذ والمصادرة ونشر الحكم على

فقته بجريدة الأهرام ومجلس الثاني ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنهات لوقف التنفيذ . عارض المتهم الأول في هذا الحكم وقضى في معارضته قبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءته . استأنفت النيابة هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق التقض ... إلخ

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة بيعه لبنا مغشوشا مع علمه بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أسس قضاءه على أن المطعون ضده لم يكن حاضرا وقت أخذ العينة من اللبن المورد إلى مستشفى الانكلستوما بكم امبو وأنه لا يكفي لمساءلته بمجرد كونه متعاقدا على توريد اللبن للمستشفى المذكور بل أنه يلزم لتوافر المسؤولية في مذهب الحكم أن يثبت ارتكاب المطعون ضده فعل الغش أو توريده اللبن مع علمه بغشه علما واقعيا في حين أن العلم بالغش أصبح بمقتضى القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ مقترضا لدى المشتغلين بالتجارة والباعة المتجولين ، والمطعون ضده من بينهم ، وبذلك تحقق عليه المسؤولية عن السلعة التي يتجر بها وعليه أن يثبت من مصدرها دائما ومن امتيقاتها للشروط الصحية والقواعد التي تفرضها السلطات ذات الشأن وإذا طرأ عليها بعد ذلك عيب أو انتراع شيء من عناصرها فهو المسئول حتما عن ذلك ولا يقبل منه الاحتجاج بعدم العلم بالغش مادام مصدرها الأصلي مسئولا عن سلامتها عند التوريد وذلك حتى لا يفت أحد من العقاب ، وإذا ثبت إضافة مادة غريبة إلى اللبن هي الماء فإن الركن المادى لجريمة الغش يتوافر في حق المطعون ضده — المفروض فيه العلم به ، وذلك بغض النظر عما استلزمه القانون من إجراءات خاصة بأخذ العينة ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى — الغيابى والمعارض فيه — والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى مما يجمله أن مفتش الأغذية أثبت بمحضر ضبط الواقعة المؤرخ ١٩٥٩/٥/٢٧ أنه كان قد أخذ في ١٧/٥/١٩٥٩ عينة

من اللبن الذي يقوم بتوريده المطعون ضده " متعهد بتوريد الألبان لمستشفى
الانكلستوما بكم أمبو " وقد ضبطت العينة من اللبن الذي كان يحمله المتهم
الثاني في الدعوى ، شريك المتهم الأول في نقل وتوريد اللبن للمستشفى ، وذلك
في غير حضور المطعون ضده . وقد قرر المتهم الثاني في محضر أخذ العينة أنه
متدوب هذا الأخير . وأرسلت العينة للتحليل فبين أنها مغشوشة بإضافة ٣٣٪
ماء إليها . وخلص الحكم إلى قوله " وحيث إن المستقر عليه في أحكام محكمة
الغش أنه لا يكفي في مساءلة المتهم جنائيا عن غش اللبن أن يكون هو المتعاقد
أصلا على توريده بل لابد أن يثبت أن له دخلا فيما وقع من المتهم الذي قام
بالتوريد فعلا وأن العمل كان بالاتفاق بينهما ... وحيث إنه بالبناء على ما تقدم
ولأنه لم يثبت للمحكمة أن للمتهم الأول " المطعون ضده " دخلا فيما ظهر من غش
باللبن الذي يقوم بينه وبين إدارة المستشفى المذكور عقد بتوريده ولا يمكن
الاستناد على وجود مصلحة للمعارض " المطعون ضده " في الغش حتى تحمل عليه
الإدانة ... " وانهى الحكم إلى تبرئة المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان
عائتهى إليه الحكم سديدا في القانون ، ذلك بأن مفاد ما أورده الحكم هو عدم
إطمئنان المحكمة إلى ثبوت صلة المطعون ضده بغش اللبن المضبوط مع المتهم
الثاني في الدعوى وهو ما يكفي لحل قضاء الحكم بتبرئة المطعون ضده إذ يكفي
في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له
بالبراءة مادام الظاهر من الحكم أنه قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة —
كما هو الحال في الدعوى المطروحة . ولا يعيب الحكم أن يكون هناك تعاقد
بين المطعون ضده وبين إدارة المستشفى على توريد اللبن إليها ، إذ الأصل أنه
لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه أن يثبت
أنه هو الملتزم بتوريد اللبن بل لابد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش
أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بغشه . وإذا كان الشارع قد أنشأ قرينة
قانونية بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع التدليس والغش ، حين اقترض العلم بالغش
أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين —
فك القريئة التي رفع الشارع فيها عبء إثبات العلم بالغش أو بالفساد عن كاهل
النيابة تحقيقا للمصلحة العامة ومحافظة منه على مستوى الألبان على ما أفصح عنه

في ذكرته الإيضاحية للقانون سالف الذكر . وكانت هذه القرينة القابلة لإثبات العكس لم تمس الركن المعنوي في جنحة الغش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي يلزم توافره للعقاب عليها ، كما لا تمس سلطة محكمة الموضوع في استظهار هذا الركن من عناصر الدعوى ولا يشترط نوع معين من الأدلة لدحض تلك القرينة ، كما أنها لم تشمل سلطة محكمة الموضوع في استنباط معتقدها من عناصر الدعوى واطمئنانها إلى سلامة إسناد التهمة بكافة أركانها إلى المتهم . وكانت المحكمة قد اطمأنت للأدلة السائغة التي أوردتها إلى عدم ثبوت صلة المطعون ضده بفعل الغش ذاته فلا سبيل إلى مصادرتها في عقيدتها وإثارة تلك القرينة القانونية التي محلها أن يثبت بداءة ذي بدء صلة المتهم — إذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين — بفعل الغش موضوع الجريمة وهو ما دلل الحكم المطعون فيه على عدم توافره بما لا يعقب عليه فيه . لما كان ذلك ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة . وبحضور السادة المستشارين : عادل
هنس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٥٦)

الطعن رقم ١٦٦١ سنة ٣١ القضائية :

اختلاس أموال أميرية .

جريمة المادة ١١٢ عقوبات . أركانها .

صفة الجاني . من هو " الموظف أو المستخدم العمومي " المشار إليه بالنص ؟ هو كل موظف
عمومي أو من في حكمه طبقا للمادة ١١١ عقوبات . مثال . طواف البريد .

متى تحقق ؟ متى كان تسليم المال له حاصلًا بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة .

نوع الشيء المختلس . ماهية الأموال والأوراق والأمتعة المشار إليها بالنص ؟ هي كل
ما يمكن توريده بالمال . أو تكون له قيمة أدبية اعتبارية . مثال . الخطابات البريدية .
لها قيمتها الاعتبارية .

١ — مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩
لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف عمومي أو من في حكمه — طبقا للمادة ١١١
من هذا القانون — يختلس مالا مما تحت يده ، متى كان تسليم المال له حاصلًا
بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المتهم — وهو طواف بريد —
أنه تسلم من المحبى عليهم الرسوم المستحقة عن الخطابات المسجلة التي سلموها
إليه لتعديدها ، فاختلس لنفسه هذه الرسوم التي سلمت إليه بسبب وظيفته ولم
يقم بتوريدها لحساب الخزنة ، فإن الحكم يكون قد دلل على توافر أركان
جريمة الاختلاس المنصوص عليها في تلك المادة وطبق القانون على الواقعة
تطبيقا سليما .

٢ — الخطابات التي يسلمها أصحابها إلى طواف البريد بسبب وظيفته ، هي من الأوراق المشار إليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات لما لها من القيمة الاعتبارية ، ذلك أن عبارة ” الأموال أو الأوراق أو الأمتعة أو غيرها “ الواردة بالمادة المذكورة قد صيغت بالفاظ عامة يدخل في مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا — بوصفه مستخدما عموميا ”طوفا بمصلحة البريد“ اختلس مبلغ ٣٦ قرشا والخطابات المبينة الوصف بالأوراق المسلمة إليه بسبب وظيفته واختصاصه باستلامها . ثانيا — بدد النقود المبينة القيمة بالأوراق والمملوكة لكل من على المتولى أبو السيد واسماعيل إبراهيم الشامي والمسلمة إليه على سبيل الوكالة لشراء أوراق دمغة وإذن يريد فاختلسهما لنفسه إضرارا بالمجنى عليهما . ثالثا — بوصفه موظفا عموميا ”طوفا بمصلحة البريد“ غير بقصد التزوير إيصال المراسلة المسجلة المرسله من اسماعيل مرسى حسن يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أعطى الإيصال رقما (٩٨) بسبق إثباته لمراسلة أخرى باسم مسعدة حسن . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمواد ١١٢ و ١١٨ و ٢١٣ و ٣٤١ من قانون العقوبات . فقررت ذلك . ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملا بالمواد ١١١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١٣ و ٣٤١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه وإلزامه برد ما اختلسه وقدره ستة وثلاثون قرشا وبغزله من وظيفته . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... ألغ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — إذ دان الطاعن بجريمة اختلاس النقود والخطابات المسلمة إليه بسبب وظيفته حالة كونه المختص باستلامها — قد أخطأ في القانون ، ذلك أن الطاعن إنما تسلم النقود من المجنى عليهم ليشتري لهم ببيعتهما طوابع يريد يقوم بصنعها على خطا باتهم المسجلة ،

ومؤدى ذلك أنه كان ويكلا عنهم فى عملية الشراء هذه ولم يكن مكلفا بالقيام بها بسبب وظيفته . كما لم يكن هناك وجه للتفوق بين استلام الطاعن مبالغ لشراء طوابع بريد واعتبار الواقعة فى هذه الحالة جناية اختلاس منطبقه على المادة ١١٢ من قانون العقوبات وبين استلام تقود لشراء طوابع دمغة واعتبار الواقعة فى هذه الحالة الأخيرة جنحة تبديد فى حكم المادة ٣٤١ من القانون المذكور هذا فضلا عن أن الخطابات المسلمة إلى الطاعن لم تكن تحوى تقودا أو أوراقا مالية بل كانت خطابات عادية مما لا تعتبر معه ذات قيمة مالية فهى بذلك ليست من قبيل الأوراق المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من ذات القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله ”إن المتهم حمدى ادريس كان يعمل خلال المدة من ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ إلى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ طوفا بمكتب بريد المحلة الكبرى ومناط به استلام المراسلات العادية والمسجلة من جمهور الراسلين فى بلدان معينة تعين عليه المرور عليها وبيع طوابع بريد من العهدة المسلمة إليه وكان عليه أن يحتفظ بدفتر الإيصالات الخاصة بالمراسلات يسلم أصولا منها تفيد بأنه استلمها من الراسلين وأن يعرض الدفتر المثبت لصور هذه الإيصالات مع الخطابات المسجلة إلى كاتب التسجيل بمكتب البريد عند انتهاء طوافه فيؤشر الأخير على الدفتر بما يفيد استلام المراسلات منه ويقوم بتصديرها إلى الجهات المرسلة إليها . وحدث فى يوم ٣١ من يناير سنة ١٩٥٤ أن قدم اسماعيل المرمى حسن شكوى إلى السيد وكيل نيابة المحلة ذكر فيها أنه سلم المتهم ”الطاعن“ خطابا مسجلا بعلم وصول لإرساله إلى لجنة تصفية أموال أسرة محمد على بعد أن نقده مبلغ خمسين مليا مقابل رسم التسجيل وعلم الوصول وتسلم من المتهم إيصالا يحمل رقم ٩٨ بتاريخ ١٢/١/١٩٥٣ ولما لم يرد إليه علم الوصول تقدم بشكواه إلى وكيل مكتب بريد المحلة الكبرى وأطلعه على الإيصال الدال على تسليم الخطاب ، فبحث وكيل المكتب فى الدفاتر ولم يجد لهذا الخطاب أثرا ، وكذلك تقدمت فى حق المتهم بجملة شكوى أخرى مماثلة تتضمن استيلاءه على خطابات مسجلة وعادية واستلام ثمن رسوم تسجيلها وطوابعها وعدم وصول تلك الخطابات إلى المرسل إليهم . وبسبب تلك الشكاوى المتكررة تشكلت لجنة إدارية لفحص أعمال المتهم عن مدة خدمته

في دائرة مركز المحلة ، وتبين للجنة أنه تسلم من اسماعيل المرمى حسن واسماعيل ابراهيم عبود وفؤاد محمد عمارة ومحمد ابراهيم الصعيدى وعبد المنعم عبد العزيز شلبي ومحمد البيلي شلبي وعبد السميع متولى شرف وحامد السيد حماد وعلى أبو السعود متولى خطابات عادية ومسجلة لتصديرها إلى الجهات المرسله إليها بعد اقتضائه رسوم التسجيل وثمن الطوابع وقد وصلت بعض الخطابات المسجلة إلى المرسل اليهم بطريق البريد العادى ووصل البعض الآخر دون وضع طوابع بريد عليها وبلغت قيمة الرسوم التي اختلسها المتهم ستة وثلاثين قرشا كما ظهر أن المتهم ارتكب تزويرا في محور رسمي هو إيصال المراسلة المسجلة المرسله من اسماعيل محمد حسن بأن وضع على هذا الإيصال رقم ٩٨ ولم يترك صورة له في دفتر المراسلات وإنما أعطى هذا الرقم لمراسلة مسجلة أخرى باسم مسعدة حسن وبذلك استطاع أن يختلس رسم تسجيل المراسلة الأولى . كما تبين كذلك أنه استولى على مبلغ خمسة عشر قرشا من على متولى أبو السعد وقرشين من اسماعيل ابراهيم عبود لشراء إذن بريد للأول وطابعي تمغة للثاني غير أنه بدد هذا المبلغ ولم يسلم إذن البريد أو طوابع التمغة للمجنى عليهم المذكورين . واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال شهود الإثبات ودفتر إيصالات الخطابات المسجلة عهدة الطاعن . ثم عرض الحكم لإنكار المتهم للاتهام المستند إليه ورد على دفاعه في قوله "إن المحكمة لاتعول على إنكار المتهم ولا تعتمد به بعد إقراره كتابة استلامه الخطابات المسجلة المفقودة وتلك المبالغ التي اختلسها وبددها من جمهور الراسلين الذين اطمأنوا إليه بصفته طواف البريد المختص و سلموه رسوم رسائلهم المسجلة وقيمة طوابع خطاباتهم العادية فما كان منه إلا أن استولى على تلك الرسوم واختلسها لنفسه كما بدد النقود المسلمة إليه على سبيل الوكالة لشراء طوابع وأذونات بريد بها إضرارا بالمجنى عليهم من الشهود سألني الذكر . ولم يستطع المتهم أن يطمئن على أقوال هؤلاء الشهود بمطعن جدى ينال من سلامتها ، والمحكمة تطمئن إلى أقوال الشهود وترى فيها ما يقطع بثبوت تهمتي الاختلاس والتبديد المستندتين إليه" . لما كان ذلك ، وكان مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف عمومي أو من في حكمه طبقا للمادة ١١١ من هذا القانون يختلس مالا مما تحت يده متى كان تسليم المال له حاصلًا بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة . وكان الحكم المطعون

فيه قد أثبت في حق الطاعن — بما ساقه من أدلة اطمأنت إليها المحكمة — أنه قد تسلم من المجنى عليهم الرسوم المستحقة عن الخطابات المسجلة التي سلموها إليه لتصديرها ، وكان تسليم هذه الرسوم حاصلا بسبب وظيفته كطواف بريد فاختلس هذه الرسوم لنفسه ولم يقم بتوريدها لحساب الخزانة ، فإن الحكم يكون قد دلل على توافر أركان جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات في حق الطاعن وطبق القانون تطبيقا سليما. لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، وكانت عبارة ”الأموال أو الأوراق أو الأمتعة أو غيرها“ الواردة بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات قد صيغت بألفاظ عامة يدخل في مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال وما يكون له قيمة أدبية أو اعتبارية . لما كان ذلك ، وكانت الخطابات المسلمة إلى الطاعن من المجنى عليهم هي من الأوراق المشار إليها في المادة ١١٢ سالفة الذكر لما لها من القيمة الاعتبارية ، وفضلا عن ذلك فلا جدوى للطاعن مما يثيره في هذا الشأن مادام الحكم قد دانه أيضا عن اختلاس الرسوم المستحقة على هذه الخطابات . لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل
يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(٥٧)

الطعن رقم ١٦٦٤ سنة ٣١ القضائية :

غش . إثبات ”بوجه عام“ .

المادة ١٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . أخذ خمس عينات . هو مجرد إجراء احترازي .
مخالفة . لا بطلان .

جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١
بقمع التدليس والغش ، وإن نصت على وجوب أخذ خمس عينات ، إلا أن
القانون إنما قصد بهذا الإجراء التحرز لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار
التحليل ولم يقصد أن يرتب أي بطلان على عدم اتباعه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من آخرين والطاغن بأنهم — المتهم الأول : عرض
لبيع زيتا مغشوشا مع علمه بذلك . والمتهمان الثاني والثالث ”الطاغن“ : باعا
للمتهم الأول الزيت المغشوش سالف الذكر مع علمهما بذلك . وطلبت عقابهم
بالمواد ٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢
لسنة ١٩٥٥ ومرسوم الزيت الصادر في ٧ أبريل سنة ١٩٥٤ المعدل بمرسوم
المخلوطات في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٤ . والمحكمة الجزئية قضت عملا بمواد الإتهام
مع تطبيق المادة السابعة من قانون الغش والتدليس للأولين غيابيا للأول
وحضوريا اعتباريا للثاني والثالث بتغريم كل من الأول والثاني جنبا واحدا
وتغريم الثالث عشرة جنيهات والمصادرة . استأنف المتهم الثالث ”الطاغن“

هذا الحكم. والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بقبول استئنافه شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في الإجراءات والقصور في التسييب والإخلال بحق الدفاع، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن مفتش الأغذية أخذ ثلاث زجاجات زيت زيتون من محل المتهم الأول وأرسلها للتحليل ولم يتبع الإجراءات الخاصة بأخذ خمس عينات طبقا لما رسمه القانون، كذلك لم يثبت من التحليل وجود غش بالمعنى الذي قصده الشارع وإنما الذي أظهره التحليل هو تغيير في مذاق الزيت (زنخا) وقد دفع الطاعن أن هذه الحالة نتجت من تخزين الزيت وتعرضه للضوء والشمس ولم يستظهر التحقيق كما لم تكن المحكمة بتحقيق ذلك. ويقول الطاعن أيضا إنه دفع بأن تعامله مع المتهمين الأول والثاني كان من زمن بعيد ويحتمل أن تكون الزجاجات التي أرسلت للتحليل قديمة لدى المتهم الأول وطلب التأجيل لتقديم الفواتير الثابت منها التعامل منذ أكثر من عشر سنوات ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه وذكرت في تعليل ذلك أن تاريخ شراء المتهم الثاني لزجاجات الزيت هو ١٩٥٩/٧/٣ وتاريخ شراء الأول من الثاني ١٩٥٩/٧/٢٩ وتاريخ ضبطها ١٩٥٩/٨/١٩ وتاريخ التحليل هو ١٩٥٩/٨/٢٧ وهي تواريخ متقاربة لا يستقيم معها دفاع المتهم "الطاعن"، ولو أن المحكمة أجابته إلى التأجيل لتقديم مستندات التعامل لثبت أن العينات المضبوطة لا بد أن تكون من بين ما تخلف لديه مما اشتراه. وأخيرا فقد طلب الطاعن التصريح له باستخراج صور التحليلات المتكررة من الزيت الموجود بمحله والتي أجرتها إدارة مكافحة الغش التجاري والتي ظهر منها سلامة العينات ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها. ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وإن نصت على وجوب أخذ خمس عينات إلا أن القانون إنما قصد بهذا الإجراء التحرز لما عسى أن تدعو إليه

الضرورة من تكرار التحليل ولم يقصد أن يرتب أى بطلان على عدم اتباعه. لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة الحكم الصادر من محكمة أول درجة والذي قضى الحكم المطعون فيه بتأييده لأسبابه أنه عرض لدفاع المتهم ورد عليه ردا سائغا قال فيه "إن المتهم الثانى قدم فاتورة شرائه من المتهم الثالث وتاريخها ١٩٥٩/٧/٣ والمحكمة لاحظت أن تاريخ شراء المتهم الثانى زجاجات الزيت من المتهم الثالث هو ١٩٥٩/٧/٣ وأن التاريخ الذى اشتراها فيه الأول من الثانى هو ١٩٥٩/٧/٢٩ وأن تاريخ ضبطها لدى الأول ١٩٥٩/٨/٩ وقد تم تحليلها فى ١٩٥٩/٨/٢٧ وهى جميعا تواريخ متقاربة متلاحقة لا يستقيم معها دفاع المتهم الثالث من إسناد التغير والزناخة إلى اختزان الزجاجات أو تعريضها للشمس وتكون تهمة بيع الزيت الفاسد المغشوش قبل المتهم الثالث "الطاعن" ثابتة لثبوت زناخة الزيت المعبا بمصنعه وتغير رائحته حسبما أثبتته تقرير التحليل". لما كان ذلك ، وكان لم يثبت من مراجعة الأوراق أن الطاعن طلب من محكمة ثانى درجة تحقيق شئ مما أشار إليه فى الوجه الأخير من طعنه فلا يجوز له من بعد أن ينعى عليها عدم استجابتها لطلب أو تحقيقها دفاعا لم يطرحه عليها . لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود إبراهيم اسماعيل قاتب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عادل يونس ، وتوفيق أحمد الحسن ، ومحمود إسماعيل ، وحميد صفوت المركي .

(٥٨)

الطعن رقم ١٦٦٧ سنة ٣١ القضائية :

(أ) إثبات ” بوجه عام ” . حكم ” تسييه . مالايعيه ” .

حرية قاضي الموضوع في تقدير الألة . قضاؤه بالبراءة . إحاطة الحكم بالدعوى من بصرو بصيرة .
كفايته .

(ب) إثبات ” بوجه عام ” . ” أوراق ” . حجية الأوراق الرسمية . الطعن
بالتزوير .

العبرة في إدانة المتهم أو برأته هي باقناع القاضي الجنائي . مما يجريه من تحقيق ومن كافة العناصر
المطروحة .

محاضر جمع الاستدلالات أو التحقيق . بياناتها . حجيتها . إن هي إلا عناصر لإثبات . تحتل
الجلد والمناقشة . الطعن عليها بالتزوير . غير لازم .

استثناء من ذلك . أوراق لها قوة لإثبات خاصة إلى أن يثبت ما ينفيها . هي محاضر الجلسات
والأحكام حتى يطن عليها بالتزوير — ومحاضر مواد المخالفات حتى يطن عليها بالطرق العادية .

نطاق هذه الحجية : ذلك قاصر على إمكان المحكمة الأخذ بها دون إعادة تحقيقها بالجلسة . غير
أنها لا تلتزم بما ورد فيها ، ولها مطلق الحرية في رفض الأخذ بها ولو لم يطن عليها بالطريق الذي رسمه
القانون .

١ — يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة
إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه
في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصرو بصيرة .
م (١٥) ج

٢ — الأصل في المحاكمات الجنائية أن العبرة في إدانة المتهم أو براءته هي باقتناع القاضي بناء على التحقيقات التي يجريها بنفسه، فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر أو مطالبته بالركون إلى محاضر جمع الاستدلالات أو التحقيق، ذلك بأن ماتحويه هذه المحاضر من بيانات لاتعدو أن تكون من عناصر الإثبات التي تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي وتحتل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة، فالخصوم أن يفسدوها دون أن يكونوا ملزمين بسلوك سبيل الطعن بالتزوير. والمحكمة بحسب ما ترى أن تأخذ بها أو تطرحها. ولا يخرج من هذه القاعدة إلا ما استثناء القانون وجعل له قوة إثبات خاصة بحيث يعتبر المحضر حجة بما جاء فيه إلى أن يثبت ما ينفيه تارة بالطعن بالتزوير كما هي الحال بالنسبة إلى محاضر الجلسات أو الأحكام فيما تضمنته، وطورا بالطرق العسادية كالمحاضر المحررة في مواد المخالفات فيما تضمنته من الوقائع التي يثبتها المأمورون المختصون إلى أن يثبت ما ينفيها. على أن اعتبار هذه الأوراق حجة لا يعني أن المحكمة تكون ملزمة بالأخذ بها ما لم يثبت تزويرها أو ما ينفيها، بل إن المقصود هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما ورد فيها دون أن تعيد تحقيقه بالجلسة، ولكن لها أن تقدر قيمتها بمنتهى الحرية فترفض الأخذ بها ولو لم يطعن فيها على الوجه الذي رسمه القانون.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : زرع قطنا رجيعا لايحوز زراعته. وطلبت عقابه بالمادة الرابعة من القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٨ . والمحكمة الجزئية قضت بحضوريا عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهم مما أسند إليه . استأنفت النيابة هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت غايبا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ أيد الحكم الابتدائي الذي قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة زراعة قطن في أرض سبق زراعتها قطناً في السنة الزراعية السابقة قد شابها فساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أسس قضاءه على عناصر لا تسانده فيما انتهى إليه من شك في ثبوت التهمة ولا تتفق مع الوقائع المستفادة من أوراق الدعوى التي لا ينهض أمامها أى شك في أن المطعون ضده قد قام بزراعة قطن رجيع على خلاف ما تقضى به المادة الرابعة من القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً والسارى المفعول على سنة ١٩٥٨ — ١٩٥٩ الزراعية بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٨ ، إذ أطرحت المحكمة الدليل المستمد من محضر مهندس الزراعة الذى قام بمعاينة زراعة المطعون ضده بمصاحبة شيخ الناحية وأثبت مخالفتها للقانون ، كما التفتت من شهادة الشاهدين المذكورين أمامها استناداً إلى إنكار المطعون ضده ومجادلته في حضوره وقت تحرير المحضر وخلو هذا المحضر من توقيعه وتناقض شيخ الناحية حول هذه الواقعة الأخيرة وإلى أنه لم يتبع في شأن المطعون ضده الإجراءات التي نظمها الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ التي توجب إعلان المحضر إلى المخالف الغائب على يد العمدة أو أحد مشايخ الناحية . وما ذهب إليه الحكم من ذلك لا يؤدي إلى ما رتبته عليه من شك في ثبوت التهمة ، هذا فضلاً عن أن المادة السادسة سالفة الذكر لم ترتب البطلان على عدم اتباع ما نصت عليه من إجراءات بل إن المادة ١٣ من القانون المذكور خولت المهندسين الزراعيين صفة مأموري الضبط القضائي مما يجعل المحاضر التي يحضرونها حجة بما جاء فيها إلى أن يظن فيها بالتزوير .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن مهندس زراعة السنبلادين أثبت في محضره المؤرخ ١٩٥٩/٥/٢٠ أنه ومنه شيخ ناحية طماي الزهايرة وجد المطعون ضده قد زرع ١٢ قيراطاً قطناً رجيعاً وأنهما استدلا على ذلك من آثار جذور القطن المتخلفة عن العام السابق وأنه سأل المطعون ضده فاعترف مبدئياً أن زرع القطن يلائم

ظروف الحوض وامتنع من التوقيع وذيل المحضر بتوقيع المهندس والشيخ . وبعد أن أورد الحكم مؤدى شهادة مهندس الزراعة وشيخ الناحية أمام المحكمة . وما ذكره الشاهد الأخير من توقيع المطعون ضده على المحضر امامه على رغم خلو المحضر من توقيعه وإصراره على حصول التوقيع ، عرض إلى دفاع المطعون ضده وإنكار ما نسب إليه وانتهى إلى قوله ” وحيث إنه على ضوء ما تقدم وإزاء إنكار المتهم ومجادلته في حضوره وما تكشف عنه المحضر من خلوه من توقيعه وما تناقض فيه شيخ الناحية حول واقعة محددة ما كانت لتحتل الخلاف في شأن حصولها لو صحت وهي واقعة إمضاء المتهم على محضر الضبط أو عدم إمضائه فإن المحكمة لا ترتاح بعد كل هذه الملابسات إلى ما ادلى به الشاهدان من أن المتهم كان حاضرا وقت المعاينة إذ تحور المحضر وبالتالي فلم تتبع حياله ما توجبه المادة ٢/٦ من القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ من وجوب إعلان المحضر إليه حتى تتاح له فرصة المنازعة إن عن له ذلك وكل أولئك من شأنه أن يحيط الإتهام الموجه إليه بكثير من الشك مما يتعين معه القضاء ببراءته “ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة السائغة التي استند إليها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها من عدم اطمئنانه إلى صحة إسناد التهمة إلى المطعون ضده وأطرح أدلة الإثبات المقدمة في الدعوة للاعتبارات التي ذكرها . وكان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة . لما كان ذلك ، وكان ماثيره الطاعنة من نعى على الحكم لالتفاته عما جاء بمحضر ضبط الواقعة المحرر بمعرفة مأمور من مأموري الضبط القضائي مردودا بأن الأصل في المحاكمات الجنائية أن العبرة في إدانة المتهم أو براءته هي باقتناع القاضي بناء على التحقيقات التي يجريها بنفسه فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر أو مطالبته بالركون إلى محاضر جمع الاستدلالات أو التحقيق ، ذلك بأن ما تحويه هذه المحاضر من بيانات لا تعدو أن تكون من عناصر الإثبات التي تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي وتحتل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة فللخصوم أن يفندوها دون أن يكونوا ملزمين بسلوك سبيل الطعن بالتزوير والحكمة بحسب ما ترى أن تأخذ بها أو أن تطرحها ، ولا يخرج عن

هذه القاعدة إلا ما استثناه القانون وجعل له قوة إثبات خاصة بحيث يعتبر المحضر حجة بما جاء فيه إلى أن يثبت ما ينفيه تارة بالظن بالتزوير كما هو الحال بالنسبة إلى محاضر الجلسات أو الأحكام فيما تضمنته وطورا بالطرق العادية كالمحاضر المحررة في مواد المخالفات فيما تضمنته عن الوقائع التي يثبتها المأمورون المختصون إلى أن يثبت ما ينفيها - على أن اعتبار هذه الأوراق حجة لا يعني أن المحكمة تكون ملزمة بالأخذ بها ما لم يثبت تزويرها أو ما ينفيها بل إن المقصود هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما ورد فيها دون أن تعيد تحقيقه في الجلسة ولكن لها أن تقدر قيمتها بمنتهى الحرية قترفض الأخذ بها ولو لم يظن فيها على الوجه الذي رسمه القانون . لما كان ذلك ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الظن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد خفيف ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان .

(٥٩)

الطعن رقم ١٦٧٢ سنة ٣١ القضائية :

وصف التهمة . طرق .

رفع الدعوى على المتهم بأنه أحدث قطعا في الطريق . تبرئه تأسيسا على أنه إنما أحدث تقبا في
باطن الأرض أحفل طبقات الطريق وأنه فعل مستقل لم ترفع به الدعوى . ذلك خطأ . فعل المتهم
لازمه إحداث حفر بميل الطريق . المادة ١٢ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ .

على المحكمة تحييص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وإنزال حكم القانون عليها .

تعاقب المادة ١٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ في شأن الطرق العامة
على أمرين — الأول إحداث قطع أو حفر في سطح أو ميول الطرق العمومية ،
والثاني وضع أو إنشاء أو استبدال أنابيب أو براجخ تحتها بدون ترخيص . فإذا
كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بوصف أنه أحدث قطعا بالطريق العام ،
فقضت المحكمة ببراءته تأسيسا على أنه ” لم يحدث قطعا بالطريق وإنما أحدث
تقبا في باطن الأرض أسفل الطبقات الأسفلية وهو فعل لم ترفع به الدعوى عليه “ —
فإنها تكون قد أخطأت ، ذلك أن وضع المتهم ماسورة في جوف الطريق أسفل
طبقاته السطحية لازمه إحداث حفر بميل الطريق في الموضع الذي أدخلت فيه
الماسورة ، فهو وصف لازم للفعل الذي رفعت به الدعوى وليس واقعة مستقلة عنه
بما يجعله واقعا تحت طائلة المادة ١٣ سالفة الذكر ، ومن ثم فإنه كان يتعين على
المحكمة أن تحييص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تنزل
عليها حكم القانون ، وهي إذ لم تفعل وذهبت خطأ إلى أن ثمة واقعة جديدة
لم ترفع بها الدعوى ، فإن حكمها يكون معيبا متعيينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه: أحدث قطعاً بالطريق العام بدون ترخيص من الجهة المختصة . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٤ و ١٣ و ١٥ و ١٧ و ١٨ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٥٢ . والمحكمة الجزئية قضت غيابياً عملاً بمواد الإتهام بتغريم المتهم مائة قرش وإلزامه برد الشيء إلى أصله على نفقته . عارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوره بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة المتهم . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، وفي ذلك تقول الطاعة إن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده تأسيساً على أن الواقعة التي يمكن إسنادها إليه هي إحداث ثقب بجوار الطريق وإدخال ماسورة منه إلى أسفله وهي غير الواقعة التي رفعت بها الدعوى الجنائية التي وصفت بأنها إحداث قطع في الطريق — إذ انتهى الحكم إلى ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن الواقعة لم تتغير وكان يتعين على المحكمة أن تنزل عليها الوصف القانوني الصحيح وأن تقضى فيها بالعقوبة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد واقعة الدعوى فيما يخلص في "أن المتهم قد ثقب في باطن الأرض أسفل الطبقات الأسفلية للطريق وعلى بعد منها يبلغ حوالي عشرة أمتار ووضع ماسورة ولم يمس الطريق أو يحدث به تلفاً" وبني على ذلك أن تكون التهمة المنسوبة للمتهم من أنه أحدث قطعاً بالطريق العام لاستدلالها من وقائع الدعوى ذلك أن "فعل قطع الطريق المنسوب للمتهم شيء والثقب أسفل الطريق دون إحداث قطع فيه شيء آخر الأمر الذي يترتب عليه بدوره محاكمة المتهم عن أفعال

غير التي قدمته النيابة للمحاكمة بشأنها“ . و انتهى الحكم من ذلك إلى القضاء ببراءة المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الابتدائي أن الواقعة التي رفعت بها الدعوى الجنائية تقوم على ما شهده به مراقب أعمال مصلحة الطرق للنقل من أنه أثناء مروره وجد فتحة يجوار الطريق ولاحظ وضع ماسورة تحت طبقات الأسفلت وتبين أن المطعون ضده هو الذي قام بوضعها وقد طلبت النيابة معاقبته طبقا للمواد ١ و ٢ و ٤ و ١٣ و ١٥ و ١٧ و ١٨ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ بوصف أنه “أحدث قطعاً بالطريق العام بدون ترخيص من الجهة المختصة“ . ولما كانت المادة ١٣ من هذا القانون تعاقب على أمرين - الأول إحداث قطع أو حفر في سطح أو ميل الطرق العمومية ، والثاني وضع أو إنشاء أو استبدال أنابيب أو براج تحتها بدون ترخيص . ولما كان يبين من ذلك أن وضع ماسورة في جوف الطريق أسفل طبقاته السطحية لازمه إحداث حفر بميل الطريق في الموضع الذي أدخلت فيه الماسورة ، فهو وصف لازم للفعل الذي رفعت به الدعوى وليس واقعة مستقلة عنه بما يجعله واقعا تحت طائلة المادة ١٣ سالفة الذكر التي طلبت النيابة معاقبة المطعون ضده بمقتضاها ، ولما كان من المقرر قانونا أن على محكمة الموضوع أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وأن تنزل عليها حكم القانون ، وهي إذ لم تفعل وذهبت خطأ إلى أن تمت واقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى فإن حكمها يكون معيها متعيينا تقضيه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى فإنه يتعين مع التقض الإحالة .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
توفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي ، ومختار مصطفى رضوان .

(٦٠)

الطعن رقم ٧١٦ سنة ٣١ القضائية :

دفاع . تحقيق . حكم "تسييه" . إثبات "شهود" .

(١) الأصل سماع أوجه دفاع المتهم وتحقيقها .

متى يجوز للحكمة أن تعرض عن طلب التحقيق ؟ إذا كانت الواقعة قد وضحت
لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى . شرط ذلك : أن تبين
علة الرفض .

(ب) الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . ماهيته : هو الطلب الذي يصر
عليه مقدمه مع التمسك به في طلباته الختامية .

مثال . طلب الدفاع — في مستهل المحاكمة — سماع شاهد الإثبات الغائب .
سكوته بعد ذلك عن التمسك بهذا الطلب في مرافقته الختامية . مفاده : أنه عدل عنه .
عدم إجابته . لا إخلال بحق الدفاع .

١ — إنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع
وتحقيقه ، إلا أن للحكمة — إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر
المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى — أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين
علة عدم إجابتها هذا الطلب .

٢ — الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب
الجارم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته
الختامية .

فإذا كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ، أن الدفاع عن المتهم "الطاعن" طلب بالجلسة الأولى سماع شاهد الإثبات الغائب "ضابط المباحث" ، فسمعت المحكمة أقوال من حضر من شهود الإثبات وناقشهم الدفاع ثم ترافعت النيابة ومحاميا المدعى بالحقوق المدنية ، وبعد ذلك قررت المحكمة استمرار المرافعة بالجلسة التالية حيث ترفع محامو المتهمين ومن بينهم المدافع عن الطاعن ، فلم يصر على طلب سماع شهادة الضابط المذكور حتى أتم مرافعته ، مما مفاده أنه قد عدل عنه — فإن ما يثيره من أن المحكمة قد أخلت بحقه في الدفاع بعدم استدعائها هذا الشاهد لمناقشته ، لا يكون سديدا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من آخرين والطاعنين بأنهم : المتهم الأول (١) قتل حكيم سليم عمدا ومع سبق الإصرار بأن عقد العزم على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا "بندقية خرطوش" وتوجه إلى مسكن المجنى عليه وأطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته (ب) أحرز سلاحا ناريا "بندقية خرطوش" بدون ترخيص (ج) أحرز ذخيرة "طلقات" مما تستعمل في الأسلحة النارية بدون ترخيص .

والمتهمان الثاني والثالث "الطاعن الأول" : اشتركا بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة القتل سالفة الذكر بأن حرضاه واتفقا معه على ارتكابها نظير جعل مالى قدمه له المتهم الثالث ودبر له المتهم الثاني كنية ارتكاب الحادث وسلمه لذلك سلاحا وطلقات نارية فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة . والمتهم الثاني أيضا (١) أحرز السلاح الناري "بندقية خرطوش" بدون ترخيص (ب) أحرز ذخائر "طلقات" مما تستعمل في الأسلحة النارية بدون ترخيص . والمتهم الرابع "الطاعن الثاني" (١) أحرز سلاحا ناريا "بندقية" بدون ترخيص (ب) أخفى السلاح المستعمل في جناية القتل سالفة الذكر مع علمه بوقوعها . وطلبت معاقبة المتهم الأول بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والثاني والثالث بالمواد ١/٤٠ — ٢ — ٣ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٥ من قانون العقوبات والأول والثاني والرابع بالمواد ١ و ٦ و ١/٢٦ و ٤ — ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٤٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول (١) الملحق به والرابع بالمادة ١/١٤٥ من قانون العقوبات . وادعت ... عن نفسها... وبصفتها وصية على القصر أولاد المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين الثلاثة الأول متضامنين بمبلغ خمسة آلاف جنيه والمصاريف والأتعاب . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين جميعاً بمعاقة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وبمعاقة كل من المتهمين الثاني والثالث بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وإلزام الثلاثة متضامنين بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدني عن نفسها وبصفتها مبلغ ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة . وبمعاقة المتهم الرابع بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه عشرة جنيهات . وبمصادرة السلاح المضبوط . فطعن المحكوم عليهما الثالث والرابع في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى وجهى طعن الطاعن الأول هو الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب ، وفي ذلك يقول الطاعن إن المدافع عنه تمسك في مستهل جلسة ١٩٦١/٤/٤ بطلب استدعاء ضابط مباحث أبو حمص لمعرفة ظروف استدعاء شهود القضية وما وقع في أثناء إحضارهم ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وردت عليه رداً غير سائق فيه إخلال بحق الدفاع ، ويعيبه أن ضابط المباحث حسين عبد اللطيف لم يمثل أمام المحكمة ولم يناقش حتى يمكن بعد ذلك تقدير الدليل المستند من أقواله . كما طلب الدفاع من المحكمة ضم دفتر الحساب المقدم من الأستاذ حبيب رزق لمحكمة أبو حمص في القضية ٥٦٧ لسنة ١٩٦٠ مدنى أبو حمص وذلك لتبين المحكمة مدى الدقة في أقواله حين شهد أن الطاعن أثرى من العزبة ، ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وردت عليه رداً غير سائق كذلك ، كما تقدم الدفاع بحفاظتى مستندات رسمية دالة على أن الأستاذ حبيب رزق غير صادق في قوله إن الطاعن اشترى الأطيان بعد خروجه من خدمته ولكن المحكمة لم تشر في حكمها إلى هذه المستندات ولم تناقش دلالتها في الدعوى حين اعتمدت على أقوال الأستاذ حبيب رزق في إدانة الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها والتي استمدتها من أقوال شهود الإثبات ، ومن التقارير الطبية واعتراف المتهمين الأول والثاني والرابع "الطاعن الثاني" في التحقيقات وهي أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها .

وحيث إنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه إلا أن المحكمة — إذا كانت قد وضعت لديها الواقعة أو كانت الأمر المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى — أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين حلة عدم إجابتها هذا الطلب . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن الذي رده في أسباب طعنه فقال "وبما أنه فيما يتعلق بطلب الحاضر معه — أي مع الطاعن الأول — بجلسة اليوم ضم دفتر الحساب المقدم من الأستاذ حبيب رزق في الدعوى رقم ٥٦٧ لسنة ١٩٦٠ مدني أبو حمص المرفوعة منه ضد المتهم الثالث — الطاعن الأول — بمقولة إنه ثابت منه أن هذا الأخير كان يرسل إليه كشوفات شهرية بالحساب فلا ترى المحكمة محلا لإجابته ، ذلك أنه بفرض صحة ما يقرره الحاضر من المتهم فإن هذا الطلب غير متج في الدعوى ولا أثر له في الأدلة القائمة قبل المتهم المذكور ، أما الطلب الخاص باستدعاء ضابط مباحث مركز أبو حمص لمناقشته في كيفية استدعاء الشهود وحجزهم بالمركز فلا ترى المحكمة محلا أيضا لإجابته ، ذلك أنها قد ناقشت الشهود تفصيلا في حضور الدفاع الذي اشترك في استجوابهم وتناول الإجراءات التي تم بها تحقيق الدعوى ، وكل هذا وذاك يكون محل تقدير المحكمة في تقدير قوة الدليل المستمد منها ومن ثم كانت إجابة هذا الطلب غير متجة في الدعوى " لما كان ذلك ، وكان يبين من هذا الذي أورده الحكم أن المحكمة قد أطرحت طلب المتهم في خصوص ضم دفتر الحساب واستدعاء ضابط المباحث لليلة التي ضمنها ردها على الطلبين وهو رد سائغ تندفع به حالة الإخلال بحق الدفاع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتمويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليهم من المطاعن وحام حولهم من الشبهات أو عدم تمويله عليها — كل ذلك متروك لمحكمة الموضوع فتزله المتزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي يطمئن إليه وجدانها دون رقابة لمحكمة النقض عليها في تقديرها طالما

أن في هذا التقدير ما يسلم به العقل ، ومتى أخذت محكمة الموضوع بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . ومن ثم فلا تريب على محكمة الموضوع إذ قضت برفض طلبي المدافع عن الطاعن بعد أن وضحت الواقعة لديها وبنت عقيدتها على ما شهد به شهود الإثبات في التحقيق الابتدائي وفي التحقيق الذي باشرته هي عند نظر الدعوى ، فلا تريب عليها إذا هي أطرحت ما أثاره الدفاع بشأن هذه الأقوال التي اطمأنت إلى صدقها ، وردت على دفاع الطاعن بما يفنده . لما كان ذلك ، فإن ما يشيره الطاعن الأول في وجهي الطعن لا يكون قائما على أساس .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثاني هو الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن المحكمة أمرت بتلاوة أقوال الشاهد الغائب ضابط مباحث مركز أبو حمص فافترض الدفاع على ذلك وطلب سماع هذا الشاهد فلم تجبه المحكمة إلى طلبه ولم ترد عليه واعتمدت في إدانة الطاعن على أقواله في التحقيق .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن طلب بجلسة ١٩٦١/٤/٢ سماع الشاهد الثاني عشر " ضابط مباحث مركز أبو حمص " وبعد أن سمعت المحكمة أقوال شهود الإثبات الحاضرين وناقشهم الدفاع ورافعت النيابة وممايا المدعية بالحق المدني ، قررت المحكمة استمرار نظر الدعوى ليوم ١٩٦١/٤/٤ حيث ترفع المدافعون عن المتهمين ومن بينهم المدافع عن الطاعن الثاني ، ولم يصر على سماع الشاهد حتى أتم مرافعته مما مفاده أنه عدل عنه . لما كان ذلك ، وكان الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ، ولا ينفك عن التمسك به ، والإصرار عليه في طلباته الختامية . لما كان ذلك ، فإن ما يشيره الطاعن الثاني من أن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعنين على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود ابراهيم سماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
توفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي ، ومختار مصطفى رضوان .

(٦١)

الطعن رقم ١٤٠٥ سنة ٣١ القضاية :

(١) دخان .

الأصل عدم جواز خلطه . متى يجوز خلطه ؟ لا يكون ذلك إلا بقرارات وزارية .
المادة ٦ مكررا من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المضافة بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤ .

دخان المضقة . عدم صدور قرار وزاري يجيز خلطه . أثر ذلك : يخضوه لحكم
المادتين ١ و ٦ من القانون :

(ب) دخان . جريمة "الباعث" .

الدخان المخلوط . المادة النظرية المشار إليها بالمادة ١قرة أخيرة من القانون .
ماهيتها : هل هي كل مادة تضاف الى الدخان قبل تجهيزه للاستعمال في المصنع أركان
الجريمة . ما يفرها ، علم التهم بأن ما يضيفه مادة مخفية .

الباعث : لا أهمية له . مثال . إضافة سائل معين لتحسين الصنف لإرضاء العملاء .
توافر الجريمة .

(ج) دخان . إثبات "بوجه عام" .

خلط الدخان . عدم خضوع هذه الجريمة لوسائل إثبات خاصة . لا يلزم أن يكون
الدليل مستندا من نتيجة التحليل وإمكان عزل المادة النظرية المضافة . تعامل تلك
المادة مع مكونات الدخان أو تشابهها معها : لا أهمية له .

(د) دخان . عقوبة . مصادرة .

دخان مخلوط . لا تقع المصادرة إلا على المصدر الذي تم خلطه دون سائر ما ضبط
من الدخان .

١ — متى كان لم يصدر قرار وزاري يجيز اضافة مادة ما إلى دخان المضغة، فإن الأمر بشأنه يظل خاضعا لحكم المادتين الأولى والسادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ .

٢ — المادة الغريبة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ هي كل مادة تضاف إلى الدخان قبل تجهيزه للاستعمال في المصنع ، ولا اعتداد بالبائع الذي يحمل المتهم على إيقاع هذا الخلط ما دام يعلم أن ما أضافه هو مادة أخرى . ومن ثم فإنه يعد من أعمال الخلط التي حرمها القانون رش الدخان بسائل يحتوى على الماء والعسل والنظرون ولو كان ذلك بقصد تحسينه وإرضاء العملاء .

٣ — ليس بلامر للحكم بأن مادة ما قد خلطت بالدخان ، أن يكون الدليل عليها مستمدا حتما من نتيجة التحليل وإمكان عزلها وتحديد نسبتها ، إذ أن التحليل جزء من أوجه البحث — فتمت اطمانت المحكمة إلى الأدلة المستقاة من اعترافات بعض من سئلوا برش الدخان بسائل معين ومن ضبط هذا السائل وأداة استعماله ، فإن ذلك يكون كافيا للاستدلال على وقوع الجريمة ، ولا ينال من هذا النظر أن تكون المادة التي خلط بها الدخان قد تفاعلت مع بعض مكوناته أو أنها تشابهت مع البعض الآخر مما يصعب معه تحديد نسبتها .

٤ — متى كان الثابت من وقائع الدعوى ومما اطمانت إليه المحكمة من الأدلة أن قدرا معينا من الدخان هو الذي تم خلطه دون سائر ما ضبط من الدخان ، فإنه يتعين أن يقتصر الحكم بعقوبة المصادرة على هذه الكمية المخلوطة وحدها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخرين بأنهم : الأول — أحرز دخانا مغشوشا بمصنعه مع علمه بذلك . والثاني ” الطاعن ” والثالث — صنعا دخانا مغشوشا على الوجه المبين بتقرير مصلحة الكيمياء مع علمهما بذلك . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣

والمادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا ببراءة المتهمين الأول والثاني مما أسند إليهما وباقتضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم الثالث لوفاته . استأنفت النيابة هذا الحكم بالنسبة للمتهمين الأول والثاني المحكوم ببراءتهما . وأمام المحكمة الاستئنافية دفع الحاضر عن المتهمين بعدم جواز استئناف النيابة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة وبقبوله شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم كل من المتهمين عشرة جنيهات ومصادرة كمية الدخان المخلوط الموجود بالأربعة صناديق التي ضبطت بالفرقة التي يجهزها دخان المضغة والتي زنتها ٣١٥ ك. فطعن الأستاذ المحامي والوكيل عن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض . فقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتقضي الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى المحكمة الاستئنافية لتفصل فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة الإعادة قضت حضوريا برفض الدفع بعدم جواز استئناف النيابة وبقبول استئنافها شكلا. وفي الموضوع أولا — برفضه وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة إلى المتهم الأول . ثانيا — وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة إلى المتهم الثاني "الطاعن" وبتغريمه ألف قرش ومصادرة الدخان المضبوط . فطعن الطاعن لثاني مرة في هذا الحكم بطريق النقض . قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وبتحديد جلسة لنظر الموضوع .

المحكمة

حيث إن استئناف النيابة استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن واقعة الدعوى تخلص في أن مفتش المباحث السرية بإدارة عموم الجمارك السيد / ابراهيم نخله انتقل يوم ١٩٥٤/٢/٨ وبصحبه معاون المباحث السيد / جرجس عبد الملك ومفتش الإنتاج السيد / حسن طلبه والخبر مجد فؤاد خلال إلى مقر شركة سجاير توكوس للتحقق من بلاغ تلقاه موضوعه قيام هذه الشركة بخلط ورق دخان المضغة ، فالتقوا بمدير المصنع خريستويوانى كاسيمس فاتجه بهم إلى الفرقة الخاصة بصناعة وتعبئة دخان المضغة فوجدوا بها أربعة

صناديق كبيرة مملوءة بهذا الدخان وعرفوا منه أن هذه الكمية من الأدخنة قد تم إعدادها للبيع وأنها مرشوشة بسائل يحتوى على ماء وعسل اسود ومسحوق النطرون وارشدتهم إلى المضخة التي تستعمل في رش هذا الدخان ووجدوا بها كمية من ذلك السائل ، فقام رجال الجمارك بأخذ عينات من صناديق الدخان الأربعة وعينات من السائل الذى بالمضخة وتبين أن الصناديق الأربعة تحتوى ما وزنه ٣١٥ كيلوجراما من الدخان المعسل ، كما اخذت عينات من دخان آخر وجد بالمصنع ولم يجهز بعد . وحرر مفتش المباحث محضر ضبط . وأرسلت لمصلحة الكيمياء عينات الدخان والسائل فبين من تحليلها أن السائل يحتوى على مواد صلبة بنسبة ٧,٩٪ بالوزن و كربونات الصوديوم بنسبة ٣,٤٪ بالوزن وبيكربونات الصوديوم بنسبة ٠,٨٪ بالوزن ومواد سكرية بنسبة ٠,٣٪ . كما أثبت تقرير التحليل أن رش الدخان بهذا السائل يجعله في حكم الدخان المغشوش ، وتبين من تقرير التحليل المؤرخ ١٩٥٥/١١/٨ أن المواد الغريبة التي يطلب البحث عنها بالأدخنة المضبوطة نتيجة لرشها بالسائل سالف البيان يصعب تحديد نسبتها نتيجة لتفاعلها مع بعض مكونات الدخان او لنشابهها مع البعض الآخر وخاصة إذا كانت بنسب صغيرة كما يحدث عند الرش بمحلول مخفف لها ، كما أثبت هذا التقرير تحت البند ثالثا أن رش الدخان بالسائل المشار إليه يجعله مخلوطا . وقد اعترف المتهم نريستويوانى كاسيمس بوصفه مدير المصنع لمفتش المباحث عند ضبط الواقعة برش دخان المضخنة بمحلول يحتوى على الماء والعسل والنطرون وتستعمل في ذلك المضخة التي وجدت بغرفة التجهيز وبها السائل الذى أرسل لمصلحة الكيمياء وظهر أنه يحتوى على المواد السكرية و كربونات الصوديوم وبيكربونات الصوديوم مذابة في الماء . وقد توات النياية العامة التحقيق ثم أقامت الدعوى الجنائية على المستأنف ضده وآخرين بتهمة صنع دخان مخلوط بإضافة مواد غريبة إليه مينة بالمحضر بالمخالفة لأحكام المواد ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٧٤ سنة ١٩٣٣ والمادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ . وقضت محكمة أول درجة براءة المتهمين ومن بينهم المستأنف ضده فاستأفقت النياية هذا الحكم .

وحيث إن رئيس قسم إعداد دخان المضخة السيد / عبد المنعم محمد فودة اعترف في التحقيق بأن الدخان الذى بالصناديق الأربعة والذى بلغ وزنه

٣١٥ كيلو جراما تم إعداده وأنه رش بسائل يحتوى عسلا أسود ومسحوق
النظرون وماء وأنه يقوم بهذه العملية لتحسين الصنف وأنه كان يجهل أن ذلك
مخطور وقد ذكر خريستويوانى كاسيمس فى محضر الواقعة أن رئيس قسم المضغة
يقوم بإضافة تلك المواد كي يرضى عملاءه بتحسين الصنف وأنه لو كان يعلم بأن
هذه الإضافة مخالفة للقانون لمنعه من القيام بها .

وحيث إن ضبط المضغة المحتوية على السائل بغرفة التصنيع قد أقر به مدير
المصنع ورئيس العمال وقد ذكر أن هذا السائل قد رش به دخان المضغة المضبوط
بالصناديق الأربعة ، وعلى الدفاع عن المستأنف ضده هذا الخلط بأنه إنما
حصل بقصد تحسين الصنف والتهيئة للاستعمال وحسن المذاق وأنه لم يقصد من
إجراء هذه العملية الخلط أو الغش .

وحيث إن الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣
فى شأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان تنص على أنه ” يقصد بعبارة الدخان
المخلوط الدخان الذى تخلط به أو تدمس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت “ وتنص
المادة السادسة على عقاب كل صانع أو تاجر أو صاحب حانوت أو مخزن يحرز
دخانا مغشوشا أو مخلوطا بالحس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز
عشرة جنيهات أو بإحدهما فضلا عن الحكم بمصادرة الدخان موضوع الجريمة .
وتنص المادة ٦ مكررا المضافة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ على أنه ” يجوز
التصريح بإجراء خلط الدخان بموجب قرارات وزارية تحدد الشروط التى بها
تصبح حيازة هذا المخلوط جائزة قانونا “ كما تنص المادة التاسعة على أن لوزير
المالية أن يصدر القرارات التى تلزم لتنفيذ هذا القانون ، وقد صدر قرار
وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ تنفيذا للقانونين ٧٢ و ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الذى
عدل به ذلك بالقرارين ٥٠ لسنة ١٩٣٧ و ١٣٨ لسنة ١٩٤١ وخص بخلط
الدخان المعسل للشيشة والدخان المقروم للعليون ودخان العطوس ” النشوق “
والدخان المقروم للسجاير ببعض المواد الأخرى وينسب معية .

وحيث إن قرارا ما لم يتناول اجازة إضافة مادة ما إلى دخان المضغة ،
ومن ثم فالأمر بشأنها يظل خاضعا لحكم المادتين الأولى والسادسة من القانون
رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤ .

وحيث إن المادة الغريبة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من نص المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ هي كل مادة تضاف إلى الدخان قبل تجهيزه للاستعمال في المصنع ، ولا اعتداد بالبائع الذي يحمل المهتم على إيقاع هذا الخلط مادام يعلم أن ما أضافه للدخان هو مادة أخرى غريبة عنه ، ومن ثم تكون الواقعة مما يعد من أعمال الخلط التي حرمها القانون .

وحيث إنه ثبت مما قرره المشرف على قسم دخان المضخة عبد المنعم عهفودة أنه قام برش الدخان بمحلول من الماء والعسل والتطرون وثبت من أقوال مفتش المباحث في التحقيق أنه ضبط الدخان مرشوشا بهذا السائل وأنه تذوق طعم العسل عند مذاقه للدخان ومما شهد به محمود محمد محمود مدير المعمل الكيميائي أمام هذه المحكمة من أن عينات الدخان كانت مرشوشة بالسائل المضبوط والمفروض أن يكون الدخان صرفا ، كما أن إقرار المستأنف ضده على الصورة الثابتة في التحقيق يفيد علمه بعملية رش الدخان بالسائل المضبوط فهو ضالغ في هذه العملية . أما دفاعه الذي أبداه بعد ذلك من أنه لا يعرف أن الدخان الموجود بغرفة دخان المضخة قد رش بالسائل إذ المسئول عن تجهيز هذا الدخان هو رئيس قسم أدخنة المضخة — هذا الدفاع مردود فضلا عن إقراره في صدر التحقيق على ما تقدم بيانه ، بأنه هو الذي يشرف على إدارة المصنع وأن غرفة مكتبه — كما ثبت من التحقيق — تقع إلى جانب الغرفة التي يوشرت فيها عملية الخلط وأنه يستطيع الإشراف من غرفته على عمال المصنع الذين يعملون في تجهيز دخان المضخة .

وحيث إن المحكمة تعلم أن عملية رش دخان المضخة بالمحلول الذي ضبطت بقاياه بالمضخة التي وجدت بقاعة تصنيع المضخة والتي وجد بها أربعة صناديق من هذا الدخان المعد للبيع بعد تجهيزه ورشه بالسائل أن هذه العملية إنما كانت تجرى بإرادة المستأنف ضده وعلمه وقد أقر بأن تلك المضخة معدة للاستعمال بالمصنع .

وحيث إن الأدلة السالف ذكرها تؤكد أن المستأنف ضده ضالغ في عملية الخلط المحرمة وهو صاحب المصلحة في إجراء هذه العملية وتصنيع دخان المضخة

على هذه الصورة التي تبينت للمحكمة من التحقيقات ، ولا ينال من هذا النظر أن تكون المادة التي خلط بها الدخان قد تفاعلت مع بعض مكونات الدخان وأنها متشابهة مع البعض الآخر مما يصعب معه تحديد نسبتها ، ذلك أنه ليس بلامر للحكم بأن مادة ما قد خلطت ، أن يكون الدليل عليها مستمدا حتما من نتيجة التحليل وإمكان عزلها وتحديد نسبتها لأن التحليل جزء من أوجه البحث وقد اطمأنت المحكمة إلى الأدلة التي سبق سردها بأن الدخان الذي كانت تحتويه الأربعة الصناديق قد خلط بمادة غريبة وأن هذا الخلط قد وقع بعلم المستأنف ضده وإرادته .

وحيث إنه متى كان ما تقدم فإن الحكم الصادر من محكمة أول درجة ببراءة نريستو يوانى كاسميس يكون غير سليم ويتعين لذلك إلغاؤه وأخذه بحكم المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ والمادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ والقضاء بإدانته وذلك بإجماع الآراء .

وحيث إنه بالنسبة للمصادرة فإن المحكمة ترى استنادا إلى وقائع الدعوى وما اطمأنت إليه من أدلة سلف بيانها أن الدخان الذي كان مودعا بالصناديق الأربعة والبالغ زنته ٣١٥ كيلو جراما هو الذي بوشر خلطه فقد وجد مرشوشا بالسائل بوساطة مضخة ضبطت في نفس الحجرة وبها بقايا من محلول النطرون والعسل الذي استخدم في الرش ، ولإقرار محمد عبد المنعم فودة رئيس قسم دخان المضخة بأن هذا الدخان قد رش فعلا بهذا المحلول وأيده في ذلك المستأنف ضده ، يضاف إلى ذلك ما ظهر لمدير إدارة المباحث عند معاينته للصناديق الأربعة المذكورة من أن الدخان الذي تحتويه كان مذاقه ينم على أنه مخلوط بنطرون وعسل ، كل أولئك قاطع في أن هذا القدر من الدخان هو الذي تم خلطه دون سائر ما ضبط ، ومتى تقرر ذلك فإن المحكمة ترى أن يقتصر الحكم بقوة المصادرة على هذه الكمية وحدها .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد السلام ، ومحمود اسماعيل ، وأديب نصر حنين ، ونخضر مصطفى رضوان .

(٦٢)

الطعن رقم ٨٧٤ سنة ٣١ القضائية :

محام . تقض ” إجراءاته “ .

(أ) المحامى ” المقبول “ لرافضة . والمحامى ” المقرر “ للرافضة : هما لفظان لمعنى واحد .

(ب) قبول المحامى أمام محكمة التقض . حالاته : أن يكون مقيدا بالجلوس — قبول الخاص طبقا
لسادة ١٧ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ — أو أن يكون مقبولا للرافضة
أمامها بحكم المادة ٢٦ م .

المحامون الذين تشملهم هذه المادة : محامو الحكومة والهيئات العامة ووزارة
الأوقاف والمؤسسات العامة والهيئات التى يعينها وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول
المحامين .

(ج) قرار وزير العدل الصادر فى ١٩٥٧/٥/٢١ أعمالا لسادة ٢٦ من قانون المحاماة .
طاقة الهيئات التى عنها فيه . أثره : التسوية بين محامى الحكومة ومحامى تلك الهيئات .
عدم اشتراط تقديم جدول المحامين أمام المحاكم بجميع درجاتها .

(د) تقض . إجراءاته . وجوب التوقيع على أصحاب الطعن المرفوع من غير النيابة من محام
مقبول أمام محكمة التقض . المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

قبول المحامى للرافضة . أثره ومداه : تحويل المحامى انتهاك كافة الاجراءات
القضائية حتى تنتهى بالمرافعة .

مثال . محامى بنك مصر . توقيع على أسباب الطعن بالتقض . جوازه . قبول
الطعن شكلا .

١ — جرت نصوص قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ على عدم التفرقة بين لفظي المحامين "المقبولين للرافعة" و "المقررين للرافعة" أمام المحاكم واستعملتهما في أداء معنى واحد .

٢ — الواضح من جماع نصوص قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ أن قبول المحامي للرافعة أمام محكمة النقض يكون في إحدى حالتين — الأولى أن يكون اسم المحامي مقيدا بالجدول الخاص بالمحامين المقررين أمام هذه المحكمة عملا بالمادة ١٧ من هذا القانون ، والثانية أن يكون مقبولا للرافعة أمامها إعمالا لحكم المادة ٢٦ منه والتي تنص على أنه " يقبل للرافعة أمام المحاكم عن مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو وزارة الأوقاف أو المؤسسات العامة أو الهيئات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين محامو أقلام قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين " . وإذا كان القبول أمام المحاكم قد ورد في صيغة العموم فإنه لا بد ينصرف إلى القبول أمام محكمة النقض .

٣ — متى كان وزير العدل — إعمالا لنص المادة ٢٦ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ — قد أصدر قرارا بأن " يقبل للرافعة أمام المحاكم عن بنك الائتمان العقاري أو الشركات التي تساهم الحكومة فيها بنصيب في رأس المال أو البنك الأهلي أو بنك مصر أو مؤسساته أو الجمعية التعاونية للبتروك أو البنك الصناعي أو بنك الجمهورية أو الجامعة العربية محامو أقلام قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين " — فإن القانون يكون قد سوى بذلك بين محامي أقلام قضايا الحكومة ومحامي الهيئات في عدم اشتراط قيدهم في جدول المحامين المقررين أمام المحاكم بجميع درجاتها تيسيرا لهم في أداء واجبهم .

٤ — إن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إذ نصت على أنه إذا كان الطعن مرفوعا من غير النيابة يجب أن يوقع أسبابه محام مقبول أمام محكمة النقض ، فقد دلت على أنه يكفي لإعمال حكمها أن يكون المحامي مقبولا أمام

هذه المحكمة دون أى شرط آخر . ذلك أن إجازة المحامى للرافعة أمام إحدى المحاكم إنما يقتضى بطريق التضمن أن ينحول المحامى اتخاذ كافة الإجراءات القضائية التى يوجب القانون اتباعها والسير بخطواتها حتى تنتهى بإبداء المحامى مرافعته عن الخصم الذى وكله فى الدفاع عنه . وإذن فتى كان محامى " بنك مصر " الذى وقع أسباب الطعن مقبولا للرافعة أمام محكمة النقض مستمدا حقه فى ذلك من القانون ، فإنه يجوز له أن يوقع أسباب الطعن بصفته ، وهو ما يتعين معه قبول الطعن شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده - بأنه أولا : يدد المبالغ المبينة القدر بالمحضر والمملوكة لبنك مصر والتي سلمت إليه من عملاء البنك باعتباره وكلا عن البنك فى قبض تلك المبالغ فاختمها لنفسه لإضرار به - ثانيا : ارتكب تزويرا فى محررات عرفية هى الكيالات المبينة المضمون بالأوراق بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن اصطنع صلب هذه الكيالات ناسبا صدورها زورا لعوض لطفى أحمد وآخرين ووقع بإمضاءات مزورة عليهم مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ٣٤١ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٥ من قانون العقوبات . وقد ادعى مدنيا كل من محمد سعيد ذو الفقار وبنك مصر - الأول بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والثانى بمبلغ ٩٩٨٦ جنيها تعويضا . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات - أولا : بحبس المتهم ثلاث سنين مع الشغل عن التهمتين بلا مصاريف وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ . ثانيا : برفض الدفع المقدم من المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة من محمد سعيد ذو الفقار وبقبولها وإلزامه بأن يدفع له قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف مع النفاذ المعجل بغير كفالة . ثالثا : إلزام المتهم بأن يدفع لبنك مصر تعويضا مدنيا قدره ٩٩٨٦ جنيها والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وأمرت بالنفاذ المعجل بغير كفالة . استأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة . والمحكمة الاستئنافية قضت بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٥٩ حضوريا بالدعى المدنى الأول

”بنك مصر“ وغيايبا للتهمة والمدعى بالحق المدني الثاني ”محمد سعيد ذو الفقار“
أولا : في الدعوى العمومية بعدم جواز استئناف النيابة وقبول استئناف التهم
شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . ثانيا : في الدعوى المدنية
المرفوعة من بنك مصر بإلغاء الحكم وبعدم اختصاص المحكمة بنظرها وألزمت المدعى
المدنى بمصاريفها عن الدرجتين . ثالثا : في الدعوى المدنية المرفوعة من محمد سعيد
ذو الفقار برفض الاستئناف بالنسبة لهذه الدعوى وتأيد الحكم المستأنف وألزمت
التهمة بمصاريفها المدنية الاستئنافية . طارضا المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى
في معارضته بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٦٠ بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل
الحكم المستأنف والإكتفاء بحبس التهم سنة واحدة مع الشغل وأمرت بوقف
تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . وبتاريخ ١٩/٥/١٩٥٩ طعن
الأستاذ المحامى بنك مصر بطريق النقض في الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية
بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٥٩ وقدم تقريرا بالأسباب فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٩ ،
كما قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها تطلب فيها عدم قبول الطعن شكلا لأن
محامى بنك مصر الموقع على تقرير الأسباب غير مقيد فى جدول المحامين المقبولين
أمام محكمة النقض وهو ما يتخلف معه شرط القبول الذى أوجبه المادة ٣٤
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة طلبت الحكم بعدم قبول الطعن شكلا تأسيسا على أن
محامى بنك مصر الذى وقع أسباب الطعن غير مقيد فى جدول المحامين المقبولين
أمام محكمة النقض وأن قبوله للرافعة أمام المحاكم مقصور على حق الحضور
والمرافعة .

وحيث إن المادة ٣٤ فقرة أخيرة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن
حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إذ نصت على أنه إذا كان الطعن
مرفوعا من غير النيابة يجب أن يوقع أسبابه محام مقبول أمام محكمة النقض ،
فقد دلت على أنه يكفى لإعمال حكمها أن يكون المحامى مقبولا أمام هذه المحكمة

دون أى شرط آخر . وقد جرت نصوص قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ على عدم التفرقة بين لفظى المحامين ” المقبولين للرافعة “ و ” المقررين للرافعة “ أمام المحاكم واستعملتهما فى أداء معنى واحد ، ووضح من جماع نصوص هذا القانون أن قبول المحامى للرافعة أمام محكمة النقض يكون فى إحدى حالتين — الأولى أن يكون اسم المحامى مقيدا بالجدول الخاص بالمحامين المقررين أمام هذه المحكمة عملا بالمادة ١٧ من هذا القانون ، والثانية أن يكون مقبولا للرافعة أمامها إعمالا لحكم المادة ٢٦ منه والتي تنص على أنه ” يقبل للرافعة أمام المحاكم عن مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو وزارة الأوقاف أو المؤسسات العامة أو الهيئات التى يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين محامو أقلام قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يادلها أو أحد المحامين “ ، ولما كان القبول أمام المحاكم قد ورد فى صيغة العموم فإنه لا بد ينصرف إلى القبول أمام محكمة النقض .

وحيث إن إجازة المرافعة للمحامى أمام إحدى المحاكم يقتضى بطريق التضمن أن يخول المحامى اتخاذ كافة الإجراءات المفضائية التى يوجب القانون اتباعها بخطواتها التى رسمها القانون وتنتهى بإبداء المحامى مرافعته من الخصم الذى وكله فى الدفاع عنه . وما نقوله النيابة من تفرقة بين مؤدى المادتين ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ و ٢٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم هو قول يجافى مراد الشارع وعلّة التشريع ومن مقتضاه تجزئة الإجراءات فى الدعوى بغير موجب . لما كان ذلك هو حكم القانون ، وكان وزير العدل إعمالا لنص المادة ٢٦ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ قد أصدر فى ٢١/٥/١٩٥٧ قرارا بأن ” يقبل للرافعة أمام المحاكم عن بنك الائتمان العقارى أو الشركات التى تساهم الحكومة فيها بنصيب رأس المال أو البنك الأهلى أو بنك مصر أو مؤسساته أو الجمعية التعاونية للبترول أو البنك الصناعى أو بنك الجمهورية أو الجامعة العربية محامو أقلام قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو

ما يعادلها أو أحد المحامين". فسوى القانون بذلك بين محامى أقلام قضايا الحكومة ومحامى هذه الهيئات فى عدم اشتراط قديم فى جدول المحامين المقررين أمام المحاكم بجميع درجاتها تبصيرا لهم فى أداء واجبهم . وكان محامى بنك مصر الذى وقع أسباب الطعن مقبولا للرافعة أمام محكمة النقض مستمدا حقه فى ذلك من القانون ، فيجوز له أن يوقع أسباب الطعن بصفته على ما سلف بيانه فى أسباب هذا الحكم ، ومن ثم يتعين قبول الطعن شكلا وتحديد جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٢ لنظر موضوع الطعن .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ، ومحمود اسماعيل ، وأديب نصرحتين ، ومختار مصطفى رضوان .

(٦٣)

الطعن رقم ١٦٨١ سنة ٣١ القضائية :

نقض ” أسباب الطعن “ . دفاع . حكم ” تسيييه “ .

وجوب تحديد أسباب الطعن ، حتى يتسنى للمحكمة النقض مراقبة الحكم المطعون فيه .

مثال فيه تجهيل . قول الطاعن إن الحكم لم يرد على دفاعه دون أن يبين ماهية هذا الدفاع .

أوجه الدفاع : ما يجب على محكمة الموضوع إجابته أو الرد عليه صراحة ، وما يكفي فيه الرد الضمني .

الدفاع الجوهري : يتعين إجابته أو الرد عليه .

الدفاع الموضوعي : كفاية الرد الضمني دون استلزام رد صريح .

ما يثيره الطاعن من أن الحكم أفضل الرد على دفاعه مردود بأنه لم يبين ماهية هذا الدفاع ولم يحدده وذلك لمراقبة ما إذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عدمه وهل كان الدفاع جوهرياً مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم رداً بل يعتبر الرد عليه استفاداً من القضاء بالإدانة للأدلة التي أوردتها المحكمة في حكمها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب المجنى عليها عمداً بقبضة يده على عينها اليمنى فأحدث بها الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تختلف لديها من جرائها طاعة مستديمة هي فقد قوة الإبصار بالعين اليمنى ، ونظراً لأن قوة الإبصار بهذه العين غير معروفة فإنه يصعب تقدير هذه العاهة بنسبة مئوية . وطلبت من

غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون فيه عول في إدانة الطاعن على أقوال المجنى عليها والتقرير الطبي الشرعي دون أن يتحدث عما هو ثابت في التحقيقات من أن الواقعة كانت مشاجرة بين أشخاص عديدين ، كما لم يعرض لما شاب أقوال المجنى عليها من تناقض لقولها في بلاغ الحادث إن الطاعن ضربها بقطعة من الطوب على عينا اليسرى في حين أن إصابتها في عينا اليمنى ، ثم شهادتها في التحقيقات بأنه ضربها بقبضة يده على عينا اليمنى مخالفة ما ذكرته في بلاغها مما يجعل الحكم معيبا في تدليله ، فضلا عن قصوره في الرد على دفاع الطاعن الثابت في محضر الجلسة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله ”إن نجاتي زاهر مريان ... ضرب مفيدة برجس ميخائيل عمدا على عينا اليمنى فأحدث بها الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي والتي تخلف عنها عاهة مستديمة هي فقد قوة إبصار العين اليمنى ... “ وأثبت الحكم أن المجنى عليها شهدت ”بأنه حدثت مشادة بينها وبين زوجة المتهم ... وحضر الأخير في أثناء المشادة واعتدى عليها بالضرب بقبضة يده على عينا وأثناء الطريق إلى العدة ألقي عليها قطعة طوب أصابتها في عينا أيضا ثم وصف الحكم إصابة المجنى عليها كما أثبتتها التقرير الابتدائي وأنه يجوز حصولها من الضرب بقبضة اليد وأورد ما ذكره تقرير المستشفى من أن إصابة عينا يجوز حدوثها من التصادم بجسم صلب راض “ . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق بما تظمن إليه في تكوين عقيدتها وأن تطرح ما عدها وهي إذ تفعل لا يصح أن يقال عنها إنها وقعت في تناقض مادام تقدير الدليل وكونه كافيا للآليات من سلطتها وحدها . وكان الحكم قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر

به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال المجنى عليها في التحقيق وأمام المحكمة والتقارير الطبي ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور في الرد على ما شاب أقوال المجنى عليها من تناقض — على فرض حصوله — يكون في غير محله . أما ما يثيره الطاعن من أن الحكم أغفل الرد على دفاعه المثبت بمحضر الجلسة ، فإنه فضلا عن أنه لم يبين ماهية هذا الدفاع ولم يحدده وذلك لمراقبة ما إذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عدمه وهل كان الدفاع جوهريا مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم ردا بل يعتبر الرد عليه استفادا من القضاء بالإدانة للأدلة التي أوردتها المحكمة في حكمها ، وفضلا عن ذلك فإنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن دفع بتلقيق التهمة وكذب المجنى عليها في تصوير الحادث وهو دفاع موضوعي لا يستأهل الرد عليه استقلالاً كما سبق القول . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشق من طعنه يكون غير مديد .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد السلام ، ومحمد اسماعيل ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان .

(٦٤)

الطعن رقم ١٦٨٧ سنة ٣١ القضائية :

(١) أسباب الإباحة . الدفاع الشرعى .

منى لا تتوافر حاله . إذا كان كل من المجنى عليه والمتهم قد قصدا الاعتداء على الآخر .
من منهما بدأ بالعُدوان على زميله . لأهمية له .

(ب) نقض ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ . دفاع . حاهة مستديمة .

إلذفع بأن المجنى عليه شفى من إصابته دون تخلف حاهة . يقتضى تحقيقا موضوعيا .
إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .

١ — إذا كان مفاد ما أورده الحكم أن كلا من المجنى عليه والمتهم كانا يقصدان الاعتداء وإيقاع الضرب من كل منهما بالآخر ، فإن ذلك مما تنفى به حالة الدفاع الشرعى من النفس والمال ، بغض النظر عن البادئ منهما بالاعتداء .

٢ — إذا كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المتهم ” الطاعن “ لم يتمسك بأن المجنى عليه شفى من إصابته دون تخلف حاهة مستديمة لديه ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يقتضى تحقيقا موضوعيا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب إبراهيم محمد الطونجي عمدا فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلفت لديه من جرائها حاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد بعظم قبوة الرأس سوف لا يلتلىء بنسيج عظمى

واق مما يقلل من كفاءته على العمل بما لا يمكن تقديره بنسبة مئوية . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام بمحاكمة المتهم بالسجن لمدة أربع سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو القصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون ، إذ يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه دانه دون أن يحصى دفاعه الذي تمسك به أمام محكمة الموضوع ومؤداه أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه وماله فقد بادره المجنى عليه بالاعتداء بأن عضه في رقبته وضربه بالعصا على ذراعه عندما طابه على سرقة البرسيم من زراعته فاضطر الطاعن إلى دفع هذا الاعتداء بأن ضربه بالمنجل الذى كان يعمل به في زراعته . هذا إلى جانب أن الحكم قد سأل الطاعن عن إحداث العاهة مع أن الحادث وقع بسبب العتاب على سرقة البرسيم ودفعاً للاعتداء الحاصل من المجنى عليه مما يفتى به ركن العمد الذى تتطلبه المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لحناية العاهة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها ، ثم عرض لما أثاره الطاعن من أنه كان فى حالة دفاع شرعى ورد عليه بقوله ” وبما أن المحكمة لا تلتفت إلى دفاع المتهم بأنه كان وقت الحادث فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ذلك أن الثابت من ظروف الدعوى أن المتهم والمجنى عليه كانا متماسكين قبل ارتكاب الحادث وأن كلا منهما قد أصيب فى جسمه نتيجة لهذا التماسك كما أنه لم يثبت حصول سرقة من برسيم المتهم كما يدعى فقد وجدت بالمجنى عليه إصابة عضوية بذراعه الأيمن كما وجدت مثل هذه الإصابة برقبة المتهم وقد كانت إصابة هذا الأخير من التفاهة بحيث وصفت بأنها لا تحتاج لعلاج ومن ثم يكون دفاع المتهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه هو دفاع غير مؤسس ويتعين الالتفات عنه “ .

ومفاد ما أورده الحكم أن المجنى عليه والمتهم كليهما كانا يقصدان الاعتداء وإيقاع الضرب من كل منهما بزميله ، وهو ما لا يتوافر فيه حالة الدفاع الشرعى وذلك بنقض النظر عن البادئ منهما بالاعتداء — وهو رد صحيح فى القانون تنفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال إذ تناول الحكم ما يفيد اقتناع المحكمة بكذب دعوى السرقة لعدم ثبوت ما يدل على حصولها . وأما ما أثاره من تخلف ركن العمد فهو مردود بما هو ثابت من أن الحكم قد استخلص توافر هذا الركن من أقوال المجنى عليه وشهود الحادث وأورد حاصلها بما مفاده أن الطاعن قد ارتكب فعل الضرب عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه وصحته ، وهذا الذى استخلصه الحكم كاف وسائق فى إثبات ركن العمد ويتفق وصحيح القانون ، ومن ثم يكون ما يعيبه الطاعن فى هذا الوجه غير صديد .

وحيث إن مبنى الوجهين الثانى والثالث هو أن الحكم المطعون فيه شابه الخطأ فى القانون حين دان الطاعن بجناية العاهة ، فقد طبق المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات مع أن المجنى عليه شفى من إصابته دون تخلف عاهة مستديمة بعد علاج استغرق مدة تزيد على العشرين يوما ثم التحق بعد ذلك بخدمة الجيش مما كان يتعين معه تطبيق المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه استند فى ثبوت العاهة لدى المجنى عليه إلى التقارير الطبية وأورد حاصلها بقوله ”لأنه يبين من الاطلاع على أوراق علاج المجنى عليه فى مستشفى طنطا ومن الكشف الطبى المتوقع عليه بمعرفة الطبيب الشرعى أنه انتقل إلى المستشفى والمنجل منغمس فى رأسه وأنه أصيب من جراء ذلك بكسر منخفض بعظم الجدارية اليسرى أدى إلى تهتك المخ أسفل هذه الإصابة مع تمزق فى السحايا كما أصيب بعضة آدمية فى ذراعه الأيمن وقد أجريت له نتيجة الإصابة الأولى عملية تربية لرفع العظام المنخفضة فى رأسه فى مساحة ٨ سم^٢ وأنه شفى من هذه الإصابة بعد أن تخلفت لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد بعظم قبوة الرأس سوف لا يمتلئ بنسيج عظمى واقى“ . لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما أثبتته التقرير الطبى باعتباره دليلا من أدلة الدعوى ، وكانت جريمة العاهة المنصوص

عليها في المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات يتحقق وجودها بفقد عضو أو جزء منه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استند في ثبوت العاهة إلى التقارير الطبية وعول عليها وعلى أقوال الشهود وانتهى إلى إدانة الطاعن لوقوع فعلته تحت حكم المادة المذكورة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك بأن المجنى عليه شفى من إصابته دون تخلف عاهة لديه وكان ماثيره الطاعن في هذا الخصوص يقتضى تحقيقاً موضوعياً ، فمن ثم لا تقبل إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عبد جبه السلام ، ومحمود اسماعيل ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان .

(٦٥)

الطعن رقم ١٦٧٩ سنة ٣١ القضائية :

(أ.ب) منشردون ومشتبه فيهم . دعوى جنائية . نقض " أسباب
الطعن " . "سلطة محكمة النقض" .

العود للاشتباه . جريمة وقتية . متى تحقق . من تاريخ ارتكاب الجريمة الجديدة التي
تكون حالة أعود .

الدعوى الجنائية عنها . انقضاؤها بمضي المدة . مدة التقادم . ثلاث سنوات . بدورها :
من تاريخ ارتكاب الجريمة الجديدة المكونة لتلك الحالة . المادة ١٥ أ ج .
الإجراءات القاطعة للتقادم . من بينها ، سؤال المتهم في محضر جمع الاستدلالات .
الدفع باقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . من النظام العام . جواز إثارته لأول مرة
أمام محكمة النقض . شرط ذلك : أن تدل مدونات الحكم على ما يفيد صحته .
سلطة محكمة النقض — في هذه الحالة . في نقض الحكم وبرائة المتهم .

١ — جريمة العود للاشتباه بجريمة وقتية ، والعبرة في تحققها هي بتاريخ
وقوع الجريمة التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة لا بالصفة
اللاصقة به قبل ارتكاب تلك الجريمة .

٢ — من المقرر أن الدفع باقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز إثارته
في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام
العام ، طالما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه يفيد صحته .

فإذا كان يبين مما أورده ذلك الحكم أن الجريمة التي ترتب عليها العود للاشتباه
قد وقعت يوم ١٠/٥/١٩٥٤ وأن أول إجراء قاطع للدة بشأنها كان سؤال المتهم

في محضر جمع الاستدلالات يوم ١٦/٥/١٩٥٧ ، فإن جريمة العود للاشتباه تكون قد سقطت بمضى مدة أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها طبقا لمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المتهم من تلك الجريمة يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون مما يتعين معه نقضه والقضاء بإقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وببراءة المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : في ١٦ مايو سنة ١٩٥٧ عاد لحالة الاشتباه بعد سبق الحكم عليه للاشتباه في القضية رقم ٤٣٢٢ سنة ١٩٥١ اسكندرية ثم ارتكب القضية رقم ٢٥٨٩ سنة ١٩٥٤ كرموز والجنحة رقم ٣٤٩ سنة ١٩٥١ اسكندرية وحكم عليه في الأولى بسنة مع الشغل للسرقه وفي الثانية بستين مع الشغل وغرامة ٤٠٠ جنيه للاتجار بالمخدرات . وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . والمحكمة الجزئية حكمت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل والنفاذ ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في المكان الذي يحدده وزير الداخلية تبدأ من إمكان التنفيذ عليه مع النفاذ بلا مصاريف جنائية . استأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، إذ دانه باعتباره مائدا لحالة الاشتباه مع أن هذه الجريمة قد سقط الحق في إقامتها لمضى أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ ارتكاب الطاعن جريمة السرقة في القضية رقم ٢٥٨٩ سنة ١٩٥٤ جنح كرموز في ١٠ من مايو سنة ١٩٥٤ وهي الجريمة

التي وقعت بعد سابقة الحكم عايه بالمراقبة في القضية رقم ٤٣٤٢/٣٠٨٠ سنة ١٩٥١ س اسكندرية .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه في يوم ١٦/٥/١٩٥٧ بدائرة قسم بولاق عاد لحالة الاشتباه بعد سبق الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس لاشتباه في القضية رقم ٤٣٤٢ سنة ١٩٥١ اسكندرية بأن ارتكب الجنحة رقم ٢٥٨٩ سنة ١٩٥٤ كرموز والجنحة رقم ٣٤٩ سنة ١٩٥١ اسكندرية وحكم عليه في الأولى بالحبس شهرين مع الشغل لسرقة وفي الثانية بالحبس ستين مع الشغل وغرامة ٤٠٠ جنيه للتجار في المخدرات . وقضت المحكمة الجزئية بحبس المتهم شهر مع الشغل والنفاذ وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في المكان الذي يحدده وزير الداخلية تبدأ من إمكان التنفيذ عليه . فاستأنف المتهم وقضى غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا . فعارض وقضى بإلغاء الحكم المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف . وقالت المحكمة الاستئنافية في أسباب حكمها المطعون فيه ” وحيث إن الحكم المستأنف في محله إذ ثبت من مذكرة الجدول الخاصتين بالقضية رقم ٣٠٨٠ سنة ١٩٥١ س اسكندرية أنها مقيدة ضد المتهم لأنه في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وقع منه ما يؤيد حالة الاشتباه وقضى فيها بمراقبته لمدة سنة . فاستأنف الحكم وقضى فيه غيابيا بالتأييد بجلسة ١٩٥١/٥/٥ وصار نهائيا بإعلان المتهم بالحكم في ١٩/٥/١٩٥١ وفوات ميعاد المعارضة وتنفيذ عقوبة المراقبة ضده ، كما تبين من مذكرة الجدول عن القضية رقم ٢٥٨٩ سنة ١٩٥٤ كرموز أنها مقيدة ضد المتهم بوصف السرقة التي ارتكبها في ١٠/٥/١٩٥٤ وقضى فيها عليه بالحبس شهرين مع الشغل وقضى في الاستئناف المرفوع منه حضوريا بالتأييد وصار الحكم نهائيا ومن ثم يكون المتهم قد عاد لحالة الاشتباه مما يتعين معه تأييد الحكم المستأنف . “

وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في محله ، ذلك أن جريمة العود للإشتباه جريمة وقتية والعبرة في تحققها هي بتاريخ وقوع الجريمة التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة لا بالصفة اللاصقة به قبل ارتكابه تلك الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن الجريمة التي ترتب عليها العود للإشتباه قد وقعت يوم ١٠/٥/١٩٥٤ ولم تتخذ

النيابة العمومية أى إجراء قاطع للمدة منذ ذلك التاريخ حتى تاريخ أول إجراء اتخذ في هذه الدعوى وهو سؤال الطامن في محضر جمع الاستدلالات في يوم ١٦/٥/١٩٥٧ وهو ذات التاريخ الذى أوردته النيابة في وصف التهمة على أنه تاريخ الواقعة ، وبذلك تكون جريمة العود للاشتباه قد سقطت بمضى مدة أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها طبقا للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام ، طالما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه على ما سبق إيضاحه يفيد صحته . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن عن جريمة العود للاشتباه يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون مما يتعين معه نقضه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهم الطاعن .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الحسن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(٦٦)

الطعن رقم ١٧٠٦ سنة ٣١ القضائية :

أمر بالا وجه . غرفة الاتهام . نيابة عامة . قض " إجراءاته " . " الصفة
في الطعن " .

أمر الغرفة بالا وجه . طعن النيابة فيه بالقض . من له حق الطعن . للنائب العام والمحامي العام
أو وكيل خاص عنه . الأصل أن يصدر الطعن بأسباب منها .

ما يجوز التوكيل فيه من هذه الإجراءات وما لا يجوز .

التقرير بالطعن وايداع ورقة الأسباب . جواز التوكيل فيها . حلة ذلك : هي أعمال مادية .

وضع الأسباب ذاتها . لا يجوز فيه التوكيل . حلة ذلك : توفير الضمانات ، إذ الأسباب هي
جوهر الطعن .

وجوب توقيع النائب العام أو المحامي العام على أسباب الطعن . توقيعها من رئيس النيابة وحده .
آثره . عدم قبول الطعن لرفضه من غير ذي صفة .

إن الشارع إذ قصر حق النيابة العامة في الطعن بطريق النقض — في الأمر
الصادر من غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى — على النائب العام
طبقا للسادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية أو المحامي العام أو وكيل خاص
عنه طبقا للسادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ،
فإنما أراد بذلك أن يصدر الطعن عن النائب العام أو المحامي العام حتى يكون في ذلك
ضمانة للتهم . فاذا وكل أحدهما أعوانه في التقرير بالطعن — وهو عمل مادي
يستوى أن يباشره أيهما بنفسه أو يكل أمره إلى غيره بتوكيل عنه — فعليه أن
يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها وجب عليه أن يوقع

على ورقها بما يفيد إقراره إياها ، ذلك أن الأسباب هي في الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص اختصاصاتها ، أما تقديم ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع من أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن في التقرير بالطعن . ومن ثم فإنه إذا كان الثابت من الأوراق أن الذي قرر بالطعن وقدم أسبابه هو رئيس النيابة بتوكيل من المحامي العام إلا أن تقرير الأسباب لم يثبت أنه عرض على هذا الأخير للوافقة عليه واعتماده قبل تقديمه لقلم الكتاب ، فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز جواهر مخدرة " حشيشا وأفيتونا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول ١ المرفق . وغرفة الاتهام قررت بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم ومصادرة المواد المضبوطة . فطعنت النيابة العامة في هذا الأمر بطريق التقصص ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الأمر المطعون عليه صدر من غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده ومصادرة المواد المضبوطة ، تقرر رئيس نيابة مخدرات القاهرة بتوكيل من المحامي العام بالطعن عليه ، وقدم الأسباب التي ينفي عليها طعنه ، وقد تبين من الاطلاع عليها أن المحامي العام لم يوقع على أسباب الطعن .

وحيث إنه لما كانت المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا تميز الطعن أمام محكمة التقصص في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا للجنى عليه وللدعى بالحقوق المدنية وللنائب العام بنفسه أو طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية

للمحامى العام فى دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنه . لما كان ذلك ، وكان القانون فى مادتيه ما لفتى الذكر إنما أراد أن يصدر الطعن عن النائب العام أو المحامى العام حتى يكون فى ذلك ضمانه للمتهم — فإذا وكل أحدهما أعوانه بتقرير الطعن بقلم الكتاب — وهو عمل مادى يستوى فيه أن يباشره أيهما بنفسه أو بكل أمره إلى غيره بتوكيل منه — فعليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره بإياها — ذلك لأن الأسباب هى فى الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص اختصاصاتهما — أما تقديم ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع من أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن فى التقرير بالطعن . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الذى قرر بالطعن بقلم الكتاب وقدم أسبابه هو رئيس نيابة مخدرات القاهرة بتوكيل من المحامى العام إلا أن تقرير الأسباب لم يثبت أنه عرض على المحامى العام للواقفة عليه واعتماده قبل تقديمه لقلم الكتاب بواسطة من وكله فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٢

بإدارة السيد / محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السركي .

(٦٧)

الطعن رقم ١٧١٠ سنة ٣١ القضائية :

دخان . مسئولية جنائية . دعوى مدنية . تقض "حالاته" .

جريمة إضرار دخان مخلوط . أركانها . أحكام القانون ٩١ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون ٧٩
لسنة ١٩٤٤ .

الركن المادي . توافره : سواء أكانت نسبة الخلط كبيرة أم ضئيلة .

مثال : الرمل . مادة غريبة عن الدخان . وجوده بنسبة عالية فيه . مقتضى ذلك : هو دخان
مخلوط .

الركن المعنوي . التفرقة بين الصانع وغير الصانع . المادة ٧ من القانون .

الصانع : اقراض القصد الجنائي لديه بقريمة قانونية قاطعة . دفعه المسؤولية بمقولة عدم علمه
بالقش أو الخلط . لا يجوز .

غير الصانع : إعفاؤه من العقاب إذا أثبت حسن نيته .

تقض "حالاته" . دعوى مدنية . طعن المدعى المدنى بالتقض في خصوص ما قضى به الحكم
من دفع ضرره المدني . بجوازه : رغم صيرورة الحكم بالإبراء نهائيا . ثبوت الخطأ في تطبيق
القانون . تقض الحكم والإحالة بالنسبة للدعوى المدنية . مثال .

يبين من استعراض نصوص المواد ١ و ٦ و ٦ مكررة و ٧ من القانون رقم ٧٤
لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤
وقرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتحديد النسب التي يجوز خلط
أنواع الدخان المعسل بها — أن الشارع ، فيما عدا تلك النسب التي فوض وزير
المالية تحديدها ، لم يحدد نسبة خلط الدخان ومضى في توافر الركن المادي

لجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة وجعل مجرد إحراز الدخان المخلوط جريمة معاقبا عليها فأنشأ بذلك نوعا من المسؤولية الفرضية مبذبة على اقتراض قانوني لتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل — إذا كان صانعا — بحيث لا يستطيع دفع مسئوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط ، تأسيسا على أن من واجباته الإشراف الفعلي على ما يصنعه والتزام أحكام القانون في هذا الصدد ، فعوده عن هذا الواجب يعد قرينة قانونية قاطعة على توافر العلم بذلك الغش أو الخلط وأن إرادته اتجهت إلى هذا الفعل المؤثم قانونا ما لم تقوم به حالة من حالات الإعفاء من المسؤولية الجنائية . أما من لم يكن صانعا فقد أعفاه القانون من العقاب إذا أثبت حسن نيته .

فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده "المتهم المدعى عليه مدنيا" صانع وأن الدخان المضبوط لديه قد ثبت وجود نسبة عالية من الرمل فيه ، وهو مادة غريبة عنه يصدق عليه معها وصفه بالدخان المخلوط ، فإن ما انتهى إليه الحكم من رفض الدعوى المدنية المقامة من مصلحة الجمارك "الطاعنة" تأسيسا على عدم ثبوت توافر العلم بخلط الدخان لدى المطعون ضده أو قيامه بفعل الخلط يكون مخطئا في تطبيق القانون متعينا نقضه والإحالة بالنسبة لما قضى به في الدعوى المدنية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة "المتهم المطعون ضده" بأنه : بصفته تاجرا أو صانعا أحرز دخانا مخلوطا مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ . وقد ادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه . والمحكمة الجزئية قضت بحضوريا عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهم مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعية المصاريف المدنية . استأنفت المدعية بالحقوق المدنية هذا الحكم كما استأنفته النيابة . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف . فطلعت المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة إحرازه دخانا مخلوطا ورفض الدعوى المدنية قبله قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس قضاءه على نفى علم المطعون ضده بوجود نسبة عالية من الرمال بالدخان المضبوط في مصنعه وعدم وضعه رمالا أو مواد غريبة به في حين أنه قد ثبت وجود الرمال بالدخان بنسبة عالية تتنافى مع قرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ — بوضع نظام خلط الدخان — وعلم المتهم أو عدم علمه سيان وفقا للمادة ٦ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ إذ يكفي مجرد حيازة الدخان المخلوط ولا يعفى حسن النية من العقاب إلا من لم يكن صانعا طبقا للمادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ والمطعون ضده صانع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ” إنها تخلص فيما أثبتته السيد مأمور إنتاج المنصورة بمحضره المؤرخ ١٩٥٧/٧/٢٠ من أن المتهم وهو صاحب مصنع لتعسيل أدخنة أخطر بتاريخ ١٩٥٧/٥/١٨ عزمه على تعسيل مائة كيلو دخان في ١٩٥٧/٥/٢٠ وأنه سيشرع في تعبئتها في ١٩٥٧/٥/٢٨ لنذب من يلزم لحضور عملية التعبئة ، فنذب سيادته السيد / سليمان محمد ضيف معاون بالتفتيش لحضور عملية التعبئة في ١٩٥٧/٥/٢٨ وقام الأخير بأخذ العينات اللازمة وتحليلها فتبين من تقرير معامل التحليل المؤرخ ١٩٥٨/١١/١١ أنها غير مطابقة للقرار الوزاري ٩١ لسنة ١٩٣٣ لاحتوائها على نسبة عالية من الرمل كمادة غريبة“ . وأورد على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة مستمدة من أقوال مأمور إنتاج المنصورة ومعاون التفتيش والكيمائي بمصلحة الكيمياء . وعرض الحكم لدفاع المطعون ضده من أنه اشترى الدخان الجفاف بموجب فواتير من بعض التجار وأنه مستورد من إيطاليا والهند وطرابلس وأنه يقوم بتعسيل الدخان بالحالة التي يشتريه بها ، ووجه أن تكون العينة التي أخذت كانت جزء من ورق دخان تعلقت به أجزاء بسيطة من الرمل وسحب بحالته من الجورك أو أن يكون في قاع جرار العسل بعض الرمال ، وأشار الحكم إلى ما قرره معاون التفتيش

من أن الدخان يحوى أصلا موادا عالقة به كالرمل وأن هناك منشورا ينبه على أصحاب المصانع بتنظيف الدخان قبل تعسيله ، وخلص الحكم إلى أن وجود الرمل بالدخان الجاف أمر طبعى ورتب على ذلك أن القول بعلم المطعون ضده بوجود نسبة عالية منه أمر لا دليل عليه فى الأوراق بقوله إن الثابت أن تلك النسبة العالية لم يظهرها إلا التحليل وأن المحضر لم يحرق وقت أخذ العينة لاشتباه مفتش الإنتاج وإنما حرر بعد ورود تقرير التحليل ، كما أن المفتش المذكور لم يثبت بمحضه أية ملاحظة على الدخان المضبوط يفهم منها أنه قد بان له من مناظرته وجود نسبة عالية من الرمل به ، وأنه لم يثبت من الأوراق أن المطعون ضده قد قام بفعل إيجابى بأن وضع رملا أو مواد غريبة وخلطها بالدخان ، وانهى إلى تأييد حكم محكمة أول درجة القاضى بتبرئة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه غير سديد فى القانون ، ذلك بأن المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان قد عرفت الدخان المخلوط بأنه الدخان الذى تخلط به أو تندس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت . ونصت المادة ٦ المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ فى فقرتها الأولى على أنه "مع مراعاة أحكام المادتين ٦ مكررة و ٧ يعاقب كل صانع أو تاجر أو صاحب حانوت أو مخزن يحوز دخانا مغشوشا أو مخلوطا بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلا عن الحكم بمصادرة الدخان موضوع الجريمة" وجرى نص المادة ٦ مكررة — المضافة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ — على أنه "يجوز التصريح بإجراء خلط الدخان بموجب قرارات وزارية تحدد الشروط التى بها تصبح حيازة هذا المخلوط جائزة قانونا على أنه يجب أن يبين بطريقة واضحة كيفية الخلط على المخلوط إذا كانت معدة للتصدير أو معروضة للبيع أو للاستهلاك" . ثم نصت المادة ٧ على أنه "لا عقاب على من لم يكن صانعا وأحرز دخانا مغشوشا أو مخلوطا إذا أثبت حسن نيته" ، ونص قرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ على النسب التى يجوز خلط أنواع الدخان المعسل بها . ويبين من هذا الاستعراض أن الشارع — فيما عدا النسب التى توخى وزير المالية تحديدها — لم يحدد نسبة للخلط وسوى فى توافر الركن المادى للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة وجعل مجرد إحراز

الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقبا عليها ، فأنشأ بذلك نوعا من المسؤولية
الفرضية مبنية على اقتراض قانوني لتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل — إذا كان
صانعا — الذى لا يستطيع دفع مسؤوليته فى حالة ثبوت الغش أو الخلط تأسيسا
على أنه من واجباته الإشراف الفعلى على ما يصنعه والتزام أحكام القانون فى هذا
الصدد ، فقعوده عن هذا الواجب يعد قرينة قانونية قاطعة على توافر العلم بذلك
الغش أو الخلط وأن إرادته اتجهت إلى هذا الفعل المؤثم قانونا ، ما لم تقم به
حالة من حالات الإغفاء من المسؤولية الجنائية . أما بالنسبة إلى من لم يكن
صانعا فتمد أعفاه القانون من العقاب إذا أثبت حسن نيته . لما كان ذلك ،
وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده صانع وأن الدخان
المضبوط لديه قد ثبت وجود نسبة عالية من الرمل فيه وهو مادة غريبة عن
الدخان يصدق عليه وصفه بالدخان المخلوط ، فإن ما انتهى إليه الحكم من رفض
الدعوى المدنية تأسيسا على عدم ثبوت توافر العلم بخلط الدخان لدى المطعون
ضده أو قيامه بفعل الخلط ، يكون مخطئا فى القانون . ولما كان هذا القضاء
قد حجب محكمة الموضوع عن مناقشة الدعوى المدنية ، فإنه يتعين لذلك نقض
الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الدعوى المدنية والإحالة مع إلزام المطعون ضده
المصاريف .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٢

برياعة السيد/ محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل
يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(٦٨)

الطعن رقم ١٧١١ سنة ٣١ القضائية :

نقض ”الحكم في الطعن“ . ”سلطة محكمة النقض“ . إجراءات المحاكمة .
عقوبة . أرز .

(أ) الطعن بالنقض للمرة الثانية . مقتضاه : الحكم في موضوع الدعوى . المادة ٥٥ من القانون
٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

إجراءات المحاكمة في هذه الحالة . هي الإجراءات المقررة للمحاكمة عن الجريمة .
متى تحدد محكمة النقض جلسة لنظر الموضوع ؟ ومتى تحكم فيه مباشرة ؟
تحديد الجلسة : إذا استلزمت أسباب الطعن الترخيص لموضوع الدعوى .

الحكم مباشرة : عند اقتضار أسباب الطعن على مجرد الخطأ في تطبيق القانون بما
يقتضيه تصحيحه لحسب . المادة ٣٩ من القانون .

(ب) العقوبة التكميلية . متى يصبح التجاوز من إيقاعها ؟ عند انعدام جدواها العملية .

مثال . أرز . عقوبة القانون ٧١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ .
”عدم مباشرة خدمة الزراعة“ . مضى عدة سنوات بين وقوع الجريمة والحكم في
الدعوى . لا جدوى من الحكم بها .

١ — تنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه ”إذا طعن مرة ثانية في الحكم
الصادر من المحكمة المحالة إليها الدعوى تحكم محكمة النقض في الموضوع ، وفي هذه
الحالة تتبع الإجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت“ . فإذا كان
الطعن المقدم من النيابة — للمرة الثانية — مقصورا على أن العيب الذي شاب
الحكم هو الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار لإثباتها في الحكم، فإن ذلك

يقتضى بحسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المذكور أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون نظر الموضوع في جلسة تحددها ما دامت أسباب الطعن المقدمة لم ترد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما يستلزم التعرض لموضوع الدعوى .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتغريم المتهم عشرة جنهات وبعدم خدمة زراعة الأرز في المستقبل وبوقف تنفيذ العقوبة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لمخالفته أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ ، وهو ما يتعين معه نقضه وتصحيحه بجعل الغرامة المحكوم بها على المتهم "المطعون ضده" ٢٥ جنهات عن كل فدان أو كسور الفدان من زراعة الأرز موضوع الجريمة ، مع التجاوز عن العقوبة التكميلية "وهي عدم خدمة زراعة الأرز" لعدم جدواها العملية الآن وقد مضى على الواقعة قرابة الخمس سنوات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه :زرع أرزا في منطقة محظور زراعته فيها . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١٥ و ١٦ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ . والمحكمة الجزئية قضت بحضوريا ببراءة المتهم . استأنفت النيابة هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا اعتباريا وبإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم خمسين جنهات وبعدم مباشرة زراعة الأرز في المستقبل بلا مصاريق . عارض المتهم في هذا الحكم . وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم النيابي المعارض فيه وبراءة المتهم مما أسند إليه . قطعت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض . قنضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتقضي الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى المحكمة الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة المذكورة قضت عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء

الحكم المعارض فيه وتغريم المتهم عشرة جنيات و بإزالة المخالفة على نفقة المخالف وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم .
فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تبني طعنها على أن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بتهمة زراعة أرز في منطقة محظور فيها زراعته طبقاً لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ — قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ قد ألغى القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ وأصبح هو القانون واجب التطبيق وقد عدل العقوبات الأصلية والتبعية كما حظر وقف تنفيذها .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بأنه زرع أرزاً في منطقة محظور فيها ذلك ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١٥ و ١٦ و ١٨ و ٢٠ و ٢١ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ وقرار وزير الصحة . وقضت محكمة أول درجة في ١٩٥٨/١/٦ غيابياً ببراءة المتهم . فاستأنفت النيابة الحكم . وقضى حضورياً اعتبارياً في ١٩٥٨/٥/٢٧ وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم خمسين جنياً وعدم مباشرة خدمة زراعة الأرز في المستقبل . فعارض المتهم في الحكم وقضى في ١٩٥٩/١/٢٠ بإلغاء الحكم الغيابي المعارض فيه وبراءة المتهم مما أسند إليه . فطعنت النيابة العامة في الحكم بطريق النقض وقضى بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة . فقضت المحكمة الاستئنافية مجدداً في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المعارض فيه وتغريم المتهم عشرة جنيات و بإزالة المخالفة على نفقته وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة لمدة ثلاث سنوات .

وحيث إن المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه "إذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحالة إليها الدعاوى ، تحكم محكمة النقض في الموضوع ، وفي

هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت . لما كان ذلك ، وكان الطعن المقدم من النيابة العامة — للمرة الثانية — مقصورا على أن العيب الذي شاب الحكم هو الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، وهو ما يقتضى بحسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المذكور أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، دون نظر الموضوع في جلسة تحددها ، ما دامت أسباب الطعن المقدمة لم ترد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما يستلزم التعرض لموضوع الدعوى . لما كان ما تقدم ، وكان القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ قد ألغى بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ في الحدود التي ظاير فيها القانون الجديد ووجب تطبيق هذا القانون الأخير على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ تقضى بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ بأنه ” يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بغرامة قدرها ٢٥ جنيها إلى ٣٥ جنيها عن كل فدان أو كسور الفدان ، فإذا كانت زراعة الأرز موضوع المخالفة في منطقة تقرر وزارة الصحة العمومية تحريم زراعة الأرز فيها لمنع انتشار بعوض الملاريا يحكم فيها بذات العقوبة وبعدم مباشرة خدمة زراعة الأرز موضوع المخالفة . وفي جميع الأحوال لا يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بها “ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتسريح المتهم المطعون ضده عشرة جنحيات وبعدم خدمة زراعة الأرز في المستقبل وبوقف تنفيذ العقوبة قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه يجعل الغرامة المحكوم بها على المطعون ضده ٢٥ جنيها عن كل فدان أو كسور الفدان من زراعة الأرز موضوع الجريمة وترى المحكمة انتجاوز عن العقوبة التكميلية وهي عدم خدمة زراعة الأرز لعدم جدواها العملية الآن وقد مضى على الواقعة قرابة الخمس سنوات .

العدد الأول

السنة الثالثة عشرة

فهرس هجائي موضوعي

(١) الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

نقابات

محاماه

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		محو الاسم من الجدول تأديبيا . طلب إعادة القيد :
		رفض طلب إعادة القيد . قرار نهائي . الطعن في هذا القرار بالتقض . غير جائز . جواز تجديد الطلب بعد مضي ستين من تاريخ رفضه . قضاء اللجنة بعدم قبول طلب إعادة القيد في جدول المحامين شكلا وقضاؤها برفض الطلب يلتقيان في النتيجة .
١	١	(الطعن رقم ٣ لسنة ٣١ ق "تظلم محامين" جلسة ١٩٦٢/٣/٢٧) ...

(ب) الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

المواد الجنائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(١)
		إثبات
		الاثبات بوجه عام : (راجع أيضا : دفاع - غش - دخان) (القواعد ٢١ و ٣١ و ٥٥ و ٥٧ و ٦١ بالصفحات ٧٩ و ١١٧ و ٢١٠ و ٢٢٠ و ٢٣٦)
٣٥	٩	نية القتل . وجوب تدليل الحكم على توافرها . إزهاق الروح : هي النتيجة التي يضررها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها بما يدل عليها . مثال . قصور . (الطن رقم ٨٤٧ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٩)
٧٤	١٩	حرية القاضي في تكوين عقيدته . وجود جسم الجريمة ليس شرطا أساسيا لإدانة المتهم . مثال : سلاح ناري لم يضبط . اتهاء الحكم إلى إدانة المتهم بجريمة القتل العمد بمقتوف ناري . استخلاصه من ذلك - رغم عدم ضبط السلاح والذخيرة المستعملين في الحادث - أن المتهم أحرز سلاحا وذخيرة بدون ترخيص . لا تريب . ذلك استنتاج لازم في منطق العقل . (الطن رقم ٣٤٨٨ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		ضبط الخطابات والرسائل :
		(١) الأهل عدم جواز إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والاتصالات التليفونية . متى يجوز ذلك استثناء ؟ إذا استلزمته مصلحة التحقيق .
		(ب) ضبط الخطابات والرسائل ومراقبة المكالمات التليفونية . من يملكه ؟ ذلك لسلطة التحقيق وحدها ، ولرئيس المحكمة الابتدائية في حالة المادة ٩٥ مكررا من قانون الإجراءات الجنائية .
		(ج) كلمتا " الخطابات والرسائل " في نص المادة ٢٠٦ إجراءات . شمولها كافة الخطابات والرسائل والطرود والرسائل التلغرافية والمكالمات التليفونية . المكالمات التليفونية . إن هي إلا رسائل شفوية : وإن اختلفنا في الشكل .
		(د) مراقبة المكالمات التليفونية . وجوب استئذان النيابة العامة القاضي الجزئي لإجرائها . سلطته في الاذن بالإجراء أو رفضه خاضع لإشراف محكمة الموضوع .
		(هـ) سلطة القاضي الجزئي في مراقبة المكالمات التليفونية . مداها : اقتصارها على الإذن للنيابة بالإجراء أو رفضه . لا ولاية له في القيام بهذا العمل بنفسه أو في ندب مأمور الضبط القضائي لذلك .
		(و ، ز) مراقبة المكالمات التليفونية . ماهيتها : هي من أعمال التحقيق لا من إجراءات الاستدلال .

رقم المقابلة	رقم القائمة	
		قيام مأمور الضبط القضائي بالمراقبة التليفونية والتفتيش — فقاذا لإذن القاضي الجزئي — دون نذبه لذلك من النيابة العامة . عمل باطل . أثره : بطلان الدليل المستمد من المراقبة والتفتيش .
١٣٥	٣٧	(ح) سلطة النيابة في نذب أحد مأموري الضبط القضائي في بعض أعمال التحقيق . المادة ٢٠٠ إجراءات . الشروط الشكلية والموضوعية لصحة هذا النذب . (الملن رقم ٩٨٩ سنة ٣١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢)
١٨٧	٤٩	حرية المحكمة في استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة من مجموع الأدلة المطروحة عليها . عدم تقيدها في ذلك بدليل بعينه . (الملن رقم ١٠٢٢ سنة ٣١ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٦٢)
٢٢٣	٥٨	حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة . قضاؤه بالبراءة . إحاطة الحكم بالدعوى عن بصر وبصيرة . كفايته . العبرة في إدانة المتهم أو براءته هي باقتناع القاضي الجنائي . مما يجويه من تحقيق ومن كافة العناصر المطروحة . (الملن رقم ١٦٦٧ سنة ٣١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢)
		اعتراف :
٧٠	١٨	حرية المحكمة الجنائية في تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات . عدم خضوعها في ذلك لرقابة محكمة التقص . (الملن رقم ٩٣٦ سنة ٣١ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>أوراق : راجع : أيضا دفاع</p> <p>(القاعدة رقم ٢٢ صفحة ١٢٠)</p> <p>محاضر جمع الاستدلالات أو التحقيق . بياناتها . حجيتها . إن هي إلا عناصر إثبات . تحمل الجدل والمناقشة . الطعن عليها بالتزوير . غير لازم . استثناء من ذلك . أوراق لها قوة إثبات خاصة إلى أن يثبت ما ينفيها . هي محاضر الجلسات والأحكام حتى يطعن عليها بالتزوير — ومحاضر مواد المخالفات حتى يطعن عليها بالطرق العادية .</p> <p>نطاق هذه الحجية : ذلك قاصر على إمكان المحكمة الأخذ بها دون إمادة تحقيقها بالجلسة . غير أنها لا تلزم بما ورد فيها ، ولها مطلق الحرية في رفض الأخذ بها ولو لم يطعن عليها بالطريق الذي رسمه القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٦٧ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)</p>
٢٢٣	٥٨	
		<p>خبرة :</p> <p>طلب ندب خير . متى لا تلزم المحكمة بإجابته ؟ إذا رأت كفاية الأدلة للفصل في الدعوى دون حاجة إلى ندبه .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٥ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥)</p>
١٢٠	٣٢	
		<p>شهود راجع أيضا : دفاع.</p> <p>(القاعدة رقم ٦٠ صفحة ٢٣١)</p>

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٤	٥٥	أداء الشهادة . كفيته : سؤال الشاهد عن معلوماته ثم إثبات ما يدلى به فعلا . إقتراض أقواله قبل صدورها منه . أثره : تداعى الدليل . فساد الاستدلال . (الطعن رقم ٦٧٧ سنة ٣١ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٢)
١٥	٥٩	اتعرف على شخص من ظهروه . أمر يصح في منطق العقل . تقدير هذا الدليل . من سلطة قاضي الموضوع . اطمئنان المحكمة إلى قول شاهدة أنها تعرفت على المتهمين من ظهورهم . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل . (الطعن رقم ٨١٤ سنة ٣١ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٢)
٢٨	١٠٤	الأصل عدم التزام المحكمة بالرد على أقوال شهود النفى . فإذا ما تعرضت للرد عليها وجب أن تنترم الوقائع الثابتة في الدعوى ، وأن يكون لما تستخلصه أصله في الأوراق . مخالفة ذلك : خطأ في الاسناد . (الطعن رقم ٤٠٥٢ سنة ٣١ ق جلسة ٣٠/١/١٩٦٢)
٤٩	١٨٧	أخذ المحكمة بشهادة شاهد . مفاده : أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . غير جائزة . (الطعن رقم ١٠٣٢ سنة ٣١ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٦٢)
		قرائن قانونية :
		قرينة العلم المفترض بالنش : المقررة بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ .

رقم المادة	رقم القاعدة	
		<p>عدم مساهمها بالركن المعنوي للجريمة الذي يلزم توافره للعقاب .</p> <p>تعلقها بسبب الاثبات . مؤدى ذلك : رفع عبء اثبات العلم عن كاهل النيابة . قابليتها لاثبات العكس . عدم اشتراط نوع معين من الأدلة لدحضها . حرية محكمة الموضوع في تكوين معتقدها في الدعوى .</p> <p>عمل اثارة هذه القرينة . أن تثبت صلة المتهم بداءة -</p> <p>إذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين - بالفعل المادى للجريمة .</p> <p>مثال . جريمة عرض لبن مغشوش للبيع . ثبوت قيام شريك المتهم - وحده - بتوريد اللبن المتعاقد عليه للمستشفى ، دون تدخل المتهم أو حضوره أو اتمامه . مقتضى ذلك : انقطاع صلتة بواقعة الدعوى . الحكم ببراءته . صحيح .</p> <p>(الملن رقم ١٦٦٠ سنة ٢١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢)</p>
٢١٠	٥٥	
<h2>اختصاص</h2>		
<h3>اختصاص محكمة الجنايات :</h3>		
<p>متى يتعين حل محكمة الجنايات إحالة اللجنة إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها ؟</p> <p>ومتى تختص هي بنظرها ؟ المادة ٢٨٢ إجراءات .</p>		

رقم المادة	رقم القاعدة	
١٤٧	٣٩	<p>مثال : رفع الدعوى على المتهمين أمام محكمة الجنايات بجناية العاهة المستديمة . إدانتهم — بعد التحقيق — على أساس اللجنة أخذاً بالقدر المتيقن . لا خطأ . القول ببطلان الحكم لصدوره من محكمة غير مختصة . غير صحيح .</p> <p>(الطن رقم ٩٩٣ سنة ٢١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢)</p>
١٢٤	٣٣	<p>اختصاص بالتعويض :</p> <p>المطالبة بقيمة الشيك أمام المحكمة الجنائية تعويضاً عن الجريمة . خروج ذلك عن ولاية تلك المحكمة . هي دين سابق على الجريمة .</p> <p>(الطن رقم ٨٢٦ سنة ٢١ ق جلسة ٦/٢/١٩٦٢)</p>
١٦٢	٤٤	<p>تنازع الاختصاص :</p> <p>حالاته . جواز وقوعه بين جهتين إحداهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم .</p> <p>(الطن رقم ٨٧٣ سنة ٢١ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦٢)</p>
١٦٢	٤٤	<p>التنازع السلبي :</p> <p>متى يجوز لمحكمة النقض اعتبار الطعن طلباً بتعين الجهة المختصة .</p> <p>مثال : أمر غرفة الاتهام بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص رغم أن الواقعة جنائية . من المؤكد أن محكمة الجناح مستقضى هي الأخرى بعدم الاختصاص . مقتضى ذلك :</p> <p>اعتبار كل من الغرفة ومحكمة الجناح متخيلة عن نظر الدعوى .</p> <p>الطن في أمر الغرفة بالنقض . لمحكمة النقض اعتبار الطعن — وهو غير جائز — طلباً بتعين الجهة المختصة . طه ذلك .</p> <p>(الطن رقم ٨٧٣ سنة ٢١ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦٢)</p>

رقم القاعدة	رقم المادة	
		انعقاد الفصل في التنازع السلي للجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو إحداها. المادتان ٢٢٦ و ٢٢٧ إجراءات . فقرة الإتهام إن هي إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية .
٤٤	١٦٢	(نفس الطعن السابق)
اختلاس		
—		
		أشياء محجوزة : راجع أيضا : حكم "تسبيبه" . (القاعدة رقم ١٤ صفحة ٥٥)
		حجز قضائي . نزول الجهة الحاجزة عن المحجز . وجوب مناقشة هذه الواقعة واستظهار تاريخها وما إذا كان قبل يوم البيع أو بعده . هي وقائع جوهرية . سكوت حكم الإدارة — الذي ألغى حكم البراءة — من ذلك . قصور وغموض .
٨	٣٢	(الطعن رقم ٦٨٩ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٩)
		حجز إداري في ظل القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . مبدأ الحراسة المفترضة . لمدوب الحاجز إذا لم يجد من يقبل الحراسة أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر دون اعتداد برفضه . الحائز . من هو ؟ مثال : مستأجر العين محل المحجز . رفضه قبول الحراسة بعد تكليفه إياها . لا يتسببه . الحكم ببراءته بمقولة إنه ليس مدينا وأنه رفض الحراسة . خطأ في القانون .
١٢	٤٤	(الطعن رقم ٩٠٩ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إختلاس أموال أميرية :
٢٣	٦	<p>جريمة المادة ١/١١٢ عقوبات . من أركانها . أن يكون الموظف المتهم قد تسلم المال المختلس بسبب وظيفته . عدم تدليل الحكم على توافر هذا الركن . قصور .</p> <p>(الطن رقم ١٩٧ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٢٦/١/٢)</p>
٩٣	٢٥	<p>جريمة المادة ١١٢ عقوبات . ما يوفر أركانها : عبث الموظف بما يؤتمن عليه فيما يتسلمه بمقتضى وظيفته وانصراف نيته إلى المتصرف فيه باعتباره مملوكا له .</p> <p>تصرف الجاني بالفعل في المال المختلس . ليس شرطا لتتمام الجريمة . مثال . نية الاختلاس . ماهيتها . تحويل الموظف حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك .</p> <p>(الطن رقم ٤٠٤٨ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٩)</p>
٢١٥	٥٦	<p>جريمة المادة ١١٢ عقوبات . أركانها .</p> <p>صفة الجاني . من هو "الموظف أو المستخدم العمومي" المشار إليه بالنص ؟ هو كل موظف عمومي أو من في حكمه طبقا للمادة ١١١ عقوبات . مثال : طواف بريد .</p> <p>متى يتحقق ؟ متى كان تسليم المال له حاصلا بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة .</p> <p>نوع الشيء المختلس . ماهية الأموال والأوراق والأمتعة المشار إليها بالنص ؟ هي كل ما يمكن تقييده بالمال . أو تكون له قيمة أدبية اعتبارية . مثال . الخطابات البريدية . لها قيمة اعتبارية .</p> <p>(الطن رقم ١٦٦١ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<h2>إخفاء أشياء مسروقة</h2> <p>استقلال جريمة إخفاء أشياء مسروقة عن جريمة السرقة . إختلاف طبيعتها ومقوماتها . لا يتصور وقوعها من شخص واحد . إدانة المتهم بالسرقة تمنع من إدانته بالإخفاء . علة ذلك : إخفاء المسروق أثر من آثار السرقة . القول بعكس ذلك . خطأ في القانون .</p>
٧٠	١٨	<p>(الطن رقم ٩٣٤ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٢)</p> <p>ركن الإخفاء . ما يوفره . مثال . اتصال يد المتهم بالأشياء المسروقة اتصالاً مادياً بتسليمها من السارق بعد دفع جزء من الثمن إليه . ركن العلم بالسرقة . لا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم . متى كانت الوقائع بذاتها دالة على توافره .</p>
٨٨	٢٣	<p>(الطن رقم ٩٥٨ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٩)</p>
		<h2>ارتباط</h2> <p>راجع : نقض "أثر الطعن" - محكمة "إجراءات المحاكمة". (القاعدتين ٢ و ٢٢ بالصفحتين ١٠ و ٨٢) .</p>
		<h2>أرز</h2> <p>راجع : عقوبة . (القاعدة رقم ٦٨ بالصفحة ٢٦٨)</p>

رقم الصفحة	رقم القائمة	أسباب الإباحة
		الدفاع الشرعى :
		الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل . متى كانت الواقعة لا ترشح لقيامها .
٧٩	٢١	(الطعن رقم ٦٣٩ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٣)
		التمسك بحالة الدفاع الشرعى : لا يشترط إرادته بصريح لفظه .
		مثال : قول المتهم أنه على فرض صحة ما أسند إليه كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه . مفاد ذلك : تمسكه بحالة الدفاع عن النفس .
١٢٧	٢٤	(الطعن رقم ٦٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)
		تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها . من سلطة قاضى الموضوع . شرط ذلك : أن يكون استدلاله سليما .
		مثال : لفساد الاستدلال فى نفي تلك الحالة . قول الحكم إن المتهم ذهب إلى مكان الحادث مسلحا . فله ذلك : مجرد حمل السلاح لا يستلزم حتما أن المتهم كان متويا الاعتداء .
١٣٢	٢٦	(الطعن رقم ٩٨٥ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)
		متى لا تتوافر حالة الدفاع الشرعى . إذا كان كل من المجنى عليه والمتهم قد قصد الاعتداء على الآخر . من منهما بدأ بالعدوان على زميله . لا أهمية له .
٢٥٢	٦٤	(الطعن رقم ١٦٨٧ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٩)

رقم القاعدة	رقم الصفحة
<h2 style="text-align: center;">استئناف</h2>	
<p>راجع أيضا : تقض "ما لا يجوز الطعن فيه" — دفاع . (القاعدتين ٣٠ و ٣١ بالصفحتين ١١٤ و ١١٧)</p>	
<p>ميعاد استئناف الحكم الصادر في معارضة المتهم . الأصل فيه . بدؤه من تاريخ النطق به . المادة ٤٠٦ إجراءات . استثناء من ذلك . ثبوت عدم إعلان المتهم للجلسة التي صدر فيها الحكم . أثره . لا يفتح ميعاد الاستئناف إلا من يوم إعلانه بالحكم أو علمه به بوجه رسمي . (الطعن رقم ٩٠٥ سنة ٣١ ق جلسة ١٣/٢/١٩٦٢)</p>	
٤٢	١٥٥
<h2 style="text-align: center;">استدلالات</h2>	
<p>راجع أيضا : إثبات . (القاعدة رقم ٣٧ صفحة ١٢٥)</p>	
<p>التحريرات السابقة على الإذن بالتفتيش . جديتها : ما لا ينال منها . قيام مأمور الضبط القضائي بالتحرير في دائرة عمله وفي خارجها . جوازه . الإذن له — بناء على هذه التحريات — بتفتيش المتهم . ضبط هذا الأخير في دائرة عمل المأمور . اطمئنان محكمة الموضوع إلى جدية التحريات . مقتضى ذلك : صحة التحريات وإذن التفتيش .</p>	

رقم القاعدة	رقم المادة	
١٢٩	٣٥	ثبوت إقامة المتهم في جهة أخرى خلاف الجهة التي وقعت فيها الجريمة . لا أهمية له . مثال : مواد مخدرة . (الطن رقم ٦٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢)

اشتباه

٤١	١١	تأييد حالة الاشتباه . المادة ٢/٧ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . وجوب تمحيص الفعل الأخير الذي وقع من المتهم لتقدير جدية الاتهام . صدور حكم نهائي بالإدانة في ذلك الاتهام . غير لازم . (الطن رقم ٩٠٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٥/١/٢١٦٢)
----	----	---

٢٥٦	٦٥	العود للاشتباه . جريمة وقتية . متى تحقق . من تاريخ ارتكاب الجريمة الجديدة التي تكون حالة العود . الدعوى الجنائية عنها . اقضائها بمضي المدة . مدة التقادم . ثلاث سنوات . بدء مرياتها . من تاريخ ارتكاب الجريمة الجديدة المكونة لتلك الحالة . المادة ١٥ إجراءات . (الطن رقم ١٦٧٩ سنة ٢١ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦٢)
-----	----	---

إشكال

الإشكال في تنفيذ حكم . ماهيته : هو طلب وقفه حتى يفصل في النزاع نهائيا .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>سلطة محكمة الإشكال . ليس لها أن تبحث في الحكم المستشكل فيه أى شيء مما يمس قاعدة حجية الأحكام . الإشكال ليس نعيًا على الحكم . هو نعى على التنفيذ . أثر ذلك .</p> <p>سبب الإشكال : يجب أن يكون لاحقًا لصدور الحكم لأما بقا عليه . عدم صلاحية السبب السابق على الحكم للإشكال فيه ولولم يكن المحكوم عليه قد تمسك به .</p> <p>مثال : الادعاء بتزوير ورقة اتخذ منها الحكم دليلًا وقال فيها كلمته . لا يصلح ذلك سببًا للإشكال . رفع دعوى تزوير أصلية عن هذه الورقة . لا أهمية له .</p> <p>لا يفرق القانون - في دعوى الإشكال - بين طلب إيقاف نهائي وطلب إيقاف مؤقت . هو في كل الحالات إيقاف مؤقت للتنفيذ . (الطعن رقم ١٦٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)</p> <p>دعوى الإشكال : وقفها . (راجع : دعوى جنائية . القاعدة رقم ٤٨ صفحة ١٧٤)</p>
١٧٤	٤٨	
<h2 style="text-align: center;">إعادة النظر</h2>		
<p>طلب إعادة النظر . العبارة في قبول الطلب . هي بتوافر إحدى حالاته وقت تقديمه .</p> <p>معاودة تقديم الطلب للمرة الثانية في إطار مختلف : استنادًا إلى ذات الواقعة التي أسس عليها الطلب الأول . ذلك احتيال على القانون .</p>		
<p style="text-align: center;">٢٠٠ (١٩) ج</p>		

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٦	٦٣	<p>مثال : تقديم الطلب إلى النائب العام على أساس الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات استنادا إلى تزوير ورقة أثرت في حكم الإدانة . رفض النائب العام هذا الطلب . تقديم طلب جديد - استنادا إلى ذات الواقعة - مؤسسا على الفقرة الثالثة من تلك المادة ، رغم عدم صدور حكم بتزوير الورقة . ماهية هذا الطلب الأخير : هو بذاته الطلب الأول المدرج تحت الفقرة الخامسة . محاولة رفعه وجوبا ومباشرة إلى محكمة النقض . عدم قبوله .</p> <p>(الطعن رقم ٤٠٥٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٢)</p>
٤٨	١٧٤	<p>حالاته . من له حق الطلب . المواد ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ إجراءات . في الحالات الأربع الأولى من المادة ٤٤١ . للحكوم عليه والنائب العام . في الحالة الخامسة من تلك المادة . للنائب العام وحده مع وجوب عرض الطلب على لجنة المادة ٤٤٣ إجراءات .</p> <p>علة هذه التفرقة .</p> <p>قرار النائب العام برفض الطلب في الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات . استئنائه أمام غرفة الاتهام . لا يجوز .</p> <p>الطعن بالنقض في أمر غرفة الاتهام القاضي بعدم جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر . غير جائز . أساس ذلك : متى حظر القانون الاستئناف اتفق باب النقض .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٨ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦٢)</p>

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

أمر بالألا وجه

راجع أيضا : غرفة الاتهام .

(القاعدة رقم ٤٤ صفحة ١٦٢)

أمر غرفة الاتهام بالألا وجه . طعن النيابة فيه بالنقض . من له حق الطعن . النائب العام والمحامي العام أو وكيل خاص عنه . الأصل أن يصدر الطعن بأسمايه منهما . ما يجوز التوكيل فيه من هذه الإجراءات وما لا يجوز . التقرير بالطعن وإيداع ورقة الأسباب . جواز التوكيل فيها . حلة ذلك : هي أعمال مادية . وضع الأسباب ذاتها . لا يجوز فيه التوكيل . حلة ذلك : توفير الضمانات ، إذ الأسباب هي جوهر الطعن . وجوب توقيع النائب العام أو المحامي العام على أسباب الطعن . توقيعها من رئيس النيابة وحده . أثره : عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة .

(الطعن رقم ١٧٠٦ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٢٦)

٢٦٠

٦٦

إهانة

راجع : صحافة .

(القاعدة رقم ١٣ صفحة ٤٧)

رقم القاعدة	رقم المادة	
		<p><u>أوراق رسمية</u></p> <p>حجبتها :</p> <p>راجع : إثبات "أوراق" .</p> <p>(القاعدة رقم ٥٨ صفحة ٢٢٢)</p>
		<p><u>إيقاف تنفيذ</u></p> <p>راجع : تموين .</p> <p>(القاعدة رقم ٥٢ صفحة ١٩٨)</p>
		<p><u>(ب)</u></p> <p><u>بطلان</u></p> <p>راجع : محاكمة "إجراءات المحاكمة" .</p> <p>(القاعدة رقم ٥١ صفحة ١٩٥)</p>
		<p><u>بناء</u></p> <p>راجع أيضا : تقض "سلطة محكمة التقض" .</p> <p>(القاعدة رقم ٤١ صفحة ١٥٢)</p>

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>بناء متعدد الأدوار . إقامته — بدون ترخيص — دورا بعد دور . إدانة المتهم من تهمة بناء الأدوار الأولى بدون ترخيص . رفع الدعوى عليه بعد ذلك عن بناء دور جديد . دفعه بعدم جواز نظر الدعوى عن هذا الدور . العبرة فيه : هي بتاريخ إقامة البناء بالحديد وهل كان قبل الحكم الصادر في شأن الأدوار القديمة فيصح الدفع وتمتنع المحاكمة ، أم بعده فلا يصح هذا الدفع . سكوت الحكم عن تحقيق هذا الدفاع وسائر عناصره . قصور .</p>
١٥٨	٤٣	<p>(الطن رقم ٨٧٢ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)</p>
<p>(ت)</p> <hr/> <p>تبديد</p>		
		<p>راجع أيضا : دفاع .</p> <p>(القاعدة رقم ٣١ صفحة ١١٧)</p>
		<p>طبيعة عقد الأمانة . تفسيره . هل هو عقد بيع أم وكالة بالعمولة . سلطة القاضي الجنائي في الفصل في هذه العلاقة القانونية . قول الحكم إن العقد عقد وكالة يتضمن ردا على دفاع المتهم من أنه عقد بيع .</p>
١٢٠	٣٢	<p>(الطن رقم ٣١٥٠ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥)</p>

رقم القاعدة	رقم الصفحة
تحقيق	
<p>راجع : إثبات : (القاعدة رقم ٣٧ صفحة ١٣٥)</p> <p>دفاع "تقدير السن" . (القاعدة رقم ٢١ صفحة ٧٩)</p> <p>دفاع . (القاعدة رقم ٦٠ صفحة ٢٣١)</p>	
تزوير	
<p>طريقة التزوير . قول الحكم إن المحرر المزور لم يكتب صلبا وتوقيعا بخط من نسب إليه . مؤدى ذلك : أن التزوير بالاصطناع . النى على الحكم بالقصور لعدم بيان طريقة التزوير . لا محل له . جريمة استعمال محرر مزور . طبيعتها . جريمة مستمرة . أركان التزوير : تغيير الحقيقة . فى محرر . بقصد الغش . بإحدى الطرق المنصوص عليها . مما يسبب ضررا للغير .</p> <p>"نظرية ربط التزوير بالإثبات" : لا يشترط أن تكون الورقة سنداً مثبتاً لحق أو صفة أو حالة قانونية .</p> <p>المحررات الباطلة والقابلة للإبطال . تغيير الحقيقة فيها . تزوير . مثال : إيصال منسوب صدوره إلى قاصر . احتمال الضرر .</p> <p>(الطن رقم ٩٦٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥)</p>	
٢٩	١٠٧
<p>الطن بالتزوير :</p> <p>راجع : إثبات "أوراق" .</p> <p>(القاعدة رقم ٥٨ صفحة ٢٢٣)</p>	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تعويض
		راجع : دعوى مدنية . (القاعدة رقم ٢٢ مقنة ١٢٤)
		تفتيش
		راجع أيضا : استدالات . إثبات . (القاعدتين ٣٥ و ٣٧ بالمفحين ١٢٩ و ١٣٥)
		الإذن بالتفتيش . لا يصح إصداره إلا لضبط جناية أو جناية واقعة بالفعل . إصداره لضبط جريمة مستقبلية ولو ترجح وقوعها بالفعل . خطأ .
		مثال : إذن النيابة بتفتيش متهم "سيقوم" بنقل مخدر . عدم استظهار الحكم ما إذا كان إحراز المخدر سابقا على الإذن أو لاحقا له . قصور وخطأ في تطبيق القانون .
٢٠	•	(الطن رقم ٣١٥٦ مة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١)
		استصدار إذن التفتيش من النيابة الكلية دون الجزئية . لا يستوجب ردا . ما دام صحيحا .
٢٨	٧	(الطن رقم ٧٧١ مة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢)
		تفتيش محل التجارة . لا يلزم الاذن به صراحة . كفاية الاذن بتفتيش شخص المتهم ومسكنه لا مكان تفتيش متجره . حالة ذلك : حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه .
٢٨	١٥	(الطن رقم ٨٩٩ مة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٥)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		تفتيش الاثنى : تنفيذه . وجوب اجرائه بمعرفة اثنى يندبها مأمور الضبط . المادة ٢/٤٦ إجراءات . حلة ذلك . استتار المتهم خلف حاجز وتغطية جسمها . انراجها المخدر بنفسها طواعية من داخل ملابسها . لا بطلان . (الطن رقم ٨٢٢ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٣٠)
٢٧	٩٨	
تقادم		
راجع : دعوى جنائية . (القاعدة رقم ٦٥ صفحة ٢٥٦)		
تلبس		
انتقال الضابط إلى المقهى لضبط وتفتيش أحد تجار المخدرات . أمره بحراسة المقهى وبمنع الدخول والخروج حتى يتم مهمته . ذلك لا يعد قبضا على من بالمقهى . هو إجراء لحفظ الأمن والنظام . لا تعرض فيه للحرية . إلقاء المتهم — الذى كان بالمقهى — مخدرا . هو تخل اختياري . تتوفربه حالة التلبس . (الطن رقم ٩٦٠ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٩)		
٢٤	٩٠	
تموين		
عقوبة المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ .		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		النص فيها على عقوبة الحبس والغرامة مع حظر وقف التنفيذ. تفويضها وزير التموين لإصدار القرارات التنفيذية للقانون وفرض كل أو بعض عقوبات تلك المادة . مؤداه : تقييد هذه القرارات الوزارية بالأصل التشريعي الذي خول إصدارها . أثر ذلك : عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبات الواردة بتلك القرارات الوزارية .
١٩٨	٥٢	(الطن رقم ١٦٤٥ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٥)
(ج)		
جريمة		
راجع أيضا : تزوير "استعمال محرر مزور" . (القاعدة رقم ٢٩ صفحة ١٠٧)		
<p>الجريمة المستحيلة : ماهيتها . هي التي لا يمكن تحققها مطلقا : كأن تكون "وسيلة غير صالحة بالمرة لتحقيق الغرض المقصود . الاستحالة النسبية : ماهيتها . متى كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها لتحقيق الغرض . وحال دون ذلك ظرف خارج عن إرادة الجاني . ذلك مشروع في الجريمة . المادة ٥٤ عقوبات</p>		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٠	٢	<p>مثال . قتل عمد . فساد كبسولة الطلقة وعدم انطلاقها من البندقية . القول بأنها جريمة مستحيلة استعالة مطلقة . خطأ . هي مشروع في قتل .</p> <p>(الطن رقم ٨٤٨ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١)</p>
١٥٨	٤٣	<p>الجريمة المتابعة الأفعال . معيارها : وحدة المشروع الإجرامي ووحدة الحق المعتدى عليه .</p> <p>مثال . جريمة البناء بدون ترخيص . هي جريمة أفعال متتابعة : متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ، ولولم يكشف عن بعضها إلا بعد الحكم في بعضها الآخر .</p> <p>(الطن رقم ٨٧٢ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)</p>
٢٠٦	٥٤	<p>الجرائم العسكرية . هي الأفعال المؤتممة في قانون الأحكام العسكرية . ومنها ما يدخل في جرائم القانون العام .</p> <p>حكم المحكمة العسكرية — نهائيا — في إحدى هذه الجرائم . يحوز قوة الشيء المقضي . أثر ذلك : إعادة المحاكمة عنها أمام المحاكم العادية . لا تجوز .</p> <p>الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد : أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة .</p> <p>(الطن رقم ٨٩٨ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)</p>
٢٣٦	٦١	<p>الباعث : لا أهمية له في توفر أركان الجريمة .</p> <p>مثال : إضافة سائل معين إلى الدخان قبل تجهيزه للاستعمال في المصنع لتحسين الصنف إرضاء للعملاء . توافر الجريمة .</p> <p>(الطن رقم ١٤٠٥ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٣)</p>

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(ح)
		حجز إدارى
		المحجز الإدارى فى ظل القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . مبدأ الحراسة المفترضة . لمتدوب الحاجز إذا لم يجد من يقبل الحراسة أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر دون اعتداد برفضه . الحائز . من هو ؟ مثال . مستأجر العين محل المحجز . رفضه قبول الحراسة بعد تكليفه إياها . لا يعتد به . الحكم ببراءته بمقولة إنه ليس مديناً وأنه رفض الحراسة . خطأ فى القانون . (الطعن رقم ٩٠٩ سنة ٢١ ق جلسة ١٥/١/١٩٦٢)
١٢	٤٤	
		حراسة
		راجع : اختلاس أشياء محجوزة — حجز إدارى . (القاعدة رقم ١٢ صفحة ٤٤)
		حصانة
		راجع : صحافة . (القاعدة رقم ١٣ صفحة ٤٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حكم
		تسبيب الحكم :
		راجع :
		قتل عمد : (القاعدة رقم ٤ صفحة ١٦) .
		تفتيش : (القاعدة رقم ٥ صفحة ٢٠ والقاعدة رقم ٧ صفحة ٢٨) .
		اختلاس أموال أميرية : (القاعدة رقم ٦ صفحة ٢٣) .
		اختلاس أشياء محجوزة : (القاعدة رقم ٨ صفحة ٣٢) .
		اثبات : (القواعد ٩ و ٢٨ و ٥٨ بالصفحات ٣٥ و ١٠٤ و ٢٢٣)
		إخفاء أشياء مسروقة : (القاعدة رقم ٢٣ صفحة ٨٨) .
		ربا فاحش : (القاعدة رقم ٢٦ صفحة ٩٦) .
		دفاع : (القواعد ٢٧ و ٣١ و ٣٢ و ٤٧ و ٦٠ و ٦٣ بالصفحات ٩٨ و ١١٧ و ١٢٠ و ١٧٢ و ٢٣١ و ٢٤٩) .
		نقض : (القاعدة رقم ٢٩ صفحة ١٠٧) .
		تزوير : (القاعدة رقم ٢٩ صفحة ١٠٧) .
		تبيد : (القاعدة رقم ٣٢ صفحة ١٢٠) .
		أسباب الإباحة : (القاعدة رقم ٣٦ صفحة ١٣٢) .
		بناء : (القاعدة رقم ٤٣ صفحة ١٥٨) .
		دهوى جنائية : (القاعدة رقم ٤٨ صفحة ١٧٤) .
		مواد مخدرة : (القاعدة رقم ٤٩ صفحة ١٨٧) .
		قوة الشيء المقضي : (القاعدة رقم ٥٤ صفحة ٢٠٦) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ذكر مادة القانون التي حكم بموجبها . وجوب ذلك عند الحكم بالإدانة دون البراءة .
٤	١	(الطعن رقم ٣٢٩ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١)
		القصور في التسبيب — الذي يتسع له وجه الطعن — له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون .
٢٣	٦	(الطعن رقم ١٩٧ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢)
		حكم الإدانة . بياناته . وجوب اشتغاله على بيان الواقعة بما يحقق أركان الجريمة وظروفها وأدلة الثبوت ومؤداها . مخالفة ذلك . قصور .
		مثال . اختلاس محجوزات . قول الحكم إن التهمة ثابتة من محضرى الحجز والتبديد . حكم قاصر .
٥٥	١٤	(الطعن رقم ٦٧٧ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٦)
		بيانات الحكم :
		راجع : تقض " أسباب الطعن " — نيابة عامة .
		(القاعدة رقم ٤٨ صفحة ١٧٤)
		النطق بالحكم :
		راجع : محاكمة " إجراءات المحاكمة " .
		(القاعدة رقم ٥١ صفحة ١٩٥)
		ما يعيب الحكم :
		راجع :
		قتل عمد : (القاعدة رقم ٤ صفحة ١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة
	تفتيش : (القاعدة رقم ٥ صفحة ٢٠)
	اختلاس : (القاعدتين ٦ و ٨ صفحتي ٢٣ و ٢٢) .
	نقض : (القاعدة رقم ٦ صفحة ٢٢) .
	ربا فاحش : (القاعدة رقم ٢٦ صفحة ٩٦) .
	اثبات : (القاعدة رقم ٢٨ صفحة ١٠٤) .
	دفاع : (القاعدتين ٣١ و ٤٧ صفحتي ١١٧ و ١٧٢) .
	بناء : (القاعدة رقم ٤٣ صفحة ١٥٨) .
	قوة الشيء المقضي : (القاعدة رقم ٥٤ صفحة ٢٠٦) .
	مالا يعيب الحكم :
	راجع :
	تفتيش : (القاعدة رقم ٧ صفحة ٢٨) .
	اخفاء أشياء مسروقة : (القاعدة رقم ٢٣ صفحة ٨٨) .
	دفاع : (القاعدة رقم ٢٧ صفحة ٩٨) .
	تزوير : (القاعدة رقم ٢٩ صفحة ١٠٧) .
	نقض : (القاعدة رقم ٢٩ صفحة ١٠٧) .
	دعوى جنائية : (القاعدة رقم ٤٨ صفحة ١٧٤) .
	مواد مخدرة : (القاعدة رقم ٤٩ صفحة ١٨٧) .
	إثبات : (القاعدة رقم ٥٨ صفحة ٢٢٣) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

(خ)

خبرة

راجع : اثبات " خبرة " — دفاع .
(القاعدة رقم ٣٢ صفحة ١٢٠)

(د)

دخان

الأصل عدم جواز خلط الدخان . متى يجوز خلطه ؟
لا يكون ذلك إلا بقرارات وزارية . المادة ٦ مكررا من
القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المضافة بالقانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٤٤ .

دخان المضغة . عدم صدور قرار وزاري يجيز خلطه . أثر
ذلك : خضوعه لحكم المادتين ١ و ٦ من القانون .

الدخان المخلوط . المادة الغريبة المشار إليها بالمادة ١ فقرة
أخيرة من القانون . ماهيتها : هي كل مادة تضاف إلى الدخان
قبل تجهيزه للاستعمال في المصنع .

أركان الجريمة . ما يوقرها : علم المتهم بأن ما يضيفه مادة
غريبة .

الباعث : لا أهمية له . مثال . إضافة سائل معين لتحسين
الصنف ارضاء للعملاء . توافر الجريمة .

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		<p>خط الدخان . عدم خضوع هذه الجريمة لوسائل اثبات خاصة . لا يلزم أن يكون الدليل مستمدا من نتيجة التحليل وامكان عزل المادة الغريبة المضافة . تفاعل تلك المادة مع مكونات الدخان أو تشابهها معها : لا أهمية له .</p> <p>دخان مخلوط . لا تقع المصادرة إلا على القدر الذي تم خلطه دون سائر ما ضبط من الدخان .</p>
٢٣٦	٦١	<p>(الطن رقم ١٤٠٥ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٣)</p> <p>جريمة إحراز دخان مخلوط . أركانها . أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ .</p> <p>الركن المادي . توافره : سواء أكانت نسبة الخلط كبيرة أم ضئيلة .</p> <p>مثال : الرمل . مادة غريبة عن الدخان . وجود نسبة عالية فيه . مقتضى ذلك : هو دخان مخلوط .</p> <p>الركن المعنوي . التفرقة بين الصانع وغير الصانع . المادة ٧ من القانون .</p> <p>الصانع : اقترض القصد الجنائي لديه بقرينة قانونية قاطعة . دفعه المسئولية بمقولة عدم علمه بالنفس أو الخلط . لا يجوز .</p> <p>غير الصانع : إعفاؤه من العقاب إذا أثبت حسن نيته .</p>
٢٦٣	٦٧	<p>(الطن رقم ١٧١٠ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦)</p>
<h2>دعوى جنائية</h2>		
<p>راجع أيضا : محاكمة "إجراءات المحاكمة" — بناء — جريمة .</p> <p>(القواعد ٢٢ و ٢٩ و ٤٣ و ٤٤ بالصفحات ٨٢ و ١٠٧ و ١٥٨ و ٢٠٦)</p>		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		وقف الدعوى الجنائية . متى يجب ؟ عند توقف الفصل فيها على الفصل في مسائل الأحوال الشخصية . المادة ٢٢٣ إجراءات . ترقب الفصل في مسألة مدنية ، لا يستوجب وقف الدعوى الجنائية . مثال : طلب وقف دعوى الإشكال في تنفيذ حكم جنائي حتى تفصل المحكمة المدنية في دعوى تزوير أمامها . هو طلب ظاهر البطلان . إغفاله ، وعدم الرد عليه . لا تريب . (الطعن رقم ١٦٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠) ... ٤٨ ... ١٧٤
		تقديم الدعوى الجنائية . العود للاشتباه بجريمة وقتية . الدعوى الجنائية عنها . انقضاؤها بمضى ثلاث سنوات . تبدأ من تاريخ ارتكاب الجريمة الجديدة التي تكون حالة العود . المادة ١٥ إجراءات . الإجراءات الفاطعة للتقديم . من بينها ، سؤال المتهم في محضر جمع استدالات . الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقديم . من النظام العام . جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك : أن تدل مدونات الحكم على ما يفيد صحته . سلطة محكمة النقض — في هذه الحالة . في قض الحكم وبراءة المتهم . (الطعن رقم ١٦٧٩ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠) ... ٦٥ ... ٢٥٦
		<h3>دعوى مدنية</h3> اقتصار حق المدعى بالحق المدني في الطعن على ما يتعلق بمحقوقه المدنية وحدها . لا شأن له بالحكم في الدعوى الجنائية . (الطعن رقم ٢٢٩ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١) ... ١ ... ٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على إجراءات المواد الجنائية والدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية . قانون المرافعات . متى يرجع إليه . لا يكون ذلك إلا لسد نقص في قانون الإجراءات الجنائية .</p> <p>مثال : دعوى مدنية . بلوغ المدعى بالحق المدني — الذي كان قاصرا — سن الرشد . تمثله نفسه بحاميه بعد أن كان يمثل له وليه الطبيعي . الحكم باقتطاع سير الخصومة في هذه الحالة . غير صحيح . علة ذلك .</p> <p>تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية . وجوب سيرهما معا بقدر المستطاع .</p>
١٠٧	٢٩	<p>(الطن رقم ١٦٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥)</p> <p>المطالبة بقيمة الشيك أمام المحكمة الجنائية . تعويضا عن الجريمة . خروج ذلك عن ولاية تلك المحكمة . هي دين سابق على الجريمة .</p>
١٢٤	٣٣	<p>(الطن رقم ٨٣٦ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٦)</p> <p>طعن المدعى بالحق المدني بالنقض في خصوص ما قضى به الحكم من رفض دعواه المدنية . جوازه : رغم صيرورة الحكم بالبراءة نهائيا . ثبوت الخطأ في القانون . نقض الحكم والأحالة بالنسبة للدعوى المدنية . مثال .</p>
٢٦٣	٦٧	<p>(الطن رقم ١٧١ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦)</p>
		<p style="text-align: center;">دفاع</p> <p>راجع أيضا : محاكمة "إجراءات المحاكمة" — تبديد — وصف التهمة .</p> <p>(القواعد ٣ و ١٧ و ٢٢ و ٤١ و ٥٣ بالصفحات ١٤ و ٦٨ و ١٢٠ و ١٥٢ و ٢٠١)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٨	٧	مرافعة محامي المتهم طويلا . دون منعه من المحكمة . لا إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٧٧١ سنة ٢١ ق — جلسة ١٢/١/١٩٦٢)
٧٩	٢١	تقدير سن المتهم في محضر الجلسة بثمانية عشر عاما . عدم اعتراضه على ذلك أمام محكمة الموضوع . ماهيته : هو وضاء منه بهذا التقدير . اعتماد المحكمة هذا التقدير . مسألة موضوعية . المادة ٧٣ عقوبات . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة . لا تقبل . (الطن رقم ٦٢٩ سنة ٢١ ق — جلسة ٢٣/١/١٩٦٢)
٩٨	٢٧	تقدير سن المتهم . المادة ٧٣ عقوبات . إذا كان سن المتهم غير محقق قدره القاضي بنفسه . طلب الدفاع عرض المتهمه على الطيب لتقدير منها . تقدير المحكمة منها بست عشرة سنة مع إثبات ذلك في محضر الجلسة . مرافعة الدفاع دون العودة إلى طلبه السابق : هو وضاء منه بتقدير المحكمة للسن . عدم إجابة الدفاع إلى طلبه أو الإشارة إليه في أسباب الحكم . لا ثريب . (الطن رقم ٨٢٢ سنة ٢١ ق — جلسة ٣٠/١/١٩٦٢)
١١٧	٣١	تبديد . دفع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الإثبات بالبينة . حجز المحكمة القضية للحكم في الدفع . قضاؤها بتأييد حكم الإدانة الابتدائي دون أن تسمع دفاع المتهم في موضوع التهمة . إخلال بحق الدفاع . الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة . إدانة المتهم دون الرد على هذا الدفع . قصور . (الطن رقم ٩٧٧ سنة ٢١ ق — جلسة ٥/٢/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>طلب نذب خير . متى لا تلتزم المحكمة بإجابته ؟ إذا رأت كفاية الأدلة للفصل في الدعوى دون حاجة إلى نذبه .</p> <p>طلب الدفاع ضم دفاتر لإثبات حصول جرد سابق على تاريخ الاتهام . رفضه . متى لا يستلزم ردا صريحا ؟ إذا كان الدليل المستند منه — على فرض صحته — لا ينفي حصول التبديد اللاحق لهذا الجرد .</p>
١٢٠	٣٢	<p>(الطن رقم ٢١٥٠ سنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٥)</p> <p>الدفاع المكتوب في مذكرة : هو تمة للدفاع الشفوي بالجلسة . دفاع موضوعي هام . طلب تحقيقه . هل المحكمة إجابته أو الرد عليه . إغفال ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع . مثال . محضر الجلسة . بياناته . النص فيه على أن الدفاع قدم مذكرة . ضم المفردات أمام محكمة النقض تحقيقا للطن . خلوها من تلك المذكرة : لا وجه للنازعة فيما يقول المتهم إنه أورد في مذكرته من دفاع . فالظاهر يسانده .</p>
١٧٢	٤٧	<p>(الطن رقم ٢٥٥٤ سنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)</p> <p>الأصل سماع أوجه دفاع المتهم وتحقيقها . متى يجوز للمحكمة أن تعرض عن طلب التحقيق ؟ إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى . شرط ذلك : أن تبين علة الرفض .</p> <p>الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . ماهيته : هو الطلب الذي يصر عليه مقدمه مع التمسك به في طلباته الختامية .</p> <p>مثال . طلب الدفاع — في مستهل المحاكمة — سماع شاهد الإثبات الغائب . سكوته بعد ذلك عن التمسك بهذا الطلب في صرافته الختامية . مفاده : أنه عدل عنه . عدم إجابته . لا إخلال بحق الدفاع .</p>
٢٣١	٦٠	<p>(الطن رقم ٧١٦ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أوجه الدفاع : ما يجب على محكمة الموضوع إجابته أو الرد عليه صراحة ، وما يكفي فيه الرد الضمني . الدفاع الجوهرى : يتعين إجابته أو الرد عليه . الدفاع الموضوعى : كفاية الرد الضمنى دون استلزام رد صريح .
٢٤٩	٦٣	(الطعن رقم ١٦٨١ سنة ٢١ ق جلسة ١٩/٢/١٩٦٢) الدفع بأن المبنى عليه شفى من إصابته دون تخلف حادثة . يقتضى تحقيقا موضوعيا . اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .
٢٥٢	٦٤	(الطعن رقم ١٦٨٧ سنة ٢١ ق جلسة ١٩/٢/١٩٦٢)
<hr/>		
<h2>دفاع شرعى</h2> <hr/>		
راجع : أسباب الإباحة . (القواعد ٢١ و ٢٤ و ٣٦ بالصفحات ٧٩ و ١٢٧ و ١٣٢)		
<hr/>		
(ذ)		
<h2>ذخيرة</h2> <hr/>		
راجع : نقض "أثر الطعن" - إثبات . (القاعدتين ١٩ و ٢١ بالصفحتين ١٠ و ٧٤) .		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ر) ربا فاحش
		بيان سعر الفائدة التي حددها المتهم ومدى مخالفتها للقانون. بيان جوهرى . خلوا الحكم منه . قصور : يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون . اقتصار الحكم على بيان القروض ومقدار الديون فيها . غير كاف . (الطعن رقم ٧٤٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٣٠)
٩٦	٢٦	
		(س) سب
		راجع : صحافة . (القاعدة رقم ١٣ مفه ٤٧) .
		سرقة
		استقلال جريمة السرقة عن جريمة إخفاء أشياء مسروقة . اختلاف طبيعتهما ومقوماتهما . لا يتصور وقوعهما من شخص واحد . إدانة المتهم بالسرقة تمنع من إدانته بالإخفاء . حلة ذلك : إخفاء المروق أثر من آثار السرقة . القول بعكس ذلك . خطأ فى القانون . (الطعن رقم ٩٢٦ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٢)
٧٠	١٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>سلاح</p> <p>راجع : نقض "أثر الطعن" — إثبات — محاكمة "إجراءات المحاكمة". (القواعد ١٩٢ و ٢٢٢ بالصفحات ١٠ و ١٤ و ٨٣)</p>
		<p>(ش)</p> <p>شهادة زور</p> <p>راجع : نقض "أثر الطعن". (القاعدة ٥٥ صفحة ١٦٧)</p>
		<p>شيك بدون رصيد</p> <p>جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . سوء النية . ما يوفره . مجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء في تاريخ السحب . دفع المتهم بأنه أعطى الشيك مقابل ثمن بضاعة اشتراها من المجنى عليه ، وأنه ردها له قبل تاريخ الاستحقاق . ذلك — بفرض صحته — لا ينفي توافر الجريمة ، مادام لم يسترد الشيك . (الطن رقم ٦٠٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٣)</p>
٧٧	٢٠	<p>استيفاء الشيك الشروط القانونية لاعتباره أداة وفاء لا أداة اثمان .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		عدم وجود رصيد . أثره . توافر جريمة المادة ٣٣٧ مقوبات . سبب إعطاء الشيك أو الباعث عليه . لا أثر له . (الطعن رقم ٨٢٦ سنة ٢١ قه جلسة ١٩٦٢/٢/٦)
١٢٤	٣٣	
(ص)		
صحافة		
		حصانة النشر . نطاق الحصانة . اقتصارها على الإجراءات القضائية العلنية والأحكام العلنية . عدم امتدادها إلى ما يجري بالحلقات غير العلنية أو المحدودة العلنية ، وكذلك التحقيقات الابتدائية والأولية والإدارية . حلة ذلك . نشر شيء منها : هو على مسئولية فاعله . جواز محاسبته جنائيا عما في ذلك من قذف أو سب أو إهانة . حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادي . ولا تتجاوزها إلا بتشريع خاص . (الطعن رقم ٦٢١ سنة ٢١ قه جلسة ١٩٦٢/١/١٦)
٤٧	١٣	
(ض)		
ضرب أفضى إلى موت		
راجع : وصف التهمة . (القاعدة رقم ٥٢ منه ٢٠١) .		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ط) طرق <hr/>
		راجع : وصف التهمة . (القاطدة رقم ٥٩ صفح ٢٢٨) <hr/>
		(ع) عاهة مستديمة <hr/>
		راجع : اختصاص — دفاع . (القاطتين ٣٩ و ٦٤ بالصفحتين ١٤٧ و ٢٥٢) <hr/>
		عقوبة <hr/>
		راجع أيضا : قرض " أثر الطعن " تموين . (القاطتين ٢ و ٥٢ بالصفحتين ١٠ و ١٩٨)
٢٣٦	٦١	مصادرة . دخان مخلوط . لا تقع المصادرة إلا على القدر الذي تم خلطه دون سائر ما ضبط من الدخان . (الطن رقم ١٤٠٥ سة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/١٣)
		العقوبة التكميلية . متى يصح التجاوز عن إيقاعها ؟ عند انعدام جدواها العملية .

رقم القاعدة	رقم المادة	
٢٦٨	٦٨	<p>مثال . أرز . عقوبة القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ . "عدم مباشرة خدمة الزراعة" . مضى عدة سنوات بين وقوع الجريمة والحكم في الدعوى . لا جدوى من الحكم بها . (الطعن رقم ١٧١١ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٢٧)</p>
<p><u>عمل</u></p>		
<p>راجع أيضا : قانون " تفسيره " . (القاعدة رقم ١ صفحة ٤) .</p>		
٤	١	<p>أجازات : حق العامل في الأجازة . حصوله على أجازات تشجيعية تجاوزت مددها الأجازات الاعتيادية السنوية المقررة قانونا . كفايته . القول بأن الأجازات التشجيعية لا تنفي عن الاعتيادية . غير صحيح . (الطعن رقم ٣٢٩ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١)</p>
٤	١	<p>المزايا الأكثر فائدة : ليس للعامل أن يجمع في مطالبه بين مزايا النظام الذي وضعه رب العمل وبين مزايا قانون عقد العمل . له أن يطلب أيهما أكثر فائدة له بحسب . (الطعن السابق)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(غ)
		غرفة الإتهام
		راجع أيضا: محاكمة "إجراءات المحاكمة" - إعادة النظر - أمر بالأوجه . (القواعد ٢٢ و ٤٨ و ٦٦ بالصفحات ٨٣ و ١٧٤ و ٢٦٠)
١٦٢	٤٤	الطعن في أوامر الغرفة . حق النائب العام في ذلك . قصره على الأوامر الواردة في المادتين ١٩٣ و ١٩٤ إجراءات على سبيل الحصر . أمر الغرفة بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الإختصاص . ليس من بينها . الطعن فيه بالنقض غير جائز . (الطعن رقم ٨٧٣ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
		غش
		جريمة عرض لبن مغشوش للبيع . المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . مجرد تعهد المتهم بتوريد لبن ثبت غشه . غير كاف وحده لإدانته . يجب أن يثبت أنه هو الذي ارتكب الغش أو أنه ورد اللبن مع علمه بغشه . قرينة العلم المفترض بالغش : المقررة بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . عدم مساهمها بالركن المعنوي للجريمة الذي يلزم توفره للعقاب . تعلقها بعيب الإثبات . مؤدى ذلك : رفع عيب إثبات العلم عن كاهل النيابة . قابليتها لإثبات العكس . عدم اشتراط نوع معين من الأدلة لدحضها . حرية محكمة الموضوع في تكوين معتقدها في الدعوى .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>قرينة العلم المفترض بالغش . محل إثارتها . أن تثبت صلة المتهم بداءة — إذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين — بالفعل المادى للجريمة .</p> <p>مثال . جريمة عرض ابن مغشوش للبيع . ثبوت قيام شريك المتهم — وحده — بتوريد اللبن المتعاقد عليه للمستشفى ، دون تدخل المتهم أو حضوره أو اتفاهه . مقتضى ذلك : انقطاع صلته بواقعة الدعوى . الحكم ببراءته صحيح .</p>
٢١٠	٥٥	<p>(الطعن رقم ١٦٦٠ سنة ٣١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢)</p>
٢٢٠	٥٧	<p>المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . أخذ خمس صينات هو مجرد إجراء احترازى . مخالفته . لا بطلان .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٦٤ سنة ٣١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢)</p>
<p>(ق)</p> <p>قانون</p>		
<p>راجع أيضا : تقضى " سلطة محكمة التقضى " — جريمة .</p> <p>(القاعدتين ٤١ و ٤٥ بالصفحتين ١٥٢ و ٢٠٦) .</p>		
<p>تفسيره :</p> <p>قانون عقد العمل . الإستناد فى تفسيره — تفسيراً صحيحاً — إلى قواعد المنطق والعدالة مع الإستشهاد بقرارات هيئة التحكيم . جوازه .</p>		
٤	١	<p>(الطعن رقم ٣٣٩ سنة ٣١ ق جلسة ١/١/١٩٦٢)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قبض
		راجع : تلبس - نقض "أسبابه . ما لا يقبل منها" . (القاعدتين ٢٤ و ٥٠ بالصفحتين ٩٠ و ١٩٣) .
		قتل عمد
		شروع في قتل :
		راجع : جريمة "استحالة نسبية" . (القاعدة رقم ٢ بالصفحة رقم ١٠) .
		راجع أيضا : نقض "أثر الطعن" - إثبات - وصف التهمة . (القواعد ٢ و ١٩ و ٥٣ بالصفحات ١٠ و ٦٤ و ٢٠١) .
١٦	٤	نية إزهاق الروح . هو عنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس . وجوب التحدث عنه استقلا في الحكم واستظهاره بإيراد الأدلة عليه . (الطعن رقم ٣١٢١ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١) ٤
		نية القتل . وجوب تدليل الحكم على توافرها .
		إزهاق الروح : هي النتيجة التي يضررها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها بما يدل عليها . مثال . قصور .
٣٥	٩	(الطعن رقم ٨٤٧ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٩) ٩

رقم القاعدة	رقم الصفحة
<p>قذف</p> <p>راجع أيضا : صحافة .</p> <p>(القاعدة رقم ١٣ صفحة ٤٧) .</p> <p>القذف المعاقب عليه قانونا . ماهيته . نشر إحدى الجرائد خبرا يحط من قدر المجنى عليه ويدعو إلى احتقاره بين مخالطيه . توافر جريمة القذف . مثال . جريمة المادة ١/٣٠٢ عقوبات . أركانها . لا يتطلب القانون قصدا جنائيا خاصا . كفاية القصد العام . ماهيته . مجرد العلم أن الأمور المسندة لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المذدوف في حقه أو احتقاره . متى يفترض هذا العلم ؟</p> <p>الدفع بحسن النية . لا محل له : ما دام المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .</p> <p>وقائع القذف . سلطة محكمة الموضوع في استخلاصها من مناصر الدعوى .</p> <p>النتائج القانونية . رقابة محكمة النقض عليها .</p> <p>(الطعن رقم ٦٢١ سنة ٢١ في جلسة ١٦/١/١٩٦٢) ١٣</p>	
٤٧	١٣
<p>قصد جنائي</p> <p>راجع : قتل عمد — قذف — مواد مخدرة .</p> <p>(القواعد ٤ و ١٣ و ٤٩ بالصفحات ١٦ و ٤٧ و ١٨٧)</p> <p>قوة الشيء المقضي</p> <p>راجع أيضا : بناء .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٣ بالصفحة ١٥٨) .</p>	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>حكم المحكمة العسكرية - نهائيا - في إحدى الجرائم العسكرية . يحوز قوة الشيء المقضي . أثر ذلك : إعادة المحاكمة عنها أمام المحاكم العادية . لا تجوز .</p> <p>الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد : أمر يحرمه القانون ويتأذى به العدالة .</p> <p>الدفع أمام المحاكم العادية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية . هو مانع - إن صح - من إعادة المحاكمة . إغفال تحقيقه أو الرد عليه . قصور .</p> <p>(الملن رقم ٨٩٨ سنة ٣١ ق جلة ١٢/٢/١٩٦٢) ... ٥٤ ... ٢٠٦</p>
		<p>(م)</p> <p>مأمورو الضبط القضائي</p> <p>راجع : استدلالات - إثبات .</p> <p>(القاعدتين ٣٥ و ٣٧ بالصفحتين ١٢٩ و ١٣٥) .</p> <p>محاماة</p> <p>راجع أيضا : قبايات - محاكمة " إجراءات المحاكمة " .</p> <p>(القاعدتين ١ " قبايات " و ٤ بالصفحتين ١ و ١٤) .</p> <p>المحامى " المقبول " للرافعة ، والمحامى " المقرر " للرافعة :</p> <p>هما لفظان لمعنى واحد .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>قبول المحامي أمام محكمة النقض . حالاته : أن يكون مقيدا بالجدول الخاص طبقا للمادة ١٧ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - أو أن يكون مقبولا للمرافعة أمامها بحكم المادة ٢٦ منه .</p> <p>المحامون الذين تشملهم هذه المادة : محامو الحكومة والهيئات العامة ووزارة الأوقاف والمؤسسات العامة والهيئات التي يعينها وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين .</p> <p>قرار وزير العدل الصادر في ١٩٥٧/٥/٢١ إعمالا للمادة ٢٦ من قانون المحاماة . طائفة الهيئات التي عينها فيه . أثره : التسوية بين محامى الحكومة ومحامى تلك الهيئات . عدم اشتراط تقديم يحدول المحامين أمام المحاكم بجميع درجاتها .</p> <p>(الطن رقم ٨٧٤ ص ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٩) ٦٢</p>
٢٤٣		<p>إجراءات الطعن بالنقض . وجوب التوقيع على أسباب الطعن المرفوع من غير النيابة من محام مقبول أمام محكمة النقض .</p> <p>المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>قبول المحامى للمرافعة . أثره ومداه : تحويل المحامى اتخاذ كافة الإجراءات القضائية حتى تنتهى المرافعة .</p> <p>مثال . محامى بنك مصر . توقيعه على أسباب الطعن بالنقض . جوارزه . قبول الطعن شكلا .</p> <p>(الطن السابق)</p>
		<p style="text-align: center;">محاكمة</p> <p style="text-align: center;">إجراءات المحاكمة :</p> <p style="text-align: center;">راجع أيضا : سلطة محكمة النقض .</p> <p style="text-align: center;">(القاعدة رقم ٦٨ بالصفحة رقم ٢٦٨)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		متهم بجناية . حضور محام معه . يجب أن يكون المحامي مقبولا أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية . حضور محام تحت التمرين . أثره : بطلان إجراءات المحاكمة ، وإخلال بحق الدفاع . المادة ٣٣٧ إجراءات .
١٤	٣	(الطن رقم ٣١١٦ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١)
		مرافعة محامي المتهم طويلا . دون منعه من المحكمة . لا إخلال بحق الدفاع .
٢٨	٧	(الطن رقم ٧٧١ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢)
		أصول المحاكمة . إجراء المحكمة التحقيق بنفسها بالجلسة . كلما كان ذلك ممكنا . ما لم يتنازل المتهم عن ذلك صراحة أو ضمنا . تداعي الأدلة المطروحة . أثره . وجوب الرجوع إلى أصول المحاكمة . قعود المحكمة عن تولى التحقيق بالجلسة . بطلان الإجراءات . مثال . اختلاس محجوزات . استناد حكم الإدانة على محضر جمع استدالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف "شاهد الإثبات" من قبل لتجرى على كافة الوقائع التي يبلغ عنها الصيارفة . تقييم الدليل : هذا إجراء لا جد فيه ولا يصلح مأخذا لدليل سليم من قول الشاهد .
٥٥	١٤	(الطن رقم ٦٧٧ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٦)
		حضور مدافع عن المتهم بجناية . تعدد المتهمين وتعارض مصالحهم . وجوب تخصيص محام لكل منهم . الإكتفاء بمحام واحد عنهم جميعا . يعيب إجراءات المحاكمة .
٦٨	١٧	(الطن رقم ٩٢٦ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>الإحالة المباشرة في جرائم المادة ٣/٢١٤ لإجراءات . وما ارتبط بها من جرائم أخرى . ماهية هذا الارتباط : هو ارتباط المادة ٣٢ عقوبات .</p> <p>مثال لا ارتباط فيه : ضبط المتهم محرزا مخدرا ثم ضبط سلاح وذخيرة بمنزله في الوقت نفسه .</p> <p>إحالة النيابة الدعوى مباشرة إلى محكمة الجنايات عن جرائم لا ارتباط بينها . المثال المتقدم . إدانة المتهم والحكم عليه بعقوبة الحرime الأشد . بطلان إجراءات المحاكمة . تقضيه : والحكم بعدم قبول الدعوى من تهمة إحراز المخدر لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو تقديمها إلى غرفة الإتهام ، وبإعادة الدعوى إلى محكمة الجنايات عن تهمة السلاح والذخيرة .</p>
٨٣	٢٢	<p>(الطن رقم ٩٤٩ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٩)</p> <p>نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على إجراءات المواد الجنائية والدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية .</p> <p>قانون المرافعات . متى يرجع إليه . لا يكون ذلك إلا لسد نقص في قانون الإجراءات الجنائية .</p> <p>مثال : دعوى مدنية . بلوغ المدعى بالحق المدني — الذي كان قاصرا — سن الرشد . تمثيله نفسه بمحاميه بعد أن كان يمثله وليه الطبيعي . الحكم باقتطاع ميراث الخصومة في هذه الحالة . غير صحيح . هلة ذلك .</p> <p>تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية . وجوب سيرهما معا قدر المستطاع .</p>
١٠٧	٢٩	<p>(الطن رقم ٩٦٤ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٥٢	٤١	<p>الأصل أن إجراءات المحاكمة قد روجيت . محضر الجلسة . الإثبات فيه . على المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يهمة إثباته . نعيه على المحكمة أنها هي لم تثبت دفاعه ولم تناقشه فيه . غير مقبول ..</p> <p>(الطن رقم ١٠٠٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢)</p> <p>الدفاع المكتوب في مذكرة : هو تمة للدفاع الشفوي بالجلسة . دفاع موضوعي هام . طلب تحقيقه . على المحكمة إجابته أو الرد عليه . إغفال ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع . مثال . محضر الجلسة . بياناته . النص فيه على أن الدفاع قدم مذكرة . ضم المفردات أمام محكمة النقض تحقيقا للطن . خلوها من تلك المذكرة : لا وجه للنازعة فيما يقول المتهم إنه أورده في مذكرته من دفاع : فالظاهر يسانده .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٥٤ سنة ٢١ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦٢)</p> <p>ملانية إجراءات المحاكمة . قاعدة جوهرية . إلا ما استثنى بنص صريح . النطق بالحكم . أحد هذه الإجراءات . وجوب النطق به . ملنا . صدوره في جلسة سرية . أثره . بطلان الحكم . المادتان ٣٠٣ و ٣٣١ إجراءات . محضر الجلسة والحكم : هما من أوراق الدوى التي تكشف عن سير إجراءات المحاكمة حتى صدور الحكم .</p> <p>(الطن رقم ٩٨٨ سنة ٢١ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٦٢)</p>
١٩٥	٥١	<p>محاكم عسكرية</p> <p>مجالس عسكرية :</p> <p>المجالس العسكرية هي محاكم قضائية استثنائية . حكمها — نهائيا — في إحدى الجرائم العسكرية . يحوز قوة الشيء المقضى . أثر ذلك : إعادة المحاكمة عنها أمام المحاكم العادية . لا تجوز</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٠٦	٥٤	<p>الازدواج في المسؤولية عن الفعل الواحد: أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة .</p> <p>الدفع أمام المحكمة العادية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية . هو مانع — إن صح — من إعادة المحاكمة . إغفال تحقيقه أو الرد عليه . قصور .</p> <p>(الطن رقم ٨٩٨ سنة ٣١ ق جلسة ١٢/٣/١٩٦٢)</p>
		<p style="text-align: center;">محكمة</p> <hr/> <p>صفحة تشكيل المحكمة :</p> <p>راجع : نيابة عامة .</p> <p>(القاعدة رقم ٤٨ بالصفحة رقم ١٧٤)</p> <p>محكمة الجنايات :</p> <p>راجع : محاكمة "إجراءات المحاكمة" — اختصاص</p> <p>(القواعد ٣ و ٢٢ و ٢٩ بالصفحات ١٤ و ٨٣ و ١٤٧)</p> <p>محكمة الموضوع :</p> <p>راجع : قذف .</p> <p>(القاعدة رقم ١٣ صفحة ٢٧)</p> <hr/> <p style="text-align: center;">مسئولية جنائية</p> <hr/> <p>راجع أيضا : شيك بدون وصيد — دخان .</p> <p>(القاعدتين ٢٢ و ٦٧ بالصفحتين ١٢٤ و ٢٦٣)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٠٦	٥٤	<p>الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد : أمر يحرمه القانون وتناذى به العدالة .</p> <p>حكم المحكمة العسكرية - نهائيا - في إحدى الجرائم العسكرية يحوز قوة الشيء المقضى . لا تجوز إعادة المحاكمة عنها أمام المحاكم العادية .</p> <p>(الطن رقم ٨٩٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢)</p>
		<p style="text-align: center;">معارضة</p> <p style="text-align: right;">راجع : استئناف .</p> <p style="text-align: right;">(القاعدة رقم ٤٢ مفعلة ١٥٥)</p>
		<p style="text-align: center;">مواد مخدرة</p> <p>راجع أيضا : محاكمة "إجراءات المحاكمة" - استدلالات .</p> <p>(القاعدتين ٢٢ و ٢٥ بالصفحتين ٨٣ و ١٢٩)</p> <p>جريمة إحرارها . أركانها . الركن المادى وهو الإحرار .</p> <p>الركن المعنوى وهو القصد الجنائى العام . ما يوفره : علم المحوز بحقيقة المادة المضبوطة . التحدث في الحكم استقلالاً عن القصد الجنائى . متى لا يلزم ؟ إذا كان الحكم يكفى للدلالة على قيامه .</p> <p>استظهار قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى .</p> <p>غير لازم .</p> <p>(الطن رقم ١٠٣٢ سنة ٢١ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٦٢)</p>
١٨٧	٤٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٨٧	٤٩	<p>قتل المواد المخدرة . هو أحد الأفعال المؤثمة في المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . لا ينطوي ذلك على قصد خاص . استبعاد الحكم قصد الاتجار والتعاطي في حق المتهم ، واستطراده إلى فرض آخر هو نقل المخدرات . ذلك لا يعيب الحكم : متى كان قد قال في ذلك قولاً مقبولاً لاتناقض فيه ... (الطن السابق)</p>
		<p>(ن)</p> <p>نقض</p>
		<p>أثر الطعن :</p> <p>الخروج عن قاعدة نسبية أثر الطعن . المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . رفع الدعوى على المتهم بعدة جرائم مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة . إدانته في بعضها وتبرئته من البعض الآخر . نقض حكم البراءة للخطأ في تطبيق القانون . مقتضاه : نقض الحكم برمته عن التهم جميعها . علة ذلك : أن الارتباط يستلزم الحكم على المتهم بعقوبة الجريمة الأشد . المادة ٣٢ عقوبات .</p> <p>مثال : شروع في قتل عميد وإحراز السلاح والذخيرة المستعملين فيه .</p> <p>(الطن رقم ٨٤٨ سنة ٢١ ق جلسة ١/١/١٩٦٢)</p>
١٠	٢	
		<p>الخروج على قاعدة نسبية أثر الطعن . نقض الحكم بالنسبة للطاعن الأول المتهم بجناية العاهة : يقتضي نقضه أيضاً بالنسبة للطاعن الثاني الذي دانت محكته الموضوع بجريمة شهادة الزور . ولو أنه لم يقدم أسباباً لطعنه . علة ذلك : المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>(الطن رقم ٨٧٦ سنة ٢١ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦٢)</p>
١٦٧	٤٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إجراءات الطعن :
		ميعاده . وجوب التقرير بالطعن في ميعاد المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . تجاوز هذا الميعاد دون عذر مقبول . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . الاعتذار بالمرض . سلطة محكمة النقض في تقديره . مثال .
١٥٠	٤٠	(الطن رقم ٩٩٧ سنة ٢١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢)
		التقرير بالطعن بالنقض : هو مناط اتصال المحكمة . تقديم أسبابه في الميعاد : هو شرط لقبوله . هما وحدة إجرائية . لا يفتى فيها أحدهما عن الآخر . وجوب استيفاء الطعن "بذاته" شروطه الشكلية . المعول عليه في ذلك . بيانات قلم الكتاب ذاتها . الاستدلال على استيفاء هذه الشروط — امتثالا — من وقائع خارجه . لا يجوز . مثال .
		إيداع أسباب الطعن في موقع عليها من المختص ، وقبل الإتهام إلى رأى في التقرير بالطعن . أثره : خلو الطعن من الأسباب . عدم قبوله شكلا .
١٦٩	٤٦	(الطن رقم ٨٨٢ سنة ٢١ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦٢)
		وجوب التوقيع على أسباب الطعن المرفوع من غير النيابة من محام مقبول أمام محكمة النقض . المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		قبول المحامي للرافعة . أثره ومداه : تخويل المحامي اتخاذ كافة الإجراءات القضائية حتى تنتهى المرافعة . مثال : محامى بنك مصر . توقيعه على أسباب الطعن بالنقض . جوازه . قبول الطعن شكلا .
٢٤٣	٦٢	(الطن رقم ٨٧٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٩/٢/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>أمر الغرفة بالألا وجه . طعن النيابة فيه بالنقض . من له حق الطعن . النائب العام والمحامي العام أو وكيل خاص عنه . الأصل أن يصدر الطعن بأسبابه منهما .</p> <p>ما يجوز التوكيل فيه من هذه الإجراءات وما لا يجوز . التقرير بالطعن وإيداع ورقة الأسباب . جواز التوكيل فيها . علة ذلك : هي أعمال مادية .</p> <p>وضع الأسباب ذاتها . لا يجوز فيه التوكيل . علة ذلك : توفير الضمانات إذ الأسباب هي جوهر الطعن . وجوب توقيع النائب العام أو المحامي العام على أسباب الطعن . توقيعها من رئيس النيابة وحده . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة .</p>
٢٦٠	٦٦	<p>(الطعن رقم ١٧٠٩ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦)</p> <p>أسباب الطعن :</p> <p>راجع أيضا : قذف — إثبات — دفاع — أسباب الإباحة — ربا فاحش .</p> <p>(القواعد ١٣ و ١٥ و ١٨ و ٢١ و ٢٦ بالصفحات ٤٧ و ٥٩ و ٧٠ و ٧٩ و ٩٦)</p> <p>القصور في التسبيب — الذي يتسع له وجه الطعن — له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفة القانون .</p>
٢٣	٦	<p>(الطعن رقم ١٩٧ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢)</p> <p>أسباب الطعن بالنقض . وجوب تفصيلها والتعريف بها ابتداء . وجوه الطعن المرسله دون بيان ماهيتها . عدم قبولها . مثال لقول مرسل : النعي على الحكم بالتناقض والتخاذل وعدم التساند دون بيان ذلك ، ورغم خلوا الحكم مما يعيبه .</p>
١٠٧	٢٩	<p>(الطعن رقم ٩٦٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>ما لا يقبل من الأسباب :</p> <p>راجع أيضا : إثبات — أسباب الأباحة — دفاع — محاكمة "إجراءات المحاكمة".</p> <p>(القواعد ١٥ و ٢١ و ٤١ و ٤٩ بالصفحات ٥٩ و ٧٩ و ١٥٢ و ١٨٧)</p> <p>أسباب الطعن . ما تنقيد المحكمة بالفصل فيه منها . هي الاسباب المقدمة في الميعاد . المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . سلطتها في نقض الحكم لغير تلك الأسباب . هي وخصه استثنائية وللأسباب الواردة حصرا بالفقرة الثانية من المادة . مثال : إغفال إثبات اسم ممثل النيابة بالحكم . ليس من بين تلك الحالات . التذرع به كسبب للطعن بعد الميعاد . لا يقبل .</p>
١٧٤	٤٨	<p>(الطعن رقم ١٦٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)</p> <p>الدفع القانوني المختلطة بالواقع . لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . حلة ذلك : هي تقتضي تحقيقا . مثال : الدفع بطلان القبض .</p>
١٩٣	٥٠	<p>(الطعن رقم ١٠٤١ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦)</p> <p>وجوب تحديد أسباب الطعن حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة الحكم المطعون فيه . مثال فيه تجهيل . قول الطاعن إن الحكم لم يرد على دفاعه دون أن يبين ماهية هذا الدفاع .</p>
٢٤٩	٦٢	<p>(الطعن رقم ١٦٨١ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٩)</p> <p>الدفع بأن المجنى عليه شفى من إصابته دون تخلف حادثة . تقتضي تحقيقا موضوعيا . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .</p>
٢٥٢	٦٤	<p>(الطعن رقم ١٦٨٧ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٩)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حالات الطعن بالنقض :
		دعوى مدنية . طعن المدعى المدني بالنقض في خصوص ماقضى به الحكم من رفض دعواه المدنية . جوازه . رغم صدور الحكم بالبراءة نهائيا . ثبوت الخطأ في تطبيق القانون . قضى الحكم والاحالة بالنسبة للدعوى المدنية . مثال . (الطعن رقم ١٧١٠ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦)
٢٦٣	٦٧	
		سلطة محكمة النقض :
		راجع أيضا : إجراءات الطعن — اختصاص "التنازع السلي" — دفاع — محاكمة "إجراءات المحاكمة" — دعوى جنائية "تقادم" . (القواعد ٤٠ و ٤٤ و ٤٧ و ٦٥ بالمفحات ١٥٠ و ١٦٢ و ١٧٢ و ٢٥٦) .
		صدور قانون أصلح للتهم . . سلطة محكمة النقض . تطبيق القانون الجديد وقضى الحكم المطعون فيه على هذا الأساس . مثال : إدانة المتهم بالقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ لإقامة بناء دون موافقة اللجنة المختصة . صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الذي ألغى القانون المطبق . إقتضاه على تأميم فعل الهدم وحده دون إقامة البناء أو تعديله أو ترميمه . مقتضى ذلك : القانون الجديد أصلح للتهم . قضى الحكم جزئيا بالنسبة لعقوبة الجريمة المقررة في القانون الملغى . (الطعن رقم ١٠٠٤ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)
١٥٢	٤١	
		الطعن بالنقض للمرة الثانية . مقتضاه : الحكم في موضوع الدعوى . المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>إجراءات المحاكمة في هذه الحالة . هي الإجراءات المقررة للمحاكمة عن الجريمة . متى تحدد محكمة النقض جلسة لنظر الموضوع ؟ ومتى تحكم فيه مباشرة ؟</p> <p>تحديد الجلسة : إذا استلزمت أسباب الطعن التعرض لموضوع الدعوى .</p> <p>الحكم مباشرة : عند اقتصار أسباب الطعن على مجرد الخطأ في تطبيق القانون بما يقتضي تصحيحة فحسب . المادة ٣٩ من القانون .</p>
٢٦٨	٦٨	<p>(الطعن رقم ١٧١١ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٢٧)</p> <p>ما لا يجوز الطعن فيه :</p> <p>راجع أيضا : تقابلات — إعادة النظر .</p> <p>(القاعدتين ١ " تقابلات " و ٤٨ بالصفحتين ١ و ١٧٤)</p> <p>حكم استئنافي . قضاؤه — قضاء سليم — بعدم قبول الاستئناف شكلا . الطعن فيه بالنقض : توجيه أسباب الطعن إلى الحكم الابتدائي . لا يجوز . علة ذلك . حوزته قوة الأمر المقضي .</p>
١١٤	٣٠	<p>(الطعن رقم ٩٧٣ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥)</p> <p>حق النائب العام في الطعن في أوامر فرقة الاتهام . قصره على الأوامر الواردة في المادتين ١٩٣ و ١٩٤ إجراءات على مهيل الحصر .</p> <p>أمر الغرفة بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص . ليس من بينها . الطعن فيه بالنقض . غير جائز .</p>
١٦٢	٤٤	<p>(الطعن رقم ٨٧٣ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>المصلحة في الطعن :</p> <p>طعن المدعى بالحق المدني . اقتصار حقه في الطعن على ما يتعلق بحقوقه المدنية وحدها . لا شأن له بالحكم في الدعوى الجنائية .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٩ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١)</p>
٤	١	<p>الصفة في الطعن :</p> <p>راجع : إجراءات الطعن .</p> <p>(القاعدة رقم ٦٦ صفحة ٢٦٠)</p> <p>الحكم في الطعن :</p> <p>راجع : ملطة محكمة النقض .</p> <p>(القاعدة رقم ٦٨ صفحة ٢٦٨)</p>
		<p>نيابة عامة</p> <hr/> <p>راجع أيضا : محاكمة "إجراءات المحاكمة" — غرفة الاتهام —</p> <p>أمر بالالوجه .</p> <p>(القواعد ٢٢ و ٤٤ و ٦٦ به)</p> <p>حكم . بياناته . اسم ممثل النيابة .</p> <p>الجلسة والحكم . مجرد سهو مادي . لا بطلان . متى كان الثابت بحضور الجلسة حضور النيابة وإبداؤها طلباتها .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)</p>
١٧٤	٤٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(هـ)
		هتك عرض
		الركن المادى للجريمة . تحققه بالكشف عن عورة المجنى عليها أو بملامستها أو بالأمرين معا . مثال : خلع سروال المجنى عليها . تتوافر به الجريمة . مقارنة المتهم بعد ذلك أفعالا أخرى على جسم المجنى عليها : لا أهمية له . عدم وجود آثار لتلك الأفعال اللاحقة . غير مؤثر . (الملن رقم ٩٩١ سنة ٣١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢)
١٤٥	٣٨	...
		(و)
		وصف التهمة
		عدم تقييد المحكمة بوصف النيابة للواقعة . عليها تمحيص الواقعة وردها إلى الوصف الصحيح . شرط ذلك : وحدة الفعل المادى المكون للجريمتين وعدم إضافة عناصر جديدة . متى لا تلزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إلى التعديل ؟ عند استبعاد أحد عناصر الجريمة فحسب . مثال : التعديل من القتل عمدا مع سبق الإصرار إلى الضرب المفضى إلى الموت . عدم التنبيه إليه . لا إخلال بحق الدفاع . (الملن رقم ١٦٤٩ سنة ٣١ ق — جلسة ٥/٢/١٩٦٢)
٢٠١	٥٣	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		رفع الدعوى على المتهم بأنه أحدث قطعا في الطريق . ببرئته تأسيسا على أنه إنما أحدث ثقباً في باطن الأرض أسفل طبقات الطريق وأنه فعل مستقل لم ترفع به الدعوى . ذلك خطأ . فعل المتهم لازمه إحداث حفر بميل الطريق . المادة ١٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ . على المحكمة تمحيص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وإتزال حكم القانون عليها . (الطن رقم ١٦٧٢ سنة ٣١ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٦٢)
٢٢٨	٥٩	

تم طبع هذا العدد بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية فرع القضاء العالي في يوم
الثلاثاء ٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ الموافق (٣٠ يـاـ كتـوـبـر سنة ١٩٦٢)

مهندس
عضو مجلس الإدارة المنتدب
(محمد الفاتح عمر)



مَجْلَمَةُ التَّقْضَى

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجزائية
ومن الدائرة الجزائية

السنة الثالثة عشرة

العدد الثاني : من أبريل إلى يونيو سنة ١٩٦٢

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي الفرعية

١٩٦٢

الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

جلسة ٢ من ابريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان .

(٦٩)

الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٣١ القضائية :

- تعدد الجرائم . ارتباط . اختصاص . محكمة الجنايات . محكمة الجنح . عقوبة .
- (أ) جرائم متعددة . فصل النيابة بعضها من البعض الآخر . تقديم بعضها إلى محكمة الجنايات وبعضها الآخر إلى محكمة الجنح . مقتضاء : لا يجوز لمحكمة الجنايات التصدي للفصل في اللجنة التي لم تعرض عليها : ذلك سلب لاختصاص محكمة الجنح .
- (ب) إدانة المتهم أمام محكمة الجنايات . حقه في إثارة مسألة الارتباط أمام محكمة الجنح . وعند ثبوت هذا الارتباط : لا يجوز أن توقع عليه إلا عقوبة واحدة .

١ - متى كانت النيابة قد فصلت جريمة عرض الرشوة والسرقة عن جريمة التهريب ، وأقامت الدعوى عن الجريمة الأولى أمام محكمة الجنايات وعن الجريمة الثالثة أمام محكمة الجنح ، فإن ذلك لا يجوز لمحكمة الجنايات أن تتصدى للقضاء في تلك اللجنة التي لم تعرض عليها وأن تسلب محكمة الجنح حقها في الفصل فيها .

٢ - رفع الدعوى عن جريمة اللجنة أمام محكمة الجنح لا يسلب المتهم فيها حقه في إبداء دفاعه عند نظر الدعوى أمامها في شأن الارتباط الذي يدعيه بينها

وبين الجناية التي سبقت محاكمته وإدانته من أجلها أمام محكمة الجنايات ، كما يكون من حقه — إذا تبين لمحكمة الجلس من التحقيق الذي تجريه أن اللجنة مرتبطة بالفعل المكون لتلك الجناية ارتباطا لا يقبل التجزئة — ألا توقع عليه إلا عقوبة واحدة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم أول مايو سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم الميناء ببورسعيد محافظة القنال . المتهم الأول : بصفته موظفا عموميا "معاونًا بجرك بورسعيد" ارتكب في أثناء تأدية وظيفته تزويرا في ورقة أميرية هي أمر خروج البضاعة رقم ٢٢ المحرر بتاريخ أول مايو سنة ١٩٥٨ على النموذج رقم ٤٨ (ك.م) وارد من المجموعة رقم ١٥١ والخاص بالتصريح بخروج ثمانية أطنان من الفحم من مخزن صديق لهبطه بالجرك محملة على السيارة رقم ٤٤٤ نقل قتال في التاريخ المذكور وكان ذلك بتغيير المحررات بأن شطب رقم ٤٤٤ الخاص بالسيارة وأثبت بدلا منه رقم ١١٧ ليوهم أن هذا الأمر خاص بالسيارة الأخيرة. المتهم الثاني — أولا : عرض رشوة على موظف غير عمومي ولم تقبل منه بأن سلم محمود توفيق لهبطه مبلغ خمسين جنيا كي يسهل له سرقة فحم من مخزن مخدومه بالجرك ولكنه سارع بعد أخذ المبلغ بإبلاغ مخدومه — ثانيا : سرق الفحم المبين الوصف والقيمة بالمحضر والملوك لصديق لهبطه . والمتهم الأول أيضا : اشترك مع المتهم الثاني بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب جريمة السرقة آتفة البيان بأن اتفق معه على ارتكابها وساعده في الأعمال المتممة لارتكابها بأن سهل له خروج السيارة بعد تحميلها بالفحم المسروق من باب الجرك دون اتباع الإجراءات القانونية لخروجها فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت النيابة العامة من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما : الأول — بالجناية المنصوص عليها في المادة ٢١١ من قانون العقوبات واللجنة المنصوص عليها في المواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٣١٨ من قانون العقوبات . والثاني — باللجنة المنصوص عليها في المواد ٢/١٠٩ و ١١٠ و ٣١٨ من نفس القانون . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات بورسعيد قضت بحضور يا عملا بالمادتين ١٧ و ٢١١ من قانون العقوبات بالنسبة للأول وبالأمواد

١/١٠٩ - ٢ و ١١٠ و ٣١٨ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للثاني بمعاقة المتهم الأول "الطاعن الأول" بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور عن التهمة الأولى المسندة إليه وببراءته من التهمة الثانية المسندة إليه ، وبمعاقة المتهم الثاني "الطاعن الثاني" بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور ومصادرة مبلغ الرشوة عن التهمتين المسندتين إليه . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى أسباب طعن الطاعن الأول هو القصور في التسبيب ذلك أن الحكم المطعون فيه دانه بجناية التزوير مستندا إلى أدلة من بينها شهادة شاهدين تناقضا في أقوالهما ودون أن يقول كلمته في هذا التناقض إذ شهد أحمد حسن معوض أن سيارة واحدة خرجت من باب الجمر كمرتين وشهد محمد اسماعيل السيد أولا أنه لم تخرج سوى سيارة واحدة ثم عاد ققرر أنه خرجت ثلاث سيارات . كذلك استند الحكم في ثبوت الركن المعنوي في حق الطاعن إلى مجرد إهماله التحقق من حمولة السيارة وأنه مما يرخص بخروجه من الدائرة الجمرية على الرغم من أن الإهمال وحده لا يسوغ سببا لثبوت تعدد تغيير الحقيقة في المحرر .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدوى فيما مجمله أن الطاعن الثاني عرض رشوة على أمين مخزن أحد تجار الفحم بحرم الجمر ليسهل له سرقة نحو عشرة أطنان من الفحم من مخزنه الكائن داخل الدائرة الجمرية ومن نوع "قوالب بريكت" المحظور التعامل فيه خارج هذه الدائرة وتظاهر هذا الأمين بقبول العرض وأبلغ مخدومه الذي أبلغ بدوره رجال حرس الجمر ثم تغافل أمين المخزن ومكن الطاعن الثاني من نقل الفحم من المخزن إلى السيارة رقم ١١٧ نقل القتال ، ومرت السيارة محملة به في يوم أول مايو سنة ١٩٥٨ من باب الجمر كمر رقم ٣٨ الذي يعمل عنده معاون الجمر كمر "الطاعن الأول" . وبعد أن سمح له هذا بالمرور أحدث تغييرا في أمر الخروج رقم ٣٣ المختص بتحريره بمقتضى وظيفته والذي سبق أن حرره لسيارة أخرى رقم ٤٤٤ نقل القتال خرجت قبل

ذلك محملة بثمانية أطنان فحم من النوع "المجري البولوني" وذلك بأن شطب رقم هذه السيارة وأثبت بدلا منه رقم ١١٧ حتى يوهم بأنه لم تخرج سوى سيارة واحدة محملة فحما من النوع المسموح بالتعامل فيه خارج الدائرة الجمركية . ودلل الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعنين بما شهد به مالك الفحم وأمين مخزنه من عرض الطاعن الثاني مبلغ خمسين جنيتها على الأمين كرشوة لتسهيل السرقة ، ومن نقله الفحم فعلا بسيارته إلى خارج الدائرة الجمركية حيث ضبط ، وبما شهد به الشهود من خروج السيارة رقم ٤٤٤ محملة بفحم من النوع المجري البولندي وخروج الطاعن الثاني بعد ذلك بالسيارة رقم ١١٧ محملة بالفحم المسروق وهو من نوع قوالب بريكت ، وبما ثبت من المعاينة من حصول كسر في الكشك الموجود فيه أمر الخروج رقم ٣٣ لاجداث التغيير فيه وبما ثبت من الاطلاع على هذا الأمر من تغيير رقم السيارة فيه وبإقرار الطاعن الأول باحداثه هذا التغيير . وحصل الحكم شهادة خفي المخزن احمد حسن معوض من أنه حملت من المخزن سيارة بفحم مجري بولوني وبعد ذلك حملت سيارة أخرى بفحم قوالب بريكت كما حصل شهادة الجندي محمد اسماعيل السيد من قوة حرس الجمرك بمحضر ضبط الواقعة في أنه كان معينا لحراسة باب الجمرك رقم ٣٨ ورأى سيارة تصل إلى الباب من داخل الدائرة الجمركية محملة فحما وأذن لها الطاعن بالخروج بعد تفتيشها ، وبعد فترة استدعى احد الأشخاص وأمره بكسر باب الكشك الذي كان مغلقا وأحضر منه دفقا أجرى قلبه فيه بكتابة . وقال الحكم إن الشاهد ردد هذه الأقوال في تحقيق النيابة وبالجلسة وأضاف أنه خرجت من هذا الباب ثلاث سيارات اذن الطاعن الأول بخروجها بعد تفتيشها وقد ضبطت الأخيرة منها . وعرض الحكم بعد ذلك لأقوال الطاعن الأول وما قرره من أنه كان معينا معاونا لباب الجمرك رقم ٣٨ وأقبلت سيارة محملة بفحم مجري بولوني أخبره مرافقها بأنها رقم ٤٤٤ فدون هذا الرقم في أمر الخروج وأثناء خروجها لاحظ أن حقيقة الرقم ١١٧ فغير الرقم في الأمر . ورد الحكم على هذا الدفاع بما ثبت من الإطلاع على دفتر يومية المخزن ودفتر نقطة المرور من مرور السيارة رقم ٤٤٤ قبل ضبط السيارة ١١٧ بما يقطع بمرور سيارتين وبأن السيارة الثانية كانت محملة بفحم قوالب بريكت من النوع المحظور خروجها ، وبأن الطاعن بحكم عمله يعرف أنواع الفحم . واستخلص الحكم من

ذلك أن الطاعن تعمد تغيير رقم السيارة في أمر الخروج ليومهم بأن سيارة واحدة خرجت محملة بفحم من النوع المسموح بالافراج عنه . لما كان ذلك وكان يبين من مطالعة محضر الجلسة أن ما حصله الحكم من شهادة كل من أحمد حسن معوض ومحمد إسماعيل السيد يتفق والثابت في هذا المحضر وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال ثانيهما في تحقيق النيابة وأمام المحكمة وإلى أن ميارتين قد خرجتا من دائرة الجمر في ذلك اليوم ، لما كان ذلك وكان مؤدى قول الشاهد محمد إسماعيل السيد بخروج سيارة ثالثة أنها سيارة أخرى لاصلة لها بوقائع الدعوى بما لا ينطوى على أى تناقض في شهادة الشاهدين . لما كان ذلك وكان توافر القصد الجنائي وتعمد تغيير الحقيقة في جريمة التزوير من المسائل الموضوعية التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع وكان تدليل الحكم المطعون فيه على توافر هذا القصد في حق الطاعن الأول سائغا مؤديا إلى مارتبه عليه فإن الطعن يكون قائما على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إن مبنى السببين الأول والثاني من أسباب الطعن المقدمة من الطاعن الثاني هو الخطأ في تطبيق القانون وفي ذلك يقول إنه أسندت إليه جرائم عرض رشوة وسرقة وتهريب فحم من الدائرة الجمرية وقدم عن التهمتين الأوليين إلى محكمة الجنايات المطعون في حكمها كما قدم عن التهمة الثالثة إلى محكمة جنح بور سعيد ولم يأخذ الحكم المطعون فيه بما دفع به الطاعن من قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين الجرائم الثلاث يوجب عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات الحكم فيها بعقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد في الوقت الذي أخذ فيه بقيام الارتباط بين الجريمتين الأوليين وتخل عن جريمة التهريب لتفصل فيها محكمة الجنح على حدة .

وحيث إنه لما كان هذا الطاعن يقول في طعنه إن محكمة جنح الميناء لم تكن قد قضت في تهمة التهريب عند صدور الحكم انطعون فيه وكان هذا الحكم لا يحول دون تمسك الطاعن أمام محكمة الجنح بقيام الارتباط بين جريمة التهريب المعروضة عليها وبين جريمتي عرض الرشوة والسرقة المحكوم فيهما وأن يطلب منها إعمال نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، على ضوء العقوبة المحكوم بها في هاتين الجريمتين ، وبعد أن فصلت النيابة جريمتي عرض الرشوة

والسرقة عن جريمة التهريب وأقامت الدعوى عن الجريمتين الأوليين أمام محكمة الجنايات وعن الجريمة الثالثة أمام محكمة الجنح ، الأمر الذى لا يحيز لمحكمة الجنايات أن تتصدى للقضاء فى جريمة لم تطرح عليها وأن تسلب محكمة الجنح حقها فى الفصل فيها . على أن رفع الدعوى عن جريمة التهريب أمام محكمة الجنح لا يسلب المتهم فيها حق إبداء دفاعه فى شأن الارتباط عند نظر الدعوى كما يكون من حقه — إذا تبين لمحكمة الموضوع من التحقيق الذى تجريه أن اللجنة مرتبطة بالفعل المكون للجناية ارتباطا لا يقبل التجزئة — ألا توقع عليه إلا عقوبة واحدة ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن فى هذين الوجهين على غير أساس .

وحيث إن مبنى الأسباب الثلاثة الأخيرة هو الخطأ فى تطبيق القانون والتناقض وفى ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه دانه بجريمة السرقة على الرغم من أن شهادة أمين المخزن تفيد أنه سلمه الفهم وسمح له بنقله فى السيارة بما ينتفى معه ركن الاختلاس المكون لجريمة السرقة — كذلك جاء الحكم مبهما فى استظهار أركان هذه الجريمة والأدلة القائمة عليها كما جاء متعارضا فيما استند إليه من أقوال الشهود إذ أدلى الشرطى محمد اسماعيل السيد بروايتين متعارضتين فى خصوص عدد السيارات التى خرجت من باب الجمر ك كما أن جرائد صادق اسكاروس شهد فى محضر الجلسة أنه علم من صديق له أنه الطاعن عرض على أمين المخزن مبلغ الخمسين جنيها كتمن للفهم وليس على سبيل الرشوة .

وحيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استخلص الواقعة على النحو سابق البيان عند تناول أسباب الطعن المقدم من الطاعن الأول وكان هذا البيان متوافقه عناصر جريمة السرقة التى دان الطاعن الثانى بها ومن بينها ركن الاختلاس ودل على أن هذا الطاعن قد اختلس الفهم المسروق على غير إرادة مالكه وأن سماح أمين المخزن له بنقل الفهم لم يكن إلا من قبيل التغافل والعمل على ضبط الطاعن مقارفا لجريمة السرقة — لما كان ذلك وكان الحكم واضحا

في استظهار عناصر الجريمة والأدلة عليها وكان قد اطمأن إلى ما قرره الشاهد
محمد اسماعيل في تحقيق النيابة وفي الجلسة عن عدد السيارات مطروحا أقواله الأولى
في محضر ضبط الواقعة وذلك على التفصيل السابق بيانه عند الرد على أسباب
الظعن المقدم من الطاعن الأول كما اطمأن إلى ما شهد به أمين المخزن من أن
الطاعن عرض عليه مبلغ الخمسين جنيا كرشوة وقد حصل الحكم المطعون فيه
أقوال شهود الإثبات بما لا تناقض فيه، لما كان كل ذلك فإن ما يشير الطاعن
في هذه الأسباب يكون قائما على غير أساس ويتعين الحكم في موضوع الظعن
برفضه .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٦٢

بإدارة السيد/ محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عبد السلام ، وعبد الحليم البطاش ، وأديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان .

(٧٠)

الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٣١ القضائية :

إثبات " بوجه عام " . حكم " تسميته " . مواد مخدرة .

(أ) الحكم ببراءة المتهم تأسيسا على مجرد وجود خلاف ظاهري بين وصف الحرز ووزنه الذي أرسلته النيابة إلى الطبيب الشرعي والحرز الموصوف بتقرير التحليل . ذلك قصور وفساد في الاستدلال . واجب المحكمة . أن تجري تحقيقا تستجلب به حقيقة الأمر .

(ب) مواد مخدرة . إحرازها . توافر الجريمة مهما كان المقدار ضئيلا . متى كان لها كان مادي محسوس أمكن تقديره .

وجرد آثار للخدر يجيب جلباب المتهم . ذلك يكفي للدلالة على الإحراز .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المتهم تأسيسا على أن ثمة اختلافا في الوصف وفروقا في الوزن ، مقدرة بالجرامات ، بين حرز المواد المخدرة الذي أرسلته النيابة إلى الطبيب الشرعي لتحليل محتوياته والحرز الموصوف بتقرير التحليل — فإن ما ذكره الحكم من ذلك لا يكفي في جملته لأن يستخلص منه أن هذا الحرز غير ذاك ، إذ أن هذا الخلاف الظاهري في وصف الحارزين ووزنهما إنما كان يقتضي تحقيقا من جانب المحكمة تستجلب به حقيقة الأمر ، مادام الثابت أن كلا منهما كان يحتوي على قطع ثلاث من المادة المضبوطة ولم يكن هناك ما يدل على أن الحرز قد تغير أو امتدت إليه يد العبث — ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بالقصور وفساد الاستدلال متعينا نقضه .

٢ — متى كان الثابت من الحكم أنه ظهر من تقرير التحليل أن الآثار التي وجدت بجلباب المتهم من مادة ثبت من التحليل أنها " حشيش " ، فإن هذه

الآثار — ولو كانت دون الوزن — كافية للدلالة على أن المتهم كان يحوز المخدر، ذلك أن القانون لم يعين حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة، والعقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان لها كيان مادي محسوس أمكن تقديره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٩٥٧/١١/٩ بدائرة مركز أشمون مديرية المنوفية : حازا جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول ١ المرافق . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات شين الكوم قضت حضوريا بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٠ . أولا — بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم أحمد محمد ريان لوفاته . وثانيا — ببراءة المتهم مختار أحمد محمد ريان ” المطعون ضده ” مما أسند إليه . وثالثا — بمصادرة المخدر . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور والفساد في التدليل إذ قضى ببراءة المطعون ضده تأسيسا على أن الحرز الذي أرسل إلى مصلحة الطب الشرعى للتحليل وثبت أنه يحوى حشيشا ليس هو الحرز الخاص بهذه الدعوى لوجود خلاف في وصف ووزن كل من الحريز كما أن الآثار اتى وجدت بجلباب المتهم وثبت أنها حشيش هي دون الوزن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى قال إن الثابت من الأوراق أن الحرز الذي أرسلته النيابة إلى المعمل الكيماوى قد احتوى قطعا ثلاث من المسادة المضبوطة مع المتهم وضعت داخل طية دواء ختم عليها

بختام وكيل النيابة وأنه ثبت من تقرير المعمل الكيماوى أن هذا الحرز وجد بداخل ملة كرتون بداخلها ثلاث قطع ثبت أنها حشيش كما أشار الحكم إلى وجود خلاف فى وزن الحرزين بالجرامات ثم أورد دفاع المطعون ضده المؤسس على أن المادة التى ثبت أنها حشيش ليست هى التى ضبطت مع المتهم وأضاف أنه إزاء هذا الخلاف لا يكون هناك من دليل على أن المادة المضبوطة مع المتهم حشيش أو مخدر من نوع آخر وأنه عن الآثار التى وجدت بجلبابه فإنه وإن ثبت أنها حشيش فإنها دون الوزن وترتيا على ذلك تكون التهمة على غير أساس .

وحيث إنه لما كان الثابت من الحكم أنه لا خلاف فى أن كلا من الحرزين كان يحتوى على قطع ثلاث من المادة المضبوطة وكان ليس هناك ما يدل على أن الحرز قد تغير أو امتدت إليه يد العبث فإن ما ذكره الحكم لا يكفى فى جملة لأن يستخلص منه أن حرز العينة التى أخذت ليس هو بعينه الحرز الذى أرسل لمصلحة الطب الشرعى لتحليل محتوياته لأن هذا الخلاف الظاهرى فى وصف الحرز ووزنه كان يقتضى تحقيقا من جانب المحكمة تستجلى به حقيقة الأمر . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم أن الكمية المحرزة من المادة المخدرة فإن العقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان لها شأن مادى محسوس أمكن تقديره . واذن فتى كان الثابت من الحكم أنه ظهر من تقرير المعمل الكيماوى أن الآثار التى وجدت بجلباب المتهم من مادة ثبت من التحليل أنها حشيش فإن هذه الآثار ولو كانت دون الوزن كافية للدلالة على أن المتهم كان يحوز المخدر وإذ قضى الحكم ببراءة الطاعن فإنه يكون معينا بما يستوجب نقضه وإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة لتفصل فيها مجددا دائرة أخرى .

جلسة ٢ من ابريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد احمد مفيق ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق احمد الحسن ، وعمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٧١)

الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣١ القضائية :

حجز إداري . حراسة . اختلاس أشياء محجوزة . نقض ” أسباب الطعن “
” ما لا يقبل منها “ .

(١) حجز إداري في ظل القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . مبدأ الحراسة المفترضة . لمدوب
الحجز — اذا لم يجد من يقبل الحراسة — أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر دون
اعتداد برفضه إياها .

اختلاس أشياء محجوزة . جريمة المادتين ٢٤١ و ٢٤٢ عقوبات . أركانها .
كون المتهم حارسا وعدم تقديمه المحجوزات للبيع مع علمه باليوم المحدد لذلك وبقصد
مقولة التنفيذ .

(ب) اختلاس أشياء محجوزة . حجز إداري . القول في أسباب الطعن بالنقض بأن خلو محضر
الحجز من بيان حدود الأطنان التي حجز على زراعتها لا يطمأن منه إلى انتقال المدوب إلى
مكان الحجز . جدل . موضوعي . لا يقبل .

١ — يجوز لمدوب الحجز — عملا بالمادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨
لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ —
إذا لم يجد في مكان الحجز عند توقيعه من يقبل الحراسة — أن يكلف بها المدين
أو الحائز الحاضر ولا يعتد برفضه إياها .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهم — وهو المدين المحجوز
عليه — كان حاضرا وقت توقيع الحجز وأن مدوب الحجز عينه حارسا بعد أن
خاطبه شخصيا فامتنع ، فيرأ أنه لم يعتد برفضه وترك المحجوزات في حراسته —

كما أثبت الحكم في حقه أنه امتنع عن تقديم تلك المحجوزات في اليوم المحدد لبيعها مع علمه به وبقصد عرقلة التنفيذ ، فإنه يكون مهيما فيما انتهى إليه من إدانته بجريمة التبديد .

٢ — ما يشير المتهم ” الطاعن ” بشأن عدم بيان حدود الأطيان التي توقع المجز على زراعتها ، وما رتبته على ذلك من عدم الاطمئنان إلى انتقال مندوب المجز إلى مكان المجز ، إنما هو في حقيقته جدل موضوعي لا يقبل مثله أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٩ بدائرة المنصورة :
بدد الأشياء المحجوز عليها إداريا لصالح الحكومة . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة بقا من الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦٠ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة جنية لوقف التنفيذ بلا مصاريف . عارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت بحضوره بتاريخ ١٥ مايو ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعن الأستاذ سليمان عبد الفتاح المحامي الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة التبديد قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الطاعن لم يقبل الحراسة ، ولا يغنى عن القبول إثبات امتناعه عن التوقيع على محضر المجز . هذا إلى أن محضر المجز لم يتضمن بيانا لحدود الأرض المحجوز على زراعتها مما لا يمكن معه الاطمئنان إلى انتقال مندوب المجز إلى مكان الزراعة المحجوز عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة تؤدي إلى ما رتبته عليها، لما كان ذلك وكانت المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ قد أجازت لمندوب المجز بعد توقيع المجز تكليف المدين أو الحائز الحاضر الحراسة، دون أن يعتد برفضه إياها وذلك إذا لم يوجد من قبل الحراسة وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن كان حاضرا وقت توقيع المجز وأن مندوب المجز قد عينه حارسا بعد أن خاطبه شخصيا فامتنع وأنه لم يعتد برفضه وترك المحجوزات في حراسته كما أثبت في حقه أنه امتنع عن تقديم المحجوزات في اليوم المحدد لبيعها مع علمه به بقصد عرقلة التنفيذ فإنه يكون صحيحا فيما انتهى إليه من إدانته بجريمة التبيد — لما كان ذلك وكان ما يشير به الطاعن بشأن عدم بيان حدود الأطياف التي توقع المجز على زراعتها وما رتبته على ذلك من عدم الاطمئنان إلى انتقال مندوب المجز إلى مكان المجز إنما هو في حقيقته جدل موضوعي لا يقبل مثله أمام محكمة النقض — لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢ من ابريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المختارين : عادل يوسف ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٧٢)

الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣١ القضائية :

قتل عمد . حكم "سببيه . ما يعيبه" .

رابطة السببية في جريمة القتل العمد . بين الإصابات والوفاة . الدليل على قيامها . من البيانات
الجوهرية في الحكم . إغفال ذلك . قصور .

رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة القتل العمد والتدليل على قيامها
هما من البيانات الجوهرية التي يجب أن يعنى الحكم باستظهارهما وإلا كان
مشوبا بالقصور الموجب لنقضه . فإذا كان الحكم المطعون في صدد حدينه
عن تهمة القتل التي دان بها الطاعن قد اقتصر على ثقل ما أثبتته تقرير الصفة
التشريحية عن الإصابات التي وجدت بالقتيل ولم يعن بيان رابطة السببية بين
هذه الإصابات والوفاة من واقع الدليل الفني فإن النعي عليه بالقصور يكون
مقبولا ويتعين نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ٥ يونيو
سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز فاقوس مديرية الشرقية : المتهم الأول "الطاعن الأول" :
قتل عبد الرحمن أمين على عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث
به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . والمتهم
الثاني : اشترك مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة القتل سالفة الذكر بطريق
المساعدة . والمتهم الأول أيضا : (١) أحرز سلاحا ناريا "ممدسا" بدون

ترخيص (ب) أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بمجازته وإحرازه . والمتهمون من الثالث إلى الحادى عشر "ومنهم الطاعنون الثانى والثالث والرابع" : اشتركوا مع آخرين مجهولين في تجهيز مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص من شأنه أن يجعل الأمن العام في خطر وكان الغرض من هذا التجهيز ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال وقد استعمل المتجهرون القوة والعنف فوقعت الجرائم الآتية بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجهيز مع علمهم بهذا الغرض وهى أنهم في الليلة التالية لواقعة القتل المتهم فيها المتهم الأول سرقوا المصوغات والتقود والملابس المينة بالمحضر والمملوكة له ولمن يقيمون معه وكذلك الملابس والتقود المينة بالمحضر والمملوكين لوالده المتهم الثانى من منزليهما المسكونين وبواسطة الكسر لأبوابهما وأبواب حجراتهما حالة كونهم يحملون أسلحة ظاهرة "قووسا وعصيا" وقد فعلوا الجناية سالفة الذكر بطريق الإكراه الذى ترك أثر جروح بكل من عثمان أحمد السيد سرايا إذ ضربه المتهمون من الثالث إلى السابع وبأحمدى أحمد سرايا من جراء ضرب المتهم السابع له وبأنيسة عامر سيد أحمد إذ ضربها المتهم الثامن فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما بالنسبة لكل وهى الجناية المعاقب عليها بالمادة ٣١٣ من قانون العقوبات كما أنهم أنفقوا بقصد الإساءة المنقولات وباقي الأشياء المينة بالمحضر والمملوكة للمتهم الأول وأخوته وزوجاتهم ولوالده المتهم الثانى وهى الجناية المعاقب عليها بالمادة ٣٦٠ من قانون العقوبات . والمتهم الثانى : بصفته مرخصا له بمجازة وإحراز سلاح ناري "مسدس" سلمه للمتهم الأول قبل الحصول على ترخيص في ذلك . والمتهم الأول أيضا : ضرب سليمان مرعى الشحات فأحدث به الإصابات المينة بالتقريرين الطبيين والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت النيابة العامة عقاب المتهمين بالمواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجهيز والمواد ٢٣٤ و ١/٢٤٢ و ١/٣٦٦ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضور ياب تاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ — ٤٤ بالمواد ١/٢٣٤ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات للأول و ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للثانى عن تهمة الاشتراك في القتل و ١/٢٤٢ من جـ ٢٠ (٢) جـ

قانون العقوبات بالنسبة للثاني والثالث والمواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٤ والمادتين ٣٦٦ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات لباقي المتهمين مع تطبيق المادة ٣٢ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الأول وإلى المتهمين من الرابع للآخر بمعاقة زكى أحمد السيد سرايا "الطاعن الأول" بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبمعاقة كل من محمد مرمى الشعات "الطاعن الثاني" وسليمان مرمى الشعات وعلى محمد الصعیدی ومحمد إبراهيم محمد اسماعيل واسماعيل إبراهيم محمد وأنور محمد سلامة ومحمد سليمان دسوقي ومرمى تميم بركات "الطاعن الثالث" وأحمد أحمد السيد سرايا "الطاعن الرابع" بالسجن لمدة ثلاث سنين وبمعاقة كل من أحمد مصيلحي سلامة وعبد العال مرمى الشعات بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وبراءة أحمد مصيلحي سلامة سرايا من تهمة الاشتراك في قتل عبد الرحمن أمين على . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعنين الثاني والثالث لم يقدموا أسبابا لطعنهما فيكون طعنهما غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون بالنسبة إلى الطاعنين الأول والرابع .

وحيث إنه مما ينعاها الطاعنان الأول والرابع على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالبطلان والقصور في التسبيب ذلك بأن التهمة التي وجهت إلى أحمد السيد سرايا (الطاعن الرابع) في تقرير الاتهام وفي قرار الاحالة انه ضرب محمد مرمى الشعات وساهم مع المتهم الثاني في ضرب عبد العال مرمى الشعات ضربا أحدث بكل من المحبني عليهما اصابات تقرر لعلاجهما مدة لا تزيد على عشرين يوما وكان ترتيبه الثالث بين المتهمين في القائمة وفي القرار معا وكان الاتهام الموجه إلى المتهمين محمدا بترتيبهم في القائمة لأشخاصهم — غير انه عند المحاكمة تغير ترتيبه فجعل الثاني عشر في قائمة الاتهام بدلا من الثالث وحل محله عبد العال مرمى الشعات الذي كان متهما رابعا وكان من نتيجة ذلك أن دين هذا الطاعن

بالاشتراك في التجمهر وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات ووضعت أسباب الحكم على هذا الأساس — على مظنة انه المتهم الثانى عشر الوارد اسمه فى تقرير الاتهام وفى قرار الاحالة لا باعتباره المتهم الثالث الذى لم توجه إليه فيهما غير جنحة الضرب البسيط وقد أحل الحكم محله عبد العال مرمى الشحات المتهم الرابع الذى كان متهما أصلا بالاشتراك فى التجمهر ومآقبه بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر . هذا إلى أن الحكم لم يستظهر رابطة السببية بين إصابة المجنى عليه بالعار وبين وفاته التى نسب إلى الطاعن الأول أحداثها عمدا .

ومن حيث إنه يبين من مراجعة محضر الجلسة أن التهمة رفعت على الطاعن الرابع أحمد أحمد السيد سرايا بوصف انه ضرب كلا من المتهمين الثالث والرابع فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين والتى تقرر لعلاجها مدة لاتزيد على عشرين يوما بالنسبة لكل منهما وكان ترتيبه فى قائمة الاتهام الثانى عشر بالنسبة إلى باقى المتهمين — لما كان ذلك وكان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى ادانة هذا الطاعن بالتجمهر وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات . ولما كان لا يجوز معاينة المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور طبقا لما تنص عليه المادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية كما لا يجوز لمحكمة الجنايات اضافة تهمة جديدة إلا بعد اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية، وطبقا للأوضاع التى أوجبتها المادة ، الأمر الذى لم يتوافر فى هذه الدوى . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فى صدد حديثه عن تهمة القتل التى دان بها الطاعن الأول قد اقتصر على نقل ما أثبتته تقرير الصفة التشريحية عن الإصابات التى وجدت بالقتيل عبد الرحمن أمين على ولم يبين بيان رابطة السببية بين هذه الإصابات والوفاة من واقع الدليل الفنى ، وكانت هذه الرابطة والتدليل على قيامها هما من البيانات الجوهرية التى يجب أن يعنى الحكم باستظهارهما وإلا كان مشوبا بالقصور الموجب لتقضيه — لما كان كل ذلك فان الطعن يكون مقبولا بالنسبة إلى الطاعن الأول والرابع ويتعين لذلك تقضى الحكم بالنسبة إليهما بالإحالة .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيى ، وبحضور السادة المحقّقين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الحسن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المرك .

(٧٣)

الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣١ القضائية :

مأمورو الضبط القضائى . اختصاص ” نظرية الضرورة ” . تفتيش . مواد
مخدرة .

اختصاص مأمور الضبط القضائى . الأصل أنه مقصور على الجهات التى يؤدى فيها وظيفته
المادة ٢٣ ج .

مصادفة المتهم — المأذون له من النيابة بتفتيشه — خارج دائرة اختصاصه المكانى . دلالة
أفعال المتهم على ما ينم عن إحرازه مخدرا ومحاولة التخلّص منه . قيامه بتفتيش المتهم تقاذا المأذون .
ذلك ظرف اضطرارى مفاجئ . التفتيش صحيح .

إذا كان الأصل أن اختصاص مأمورى الضبط القضائى مقصور على الجهات
التي يؤدون فيها وظائفهم طبقا للسادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا
أنه من المقرر أيضا أنه إذا صادف مأمور الضبط القضائى المتهم — المأذون له
قانونا بتفتيشه — أثناء قيامه بتنفيذ إذن التفتيش على شخصه ، فى مكان يقع
خارج دائرة اختصاصه المكانى ، وبدا له منه ومن المظاهر والأفعال التى أتتها
ما ينم عن إحرازه جوهرا مخدرا ومحاولة التخلّص منه ، فإن هذا الظرف
الاضطرارى المفاجئ يجعله فى حل من مباشرة تنفيذ إذن النيابة بالتفتيش قياما
بواجبه المكلف به والذي ليست لديه وسيلة أخرى لتنفيذه ، إذ لا يسوغ مع هذه
الضرورة أن يقف مأمور الضبط القضائى مغلول اليدين إزاء المتهم المنوط به
تفتيشه لمجرد أنه صادفه فى غير دائرة اختصاصه ما دام قد وجده فى ظروف تؤكد
إحرازه الجواهر المخدرة .

فإذا كان الثابت أن حالة الضرورة — التي وصفها الحكم المطعون فيه — قد أوجدتها التهمة ”الطاعة“ بصنعها وهي التي دعت الضابط إلى القيام بضبطها وتفتيشها فإن ما اتخذته من إجراءات قبلها يكون صحيحا وبالتالي يكون الدفع بالبطلان لا أساس له من القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعة بأنها في يوم ٨ مايو سنة ١٩٥٨ بدائرة مركز ملوى مديرية المنيا : أحرزت جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها طبقا للتقيد والوصف الواردين بقرار الإحالة . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٥١ و٧٤ و٣٤١/٤٢٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١٢٥١ من الجدول الأول المرافق مع تطبيق المادة ٥ من قانون العقوبات بمعاينة الطاعة بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبتغريمها ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعنت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه خطأ في تطبيق القانون حين دان الطاعة بجريمة إحرار المخدر بقصد الاتجار قولا منه إنها كانت في حالة تلبس تجيز القبض عليها وتفتيشها مستندا في ذلك إلى فروض تتعلق بشخصية الطاعة أضافها إلى حالات التلبس مع أن هذه الحالات تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها فضلا عن أنها وردت في القانون على سبيل الحصر هذا إلى أن القبض والتفتيش حصلا في مركز ملوى من ضابط يعمل في بندر ملوى ويحمل إذن تفتيش صادر من وكيل نيابة بندر ملوى فيكون التفتيش قد وقع خارج دائرة الاختصاص التي يصح إجراؤه فيها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في أن تحريات ضابط مباحث بندر ملوى دلت على أن بديعة عبد العال جاد المولى (الطاعة) تتجر

في المواد المخدرة فاستصدر إذنا من النيابة بإجراء التفتيش وانتقل معه المخبران والى أحمد عبد الحليم وأحمد عبد الحفيظ قناوى إلى مسكن الطاعنة وما أن علموا بتوجهها إلى بلدة أتليدم التى اشتهر عنها بأنها سوق لتجارة المخدرات حتى سارعوا إلى نقطة مرور واقعة فى الطريق الذى يصل هذه البلدة ببندر ملوى حيث انتظروا عودة الطاعنة حتى رأها المخبر والى أحمد عبد الحليم تستقل إحدى السيارات المتجهة إلى ملوى فجلس على مقعد بجوارها وجلس ضابط المباحث والمخبر أحمد عبد الحفيظ على مقعد آخر . وأثناء سير السيارة أخرجت الطاعنة من سلة معها لفافة فاقض عليها الضابط وأمسك باللفافة ووجد بها كمية من الحشيش والأفيون . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش صحيحا في نتيجته ذلك أنه إذا كان الأصل أن اختصاص مأمورى الضبط القضائى مقصور على الجهات التى يؤدون فيها وظائفهم طبقا لمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية إلا أنه من المقرر أيضا أنه إذا صادف مأمور الضبط القضائى المتهم — المأذون له قانونا بتفتيشه — أثناء قيامه بتنفيذ إذن التفتيش على شخصه فى مكان يقع خارج دائرة الاختصاص المكاني له وبدأ له منه ومن المظاهر والأفعال التى أتاها ما ينم عن إحرازه جوهرا مخدرا وعن محاولته التخلص منه — كما هو واقع الحال فى الدعوى المطروحة — فإن هذا الظرف الاضطرارى المفاجئ ، وهو محاولة التخلص من الجواهر المخدر بعد صدور أمر النيابة المختصة بالتفتيش ، يجعل الضابط فى حل من أن يباشر تنفيذ الإذن قياما بواجبه المكلف به والذي ليس لديه وسيلة أخرى لتنفيذه . ذلك بأن هذه الضرورة لا يسوغ معها أن يقف الضابط مغلول اليدين إزاء المتهم المنوط به تفتيشه لمجرد أنه صادفه فى غير دائرة اختصاصه ما دام قد وجده فى ظروف تؤكد إحرازه للجواهر المخدرة . ولما كانت حالة الضرورة التى وصفها الحكم قد أوجدتها الطاعنة بصنعها وهى التى دعت الضابط إلى القيام بضبط هذه الطاعنة وتفتيشها فيكون ما اتخذته من إجراءات قبلها صحيحا ويكون الدفع بالبطلان لا أساس له من القانون . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون غير صديد متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيف ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يوسف ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وعمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(٧٤)

الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٣١ القضائية :
حكم . "تسييبه" .

بيانات التسييب . وجوب الإشارة إلى نصوص القانون التي حكم على المتهم بموجبها . خلو الحكم
من هذا البيان . بطلانه . المادة ١٣١٠ ج .

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يشر إلى نصوص القوانين التي
حكم على المتهم بموجبها ، فإنه يكون باطلا لمخالفته حكم المادة ٣١٠ من قانون
الإجراءات الجنائية ، ويتعين لذلك نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ بدائرة الجمالية :
أولا — أحدث تعديلات في المشغولات الذهبية المبينة بالمحضر والتي سلمها إلى
زكي سليم بشاره وذلك بعد دمجها بحيث جعلها غير مطابقة للعيار المدموغ .
وثانيا — خدع المتعاقد معه زكي سليم بشاره في الخواتم الذهبية سالفة الذكر
من عناصر داخلية في تركيبها بأن أضاف إليها معدن فضة . وثالثا — بدد كمية
الذهب المبينة بالمحضر وهي الفرق بين وزن الخواتم الذهبية والقشرة التالية بعد
أن وزنها بعد إضافة الفضة إليها لزكي سليم وكانت قد سلمت إليه على سبيل
الوكالة فاختلسها لنفسه . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ سنة
١٩٤١ المعدل بالقانون ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ والمادة ١ من القانون ١٢٦ سنة ١٩٤٩
والمادة ٣٤١ عقوبات . وقد ادعى زكي سليم بحق مدني قدره قرشا واحدا على تبيل
التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة جنح الجمالية الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ
٢٥ مايو سنة ١٩٦٠ عملا بالمادة ٣٠٤ ن قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهم

ورفض الدعوى المدنية وألزم المدعى المدني المصاريف. فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم. ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت بحضور يا بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع و بإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل ، وذلك عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء باطلا لعدم إشارته إلى نصوص القانون التي حكم على الطاعن بموجبها .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يشر إلى نصوص القوانين التي حكم على المتهم بموجبها مما يجعله باطلا لمخالفته حكم المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد غففي ، وبحضرة السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الحسن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(٧٥)

الطعن رقم ١٧٤١ لسنة ٣١ القضائية :

تعد . قصد جنائي .

التعدي على موظف عام . جريمة نية .

النوع الأول : جنحة المواد ١٣٢ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات .

النوع الثاني : جنابة المادة ١٠٩ عقوبات .

أركانها . ما يجمعهما ، وما يفصل بينهما .

يجمعهما : الركن المادي . ويفصل بينهما : الركن الأدبي .

القصد الجنائي العام . وهو إدراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة . يكفي لتوفر الركن
الأدبي في جرائم النوع الأول . الباعث : لا إعتداده .

جرائم النوع الثاني : لا يكفي فيها القصد الجنائي العام . يجب توفر نية خاصة أيضا لدى الجاني :
هي انتواء الحصول من الموظف المعتدي عليه على نتيجة معينة تتعلق بعمله .

من المقرر أن جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات والجنابة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من هذا القانون يجمعهما
ركن مادي واحد ويفصل بينهما الركن الأدبي . فبينما يكفي لتوفر الركن الأدبي
في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو إدراك الجاني
لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث فإنه لا يتحقق في المادة
١٠٩ إلا إذا توفرت لدى الجاني نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائي العام
تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدي عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي
عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدي فيمتنع عن أداء عمل كلف

بأدائه . وهذه النية هي قوام القصد الجنائي في المادة ١٠٩ وهي وحدها التي تفرق بين هذه الجريمة وبين الجرائم سالفه الذكر التي سلكها القانون في مداد الجنح . فإذا انهارت النية الخاصة كما يتطلبها القانون فإن الجناية تنحل إلى جنحة تعدى متى توفرت مقوماتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة : ١ — استعملوا القوة والعنف في حق موظفين عموميين ليحصلوا على اجتنبهما أداء عمل من الأعمال المكلفين بها وذلك بأن اعتدوا على اليوزباشي زكريا أحمد مختار معاون مباحث قسم الأزبكية والبوليس الملكي فرحات أحمد عبد المقصود وأحدثوا بالأخير الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي وذلك بقصد تمكين شقيق المتهم الأول (الطاعن) من الفرار بعد أن تم ضبطه محرزا مواد مخدرة وتمكنوا بذلك من إفلات المتهم المذكور . ٢ — مكنوا على عبد العليم المقبوض عليه قانونا في إحراز مواد مخدرة من الهرب وساعدوه على ذلك باعتدائهم على رجل البوليس على الوجه سالف البيان . وأحالت نيابة أمن الدولة الدعوى إلى محكمة جنايات القاهرة بالقيء والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقضت تلك المحكمة حضوريا بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ منه بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن) بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور وبرائة كل من المتهمين الآخرين مما أسند إليهما . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو التناقض والفساد في الاستدلال والقصور في التسييب — وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم ذكر في مستهل أسبابه أن المحكمة لا تطمئن إلى ماورد بأقوال الشهود عما أسند إلى الطاعن والمتهمين الآخرين الذين كانوا معه وأن الاتهام الموجه إليهم قائم على غير أساس وبذلك

تسقط التهمة الثانية المنسوبة إليهم وينهار الركن المعنوي للجريمة الأولى ولكنها انتهت مع ذلك إلى إدانته بالتعدي على موظف عمومي طبقا للمواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات — رغم ما هو ظاهر من أن العناصر الأساسية المكونة للجريمة الأولى التي لم تطمئن المحكمة إلى قيامها هي بعينها العناصر المكونة للجريمة التي دين الطاعن بها . ويضيف الطاعن أن الحكم ساق أدلة تنفي التصوير الذي أدلى به الشهود في التحقيقات عن ضبط كيس النقود مع علي عبد الحليم وخلص إلى أن هذه الواقعة محوطة بالشكوك مما يمتنع به بداهة الباعث الذي يحمل الطاعن على التماسك بضابط المباحث بدعوى محاولة استخلاص هذا الكيس منه . هذا إلى أن الحكم أسند خطأ إلى الطاعن أنه تعدى بالسب على ضابط المباحث عقب تفتيشه لمحل أخيه مع أن الثابت من التحقيقات أن عبارة السب وردت في حديث موجه من الطاعن إلى المتهم الثاني يدعوه فيه إلى استخلاص الكيس من يد الضابط فإذا كانت المحكمة قد نفت واقعة ضبط الكيس فقد انتفى تبعاً لذلك السبب في صدور عبارات السب من الطاعن .

وحيث إن الدعوى رفعت على الطاعن وآخرين لأنهم . أولا — استعملوا القوة والعنف مع موظفين عموميين ليحصلوا على اجتنابهما أداء عمل من الأعمال المكلفين بها وذلك بأن اعتدوا على اليوزباشي زكريا أحمد مختار معاون مباحث قسم الأزيكية والبوليس الملكي فرحات أحمد عبد المقصود وأحدثوا بالأخير الإصابات الميينة بالتقرير الطبي وذلك بقصد تمكين شقيق المتهم الأول "الطاعن" من الفرار بعد أن تم ضبطه محرزا مواد مخدرة وتمكنوا بذلك من إفلات المتهم المذكور . ثانيا — مكنوا علي عبد العليم المقبوض عليه قانونا لاتهامه في إحراز مواد مخدرة من الهرب وساعدوه على ذلك باعتدائهم على رجل البوليس على الوجه سالف الذكر . وبعد نظر الدعوى انتهت المحكمة إلى القول "ومن حيث إنه من أجل ذلك جميعه ترى المحكمة أن تكييف النيابة لما وقع من المتهمين غير قائم على أساس من الوقائع الثابتة في الدعوى ولا على أساس من القانون وأن الوصف الصحيح لما نسبته إليهم من أفعال هو جنحة إهانة بالقول وتعد أثناء تأدية الوظيفة منطبقة على المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات . ودانت الطاعن على هذا الأساس، بعد أن طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات وقالت

في تقرير ذلك ” إذ أنه يجب لتحقيق تلك الجريمة — الجريمة الأولى التي رفعت عنها الدعوى — أن يكون القصد من استعمال القوة والعنف على الموظف هو الحصول على اجتنابه أداء عمل من الأعمال المكلف بها. والظاهر من مناقشة ضابط المباحث ومرافقيه بالجلسة ومن أقوالهم بالتحقيقات أن شيئاً من ذلك لم يكن يقصد إليه أى واحد من المتهمين بل كان قصدهم من التعدى كما ذكر ضابط المباحث نفسه هو إظهار قوتهم أمام سكان الحى أما ما استورد إليه الضابط من القول في بعض أقواله في تحقيق نيابة شمال القاهرة من أن قصد المتهمين كان تمكين على عبدالعليم من الهرب بعد القبض عليه فقول لا يستند إلى أساس من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها ويتناقى مع ما قرره هذا الضابط نفسه في تحقيق النيابة الأول وما شهد به بالجلسة وما أجمع عليه المخبرون المرافقون له من أن أحداً لم يساعد ذلك المتهم على الهرب ولا حاول أحد ذلك ولا فكر هو نفسه في الفرار في أى وقت من الأوقات بل ظل في مكانه لا يبرحه حتى اقتيد إلى قسم الأربكية. . . ” لما كان ذلك، وكان يبين مما سبق أن المحكمة وإن سلمت بوقوع تعد على الضابط والمخبر إلا أنها رأت في حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائغة أن الطاعن لم يقصد من هذا التعدى إلا مجرد استعراض قوته لدى أهل الحى وليس إلى تخلص متهم مقبوض عليه قطع الحكم بأنه لم يحاول الهرب وليس فيما ذهب إليه الحكم من ذلك أى تعارض. ذلك بأنه من المقرر أن جنح التعدى على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات والجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من هذا القانون يجمعها ركن مادي واحد ويفصل بينها الركن الأدبي فينبغي فكفى لتوفر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو إدراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباست فإنه لا يتحقق في المادة ١٠٩ إلا إذا توفرت لدى الجاني نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملاً لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه وهذه النية هي قوام القصد الجنائي في المادة ١٠٩ وهي وحدها التي تفرق بين هذه الجريمة وبين الجرائم سالفه الذكر التي سلكها القانون في عداد الجنح ، لما كان ما تقدم فإن إتهار النية الخاصة كما يتطلبها القانون تنحل به الجناية إلى جنحة تعد متى توفرت مقوماتها وهو ما فعله الحكم

بحق — لما كان كل ذلك ، وكان ما يشير الطاعن للتدليل على انتفاء التعدي بانتفاء سببه إنما هو محاولة للجدل في موضوع الدعوى وأدلتها مما لا تقبل منه أمام هذه المحكمة ، وكان ما أورده الحكم على ثبوت واقعة الاعتداء بالسب على الضابط له سنده من أقوال الشهود فلا خطأ كالذى يدعيه الطاعن فضلا عن أن الحكم طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأنزل به العقوبة الأشد وهي المقررة للمادة ١٣٧ سالفة الذكر لتعديده بالضرب على البوليس السرى فرحات أحمد عبد المقصود وإحداث إصابة به ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد صفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(٧٦)

الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٣١ القضائية :

تزوير "محركات رسمية" . حكم "تسييه . ما لا يعيبه" .

(أ) جريمة التزوير في الأوراق الرسمية . شروطها . متى تحقق .

لا يشترط أن تصدر فعلا من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة .

بل يكفي : أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ، وأن
ينسب صدورها كذبا إلى موظف عام .

المحركات . بماذا تحقق رسميتها : إذا تضمنت ما يقيد تداخل الموظف المختص في
تحريرها ، وإعدادها . وأن تحتوي على ما يوهم بمباشرة إجراءاتها في حدود اختصاصه .
ذلك يكفي لتوفر مظهرها ، وانخداع الناس بها .

(ب) ركن الضرر . في جريمة التزوير . لا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم . يكفي أن يكون
قيامه مستفادا من مجموع عبارات الحكم .

تزوير الأوراق الرسمية . الضرر فيها مفترض . علة ذلك .

١ — لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من
الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق
المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها وأن ينسب صدورها كذبا إلى موظف
عام للايهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه .

كما لا يشترط لتحقيق رسمية المحرر أنه يشتمل على توقيع الموظف المختص المنسوب
إليه إنشاؤه بل يكفي أن يتضمن ما يقيد تداخله في تحريره وإعداده وأن يحتوي

من البيانات على ما يوهم بأنه هو الذى باشر إجراءاته فى حدود اختصاصه بحيث يتوفر له من المظهر والشكل ما يكفى لأن يتخدع به الناس .

٢ - لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ، بل يكفى أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عبارات الحكم . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى مدوناته من الوقائع ما يدل على تعمد الطاعن تغيير الحقيقة فى المحرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعماله فيما أعد له فليس ب لازم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلا عن هذا الركن . وكذلك فإنه إذا كان المحرر المزور من الأوراق الرسمية فإن الضرر يفترض لمجرد تزويرها أو العبث بها لما فى تزويرها من تقليل الثقة بها باصتبارها من الأوراق التى يعتمد عليها فى إثبات ما فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعنين وآخرين بأنهم فى يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٥١ بدائرة مركز أبو المطامير مديرية البحيرة - المتهمون الأول والثانى "الطاعنان" والثالث : وهم ليسو من أرباب الوظائف العمومية ارتكبوا تزويرا فى محرر رسمى هو عقد البيع الرسمى رقم (٤٠) المحرر فى ٩/٩/١٩٥١ بأن اصطنعوا وأثبتوا على خلاف الحقيقة أن محمد على الشريف وسليمان أبو الخير قد باعا للمتهم الثالث عبد الغنى عبد المنعم الأنصارى فدانا وثلاثة قراريط وعشرين سهما الموضحة الوصف والمعالم بالمحضر ووضعوا أختاماً مزورة للبائعين على العقد المذكور . والمتهمان الرابع والخامس : اشتركا مع المتهمين الأول والثانى والثالث فى ارتكاب الجريمة سالفة الذكر . والمتهم الأول أيضا : ارتكب تزويرا فى دفتر أميرى هو دفتر المحررات الموثقة بأمورية الشهر العقارى بأبى المطامير بأن أثبت به على خلاف الحقيقة مع علمه بذلك "بيع محمود عمر الشريف وسليمان أبو الخير لعبد الغنى عبد المنعم الأنصارى فدانا وثلاثة قراريط وعشرين سهما الميينة الوصف والمعالم بالمحضر وباقي بيانات العقد الرسمى رقم (٤٠) فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥١ . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للواد ٤٠/٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك .

ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضور يابتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٦١ عملا بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢٠٦ و ٢٢٥ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين الأول والثاني (الطاعنين) والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهمين الثالث والرابع والخامس بمعاقة الطاعن الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبمعاقة الطاعن الثاني بالسجن لمدة خمس سنوات وببراءة كل من باقي المتهمين مما أسند إليه . فطعن الأستاذ حاتم يوسف العسكري المحامي الوكيل عن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض ، كما طعن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم أيضا بطريق النقض ولكنه لم يقدم أسبابا لطعنه ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الثاني وإن قرر بالطعن في الميعاد ، إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة التزوير في محضر رسمي بطريق الاصطناع قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ذلك بأن الطاعن مجرد كاتب في مأمورية الشهر العقاري التي وقع بها تزوير عقد البيع موضوع الإتهام وهو غير مختص بمقتضى وظيفته بتحرير العقود الرسمية ولم يتعد دوره تجهيز العقد وإعداده للموثق المختص لتوثيقه والتوقيع عليه منه وهو ما لم يحدث في واقعة الدعوى فيكون العقد غير مستكمل الأركان اللازمة لاعتباره ورقة رسمية لتخلف توقيع الموثق عليه وبالتالي يعتبر ورقة عرفية لا يعدو التزوير الواقع بها أن يكون جنحة سقطت فيها الدعوى الجنائية بمضى أكثر من ثلاث سنوات على ارتكابها . ولا محل للقول بأن الطاعن إذ كتب اسم الموثق في صدر العقد يكون قد اتخذ صفة كاذبة هي شخصية الموثق ذلك بأن شرط العقاب على التزوير المعنوي الذي يقع بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة هو أن يكون المحرر صالحا للاحتجاج به قانونا في إثبات شخصية من نسب إليه وأن يكون القصد الجنائي واضحا في إتمام

ذلك وهو ما لم يتوافر في الدعوى المطروحة إذ أنه لم يتيسر سحب صورة من هذا المحرر إلا بعد أن وقع تزوير آخر ليس بخط الطاعن وهو البيان الذي ذيل به المحرر وتضمن النص على إعطاء صورة منه للبائع وأضيف إليه توقيع نسب زورا إلى الموثق ، وإذ ثبت أنه لا شأن للطاعن بهذا التزوير فلا يجوز أن يحاج بوجود هذا التوقيع المزور للموثق بل انه يجب استبعاد تلك الإضافة من نطاق البحث في مسئولية الطاعن والوقوف به عند حد العقد كما كان قبل أن تلحق به هذه الإضافة . على أنه ليس هناك تزوير فإما قام به الطاعن من مجرد تدوين البيانات اللازمة لإعداد العقد للموثق وتذييله بالتوقيع عليه منه تصديقا على ما حصل وهو ما تنحصر فيه وظيفة الطاعن وأمثاله من موظفي المحاكم ومكاتب الشهر العقاري . أما ما ذكره الحكم من أن الطاعن قام بتوثيق العقد ووضع عليه أختاما مضرورة لأشخاص توفوا فقول لا تسانده الأوراق إذ أن الطاعن لم يوثق العقد بدليل أنه لم يوقع في ختامه في المكان المعد لذلك ولم يثبت علم الطاعن بواقعة الأختام المضرورة على البائعين بل إن ما أثبتته الحكم من جهل المشتري بها يتناقض عقلا مع أخذ الطاعن بالعلم بما يجمله المشتري نفسه وخاصة أن الثابت بالأوراق أن الطاعن لم يحضر إلى مأمورية الشهر العقاري إلا في اليوم المقول بحصول التزوير فيه وبارحها في اليوم نفسه . أما ختم المحرر بخاتم صالح للشهر فقد ثبت من مدونات الحكم نفسه أن هذا الأمر قد حصل قبل واقعة الالتام بستة أيام مما يقطع بأنه لا دخل للطاعن به . وأما عن ختم المحرر بخاتم مكتب التوثيق فلم يثبت أن الطاعن هو الذي قام به بل إن ما قرره مأمور الشهر العقاري من أنه سلم مفاتيح المكتب ومفاتيح الدولاب الذي كانت به الاختام إلى فراش المكتب عند سفره بالاجازة يظهر انقطاع صلة الطاعن بتلك الواقعة ويوحى باتفاق فراش المكتب مع الطاعن الثاني على ختم المحرر بعد انصراف الطاعن . ويضيف الطاعن أن ما أورده الحكم من أن المحرر قد صيغ في مظهر العقد الحقيقي ونسب صدوره إلى موظف مختص بما تتوافر به جريمة التزوير في محرر رسمي دون استلزام توقيع الموظف عليه تشبها بمن ينشئ حكما يزعم أنه صدر من إحدى المحاكم ويضع عليه ختم جهة رسمية ، ما قاله الحكم من ذلك لا ينطبق على الواقعة المطروحة إذ أن الورقة المقول باصطناعها لا يمكن أن تأخذ مظهر العقد الرسمي لأنها لا تحمل توقيع الموثق ولهذا فإنها لا يمكن أن تتخذ أحدا ولا تؤدي بحالتها إلى الحصول على صورة رسمية منها .

أما قيامه بقيد ملخص بيانات العقد في دفتر المحررات والعقود فأمر من صميم عمل الطاعن العادى وهو متوقف على تصديق الموثق على المحرر بعد مراجعته وإقراره أو إلغائه . وقد تبين أن العبارة المزورة التى أضيفت على البيان مالف الذكر — بما يفيد قيد المحرر برقم ٤٠ ونسبتها زورا إلى الموثق — لم تكن بخط الطاعن أو توقعه وقد أمرت النيابة العامة بقيد هذا التزوير ضد مجهول وقررت ألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية فى شأنه . هذا إلى أن الحكم لم يبين على وجه التحديد الطريقة التى وقع بها التزوير وتوافر الضرر منه ولم يتحدث عن القصد الجنائى كما أنه لم يدلل على ما نسبته إلى الطاعن من تدبير أمر الجريمة مع الطاعن الثانى واتصالهما بالمشتري عندما لاحت لهما فرصة سفر الموثق فى اليوم السابق على الحادث بل إن الثابت من أقوال هذا الأخير أن الطاعن لم يكن بالمأمورية فى اليوم السابق للحادث وأنه لم يحضر إليها فى ذلك اليوم ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله : ” إن المتهم الثانى محمد عبد العزيز يسن (الطاعن الثانى) الكاتب العمومى بمدينة أبى المطامير والمتهم الأول ظريف واصف عوض الله (الطاعن) وهو كاتب بأمورية الشهر العقارى بها وغير مختص بتوثيق العقود قد انتهزا سفر الموثق إلى القاهرة من بعد ظهر يوم ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ وتخلفه فى الغد عن الحضور ، ووجود ختم المأمورية ودفاترها فى متناول المتهم الأول ، وأقدا فى هذا اليوم على اصطناع عقد رسمى نسباً صدوره إلى ذلك الموثق حالة كونه لم يصدر منه وأعطياه شكل العقد الرسمى بأن ختماه بالختم الرسمى للأمورية ووضعاه عليه بصمتى ختمين مزورين منسوبين لمحمود عمر الشريف وسليمان أبو الخير المتوفيين حوالى عام ١٩١٤ ، ناسبين إليهما زورا الحضور أمام ذلك الموثق وقريرهما بيع أطيان زراعية مسطحها فدان وثلاثة قراريط وعشرون سهما إلى المتهم الثالث عبد الفتى عبد المنعم جبر الأنصارى ومخفرا فى ذلك المتهمين الرابع والخامس عطية عبد الحليم على وعبد اللاه عبد الله على الحفيرين النظامين بمدينة أبى المطامير ، مستغلين جهلها بالقراءة والكتابة وحسن نيتهما ليقيا منهما شاهدين على طرفى العقد وجعلاهما يضمنان عليه بصمات ختميهما وأصبعيهما بزعم أنهما

يشهدان على شخصية المتهم الثانى فى وكالة صادرة إليه - وقد قضى بتبرئة المتهمين الثلاثة الآخرين - ولما أن تم لهما ذلك دعيا المتهم الثالث من موطنه بمدينة الاسكندرية وادعيا له سبق حضور البائعين المدرجة باسميهما الأطيان فى كشف المكلفات وتوقيعهما على ذلك العقد فلما ألقى المحور يحمل تلك الأختام والبصمات ، مهره بامضائه بحسن نية منساقا بذلك الزعم وبسبق إنجاز المتهم الثانى له إجراءات تسجيل عقد آخر ثم قام المتهم الأول بإدراج هذا العقد برقم ٤٠ فى دفتر العقود الموثقة وإثبات بياناته جميعا به فى اليوم ذاته ، وفى دفتر تسليم الصور التنفيذية للمحررات ووقع المتهم الثالث فى حضرته بتسلمه صورة تنفيذية من ذلك العقد ولما أن وقف المتهم الثالث على أمر ذلك التزوير أحجم عن تصوير العقد وعدل عن تسجيله . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة مستمدة من شهادة شهود الإثبات وأقوال المتهمين جميعا فى التحقيق وأمام المحكمة ومما بان من الاطلاع على العقد المزور وعلى دفتري بيانات المحررات الموثقة وتسليم صورها التنفيذية ومن تقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير لمصلحة الطب الشرعى ، وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى هارته الحكم عليها . ثم عرض إلى دفاع الطاعن فأشار إلى اعترافه بمباشرة إجراءات توثيق العقد فى غيبة رئيس المأمورية وبإدراج بياناته فى دفتري العقود الموثقة وصورها ، فى حضرة الطاعن الثانى ، واطرح ما زعمه من حضور البائعين وإنكاره علمه بوفاتهما أو تزوير ختميهما وخلص إلى قوله : ” وبما أنه فضلا عن اعتراف المتهم (الطاعن) بإسهامه فى اصطناع العقد بمباشرة إجراءات توثيقه ونسبته صدورهما من الموثق فإن إقدام المتهم على فعلته فى اليوم الذى غاب فيه الموثق عن المدينة إلى القاهرة والذى كانت تعقبه عطلة العيد ثم الاجازة السنوية للموثق لأمر يظهر ما اطمأنت إليه المحكمة من أقوال المتهم الثالث من أن البائعين لم يحضرا مجلس توثيق العقد وكذا الشاهدين المذكورين به وأنه قد مهره فى غير حضور أحد منهم وإنما فى حضرة المتهمين الأولين فحسب وفى ذلك آية بينة على كذب ذلك الزعم الذى لا ذبه به المتهم ، وعلى أن إسهامه فى التزوير لم يقف عند الحد الذى اعترف به “ . كما عرض الحكم إلى التكييف القانونى فقال : ” وبما أن قول الدفاع عن المتهم (الطاعن) بانتفاء الجريمة تأسيسا على أن هذا المحرر لا يعد عقدا وإنما شروما

فحسب بمقولة إن خاتمته لم تذيّل بتوقيع ولا يمكن الحصول على صورة منه ، فإن هذا القول مردود بأن جريمة اصطناع المحرر الرسمي ، تقوم باعطاء الورقة شكل الورقة الرسمية ونسبة صدورها إلى موظف عمومي مختص ، حالة كونها لم تصدر منه ، وليس شرطاً أن يشتمل المحرر على توقيع ، كمن ينشئ حكماً ويزعم أنه صدر من إحدى المحاكم ويضع عليه ختم جهة أميرية ، والحال في الدعوى الماثلة أن المحرر منسوب توثيقاً إلى موثق المأمورية ويحمل بصمات أختام وأصابع للبائعين والشاهدين والخاتم الرسمي للمأمورية وإمضاءين للشترى وتوقيعاً منسوباً للموثق ، فاستكمل بذلك كله مظهر العقد الحقيقي ، كما أن هذا المتهم ذاته سلم المتهم الثالث صورة رسمية منه . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم سائفاً وتتوافر به كافة الأركان القانونية لجريمة التزوير في محرر رسمي بطريق الاصطناع التي دين الطاعن بها ذلك بأنه لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلاً من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها وأن ينسب صدورها كذباً إلى موظف عام للإيهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه . وإذا أثبت الحكم للأئمة السائغة التي أوردها أن الطاعن باشر إجراءات توثيق عقد البيع وأسند على غير الحقيقة إلى موظف عمومي مختص — هو مأمور الشهر العقاري المختص بالتوثيق — أنه تدخل في تحريره وجعله على مثال ما يحرره الموثق صورة وشكلاً فكان "يحمل بصمات أختام وأصابع للبائعين والشاهدين والخاتم الرسمي للمأمورية وإمضاءين للشترى وتوقيعاً منسوباً للموثق" وخلص من ذلك إلى قيام الجريمة فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً . ولا يشترط لتحقيق رسمية المحرر أنه يشتمل على توقيع الموظف المختص المنسوب إليه إنشاؤه بل يكفي أن يتضمن ما يفيد تداخله في تحريره وإعداده وأن يحتوي من البيانات على ما يوهم بأنه هو الذي باشر إجراءاته في حدود اختصاصه بحيث يتوفر له من المظهر والشكل ما يكفي لأن ينخدع به الناس كما هو الحال في واقعة الدعوى فانتفى بذلك وصف اللجنة من الفعل وانهارت تبعاً لذلك دعوى انقضائها بمضي المدة . ولما كان الحكم قد قطع بأن الأمر لم يقف عند حد مجرد إعداد المحرر ليستوفيه الموثق عند عودته إنما كان عملاً كاملاً اختتم بأن قام الطاعن — كما قال الحكم — بتسليم صورة

من العقد إلى المشتري ولما كان لا جدوى للطاعن فيما أثاره من نقي صلته بما أضيف إلى المحرر من عبارة تتضمن تسليم صورة ثانية للبائع وتذيلها بتوقيع منسوب إلى الموثق ذلك بأن هذا لا يعدو أن يكون جدلا أريد به تعزيز دفاع الطاعن فضلا عن أن ما انتهى إليه الحكم من استكمال المحرر شكل الورقة الرسمية المنسوب صدورها إلى الموظف المختص بتحريرها يكفي لحمل قضائه بإدانة الطاعن كما أنه لا جدوى له مما أثاره في شأن تدوين ملخص بيانات العقد في دفتر المحررات والعقود بعد أن خلاص الحكم إلى إدانته عن جريمة التزوير في عقد البيع الرسمي فحسب . لما كان ذلك ، وكان ما ينهأ الطاعن على الحكم من قالة القصور في بيان الفعل المادى للتزوير وركنى الضرر والقصد الجنائي مردودا بأن مدونات الحكم تحمل بيانا كافيا للطريقة التي تم بها التزوير وهي "اصطناع عقد البيع ونسبة توثيقه إلى الموظف المختص بأمورية الشهر العقارى والتوثيق والادعاء زورا بحضور البائعين وتقريرهما البيع رغم وفاتهما من نحو عشرين سنة سابقة وتذييله المحرر ببصمات ختمين مزورين عليهما وبختم الشاهدين في غير حضورهما كذلك ووضع الخاتم الرسمي للأمورية عليه " . أما ما ينهأ على الحكم من قصور في التدليل على علمه ب وفاة البائعين وتزوير ختميهما فردود بأن ما انتهى إليه الحكم من أدلة ماثقة يؤدي إلى مارتبه عليها ، والأصل أن لمحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها ولا يلزم أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد على السنة شهود بنواتهم وإنما يكفي أن يكون مستنبطا بطريق الاستقراء والاستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي وهو ما لم يخطئ فيه الحكم . لما كان ما تقدم ، ودان الحكم قد أورد في مدوناته من الوقائع ما يدل على تعدد الطاعن تغيير الحقيقة في المحرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعماله فيما أعد له ، فليس بلام أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا

الركن . كما أنه لا يشترط كذلك لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ، بل يكفي أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عبارات الحكم . وإذا كان المحرر المزور من الأوراق الرسمية فإن الضرر يفترض لمجرد تزويرها أو العبث بها لما في تزويرها من تقليل الثقة بها باعتبارها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها ، لما كان كل ذلك ، وكان سائر ما يثيره الظاعن ينحل في حقيقته إلى جدل في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وأدلتها بما لا معقب عليها فيه ، فإن الطعن برمته يكون في غير محله ويتعين لذلك رفضه مضموما .

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وترفيق الخشن ، وعمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٧٧)

الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٣١ القضائية :

محاكمة . " إجراءات المحاكمة " . دعوى جنائية .

محكمة الموضوع . تقيداً بمحدود الواقعة الواردة بورقة التكليف بالحضور ، أو بأمر الإحالة .
استثناء من ذلك : محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض " عند نظرها موضوع الدعوى " .
سواء في إقامة الدعوى الجنائية . على غير المتهم . أو من وقائع أخرى . أو من جنائية أو جنحة
مرتبطة بالتهمة المعروضة . المادة ١١١ . ج .

استعمال هذا الحق . قاصر على مجرد تحريك الدعوى . الحكم في الدعوى يكون لمحكمة أخرى .
مخالفة ذلك : خطأ يتعلق بأصل من أصول المحاكمات الجنائية .

الأصل أن المحكمة تكون مقيدة بمحدود الواقعة التي ترد بورقة التكليف
بالحضور أو بأمر الإحالة — إلا أنه أجاز من باب الاستثناء لكل من محكمة
الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض " في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن
في الحكم لثاني مرة " لدواع من المصلحة العليا ولا اعتبارات قدرها المشرع
نفسه أن تقيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع
أخرى غير المسندة فيها إليهم أو عن جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة
عليها . ولا يترتب على استعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق
أو أمام المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها
ويكون بعدئذ للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما
يتراءى لها ، فإذا مارأت النيابة أو المستشار المندوب إحالة الدعوى إلى المحكمة

(*) يمثله الحكم الصادر في الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣١ القضائية - جلسة ١٩٦٢/٤/٢

فإن الإحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم في يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم الرمل محافظة الاسكندرية أولا : المتهم الأول " الطاعن الأول " — أحرز الجواهر المخدرة الميينة بالمحضر (حشيشا وأفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وثانيا — المتهمون الثاني والثالث " الطاعنان الثاني والثالث " والرابع أحرزوا الجواهر المخدرة الميينة بالمحضر (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ / ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول الملحق به . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضوريا بتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الاتهام بالنسبة للمتهمين الأول والثاني والثالث " الطاعنين " والمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق مع تطبيق المادة ١٧ بالنسبة للمتهم الرابع بمعاقة كل من الطاعنين بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريم كل منهم ثلاثة آلاف جنيه ومعاقة المتهم الرابع بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمه ٥٠٠ جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن الأول لم يقدم أسبابا لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلا .
وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الثاني والثالث قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إنه مما ينهه الطاعنان الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وأنه بنى على إجراءات باطلة ذلك بأنهما أحيلتا إلى محكمة

الجنايات لمحاكمتها عن تهمة إحراز مخدر "حشيش" قيل بضبطه لدى كل منهما ولكن الحكم المطعون فيه انتهى إلى إداتهما عن حيازة مواد مخدرة "حشيش وأفيون" ضبط لدى المتهم الأول وهي واقعة مستقلة لم ترد بأمر الإحالة ولم يجر معهما تحقيق فيها .

وحيث إن الدعوى رفعت على الطاعنين لأنهما في ١٩٥٩/١١/٢٧ بدائرة قسم الرمل بمحافضة الاسكندرية مع آخر أحرزوا الجواهر المخدرة المينة بالمحضر "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وبعد نظر الدعوى قضت فيها محكمة الجنايات بالإدانة على أساس أن الطاعنين حازا المواد المخدرة التي ضبطت لدى المتهم الآخر وهي "حشيش وأفيون" لما كان ذلك، وكان الأصل هو أن المحكمة مقيدة بمحدود الواقعة التي ترد بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الإحالة إلا أنه أجز من باب الاستثناء لكل من محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض — في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن في الحكم لثاني مرة — لدواع من المصلحة العليا ولا اعتبارات قدرها المشرع نفسه أن تقيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو عن جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ، ولا يترتب على استعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ويكون بعدئذ للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها فإذا ما رأت النيابة أو المستشار المندوب إحالة الدعوى إلى المحكمة فإن الإحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى — لما كان ما تقدم ، وكان يبين من الحكم أن الواقعة التي دين بها الطاعنان هي واقعة حيازة مواد مخدرة "حشيش وأفيون" ضبطت لدى المتهم الأول وهي غير الواقعة التي وردت بأمر الإحالة — وكانت محكمة الجنايات حين تصدت لواقعة لم ترد بأمر الإحالة وحكمت فيها بنفسها دون أن تتبع الطريق الذي رسمه القانون تكون قد أخطأت بخالفها صريح نص المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان هذا الخطأ ينطوي على مخالفة للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية فإنه يتعين قبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عادل يونس ، وتوفيق الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٧٨)

الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣١ القضائية :

خطف . إثبات . حكم "تسييه" .

خطف طفل من غير تحيل ولا إكراه . جريمة المادة ١/٢٨٩ عقوبات .

ما يوفرها : انتزاع المخطوف وإخراجه من بيئته وإخفائه بعيدا عن لهم حق المحافظة على شخصه .
قيام المتهم بذلك وحده ، أو بمعاونة من غيره . لا أهمية له .

إثبات . الاستدلال على ارتكاب المتهم هذه الجريمة من اتصاله بعמיד مائلة المجنى عليه والمفاوضة
في إعادته مقابل جعل معين ومساومته في الجعل دون الرجوع إلى غيره ، ومن قبضه الجعل ثم إعادته
المخطوف من مكان إخفائه . تدليل كاف .

متى كان الحكم المطعون فيه قد استند في إدانة المتهم بارتكاب جناية الخطف
إلى "ما أقدم عليه هذا الأخير من اتصاله من تلقاء نفسه بعמיד مائلة المجنى عليه
للمفاوضة في إعادته لقاء جعل معين ومساومته في قيمة الجعل دون الرجوع إلى
أحد آخر وإلى تسلمه الجعل، ثم إحضاره الطفل المخطوف من المكان الذي أخفى
فيه بعيدا عن لهم حق المحافظة على شخصه ، وأن ذلك مما يجعله مقترفا لجريمة
الخطف سواء أكان هو الذي قام بنفسه بانتزاع المجنى عليه وإخراجه من بيئته
وإخفائه بعيدا عن ذويه أو كان هناك من تعاون معه بفعل من هذه الأفعال" .
فإن ما انتهى إليه الحكم من ذلك إنما يتحقق به جناية الخطف ويصلح بذاته
تدليلا على مقارفة المتهم هذه الجريمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخرين بأنهم من شهرين سابقين على يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز بيلا مديرية كفر الشيخ : خطفوا بالتعايل ابراهيم عبد الرحمن محمد الذي لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة بأن طلبت منه المتهمة الأولى الدخول إلى منزلها ، وحمله المتهمان الثالث والرابع وسلماه إلى الثانى (الطاعن) الذى أخفاه فى جهة غير معلومة . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة /٢٨٨ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٦٠ عملاً بالمادة ١/٢٨٩ من قانون العقوبات بمعاقة الطاعن بالسجن لمدة خمس سنوات وببراءة باقى المتهمين مما أسند إليهم ، وذلك على اعتبار أن التهمة الموجهة إلى الطاعن هى خطف بدون تحايل . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن معنى الطعن أن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً فى بيان توافر الركن المادى لجريمة الخطف التى دان الطاعن بها وهو ثبوت فعل الخطف أو الإخفاء فى حقه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله "إن عبد الرحمن محمد المتولى رخا وزوجته فاطمة الإمام فلقله وهما من أهالى عزبة فرحات التابعة لمركز بيلا افتقدا منذ شهرين سابقين على يوم ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ طفلهما ابراهيم الذى لم يبلغ الثالثة من عمره ، وكان قد بارح الدار ليلهو فى الخارج ولم يجد البحث المتواصل نفعا فى العثور عليه والاهتداء إلى مقره ، حتى إذا ماضت بضعة أيام على اختفائه ، تقدم الشهاوى محمد خير الله المتهم الثانى (الطاعن) وهو من أهالى عزبة الدمية المجاورة لعزبة فرحات من تلقاء نفسه إلى محمد الصديق موسى رخا عميد عائلة الطفل وأبدى له استعداد له لرد ذلك الطفل لذويه إذا اقتضى جملاً معيناً حدد بمبلغ مائة وخمسين جنيهاً ، وبعد مساومة بينهما فى قيمة

الجعل قبل المتهم الثانى تخفيض تلك القيمة إلى مائة وثلاثين جنيها حمله إليه في حقله عقب ذلك بيومين كل من موسى محمد المتولى رخا — عم الطفل — ومحمد محمود حشيش — صديق والد الطفل — ولما قبضه المتهم الثانى منهما استمهلهما بعض الوقت وانطلق إلى مكان مجهول وعاد بعد ساعتين حاملا الطفل وسلمه إليهما بعد غيبة امتدت إلى ستة عشر يوما . “ وبعد أن أورد الحكم أقوال الشهود التى استند إليها في إدانة الطاعن حصل ما توفر عليه من أدلة في قوله : وحيث ان ما أقدم عليه المتهم الثانى من اتصاله من تلقاء نفسه بالشاهد الثالث وهو عميد عائلة المجنى عليه للمفاوضة في إعادة هذا الأخير لقاء جعل معين ومساومته في قيمة الجعل دون الرجوع إلى أحد آخر وليس هذا فحسب ، بل وتسلمه الجعل ثم إحضاره الطفل المخطوف من المكان الذى نقل إليه وأخفى فيه بعيدا عن لهم حق المحافظة على شخصه وهم ذويه الذين لهم حق ضمه ورعايته كل ذلك لما يجعله مقترفا لجريمة الخطف سواء كان هو الذى قام بنفسه باتزاع المجنى عليه وإخراجه من بيته وإخفائه بعيدا عن ذويه أو كان هناك من تعاون معه بفعل من هذه الأفعال . “ لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد تبينت — في حدود سلطتها — حقيقة الواقعة ورددتها إلى صورتها الصحيحة التى استخلصتها من جماع الأدلة المطروحة عليها ، واستخلصت الحقائق القانونية من هذه الأدلة ، وكان ماساقته للإستدلال على مقارفة الطاعن بجنائية الخطف يصلح بذاته دليلا على وقوعها منه ، لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المقاضين :
عادل يونس ، وتوفيق الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفرت السركي .

(٧٩)

الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣١ القضائية :

قانون أصلح . وصف التهمة . عقوبة . مواد مخدرة .

صدر قانون أصلح للتهمة أثناء محاكمته . إعماله وإدائه بمقتضاه . ليس في ذلك تغيير للتهمة .
لفت نظر الدفاع . لا يلزم .

مثال . مواد مخدرة . رفع الدعوى على المتهم بإحرازه مخدرا في ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . صدر قانون أصلح . القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . استظهار حكم الادانة " قصد الاتجار " في حق المتهم . لا يعد تعديلا للتهمة .

عقوبة . مواد مخدرة . تدرج الشارع في العقاب في أحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
حكته . التناسب بين العقوبة وبين القصد من الجريمة .

١ — متى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم في ظل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جوهرًا مخدرا في غير الأحوال المصرح بها قانونا، وفي أثناء سير المحاكمة صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، وهو الأصلح للتهمة بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف، فأعملته المحكمة وقضت بإدانة المتهم بوصف أنه أحرز تلك المخدرات " بقصد الاتجار " — فإن استظهار الحكم هذا القصد في حق المتهم لا يعد تغييرا للتهمة مما يقتضي لفت نظر المتهم أو المدافع عنه، بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع، ومن ثم فإن ما ينعاه المتهم على الحكم من قالة الإخلال بحق الدفاع لا يكون سديدا .

٢ — اختط الشارع عند الكلام عن العقوبات في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها — خطة

تهدف إلى التدرج فيها تبعاً لخطورة الجاني ودرجة إثمه ومدى تربيته في هوة الإجرام ، ووازن بين كل قصد من القصد التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة احراز المخدرات وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز ميت غمر دقهلية : أحرز جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/١ - ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول المرفق ، فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضور يا بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٤/١ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول ١ المرفق مع تطبيق المادة ٥ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى أوجه الطعن المبينة في تقريرى الأسباب المقدمين عن الطاعن من كل من الأستاذين عبد المجيد مصطفى أبو العز ومحب القصبي المحامين هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد أخطأ في الاستناد وشابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال ، كما أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على اخلال بحق الدفاع . وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إن الحكم ظل عدم رؤية المخبر السرى حسين عبد ربه غزال للطاعن وهو يحمل المخدر بداخل حجرته طبقاً لما قاله الضابط الذى أجرى الضبط والتفتيش إلى أن المخبر المذكور لم يكن موجوداً بحجرة الطاعن حينذاك وإلى أن المعاينة قد دلت على أن مكان وقوف المخبر لا يسمح له برؤية ما يجرى داخل الغرفة ،

وحاول الحكم بذلك اهدار شهادة المخبر بأكملها ، في حين أن الشاهد المذكور قرر في تحقيقات النيابة أنه كان في موضع يمكنه منه مشاهدة ما يجري داخل الحجرة وقد حدد موقف الطاعن من الطاقة التي بالحجرة والتي كانت قريبة منه ونفى أنه رآه يتجه نحوها ، وقد أيدت المعاينة صدق أقوال المخبر بالنسبة إلى وصف المكان الذي كان يقف فيه الطاعن . كما أخطأ الحكم فهم مدلول شهادة المخبر سالف الذكر والتي مؤداها أن أحد الجنود قد أحضر الجوهر المخدر من الشارع قبل أن يفتح الطاعن باب الحجرة وأن الجندي المذكور قرر أن المخدر قد ألقى من الحجرة التي كان بها الطاعن ، إذ خلط الحكم بين واقعة سماع المخبر للجندي وبين واقعة رؤيته وقت تقديمه المخدر للضابط على حالته التي ضبط عليها وقد أيد الضابط هذه الرواية جزئياً حين ووجه بها بعد أن أخنأها وقت ادلائه بشهادته قبل سماع شهادة المخبر . كما أن الحكم لم يرد على ما أثاره الدفاع من امكان دس المخدر ومساندة وقائع الدعوى لهذا الدفاع إذ دلت المعاينة على أن النافذة التي بحجرة الطاعن لا ترتفع عن أرض الشارع سوى متر وليس بها سوى أربعة أعواد من البوص وأن المخدر كان يلقى في المنطقة التي كان يجري بها التفتيش . كما أن المخبر حسين فزال قرر أن الجندي الذي أحضر المخدر من الشارع لم يتبين من الذي قذف به من النافذة ولم تكن حالة الضوء يمكن من رؤية من ألقاه على عكس ما ذهب إليه الحكم إذ أن المخبر لم يقرر بوجود مصباح / ه داخل حجرة الطاعن بل إن الضابط هو الذي شهد بذلك على سبيل الظن لا الجزم ، وقد شهد المخبر بالجلسة بأن الوقت كان ظلاماً وأن الطاعن كان نائماً وأيقظه الضابط بالطرق على الباب ثم أخبره الضابط بعد ذلك بعثوره على المخدر تحت النافذة مما يؤكد بأن المخدر قد دس على الطاعن . هذا إلى أن النيابة العامة اعتبرت الطاعن محرراً للمخدر دون تحديد قصد الاتجار أو التعاطي مما يقتضي معاقبته بمقتضى المادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي حل محل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الذي أقيمت الدعوى الجنائية به — بوصف أن القانون الجديد هو الأصلح والتي تجعل العقاب في هذه الحال السجن والغرامة مع إجازة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات والتزول بالعقوبة إلى الحبس مدة ستة شهور ، فير أن الحكم أضاف قصد الاتجار إلى الوصف ودان الطاعن بالجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون الجديد وقضى بأقصى العقوبة

وهو قضاء باطل لتعديله وصف التهمة إلى وصف أشد بغير لفت نظر الدفاع واستناده إلى ما لا أصل له من الأوراق التي تقطع بأن الإحراز إن صح لا ينطوي على قصد الاتجار أو التعاطي وهي الصورة الواردة في المادة ٣٨ المعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٧ مما يجيب الحكم المطعون فيه بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه أحرز جوهرًا مخدرًا "حشيشًا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا ، بالتطبيق لأحكام المواد ١ و ٢ و ٣٣/١ — ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ و البند ١٢ من الجدول المرفق . ومحكمة جنابات المنصورة سمعت الدعوى ودانت الطاعن بحكمها المطعون فيه وطبقت في حقه المواد ١ و ٢ و ٣٤/١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذي صدر في أثناء سير المحاكمة على اعتبار أنه القانون الأصلح للطاعن وبوصف أن الإحراز بقصد الاتجار . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . وعرض الحكم إلى دفاع الطاعن في قوله : " وحيث إن المتهم (الطاعن) أنكر ما أسند إليه في كافة أدوار التحقيق والمحاكمة وأضاف أنه من الجائز أن يكون أحد دس المخدر له ونفى أنه يعرف عبد الحميد العزب المقول بأنه يخفى لدى الطاعن بعض كميات من المخدرات — وحيث إنه يتضح مما تقدم أن الضابط السيد محمد نجيم توجه لتفتيش المتهم ومسكنه تنفيذًا لإذن النيابة العامة في هذا الصدد وبعد أن دخل المنزل مستعملًا سلمًا في التساق إلى سطحه وفتح باب الحجرة التي يقيم فيها المتهم بعد الضغط عليه شاهد المتهم يحمل المخدرات معه ويتجه إلى نافذة الحجرة محاولًا إلقاءها فلم يمكنه من ذلك فألقى المتهم بالمخدر على الأرض أسفل منه مباشرة فالتقط المخدرات وهي عبارة عن فردة حشيش وقطعتين أخريين في جورب وقد قام الدليل على صحة هذه الواقعة وثبوتها في حق المتهم من أقوال الضابط السيد محمد نجيم في كافة أدوار التحقيق والمحاكمة ولم ينسب المتهم إلى الضابط المذكور ما يدعوه إلى الإدعاء

عليه دون وجه حق وقد قام الضابط بالضبط والتفتيش استنادا إلى إذن النيابة العامة . ووضح من تقرير المعامل الكيماوية أن المضبوطات عبارة عن حشيش وأن بالجورب الذي كان يحوى قدرا من المخدر أثارا من مادة الحشيش وثبت من أقوال هذا الضابط والبوليس السرى حسين عبد ربه غزال وجود مصباح / هـ بحجرة المتهم مما يسمح بالرؤية فضلا عن وجود مصباح يدوى مع الضابط وهو أمر لا يوجد في التحقيق ما ينقضه . ولا يؤثر في صحة أقوال الضابط أو يضعف من الدليل المستمد منها ما شهد به البوليس السرى سواء في تحقيق النيابة وبجلسة المحاكمة ، ذلك أن عدم رؤيته المتهم وهو يحمل المخدر معه مرجعه ما تبين من أقواله من أنه لم يكن موجودا بحجرة المتهم وقت الضبط والتفتيش وما ثبت من المعاينة من أن المكان الذى يقف فيه بإقراره لا يسمح له برؤية ما يجرى داخل هذه الغرفة ، فإذا أضيف إلى ذلك تردد هذا الشاهد في أقواله إذ يقول مرة إن الضابط سلمه المتهم ثم عاد إلى الحجرة وغادرها ومعه المخدرات ويعود فيقرر أن الضابط سلمه المتهم وكان يحمل "أى الضابط" المخدرات معه بينما يقرر أن واقعة حضور أحد الجنود ومعه مخدر ادعى أنه وجده تحت قبل فتح باب غرفة المتهم يعدل عن ذلك ويقرر أن هذا الأمر حدث بعد فتح باب الغرفة ومن ثم يتعين إهدار أقوال هذا الشاهد فهى فى الواقع لا تنتج شيئا . أما تحدى المتهم بأن المخدر دس عليه فليس فى الأوراق ما يرشح لذلك لا سيما وأن النافذة التى بحجرة المتهم لا تساعد طبقا للوصف الواور بالمعاينة على ذلك ، كما وأن الضابط شاهد المخدر مع المتهم وهو يهيم بإلقائه من النافذة وكذلك وهو يسقطه على الأرض أسفل منه". وما أورده الحكم فيما تقدم سائح ومردود إلى أصله فى الأوراق وطالما أن الطاعن لا يجادل فى صحة ما أورده الحكم عما أسفرت عنه المعاينة من أن مكان وقوف المخبر لا يسمح له برؤية ما يجرى داخل غرفة الطاعن وقت الضبط والتفتيش فإن ما ينعاه على الحكم فى هذا الخصوص لا يعدو الجدل فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن أدلة الدعوى وعناصرها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب . ويفرض أن الشاهد المذكور قد شهد فى تحقيقات النيابة بأنه كان فى موضع يمكنه منه مشاهدة ما يجرى داخل الحجرة فإن الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد ما تطمئن إليه وأن تلتفت عما لا ترقح إلى الأخذ به إذ مرجع الأمر فى اطمئنانها إلى ما تركز إليه دون ما تطرحه . لما كان

ذلك ، وكان ما أورده الحكم عن حالة الضمير في حجة الطاعن التي تم فيها الضبط له مسنده من أقوال الضابط والمخبر في محضر جلسة المحاكمة . وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الخطأ في فهم مدلول شهادة المخبر في خصوص واقعة تقدم أحد الجنود بالمخدر المقول بأنه ألقى في الطريق ، ما ينعاه من ذلك مردود بأن الحكم وقد اطرح شهادة المخبر المذكور ولم يطمئن إليها لما كشف عنه من أسباب سائغة فلا تقبل معاودة الجدل في تفاصيل تلك الشهادة لتعلق الأمر بسلطة المحكمة في تكوين عقيدتها واستنباط اقتناعها مما ترتاح إليه من عناصر الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستلزم في الأصل ردا على استقلال اكتفاء بأدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم . ومع ذلك فقد عرض الحكم لهذا الدفع وفنده بأسباب سائغة مما لا يقبل العود إلى الجدل فيه . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن من إخلال بحقه في الدفاع بقوله إن المحكمة قد أضافت إلى وصف التهمة أن إحراز المخدر كان بقصد الاتجار وهو وصف لم يرد بوصف التهمة كما أقيمت بها الدعوى ، ودانته بالوصف الجديد المشدد للعقوبة دون لفت نظره أو المدافع عنه ، ما ينعاه من ذلك مردود بأن المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ التي أقيمت بها الدعوى الجنائية على الطاعن لم تكن تشترط لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها فيها وهي الأشغال الشاقة المؤبدة أن يثبت اتجار المتهم في الجواهر المخدرة وإنما يكفي لتوقيعها أن تثبت حيازته أو إحرازه لها وليس ثمة محل لتطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون إلا إذا ثبت أن الحيازة أو الإحراز لم يكن أيهما إلا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي . وإذا صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها (المنشور في العدد ١٣١ من الجريدة الرسمية في ١٣ يونيو سنة ١٩٦٠) في أثناء سير المحاكمة وهو الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الذي أقيمت الدعوى الجنائية في ظله — وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — فإن ما أجرته المحكمة من أعمال القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في حق الطاعن يعد تطبيقا سليما للقانون ولا يعيب الحكم

بعد إذ استظهر قصد الاتجار لدى الطاعن — وهي واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بتقديرها طالما يقيّمها على أسباب سائغة ، وهو ما لم يخطئ فيه الحكم — أن ينزل حكم المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على الطاعن وهو في هذا لم يتعد الواقعة ذاتها التي رأى الاتهام أن يجعل منها أساسا لمسئولية الطاعن والتي أقيمت بها الدعوى أصلا ودارت عليها المرافعة ومن ثم فلا يعد هذا الأمر تغييرا للتهمة مما يقتضى لفت نظر المتهم أو المدافع عنه بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع والذي اختط عند الكلام على العقوبات خطة تهدف إلى التدرج فيها تبعا لخطورة الجاني ودرجة إثمه ومدى ترديه في هوة الإجرام ووازن بين ماهية كل قصد من القصود التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة للجريمة إحراز المخدرات وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها — لما كان ذلك ، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من ابريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد /محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مادل بونس ، وتوفيق الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٨٠)

الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٣١ القضائية :

تلبس .

ماهية . حالة تلازم الجريمة نفسها . ما يوفرها . أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها وأدرك وقوعها — إدراكا يقينيا — بأية حاسة من حواسه . مثال . حاستا الشم والبصر . ثم الضابط رائحة الحشيش تنبعث من المقهى . دخوله إليه . رؤيته التهم يلقي لفافة من يده بمجرد أن شاهده . قيام حالة التلبس التي تجيز القبض والتفتيش .

التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ، ويكفي لتوفرها أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه ، متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تختمل شكا .

فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الضابط اشتم رائحة الحشيش تنبعث من مقهى المتهم فدخله ، وما أن استدار المتهم وعرف شخصية الضابط حتى ألقى لفافة من يده على الأرض تبين أنها تحوى حشيشا ، فإن الحكم — إذ استدل من ذلك على قيام حالة التلبس التي تجيز القبض والتفتيش — إنما يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٩ بناحية بلطيم مركز البرلس مديرية كفر الشيخ : أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات

لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج وأخيرة و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . قررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت حضوريا بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٥ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به مع تطبيق المادة ٢/٥ من قانون العقوبات باعتباره القانون الأصلح للتهم بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة المضبوطات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن المحكمة المطعون في حكمها قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع ذلك بأن المحامي الموكل عنه تخلف عن حضور جلسة المحاكمة فندبت المحكمة محاميا غيره ترفع دون استعداد في موضوع الدعوى وكان يتعين تأجيل الدعوى لحضور المحامي الموكل .

وحيث إنه لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المحامي الموكل عن الطاعن لم يحضر فندبت المحكمة محاميا غيره وبشرت إجراءات المحاكمة بحضوره وترافع فعلا ولم يعترض الطاعن على ذلك ولم يطلب التأجيل لحضور محاميه الموكل ، وكان من المقرر أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى إليه ضميره واجتهاده ، فإن هذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذا اعتبر الجريمة متلبسا بها رغم ما هو ثابت من أن الضابط لم يشتم رائحة الحشيش المنبعث من المقهى ولم يدخل المقهى للتفتيش عليها باعتبارها من المحال العامة ، ولم يكن في مقدوره بعد دخوله أن يرى الحوزة في يد الطاعن الذي كان يوليه ظهره وعلى فرض تصاعد رائحة الحشيش وقتذاك فإن ذلك لا يوفر حالة التلبس ومن ثم يكون القبض والتفتيش قد وقعا باطلين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله "إنه بتاريخ ١٤/١٠/١٩٥٩ قام السيد الملازم الأول عبد التواب درويش ضابط مباحث مركز البرلس يرافقه الشرطي عبد الغنى بركات بالمرور على البندر ولما اقترب من مقهى المتهم عبد الرسول محمد بعرنجة الكائن بشارع السوق سمع ضحكات الرواد واشتم رائحة الحشيش وشاهد بداخلها المتهم يقف موليا ظهره بابها ووجهه قبالة بعض الزبائن وممسكا بجوزة يقدمها لأحد الأشخاص فدخل الضابط المقهى وفي أثره رجل الشرطة وأمسك بالجوزة ولما استدار المتهم شاهد الضابط وعرفه رغم تنكره في الملابس البلدية وألقى من يده بلفافة بها حشيش وولى الأدبار خارج المقهى مع بعض الرواد فالتقط الضابط المخدر من على الأرض وكلف الشرطي بتتبع المتهم والقبض عليه وتبين من التحليل أن المادة المضبوطة حشيش كما عثر بالجوزة على آثار حشيش . وعند ضبط المتهم أنكر ما نسب إليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت في حق الطاعن إحراز قطعة الحشيش التي ألقى بها على الأرض للأدلة السائغة التي أوردها عرض لما أثاره بشأن بطلان القبض والتفتيش وفنده في قوله : "وحيث إن هذا الدفع لا سند له من القانون ولا الواقع إذ أنه علاوة على أن اللوائح الإدارية تبيح للشاهد الأول وهو من رجال الضبطية القضائية الدخول في المحال العامة المفتوحة للكافة فإنه اشتم رائحة المخدر تبعث من المقهى كما شاهد صاحبها ممسكا بجوزة يقدمها لأحد الزبائن الأمر الذي يخول له الحق في اتخاذ كافة الإجراءات التي اتخذها" — وهذا الذي أثبتته الحكم صحيح في القانون ذلك أن حالة التلبس هي حالة تلازم البلزمة نفسها ويكفى لتوفرها أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تختمل شكاً ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت — أخذاً بأقوال الشهود — أن الضابط اشتم رائحة الحشيش تبعث من مقهى الطاعن فدخله وما أن استدار الطاعن وعرف شخصية الضابط حتى ألقى لفاقة من يده على الأرض تبين أنها تحوى حشيشاً ، واستدل الحكم من ذلك على قيام حالة التلبس التي تجيز القبض والتفتيش فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعاً .

جلسة ١٠ من ابريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عادل يونس ، وتوفيق الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٨١)

الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب ” أرباح تجارية وصناعية “ . دعوى جنائية ” انقضاؤها “.

(١) التزام الممول بتقديم اقرار من أرباحه . وجوب تقديمه في الأجل المحدد قانونا .
استمرار هذا الالتزام قائما ما بقي حق مصلحة الضرائب في تقدير الأرباح . متى ينقضي
حقها في ذلك ؟ يسقط الضريبة بالتقادم ، أو بانقضاءها مع الممول على وماء الضريبة ،
أو بربط الضريبة نهائيا .

(ب) جريمة الامتناع عن تقديم الإقرار . ” المادتان ١/٤٨ و ١/٨٥ من القانون ١٤
لسنة ١٩٣٩ “ . طبيعتها : جريمة مستمرة استمرارا تجديدا .

حالة الاستمرار : متى تبدأ ومتى تنتهي ؟ إنما تنشأ إرادة المتهم ويجدها تداخله
بامتناعه المتواصل . انتهاءها : بتقديم الإقرار ، أو بسقوط الحق في المطالبة بالضريبة .
ملة ذلك : ارتباط الالتزام بتقديم الإقرار بالالتزام بالضريبة ذاتها .

دعوى جنائية . انقضاؤها بالتقادم . بدء مدة التقادم . من تاريخ تقديم الإقرار
بعد فوات ميغاده أو من تاريخ سقوط الضريبة بحسب الأحوال .

١ - لا يقف التزام الممول بتقديم اقرار عن أرباحه عند حد انقضاء الميعاد
المحدد لمباشرة ، وإنما يستمر بعد انتهاء أجل تقديمه ما قام حق مصلحة الضرائب
في تقدير أرباحه ، ويظل هذا الحق قائما إلى حين انقضاء الالتزام بأداء الضريبة
بالتقادم ما لم يتم الاتفاق بين المصلحة والممول على وعاء الضريبة أو يصبح ربط
الضريبة نهائيا .

٢ — جريمة عدم تقديم الإقرار عن الأرباح — على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض — هي جريمة مستمرة تجدد بامتناع المتهم المتواصل عن تنفيذ ما يأمر به القانون وتظل قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التي تنشأ إرادة المتهم أو تدخل في تجددتها وذلك إلى حين تقديم الإقرار — أو ما بقي حق الخزنة قائما وذلك إلى حين سقوط الحق في المطالبة بالضريبة، إذ يظل لمصلحة الضرائب حتى هذا التاريخ الحق في تقدير أرباح الممول وما يترتب على ذلك من مطالبته بقيمة الضريبة المستحقة . ذلك أن إقرار الممول عن أرباحه هو من وسائل تقدير الضريبة ومن ثم فإن الإلزام بتقديمه يرتبط بالإلزام بالضريبة ذاتها فإذا ما لحقها السقوط سقط معها ، وتبعا لذلك فإن مدة سقوط الدعوى العمومية في جريمة الامتناع عن تقديم هذا الإقرار إنما تبدأ من تاريخ تقديم الإقرار — بعد فوات الميعاد المحدد لتقديمه قانونا أو من تاريخ سقوط الحق في المطالبة بالضريبة حسب الأحوال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حتى يوم ٢١ مايو سنة ١٩٥٥ بدائرة قسم المعادى : بوصفه ممولا خاضعا لضريبة الأرباح التجارية والصناعية لم يقدم إلى مصلحة الضرائب في الميعاد القانوني اقرارا بأرباحه عن سنى ١٩٤٧/١٩٣٨ مرفقا به المستندات المؤيدة . وطلبت عقابه بالمواد ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ١/٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ والمادتين ١٨ ، ٢٠ من اللائحة التنفيذية والمادة ٢ من الأمرين العسكريين ٣٦١ لسنة ١٩٤٢ ، ٣٦٢ لسنة ١٩٤٣ المقررين بالمرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة ضرائب حلوان الجزئية قضت فيها وفي الدعاوى المنضمة من رقم ٧ إلى ١٤ حضوريا بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٥٦ أولا في هذه الدعوى والدعاوى ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ سنة ١٩٥٥ حلوان المنضمة باقتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وببراءة المتهم مما نسب إليه . وثانيا في الدعوى ١٥ سنة ١٩٥٥ حلوان المنضمة بتغريم المتهم عشرة جنهات . استأنف المتهم هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت حضوريا بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الإتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي

الموضوع وباجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم ١٠٠ قرش عن كل سنة من سنوات الاتهام وبالزامه بتعويض قدره ٢٥٪ مما لم يؤد من الضريبة ومقدارها ١٩ جنيا و ٦٠٠ مليم عن سنة ١٩٣٨ و ٥٨ جنيا و ٨٠٠ مليم عن سنة ١٩٣٩ و ٢٤٧ جنيا و ٩٨٣ مليم عن سنة ١٩٤٠ و ٢٥٦ جنيا و ٢٠٠ مليم عن سنة ١٩٤١ و ٢٧٤ جنيا و ٣٨٣ مليم عن سنة ١٩٤٢ و ٢٧٥ جنيا و ١٠٠ مليم عن سنة ١٩٤٣ و ٣٣٣ جنيا و ١٨٠ مليم عن سنة ١٩٤٤ و ٣٣٣ جنيا و ١٨٠ مليم عن سنة ١٩٤٥ و ٣٢٣ جنيا و ١٠٠ مليم عن سنة ١٩٤٦ و ٣٣٣ جنيا و ١٠٠ مليم عن سنة ١٩٤٧ . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة عدم تقديم اقراراته الضريبية عن أرباحه التجارية والصناعية ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه اعتبر هذه الجريمة مستمرة لاتسقط بمضى المدة بالمخالفة للمادة الخامسة عشر من قانون الإجراءات الجنائية التي من مقتضاها سريان التقادم بالنسبة لهذه الجريمة من اليوم الذي ينتهى فيه الميعاد المحدد لتقديم الاقرار . ومع فرض التسليم بأن الجريمة مستمرة ، فإن الإلتزام بتقديم الاقرار يرتبط بقيام الحق في اقتضاء الضريبة التي يقدم بشأنها الاقرار . هذا وقد كان خطأ القضاء بالتعويض عما لم يدفع من الضرائب العادية والاستثنائية إذ أن هذا التعويض مقصور على الضرائب العادية وحدها دون الضرائب الاستثنائية .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت الطاعن في القضايا من رقم ٦ — ١٥ لسنة ١٩٥٥ حلوان بأنه حتى يوم ١٩٥٥/٥/٢١ بوصفه ممولا خاضعا لضريبة الأرباح التجارية والصناعية لم يقدم إلى مصلحة الضرائب في الميعاد القانونى الإقرارات الخاصة بأرباحه في السنوات من ١٩٣٨ — ١٩٤٧ مرفقا بها المستندات المؤيدة ، وطلبت عقابه بالمواد ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ١/٤٨ و ١/٨٥ ، ٤٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . فقضت محكمة أول درجة في الدعاوى من رقم ٦ — ١٤ لسنة ١٩٥٥ باقتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهم مما نسب إليه وفي الدعوى رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥ بتغريم المتهم عشرة جنيات . فاستأنف كل من

النيابة والطاعن . وقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائة قرش عن كل سنة من سنوات الإتهام والزامه بتعويض قدره ٢٥٪ مما لم يؤد من الضريبة ، وأقامت قضاءها على أن جريمة عدم تقديم الاقرار هي جريمة مستمرة لا يؤثر سقوط الحق في اقتضاء الضريبة على قيامها . لما كان ذلك ، وكانت جريمة عدم تقديم الاقرار عن الأرباح — على ما استقر قضاء هذه المحكمة — هي جريمة مستمرة تتجدد بامتناع المتهم المتواصل عن تنفيذ ما يأمر به القانون أو تظل قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التي تنشأ إرادة المتهم أو تتدخل في تجددتها ، وذلك إلى حين تقديم الاقرار ، أو ما بقي حق الخزنة قائماً ، وذلك إلى حين سقوط حق المطالبة بالضريبة ، إذ يظل لمصلحة الضرائب حتى هذا التاريخ الحق في تقدير أرباح الممول — وما يترتب على ذلك من مطالبته بقيمة الضريبة المستحقة ، وفق ما نصت عليه المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كما يظل الممول ملزماً بتقديم الاقرار على ما جرى به نص المادة ٤٩ من القانون المذكور . ولا يقف الالتزام بتقديم الاقرار عند حد انقضاء الميعاد المحدد لمباشرته ، وإنما يستمر بعد انتهاء أجل تقديمه ما قام حق مصلحة الضرائب في تقدير أرباح الممول ، ويظل هذا الحق قائماً إلى حين انقضاء الالتزام بأداء الضريبة بالتقادم ، ما لم يتم الاتفاق بين المصلحة والممول على ولاء الضريبة ، أو يصبح ربط الضريبة نهائياً . لما كان ذلك ، وكان الاقرار هو من وسائل تقدير الضريبة ، فإن الالتزام بتقديمه يرتبط بالالتزام بالضريبة ذاتها فإذا ما لحقها السقوط سقط معها ، ومن ثم فإن مدة سقوط الدعوى الجنائية في جريمة الامتناع عن تقديم الاقرار عن الأرباح تبدأ من تاريخ تقديم الاقرار بعد فوات الميعاد المحدد لتقديمه قانوناً ، أو من تاريخ سقوط حق المطالبة بالضريبة ، حسب الأحوال . لما كان ما تقدم ، وكانت مدة التقادم الضريبي في السنوات محل المحاكمة تختلف من سنة لأخرى طبقاً لما يقضى به القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ وهو ما لم تمحضه محكمة الموضوع مما لا تستطيع معه محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئاً متعيناً نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عادل يونس ، وترفيق الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(٨٢)

الطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٣١ القضائية :

تقضى " إجراءاته " . معارضة .

ميعاد الطعن بالتقضى فى الحكم الصادر فى المعارضة . اقتراح باب الطعن من تاريخ هذا الحكم .
المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . حلة ذلك . اقراض علم المحكوم عليه بيوم
صدور الحكم .

استثناء من ذلك : ثبت أن المحكوم عليه كان مقيد الحرية فى ذلك اليوم . خلوا الأوراق
بما يدل على حله بالحكم . أنه : ترانى بداية الميعاد إلى حين العلم رسمياً بصدور الحكم . مثال .

إن حلة احتساب ميعاد الطعن بالتقضى فى الحكم الصادر فى المعارضة على
أساس أن يوم صدوره يعتبر مبدأ له — هى اقراض علم الطاعن به فى اليوم
الذى صدر فيه ، فإذا ما انتهت هذه الحلة لمانع قهرى فلا يبدأ الميعاد إلا من
يوم العلم رسمياً بصدور الحكم .

فإذا كان الثابت أن الطاعن قد تخلف عن حضور الجلسة المحددة لنظر
معارضته أمام المحكمة الاستئنافية لأنه كان مقيد الحرية ، وكان لا يبين من
الأوراق أنه قد أطن بالحكم المطعون فيه الذى قضى باعتبار معارضته كأن لم تكن
أو أنه علم به قبل اليوم الذى استشكل فيه فى تنفيذه ، فإن ميعاد الطعن بالتقضى
لا يفتح إلا من تاريخ رفعه ذلك الإشكال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٥٨ بدائرة مركز طهطا : بدد الأشياء المينة الوصف والقيمة بالمحضر المملوكة لعبد العال دياب والمحجوز عليها قضائيا لصالح حلمى المصرى . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة طهطا الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٨ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف تنفيذ العقوبة . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٨ باعتبارها كأن لم تكن . استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت غيابيا بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٥٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييدا للحكم المستأنف . هارض الطاعن في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٩ باعتبارها كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٢ أكتوبر سنة ١٩٦٠ الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ الذى قضى باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن وذلك لقيام مانع قهرى حال دون حضوره جلسة المعارضة إذ كان مسجوناً على ذمة القضيتين ٢٢١٥ سنة ١٩٥٩ و ٢١١٦ سنة ١٩٥٩ من سوهاج من ٦/١٠/١٩٥٩ إلى ٣٠/١/١٩٦٠ .

وحيث إن الطاعن وإن قرر بالطعن على الحكم المطعون فيه في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ وقدم الأسباب في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ إلا أنه يبين من الإطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن لاتهامه بأنه في يوم ١٩٥٨/٣/٢٥ بدائرة مركز طهطا بدد الأشياء المينة الوصف والقيمة بالمحضر والمحجوز عليها قضائيا لصالح حلمى المصرى حالة كونه مالكا لها وحارسا عليها فاخلسها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز . وقضت محكمة أول درجة غيابيا بحبسه شهرا مع الشغل وكفالة

٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ. فعارض وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن واستأنف المحكوم عليه هذا الحكم وحكمت محكمة ثانية درجة غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف. فعارض وقضى بجلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ باعتبار المعارضة كأن لم تكن. وثبت من الشهادة الصادرة من مأمور سجن سوهاج أن الطاعن كان تزيل السجن من ١٩٥٩/١٠/٦ حتى يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٦٠ تنفيذا للحكمين الصادرين عليه في القضيتين ١٢٧٥ سنة ١٩٥٩ و ٢١١٦ سنة ١٩٥٩ جنح مستأنفة سوهاج. لما كان ذلك، وكان تخلف الطاعن عن حضور جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ المحددة لنظر المعارضة يرجع إلى أنه كان مقيد الحرية، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون باطلا لا بثنائه على إجراءات باطلة. ولما كانت مدة احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له — هي اقتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه فإذا ما انتفت هذه العلة للانع القهرى سالف البيان فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم — لما كان ذلك، وكان لا يبين من الأوراق أن الطاعن قد أعلن بالحكم المطعون فيه أو أنه علم به قبل يوم أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ الذي استشكل فيه في تنفيذ الحكم المذكور، فإن ميعاد الطعن لا يفتح إلا من هذا التاريخ ومن ثم يتعين قبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور اسادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(٨٣)

الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٣١ القضائية :

مسئولية جنائية . دفاع . إثبات "خبرة . اعتراف" . حكم "ما لا يعيبه" .

(أ) مسؤولية جنائية . الإعفاء منها . تقدير حالة المتهم العقلية أمر يتعلق بوقائع الدعوى .
يفصل فيه قاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك . طالما أنه يقيمه على أسباب سائغة .

(ب) طلب تدب خير . لا بداء الرأي في حالة المتهم العقلية . لا تلزم المحكمة بإجابة هذا
الدفاع . ما دامت قدرأت أنها في غير حاجة للاستعانة برأيه . وكانت قد تبينت حالة
المتهم من عناصر الدعوى وما يوشرفها من تحقيق .

(ج) الاعتراف . لا يلزم أن يكون صريحا . يكفي أن تحمل أقوال المتهم معنى الاعتراف .
تأويل محكمة الموضوع تلك الأقوال بما تؤدي إليه من معنى التسليم بوقوع الجريمة .
وصفها هذه الأقوال بأنها اعتراف . ذلك فهم صحيح للواقع . لا تريب .

١ — تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية الجنائية
أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا معقب عليه طالما
أنه يقيمه على أسباب سائغة . فإذا كانت المحكمة قد ردت على عدم مسؤولية
الطاعن ، استنادا إلى الشهادة الطبية المقدمة منه ، بأنها لا تطمئن إلى صحتها
لما استبان لها من تصرفات المتهم ومسلكه في أدوار التحقيق وطريقة تأويله
لأقواله فيه من أنه كان متمعا بقواه العقلية في وقت ارتكاب الحادث وخلصت
من ذلك إلى مسؤوليته عن الفعل الذي وقع منه فإنه لا يصح مجادلته في ذلك .

٢ — ليست المحكمة ملزمة بإجابة الدفاع إلى طلبه تدب خير لإبداء الرأي
في حالة المتهم العقلية ما دامت قد رأت أنها في غير حاجة للاستعانة برأيه في أمر
تبينه من عناصر الدعوى وما يوشرفها من تحقيقات .

٣ — إنه وإن كانت أقوال المتهم (الطاعن) في محضر ضبط الواقعة لا تتفق وما وصفت به في الحكم المطعون فيه من أنها اعتراف صريح بصحة ارتكابه جريمة الشروع في هتك العرض المسندة إليه إلا أنه متى كان الحكم قد أول إجابات المتهم بما تؤدي إليه من معنى التسليم بوقوع الفعل المسند إليه فإنه يكون سليما في نتيجته ومبذيا على فهم صحيح للواقع . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من مخالفته النابت بالأوراق يكون على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم العطارين محافظة الإسكندرية : شرع في هتك عرض بالقوة والتهديد بأن حاول نزع ملابسه عنوة وكم فيه وشد على عنقه بيديه وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مقاومة المجنى عليه واستغاثته ومداركة المارة له حالة كون عمر المجنى عليه لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٦٥ و ٤٦٨ ١-٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت حضوريا بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمادة ١-٢/٢٦٨ من قانون العقوبات بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ومثابه قصور في التسيب — ذلك أن المدافع عن الطاعن دفع بانعدام مسؤوليته الجنائية لإصابته بمرض عقلي هو انقصاص الشخصية . وقدم للمحكمة شهادة من الطبيب المعالج تفيد أن حالة المتهم المرضية تجعله في بعض الأحيان غير مسئول عن تصرفاته فأطرح الحكم هذه الشهادة كما أنه لم يجب ما طلبه الدفاع من عرض المتهم على الطبيب الشرعي ورد على ذلك ردا قاصرا .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه تناول دفاع الطاعن في هذا الوجه ورد على ما دفع به خاصا بحالته العقلية التي دلت عليها بالشهادة الطيبة المقدمة منه بقوله " وحيث إن المحكمة لا تطمئن إلى صحة ما ورد بالشهادة الطيبة المذكورة إذ أنه فضلا عن أن ... فإن تصرفات المتهم في جميع مراحل التحقيق تتم عن إدراكه التام لكل ما يبيديه من أقوال وما يأتيه من أفعال ولعل دفاعه عن نفسه وتأويله لما نسب إليه من إقرار في محضر ضبط الواقعة خير دليل على ذلك " . لما كان ذلك ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا معقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائغة وكانت المحكمة قد ردت على عدم مسؤولية الطاعن استنادا إلى الشهادة بأنها لا تطمئن إلى صحتها لما استبانته من تصرفات المتهم ومسلكه في أدوار التحقيق وطريقة تأويله لأقواله فيه من أنه كان متمتعا بقواه العقلية في وقت ارتكاب جريمته وخلصت من ذلك إلى مسئوليته عن الفعل الذي وقع منه فانه لا يصح مجادلته في هذا الأمر — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بإجابة الدفاع إلى ما طلبه من ندب خير لا بداء الرأي في حالة المتهم العقلية مادامت قد رأت أنها في غير حاجة للاستعانة برأيه في أمر تبيته من عناصر الدعوى وما بوشرفها من تحقيقات ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو مخالفة الثابت في الأوراق فقد نسبت المحكمة إلى الطاعن أنه اعترف في محضر ضبط الواقعة اعترافا صريحا بصحة ما أسند إليه في حين أن أقوال الطاعن خلت من هذا الاعتراف الصريح .

وحيث إنه يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أنه وإن كانت أقوال الطاعن في محضر ضبط الواقعة لا تتفق وما وصفت به في الحكم من أنها اعتراف صريح بصحة ما أسند إليه إلا أنها تحمل هذا المعنى فقد سئل المتهم عن سبب توجهه لمكان الحادث فأجاب " أنا اللي أخذته هناك

ومعش أنا ظيطان وأنا عندي طوفة ومستعد أعذر له وخلاص" ومثل إن كان
قد راود المجنى عليه عن نفسه فأجاب "أنا كنت أهزر معاه وهو زمل" ثم
مثل عما إذا كان قد اتفق مع المجنى عليه على ارتكاب الفحشاء فأجاب "لا .
وأنا تبت ودي آخر مرة" . ولما كان الحكم قد أول هذه الاجابات مما
تؤدي إليه من معنى التسليم بوقوع الفعل المسند إلى الطامن وكان الحكم قد بنى
على فهم صحيح للواقع فانه يكون سليما في نتيجته لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون
على غير أساس متعينا ورفضه موضوفا .

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عادل يونس ، وتوفيق الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٨٤)

الطعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٣١ القضائية :

اثبات "خبرة" . تحقيق . دفاع . حكم "تسمييه" .

المسائل الفنية . على المحكمة تحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها .

الحقائق العلمية الثابتة . جواز استناد المحكمة إليها .

الآراء العلمية . لا تقنى عن واجب التحقيق .

مثال . منازعة المتهم في قدرة المجنى عليه على الكلام بعد إصابته في رأسه . رد المحكمة على ذلك
برأى على احتمال نقله من مؤلف "الدكتور سيدنى سميت" عبر عنه صاحبه بلفظ "ربما" .
حكم معيب . نقضه .

على المحكمة متى واجهت مسألة فنية أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها
بلوغا إلى غاية الأمر فيها ، وإنه وإن كان لها أن تستند في حكمها إلى الحقائق
الثابتة علميا ، إلا أنه لا يحق لها أن تقتصر — في تنفيذ تلك المسألة الفنية —
على الاستناد إلى ما استخلصه أحد علماء الطب الشرعي في مؤلف له من مجرد
رأى عبر عنه بلفظ "ربما" الذي يفيد الاحتمال .

وإذن فمتى كان الدفاع عن المتهم قد تازع في قدرة المجنى عليه على النطق بعد
إصابته ، تأسيسا على أن الكسر المنخفض الذي صاحب إصابة رأسه تعقبه
غيوبة تمنعه من الكلام ، فردت المحكمة على ذلك بقولها "إن إصابة الرأس
إما أن تحدث تمشيا بالجمجمة أو تمزقا كبيرا في الدماغ وفي هذه الحالة تصحبها
غيوبة تنتهي بالوفاة ، وإما أن ينتج عنها كسر منخفض وتزيف بالمنخ أو خارج
الأم الجافية وفي هذه الحالة ربما تنقضي مدة ساعات بعد الإصابة إلى أن تصير

الغيوبة تامة“ وأحالت في ذلك إلى صفحتي ١٣٥ و ١٣٦ من مؤلف الدكتور سيدني سميت ، ثم استطردت إلى أن ”الواضح من تقرير الصفة التشريحية أن جوهر المخ المجنى عليه وجد سليما ولم يوجد سوى تزييف بين الغشاء العظمي للمخ وبين جوهر المخ ذاته ومن ثم فإنه يكون في استطاعته الكلام...“ — متى كان ذلك فإن هذا الحكم يكون معيبا بما يتعين معه نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ٩ يناير سنة ١٩٥٥ بناحية الحفنى مركز البرلس مديرية كفر الشيخ : ضرب عبدربه شهاب الدين بعصا على رأسه فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٣٦/١ من قانون المرافعات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت بحضور يا بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في الرد على دفاع الطاعن إذ دفع الحاضر عنه بأن المجنى عليه لم يكن يستطيع الكلام بعد اصابته بكسر منخفض بالججمة مما يتعارض مع ما نقله الشاهدان عنه ، فطرحت المحكمة هذا الدفاع بحجة أن الاصابة لم تمس جوهر المخ ومن ثم فهي لا تمنع المجنى عليه من أن يتكلم مستندة في ذلك إلى ما أورده الدكتور ”سيدني سميت“ في كتابه ، وما قاله الحكم في هذا الصدد غير سائغ .

وحيث إن الثابت من الاطلاع على محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن قرر بأن الكسر المنخفض الذى صاحب إصابة الرأس تعقبه غيوبة تمنع المجنى عليه من الكلام وقد ردت المحكمة على ذلك في قولها ”إن إصابة الرأس إما أن تحدث

تهشما بالجمجمة أو تمزقا كبيرا في الدماغ وفي هذه الحالة يصبحها غيبوبة تتهى بالوفاة وإما ينتج عنها كسر منخسف ونزيف بالمخ أو خارج الأم الجافية وفي هذه الحالة ربما تنقضى عدة ساعات بعد الإصابة إلى أن تصير الغيبوبة تامة (ص ١٣٥ و ١٣٦ من مؤلف الدكتور سيدنى سميت) وواضح من تقرير الصفة التشريحية أن جوهر المخ للمجنى عليه وجد سليما ولم يوجد سوى نزيف بين الغشاء العظمى للمخ وبين جوهر المخ ذاته ومن ثم فإنه يكون في استطاعته الكلام... — لما كان ذلك ، وإن كان للمحكمة أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة علميا ، إلا أنه متى اقتضت المحكمة في حكمها على ما استخلصه أحد علماء الطب الشرعى وكان ذلك مجرد رأى له عبر عنه بلفظ ”ربما“ الذى يفيد الاحتمال ، وكان الطاعن قد أبدى دفاعه على النحو الوارد بمحضر الجلسة ونازع في امكان قدرة المجنى عليه على الكلام عقب اصابته فى الرأس ، تلك الإصابة التى تسبب عنها كسر منخسف ، وكان الحكم لم يشر إلى تفصيلات الإصابة وما ترتب عليها من مضاعفات ، وفضلا عن ذلك فإنه كان على المحكمة ، وهى تواجه مسألة فنية بحته ، أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيق هذا الدفاع بالنظر إلى حالة المصاب الخاصة بلوغا إلى غاية الأمر فيه — أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور بما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي خاطر ،
ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البطاش ، وأديب نصر .

(٨٥)

الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣١ القضائية :

استيقاف . قبض . تفتيش .

الاستيقاف . متى يكون صحيحا ؟ حين تتوفر له مظاهر تبرره : أن يكون المتهم قد وضع نفسه
موضع الشبهات والريب .

مثال . استيقاف غير صحيح . إذا كان المتهم قد ارتبك — عندما رأى الضابطين — ومديده
إلى صديريه ، وحاول مناصرة المقهى ثم عدل عن ذلك . هذا لا يتنافى مع طبيعة الأمور . القبض
على المتهم وتفتيشه . في هذه الحالة . إجراء باطل .

اتهام غرفة الاتهام إلى التقرير بالأوجه . قرار صحيح في القانون .

يجب لصحة الاستيقاف أن تتوفر له مظاهر تبرره ، فهو يتطلب أن يكون
المتهم قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب بما يستلزم تدخل المستوقف
للكشف عن حقيقة أمره .

وإذن فمتى كان الثابت من القرار المطعون فيه أن المتهم قد ارتبك —
عندما رأى الضابطين — ومديده إلى صديريه وحاول الخروج من المقهى
ثم عدل عن ذلك ، فليس في هذا كله ما يدعو إلى الاشتباه في أمره واستيقافه ،
لأن ما أتاه لا يتنافى مع طبيعة الأمور . ومن ثم فإن استيقاف أحد الضابطين له
وإمساكه بيده وفتحها إنما هو القبض الذي لا يستند إلى أساس . فإذا
كانت غرفة الاتهام قد انتهت إلى بطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من
إجراءات ، فإن قرارها بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية يكون صحيحا في
القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ٥ يوليو سنة ١٩٥٩ بدائرة زققي: أحرز جواهر مخدرة "أفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا. وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/١٠ و ١٠ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١ من الجدول ١ المرافق وأمام غرفة الاتهام بمحكمة طنطا الابتدائية دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما. وبعد أن أتمت الغرفة نظر الدعوى قضت فيها بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٩ عملا بالمادة ١٧٩ فقرة أخيرة من قانون الإجراءات الجنائية والمادتين ٢/٣٠ من قانون العقوبات ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل المتهم ، ومصادرة المخدر المضبوط . فطعنت النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تنعى على القرار المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ انتهى إلى بطلان القبض والتفتيش مع أن التفتيش كان تأليا لقبض مشروع لما بدر من المطعون ضده بعد استيقافه من مظاهر تسويع اتخاذ هذا الإجراء، كما أن استيقافه كان له ما يبرره فقد وضع نفسه موضع الشبهات والريب .

وحيث إن القرار المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في أنه على أثر عودة ضابطي المباحث من تحقيق حادث جنائي ببندر زققي وفقا في الطريق لشراء مجاير وأبصر المتهم يجلس في مقهى مقابل لمكان وقوفهما وما أن رأهما حتى بدت عليه مظاهر الارتباك فقدم بالخروج من المقهى ثم عدل عن ذلك، ولما ناداه أحد الضابطين وسأله عما به مديده إلى جيب صديريه وأخرج شيئا حاول إلقاءه فأمسك الضابط بيده وفتحها فوجد بها لفافة تحتوي على قطعة من الأفيون . وانتهت غرفة الاتهام إلى التقرير بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية على المتهم تأسيسا على ما قاله من عدم توافر الدلائل التي تبرر اتهام

المتهم بجنابة إحرار المخدر وعدم قيام حالة التلبس بالجريمة التي تسوغ القبض والتفتيش — لما كان ذلك وكانت محاولة المطعون ضده الخروج من المقهى وعدوله عن ذلك لم ترفيهما غرفة الاتهام في حدود سلطتها التقديرية ما يدعو إلى الاشتباه في أمره واستيقافه وهو تقدير سائع — إذ أن ما أتاه المطعون ضده لا يتنافى مع طبائع الأمور ولا يتوافقه ما يتطلبه الاستيقاف من مظاهر تبرره فهو فيما فعل لم يضع نفسه موضع الشبهات والريب بما يستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقة أمره — ولما كان الاستيقاف على هذه الصورة هو القبض الذى لا يستند إلى أساس فى القانون، فإن ما انتهى إليه القرار المطعون فيه من بطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات يكون صحيحا فى القانون . ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمود حلى خاطر ، ومحمد عبد السلام ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(٨٦)

الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٣١ القضائية :

دعوى مدنية . اختصاص . حكم "تسييه" . تبديد .

دعوى مدنية . أساسها . شرط اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها : أن يكون التعويض
المطلوب من ضرر ناشئ عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية .

تبديد . تعويض . حكم المحكمة الجنائية بعدم اختصاصها بالدعوى المدنية بمقولة أنها محمولة
على "عقد الوكالة" وهو سبب غير الجريمة المطروحة . تأسيس المحكمة ذلك على ما فهمته من أن
عبارة الدفاع عن المدعى تتضمن — على خلاف مؤداها — تغييرا لأساس دعواه . عدم بيان
الحكم كيف انتهى إلى أن المطالبة بقيمة المبالغ المختلسة غير ناشئة عن ضرر حاصل من جريمة
التبديد . قصور . مثال .

متى كانت عبارة الدفاع عن المدعى بالحقوق المدنية لا تتسع في حملتها لحمل
مضمونها على أنها تغيير للأساس الذى تستند إليه دعواه ، غير أن المحكمة فهمتها
على خلاف مؤداها وقضت — بناء على ذلك — بعدم اختصاصها بنظر تلك
الدعوى قولا منها بأن أساسها ليس الضرر الذى لحق المدعى من الجريمة ، فإن
حكمها يكون معيبا .

فإذا كانت محكمة أول درجة قد أسست قضاءها فى الدعوى المدنية بالتعويض
على ما استبان لها من أن الضرر ناشئ عن جريمة التبديد المسندة إلى المتهم ،
غير أن المحكمة الاستئنافية قضت بإلغاء الحكم وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى
المدنية تأسيسا على أن التعويض المطلوب ليس ناشئا عن جريمة التبديد وأن
المتهم إنما تسلم المبلغ المختلس من العملاء باعتباره وكيلًا عن البنك "المدعى

بالحقوق المدنية“ واستندت في ذلك إلى ما ذكره الدفاع عن هذا الأخير - إجابة منه على استفسار المحكمة عن أساس دعواه - بأنه ”المطالبة بقيمة المبالغ التي اختلسها المتهم والتي اضطر البنك إلى سدادها لعملائه“ - فإن ما قاله الحكم المطعون فيه في هذا الصدد لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها مما يشوبه بالقصور ، ذلك أنه لم يبين كيف انتهى إلى أن حق البنك المدعى به والمؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المملوكة له والتي دين المتهم باختلاسها غير ناشئ عن ضرر حاصل عن جريمة التبييد المرفوعة بها الدعوى الجنائية وكيف أن الدعوى المدنية تعتبر محمولة على سبب غير الواقعة المطروحة ، رغم أن الدفاع إنما أراد بعبارة سالفة الذكر - والتي قرنها بطلب تأييد الحكم المستأنف - مجرد تقييم المبلغ المطالب به وبيان سببه بأنه يمثل الضرر الذي أصابه فيما خسره من مال مختلس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في الفترة ما بين ٢٣ مارس سنة ١٩٥٢ حتى ٢ أغسطس سنة ١٩٥٤ بدائرة قسم عابدين : أولا - بدد المبالغ الميينة المقدار بالمحضر والمملوكة لبنك مصر (الطامن) والتي سلمت إليه من عملاء البنك باعتبارها ويكلا عن البنك في قبض تلك المبالغ فاختلسها لنفسه إضرارا به . ثانيا - ارتكب تزويرا في محررات عرفية هي الكيالات الميينة المضمون بالأوراق بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن اصطفع صلب هذه الكيالات ناسبا صدورها زورا لعوض لطفى أحمد وآخرين ووقع بامضاءات مزورة عليهم مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ٣٤١ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٥ من قانون العقوبات . ومحكمة عابدين الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٥ برفض الدفع بعدم قبول الدعوى العمومية لعدم جواز الإثبات بالينة وحددت جلسة ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٥ لنظر الموضوع . وفي أثناء نظره أمام المحكمة المذكورة ادعى مدنيا كل من محمد سعيد ذو الفقار وبنك مصر ، الأول بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والثاني بمبلغ ٩٩٨٦ جنيتها تعويضا ، كما دفع الحاضر مع المتهم بعدم قبول الدعوى بين المدنيتين المرفوعتين من بنك مصر والأستاذ محمد سعيد ذو الفقار لرفعهما من غير ذى صفة . وبتاريخ

٢٠ مايو سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة عملاً بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات أولاً : بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل عن التهمتين بلا مصاريف وكفالة ٥٠ جنيها لوقف التنفيذ . ثانياً : برفض الدفع المقدم من المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة من محمد سعيد ذو الفقار وقبولها وإلزامه بأن يدفع له قرشاً صافاً واحداً على سبيل التعويض المدني المؤقت والمصاريف و ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وأمرت بالنفاذ المعجل بغير كفالة . وثالثاً : إلزام المتهم بأن يدفع لبنك مصر تعويضاً مدنياً قدره ٩٩٨٦ جنيهاً والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وأمرت بالنفاذ المعجل بغير كفالة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة . ومحكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بتاريخ ١٩ من أبريل سنة ١٩٥٩ حضورياً للدعى المدني الأول (بنك مصر) وغيباً للمتهم والمدعى بالحق المدني الثانى (محمد سعيد ذو الفقار) أولاً : فى الدعوى العمومية بعدم جواز استئناف النيابة وقبول استئناف المتهم شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . وثانياً : فى الدعوى المدنية المرفوعة من المدعى المدني الأول (بنك مصر) بإلغاء الحكم وبعدم اختصاص المحكمة بنظرها وألزمت المدعى المدني مصاريفها عن الدرجتين . ثالثاً : فى الدعوى المدنية المرفوعة من المدعى المدني الثانى (محمد سعيد ذو الفقار) برفض الاستئناف بالنسبة لهذه الدعوى وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم مصاريفها المدنية الاستئنافية . عارض المحكوم عليه فى هذا الحكم وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وذلك عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . طعن محامى بنك مصر بطريق النقض عن الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٩ من أبريل سنة ١٩٥٩ وقدم تقريراً بالأسباب . كما قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها تطلب فيها عدم قبول الطعن شكلاً لأن محامى بنك مصر الموقع على تقرير الأسباب غير مقيد فى جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض وهو ما يتخلف معه شرط القبول الذى أوجبه المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وقضى بجلسته ١٩ مارس سنة ١٩٦٢ بقبول الطعن شكلاً وتحديد جلسة لنظر الموضوع (*) .

(*) حكم بقبول هذا الطعن شكلاً بجلسته ١٩/٢/١٩٦٢ . وقد تشر الحكم بالعدد الأول ق ٦٢

المحكمة

... حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب إذ قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية لأنها لم ترفع من ذات الواقعة موضوع الدعوى الجنائية دون أن يبين الأساس القانوني لما انتهى إليه قضاؤه بعدم قيام الارتباط بين الدعويين وأن الدعوى المدنية محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة أمام المحكمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة الأولى المرفوعة عنها الدعوى الجنائية وهي أن المتهم بدد المبالغ المبيعة بالمحضر والمملوكة لبنك مصر ، بنى قضاؤه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن على أن أساسها ليس الضرر الذي يكون قد لحقه من الجريمة المستندتين للمتهم وذلك أخذا بما قاله الحاضر عنه في مرافقته من أن أساسها المطالبة بقيمة المبالغ المختلسة وليس التعويض عن الأضرار التي أصابت البنك . لما كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف حين قضى للبنك بالتعويض المطالب به قد أقام قضاؤه بذلك على ما قاله من أنه ” وقد ثبتت مسئولية المتهم جنائيا عن الجريمة المستندتين إليه ، فإنه يتعين مساءلته مدنيا عن الضرر الذي أصاب المدعين بالحق المدني وذلك عملا بالمادة ١٦٣ من القانون المدني “ . وهو ما يؤخذ منه أن محكمة أول درجة أسست قضاؤها في الدعوى المدنية على ما استبان لها من أن الضرر ناشئ عن الجريمة المستندتين المرفوعة بهما الدعوى الجنائية . وكان قول الحاضر عن البنك في مرافقته بناء على استفسار المحكمة الاستئنافية منه عن أساس دعواه بأنه المطالبة بقيمة المبالغ التي اختلسها المتهم واضطر البنك لسدادها لعملائه وليس تعويضا عن الضرر الذي أصاب البنك — هذا القول الذي أبداه إثر طلبه تأييد الحكم المستأنف الذي قضى بالتعويض لم يكن إلا ردا من الدفاع على استفسار وجهته إليه المحكمة وأراد به تقييم المبلغ المطالب به وبيان سببه بأنه يمثل الضرر المادي الذي أصاب البنك فيما خسره من مال مختلس ، وعبارة الدفاع في جملتها لا تتسع لحمل مضمونها على تغيير الأساس الذي تستند إليه الدعوى المدنية كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه . ولما كان هذا الحكم حين ألغى قضاء محكمة أول درجة بالنسبة إلى الدعوى المدنية وأسس

على أن المتهم قد استلم قيمة الكمبيالات من العملاء باعتباره وكيلًا عن البنك في قبض تلك المبالغ فبدرها — حين ألغى الحكم المطعون فيه هذا القضاء المسبب لم يبين كيف انتهى إلى أن حق البنك المدعى به والمؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المملوكة له والتي دين المتهم باختلاسها غير ناشئ عن ضرر حاصل من جريمة التبيد المرفوعة ضدها الدعوى الجنائية ، وكيف أن الدعوى المدنية ، تعتبر محمولة على سبب غير الواقعة المطروحة أمام المحكمة . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده بشأن ذلك غير سائق ولا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإنه يكون مشوبًا بالقصور الذي يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٦ من ابريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمود حلى خاطر ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البطاش ، وأديب نصر .

(٨٧)

الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣١ القضائية :

قانون ”قانون أصلح“ . عقوبة ”وقف التنفيذ“ . مواد مخدرة .

(١) القانون الأصلح . المادة ٥ عقوبات . ما فيه . هو الذى ينشئ . للثهم مركزا أو رضا
يكون أصلح له . من القانون القديم .

عقوبة . وقف تنفيذها . حظر ذلك فى القانون القديم . إجازته فى القانون
الجديد . اعتبار القانون الجديد أصلح للثهم . مثال . قانونا المخدرات ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ و ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

(ب) وقف تنفيذ العقوبة . مسألة موضوعية تقديرية .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالقانون الأصلح فى حكم
الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذى ينشئ
لثهم مركزا أو رضعا يكون أصلح له من القانون القديم . وإذن فمتى كان قانون
المخدرات رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ — الذى وقعت الجريمة فى ظله — قد حظر
الحكم فى جميع الأحوال بوقف تنفيذ العقوبة ، ثم صدر قبل الفصل فى الدعوى
القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ورفع القيد الذى كان مفروضا على القاضى وخوله
وقف تنفيذ عقوبة الجناة بالنسبة لفئة من المحكوم عليهم ، فإن القانون الجديد
يكون هو الأصلح لهذه الفئة .

٢ — تقدير مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقوبة من الأمور الموضوعية
التي تدخل فى سلطة قاضى الموضوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامن بأنه في يوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم اللبان بمحافظة الاسكندرية :أحرز جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمواد ١ و ٢ و ٣٣/ج وأخيرة و ٣٥٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول ١ المرافق . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضور يا بتاريخ ١٢/١١/١٩٦٠ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبه المتهم " الطامن " بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطمعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث ان مبنى الوجه الأول هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطامن عملا بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بالرغم من صدور القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الواجب التطبيق باعتباره القانون الأصح اعمالا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات .

وحيث إن المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ تنص على أنه لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ لمن يحكم عليه بعقوبة اللجنة في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وتنقضي المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بأنه لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة اللجنة على من سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون — ومؤدى هاتين المادتين أن المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ كان يحظر — في جميع الأحوال — وقف تنفيذ عقوبة اللجنة المقضى بها وفقا لأحكامه وأن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يمنع ذلك إلا بالنسبة لمن سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عنها في هذا القانون . أى أنه يجوز وقف تنفيذ عقوبة اللجنة المقضى

بها وفقا لأحكامه على من لم يسبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها فيه — ومن ثم يكون القانون الجديد ، وقد رفع القيد الذي كان مفروضا على القاضي في الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الجنتحة بالنسبة لفئة من المحكوم عليهم ، هو القانون الأصلح بالنسبة لهذه الفئة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الطاعن أحرز المخدر المضبوط بقصد التعاطي وأثبت عدم وجود سوابق له وأفصح عن استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات ثم دانه بالحبس والغرامة، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد صدر في ٥ يونيه سنة ١٩٦٠ أى قبل صدور الحكم المطعون فيه في ١٢/١١/١٩٦٠ وهو الأصلح لمتهم إذ أنشأ له مركزا قانونيا أصلح لما اشتملت عليه أحكامه من إجازة الحكم بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها عليه وهو ما لم يكن جائزا من قبل في ظل القانون القديم ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المقصود بالقانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشئ للتمم مركزا أو وضعا يكون أصلح له من القانون القديم . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه ، إذ انتهى إلى تطبيق المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بدلا من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الواجب التطبيق وفقا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات ، يكون مخطئا في القانون مستوجب النقض . ولما كان تقدير مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقوبة من الأمور الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع التمسك للإحالة .

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(٨٨)

الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣١ القضائية :

إجراءات المحاكمة . دفاع . إثبات "شهود" .

شفوية المرافعة . الدبرة بالتحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة . وجوب سماع الشهود
مادام ذلك ممكنا .

طلب الدفاع سماع شهود معينين . رفضه تأسيسا على كفاية أدلة الإثبات المطروحة . إخلال
بحق الدفاع . وجوب سماع الشهادة أولا ثم إبداء الرأي فيها . ملة ذلك .

الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه
المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . فإذا كانت المحكمة
قد رفضت ما طلبه المدافع عن المنهم "الطاعن" من سماع أقوال شاهدين عينهما ،
تأسيسا على أنها لا ترى محلا لسماعهما لكفاية أدلة الإثبات قبل المتهمين ، فإن
ذلك منها يكون غير مائع وفيه إخلال بحق الدفاع ، إذ أن القانون إنما يوجب
سؤال الشاهد أولا ثم بعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه في شهادته ،
لا حتمال أن تبنى هذه الشهادة — التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها —
بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة
قسم ميناء البصل محافظة الاسكندرية : شرعوا في سرقة ألواح الصاج الميينة
الوصف والقيمة بالمحضر للتؤسسة الاقتصادية بينما كان الثاني والثالث والرابع

يحملون أسلحة ظاهرة ونخاية وأوقف تنفيذ الجريمة بسبب لإرادة المتهمين فيه هو تربص رجال الشرطة لهم وضبطهم إياهم قبل إتمام السرقة . وطلبت إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة كل من يوسف محمد طاهر ومحمد عبد العال عبدالستار وحسن على حسن (شكلاية) ومحمود حنفى بركات ورمضان أحمد غنيم وأحمد صبد القادر جمعه (الطاعنين) بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن الثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع فقد تمسك المدافع عنه بطلب سماع أقوال شاهدين حينهما ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه وحكمت في الدعوى دون سماعهما وقالت إنها لا ترى محلا لذلك لكفاية الأدلة قبل المتهمين وهو ما لا يصلح أن يكون ردا على طلبه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم ومحضر الجلسة أن محكمة الموضوع قضت بإدانة المتهمين استنادا إلى الأدلة التي استظهرتها دون أن تسمع أقوال الشاهدين اللذين تمسك الدفاع بطلب سماع شهادتهما رغم تأجيل الدعوى لحضورهما، وأسست رفضها لهذا الطلب على أنها لا ترى محلا لسماعهما لكفاية الأدلة قبل المتهمين . ونا كان الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا، وكان المدافع عن الطاعن قد تمسك بسماع شهادة الشاهدين، فإن رفض المحكمة طلبه للسبب الذي ذكرته يكون غير سائغ وفيه إخلال بحقه في الدفاع إذ أن القانون يوجب سؤال الشاهد أولا وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدي ما تراه في شهادته وذلك لاحتمال أن تبيء هذه الشهادة التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى . لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن وذلك بالنسبة للطاعنين جميعا تحقيقا لحسن سير العدالة ولا اتصال وجه الطعن بينهم .

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٢

بإضافة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الحسن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٨٩)

الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ القضائية :

إثبات "بوجه عام" . خبرة "مضاهاة" . نقض . "ما لا يجوز الطعن فيه" .
تزوير . دفاع . حكم "تسبيبه" . ما لا يعيبه .

(أ) إجراءات المضاهاة . لم ينظمها المشرع . اطمئنان المحكمة إلى صحة عملية الاستكتاب .
اعتمادها في حكمها على نتيجة المضاهاة التي أجراها الخبير . لا مخالفة فيه للقانون .

(ب) إجراءات الاستكتاب . التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة . الطعن فيها أمام
محكمة النقض . لأول مرة . لا يجوز .

(ج) محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى . هي الخبير الأمل :
ما دامت المسألة المطروحة ليست فنية بحتة .

مثال . اطلاع المحكمة على المحررات المطعون فيها بالتزوير . اجرائوها المضاهاة
بنفسها على أوراق الاستكتاب . اطمئنانها إلى رأى الخبير في هذا الشأن . النعى على
ذلك . فيرجأ .

(د) طلب الدفاع تدب خير آخر . عدم اجابة هذا الطلب . لا ثريب : ما دامت
الواقعة قد وضحت .

(هـ) الجزم بما لم يقطع به الخبير . من سلطة محكمة الموضوع : متى كانت وقائع الدعوى
قد أكلت ذلك لديها .

١ — لم ينظم المشرع — سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون
المرافعات — إجراءات المضاهاة في نصوص أمرة يترتب على مخالفتها البطلان ،
ومن ثم فإن اعتماد الحكم المطعون فيه على نتيجة المضاهاة التي أجراها خبير الخطوط

بين استكتاب المحبى عليهم الذى تم أمامه وبين التوقيعات المنسوبة إليهم فى الأوراق المطعون فيها يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة صدور توقيعات الاستكتاب .

٢ — الدفع بتعيب اجراءات الاستكتاب التى تمت فى المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — من القواعد المقررة أن لمحكمة الموضوع كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة أمامها ، وهى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها — أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها — ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابتداء رأى فيها . فإذا كانت المحكمة قد اطلعت على المحررات المطعون فيها بالتزوير وقامت بعملية المضاهاة بنفسها على أوراق الاستكتاب وعلى ما أجرته من استكتاب بنفسها واطمأنت إلى رأى الخبير فى هذا الشأن ، فلا يجوز مصادرة المحكمة فيما خلصت إليه .

٤ — لا يصح أن يعاب على المحكمة عدم إجابتها الطاعن إلى ندب خبير آخر ما دامت الواقعة قد وصحت لديها ولم تر من جانبها ضرورة اتخاذ هذا الإجراء .

٥ — لمحكمة الموضوع سلطة الجزم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندها وأكده لديها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى خلال الفترة من ١٢ يناير سنة ١٩٥٤ إلى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٧ بدأه بتدريس بنى سويف : أولا — إرتكب تزويرا ماديا فى خمس محررات رسمية هى الاستمارتين ٧٦ تسليم رقى ٥٥٩٤٥ و ٦٨٧٩٧ مسلسل والخاصتين بطلب سلفة عن السنة الزراعية ١٩٥٣ — ١٩٥٤ والاستمارتين ٦٠ أموال مقررة رقى ١٢ و ٦٢ مسلسل الخاصتين بمحضرى الجز الإدارى والاستمارة ٨٢ أموال مقررة رقم ١٦ ٨٩٢٠ مسلسل الخاصة بورد الأموال المقررة على توفيق يعقوب راغب وذلك بوضع إمضاءات مزورة وبزيادة كلمات بأن

وقع على الاستمارتين ٧٦ تسليم بامضاءين لتوفيق يعقوب واصف وموريس روفائيل رزق ناسبا إياهما زورا إليهما باعتبارهما ضامنين له في قيمة السلفة المطلوبة بهاتين الاستمارتين ، وبأن اصطنع الاستمارتين ٦٠ أموال مقررة ووقع عليهما بامضاءات محمد عبد الغنى محمود ومحمد ومرزوق ومهدى كليب وسيد عبد الحميد ناسبا إياها زورا إليهم باعتبار أن أولهم هو محرر هاتين الاستمارتين وأن الباقيين شهود فيها وبأن أضاف كلمات إلى الاستمارة ٨٢ أموال مقررة تفيد سدادها لمبلغ ٢٢ جنيها ٣٠٣ مليات ووقع عليها بامضاء لمحمد عبد الغنى محمود ناسبا إياها زورا إليه باعتباره هو المثبت لتلك الكلمات . ثانيا - استعمل الاستمارتين رقم ٦٠ أموال مقررة والاستمارتين رقم ٧٦ تسليم المزورة سالفة الذكر مع علمه بتزويرها بأن قدم الأولى إلى محكمة الجناح المستأنفة ببني سويف في القضية رقم ١٦٩٣ سنة ١٩٥٧ و ١٦٩٤ سنة ١٩٥٧ لاستئناف بني سويف كدليل على صحة دفاعه فيها ، وبأن قدم الثانية إلى بنك التسليف الزراعي فرع بني سويف لاستلام مبلغ السلفة الواردة فيها . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا لنص المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات بني سويف قضت بحضوريا بتاريخ ٢٦ وفبر سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بتعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين عما أسند إليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي التزوير في أوراق رسمية واستعمالها قدشابه قصور في التسييب وفساد في الاستدلال ، كما انطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه من بين ما عول عليه في إدانته شهادة شهود تبين أنهم لم يستكتبوا أمام النيابة وإن كان أحدهم قد استكتب بمعرفة قسم أبحاث الترييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي فإن هذا لا يغني عن الاستكتاب أمام سلطة التحقيق وتبطل به عملية المضاهاة . كما أن المستندات المطعون عليها لم تعرض على الشاهد مهدى محمد كليب . وقد أقر الصراف بالجلسة حينما عرض عليه ورد المال المنسوب إليه التوقيع عليه بأنه بخطه ثم عاد إلى القول

بأنه ما دام قد قرر أمام النيابة بأنه ليس بخطه فإنه يكون كذلك . وقرر شيخ البلد بأنه يشتبه في أن يكون الخط المطعون عليه هو خطه ومن ثم يكون الاعتماد على شهادتهما مشوبا بالفساد . هذا إلى أن المحكمة قد قامت باستكتاب الشاهد الأول بالجلسة دون أن تحيل أوراق الاستكتاب إلى جهة فنية لإجراء المضاهاة عليها . ويضيف الطاعن أن المدافع عنه تمسك أمام المحكمة بتعيين خير في الخطوط لإجراء عملية المضاهاة ، وأسس طلبه على أن الخبراء بقسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي تقتصر خبرتهم على المعلومات الكتابية ولا خبرة لهم بالخطوط ولذلك جاءت تقاريرهم غير وافية إذ اقتصرت على القول باتفاق الخطوط في الدرجة الخطية والمميزات واللوازم دون أن تعرض للتفاصيل ، هذا إلى أن الشاهد موريس روفائيل لم يستكتب ولا توجد له أوراق استكتاب مما لا يقبل معه القول بأن التوقيع المنسوب إليه على استمارة السلفة ليس له ، وأخيرا فإن التقرير الخاص بفحص توقيع الصراف لم يجزم بما إذا كان التوقيع الذي على هيئة ” فرمة “ له أو للطاعن مما يعيب الحكم بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم التزوير في محركات رسمية واستعمالها التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقارير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي ومن الاطلاع على سجل المجوزات بمديرية بني سويف ومن كتاب المديرية الدالين على عدم توقيع حموز إدارية ضد الطاعن في المدة المنسوب إليه تزوير محضري المجز الإداري موضوع الاتهام فيها ومن الاطلاع على دفتر يومية المتحصلات عن صيرفية دنديل وما ثبت من الاطلاع على ملفي الجنتين ١٦٩٣ و ١٦٩٤ سنة ١٩٥٧ من بني سويف المقدم في كل منهما محضر المجز الإداري المطعون فيه بالتزوير ومن اعتراف الطاعن أمام النيابة بأنه هو الذي حرر البيانات الواردة بمحضر المجز الرقيم مايو سنة ١٩٥٦ وأنه هو الذي قدمه إلى محكمة الجنح المستأنفة ببني سويف ومن عملية المضاهاة التي قامت بها المحكمة بنفسها واستبان لها منها صدق ما ورد بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ومما أجرته على ورقة استكتاب الشاهد توفيق يعقوب واصف من مضاهاة وضع لها منها أن الإمضاء المنسوبة إليه على طلب السلفة موضوع الاتهام ليست له ولا هي بخطه ، وهي أدلة سائغة تؤدي

إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كانت ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم في خصوص منازعته في عملية استكتاب الشهود بدعوى عدم حصولها أمام سلطة التحقيق أو عدم إجرائها أصلا وإغفال المحكمة إرسال أوراق الاستكتاب التي تمت بمعرفة إلى أهل الخبرة ، ما ينعاه من ذلك مردود بأنه من المقرر قانونا أن لمحكمة الموضوع أن تعتمد في تكوين عقيدتها على ما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى وأنها في سبيل ذلك ليست ملزمة بأن تتبع طرقا معينة في الإثبات إلا في الحالات التي نص عليها القانون ، وكان المشرع سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات لم ينظم المضاهاة في نصوص آمرة يترتب على مخالفتها البطلان ، فإن اعتمد الحكم على نتيجة المضاهاة التي أجراها خبير الخطوط بين استكتاب المجنى عليهم الذي تم أمامه وبين التوقيعات المنسوبة إليهم على الأوراق المزورة يكون صحيحا ولا مخالفة فيه للقانون ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة صدور التوقيعات الواردة على ورقة الاستكتاب ممن نسبت إليهم . هذا فضلا عن أن الدفع بتعيب إجراءات الاستكتاب التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ولا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أبدى أيهما اعتراضا على هذا الإجراء . ولما كانت المحكمة قد اطلعت على المحررات المطعون فيها بالتزوير وقامت بعملية المضاهاة بنفسها على أوراق الاستكتاب وعلى ما أجرته من استكتاب بنفسها واطمأنت إلى رأى الخبير في هذا الخصوص فلا يجوز معادرة المحكمة فيما خلصت إليه من ذلك ، لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها — أو بالاستعانة بخبير ينحصر رأيه لتقديرها — ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها . لما كان ذلك ، وكان لا يصح أن يعاب على المحكمة عدم إجابتها الطاعن إلى ندب خبير آخر ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها ضرورة إلى اتخاذ هذا الإجراء . ولما كان ما يشير الطاعن من القول بأن الخبير لم يقطع برأى في نسبة التوقيع الذي ورد على هيئة "فرمة" إلى الصراف أو إلى الطاعن ، مردودا بما هو مقرر لمحكمة الموضوع من سلطة الحزم بما لم يحزم به الخبير في تقديره متى كانت وقائع

الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدها لديها وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره .
أما ما يجادل فيه الطاعن من نفى وجود أوراق استكتاب موريس روفائيل رزق ،
فمردود بأنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة قد واجهت
الشاهد المذكور بالتوقيع المنسوب صدوره إليه فأكد أنه مزور عليه وهو ما يكفي
لحمل قضاء الحكم في هذا الخصوص . على أنه بفرض صحة ما يقول به الطاعن
فإنه لا أثر لهذه الواقعة في النتيجة اكتفاء بما انتهى إليه الحكم من إدانة الطاعن
بتزوير سائر المحررات الأخرى واستعمالها اعتمادا على أدلة الثبوت السائغة التي
أوردها . لما كان ما تقدم ، وكان ما يثيره الطاعن في شأن استناد الحكم إلى
أقوال كل من الصراف وشيخ البلدة على رغم ما أبدياه من تردد في روايتهما ،
إنما هو محاولة لمناقشة دليل اقتنعت المحكمة بصحته مما لا يقبل من الطاعن أمام
هذه المحكمة . ذلك أن وزن أقوال الشهود هو من سلطة محكمة الموضوع ، فلها أن
تأخذ منها بما ترتاح إليه وتعرض عما لا تطمئن إليه . لما كان ذلك ، فإن
ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس ويتعين رفضه
موضوعا .

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : مادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(٩٠)

الطعن رقم ١٧٨٥ لسنة ٣١ القضائية :

تنظيم . عقوبة . نقض "حالاته" . "سلطة محكمة النقض" .

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء .

حقوبة الإزالة . شرطها : كون المتهم هو منشىء التقسيم دون موافقة سابقة وطبقا للشرط
المنصوص عليها في القانون . أو عدم قيام المقسم أو المشتري أو المستأجر أو المتفع بالحكرا بالالتزامات
التي فرضها القانون في المادتين ١٢ و ١٣ منه .

الحكم على المتهم بالإزالة لمجرد أنه أقام البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها . خطأ في تطبيق
القانون . سلطة محكمة النقض . نقض الحكم جزئيا وتصحيحه بإلغاء الإزالة .

يشترط لصحة الحكم بالإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم
تقسم طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت الحكم في حق المتهم
أحد أمرين ، الأول أن يكون هو الذى أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة
سابقة من السلطة المختصة وطبقا للشرط المنصوص عليها في القانون ، والثانى
عدم قيامه بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣ من
القانون وهى تتعلق بالأعمال والالتزامات التى يلتزم بها المقسم والمشتري والمستأجر
والمتفع بالحكر . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم ينسب شيئا من ذلك إلى المتهم
بل بنى حكمه بالإزالة على مجرد أنه أقام البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها ،
فإنه يكون قد أخطأ إذ قضى بهذه العقوبة بغير موجب من القانون مما يتعين معه
نقضه نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الإزالة وإلغاؤها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٣ من يونيو سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز السنبلاوين : أولا - أقام بناء بلون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . وثانيا - أقام بناء على أرض تقسيم قبل صدور مرسوم الموافقة على التقسيم . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ وقرار الشئون البلدية رقم ٧٦٧ لسنة ١٩٥٥ والمواد ١ و ٢ و ٩ و ١٠ و ١٩ و ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٠ وقرار الشئون البلدية . ومحكمة السنبلاوين الجزئية قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ١٠٠ قرش عن كل تهمة والإزالة . استأنف المطعون ضده هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعة تنحى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بالإزالة في غير مقتضى لها .

وحيث إنه يشترط لصحة الحكم بالإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الذي طبقته المحكمة على واقعة الدعوى - أن يثبت الحكم في حق المتهم أحد أمرين : الأول أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة

وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون . والثاني عدم قيامه بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣ من القانون وهي تتعلق بالأعمال والالتزامات التي يلتزم بها المقسم والمشتري والمستاجر والمستفيع بالحكر.

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم ينسب شيئا من ذلك إلى المطعون ضده ، بل بنى حكمه بالإزالة على مجرد أنه أقام البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها فإنه يكون قد أخطأ إذ قضى بهذه العقوبة بغير موجب من القانون مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الإزالة وإلغاؤها .

جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد السلام ، ومهد الحلم البيطاش ، وأديب نصر ، وحسين صفوت المركي .

(٩١)

الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣١ القضائية :

قانون ” سريانه من حيث الزمان “ . مسئولية جنائية . مواد مخدرة .

(١ ، ب) القانون الأصلح للتم . بدء سريانه . المرة بتاريخ صدوره ، وليس بتاريخ العمل به .

مسئولية جنائية . صدور تشريع ينفل النص على تأنيب فعل . تدارك هذا النقص بتشريع لاحق . لامتسولية خلال الفترة بين صدور التشريعين ولو كان العمل بهما في وقت واحد .

مواد مخدرة . مثال . مادة ” الماكستون “ . تأنيبها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقرار الوزاري ٢٢٥ لسنة ١٩٦٠ اعتباراً من ٣٠/٥/١٩٦٠ .
صدور قانون المخدرات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في ٥/٦/١٩٦٠ .
العمل به اعتباراً من ١٣/٧/١٩٦٠ . خلوجدرله من تلك المادة . ضبط المتهم محرزا لها قبل تاريخ العمل به . لا جريمة .

إضافة هذه المادة إلى جدول المخدرات بالقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ١٩/٧/١٩٦٠ والمعمول به في ١٣/٧/١٩٦٠ . لا يغير مركز المتهم . طلة ذلك :
عدم رجعية القوانين الجنائية .

من المقرر قانوناً أنه لا يجوز تأنيب الفعل بقانون لاحق لأن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها إلى الأفعال التي لم تكن مؤثمة قبل إصدارها .

فتى كان قانون المخدرات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — بما أنشأه من مركز أصلح للتم — فقد صدر في ٥/٦/١٩٦٠ ، غير أنه لم يعمل به إلا في

١٣/٧/١٩٦٠ أى بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره ، فإنه يعتبر من تاريخ صدوره — لا من تاريخ العمل به — القانون الأصح طبقا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات .

وإذا كانت التهمة التى أستدت إلى المتهم ” المطعون ضده “ هى أنه فى يوم ٢٣/٦/١٩٦٠ حاز مادة من أملاح الديكسافيتامين ” الماكستون “ فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت النيابة عقابه وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . ثم صدر بتاريخ ٥/٦/١٩٦٠ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقد خلا جدول رقم ١ من النص على مادة الديكسافيتامين بجواهر مخدر . وبتاريخ ١١/٧/١٩٦٠ صدر القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ بإضافة هذه المادة إلى الجدول على أن يعمل به اعتبارا من ١٣/٧/١٩٦٠ ” وهو تاريخ العمل بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ “ . وكان من المقرر قانونا أنه لا يجوز تأييم الفعل بقانون لاحق ، لأن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها إلى الأفعال التى لم تكن مؤثمة قبل إصدارها ، فإنه لا يمكن مساءلة المتهم عن الفعل المستند إليه ، لأن حيازته لمادة الديكسافيتامين فى ٢٣/٦/١٩٦٠ بعد صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — الذى ألغى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ — كان فعلا غير مؤثم فى تاريخ الواقعة . ولا يغير من هذا الوضع النص فى القانون الجديد على العمل به اعتبارا من ١٣/٧/١٩٦٠ ولا صدور القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ مشيرا إلى العمل به فى ذات التاريخ إذ لا يسوغ القول باتصال التأييم طوال الفترة من تاريخ صدور القانون وتاريخ العمل به ، وذلك أن عدالة التشريع تأبى أن يظل الفعل مؤثما إلى حين العمل بالقانون الجديد بعد أن أعلن الشارع بإصداره أنه أصبح فعلا مباحا وهى ذات الحكمة التى حدت بالشارع إلى إصدار المادة الخامسة من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٢٣ يونيه سنة ١٩٦٠ بدائرة بندر أسوان محافظتها : حاز جواهر مخدرة (أملاح الديكسافيتامين) ” ماكستون “ فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة

الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٢ و ٣٣ ج وأخيرة و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول ١ بند ٥١ . وبتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٠ قررت غرفة الإتهام حضوريا بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم ومصادرة المضبوطات . فطعنّت النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون وفي تفسيره وفي ذلك تقول النيابة (الطاعنة) إن أمر غرفة الإتهام المطعون فيه استند في التقرير بالالوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم "المطعون ضده" إلى أن الجدول رقم ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافأة المخدرات قد خلا وقت إصداره من النص على مادة الماكستون كجوهر مخدر وإلى أنه هو القانون الواجب التطبيق باعتباره القانون الأصلح للمتهم - استند الأمر إلى ذلك على الرغم من أن هذه المادة ظلت معتبرة في نظر الشارع من الجواهر المخدرة منذ أن أضيفت إلى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافأة المخدرات بالقرار رقم ٢٢٥ سنة ١٩٦٠ المعمول به من ٣٠ مايو سنة ١٩٦٠ وحتى صدر القانون رقم ٢٠٦ سنة ١٩٦٠ وأضافها إلى الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . وحيث إن المطعون ضده اتهم بجحارة ألاح الديكسافيتامين "الماكستون" في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٦٠ ، وطلبت النيابة معاقبته وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافأة المخدرات . وقد صدر في ٥ من يونيو سنة ١٩٦٠ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافأة المخدرات ونص في المادة ٥٥ منه على إلغاء المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وفي المادة ٥٦ على أن يعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره الحاصل في ١٣ من يونيو سنة ١٩٦٠ وخلا جداوله رقم ١ من النص على مادة الديكسافيتامين كجوهر مخدر . ثم صدر في ١١ من يوليو سنة ١٩٦٠ القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ وأضاف هذه المادة إلى الجدول على أن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانونا ودستورا أنه لا يجوز تأميم الفعل بقانون لاحق وأن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها إلى الأفعال التي لم تكن مؤتممة قبل إصدارها ، وكان المطعون ضده قد اتهم بإحراز تلك المادة في ٢٣ من يونيو

سنة ١٩٦٠ بعد صدور القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في ٥ منه وقبل العمل به اعتبارا من ١٣ يوليو سنة ١٩٦٠ وكذا قبل صدور القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ في ١١ منه والعمل به اعتبارا من ١٣ منه . ومؤدى هذا أن إحراز مادة الديكسافيتامين كان فعلا غير مؤتم في تاريخ الواقعة المسندة إلى المطعون ضده وهو ٢٣ من يونيو سنة ١٩٦٠ بعد أن ألغى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٦٩٠ الصادر في ٥ من يونيو سنة ١٩٦٠ واستبعد هذه المادة من جدول . ولا يغير من هذا الوضع النص في القانون على العمل به اعتبارا من ١٣ يوليو سنة ١٩٦٠ ولا صدور القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ في ١١ منه مضيفا المادة المذكورة إلى الجدول ومشيرا إلى العمل به اعتبارا من ١٣ يوليو ولا يسرع القول باتصال النائم طوال الفترة بين تاريخ صدور القانون وتاريخ العمل به ، ذلك أن عدالة التشريع تأبى أن يظل الفعل مؤثما إلى حين العمل بالقانون الجديد بعد أن أعلن الشارع بإصداره أنه أصبح فعلا مباحا وهي ذات الحكمة التي حدثت بالشارع إلى النص بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات على أنه ” إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للتهم فهو الذى يتبع دون غيره “ . فقد أفصح الشارع بهذا النص عن وجوب تطبيق القانون الأصلح من تاريخ إصداره لا من تاريخ العمل به . لما كان ذلك ، فإن الأمر المطعون فيه إذ قرر بالوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده يكون قد أصاب في تفسير القانون بما يتعين معه الحكم في موضوع الطعن برفضه .

جلسة ١٧ من ابريل سنة ١٩٦٢

بإدارة السيد/محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة : وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد السلام ، وعبد الحليم اليطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(٩٢)

الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣١ القضائية :

قانون ” قانون أصلح “ . نقض ” سلطة محكمة النقض “ . بناء .

صدر قانون أصلح لاتهم — قبل صدور حكم بات — ينفي عن الفعل صفة الجريمة .
مقتضاء . اعمال القانون الجديد وتبرئة المتهم . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
بأن . جريمة اقامة مبان تزيد قيمتها على ٥٠٠ جنيه دون موافقة اللجنة . القانون رقم ٢٤٤
لسنة ١٩٥٠ . إلغاؤه بالقانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ .

متى صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون جديد أصلح
للاثم ، فإنه يكون هو الواجب التطبيق ، ومحكمة النقض أن تنقض الحكم من
تلقاء نفسها عملاً بما هو منقول لها بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

فاذا كانت المحكمة الاستئنافية — المطعون في حكمها — قد دانت المتهم في
التهمة المستندة إليه وهي أنه أقام مبان تزيد قيمتها على خمسمائة جنيه تطبيقاً
لأحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ ، فطعن الغاية في الحكم ، غير أنه —
وقبل الفصل في الطعن — صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الذي أصبحت
بموجبه تلك الجريمة فعلاً غير مؤثم ، فإنه يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء
ببراءة المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٨ بدائرة الاسكندرية : أولا - أجرى الأعمال الميينة بالمحضر دون ترخيص . وثانيا - أجرى الأعمال سألقة الذكر والتي تزيد قيمتها على خمسمائة جنيه دون الحصول على موافقة اللجنة المختصة . وطلبت عقابه بأحكام القانونين رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ و ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة البلدية الجزئية قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ ، ٣٠ و ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ وقرار وزير الشؤون البلدية والقروية والمواد رقم ١ ، ٣ ، ٧ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ بتغريم المتهم مائة قرش والرسوم عن التهمة الأولى و ١٧٥٠ عنها عن التهمة الثانية . استأنف المطعون ضده هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات : أولا - بعدم جواز استئناف المتهم عن التهمة الأولى . وثانيا : بقبول استئناف المتهم عن التهمة الثانية وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها عن هذه التهمة لمدة ثلاث سنوات من اليوم بلامصاريف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون إذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء بوقف تنفيذ الغرامة المحكوم بها على الرغم من أنها لا تعدوان تكون تعويضا للثروة القومية عما يلحقها من ضرر بسبب توجيه رأس المال إلى مشروعات غير انتاجية ولا تعد من قبيل العقوبات الجنائية التي تحكمها المادة ٥٥ من قانون العقوبات .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم بجريمة اقامة مبان تزيد قيمتها على خمسمائة جنيه دون الحصول على موافقة اللجنة المختصة ، ولما كان قد صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ ونشر في الجريدة الرسمية في ١٨/١١/١٩٦١ وعمل

به بعد عشرة أيام من تاريخ نشره طبقاً للمادة ٦٧ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في ١٣/٣/١٩٥٨ ، ونص في المادة العاشرة من القانون على إلغاء القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ كما نص في مادته الأولى على أن يحظر داخل حدود المدن هدم المباني غير الآيلة للسقوط وهي التي لا يسرى عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ إلا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقاً لأحكام هذا القانون ونص في المادة الثانية على تشكيل اللجنة التي تختص بالنظر في حالات التصريح بهدم المباني في كل محافظة وفي المادة الثالثة على شروط الموافقة على طلب التصريح بالهدم وبذلك ، وبإلغاء القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ ، أصبحت جريمة إقامة المباني التي تزيد على خمسمائة جنيه دون موافقة اللجنة فعلاً غير مؤثم ويكون القانون الجديد أصحح للتهمة وقد صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات وهو الواجب التطبيق ، وللمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها عملاً بما هو محمول لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وتصحيحه بإلغاء الحكم فيما قضى به من تغريم المطعون ضده مبلغ ١٧٥٠ جنيناً عن التهمة الثانية وبراءته منها .

جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمود حلى خاطر ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر .

(٩٣)

الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣١ القضائية :

اختصاص . محكمة الجنايات . قضية ”الجمعية العمومية“ .

اختصاص محكمة الجنايات بالقصل في جميع الجنايات التي تقع في دائرة المحكمة الابتدائية .
المادة ٧ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف . توزيعها القضايا على دوائر المحكمة المختلفة عملاً بالمادة ٣٥
من القانون . هو مجرد تنظيم إداري . لا يلبس محكمة الجنايات اختصاصها الشامل في حدود دائرة
المحكمة . مثال .

مؤدى نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة
القضائية أن اختصاص محكمة الجنايات إنما ينعقد صحيحاً بالنسبة لجميع الجنايات
التي تقع بدائرة المحكمة الابتدائية . ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٣٥
من القانون المذكور من اجتماع محكمة الاستئناف بهيئة جمعية عمومية للنظر في
توزيع القضايا على الدوائر المختلفة ، فإنه لم يقصد به سلب محكمة الجنايات
اختصاصها المنعقد لها قانوناً بمقتضى المادة السابعة سالفة الذكر بل هو تنظيم
إداري لتوزيع الأعمال بين تلك الدوائر ، ومن ثم فلا يكون صحيحاً في القانون
ما يدعيه المتهم ”الطاعن“ من بطلان الحكم المطعون فيه بمقولة إن قرار الجمعية
العمومية بمحكمة استئناف الاسكندرية قضى بتوزيع العمل بين دائرتي محكمة
الجنايات بها على أساس اختصاص كل منهما بنظر الجنايات التي تقع في
أقسام معينة من المدينة وأن الجناية التي حوكم من أجلها وقعت في قسم ”ميناء
البصل“ الذي لم تختص به الدائرة التي أصدرت الحكم — طالما أنه لا يوجد
أن المحكمة التي أصدرته هي إحدى دوائر محكمة الجنايات بمحكمة استئناف
الاسكندرية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم مينا البصل محافظة الاسكندرية : حازوا وأحرزوا جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج وأخيرة و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضور يا بتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ٢ من الجدول ١ المرفق ، والمادة ٥ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين الأول والثاني (الطاعنين) وبالمادتين ٣٠٤/١ و ٣٨١/١ من قانون الإجراءات الجنائية للمتهمين من الثالث إلى الأخير بمعاينة كل من الطاعنين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة والأدوات المضبوطة . وبراءة باقي المتهمين مما أسند إليهم . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى أسباب الطعن المقدمة في ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ والسبب الثاني من سببي الطعن المقدمين في ٢٠ منه هو القصور وفساد التدليل على قصد الاتجار في إحرار المادة المخدرة لدى أسند إلى الطاعنين ، وفي ذلك يقولان إن الحكم المطعون فيه دانهما وفق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التي تشترط توافر قصد خاص هو قصد الاتجار واستند في توافره إلى كثرة كمية الحشيش المضبوط والتحريرات وظروف الضبط ووجود الجوزة وأدوات التدخين بما يدل على تعدد المدخنين وذلك على الرغم من أنه حصل واقعة الدعوى في أن الطاعن الأول أحرز الحشيش بقصد التعاطي وعلى الرغم من أن خمسة من المتهمين الذين قضى ببراءتهم اعترفوا لرجال الشرطة بأنهم إنما اجتمعوا مع الطاعنين في منزلها لتدخين الحشيش كما أن الكمية المضبوطة منه ليست كبيرة بحيث ينفي أنها أعدت لتعاطي سبعة أشخاص ، أما تعدد المدخنين فهو يؤيد أن

الإحراز كان بقصد التعاطي ، وأما التحريات فليست لها بذاتها القوة التدليلية على قصد الاتجار .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في أن رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالإسكندرية علم من التحريات أن الطاعنين يتجران بالمواد المخدرة فاستصدر من النيابة إذنا بتفتيشهما وتفتيش مسكنهما وانتقل مع قوة من رجال المكتب ، وطرق باب المسكن ففتحه تابع للطاعن الأول وشم رائحة حشيش في إحدى غرفه فداهما ووجد فيها الطاعنين ونحمة آخرين وضبط في جيب صديرية الطاعن الأول لفاقتين من الحشيش تزن ٢ و ٦١ جراما وفي جيب سرواله أربع لفافات تزن ١٨,٥ جراما وعلى منضدة بالمجسرة اثنتي عشرة قطعة تزن ١,٥ جرام وحجري جوزة على كل منهما قطعة من الحشيش تزن أولاهما ١٠ جم والثانية ١٥ جم كما وجد حجرا آخر وجوزة تبين أن غسالتهم تحتوى على آثار حشيش وماشة ونحس لفافات دخان معسل ، واعترف الطاعنان لرجال الشرطة بملكيتهما لجميع المواد المخدرة المضبوطة . ودلل الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعنين بشهادة رجال الشرطة وبتقرير التحليل وباعتراف الطاعن الأول في تحقيق النيابة بإحرازه لجميع المواد المخدرة المضبوطة بقصد التعاطي وقضى ببراءة تابع الطاعن الأول لعدم قيام الدليل لدى المحكمة على أنه أسهم في إحراز أو تدخين الحشيش كما قضى ببراءة النحمة الآخرين على أساس أنه وإن كان ظاهر الحال يدل على أن بعضهم كان يدخنه إلا أنه لا يمكن تحديد من دخن منهم ومن لم يدخن وعرض الحكم لقصد الاتجار فقال إنه ثابت من اعتراف الطاعنين لرجال الشرطة بإحرازهما جميع الحشيش المضبوط مع أدوات التدخين في مسكنهما وإصرار أولهما على هذا الإقرار في تحقيق النيابة ومن كثرة الكمية المضبوطة ومن ظروف الضبط ووجود الجوزة وأدوات التدخين بما يدل على أن الطاعنين أعدها لاستعمال عدة أشخاص ومن التحريات التي دلت على اتجارهما بالمواد المخدرة . لما كان ذلك ، وكان توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان تقديرها سائغا وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه دلت على توافر هذا القصد في حق الطاعنين بأدلة سائغة حاصلها أن التحريات دلت على اتجارهما في الحشيش ومن ظروف تقديمهما

كبيرة منه في مسكنهما لآخرين . لما كان ذلك ، وكان لا يوجد ما يمنع من الاستناد إلى تحريات رجال الشرطة كدليل مكمل للأدلة الأخرى متى اقتضت المحكمة بصحته فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن لا يعدو كونه جدلا موضوعيا فيما اطمأنت إليه المحكمة من توافر قصد الاتجار الأمر الذي لا تقبل إثارته أمام محكمة التقض .

وحيث إن مبنى السبب الأول من سببي الطعن المقدمين بالتقرير المؤرخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ هو بطلان الحكم لصدوره من دائرة الجنايات التي يرأسها المستشار حليم الضعيف في جناية وقعت بدائرة قسم مينا البصل على الرغم من أن قرار الجمعية العمومية لمحكمة استئناف الإسكندرية قضت بتوزيع العمل في محافظة الإسكندرية بينها وبين دائرة أخرى على أساس اختصاص كل منهما بنظر الجنايات التي تقع في أقسام معينة واختصت الدائرة الأخرى بمقتضاه بنظر جنايات قسم مينا البصل .

وحيث إنه لما كانت المادة ٧ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية قد نصت على أن "تتعد محكمة الجنايات في كل مدينة بها محكمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية" فإن اختصاص محكمة الجنايات بتعدد جميعها بالنسبة لجميع الجنايات التي تقع بدائرة المحكمة الابتدائية، أما ما نصت عليه المادة ٣٥ من اجتماع محكمة الاستئناف بهيئة جمعية عمومية للنظر في توزيع القضايا على الدوائر المختلفة فإنه لم يقصد به سلب محكمة الجنايات اختصاصها المتعدد لها قانونا بمقتضى المادة السابعة سالفة الذكر بل هو مجرد تنظيم إداري لتوزيع الأعمال بين الدوائر المختلفة . لما كان ذلك ، وكان الطاعنان لا يجحدان أن المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه هي إحدى دوائر محكمة الجنايات بمحكمة استئناف الإسكندرية فإن ما يدعيانه من بطلان الحكم لا يقوم على أساس من القانون .

وحيث إنه يتعين لما تقدم الحكم في موضوع الطعن برفضه .

جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(٩٤)

الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣١ القضائية :

جريمة . ارتباط . اختصاص .

جرائم مرتبطة . سلعة محكمة الموضوع في تقدير الارتباط في حكم المادة ٢/٣٢ عقوبات .
قضاؤها بعدم الاختصاص بنظر إحدى التهمتين المستدتين لهما واحد . دون أن تعرض للارتباط بينهما ،
وتبدى رأيا فيه . مع كون الوقائع ترشح لقيام هذا الارتباط . قصور .

مثال . إقامة الدعوى الجنائية قبل متهم بإرتكابه جنحتي ضرب . قضاء المحكمة بعدم اختصاصها
بنظر إحدى التهمتين لأنها جناية عاهة . ومما قبلته من التهمة الثانية . تعودها عن إبداء الرأي
في مدى الارتباط بينهما . ذلك قصور .

الأصل أن لمحكمة الموضوع الفصل — في حدود سلطتها التقديرية —
فيا إذا كانت الأفعال المستندة إلى متهم واحد تكون مجموعا من الجرائم المرتبطة
بعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢/٣٢ عقوبات ، أم أنه لا ارتباط
من هذا النوع . إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم ترشح لقيام الارتباط
المنصوص منه في تلك المادة فقد كان على المحكمة وقد فصلت بين الواقعتين
المعروضتين عليها بقضائها بعدم اختصاصها بنظر أحدهما وبالعقوبة في الثانية
أن تعرض لهذا الارتباط وأن تبدى رأيا فيها إذا كانت الجريمتان — اللتان
لم يكن قد حكم في أيهما بعد — قد انتظمهما فكر جنائي واحد وحصلتا في ثورة
نفسية واحدة بما لا يجوز معه أن توقع عنهما إلا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة
الأشد . أم أن هذا الارتباط غير قائم . ولما كان الحكم قد أغفل ذلك فإنه يكون مشوبا
بالقصور مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٩ يونية سنة ١٩٥٨ بدائرة مركز طلخا : أولا - ضرب عمدا محمد سيف الدين عبد الحق فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . ثانيا - ضرب عمدا كاميليا عز العرب فأحدث بها الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما. وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنح طلخا الجزئية تبين أن المجنى عليه الأول تخلفت لديه هاهة مستديمة وهي ضعف بقوة الابصار بالعين اليسرى. فقضت المحكمة غيابيا : أولا - بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة للتهمة الأولى المسندة للمتهم وتغريمه خمسمائة قرش عن التهمة الثانية . فعارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٥٩ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييدا للحكم المعارض فيه. استأنف المتهم (المطعون ضده) الحكم الأخير. ومحكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بحضور يا بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييدا للحكم المستأنف بلامصاريف جنائية . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق التقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن النيابة العامة رفعت الدعوى ضد المتهم بوصف أنه ضرب عمدا محمد سيف الدين فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما ، وضرب أيضا عمدا كاميليا عز الدين فأحدث بها الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت النيابة عقابه بالمادة ٢٤٢ عقوبات . فقضت محكمة أول درجة غيابيا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى في التهمة الأولى حيث امتنان لها من التقرير الطبي أن المجنى عليها تخلفت لديه بسبب إصابته هاهة مستديمة، وقضت بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش عن التهمة الثانية. فعارض المتهم في الحكم وقضى في المعارضة بالتأييد فاستأنف المتهم . وفي الاستئناف قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه على الرغم من أن الجريمتين مرتبطتان

إحداهما بالأخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة وقد انتظمهما فكر جنائي واحد وحصلتا في ثورة نفسية واحدة مما كان يتعين معه أن توقع عنهما عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة الأشد تطيقا للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات. وكان يتعين بالتالي أن يقضى في الدعوى برمتها بعدم الاختصاص وليس بعدم الاختصاص بالنسبة لإحدى التهمتين وبالعقوبة في الثانية .

وحيث إن الدعوى رفعت على المطعون ضده كجاء بوجه الطعن لأنه في يوم ١٩٥٨/٦/٢٩ ضرب عمدا محمد سيف الدين عبد الحق فأحدث به الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما، وأنه أيضا ضرب عمدا كاميليا عز الدين عبد الحق فأحدث بها الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما، فقضت المحكمة غايبيا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة إلى الواقعة الأولى لتخلف هاهنا مستديمة بالمصاب وبتغريم المطعون ضده خمسمائة قرش عن التهمة الثانية . وفي المعارضة قضى بالتأييد ثم قضى استئنافا بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن لمحكمة الموضوع الفصل — وفي حدود سلطاتها التقديرية — فيما إذا كانت الأفعال المسندة إلى متهم واحد تكون مجموتا من الجرائم المرتبطة بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أم أنه لا ارتباط من هذا النوع . إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم ترشح لقيام الارتباط المنصوص عنه في تلك المادة ، فقد كان على المحكمة وقد فصلت بين الواقعتين المعروضتين عليهما ، بقضائها بعدم اختصاصها بنظر إحداهما وبالعقوبة في الثانية، أن تعرض لهذا الارتباط وأن تبدى رأيا فيما إذا كانت الجريمتان — اللتان لم يكن قد حكم في أيهما بعد — قد انتظمهما فكر جنائي واحد وحصلتا في ثورة نفسية واحدة بما لا يجوز معه أن توقع عنهما إلا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة الأشد أم أن هذا الارتباط غير قائم ، ولما كان هذا القصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، ولما كانت التجزئة غير ممكنة فإنه يتعين نقض الحكم برمته وإحالة القضية إلى المحكمة الاستئنافية للفصل فيها من جديد من دائرة أخرى .

جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الحشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(٩٥)

الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣١ القضائية :

(١) وصف التهمة .

وصف النيابة للواقعة . ليس نهائيا بطبيعته . عدم تقيد المحكمة به . على المحكمة أن
تخص الواقعة وأن تردّها الى الوصف الصحيح .

(ب) وصف التهمة . دعوى مدنية . تقض "المصلحة في الطعن" . إثبات .

الحكم ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية للشك في أدلة الاتهام . مجادلة المدعى
بالحقوق المدنية في أن المحكمة لم ترد الواقعة الى وصف قانوني بعينه . لا جدوى منه .

تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته للحكم ببراءته ورفض الدعوى
المدنية قبله .

(ج) إرتباط . إجراءات المحاكمة .

الارتباط الموجب لضم قضية إلى أخرى . ماهيته . هو الارتباط غير القابل للتجزئة
في حكم المادة ٣٢ عقوبات . نظر المحكمة القضيتين على استقلال عند عدم تحقق هذا
الارتباط . لا يعيب إجراءات المحاكمة .

١ — من المقرر أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة
للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور ، بل ان من واجبها أن
تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون لأن وصف النيابة
ليس نهائيا بطبيعته ، وليس ما يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة
بعد تحييدها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت التهمة في حقه على أساس الشك في أدلة الإتهام ، فلا يكون ثمة جدوى للطاعنة " المدعية بالحقوق المدنية " من النعى على المحكمة أنها لم ترد الواقعة إلى وصف قانوني بعينه ، ذلك فإنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ليقضى ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله .

٣ — متى كان الارتباط المقول به بين الدعويين ليس هو الارتباط الغير قابل للتجزئة في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإن المحكمة لا تلتزم بضم القضيتين ما دامت لم تروجها لذلك مما تكون معه إجراءات المحاكمة قد تمت سليمة لا عيب فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في خلال الفترة من ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ إلى يناير سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم قصر النيل : اختلس مبلغ النقود المبينة قدرا وقيمة بالمحضر لشركتي بان أميركان وشركة الطيران الألماني وكانت قد سلمت إليه تذاكر للطيران من الشركتين بصفته وكيلًا عن كل منهما بالأجر فباع التذاكر وبدد ثمنها اضراوا بالمجنبي طليهما . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعت شركة الطيران الألماني لوقتها وشركة بان أميركان للطيران بحق مدنى قدره ٥١ ج تعويضا مؤقتا . ومحكمة قصر النيل الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٦٠ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ، ورفض الدعوى المدنية قبله وإلزام رافعيها بمصروفاتها و ٢٠٠ قرش أنعاب حمامة بلا مصاريف جنائية . استأنفت النيابة العامة هذا الحكم كما استأنفته المدعية بالحق المدنى . ومحكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المدعية بالحق المدنى المصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الأستاذ محمد عبد الله المحامى عن شركة الطيران الألماني لوقتها في هذا الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة الاختلاس ورفض الدعوى المدنية قبله قد شابه فساد التسبيب والتناقض وخالف القانون ، ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قضى في الدعوى على أساس أن الواقعة سرقة تذاكر سفر مختلسة من شركتي الطيران بان أميركان ولوقهاتزا ، وأن بدروس بدروسيان الذي أقيمت عليه دعوى اللجنة المباشرة رقم ١٠٤٦ سنة ١٩٦٠ التي نظرت مع هذه الدعوى ، هو الذي باع تلك التذاكر المسروقة مع علمه بسرقتها ، فكان القضاء ببراءة المطعون ضده على أساس ما ثبت من إدانة المتهم الآخر بدروس بدروسيان وأن اتهام هذا الأخير للمطعون ضده لا يكفي وحده لإدانته ، غير أن المحكمة انتهت إلى القضاء ببراءة بدروس بدروسيان استثنافيا على أساس أنه تسلم التذاكر من المطعون ضده فوق التناقض بين الحكامين ، ويكون ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضده سلم التذاكر لبدروس بدروسيان بحسن نية غير سائق — هذا إلى أن الحكم حين تقيد بوصف التهمة كما ورد بأمر الإحالة دون الوصف القانوني الذي أضفاه المدعي المدني عليها وقضى ببراءة المطعون ضده على أساس انتفاء صفة الوكالة عنه ، قد خالف القانون إذ كان متعينا على المحكمة إعطاء الواقعة وصفها القانوني الصحيح ، على أنه يكفي للحكم بالتعويض أن يثبت حصول فعل ضار يكون جريمة أو شبه جريمة . وتضيف الطاعة أن عدم ضم الدعويين الحالية وتلك التي اتهم فيها بدروس بدروسيان مع قيام الارتباط بينهما يعيب وحده إجراءات المحاكمة ويبطل الحكم الذي يبنى عليها .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن شركة لوقهاتزا الألمانية للطيران (الطاعة) اكتشفت سرقة بعض تذاكر السفروشيكين من مكتبها كما كشفت شركة الطيران الأمريكية بان أميركان سرقة عشر تذاكر أخرى ، وبسؤال من أمكن التوصل إليهم ممن استعملوا التذاكر المسروقة قرروا أنهم اشتروها من بدروس بدروسيان رئيس قسم المبيعات بشركة طيران الشرق الأوسط وقد أقر هذا الأخير ببيع تلك

التذاكر وأن محمد شفيق توفيق عثمان (المطعون ضده) مندوب مبيعات الشركة الطاعنة ، هو الذى سلمه تلك التذاكر لبيعها نظير عمولة وأنه لم يكن يعلم بأنها مسروقة ، وقد أنكر المطعون ضده ما نسبته إليه بدروس بدروسيان ، وأضاف أنه — أى بدروس — إنما يتهمه دفاعا عن نفسه أو تسترا على السارق لتلك التذاكر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور ، بل إن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائيا بطبيعته ، وليس ما يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف الذى ترى هى أنه الوصف القانونى السليم ، إلا أنه وقد قضى الحكان الابتدائى والاستئنافى براءة المطعون ضده على أساس الشك فى أقوال بدروس بدروسيان وفى اتصال المطعون ضده بالأوراق المسروقة فلا جدوى للطاعنة من النعى على المحكمة أنها لم ترد الواقعة إلى وصف قانونى بعينه مادامت البراءة قد قامت على أساس عدم ثبوت الواقعة فى حق المطعون ضده ذلك بأنه يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم ليقضى براءته ورفض الدعوى المدنية قبله . لما كان ذلك ، وكان ما ذكره الحكم المطعون فيه فى قوله : ” إنه على فرض صحة ما جاء على لسان بدروس بدروسيان المتهم فى القضية رقم ١٠٤٦ سنة ١٩٥٦ المنظورة مع هذه القضية من أن محمد شفيق هو بدوره ضحية لسوء نظام صرف التذاكر وعدم الدقة فى كيفية الاحتفاظ بها وطريقة توزيعها وسهولة العثور عليها من أى شخص يعمل فى الشركة ومن الجائز أنه قد تم تسليمها من أحد الموظفين بطريق مشروع دون أن يداخله أى شك فى صحة مصدرها وسلمها لبدروس بحسن نية وب نفس الحالة التى هى عليها ... ” ما ذكره الحكم من ذلك لا يغير من أن الأساس الذى قام عليه الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه هو الشك فى ثبوت الواقعة ذاتها فى حق المطعون ضده وعلى أساس هذا الشك يكون صحيحا أيضا ما قضى به من رفضه الدعوى المدنية . لما كان ما تقدم ، وكان الارتباط الذى تقول به الطاعنة بين الدعوى الحالية والدعوى المتهم فيها بدروس بدروسيان ليس هو الارتباط غير القابل للتجزئة فى حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات . فإن المحكمة لا تلتزم بضم

القضيتين ما دامت لم تروجها لذلك وتكون إجراءات المحكمة قد تمت سليمة لا عيب فيها . على أن الثابت من الأوراق أن القضيتين نظرنا معا وقد أملت المحكمة بظروفيهما بما يحقق الغرض الذي ترمى إليه الطاعة من طلب ضمهما . هذا ولما كان لا وجه لقالة التناقض التي ذكرتها الطاعة ذلك بأن القضاء ببراءة بدروس بدروميان لا يغير من الأساس الذي بنى عليه الحكم ببراءة المطعون ضده وهو تقدير أنه كان ضحية لسوء النظام إلى آخر ما ذكره الحكم مما سبق بيانه . ومن ثم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد صفي ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق أحمد الحسن ،
ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي ، ومختار رضوان .

(٩٦)

الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣١ القضائية :

وصف التهمة . اختلاس أموال أميرية . حكم ” مالا يبطله “ . إجراءات
المحاكمة . عقوبة . قessus ” سلطة محكمة النقض “ .

(أ) بيان كيفية ارتكاب الجريمة . على الوجه الصحيح . لا يعتبر تعديلا لوصف التهمة :
مادام أنه لا مغايرة فيه للعناصر المطروحة . إجراء ذلك في الحكم . دون لفت نظر
الدفاع في الجلسة . لا تشري . مثال .

(ب) جريمة المادة ١١٣ عقوبات . يكفي لتحقيقها : أن يستولي الموظف بغير حق على مال
للدولة . قاصدا حرمانها منه . ولو لم يكن هذا المال في حيازته .

(ج) إغفال النص على البيانات الخاصة بسن المتهم ومناخه ومحل إقامته . لا يبطل الحكم .
مادام أن المتهم لا يدعى أنه كان في سن تؤثر على مسئولته .

(د) سؤال الشاهد دون حلف اليمين . بحضور محامي المتهم . ودون اعتراض منه . يسقط
حقه في الدفع بطلان الإجراءات .

(هـ) معاملة المتهم بالرأفة ومعاقبته بالحبس والعزل من وظيفته . وجوب توقيت مدة العزل
بما لا يتقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها . المادة ٢٧ عقوبات .

الحكم بالعزل . دون توقيت مدته . سلطة محكمة القضاء في تصحيح الحكم .
لمصلحة الطاعن .

١ — إذا كانت المحكمة قد عولت في حكمها على التقرير المقدم في الدعوى
بنتيجة التحقيق الإداري الذي تم مع الطاعن والذي كان تحت نظر الدفاع ،
وكان ما انتهى إليه الحكم في بيانه للطريقة التي تم بها التروير والاختلاس
لا يخرج عن ذات الواقعة التي تضمنها امر الإحالة والتي كانت معروضة على

بساط البحث ودارت عليها المرافعة فإن ما قاله في شأن كشف التفريغ وانها تقوم مقام الاستمارة ٦١ ع. ح. وأن الاستقطاعات التي أجراها الطاعن شملت أقساط مدى الحياة ، لا يعتبر تعديلا جديدا ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة ولا يعدو أن يكون تصحيحا لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح إجراؤه في الحكم دون لفت نظر الدفاع إليه في الجلسة .

٢ — يكفي لتحقيق الأركان القانونية للجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات أن يستولى الموظف بغير حق على مال للدولة قاصدا حرمانها منه ولو لم يكن هذا المال في حيازته . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ثبوت تهمة الاختلاس في حق الطاعن ” من استيلائه على كامل مرتبه في حين أنه كان يقوم بتحرير استمارات للحال التجارية بقيمة الأقساط المستحقة في ذمته خصما من حساب الأمانات المتنوعة الخاصة بالموظفين وبذلك يكون قد أدخل في ذمته المبلغ المختلس بنية الغش قاصدا بذلك حرمان الحكومة من هذا المال وهو ما تحقق به أركان جريمة اختلاس الأموال الأميرية ” هذا الذي انتهى إليه الحكم صحيح في التدليل على توفر الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد .

٣ — إذا كان الثابت في محضر الجلسة أن المتهم ” الطاعن ” مثل عن اسمه فأجاب بما هو مدون بصدر المحضر وكان اسمه قد ورد بصدر المحضر فلا حيب في ذلك . كما أن إغفال النص على البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته وعمل إقامته لا يبطل الحكم ما دام الطاعن لا يدعى أنه كان في سن تؤثر على مسئوليته .

٤ — سؤال الشاهد بالجلسة دون حلف يمين إذا وقع بحضور محامي المتهم دون اعتراض منه على ذلك فإن حقه يسقط في الدفع ببطلان الإجراءات .

٥ — معاملة المتهم بالرأفة ومعاقبته بالحبس عن جرمي التزوير والاختلاس يتعين معه على المحكمة أن توقت مدة العزل المقضى بها عليه بما لا يتقص من ضعف مدة الحبس المحكوم بها عملا بالمادة ٢٧ عقوبات . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بحبس الطاعن لمدة سنة وبغزله من وظيفته دون توقيت

لمدة العزل فانه يتعين على محكمة النقض أن تعمل حكم المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وأن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن نقضاً جزئياً وتصححه بتوقيت مدة العزل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في خلال الفترة من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٥ إلى ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧ بدائرة مركز ومديرية الفيوم : أولاً - بصفته موظفاً عمومياً (كاتب حسابات بمحكمة الفيوم الابتدائية) ارتكب تزويراً في أوراق رسمية هي الاستمارات ٦١ ع . ح . الموضحة بالمحضر وكشوف مرتبات موظفي محكمة الفيوم الابتدائية وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت في الكشف سالفه الذكر حال تحريرها المختص بوظيفته مبالغ أقل من الواجب إدراجها بها لحساب رصيد المعاش المستبدل واحتياطي المعاش وأضاف هذه المبالغ لحساب بند الأمانات المتنوعة على خلاف الحقيقة . وثانياً - بصفته سالفه الذكر اختلس مبلغ ٨٩ جنيهاً و ٧٥٠ ملياً المسلمة إليه بسبب وظيفته بأن اقتطعها من حساب المعاش المستبدل واحتياطي المعاش وأضافها لحساب الأمانات المتنوعة ليسدد بها ديونه الخاصة بقصد اختلاسها لنفسه . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة جنايات الفيوم لمحاكمته بالمواد ١١٢، ١١٨، ٢١١، ٢١٣ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات الفيوم قضت بحضورها بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٦١ عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ٣٢/٢، ١٧، ٥٥، ٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه وبغزله من وظيفته وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الأوجه الأربعة الأولى والأوجه من السادس إلى الثامن من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن المدافع عن الطاعن تقدم إلى المحكمة بطلب إجراء استيفاءات جوهرية وضم أوراق لازمة في الدعوى

منها كشف توزيع العمل بمحكمة الفيوم في فترة حددها والتحقيق الإداري الذي أجرى مع الطاعن لكن المحكمة لم تجببه إلى طلبه ولم تشر إليه في حكمها . كما عدلت المحكمة وصف تهمتي التزوير والاختلاس المسندتين إليه فاعتبرت أن التزوير واقع في كشوف التفريغ بدلا من الاستمارة ٦١ ع.ح الواردة بأمر الإحالة ونسبت إليه أنه اقتطع المبلغ المختلس من أقساط مدى الحياة وذلك بالمخالفة لقرار الاتهام مما ينطوي على وقائع جديدة دون أن تلفت نظره إلى هذا التعديل . هذا إلى أن الدفاع طلب فض الأربعة أحرار المحتوية على الأوراق موضوع الاتهام ولكن المحكمة لم تفض إلا حرزا واحدا ، فأخلت بذلك كله بحقه في الدفاع .

وحيث إنه لما كان الثابت من مطالعة محضر الجلسة أن الحاضر عن الطاعن لم يثبت به من طلباته غير ما طلبه عند البدء في نظر الدعوى من ضم الأوراق التي أشار إليها في طعنه غير أنه عند ما ترفع في موضوعها طلب استعمال الرأفة ولم يشر في هذه المرافعة أو في طلباته الختامية إلى طلباته السابقة بما يحمل على معنى التنازل عنها . ولما كان الطلب الذي تلزم المحكمة بإجابته أو بالرد عليه هو الذي يقرر سمع المحكمة ويصر عليه طالبه في أقواله وطلباته الختامية فإنه لا شيء يعيب الحكم في هذا الخصوص ، ولما كانت المحكمة قد فضت المظروف المحتوي على الأوراق المطعون فيها — وهو المظروف الوحيد الذي وجد بالمفردات التي أمرت المحكمة بضمها — وذلك في حضور الطاعن والمدافع عنه دون أن يثير أيهما اعتراضا بشأنه أو أن يدعى بوجود أحرار أخرى لم يطع عليها ، فليس له أن ينعى على المحكمة الإخلال بحقه في الدفاع .

ولما كانت المحكمة قد عولت في حكمها على التقرير المقدم في الدعوى بنتيجة التحقيق الإداري الذي تم مع الطاعن والذي كان تحت نظر الدفاع ، وكان ما انتهى إليه الحكم في بيانه للطريقة التي تم بها التزوير والاختلاس لا يخرج عن ذات الواقعة التي تضمنها أمر الإحالة والتي كانت معروضة على بساط البحث ودارت عليها المرافعة فإن ما قاله في شأن كشوف التفريغ وأنها تقوم مقام الاستمارة ٦١ ع.ح وأن الاستقطاعات التي أجراها الطاعن شملت أقساط مدى الحياة . لا يعتبر تعديلا جديدا ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة

ولا يعدو أن يكون تصحيحا لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح إجراؤه في الحكم دون لفت نظر الدفاع إليه في الجلسة ، هذا فضلا عن أن الأمر لا يعدو مجرد الخلاف في تسمية الكشف التي وقع بها التزوير ، ومن ثم تكون هذه الأوجه من الطعن في غير محلها .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بتهمة الاختلاس مع خلو أوراق الدعوى مما يثبت أن المبلغ المختلس كان مسلما إليه بسبب وظيفته ولأن المبالغ التي صرفت بموجب الاستثمارات المدعى بتزويرها كانت مودعة بخزينة المحكمة ويختص بصرفها موظفون آخرون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال عن تهمة الاختلاس إنها ثابتة في حق الطاعن " من استيلائه على كامل مرتبه في حين أنه كان يقوم بتحرير استثمارات للمحال التجارية بقيمة الأقساط المستحقة في ذمته خصما من حساب الأمانات المتنوعة الخاصة بالموظفين وبذلك يكون قد أدخل في ذمته المبالغ المختلس بنية الغش قاصدا بذلك حرمان الحكومة من هذا المال ، وهو ما تتحقق به أركان جريمة اختلاس الأموال الأميرية لاسيما وأن استثمارات الصرف الصادرة لهذه الشركات كانت تحت يده ويحورها بخطه " . ولما كان مؤدى ما أثبتته الحكم في حق الطاعن أنه وفي أعليه للشركات من مال الدولة واستولى على مرتبه كاملا فما وقع منه تتوافر به الأركان القانونية للجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ بدعوبات والتي يكفي لتحقيقها أن يستولى الموظف بغير حق على مال للدولة قاصدا حرمانها منه ولولم يكن هذا المال في حيازته ، لما كان ذلك ، فإن ما يشير به الطاعن في هذا الوجه يكون غير سديد ولا جدوى منه طالما كانت العقوبة التي أوقعها الحكم مقررة للجريمة المنصوص عليها في هذه المادة .

وحيث إن مبنى الوجهين التاسع والعاشر من الطعن هو بطلان الإجراءات لأن المحكمة لم تسأل الطاعن عن اسمه وسنه وصناعته ومحل إقامته وقد أحال محضر الجلسة في ذلك الى صدره مع خلو هذه البيانات كما أن المحكمة استدعت أحد الشهود وأطلعت على الأحرار وسمعت أقواله دون أن تسأله عن هذه البيانات ودون أن يحلف ائمين قبل أداء الشهادة .

وحيث إنه لما كان الثابت في محضر الجلسة ان المتهم " الطاعن " سئل عن اسمه فأجاب بما هو مدون بصدر المحضر وكان اسمه قد ورد بصدر المحضر فلا عيب في ذلك ، ولما كان اغفال النص على البيانات الخاصة بـ المتهم وصناعته ومحل اقامته لا يبطل الحكم مادام الطاعن لا يدعى انه كان في سن تؤثر على مسئوليته ، ولما كان سؤال الشاهد دون حلف اليمين إذا وقع بحضور محامي المتهم دون اعتراض منه على ذلك يسقط حقه في الدفع بالبطلان على أنه يبين من محضر الجلسة ان المحكمة بعد أن قضت الحرز أطلعت الشاهد عليه وطلبت منه بيان الاختلاس والتزوير وأعقبت ذلك سؤاله عن البيانات الخاصة به ، وأدى الشهادة بعد حلف اليمين . لما كان ذلك ، وكان محامي الطاعن لم يثر أى اعتراض بالجلسة بشأن هذه الإجراءات ، فان هذا النعى لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الأوجه الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر من الطعن هو الخطأ في الاستناد ، ذلك ان الحكم أثبت أن الشاهد عزيز عزت ذكر بالتحقيقات وبالجلسة ان المتهم مختص بتحرير دفاتر الماهايات في حين أنه قرر أنه يختص بتحريرها موظف آخر كما ذكر الحكم أن الشاهد أمين زكى قرر أن الطاعن مختص بتحرير كشوف الماهايات وكشوف التفريغ على خلاف الثابت من أقواله . وقد أورد الحكم أيضا تفصيلا لشهادة على موسى خالد على أنه هو ما شهد به في التحقيقات وبالجلسة على خلاف ما أدلى به أمام المحكمة .

وحيث ان ما قاله الحكم من أن الطاعن مختص بتحرير الكشوف التي ذكرها له أصل ثابت بالأوراق مستمد من أقوال الطاعن ، فضلا عن أنه يبين من محضر الجلسة ومن التحقيقات أن هذين الشاهدين ذكرا أن الطاعن مختص بتحرير كشوف الماهايات والتفريغ . ولما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم أن يخطئ في بيان مصدر الدليل من الأوراق — بفرض حصول ذلك ، ومن ثم فان هذا النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الأوجه الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر هو القصور وفساد الاستدلال والخطأ في استخلاص دفاع الطاعن ، ذلك بأن الحكم ذكر في بيان أدلة الاتهام أن الطاعن قام بسداد المبلغ المختلس مع أن الثابت أنه سده على أنه دين عادى دفعته الحكومة عنه للشركات على سبيل الحوالة ،

وما كان للحكمة أن تعتبر هذا السداد دليلا على الادانة بل كان يتعين عليها أن تبين حكم القانون ١١١ لسنة ١٩٥١ الذى نظم طريقة تعامل الموظفين مع الشركات ، كما أن الحكم لم يعن ببيان القصد الجنائى فى الجريمتين وهو قصور يعيه ، كما أخطأ حين قرر أن الطاعن اعترف باختصاصه بتحرير كشوف التفريغ وهو ما يخالف دفاعه من أن هذه الكشوف ليست سوى مسودات وأن التفريغ ليس له كشف مستقل ولم يرد على مؤدى المادة ١٩ من اللائحة المالية لليزانية والحسابات التى تقطع بعدم وجود ما يسمى بكشوف التفريغ .

وحيث إنه لما كان القانون ١١١ لسنة ١٩٥١ خاص بتنظيم الجزر على مرتبات الموظفين والمستخدمين ومعاشاتهم ومكافأاتهم وحوالها ، وكانت اللائحة المالية لليزانية والحسابات هى لائحة ادارية لتنظيم العمل فى ادارات الحسابات ولا شأن لها بمسئولية الطاعن عن الجريمتين المسندتين اليه متى ثبتا فى حقه وكان الدفاع المؤسس عليهما ظاهر البطلان فهو لا يستأهل ردا خاصا . ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد اعترف أنه كان يقوم بتحرير كشوف التفريغ وكشوف الماهيات والتوقيع عليهما ومحب الأذونات ومراجعتها واثبات بيان الأقساط الشهرية المستحقة عليه للشركات فى كشوف الماهيات وأنه لم يثبت البيان الخاص به فى خلال الفترة التى وقعت الجريمتان فيها وأنه كان يصرف مرتبه كاملا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت واقعة الدعوى بما توافر فيه عناصر الجريمتين المسندتين للطاعن وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى اليها ، وكان قد أثبت قيام القصد الجنائى فى جريمة الاختلاس وفقا لما جاء فى الرد على الوجه الخامس ، كما استظهر أركان جريمة التزوير كما هى معرفة به فى القانون . لما كان ذلك ، وكان سائرا ما يثيره الطاعن فى هذه الأوجه وفيما قاله عن طريقة فهم الحكم لمعنى السداد إنما هو جدل موضوعى فى أدلة الدعوى مما لا يقبل منه أمام هذه المحكمة ، ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عامل الطاعن بالرأفة وقضى عليه بالحبس لمدة سنة فقد كان من المتعين على محكمة الموضوع لذلك أن تؤقت مدة العزل المفضى بها عليه بما لا ينقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها وذلك عملاً بالمادة ٢٧ من قانون العقوبات ويتعين على هذه المحكمة من أجل ذلك أن تعمل حكم المادة ٣٥ فقرة ثانية من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض وأن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن تقضياً جزئياً وتصححه بتوقيت مدة العزل .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلى خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركى .

(٩٧)

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣١ القضائية :

إجراءات المحاكمة "مالا يبطلها" .

شفوية المرافعة . طلب المحامى الحاضر مع المتهم بجنة — بعد سماع شاهده — تأجيل الدعوى
لحضور المحامى الأسمى أو حجزها للحكم . جز المحكمة القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات .
لا إخلال بحق الدفاع .

إذا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة سمعت أقوال
الشاهد الذى تمسك الدفاع بسماحه ، ثم طلب المدافع عن المتهم "الطاعن"
التأجيل لحضور المحامى الأسمى أو حجز القضية للحكم ، فأجلت المحكمة القضية للحكم
وصرحت بتقديم مذكرات ، فإن مفاد ذلك أن ما انتهت إليه المحكمة من حجز
القضية للحكم إنما كان بناء على طلب محامى المتهم الحاضر ، ومن ثم فإن ما ينهاه
هذا الأخير على الحكم من قالة الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٨/١٢/١٩٥٧ بدائرة قسم
مصر الجديدة : تسبب عن غير قصد ولا عمد فى قتل عادل أوهان وكان ذلك
ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاته اللوائح بأن قاد سيارة بسرعة
ينجم عنها الخطر دون أن يستعمل آلة التنبيه فصدم المبنى عليه وحدثت إصاباته
الممينة بتقرير الصفة التشريحية التى أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨

من قانون العقوبات . وقد ادعى إلياس يوسف أوهان (المطعون ضده الأول) بحق مدنى قبل المتهم وطلب القضاء له قبله ووزارة الحربية بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية متضامين بمبلغ سبعة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٥٨ عملاً بمادة الإتهام . أولاً : فى الدعوى الجنائية بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ . وثانياً : وفى الدعوى المدنية إلزام المدعى طليهما فيها ضامين متضامين بأن يدفع المدعى بالحق المدنى مبلغ ثلاثة آلاف جنيه والمصاريف ومع شمول الحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة . فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته المسئولة عن الحقوق المدنية . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت بحضور يا بتاريخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع . أولاً : بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى الجنائية . ثانياً : وفى الدعوى المدنية بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية ضامين متضامين بأن يدفع المدعى بالحق المدنى مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى الإسناد والإخلال بحق الدفاع والقصور . وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أرجع ما استخلصه من أن السيارة الأجرة كانت تسير فى نفس اتجاه سيارة الجيش التى كان يقودها الطاعن إلى أقوال جميع شهود الحادث عدا التقيب عزمى عبدالغنى مع أن الشاهد بديع قام قرر أن السيارة الأجرة كانت تسير فى اتجاه عمودى على اتجاه السيارة الأخرى كما أن الشاهد هبرى سيد أحمد قد نفى أنه رأى واقعة اصطدام السيارتين فلم يكن هناك إجماع من الشهود على ما استخلصه الحكم من أقوالهم . وأن المحكمة الاستئنافية رفضت طلب تأجيل الدعوى لحضور المحامى الأصلى الموكل عن الطاعن وقررت حجز القضية للحكم وصرحت بتقديم مذكرات فلم تحقق شفوية المرافعة وأخلت بحق الدفاع ، يضاف إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يبين علاقة السببية بين ما قاله من خطأ الطاعن الذى يتمثل فى سيره بالسيارة

في وسط الطريق وبين الحادث ولم يعن بالرد على ما دفع به الطاعن من أن سبب الحادث إنما هو جنوحه بالسيارة إلى يسار الطريق ولم يتعرض لدواعي هذا الجنوح أو السير في وسط الطريق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ”إن الطاعن كان يقود سيارة بسرعة فائقة بين شريطي المترو في غير المكان المرخص له بالسير فيه فاصطدم بالرफرف الأمامي الأيسر لسيارة أجرة كانت قادمة في نفس الاتجاه وكانت قد التفت حول جزيرة في ذلك المكان بعد إعطاء تنبيه لمن خلفها ثم توقفت عند قدوم الطاعن على هذه الصورة مما أدى إلى انحراف سيارة الطاعن بنفس سرعتها وصعودها على الرصيف والاصطدام بالمجنى عليه الخارج من مدرسته وقتذاك وإحداث إصابة به أودت بحياته ثم الاصطدام بمحائط المدرسة الذي أوقفها . واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال الشهود وما ثبت من المعاينة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مردودة إلى أصلها الثابت في الأوراق من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم من أقوال كل شاهد ممن استند إليهم يطابق الأصل الثابت في الأوراق ، وكان من المقرر أنه لا يشترط أن يبنى كل دليل من الأدلة التي استندت إليها المحكمة ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة تكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة تؤدي إلى ما قصده الحكم منها ومشتجة في إثبات اقتناع القاضي واطمئنانه لما انتهى إليه ، وكانت الأدلة التي استند إليها الحكم صالحة في مجموعها لأن تؤدي إلى ما استخلصه منها عن الصورة الحقيقية لواقعة الحادث كما ارتسمت في وجدان المحكمة . وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه حين قال ”ومن جميع شهود الحادث عدا النقيب عزمي عبد الغنى“ . إنما كان في صدد بيان الأدلة التي استند إليها في ثبوت الواقعة برمتها كما حصلها وليس للتدليل على اتجاه السيارة الأجرة فقط . لما كان ما تقدم ، فإن ما يتمسك به الطاعن من أن أقوال بعض هؤلاء الشهود لا تنل على أن السيارة الأجرة كانت تسير في نفس اتجاه سيارة الطاعن أو أن أحدهم تقي أنه رأى الحادث بصورة

واضح أن يكون في غير محله . ولما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ أن المحكمة سمعت أقوال الشاهد الذي تمسك الدفاع بسماع أقواله ثم طلب المدافع عن الطاعن التأجيل لحضور المحامي الأصلي أو حجز القضية للحكم فأجلت المحكمة القضية للحكم وصرحت بتقديم مذكرات ، وكان مفاد ذلك أن ما انتهت إليه المحكمة في هذه الجلسة من حجز القضية للحكم كان بناء على طلب محامي الطاعن الذي كان حاضرا معه ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض لواقعة الدعوى في بيان يتحقق فيه ظروفها وعناصرها القانونية وأدلة الثبوت فيها قال ”وهذا يقطع بأن المتهم وحده قد ارتكب جملة أخطاء كانت السبب المباشر في الحادث وهذه الأخطاء تتمثل في سيره في وسط الطريق وعلى شريط المترو إلى سيره بسرعة فائقة حددها بعض الشهود بحوالى ٥٠ كيلومترا في الساعة وحددها البعض الآخر بحوالى ٧٠ كيلومترا ، هذه السرعة الجنونية التي ما كان يجب أن يسير بها المتهم في شارع أهل بالسكان وبأطفال المدارس على حد تعبيره في أقواله . وقد تأكدت هذه السرعة من طول فرملة سيارة المتهم إذ ثابت من المعاينة أنها ثمانية أمتار“ ، وكان ما أورده الحكم على هذا الوجه يوفر علاقة السببية بين خطأ الطاعن وبين وقوع الحادث ، وكان ما يثيره الطاعن من أن سبب الحادث كان جنوحه بسيارته إلى اليسار لانشغال يمين الطريق بالصية لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . وكانت المحكمة غير ملزمة بتتبع ما يثيره الطاعن من دفاع موضوعي في كل شبهة يثيرها ، ما دام قضاؤها بالإدانة بناء على أدلة الثبوت التي أوردها فيه معنى إطراح هذا الدفاع . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن من القصور يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلمي خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٩٨)

الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣١ القضائية :

استئناف . نقض ” لا يجوز الطعن فيه ” . ” أسبابه ” . اثبات
” بوجه عام ” . دفاع .

(أ) تقدير العذر الذي يستند إليه المستأنف في تقرير تجاوزه ميماد الطعن بالاستئناف .
من حق محكمة الموضوع بلا مسبق عليها . متى يكون لمحكمة النقض مراقبة تقدير محكمة
الموضوع ؟ إذا كانت علة الرفض لا يمكن التسليم بها عقلا .

(ب) حكم استئنافي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا . الطعن فيه بالنقض . وجوب قصر
أسباب الطعن على ما قضى به في الشكل . توجيه أسباب الطعن إلى الحكم الابتدائي .
لا يجوز .

(ج) حرية المحكمة في تكوين عقيدتها . الدفاع غير المؤيد بدليل . حقها في عدم تصديقه .

١ — تقدير كفاية العذر الذي يستند إليه المستأنف في عدم تقريره بالاستئناف
في الميعاد ، من حق قاضي الموضوع ، فتى انتهى إلى رفضه فلا معقب عليه
من محكمة النقض إلا إذا كانت علة الرفض لا يمكن التسليم بها عقلا .

٢ — متى كان الحكم الاستئنافي لم يفصل إلا في شكل الاستئناف بعدم
قبوله ، فإن أوجه الطعن التي أثارها الطاعن في موضوع الدعوى إنما تكون
موجهة إلى حكم محكمة أول درجة وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

٣ — للمحكمة أن لا تصدق دفاع المتهم الذي يبيده أمامها غير مؤيد بدليل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — عبده أمين عبد الرحيم "الطاعن" و ٢ — ابراهيم محمد حسنين بأنهما في يوم ١٩٥٩/٥/٥ بدائرة قسم الميناء : المتهم الأول — أولا — استورد السلع المينة قدرا وقيمة بالمحضر قبل الحصول على ترخيص في ذلك من وزير الاقتصاد . ثانيا — شرع في تهريب البضائع المينة الوصف والقيمة بالمحضر بالأراضي المصرية بطريقة غير مشروعة دون أداء الرسوم والعوائد الجمركية المقررة وذلك بأن حاول الخروج بها من قسم تفتيش الركاب ومعه قسيمة دفع الرسوم الجمركية عن أصناف أخرى ضئيلة القيمة تركها مع المتهم الثاني لاتخاذ الإجراءات الجمركية عليها من جديد وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه حال ارتكابها . والمتهم الثاني — اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة الثانية بأن أعاد تقديم الأصناف التي تم التخليص عليها لرجال الجمارك لاتخاذ الإجراءات الجمركية عليها من جديد حتى يتمكن المتهم الأول من تهريب البضائع المضبوطة باستخدام القسيمة الخاصة بهذه الأصناف والتي تفيد سداد الرسوم ، فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت عقابهما بالمادتين ٧٠١ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ والمادتين ١/١ و ٢ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ والمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٤٥ و ٤٧ من قانون العقوبات . وقد طلبت وزارة الاقتصاد ومصلحة الجمارك القضاء لهما قبل المتهمين بمبلغ ٩٨ جنيها و ٢٠٠ مليم على سبيل التعويض . وعسكة الضرائب الجزئية بالاسكندرية قضت بتاريخ ١١ من ابريل سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الاتهام بالنسبة للمتهم الأول والمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهم الثاني — فياييا للمتهم الأول وحضوريا للثاني : أولا — براءة المتهم الثاني مما أسند اليه بلا مصاريف . وثانيا — بحبس المتهم الأول ستة أشهر مع الشغل عن التهمتين وبالزامه بأن يدفع لكل من وزارة الاقتصاد ومصلحة الجمارك تعويضا قدره ٩٨ جنيها و ٢٠٠ مليم مع المصادرة وقدرت كفالة ألف قرش لوقف تنفيذ عقوبة الحبس . فعارض المتهم الأول ، وقضى في معارضته بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٦٠ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم

في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠ . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت بحضوريا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو القصور والخطأ في تطبيق القانون وفساد الاستدلال ذلك أن حكم محكمة أول درجة قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن بالرغم من أن الطاعن كان قد أرسل برقية قبل تاريخ الجلسة بأربعة أيام يبلغها فيه بقيام عذر قهرى يحول بينه وبين حضور جلسة المعارضة وهو تعذر عودته من الاقليم الشمالى — حيث كان للعلاج من مرضه لعدم وجودأما كن في المواصلات الجوية أو البحرية ، وقد التفتت المحكمة عن هذا العذر ولم تضمن حكمها ردا عليه ، وأن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا محتسبا بدء ميعاد الاستئناف من تاريخ النطق بحكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن مع أن مناط ذلك ثبوت علم المحكوم عليه بذلك التاريخ ، أما وقد ثبت أنه تخلف عن الحضور لتلك الجلسة لعذر قهرى ، وأنه لم يعلم بصدور الحكم إلا بعد عودته من دمشق في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠ فإن ميعاد الاستئناف لا يبدأ الا من ذلك التاريخ وقد قرر بالاستئناف في اليوم نفسه . وأن الحكم امتند في إدانة الطاعن إلى أقوال الشهود مع أنه التفت عنها في قضائه ببراءة المتهم الثانى و انتهى إلى انتفاء اشتراك المتهم الثانى المحكوم ببراءته مما كان يستوجب تبرئة الطاعن بدوره ما دامت الأفعال المسندة اليهما الاشتراك في ارتكابها قد انتفى وقوعها يضاف إلى ذلك أن قيمة المضبوطات مما تدخل في حدود الإعفاء المنصوص عنه في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعن في قوله ” حيث إن محكمة أول درجة قضت في ١٠/٣/١٩٦٠ باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، ولم يستأنف المتهم إلا في ١٦/١١/١٩٦٠ مما يكون معه تقريره بالاستئناف بعد الميعاد . ولا تقيم المحكمة وزنا لما ذكره المتهم بجلسته اليوم من أنه كان مريضا بالروماتيزم لأنه لم يقدم الدليل على ذلك فضلا عن أنه سبق أن أرسل لمحكمة أول درجة برقية يعتذر فيها عن حضور جلسة ١٠/٣/١٩٦٠ واحتج

بعدم وجود أما كن خالية بالطائرات أو البواخر الأمر الذي ينفي المرض عن المدعى .
وأن عدم وجود أما كن خالية في وسائل النقل لا يبرر التخلف عن حضور
جلسة المعارضة فقد كان عليه أن يحتاط ويحتجز لنفسه مكانا قبل الجلسة “
لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعتد بما دفع به الطاعن بالجلسة
من أنه كان مريضا بدمشق وقت صدور حكم اعتبار المعارضة كان لم تكن
في ١٩٦٠/١٠/٣ وأنه ظل كذلك إلى أن قرر بالاستئناف في ١٩٦٠/١١/١٦
لأن الطاعن لم يقدم دليلا على دعواه . وكان تقدير كفاية العذر الذي يستند إليه
المستأنف في عدم التقرير باستئنافه في الميعاد من حق قاضي الموضوع متى انتهى
إلى رفضه فلا معقب عليه من محكمة النقض ، إلا إذا كانت حلة الرفض لا يمكن
التسليم بها عقلا — وكان للمحكمة أن لا تصدق دفاع المتهم الذي يبيده أمامها
غير مؤيد بدليل وكانت المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه
” يحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف
عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو الصادر في المعارضة أو من
تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم الغيابى أو من تاريخ الحكم باعتبارها
كان لم تكن “ . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب
في قضائه بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لتقديره بعد الميعاد محسوبا من يوم
صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . ولما كانت بقية الأوجه التي يثيرها
الطاعن خاصة بالموضوع — وكان الحكم الاستئنافي لم يفصل — إلا في شكل
الاستئناف بعدم قبوله ، فإن هذه الأوجه لا تكون موجهة إلا إلى حكم محكمة
أول درجة وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٦٢

برياعة السيد المستشار محمود حلى خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الحسن ، ومحمود إسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(٩٩)

الطعن رقم ١٧٩٢ لسنة ٣١ القضائية :

(١) دفاع . استئناف . غش .

طلب المتهم — من محكمة أول درجة — إعادة تحليل العينة . سكونه عن التمسك
به أمام محكمة الدرجة الثانية . مقاده : أنه تنازل عنه . عدم إجابته : لا إخلال
بحق الدفاع .

(ب) وصف التهمة . استئناف .

تعديل محكمة أول درجة وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع . سلم المتهم بهذا
التعديل ومدافته عن قسه على أسامه أمام محكمة الدرجة الثانية . نفيه على الحكم
الاستئنافي بالطلاق . غير صديد .

١ — متى كان لا يبين من مطالعة محاضر جلسات محكمة ثاني درجة أن
الطاعن — وهو متهم ببيع ينسون مغشوش — قد تمسك أمامها بطلب إعادة
تحليل العينة المضبوطة ، فإن ذلك يعد منه تنازلاً عن هذا الطلب الذي أبداه
أمام محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن ما ينعاه على الحكم الاستئنافي المطعون فيه
من قالة الإخلال بحقه في الدفاع يكون على غير أساس .

٢ — تعديل محكمة الدرجة الأولى لوصف التهمة دون أن تلفت إليه الدفاع
عن المتهم ، لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام
المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع أمام المحكمة الاستئنافية على أسامه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من آخر مع الطاعن بأنهما : عرضا للبيع ينسونا مغشوشا مع علمهما بذلك ، وطلبت عقابهما بالمادتين ١/٢ و ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة بندر الفيوم عدلت وصف التهمة إلى أنهما حازا شيئا من أغذية الإنسان ” ينسونا “ فاسدا مع علمهما بذلك ، وقضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع إضافة المادة ١٠ من القانون المطبق و ٣/٤٩ عقوبات بالنسبة للمتهم الثاني بتغريم المتهم الأول خمسمائة قرش وحبس المتهم الثاني ” الطاعن “ شهرين مع الشغل والنفاذ والمصادرة ونشر الحكم بجريديتى الأهرام والأخبار مرة واحدة على نفقة المتهم الثاني . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه الثانى فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه القصور والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول إنه دفع بعدم علمه بفساد الينسون الذى ضبط فى متجره ، ولكن المحكمة لم تكن بالرد عليه ، وأنه طلب من محكمة أول درجة إعادة تحليل عينة الينسون المحفوظة بمصلحة الأغذية ، فلم تستجب المحكمة لهذا الدفاع ، وأن محكمة أول درجة عمدت فى أسباب حكمها إلى تعديل التهمة بالنسبة إليه بإضافة ظرف مشدد إليها وهو ظرف العود طبقا للمادتين ٣/٤٩ من قانون العقوبات و ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ دون أن تلتفت نظره الى ذلك ودون أن تمنحه أجلا لتحضير دفاعه على أساس هذا التعديل الجديد كما تقضى بذلك المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . وقد أيد الحكم الاستئنافية المطعون فيه حكم محكمة أول درجة لأسبابه فأخل بذلك أيضا بحق الطاعن فى الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعن من عدم علمه بفساد الينسون ، ورد عليه ردا سائغا . وكان لا يبين من مطالعة محاضر جلسات محكمة ثاني درجة أن الطاعن تمسك أمامها بطلب إعادة التحليل مما يعد منه تنازلا عن هذا الطلب الذي أبداه أمام محكمة أول درجة . وكان تعديل محكمة الدرجة الأولى لوصف التهمة دون أن تلفت إليه الدفاع عن المتهم لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ، ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من ابريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١٠٠)

الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣١ القضائية :

دفاع . حكم ” مالا يعيبه “ . اجراءات المحاكمة .

(ا) الدفاع الموضوعي . عدم التزام المحكمة بمتابعتة والرد عليه . مادام الرد مستفادا ضمنا
من الحكم بالادانة . استنادا الى أدله الاثبات .

(ب) محضر الجلسة . اثبات اسم المتهم فيه . من أقواله بالجلسة . صدور الحكم بهذا
الاسم . لا بطلان .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين في شأن اتجاه
سير المقذوف الناري في جسم المجنى عليها ورد عليه بانتفاء قيام تعارض بين أقوال
الشاهدين وما ورد بالتقرير الطبي الشرعي مؤسسا ذلك على احتمال أن تكون المجنى
عليها قد تلفتت لدى مفاجأتها بدخول الطاعنين واطلاق النار عليها ، فتغير بذلك
مسار العيار الناري في جسمها ومؤيدا في ذلك مما أورده التقرير الطبي من جواز
حدوث إصابة المجنى عليها وفق تصوير الشاهدين ، لما كان ذلك ، وكان مؤدى
ما أراده الحكم في رده على دفاع الطاعنين هو أن المجنى عليها قد التفتت عند
مفاجأتها باطلاق النار عليها وهو معنى سائق في تبرير ما اتهمت إليه ، وكانت
المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعية وفي كل شبهة يثيرها ،
والرد على ذلك مادام أن الرد مستفاد ضمنا من الحكم بالادانة استنادا إلى أدلة
الإثبات التي أوردها الحكم فان النعى على الحكم بالقصور في التسبيب يكون
في غير محله .

٢ — ١ كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثاني أجاب عن اسمه بأنه يدعى أبو سلمان سلمان عبد الهادي وهو الاسم الوارد في ديباجة الحكم ومنطوقه فإن النعي على الحكم بالبطلان لصدوره بإدانة شخص غير المتهم يكون غير سليم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٩٥٩/٨/٢٤ بدائرة مركز طما مديرية سوهاج : أولا — قتل عمدا ومع سبق الاصرار خديجة عثمان هلال بأن عقدا العزم على قتلها وأعدا لذلك أسلحة نارية ”بنادق“ ودخلا إلى مسكنها وأطلق الأول عليها عيارا ناريا يقصد قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وقد تقدمت هذه الجناية جنائية أخرى هي أنهما في الزمان والمكان سالفى الذ كر شرعا في قتل أبوضيف عثمان هلال ومحمد عثمان هلال عمدا ومع سبق الاصرار بأن يتا النية على قتلها وأعدا لذلك أسلحة نارية ”بنادق“ وأطلقا عليهما عدة أعيرة نارية بقصد قتلها وخاب أثرا الجريمة لسبب لادخل لإرادتهما فيه هو عدم إحكام الرماية . ثانيا — أحرزا بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا ”بنادق من ذوات السرعة العالية“ . ثالثا — أحرزا ذخائر ”طلقات“ مما تستعمل في سلاح نارى غير مرخص لهما في حيازته أو احرازه . ورابعا — المتهم الثاني ضرب عمدا ومع سبق الاصرار زينب علام عبد الله فأحدث بها الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي أعجزتها عن أعمالها الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . واحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤/٢ و ١/٢٤١ — ٢ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ المرفق . وقد ادعى محمد عثمان هلال بحق مدنى قبل المتهمين متضامنين بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤/١ — ٢ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمة الأولى والمواد ١ و ٦

و ٢/٢٦ — ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ الملحق بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة والمادة ١/٢٤٢ بالنسبة للتهمة الأخيرة الموجهة للتهمة الثانية مع تطبيق المادتين ١٧ و ١/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة لهما . أولا : بمعاقة سليمان سلمان عبد الهادي "الطاعن الأول" بالأشغال الشاقة المؤبدة . وثانيا : بمعاقة أبو سلمان سلمان عبد الهادي "الطاعن الثاني" بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . وثالثا : بالزامهما متضامنين بأن يؤديا للدعي بالحق المدني محمد بن عثمان هلال مبلغ قرش واحد على سهيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو بطلان الإجراءات لبطلان تشكيل محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم المطعون فيه فقد كانت مشكلة من اثنين من المستشارين ومن رئيس محكمة متدب في حين أنه كان يتعين تطبيقا لنص المادة السادسة من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن تكون مشكلة من ثلاثة من المستشارين .

وحيث إنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على صحة تشكيل محاكم الجنايات في حالة ندب رئيس محكمة ابتدائية للجلوس مكان أحد المستشارين عند قيام مانع من حضوره وذلك في حالة الاستعجال إعمالا لنص المادتين ٣٦٧ و ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية اللتين لم يلغهما قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فإن المحكمة التي أصدرت الحكم تكون مشكلة وفقا للقانون ويكون هذا الوجه من الطعن غير صحيح في القانون .

وحيث إن محصل الوجه الثاني من الطعن هو القصور في التسييب ، ذلك أن الطاعنين دفعا بقيام تعارض بين شهادة سكينه علام عبد الله وزينب علام عبد الله وبين ماورد بالتقرير الطبي الشرعي في شأن كيفية وقوع الحادث ، اذ شهدت الشاهدتان بأن الطاعن الأول كان على يسار المجنى عليها وقت إطلاق النار بينما ورد بالتقرير الطبي أن اتجاه العيار القاتل كان من اليمين ليسار — وقد رد

الحكم على ذلك ردا قاصرا بناء على أن تكون المجنى عليها قد تلفت وقت اطلاق النار عليها في حين أن تلفت المجنى عليها لا يغير من وضع الإصابة واتجاه المقدوف الناري الذي أحدثها إلا أن تكون المجنى عليها قد غيرت مكانها وانتقلت بجسمها كله من الوضع الذي كانت فيه إلى الوضع الذي يقتضيه مسار العيار كما وصف بالتقرير الطبي وهو ما لم تشهد به الشاهدتان ولم يقل به الحكم المطعون فيه. كما دفع الطاعنان بأن الأعيمة لم تكن لتحدث بباب الدكان لو كان مفتوحا غير مجرد خدوش في حين أن الثابت من المعاينة أن بالباب فتحتين نافذتين لكن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع ولم يرد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين في شأن اتجاه سير المقدوف الناري في جسم المجنى عليها ورد عليه بانتفاء قيام تناقض بين ما قرره الشاهدتان وما ورد بالتقرير الطبي الشرعي مؤسسا ذلك على احتمال أن تكون المجنى عليها قد تلفت لدى مفاجأتها بدخول الطاعنين وإطلاق النار عليها فتغير بذلك مسار العيار الناري في جسمها ومؤيدا في ذلك بما أورده التقرير الطبي الشرعي من جواز حدوث إصابة المجنى عليها وفق تصوير الشاهدين . لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما أراده الحكم في رده على دفاع الطاعنين هو أن المجنى عليها قد تلفت عند مفاجأتها باطلاق النار عليها وهو معنى سائغ في تبرير ما انتهى إليه ، وكانت المحكمة غير مازمة بمتابعة المتهم في مناحى دفعه الموضوعية وفي كل شبهة يثيرها وإد على ذلك ، مادام الرد مستفاد ضمنا من الحكم بالادانة امتنادا إلى أدلة الإثبات التي أوردها الحكم فإن هذا الوجه من النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو التصور في التسبيب ذلك أن الطاعنين دفعا بوجود تعارض بين ما جاء بتقرير الطبيب الشرعي من أن بعض الأعيمة التي أصابت الدكانين كانت باتجاه من الغرب إلى الشرق وبين ما شهد به الشاهدان أبو ضيف ومحمد بن هلال من أن الطاعنين كانا قادمين من الناحية الشرقية . ورد الحكم على ذلك ، بأن الطاعنين كانا قد أخلى لهما المكان بقرار الموجودين فيه قبل وصولهما ، وكان لكل منهما أن يتخذ ما يشاء من الأوضاع وهو رد غير سائغ ، لأنه طبقا لأقوال الشاهدين لم يكن إطلاق النار للعبث بل كان بقصد إصابتهما مما لا يستساغ معه القول بأن الطاعنين كانا يطلقان النار بغير

هدف وفي أى وضع ، هذا وقد اعتمد الحكم فى إدانة الطاعنين على أقوال الشهود بالرغم من تعارضها فى كيفية وقوع الحادث وفى تحديد شخص المعتدى وفى بيان عدد الأجرة التى أطلقت فضلا عن أنه لم يبين على أى الأقوال اعتمد وهل هى التى أدلوا بها فى تحقيق النيابة أم تلك التى شهدوا بها أمام المحكمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض للشق الأول من هذا النعى ورد عليه بقوله ” وحيث إن المحكمة لا تقف طويلا عند هذا الدفاع لما هو مفهوم بما ثبت من التحقيق من أن المتهمين كانوا قد أدخلوا لهما الميمنة بفرار الموجودين فيه قبل وصولهما إلى الدكانين وكان لهما حينئذ أن يتخذوا وقت إطلاق النار على الدكانين ما يشاءان من أوضاع “ . لما كان ذلك ، وكان هذا القول من الحكم سائغا ولا عيب فيه ، وكان باقى ما جاء بهذا الوجه من النعى من قالة التناقض فى أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه ومن ثم فإن هذا الوجه من النعى يكون غير سديد وهو محض جدل موضوعى .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو بطلان الحكم لأنه صدر بإدانة من يدعى أبو سلمان سلمان عبد الهادى وهو شخص لا صلة له بالدعوى سيما وأن إجراءات التحقيق كلها قد اتخذت ضد ”أبو سليمان سلمان عبد الهادى“ .

وحيث إنه لما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثانى أجاب عن اسمه بأنه يدعى أبو سلمان سلمان عبد الهادى وهو الاسم الوارد فى ديباجة الحكم ومنطوقه ، فإن هذا النعى يكون غير سليم ويكون الطعن برمته فى غير محله ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد صفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١٠١)

الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٣١ القضائية :

عمومية . ارتباط . تعدد . إثبات ” بوجه عام ” . تقض ” ما لا يجوز الطعن فيه ” .

(أ) عقوبة واحدة . للارتباط . شروط المادة ٣٢ عقوبات . توفرها أو عدم توفرها يدخل
في سلطة قاضي الموضوع : ما دام استخلاصه سائغا .

(ب) التعدي . على موظف . أثناء تنفيذه أمرا صادرا اليه من رئيسه . بما هو مكلف بأدائه .
هذا مما يدخل في أعمال وظيفته . المادة ١٠٩ عقوبات . مثال .
ما يدخل في أعمال الوظيفة : كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ولو
كان بأمر شفوي .

(ج) أدلة الإثبات . سلطة محكمة الموضوع في تقديرها . الأخذ بما ترتاح اليه منها . المجادلة
في ذلك ، أمام محكمة النقض . لا محل لها .

١ — لقاضي الموضوع سلطة تقرير توافر شروط تطبيق المادة ٣٢ عقوبات
أو عدم توافرها ما دام استخلاصه سائغا . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد
حصل واقعة الدعوى بما يفيد استقلال كل جريمة من الجريمتين المسندتين إلى
الطاعنين الأول والثاني عن الأخرى ، وكان الطاعنان المذكوران لم يدفعوا أمام
المحكمة بقيام الارتباط بين الجريمتين المسندتين إليهما فإن النعى على الحكم بالخطأ
في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

٢ — لما كان الحكم المطعون فيه قد أوضح أن الخفير المجنى عليه إنما تلقى
أمرا من رئيسه المباشر ” وكيل شيخ الخفراء ” بالقبض على أحد المتهمين ببناء

على أمر صادر من العمدة بإحضاره لاثباته في جنحة ضرب ، وأن تعدى الطاعنين عليه كان لمنعه من تنفيذ الأمر المكلف بأدائه وهو ما يدخل في أعمال وظيفته ، وكان من المقرر أنه يدخل في أعمال الوظيفة في هذا الخصوص كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ولو كان بأمر شفوي ، وكان الطاعنون لا ينازحون في وقوع التعدي على هذه الصورة وفي تلك الظروف فإن ما ينعونه على الحكم من قالة الخطأ في تطبيق القانون لتخلف شروط المادة ١٠٩ عقوبات يكون غير سليم .

٣ — لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والأخذ بما تراه إلى منها . فإذا كان مبنى الوجه الثالث من الطعن هو القصور في التسيب إذ لم يرد الحكم المطعون فيه على ما أثاره الدفاع من عدم وجود أثر مادي بالخفي المجهني عليه مما يكذب زعمه من حصول اعتداء عليه من الطاعنين ، فإن ذلك يعد من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا محل لإثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٥٧ بدائرة مركز قنا مديرية قنا : المتهمون الأول والثاني والثالث (الطاعنون) — استعمالوا القوة والعنف في حق الخفير النظامي أبو الوفا جاد الكريم ليحصلوا على اجتنابه أداء عمل من الأعمال المكلف بها وذلك بأن أمسكوا به واعتدوا عليه لإفلات المتهم الخامس من قبضته ليحولوا بينه وبين الذهاب به إلى دوار العمدة كأمر وكيل شيخ الخفراء له الذي ضبطه وقام بتسليمه إليه لهذا الغرض وتمكنوا بذلك من إفلات المتهم المذكور . المتهمان الأول والثاني أيضا — ضربا أبو المجد أحمد محمد فأحدثا به أصابتي الرأس والذقن الميقتين بتقرير السيد الطبيب الشرعي ولم يقصدا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته ... الخ وأحالهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١٠٩ و ٢٣٦ من قانون العقوبات للأول و ١٠٩ و ٢٣٦ و ١٣٦ و ١/١٣٧ من القانون نفسه للثاني و ١٠٩ من قانون العقوبات للثالث و ١/٢٤٢ من القانون المذكور للرابع

والخامس والسادس . ومحكمة جنايات قنا قضت حضوريا بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٩ و ١١١ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمين الثلاثة الأول والمادة ٢٣٦ من القانون المذكور للتهمين الأول والثاني مع تطبيق المادة ١٧ من القانون نفسه للتهمين الثلاثة والمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بالنسبة لباقي المتهمين بمعاقة كل من الطاعنين بالسجن ثلاث سنوات عن التهمة الأولى وبمعاقة كل من هندی محمود جاد الله ويوسف محمد أحمد جاد الله "الطاعن الأول والثاني" بالسجن ثلاث سنوات عن التهمة الثانية وغيايبا للتهمة الرابع والسادس وحضوريا للخامس بتغريم كل منهم مبلغ ٢٠٠ قرش . فطعن المحكوم عليهم الثلاثة الأول في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بعقوبتين مستقلتين عن كل من التهمتين المستندتين إلى الطاعنين الأول والثاني بالرغم من قيام الارتباط بينهما مما كان يتعين معه توقيع عقوبة واحدة إعمالا لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما يفيد استقلال كل جريمة من الجريمتين المستندتين إلى الطاعنين الأول والثاني عن الأخرى ، وكان تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمرا داخلا في سلطة قاضي الموضوع له أن يقرر فيه ما يراه ما دام استخلاصه سائغا ، وكان الطاعنين لم يدفعوا أمام المحكمة بقيام الارتباط بين الجريمتين ، فإن هذا الوجه من النعي يكون على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثاني من الطعن هو الخطأ في القانون أيضا إذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى إدانة الطاعنين عن تعديهم على الخفير بقصد إقلاص المتهم الخامس من قبضته مع أن القبض عليه لم يكن مشروعا لإنتفاء ما يبرره قانونا . فتخلف بذلك شرط تطبيق المادة ١٠٩ من قانون العقوبات .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أوضح أن الخفير المجنى عليه إنما تلقى أمرا من رئيسه المباشر ”وكيل شيخ الخفراء“ بالقبض على المتهم الخامس بناء على أمر صادر من العمدة بإحضاره لاثامه في جنحة ضرب، وأن تعدى الطاعنين عليه كان لمنعه من تنفيذ الأمر المكلف بإدائه وهو ما يدخل في أعمال وظيفته ، وكان من المقرر أنه يدخل في أعمال الوظيفة في هذا الخصوص كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ويكفي لصحته أن يكون بأوامر شفوية ، ولما كان الطاعنون لا ينازعون في وقوع التعدى على هذه الصورة وفي تلك الظروف فإن هذا الوجه من الطعن يكون غير سليم .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو القصور في التسبيب إذ لم يرد الحكم المطعون فيه على ما أثاره الدفاع من عدم وجود أثر مادي بالخفير المجنى عليه ، مما يكذب ما زعمه من حصول اعتداء عليه من الطاعنين لتمكين زميلهم من الإقالات .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفاع ورد عليه بأن عدم وجود إصابات بالخفير لا يضعف الثقة بشهادته ، وكان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والأخذ بما ترتاح إليه منها ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الوجه هو من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا محل لإثارته أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان .

(١٠٢)

الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٣١ القضائية :

إثبات "شهود . قرائن" . استدلالات . تفتيش . تحقيق "إجراءاته" .

(أ) شهود . أقوالهم في محضر . مع الاستدلالات . عدولهم عنها في تحقيق النيابة . امتناع حكم
الإدانة إلى أقوالهم الأولى . وإلى قرائن مؤيدة لتلك الأقوال . من إطلاقات محكمة
الموضوع .

(ب) إذن التفتيش . الصادر من النيابة إلى مأمور ضبط القضاء . تجارزه حدود الإذن
وتفتيشه مسكن شخص آخر . دون أن يسفر هذا التفتيش عما يؤاخذ به المتهمم . بطلان التفتيش .
لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى : طالما كانت هذه الإجراءات متقطعة الصلة
بالتفتيش الباطل .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأقوال الشهود والمتهمين في محضر
جمع الاستدلالات التي عدلوا عنها في تحقيق النيابة وكان يبين من مطالعة محضر
الضابط أنه تولى من بادئ الأمر تحقيق واقعة جنحة السرقة المسندة للطاعن
واستأذن النيابة في ضبط شخصين آخرين وتفتيش مسكنيهما فأذنت له بضبط
أحدهما فقط وتفتيش مسكنه ولكنه فتش مسكني الإثنين ولم يضبط فيهما شيئا
ثم سأل المأذون له تفتيشه وشخصا آخر فأبدى في محضره أقوالها التي أخذ بها
الحكم المطعون فيه وأقام قضاءه بإدانة الطاعن على تلك الأقوال وإلى قرائن
مؤيدة لها . لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الفساد في
الاستدلال والخطأ في الإسناد يكون في غير محله لأن ذلك من إطلاقات محكمة
الموضوع .

٢ — إذا كان مأمور الضبط القضائي قد تجاوز حدود إذن النيابة وذلك بتفتيش مسكن شخص آخر دون أن يسفر هذا التفتيش الباطل عما يؤخذ به المتهم ، وكان كل ما يترتب على بطلان التفتيش هو استبعاد الدليل المستمد منه ، فإن بطلان هذا التفتيش لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى التي شملها المحضر كسؤال الشهود والمتهمين طالما كانت هذه الإجراءات متقطعة الصلة بالتفتيش الباطل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخرين بأنهم في خلال سنة ١٩٥١ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ بدائرة محافظة الإسكندرية ومركز مغاغة مديرية المنيا : أولا — المتهم الأول : ١ — ارتكب تزويرا في محررين رسميين هما رخصة القيادة رقم ٣١٨١٩ اسكندرية ورخصة السيارة رقم ٣٢٩١ نقل اسكندرية بأن اصطنع هاتين الرخصتين ووقع عليهما بإمضاءات مزورة وأختام مقلدة . ٢ — استعمل هاتين الرخصتين المزورتين بأن قدمهما لأليير إلياس بدرة وكيل شركة الشمال بمغاغة بمناسبة قيامه بنقل أقطان بسيارته . ٣ — ارتكب تزويرا في محركات عرفية هي إيصال سند الشحن ٣٢٧ وإيصال استلام أقطان من محليج شركة مصر بمغاغة وما نفستو شركة أوتوبيس الشمال فرع مغاغة بأن وقع على هذه المحركات بإمضاءات نسبها زورا لياقوت محمد زايد بأن سرق الأقطان المينة الوصف والقيمة بالمحضر لعملاء بنك مصر والمسامة اليه بصفته سالفه الذكر . وثانيا : المتهمون الثاني والثالث (الطاعن) والرابع والخامس والسادس اشتركوا مع المتهم الأول في ارتكاب الجرائم سالفه الذكر بطريق الإتفاق والمساعدة بأن اتفقوا معه على ارتكابها وبأن قدم المتهم الثاني اليه سيارة نقل استعملها في ارتكاب الحادث . ثالثا — المتهم الأول أيضا : ١ — ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو رخصة القيادة رقم ٣٠٧١٤ اسكندرية بأن اصطنع هذه الرخصة ووقع عليها بإمضاءات مزورة وأختام مقلدة . ٢ — استعمل هذه الرخصة المزورة بأن قدمها إلى كل من الأباشي أحمد توفيق أبو النصر والأباشي أحمد محمد برعى والعسكري عبدالفتاح محمد شرف والأباشي

عبد العزيز مصطفى بمناسبة تحرير محاضر مخالفات ضده . وطلبت من غرفة
الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٠ و ٤١/٢ - ٣ و ٢١١
و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٣١٧/١ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وادعت
شركة مصر للتأمين بحق مدني قبل المتهمين متضامين بقرش واحد تعويضا
مؤقتا . ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق
المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين من الأول إلى الخامس .
أولا : بمعاقة كل من اسكندر سعيد بشاى وعبد الرحمن عمر على وحلى
عبد العال علام (الطاعن) وأحمد عبد الله محمد ونحيس الفارس سعيد بالأشغال
الشاقة لمدة خمس سنوات وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا إلى المدعية بالحق المدني
مبلغ قرش بصفة تعويض مؤقت والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش
أتعاب محاماة . وثانيا : ببراءة أحمد ابراهيم أحمد مما أسند اليه ورفض الدعوى
المدنية قبله . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٥ من
ديسمبر سنة ١٩٥٧ . وبتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٥٩ قضت محكمة النقض : بعدم
قبول الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثاني شكلا ، وبقبول الطعن المقدم من
الطاعنين الثالث والرابع والخامس شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه
وإحالة القضية إلى محكمة جنايات المنيا لتحكم فيها مجددا هيئة أخرى وألزمت
المطعون ضدها المصروفات . سمعت محكمة جنايات المنيا هذه الدعوى من جديد
وقضت فيها حضوريا عملا بالمواد ٤٠ و ٤١/٢ - ٣ و ٣١٧ من قانون العقوبات
بمعاقة كل من حلى عبد العال علام وأحمد عبد الله محمد ونحيس الفارس سعيد بالحبس مع
الشغل لمدة سنة واحدة عن تهمة الإشتراك في السرقة وببراءتهم عن باقي التهم المصنفة
اليهم عملا بالمادتين ٣٠٤/١ و ٣٨١/١ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال
والخطأ في الإسناد وفي ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه دانه بالإشتراك
في السرقة استنادا إلى أقوال اسكندر سعيد بشاى وتوفيق جاد مساك في محضر
معاون المباحث يوسف فوزى المؤرخ في ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٣ على الرغم من

أنه دفع بطلان هذا المحضر بطلانا مرجعه إلى أن النيابة أذنت له بضبط
اسكندر وحده وتفتيش مسكنه لكنه تجاوز حدود الإذن بتفتيش مسكن
آخر يدعى خميس الفار سعيد ولما لم يجده فيه ضبط زوج ابنته توفيق جاد مساك،
ثم سأله هو واسكندر فأبديا تلك الأقوال التي استند إليها الحكم مطرعا عدولهما
عنها في تحقيق النيابة مع أن مؤدى بطلان محضر المعاون أن لا يؤخذ بما تضمنته
من أقوال من سئلوا، به هذا إلى أن ما أورده الحكم في مدوناته عن أقوالهما في
في هذا المحضر يخالف ما ثبت عنها به .

وحيث إن الحكم المطعون فيه استند فيما استند إليه في إدانة الطاعن بالإشتراك
في سرقة الفطن إلى ما شهد به توفيق جاد مساك في محضر جمع الاستدلالات من أنه
رأى الطاعن يجتمع بأخرين في منزل صهره خميس الفار سعيد وسمعهم يتحدثون
في موضوع سرقة الفطن و إلى ما قرره المتهم اسكندر سعيد بشأى في هذا المحضر
من مقابلته للطاعن وآخرين في هذا المنزل وإلى قرائن مؤيدة لأقوالهما. لما كان
ذلك ، وكان يبين من مطالعة المفردات أن ما سجد به الحكم عن أقوال الشاهد
والمتهم المذكورين يتفق في مؤداه مع ما قرراه في محضر معاون المباحث المؤرخ
٢٢ مايو سنة ١٩٥٣ بما تنفى به قالة الخطأ في الإسناد، ولما كان من اطلاقات
محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشهود والمتهمين في محضر جمع الاستدلالات
ولو عدلوا عنها في تحقيق النيابة، وكان يبين من مطالعة محضر المعاون أنه تولى من
بادئ الأمر تحقيق واقعة جنحة السرقة واستأذن النيابة في ضبط اسكندر سعيد
بشأى وخميس الفار سعيد وتفتيش مسكنيهما فأذنت له بضبط الأول فقط
وتفتيش مسكنه لكنه قتش مسكنى الإثنين ولم يضبط فيهما شيئا ولم يجد خميس
فاستدعى زوج ابنته توفيق جاد مساك وسأله كما سأل المتهم اسكندر سعيد بشأى
فأبديا في محضره أقوالهما التي أخذ بها الحكم. ولما كان كل ما يترتب على بطلان
التفتيش استبعاد الدليل المستند منه، وكان تفتيش مسكن خميس الذى وقع باطلا
لعدم إذن النيابة به لم يسفر عن دليل يؤاخذ به الطاعن ، وكان بطلان التفتيش

لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى التي شملها المحضر كسؤال الشهود والمتهمين طالما كانت هذه الإجراءات منقطعة الصلة بالتفتيش الباطل — كما هو الحال في واقعة الدعوى — ولما كان يبين من الوقائع السابقة أن معاون المباحث ضبط المتهم اسكندر وسأله بناء على إذن النيابة بذلك ، كما استدعى توفيق وسأله كشاهد في الدعوى وذلك أداء لواجبه المنصوص عليه في المادتين ٢١ و٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية، لما كان كل ذلك ، فإن الطعن يكون قائما على غير أساس متعين للرفض موضوعا .

جلسة ٢٣ من ابريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
ومحمد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان .

(١٠٣)

الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٣١ القضائية:

نقض "إجراءاته" ..

تقرير الأسباب . وجوب اشتماله على الأسباب التي يبنى عليها الطعن . المادة ٣٤ من القانون ٥٧
لسنة ١٩٥٩ .

اقتصار تقرير الأسباب المقدم على مجرد استعراض المراحل التي مرت بها الدعوى ، دون أي
بيان للطاعن الموجهة للحكم . هو طعن خلو من الأسباب . عدم قبوله شكلا .

إذا كان الطاعن قد قدم مذكرة بأسباب طعنه — موقعا عليها من محاميه —
وصفها بأنها أسباب تمهيدية اقتصر فيها على بيان المراحل التي مرت بها الدعوى
واختتمها بأنه يطعن على الحكم للأسباب التكميلية التي سيقدمها فيما بعد ، غير أنه
لم يفعل — ومن ثم فإنه لا يكون قد قدم أسبابا لطعنه في الميعاد القانوني ، وهو
ما يتعين معه الحكم بعدم قبوله شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٢/٢/١٩٥٨ بدائرة مركز المراغة
- مديرية سوهاج : قتل عمدا محمد ابراهيم احمد سليم بأن أطلق عليه حيارا
ناريا من بندقية كانت معه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة
بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته

إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضور يا بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملاً بمادة الاتهام بمعاينة المتهم "الطاعن" بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقدم الاستاذ المحامي عنه تقريراً بالأسباب في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ يطلب فيها القبول والنقض والإحالة ويحتفظ لنفسه بتقديم أسباب تكميلية إلا أنه لم يقدم شيئاً ... الخ .

المحكمة

من حيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً من محكمة جنايات سوهاج بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٦٠ وقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض في يوم صدوره ، ثم قدم بتاريخ ٣٠/١١/١٩٦٠ مذكرة بأسباب طعنه موقعا عليها من الأستاذ المحامي وصفها بأنها أسباب تمهيدية اقتصر فيها على بيان المراحل التي مرت بها الدعوى إلى أن صدر الحكم فيها واختتمها بأنه يطعن على الحكم للأسباب التكميلية التي سبقها فيما بعد ، ولكنه لم يقدم أسباباً أخرى . ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ : قد أوجبت في الفقرة الثانية منها تقديم الأسباب التي يدعى عليها الطعن في الميعاد المبين بالفقرة الأولى ، وكان الثابت مما تقدم أن الطاعن لم يقدم أسباباً لطلعه فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
ومحمد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان .

(١٠٤)

الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٣١ القضائية:

محاكمة " إجراءات المحاكمة " . اختصاص " التنازع السلبي " . نقض
" سلطة محكمة النقض " .

(أ) تقدير المحكمة من المتهم بأقل من خمس عشرة سنة وقت ارتكاب الحادث . الحكم بعدم
الاختصاص والإحالة إلى النيابة لإحالة الدعوى إلى محكمة الأحداث . الرجوع إلى دفتر
المواليد . ثبوت أن من المتهم عند ارتكاب الحادث تجاوز خمس عشرة سنة . الحكم
بعدم الاختصاص . خطأ .

(ب) الحكم بعدم الاختصاص . لأن المتهم حدث . هو حكم غير منسب للنصومة . ثبوت أن
المتهم لم يكن حدثا وقت ارتكاب الحادث . سيقابل حتما بحكم بعدم الاختصاص من
محكمة الأحداث . وجوب اعتبار الطعن المرفوع من النيابة طلبا بتعيين الجهة المختصة
بالفصل في الدعوى . قبول الطلب . وتعيين محكمة الجنايات .

١- إذا كانت محكمة الجنايات قد قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة
الأوراق إلى النيابة لاتخاذ إجراءاتها في إحالتها إلى محكمة الأحداث المختصة
لما رآته على أساس تقديرها لسن المتهم من أنه لم يكن عند ارتكاب الحادث
قد بلغ من العمر خمس عشرة سنة ، وكان يبين من المفردات التي أصررت محكمة
النقض بضحها تحقيقا للطعن أنه تبين بالكشف من دفاتر المواليد أن المتهم
قد تجاوز سنه عند ارتكاب الحادث خمس عشرة سنة خلافا لما ذهب إليه
الحكم المطعون فيه وبني عليه قضاءه فإن المحكمة ستكون قد أخطأت إذ قضت
بعدم اختصاصها بنظر الدعوى .

٢ - قضاء محكمة الجنايات - خطأ - بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة الأوراق إلى النيابة لإحالتها إلى محكمة الأحداث المختصة ، هو حكم غير منه للتصومة وسيقابل حتماً بحكم يصدر من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها هي الأخرى ومن ثم فقد وجب اعتبار الطعن المرفوع من النيابة طلباً بتعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعوى . فإذا كان الثابت بالكشف من دفاتر المواليد ، أن سن المتهم وقت ارتكاب الحادث كانت تزيد على خمس عشرة سنة فإنه يتعين قبول الطلب وتعيين محكمة الجنايات للفصل في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز الفيوم محافظة الفيوم : أولاً - أحرز سلاحاً نارياً غير مششخناً "فرد خرطوش" دون ترخيص . ثانياً - أحرز ذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية دون ترخيص . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١ و ٦ و ١/٢٦ و ٤ - ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ . ومحكمة جنايات الفيوم قضت بحضوره بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملاً بالمادة ٧٣ من قانون العقوبات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة الأوراق إلى النيابة لاتخاذ إجراءاتها في إحالتها إلى محكمة الأحداث المختصة . فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تقول في الطعن المرفوع منها إن محكمة جنايات الفيوم قد أخطأت في الحكم بعدم الاختصاص بنظر الدعوى وإحالتها إلى النيابة لإحالتها إلى محكمة الأحداث تأسيساً على تقديرها لسن المتهم بأقل من خمس عشرة سنة وقت ارتكاب الحادث على خلاف ما ثبت من الأوراق من أن سنه تزيد على ذلك .

وحيث إن الدعوى رفعت على المطعون ضده لإحرازه سلاحا ناريا غير مششخن وذخائرها تستعمل في الأسلحة النارية بغير ترخيص فقضت محكمة الجنايات بحكمها المطعون فيه بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة الأوراق إلى النيابة لاتخاذ إجراءاتها في إحالتها إلى محكمة الأحداث المختصة لما وأنه على أساس تقديرها لسن المتهم من أنه لم يكن عند ارتكاب الحادث قد بلغ من العمر خمس عشرة سنة : لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أنه تبين بالكشف من دفاتر مواليد ناحية الصالحية أن محمد هاشم محمد خطاب مولود بتاريخ ١٢/٧/١٩٤٤ فقد تجاوز سنه عند ارتكاب الحادث الحاصل في ٧/١٢/١٩٥٩ خمس عشرة سنة خلافا لما ذهب إليه الحكم وبني عليه قضاءه — لما كان ما تقدم ، وكان الحكم بعدم الاختصاص هو حكم غير منه للتصومة فقد وجب اعتبار الطعن المرفوع من النيابة طلبا بتعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعوى ، ولما كانت محكمة الجنايات قد أخطأت إذ قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وكان هذا الحكم سيقابل حتما بحكم يصدر من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها هي الأخرى بنظر هذه الدعوى لما ثبت من أن من المتهم كانت وقت ارتكاب الحادث تزيد على خمس عشرة سنة فإنه يتعين قبول الطلب وتعيين محكمة جنايات الفيوم للفصل في الدعوى .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبدالسلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان .

(١٠٥)

الطعن رقم ١٦٧٥ لسنة ٣١ القضائية :

إثبات "شهود" . محكمة الموضوع "سلطانها" . حكم "مالا يعيبه" . تفتيش .
دفاع .

(أ) محكمة الموضوع . سلطانها في تقدير الدليل . لها أن تأخذ بما تظمن إليه
من أقوال الشهود وتطرح ما لا تظمن إليه . دون التزام ببيان حلة ما ارتأته . مادام
التقدير سائغا .

(ب) لا يعيب الحكم عدم رده على دفاع الطاعن الموضوعي . اكتفاؤها بإيراد أدلة
الثبوت . مفاد ذلك : اطراحها هذا الدفاع . مثال .

(ج) تفتيش . إتمامه تحت إشراف رجل الضبطية القضائية . الذي له قانونا حق
تفتيش الركاب بالمنطقة الجمركية . تفتيش صحيح .

(د) دفاع . الأخذ بأقوال شاهد في التحقيقات ، دون سماعه بالجلسة . حرية المحكمة
في تكوين عقيدتها . من مجموع الأقوال المطروحة . مادام في وسع المتهم أن يناقشها .
لا إخلال بحق الدفاع .

١ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الدليل ، فلها أن تأخذ بما تظمن
إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تظمن إليه منها دون أن تلتزم ببيان حلة
ما ارتأته مادام تقديرها سائغا .

٢ — لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم رده على دفاع الطاعن الموضوعي عن
كيفية حصول التفتيش وطريقة ضبط المندبل المحتوى على المخدر وما أسفر عنه

تحليله ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى ما ثبت من تقرير التحليل من أن المادة المضبوطة مع الطاعن مخدرة ولأن في إيراد أدلة الثبوت ما يفيد ضمنا إطراحها لهذا الدفاع .

٣ — إذا كان الحكم قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش فقال إن هذا التفتيش قد تم تحت إشراف معاون المباحث الذي له قانونا حق تفتيش الركاب و انتهى إلى رفضه ، وكانت المحكمة لا تلتزم ببيان موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل ثابت فيها ، وكان يبين من المفردات أن معاون المباحث قرر أن التفتيش حصل للطاعن تحت رقابته وإشرافه وكان هذا الحق مخولا له قانونا ، فإنه لا سبيل إلى مصادرة المحكمة في اعتقادها ما دامت قد اقتنعت بهذه الأقوال .

٤ — لمحكمة الموضوع — في سبيل تكوين عقيدتها — أن تأخذ إلى جانب أقوال من سمعهم من الشهود بأقوال آخرين في التحقيقات وإن لم تسمع شهادتهم بنفسها طالما أن أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث ، وكان في وسع المتهم أن يناقش تلك الأقوال . فإذا كان يبين من محضر الجلسة أن أقوال الشاهد الذي لم يسمع بالجلسة كانت محل مناقشة من المدافع عن الطاعن ودارت عليها مرافقته ، فلا يعيب الحكم اعتماده على أقوال ذلك الشاهد في التحقيقات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٣/٤/١٩٥٩ بدائرة قسم الميناء محافظة الاسكندرية : أحرز جوهرًا مخدرا "أفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١ من الجدول المرفق . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضورها بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢

لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١ من الجدول رقم ١ المرفق بمراقبة الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقصص ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الخطأ في تحصيل واقعة الدعوى والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب والخطأ في الإسناد . ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في تحصيله للواقعة أن محمود داود القنبر المقدم بإدارة مخبرات مصلحة السواحل سلم الطاعن إلى محمد هاشم الدرديري معاون المباحث لتفتيشه فكلف المخبر عبد المنعم عبد الفتاح بذلك . وما قاله الحكم من ذلك لا سند له من الأوراق بل هو يخالف ما ذكره محمود داود القنبر في التحقيقات ، ولا يؤثر في ذلك ما قاله المخبر مرضا من أنه أمر بالتفتيش من محمد هاشم الدرديري فإن هذا الاسم لم يذكر إلا لتصحيح إجراءات التفتيش ، كما أورد الحكم أن الطاعن كان يخرج ما في جيوبه ويعرضه على المخبر وهذا البيان في كيفية حصول التفتيش ينفيه ما ذكره الشاهد محمود عبد الرازق مأمور تفتيش الركاب من أن المخبر كان يفتش الطاعن بوضع يده في جيبيه ، وقد تأيد ذلك بما ثبت من وجود تمزق بجيب جاكته الطاعن مما مؤداه أن هذا التمزق كان نتيجة للتفتيش عنوة ، وقد قصر الحكم في الإحاطة بدليل هام من أدلة البراءة مستمد من عدم وجود آثار المادة المخدرة بمنديل الطاعن الذي قيل بضبط المخدر به مغلفا بورقة ، ولم يتناول ما أشار إليه الدفاع من متناقضات بشأن طريقة ضبط هذا المنديل ولم يرد على هذا الدفاع . هذا إلى أنه أففل ما أسفر عنه تحليل المنديل والمطواة المضبوطتين مع الطاعن من نتيجة سلبية مع وجود أثر المخدر في الجيب فقط مما يستفاد منه كذب المخبر في كيفية حصول التفتيش .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد واقعة الدعوى في أنه بينما كان المقدم محمود داود القنبر بإدارة مخبرات مصلحة السواحل بحرس الجمارك يقوم بمراقبة الركاب النازلين من البواخر شاهد الطاعن وآخر ضمن الركاب واشتباه فيهما لعدم دخولهما مبنى التفتيش الجمركي فاستوقفهما وسلمهما إلى السيد محمد هاشم الدرديري

معاون مباحث الجمارك فكلف الأخير المخبر عبد المنعم عبد الفتاح بتفتيش الطاعن فأدخله إلى حجرة التفتيش ولما شرع في تفتيشه تحت إشراف المعاون أخذ الطاعن يخرج ما في جيوبه ويعرضه على المخبر وكان من بين محتوياتها منديل أطبق عليه بيده وتردد في تسليمه للمخبر فأمسك الأخير بيده ووجد بداخل المنديل مادة مخدرة ثبت من التحليل أنها أفيون فضبطه وما معه من مخدر وسلمه إلى المعاون . وساق الحكم تدليلا على صحة هذه الواقعة أقوال المقدم محمود القنبر والمخبر عبد المنعم عبد الفتاح والمعاون محمد هاشم الدرديري ، وما ثبت من تقدير التحليل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الدليل فلها أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تطمئن إليه منها دون أن تلزم ببيان علة ما ارتأته مادام تقديرها سائغا . لما كان ما تقدم ، وكان ما أورده الحكم من أن المقدم محمود القنبر سلم الطاعن إلى معاون المباحث لتفتيشه . فكلف المخبر بذلك ، له أصل ثابت بالأوراق مستند من أقوال المخبر والمعاون ولا تريب على المحكمة إن هي عولت على أقوال هذين الشاهدين في هذا الخصوص ، ولما كان ما يثيره الطاعن خاصا بواقعة تسليم الطاعن للمخبر وبشخص من قام بتسليمه إليه ودعواه بأن ما أورده الحكم عن هذه الواقعة لا سند له . كل هذا لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير الدليل لا يقبل منه أمام هذه المحكمة وليس فيه من خطأ الإسناد شيء . ولما كان لا يعيب الحكم عدم رده على دفاع الطاعن الموضوعي عن كيفية حصول التفتيش وطريقة ضبط المنديل وما أسفر عنه تحليله ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى ما ثبت من تقرير التحليل من أن المادة المضبوطة مع الطاعن مخدر ، ولأن في إيراد أدلة الثبوت ما يفيد ضمنا إطراحها لهذا الدفاع . ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والثالث من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، فقد دفع الطاعن ببطلان القبض والتفتيش الواقعيين عليه لأن المخبر الذي قام بهما ليس من رجال الضبطية القضائية ولم يورد الحكم في بيانه لأقوال شهود الإثبات ما يؤيد ما ذهب إليه عند رفض هذا الدفع من أن التفتيش تم تحت إشراف معاون المباحث .

وحيث إن الحكم عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش فقال إن هذا التفتيش قد تم تحت إشراف السيد / محمد هاشم الدرديري معاون المباحث الذي له قانونا

حق تفتيش الركاب و انتهى إلى رفضه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تلتزم
ببيان موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل ثابت فيها ، وكان يبين من
المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه أن معاون المباحث قرر
أن التفتيش حصل للطاعن تحت رقابته وإشرافه وكان هذا الحق مخولا له قانونا ،
فإنه لا سبيل إلى مصادرة المحكمة في اعتقادها مادامت قد اقتنعت بهذه الأقوال
وبذلك يكون هذا الوجه غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع إذ اعتمد
الحكم المطعون فيه في إدانة الطاعن على أقوال معاون المباحث محمد هاشم الدرديري
في التحقيقات مع استبعاد النيابة له كشاهد ودون أن تسمع المحكمة شهادته .

وحيث إنه لما كان لمحكمة الموضوع — في سبيل تكوين عقيدتها — أن
تأخذ إلى جانب أقوال من سمعتهم من الشهود بأقوال آخرين في التحقيقات وأن
لم تسمع شهادتهم بنفسها طالما أن أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث ،
وكان في وسع المتهم أن يناقش تلك الأقوال ، وكان يبين من محضر الجلسة أن
أقوال هذا الشاهد كانت محل مناقشة من المدافع عن الطاعن ودارت عليها مرافعته ،
فلا يعيب الحكم اعتماده على أقواله في التحقيقات . لما كان كل ذلك ، فإن الطعن
برمته يكون على غير أساس من القانون ، متعيना رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٢

رياسة السيد المستشار السيد أحمد فني ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي خاطر ،
ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار مصطفى رضوان .

(١٠٦)

الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣١ القضائية :

غرفة الاتهام . أمر بالالوجه . تلبس . تفتيش . مأمورو الضبط القضائي .

(١) غرفة الاتهام . سلطتها في الإحالة إلى محكمة الجنايات . إذا كانت الواقعة جناية ،
والدلائل فيها كافية ، وترجحت لديها إدانة المتهم . يجب عليها أن تحصى الواقعة والأدلة
المطروحة : لتبين توفر عناصر الجريمة أو أن القانون يعاقب عليها . سلطتها التقديرية
في كفاية الدليل — يتقرر سائق — من الأمور الموضوعية . لا تتجاوز منها سلطتها .
ولا مخالفة للقانون . المادة ١٧٩ أ . ج .

(ب) سلطة مأمورو الضبط القضائي . في القبض على المتهم الحاضر . إذا وجدت دلائل كافية على
اتهامه . حالات على سبيل الحصر . توافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام .
ينحصر لتقدير غرفة الاتهام . عدم كفاية الدلائل . لا تبرر القبض ولا التفتيش .

١ — لما كانت غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات إلا إذا
تبينت أن الواقعة جناية وأن الدلائل كافية على إدانة المتهم وترجحت لديها إدانته
فإن عليها أن تمحص الدعوى والأدلة المطروحة أمامها لتبين ما إذا كانت تنطوي
على جريمة توافرت عناصرها أو أن القانون لا يعاقب عليها . لما كان ذلك ،
فإن القول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام أو عدم توافر
شيء من ذلك هو من الأمور الموضوعية التي تقدرها غرفة الاتهام بعد تمحيصها
واقعة الدعوى فإن رأت في حدود سلطتها التقديرية أن الدلائل لم تكن كافية
لتبرر قيام مأمورو الضبط القضائي بالقبض على المتهم وتفتيشه ورتبت على ذلك
اعتبار القبض الواقع على المتهم باطلا ، وكان هذا التقرير منها سائغا ، فإنها
لا تكون قد تجاوزت سلطتها ولا مخالفة للقانون .

٢ — تنص المادة ٣٤ إجراءات على أن لأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات حددها الشارع حصرا ومنها الجنايات . والقول بتوافر حادثة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام أو عدم توافر شيء من ذلك هو من الأمور بالموضوعة التي تقرها غرفة الاتهام . فإذا رأت الغرفة في حدود سلطتها التقديرية — وفي خصوص الدعوى المطروحة — أن محاولة المتهم ، الذي لم يكن مأذونا بتفتيشه ، الهرب من المفهى أثناء مدهامة الضابط لها ليس فيها ما ينبىء بوقوع جريمة متلبس بها كما هى معرفة به فى القانون ورتبت على ذلك اعتبار القبض الواقع على المتهم باطلا فإنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها ويكون قرارها بالآلا وجه لإقامة الدعوى الجنائية فى محله ويتعين رفض الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من آخر والمطعون ضده بأتهما فى يوم ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز زقى : أحرزاً جواهر مخدرة "حشيشا وأفيونا" فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به . وأمام غرفة الاتهام بمحكمة طنطا دفع الحاضر مع المتهم الثانى "المطعون ضده" ببطلان القبض والتفتيش . وبتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ قررت الغرفة أولا : بإحالة القضية إلى محكمة جنايات طنطا بالنسبة للمتهم الأول مع استمرار حبسه وثانيا : بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم الثانى نجيب محمد عطيه "المطعون ضده" ومصادرة الأشياء المضبوطة معه عدا النقود . وقد ردت الغرفة فى أسبابها على الدفع قائلة بأن القبض قد وقع باطلا وبالتالى التفتيش وما تلاهما من إجراءات . فطعنّت النيابة العامة فى هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن قرار غرفة الاتهام المطعون فيه إذ قضى بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى بناء على ما قانته الغرفة من انتفاء حالة التلبس وأن محاولة المتهم الهرب لا تنهى عن وقوع جريمة متلبس بها يكون قد انطوى على فساد في الاستدلال أدى إلى الخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

وحيث إن القرار المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في أن ضابط مكتب المخدرات انتقل إلى مقهى المطعون ضده لضبط المتهم الأول الذى صدر إذن النيابة بضبطه وتفتيشه وإذا دخل المقهى شاهد المطعون ضده بهم بالهروب فلحق به الكونسابل المرافق للضابط وقبض عليه وقتشه فعرّضه على كيس من القماش بداخله ميزان حساس وتبين من تحليلهما أن بهما آثار مادة الحشيش وأضاف القرار أن هذا المتهم لم يكن في حالة من حالات التلبس بالجريمة التى أجاز فيها القانون القبض والتفتيش ، كما أن الضابط لم يكن ماذونا له بتفتيشه وليس في محاولته الهرب ما ينبىء عن وقوع جريمة متلبس بها وانتهى إلى عدم وجود وجه لإقامة الدعوى ضده — لما كان ذلك ، وكانت غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات طبقا لنص المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية إلا إذا تبينت أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجمت لديها إدانته ولذلك فإن عليها أن تمحص واقعة الدعوى والأدلة المطروحة أمامها لتبين ما إذا كانت تنطوى على جريمة توافرت عناصرها أو أن القانون لا يعاقب عليها — لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن للأمور الضبط القضائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرها ومنها الجنايات ، وكان القول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام أو عدم توافر شيء من ذلك هو من الأمور الموضوعية التى تقدرها غرفة الاتهام بعد تمحيصها واقعة

الدعوى ، وكانت الغرفة قد رأت في حدود سلطتها التقديرية أنه لم يكن لرجل الضبطية القضائية أن يجرى الضبط والتفتيش لعدم كفاية الدلائل على اتهامه بجناية تبرر القبض عليه ولأنه ليس في هرب المتهم — في خصوص واقعة الدعوى — ما ينبئ عن وقوع جريمة متلبس بها كما هي معرفة به في القانون ورتبت على ذلك اعتبار القبض الواقع على المتهم باطلا هو وما بنى عليه — ولما كان هذا التقدير منها سائغا فإنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها ولا مخالفة للقانون فيما انتهت إليه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٢

بإدارة السيد المستشار السيد أحمد مفيق . وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الحشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(١٠٧)

الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣١ القضائية :

مرفقة " أركانها " .

الاختلاس في جريمة السرقة . يتم باقتراع المال من حيازة المجني عليه . بغير رضاه . كل اتصال
لاحق للجاني بالمسروق ، يعتبر أثرا من آثار السرقة . وليس مرفقة جديدة . مادام سلطانه ظل
مبسوطا عليه .

اكتشاف المجني عليه لجزء من المال المسروق . عند البحث عنه . اختفاؤه على مقربة منه لضبط
من يحاول قتله . لا يخرج به المسروق من حيازة الجاني . ولا يعيده الى حيازة المجني عليه الذي
لم يسترده . مثال .

الاختلاس في جريمة السرقة يتم باقتراع المال عن حيازة المجني عليه بغير رضاه .
فاذا تم له ذلك ، كان كل اتصال لاحق للجاني بالمسروق يعتبر أثرا من آثار
السرقة وليس مرفقة جديدة مادام سلطانه ظل مبسوطا عليه . لما كان ماتقدم ،
وكان اكتشاف المجني عليه لجزء من المسروق عند البحث عنه واختفاؤه على
مقربة منه لضبط من يحاول قتله ، لا يخرج المسروق من حيازة الجاني ، ولا يعيده
إلى حيازة المجني عليه الذي لم يسترده ، فلا يمكن اعتبار نقل الجناة له من موضعه
الذي أخفى فيه سرقة جديدة . ذلك بأن السرقة تمت في الليلة السابقة ولا يمكن
أن تتكرر عند محاولة نقل جزء من المسروق من مكان إلى آخر بعد ذلك . فاذا
كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن وآخرين عن الواقعة التي تمت في الليلة
التالية للسرقة باعتبارهم قد ارتكبوا سرقة جديدة فانه يكون قد اخطأ في تطبيق
القانون بما يتعين معه تقضيه والاحالة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليهما الآخرين
الذين لم يطعنا في الحكم لوحدة الواقعة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخرين بأنهم في ليلتي ٢٤ و ٢٥/٣/١٩٦٠ بدائرة مركز منيا القمح مديرية الشرقية : أولا — سرقوا أجزاء آلة الري الميينة وصفا وقيمة بالمحضر اميد الحميد محمد بنداوي وحسين محمد بنداوي حالة كون الأول " الطاعن " بجمل سلاحا ظاهرا . وثانيا — المتهم الأول أيضا : أحرز بغير ترخيص ولا مسوغ قانوني سلاحا ناريًا غير مششخن " فرد خرطوش " وذخيرة مما تستعمل فيه . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٣١٦ ع ١ و ٦ و ١/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول المرفق . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضور يا بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات بالنسبة إلى جميع المتهمين والمواد ١ و ٦ و ١/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ بالنسبة للمتهم الأول أيضا مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين جميعا . أولا — بمعاقة المتهم الأول أحمد خاطر عهد الله " الطاعن " بالحبس سنة مع الشغل عن التهمة الأولى وبحبسه ستة أشهر مع الشغل وتغريمه خمسة جنيهات عن تهمة احرار السلاح والذخيرة ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . وثانيا — بمعاقة كل من المتهمين الثاني والثالث بالحبس مع الشغل لمدة سنة . فطن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق التقض . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين اعتبر من واقعة ضبط الطاعن والمتهمين الآخرين ليلة ٢٥/٣/١٩٦٠ جناية سرقة وقعت ليلا بجمل سلاح مع أنها في واقع الأمر لا تعدو أن تكون جنحة .

وحيث ان واقعة الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه تخلص في أنه في صباح يوم ٢٤/٣/١٩٦٠ اكتشف حسين محمد بنداوي ومحمد حسين بنداوي سرقة بعض قطع من ساقية يملكها أولها وآخرون فآثرا عدم التبليغ عن السرقة

وصحبا معهما آخرا وأخذ الثلاثة يبحثون عن المسروقات حتى اهتدوا بعد غروب يوم ١٩٦٠/٣/٢٤ إلى قطعة من المسروقات " مثلثة " ملقاه بجوار زراعة قطن قريبة من كوبرى ، فكنوا بالقرب منها وبعد العشاء أبصروا بالمتهمين الثلاثة مقبلين ووقف أولهم " الطاعن " على الكوبرى بينما كان الآخران يحملان هذه القطعة من الزراعة فقبضوا عليهم وكان أولهم يحمل سلاحا " فرد خرطوش " وكان الثانى يحمل " عتلة " . وانهى الحكم إلى اعتبار السرقة واقعة فى ليلة ١٩٦٠/٣/٢٥ من المقبوض عليهم ليلا وبحمل سلاح بقوله إن ملكية المسروق قد ماتت لصاحبها بمجرد العثور عليها وعلى اعتبار أن حمل المتهمين لها فى تلك الليلة يعتبر سرقة جديدة معاقبا عليها بالمادة ٣١٦/٢ من قانون العقوبات وعاقبت الطاعن بالحبس سنة من تهمة السرقة وستة شهور وغرامة خمسة جنيهات والمصادرة عن تهمة احرار السلاح والذخيرة . لما كان ذلك ، وكان الاختلاس فى جريمة السرقة يتم باقتراع المال من حيازة المجنى عليه بغير رضاه فاذا ما تم ذلك ، كان كل اتصال لاحق للجاني بالمسروق يعتبر أثرا من آثار السرقة وليس سرقة جديدة مادام سلطانه ظل مبسوطا عليه . لما كان ما تقدم ، وكان اكتشاف المجنى عليه لجزء من المسروق عند البحث عنه واختفاؤه على مقربة منه لضبط من يحاول نقله لا يخرج المسروق من حيازة الجاني ولا يعيده إلى حيازة المجنى عليه الذى لم يسترده ، فلا يمكن اعتبار نقل الجناة له من موضعه الذى اخفى فيه سرقة جديدة ، ذلك بأن الجريمة قد تمت فى ليلة ١٩٦٠/٣/٢٤ ولا يمكن أن تتكرر بهذه الصورة فيكون ما انتهى إليه الحكم من اعتبار واقعة محاولة نقل " المثلثة " من مكان إلى آخر بعد سرقتها فى الليلة السابقة سرقة جديدة غير صحيح فى القانون . هذا إلى أن بيان الحكم لواقعة الدعوى أتى على وجه لا يستدل منه على مبلغ استقرار هذه الواقعة فى ذهن المحكمة وقد جر هذا الاضطراب والغموض إلى خطأ الحكم فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والاحالة . ولما كان وجه الطعن يتصل بالمحكوم عليهما الآخرين اللذين لم يطعنا فى الحكم لوحدة الواقعة فان نقض الحكم لهذا السبب يقتضى نقضه بالنسبة إليهما أيضا .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وصد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار معطاني وضوان .

(١٠٨)

الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣١ القضائية :

عمل . عقوبة " تعددها " . نقض " حالاته " . سلطة محكمة النقض .

(أ) قانون عقد العمل الفردي . الالتزامات المتعددة على صاحب العمل هي نومان :
الالتزامات تناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، والالتزامات فرضها القانون
على رب العمل كتنظيم لحسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة . أمثلة .

(ب) عقوبة المادة ٢٢١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . التعدد الذي ورد بالفقرة الأخيرة
من هذه المادة . قصد المشرع إلى قصر هذا التعدد على الالتزامات التي تناول حقوق
العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم وما يكفله لهم .
وله ذلك : مساس تلك الالتزامات بمصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة . أمثلة .

(ج) إغفال النص في منطوق الحكم على تعدد العقوبة . بقدر عدد العمال . خطأ في تطبيق
القانون . يستوجب نقض الحكم جزئياً وتصحيحه .

١ - المستفاد من نصوص القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه قد اشتمل على
نومين من الالتزامات التي فرضها على صاحب العمل . الأولى : وهي تناول
حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من
أجر وإمالة غلاء وما يكفله لهم من علاج وكذلك تحديد ساعات العمل ومنح
الأكازات والمكافآت المستحقة لهم إلى آخر تلك الالتزامات التي تمس مصالح
أفراد العمال وحقوقهم مباشرة . والثانية : وهي الأحكام التي فرضها القانون على
صاحب العمل وهي أحكام تنظيمية تهدف المشرع منها إلى حسن سير العمل
واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون

على الوجه الذى يحقق الغرض من إصداره . ومن قيل ذلك ما نص عليه
في المادة ٦٥ من القانون من وجوب توفير وسائل الإسعافات الطبية بالمنشأة
وما أوجبه في المادة ٧٠ منه من قيد الغرامات التي توقع على العمال في
مبجل خاص .

٢ — تنص المادة ٢٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على معاقبة من
يخالف أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني في شأن عقد العمل الفردى
والقرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن مائتى قرش ولا تتجاوز
ألفى قرش . ثم نص في الفقرة الأخيرة من هذه المادة "وتعدد الغرامة بقدر
عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة" . فإذا كان المستفاد من مجموع
نصوص هذا القانون أنه قد اشتمل على نوعين من الالتزامات التي فرضها على
صاحب العمل فإن ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من القانون
على تعدد العقوبة بقدر عدد العمال إنما يكون قاصرا على مخالفة الالتزامات التي
تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم
من أجر وإعانة غلاء وما يكفله لهم من علاج وكذلك تحديد ساعات العمل
ومنع الأجازات والمكافآت المستحقة لهم إلى آخر تلك الالتزامات التي تمس
مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده عن الجريمتين
المنصوص عنهما في المادتين ٤٣ و ٦٩ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩؛ وقضى
بتغريمه مائتى قرش عن كل من هاتين التهمتين دون أن ينص على تعدد
الغرامة المحكوم بها بقدر عدد عماله الثلاثة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا في هذا الخصوص وتصحيحه بجعل
الغرامة مائتى قرش عن كل عامل من العمال الثلاثة في كل من هاتين التهمتين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ١٥ مارس سنة ١٩٦٠ بدائرة
دير ب نيم محافظة الشرقية : أولا — لم يحضر عقد عمل بينه وبين عماله
الثلاثة المينة أسمائهم بالمحضر ولم يسلم لأى منهم صورة . ثانيا — لم يقدم بتوفير
وسائل الإسعافات الطبية في المنشأة . وثالثا — لم ينشئ ملفا لكل عامل .
٢٠ (١١) ج

ورابعا — لم يقيم بأعداد سجل قيد الغرامات . وخامسا — لم يقيم بأعداد سجل القيد والأجرو وإصابات العمل . وطلبت عقابه بالمواد ٤٣ و ٦٥ و ٦٩ و ٧٠ و ٢٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ و ٤٥ و ١١٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة ديرب نجم الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٦٠٠ ستمائة قرش عن كل تهمة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت حضوريا بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم ٢٠٠ قرش عن كل تهمة . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض بتعدد الغرامة المحكوم بها على المطعون ضده بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة موضوع التهم الأربع الأولى إعمالا لنص المادة ٢٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يوجب نقضه نقضا جزئيا فيما قضى به في هذه التهم الأربع وتصحيحه .

وحيث إن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل قد فرض في نصوصه المختلفة التزامات متعددة على صاحب العمل لصالح العمال الذين يستخدمهم في مؤسسته ونص في المادة ٢٢١ منه "على معاقبة من يخالف أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني في شأن عقد العمل الفردي والقرارات الصادرة تنفيذه بغرامة لا تقل عن مائتي قرش ولا تتجاوز ألفي قرش" ، ثم أورد في الفقرة الأخيرة من هذه المادة "وتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة" . لما كان ذلك ، وكان المستفاد من مجموع نصوص هذا القانون أنه قد اشتمل على نوهين من الالتزامات التي فرضها على صاحب العمل . الأولى — وهي تناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم من أجر وإعانة غلاء وما يكفله لهم من علاج وكذلك تحديد ساعات العمل ومنع الاجازات والمكافآت المستحقة لهم إلى آخر تلك الالتزامات التي تمس مصالح

أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالذات هذه الحقوق هي التي حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من هذا القانون ، وهي صريحة في أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين اجمعت المخالفة بحق من حقوقهم . أما النوع الثاني من الأحكام التي فرضها القانون على صاحب العمل فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره ومن قيل ذلك ما نص عليه في المادة ٦٥ من القانون من وجوب توفير وسائل الاسعافات الطبية بالمنشأة وما أوجبه في المادة ٧٠ منه من قيد الغرامات التي توقع على العمال في مجل خاص مما كان محلا للتهمتين الثانية والرابعة المسندتين إلى المطعون ضده فهو مما لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال — لما كان ذلك ، وكان ما وقع من المطعون ضده مخالفا لنص المادتين ٤٣ و ٦٩ من القانون من أنه لم يحور عقد عمل بينه وبين عماله الثلاثة الميينة أسيماؤهم بالمحضر ولم يسلم لأي منهم صورة — موضوع التهمة الأولى — وأنه لم ينشئ ملفا لكل عامل — موضوع التهمة الثالثة — ما وقع من ذلك يمس مباشرة وبالذات مصالح العمال الثلاثة ويحذف بحقوقهم ، فكان يتعين أن يقضى بتعدد الغرامة المحكوم بها في هاتين التهمتين بقدر عدد هؤلاء العمال ، وإذا كان الحكم لم يفعل ذلك ، فقد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا في هذا الخصوص وتصحيحه بجعل الغرامة مايتى قرش عن كل عامل من العمال الثلاثة في كل من التهمتين الأولى والثالثة ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيق ، ومحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الحشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(١٠٩)

الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٣١ القضائية :

قصد جنائي . قتل عمد .

ظرف الترصد . عدم توفره . لا تنفي معه نية القتل .

قصد الاعتداء . تحوله إلى إرادة القتل . استخلاص ذلك مقبول . ما دامت وقائع الدعوى
وأدلتها تؤيده .

عدم توفر ظرف الترصد لا يترتب عليه انتفاء نية القتل كما أنه ليس ثمة ما يمنع
من أن تتغير نية المتهم من مجرد الاعتداء إلى إرادة القتل ما دامت وقائع الدعوى
وأدلتها تؤيد ذلك . ولما كانت نية القتل هي من الأمور الموضوعية التي يستظهرها
القاضي في حدود سلطته التقديرية ، وكان ما أوردته المحكمة تدليلاً عليها يكفي لحمل
قضاائها ، وكان ما يشير به الطاعن عنها لا يعدو أن يكون محاولة جديدة لمناقشة الأدلة
التي اقنعت بها المحكمة فإن النعي على الحكم بالقصور يكون مستفياً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخر بأنهما في يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٨
بدائرة بندر سوهاج مديرية سوهاج : شرما في قتل سمير لبيب قريصة وعدلى لبيب
وليب قريصة وعادل لبيب قريصة عمداً مع سبق الإصرار على ذلك والترصد
بأن يتنا النية على قتلهم وأعد الأول آلة حادة سكيناً وحمل الثاني عصاً وتربصا

لهم بالقرب من منزلهم وما أن ظفروا بهم تباعا حتى انهالا عليهم طعنا وضربا فأحدثا بهم الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى ، وخاب أثرا الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو مداركة المجنى عليهم بالعلاج . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقوتت الغرفة ذلك . وقد ادعى سمير لييب قرينة المجنى عليه بحق مدنى قدره ١٠٠ جنيه قبل المتهمين متضامين على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول (الطاعن) والمادة ١/٢٤٢ من نفس القانون بالنسبة للمتهم الثانى . أولا — بمعاينة مكين حبيب جنىدى مقار (الطاعن) بالسجن لمدة ثلاث سنوات . وثانيا — بتغريم حبيب جنىدى مقار عشرة جنيهات . وثالثا — بإلزامهما متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ خمسين جنيها والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو القصور والتناقض ذلك بأن الطاعن أقام دفاعه على أنه لم يكن يقصد القتل وأن الاعتداء وقع منه لساعته وأنه إنما تتابع على كل من أقبل نحوه من فريق المجنى عليهم دفاعا عن نفسه فرد الحكم على ذلك بأن الطاعن وإن كان لم يقصد فى البداية قتلا إلا أن نيته اتجهت إلى القتل عندما ثار لدى رؤية المجنى عليهم لما وقع من نزاع سابق بين أطفال الفريقين ، واستدل على توفر هذه النية بنوع الآلة المستعملة فى الاعتداء (سكين) وبمواضع الضربات وجسامتها وتعددتها مما يقصر عن حمل ما انتهى إليه الحكم إذا ما لوحظ أنه يسلم بأن الاعتداء وقع عرضا وبغير ترصد وبسكين كان يحملها الطاعن بسبب صناعته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة تؤدى إلى مرتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد تحدث عن نية القتل فقال إنها "متوافرة من أنه

كانت تعمل في نفسه الضغينة التي نشأت من النزاع السابق بين أطفال أخته وبين أطفال المجنى عليه عدلى ليبب والذي يرجع إلى ستة أيام قبل الحادث والذي قد تدخلت فيه نساء الطرفين فلما قابل المجنى عليه الأول سمير ليبب في الطريق اتجه نحوه تحذوه الرغبة في الانتقام ، واستل السكين التي يستعملها في صناعته وهي الأحذية وطعنه بها ثلاث طعنات كما طعن بها كلا من أخيه عدلى ووالده ليبب وأخيه عادل الذين أقبلوا إلى مكان الحادث عندما علموا به ، وتستشف المحكمة من هذه الظروف انصراف نية المتهم الأول (الطاعن) إلى إزهاق أرواح المجنى عليهم الأربعة . ويحلى هذه النية أن السكين الذي استعمل في مقارفة الجريمة قاتل بطبيعته وكان الطعن به في مقتل بالنسبة للمجنى عليهم جميعا وكانت إصابة سمير في أعلى مقدم يسار الصدر خطيرة وجسيمة بالنسبة لنفاذها للتجويف الصدرى على ما تضمنه التقرير الطبى الشرعى ، فضلا عن تعدد الطعنات بالنسبة لسمير كذلك ولولا تدارك المجنى عليهم بالعلاج لما خاب أثر الجريمة . لما كان ذلك ، وكانت نية القتل هي من الأمور الموضوعية التي يستظهرها القاضى في حدود سلطته التقديرية وكان ما أورده المحكمة تديلا عليها يكفى لحمل قضائها وكان ما يثيره الطاعن عنها لا يعدو أن يكون محاولة جديدة لمناقشة الأدلة التي اقتنعت بها المحكمة . ولما كان عدم توفر ظرف الرصد لا يترتب عليه انتفاء نية القتل ، كما أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تتغير نية الطاعن من مجرد الاعتداء إلى إرادة القتل ما دامت وقائع الدعوى وأدلتها تؤيد ذلك ، ومن ثم فإنه قد انتفتت حالة القصور والتناقض ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت .

(١١٠)

الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٣١ القضائية :

دعارة " ركن الاعتياد " .

الاعتياد على الدعارة . تحقق ثبوته . يخضع لتقدير محكمة الموضوع . شرط ذلك : أن يكون
تقديرها سائغا .

ثبوت الاعتياد على ادارة منزل للدعارة . لا يستتبع حتما ثبوت الاعتياد على ممارسة الدعارة .
الاعتياد . ما يميزه : تكرار المناسبة أو الطرف

تكرار الفعل من تأتي الدعارة في مسرح واحد للاثم . لا يكفي وحده لتكوين العادة . ولو ضم المجلس
أكثر من رجل .

تختلف ركن الاعتياد . لا تقوم به جريمة ممارسة الدعارة

تحقق ثبوت الاعتياد على الدعارة وان يكن من الأمور التي تخضع للسلطة
التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها في ذلك سائغا . فإذا
كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه هي أن كل ما توفر على الطاعنة
الثانية من أدلة هو وجودها في منزل الطاعنة الأولى التي اصادت ادارة منزلها
للدعارة ووجود شخصين دفع كل منهما مبلغا من النقود للطاعنة الأولى لمواصلة
الطاعنة الثانية وقد أتم أحدهما ما أراد وكان الثاني يباشر الفعل ، على ما يقوله
الحكم ، عند ما داهم رجال البوليس المنزل ، ولما كان اعتياد الطاعنة الأولى
ادارة منزلها للدعارة لا يستتبع بطريق اللزوم اعتياد الطاعنة الثانية على ممارسة
الدعارة ، وكان تكرار الفعل من تأتي الدعارة في مسرح واحد للاثم لا يكفي

لتكوين العادة ولو ضم المجلس أكثر من رجل، ذلك أن الاعتياد إنما يتميز بتكرار المناسبة أو الظرف، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من تكرار الفعل مرتين مع الطاعة الثانية في مجلس واحد دليلا على ثبوت الاعتياد في حقها مضافا إليه ثبوت الاعتياد في حق الطاعة الأولى صاحبة المنزل، وكان ما أورده الحكم من ذلك لا يكفي بهذا القدر لإثبات توفر هذا الركن الذي لا تقوم الجريمة عند تخلفه فإنه يتعين نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعة مما أسند إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ٧ أبريل سنة ١٩٥٣ بدائرة قسم السويس محافظتها : المتهم الأول : — أولا — استخدمت المتهمة الثانية وأغوتها بقصد ارتكاب الفجور والدمارة . وثانيا — أدارت محلا للفجور والدمارة . والمتهمتان اعتادتا ممارسة الفجور والدمارة . وطلبت النيابة عقابهما بالمواد ١/١ و ٨ و ٩ / ج و ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . ومحكمة السويس الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣ عملا بالمادتين ٨ و ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ عن التهمة الثانية المنسوبة للتهمة الأولى والمادتين ٣/٩ و ١٣ من القانون المذكور عن التهمة المنسوبة للتهمة الثانية : أولا — برفض الدفع ببطلان التفتيش . وثانيا — ببراءة المتهمة الأولى من التهمة الأولى المسندة إليها . وثالثا — بحبس " المتهمة الأولى سنة واحدة مع الشغل وكفالة خمسين جنيا لإيقاف التنفيذ وبتغريمها مائة جنيه وغلق المنزل ومصادرة الأمتعة والاثاث الموجود به ووضعها تحت مراقبة البوليس لمدة سنة تبدأ عند انتهاء تنفيذ عقوبة الحبس . وردت على الدفع قائلة إنه في غير محله . ورابعا — ببراءة المتهمة الأولى من التهمة الثالثة المسندة إليها . وخامسا — بحبس المتهمة الثانية سنة شهر مع الشغل وكفالة ثلاثين جنيا لإيقاف التنفيذ وبتغريمها خمسين جنيا ووضعها تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور تبدأ عند انتهاء تنفيذ عقوبة الحبس وذلك بغير مصروفات جنائية . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعة الأولى لم تقدم أسبابا لظعنها فهو غير مقبول شكلا .
وحيث إن الطعن المقدم من الطاعة الثانية قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .
وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعة الثانية
بمجرمة الاعتياد على ممارسة الدعارة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور ،
ذلك أنه استند في إثبات توافر ركن الاعتياد في حقها على ثبوته في حق الطاعة
الأولى لاعتيادها إدارة مسكنها للدعارة بالرغم من عدم التلازم بين الجريمتين ،
كما أن ما أورده الحكم من أن الطاعة الثانية قد أتت فعلتها مع كل من الشخصين
المضبوطين ، إلى جانب ما فيه من خطأ التحصيل - فهو خطأ في تطبيق القانون .
ذلك أن إتيان الفعل مرة والشروع فيه مرة أخرى - كما هو الحال في الدعوى -
لا يعد اعتيادا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت أن الطاعة الأولى اعتادت
إدارة منزلها للدعارة رد على الدفع بعدم توافر ركن الاعتياد على ممارسة الدعارة في
حق الطاعة الثانية بقوله ... " وفي ثبوت ركن الاعتياد في حق المتهم الأولى
بالاستناد إلى ذلك تأكيد لقيامه في حق التهمة الثانية أيضا إذ أنها التي ارتكبت
معها كل من هذين الشخصين ذلك الفعل نظير أجر دفعه كل منهما للتهمة الأولى
التي قالت التهمة الثانية إنها وعدتها بإعطائها نقودا بسطاء ومن ثم يكون الدفع
المبدى بعدم توافر ركن الاعتياد في حق المتهمتين على غير أساس " . لما كان
ذلك ، وكان تحقق ثبوت الاعتياد على الدعارة وإن يكن من الأمور التي تخضع
للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها في ذلك سائغا ،
ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم هي أن كل ما توفر على الطاعة الثانية
من أدلة هو وجودها في منزل الطاعة الأولى التي اعتادت إدارة منزلها للدعارة ووجود
شخصين دفع كل منهما مبلغا من النقود للطاعة الأولى لمواصلة الطاعة الثانية
وقد اتهم أحدهما ما أراد وكان الثاني يباشر الفعل ، على ما يقوله الحكم ، عندما دام
رجال البوليس المنزل ، ولما كان اعتياد الطاعة الأولى إدارة منزلها للدعارة
لا يستتبع بطريق اللزوم اعتياد الطاعة الثانية على ممارسة الدعارة ، وكان تكرار

الفعل ممن تآتى الدعارة فى مسرح واحد للآثم لا يكفى لتكوين العادة ولو ضم المجلس أكثر من رجل ، ذلك أن الاعتياد إنما يتميز بتكرار المناسبة أو الظرف . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من تكرار الفعل مرتين مع الطاعة الثانية فى مجلس واحد دليلاً على ثبوت الاعتياد فى حقها مضافاً إليه ثبوت الاعتياد فى حق الطاعة الأولى صاحبة المنزل ، وكان ما أورده الحكم من ذلك لا يكفى بهذا القدر لإثبات توفر هذا الركن الذى لا تقوم الجريمة عند تخلفه فإنه يتعين نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعة الثانية مما أسند إليها .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود مسماعيل ، حسين صفوت السركي .

(١١١)

الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣١ القضائية :

تفتيش . دفاع .

الدفع ببطلان التفتيش . من أوجه الدفاع الجوهرية . يتعين الرد عليه . الحكم بالإدانة .
استنادا إلى الدليل المستند من التفتيش . دون الرد على الدفع ببطلانه . قصور .

جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان التفتيش هو من أوجه الدفاع
الجوهرية التي يتعين الرد عليها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في إدانة
المتهم إلى الدليل المستند من التفتيش دون أن يرد على ما دفع به من بطلانه فإنه
يكون قاصر البيان مما يتعين معه نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم الأربعاء ٢٢ مايو سنة ١٩٥٧ بناحية
حانون مركز زققي مديرية الغربية : (أ) شرع في قتل كل من كمال أحمد عبدالله
النجيب والسيد حامد عوضه عمدا بأن أطلق على كل منهما عيارا ناريا من
مسدس قاصدا قتلهما فأحدث بهما الإصابات الميئة بالتقرير الطبي ، وخاب
أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو إسعاف المجنى عليهما بالعلاج . (ب) أحرز
سلاحا ناريا مششغنا "مسدسا" بدون ترخيص مع سبق الحكم عليه بالسجن
ثلاث سنوات في الجناية رقم ١٩٣٤ سنة ١٩٤٥ زققي لشروع في قتل .
(ج) أحرز ذخيرة (طلقات) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون

أن يكون مرخصا له بإحرازه أو جيازته مع سبق الحكم عليه في الجناية المنوه عنها. وطلبت معاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، ١ و ٦ و ١/٧ و ٢/٢٦ و ٣-٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والبند أ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق به . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضور يا بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم "الطاعن" بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، ذلك بأنه دفع ببطلان تفتيش منزله استنادا إلى أنه لم يكن في حالة تلبس ولم يصدر إذن من النيابة بتفتيش المنزل ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفع رغم أنها اعتمدت على نتيجة التفتيش كدليل من أدلة الدعوى .

وحيث إنه يبين من مراجعة محضر الجلسة أن الدفاع من الطاعن دفع ببطلان التفتيش لعدم صدور إذن به من النيابة . ولما كان الحكم لم يعرض لهذا الدفع ولم يرد عليه بالرغم من أنه اعتمدا فيا اعتمدا عليه في الإدانة على نتيجة التفتيش التي أسفرت من ضبط السلاح والذخيرة بمنزل الطاعن . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الدفع ببطلان التفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين الرد عليها ، وأنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في إدانة المتهم إلى الدليل المستند من التفتيش دون أن يرد على ما دفع به من بطلانه فإنه يكون قاصر البيان . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي ما يثيره الطاعن في طعنه .

جاسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلى خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١١٢)

الطعن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٣١ القضائية :

نصب ” الطرق الاحتيالية ” . حكم ” ما لا يعيبه ” . دفاع .

(ا) الطرق الاحتيالية . عنصر أساسى فى تكوين الركن المادى لجريمة النصب . استعمال الخلف
لها . ذلك يعد من الأعمال التنفيذية .

قيام الزوجة بدورها . لتأييد مزاعم زوجها . مما أدى بالمجنى عليه إلى دفع مبلغ
من النقود له . اعتبار الزوجة فاعلة أصلية فى جريمة النصب . صحيح فى القانون .

(ب) إشارة الحكم الى نص قانونى . غير منطبق على الواقعة المطروحة . ذلك مجرد خطأ مادى
لا يؤثر فى سلامة الحكم . مادام أنه قد أشار فى الوقت ذاته إلى النص الصحيح . الذى
حكم بموجبه .

(ج) دفاع . وجوب استماع المحكمة إلى ما يديه المتهم من أقوال وطلبات . شرط ذلك :
إبدائها قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى . تقديم مذكرة بعد ذلك تتضمن طلب سماع
شهود وعرض المجنى عليه على الطبيب الشرعى . هذا الطلب لا يلتزم به المحكمة . عدم
الرد عليه . لا قصور .

١ — الطرق الاحتيالية من العناصر الأساسية الداخلة فى تكوين الركن
المادى لجريمة النصب ، واستعمال الخلفى لها يعد عملا من الأعمال التنفيذية .
فإذا كان الحكم المطعون فيه إذ استخلص أن الطاعنة الثانية قد قامت بدورها فيها
لتأييد مزاعم زوجها ” الطاعن الثانى ” وأدى ذلك بالمجنى عليه إلى دفع مبلغ من
النقود له فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما إذ عد هذه الطاعنة فاعلة
أصلية فى الجريمة .

٢ — إذا كانت التهمة المستندة إلى الطاعنين أنهما توصلا بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مال من المحبني عليه ، وكان الحكم المطعون فيه الذي قضى بإداتهما قد أشار إلى نص المادة ٣٣٧ عقوبات فإن ذلك لا يعدو كونه خطأ ماديا لا يؤثر في سلامته طالما أنه أشار في الوقت ذاته إلى نص القانون الصحيح الذي حكم بموجبه وهو المادة ٣٣٦ عقوبات .

٣ — كفالة حرية الدفاع بوجوب استماع المحكمة إلى ما يبديه المتهم من أقوال وطلبات وأوجه دفاع مشروطة بإبدائها قبل إقفال باب المرافعة بما لا يسوغ للمتهم إبداء طلبات جديدة أو أوجه دفاع أخرى فيما يقدمه بعد ذلك من مذكرات . فإذا كان مما يثيره الطاعنان في أوجه طعنهما أنهما طلبا في مذكراتهما بعد إقفال باب المرافعة سماع الشهود وصرح المحبني عليه على الطبيب الشرعي فإن هذا الطلب لا يكون ملزما للمحكمة بإجابته أو الرد عليه ولا محل للنعي على الحكم بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما منذ حوالي شهر ونصف سابقة على يوم ١٢/١٠/١٩٥٩ بناحية قسم الدرب الأحمر : توصلا مع آخر مجهول بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على النقود المينة القدر بالمحضر والمملوكة لحسن على حسن وكان ذلك باستعمالهما طرقا احتيالية من شأنها إيهام المحبني عليه بوجود واقعة مزورة بأن ادعى الأول أنه قادر على شفاء المحبني عليه باتصاله بالجان وقام في سبيل ذلك بإتيان بعض أعمال غريبة ، وأيدته التهمة الثانية في ذلك مصطنعة بعض روايات خيالية فسلم المحبني عليه المتهم الأول النقود متأثرا بذلك . وطلبت عقابهما بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . وقد ادعى حسن على حسن بحق مدني قدره قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت قبل التهمين . ومحكمة الدرب الأحمر الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٦٠ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم الأول "الطاعن الأول" شهرين مع الشغل وحبس المتهم الثانية "الطاعنة الثانية" شهرا مع الشغل وكفالة لوقف التنفيذ مقدارها

عشرة جنهات لكل من المتهمين، وألزمتهما بأن يدفعامتضامين للدعى بالحق المدنى قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية بلا مصاريف جنائية. فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت بحضور يابتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف التنفيذ بالنسبة للتهمة الثانية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف ، وذلك عملا بالمادة ٥٥ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى السبب الأول من الطعن هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعنين بجريمة النصب وطبق على الواقعة المادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات على الرغم من أن المادة الثانية خاصة بجريمة إصدار شيك لا يقابله رصيد، وذهب الحكم إلى أن شهود الإثبات رأوا وسمعوا الحمام يتكلم والمقاعد تتحرك والبراز يرقص مع استحالة وقوع هذه الأمور. ومع أنه لو صح أن الشهود رأوها وسمعوها بالفعل لما كانت وقائع مزورة حتى يبنى عليها ركن الاحتيال . كذلك دان الحكم الطاعنة الثانية بوصفها فاعلة أصلية في الجريمة على الرغم من أن مؤدى أقوال الشهود أنها لم تكن موجودة وقت دفع المبلغ من المجنى عليه لزوجها ” الطاعن الأول“، وأن كل ما فعلته أنها امتدحت أعماله وأوهمت المجنى عليه بأنه شفاها من مرضها وعرضت عليه صورة لها وهي في حالة هزال قبل شفاؤها، وعلى الرغم من أن الصورة المزعومة لم تضبط وأن من واجب الزوجة امتداح أعمال زوجها وأن مجرد هذا الامتداح لا يعدو أن يكون كذبا لا يرقى إلى مرتبة الاحتيال .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في أن المجنى عليه كان يشكو في المسجد لآخر من عجز جفمى طرا عليه فتدخل الطاعن الأول في الحديث وأوهم المجنى عليه بأن عجزه من فصل الجان وأن في مقدوره أن يشفيه ، وصحبه إلى منزله حيث أطلق بخورا وهو يتم ببعض عبارات ثم أفهمه أن به مسا من الجن وطلب منه مبلغ عشرة جنيهات ليشتري

به من السودان بنحورا ، ثم نخرج وحضرت زوجته ” الطاعنة الثانية “ وأخذت
تحدثه في قدرة زوجها على معالجة الأمراض بواسطة الجان والأرواح وأفهمته
أن كثيرين يترددون عليه لهذا الغرض ، وأنه كان قد شفاها من ضعفها فتروجته .
وعرضت على المجنى عليه صورة لها وهي في حالة هزال قبل شفاؤها ودعته إلى
دفع المبلغ المطلوب فسلمه لزوجها . ثم أتى الطاعن الأول بحمامة وأخذ يتحدثها
ويوهم المجنى عليه بأنها تجيبه بأصوات مختلفة وقال للمجنى عليه إن الجان لا يريد
أن يخرج إلا إذا دفع مبلغ خمسة جنيهات أخرى ، وطلب منه أن يزوره في يوم
قال فعاد إليه وأعد الطاعن الأول برازا في وعاء وأخذ يتمم حتى توهم المجنى عليه
أن البراز يقفز وطلب من المجنى عليه مبلغ الخمسة جنيهات فدفعها له ثم أعطاه
مسحوقا أبيض ليتعاطاه ، وحجابا لتثبيتته في إحليله ، وأضر به المسحوق فأبلغ
بالواقعة . ودلل الحكم على ثبوت هذه الوقائع في حق الطاعنين بشهادة المجنى
عليه والشهود وعرض لدفاعهما وما قرره أولهما من تلقيق التهمة بإيعاز من
خصومه ولم يأخذ به اطمئنانا منه إلى أقوال المجنى عليه وشهود الإثبات ، كما
عرض لدور الطاعنة الثانية وقال إنها أسهمت في جريمة النصب بتأييد مزاعم
زوجها وعرض الصورة على المجنى عليه — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد
استخلص واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر جريمة النصب المنصوص عليها في
المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات والتي دان الطاعنين بها ، وكان يؤدى ما قاله
الشهود من رؤية حركات وسماع أصوات تتنافى مع المعقول وأن الطاعن الأول
أوهم المجنى عليه بحصولها وأدخل في روعه أنه يستعين بالجان على إحداثها بما
يتوافر به ركن الاحتيال . ولما كانت الطرق الاحتيالية من العناصر الأساسية
الداخلية في تكوين الركن المادى لجريمة النصب ، وكان استعمال الجانى لها يعد
عملا من الأعمال التنفيذية ، وكان الحكم إذ استخلص أن الطاعنة الثانية قد قامت
بدور فيها لتأييد مزاعم زوجها الطاعن الأول وأدى ذلك بالمجنى عليه إلى دفع
المبلغ له ، فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما إذ عد هذه الطاعنة فاعلة
أصلية في الجريمة . أما ما يقوله الطاعنان من عدم ضبط الصورة المعقول بأن
الطاعنة الثانية عرضتها على المجنى عليه فهو لا يعدو كونه جدلا موضوعيا حول
تهدير شهادة الشهود التي اطمأنت إليها المحكمة — لما كان ذلك ، وكانت إشارة
الحكم للمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا يعدو كونه خطأ ماديا لا يؤثر في

سلامته طالما أنه أشار في الوقت ذاته إلى نص القانون الصحيح الذي حكم
بموجبه وهو المادة ٣٣٦ .

وحيث إن مبنى السبب الثاني من الطعن هو بطلان الحكم للإخلال بحق
الدفاع والقصور والخطأ في الإسناد، وفي ذلك يقول الطاعنان إن الحكم دانهما
دون سماع الشهود على الرغم من تمسكهما بمماعهم أمام محكمة أولى وثاني درجة
في المرافعة الشفوية والمذكرات المقدمة منهما بعد حجز الدعوى للحكم، ولم يرد
على ما أثاراه من تناقض أقوال المجنى عليه إذ تردد بين القول بأن المسحوق
الذي وصفه له الطاعن الأول سبب له مرضا وبين نفي ذلك، كما تناقض في
محدد مكان إقامته ومهنته، وقدم الطاعنان شهادات تدل على عدم إقامته في
الأمكنة التي ذكرها . كذلك لم يرد الحكم على ما أثاراه من عدم حجز المجنى عليه
جنسيا وما طلباه من عرضه على الطبيب الشرعي للثبوت من ذلك، ولا على مادفعابه
وأيداه بمستندات قدمها من أن المجنى عليه مدفوع إلى تلقى التهمة من
خصومهما . وأضاف الطاعنان أن الحكم أخطأ في الإسناد إذ دلل على الإدانة
بضبط عقاقير وأدوات في منزلها على الرغم من أنها تخالف في وصفها تلك التي
قرر الشهود أن الطاعن الأول استعملها في الاحتيال .

وحيث إنه وإن كان الأصل هو وجوب سماع الشهود أمام محكمة الدرجة
الأولى وأن تتدارك المحكمة الاستئنافية ما يكون قد وقع من خطأ في ذلك، إلا أنه
يرد على هذه القاعدة قيدان نصت عليهما المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات
الجنائية أولهما ألا يكون سماع الشاهد متعذرا والثاني أن يتمسك المتهم
أو المدافع عنه بسماعه حتى لا يفترض في حقه أنه قبل صراحة أو ضمنا الاكتفاء
بأقواله في التحقيق . لما كان ذلك، وكانت كفالة حرية الدفاع بوجوب استماع
المحكمة إلى ما يبديه المتهم من أقوال وطلبات وأوجه دفاع مشروطة بإبدائها
قبل إقفال باب المرافعة بما لا يسوغ للمتهم إبداء طلبات جديدة أو أوجه دفاع
أخرى فيما يقدمه بعد ذلك من مذكرات، وكان الثابت من مطالعة محاضر
الجلسات أن محكمة أول درجة سمعت شهادة المجنى عليه ودفاع الطاعنين تفصيلا
ولم يتمسكا في المحاكمة الابتدائية أو الاستئنافية بسماع باقي الشهود أو طلبا عرض
المجنى عليه على الطبيب الشرعي، وكان كل ما قرره الدفاع في هذا الشأن هو ما قاله

في ختام مرافحته أمام المحكمة الاستئنافية من أنه كان يود سماع الشهود وهي عبارة لا تفيد تمسكه بوجوب سماعهم. لما كان ذلك، فإنه يفرض صحة ما يقوله الطاعنان من أنهما طلبا في مذكرتيها المقدمة بعد إقفال باب المرافعة سماعهم وعرض المجنى عليه على الطبيب الشرعي فإن هذا الطلب لا يكون ملزما للمحكمة بإجابته أو الرد عليه — لما كان ذلك، وكان ما يشير الطاعنان من تلفيق التهمة وهدم عجز المجنى عليه جنسيا وتضارب أقواله في مرضه أو عدم مرضه نتيجة تعاطي المسحوق وفي مكان إقامته ومهنته لا يعدو أن يكون أوجه دفاع موضوعية وجزئيات لا تؤثر على جوهر الواقعة ولا تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليها إذ أن هذا الرد مستفاد ضمنا من قضائها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أطمأنت إليها — ولما كان الحكم قد وصف ما ضبط بمنزل الطاعنين في معرض ذكره لمجريات التحقيق، ثم أورد مؤدى الأدلة بما يفيد أنه إنما استند في قضائه بالإدانة إلى أقوال المجنى عليه والشهود مطروحا ما ضبط بمنزل الطاعنين، فإن ما يزعمانه من خطأ الاستناد المؤسس على الخلاف بين وصف الشهود لأدوات الاحتيال ووصف ما ضبط منها يكون غير مفيد .

وحيث إنه لكل ما تقدم يتعين الحكم في موضوع الطعن برفضه .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلى خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحامد البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١١٣)

الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٣١ القضائية :

محاكمة . دفاع . إثبات " بوجه عام . خبرة " .

(١) رفع الدعوى الجنائية . يلزم المحكمة بالفصل فيها . وفقاً لما تستظهره من توافر أركان
الجريمة وعلى هدى ما تستلهمه في تكوين عقيدتها . استناداً إلى الأدلة والعناصر
المعروضة . الأحكام أو الدعاوى المدنية . لا تقيد المحكمة الجنائية . ولا تتعلق
قضاءها على ما يصاه يصدر من أحكام في النزاع المطروح . مثال .

الدفع بعدم جواز المحاكمة الجنائية ، لقيام نزاع على تصفية الحساب أمام المحكمة
المدنية . دفع ظاهر البطلان . مله ذلك : اختلاف موضوع الدعويين .

(ب) قيام المحكمة بتصفية الحساب بنفسها ، ومناقشة تقرير الخبير المقدم إليها ، ومماح
اعتراضات المتهم . عدم تحويلها على ما أجرة محكمة الأحوال الشخصية بشأن ذلك
الحساب . ثبوت اشتغال ذمة المتهم بالمبلغ الذى انتجته التصفية . قضاؤها بالإدانة .
ذلك قضاء صحيح .

١ - من المقرر أنه متى رفعت الدعوى الجنائية أصبحت المحكمة ،
وقد اتصلت بها ، ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان
الجريمة أو عدم توافرها على هدى ما تستلهمه في تكوين عقيدتها من شتى الأدلة
والعناصر المعروضة أمامها دون أن تتقيد بالأحكام المدنية أو تتعلق قضاءها
على ما يصاه يصدر من أحكام بشأن النزاع المطروح عليها . فإذا كان الطاعن
لا يجادل في أن الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة المدنية تتعلق بتصفية
الحساب عن مدة وصايته جميعها فإن هذا النزاع لا يمنع من محاكمته والمطالبة

بالتعويض عن الضرر المباشر الناشئ عن الجريمة المسندة إليه "التبديد"
لاختلاف موضوع الدعويين ، وهو ما يجعل دفاعه بعدم جواز محاكمته ظاهر
البطلان لا يستأهل من الحكم ردا خاصا .

٢ - إذا كانت المحكمة لم تعول في إدانة الطاعن على القرار الصادر من محكمة
الأحوال الشخصية ولم تكلف بتصفية الحساب التي أجرتها تلك المحكمة،
بل قامت بنفسها بتصفية ومناقشة تقرير مكتب الخبراء المقدم إليها وسماع
اعتراضات الطاعن على طريقة الحساب ، وثبت لديها أن ذمته مشغولة حقيقة
بالمبلغ الذي أنتجته التصفية، وأن امتناعه من أداء ما بذمته للمجنى عليه لا يرجع
إلى سبب جدى ، فإن النعى على هذا الحكم بالخطأ والقصور يكون على غير
أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٩ يوليو سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم
الدرب الأحمر : بدد النقود الميينة القدر بالمحضر والملوكة لحليم عطية على والتي
لم تسلم إليه إلا على سبيل الوديعة بوصف كونه وصيا على المجنى عليه ومكلفا بحفظها
وتسليمها إليه عند بلوغه من الرشد ولكنه اختلها لنفسه إضرارا بالمجنى عليه
مالها . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد ادعى حليم
عطية على "المطعون ضده" بحق مدنى قدره ١٤٠٠ جنيه قبل المتهم . ومحكمة
الدرب الأحمر الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٦٠ عملا بمادة
الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ،
والإزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى تعويضا قدره ٥٥٩ جنيها و٤٣٧ مليا
والمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة
بلا مصروفات جنائية . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم كما استأنفه المدعى
بالحق المدنى . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت حضوريا بتاريخ ١٥ ديسمبر
سنة ١٩٦٠ مع تطبيق المادة ٥٥ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا
وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف التنفيذ بالنسبة
للعقوبة الجنائية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلامصاري ف. فطعن المحكوم
عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب إذ عولت المحكمة في قضائها بإدانة الطاعن على قرار محكمة الأحوال الشخصية باعتماد الحساب عن مدة وصايته وتجاوزت اختصاصها بمحاكمته والحكم عليه بالمبلغ المدعى بتبديده كتعويض وذلك قبل أن يحكم نهائيا في دعوى الحساب المرفوعة من المجنى عليه، كما أنها لم ترد على الدفع بعدم جواز محاكمته لهذا السبب وهو ما يعيب حكمها .

وحيث إن محكمة الموضوع بعد تحصيلها لواقعة الدعوى قامت بنفسها بتصفية حساب الطاعن عن مدة وصايته وبحث اعتراضات الطاعن التي أبداه أمامها بشأن هذا الحساب وكان مما قاله الحكم المطعون فيه في ذلك " أنه فيما يتعلق باعتراضات المتهم على طريقة الحساب التي اتبعت فإنه لم يقدم أى دليل على جدية هذه الاعتراضات أو ما يناقض ما خلص إليه مكتب الخبراء في تقريره وترى المحكمة الاطمئنان إلى تقرير مكتب الخبراء للأسس السليمة التي استقر بها " ثم عرض الحكم للتعويض المطالب به في قوله " إنه وقد ثبت الخطأ في جانب المتهم فإنه يكون مسئولاً عن تعويض الضرر الذي لحق المدعى من جراء فعله " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى رفعت الدعوى الجنائية أصبحت المحكمة وقد اتصلت بها ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها على هدى ما تستلهمه في تكوين عقيدتها من شتى الأدلة والعناصر المعروضة أمامها دون أن تتقيد بالأحكام المدنية أو تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من أحكام بشأن النزاع المطروح عليها . وكان الطاعن لا يجادل في أن الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة المدنية تتعلق بتصفية الحساب عن مدة وصايته جميعها . فمن ثم فإن هذا النزاع لا يمنع من محاكمته والمطالبة بالتعويض عن الضرر المباشر الناشئ عن الجريمة المستندة إليه لاختلاف موضوع الدعويين ، وهو ما يجعل دفاعه بعدم جواز محاكمته ظاهر البطلان لا يستأهل من الحكم ردا خاصا . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لم تعول في إدانة الطاعن على القرار الصادر من محكمة الأحوال الشخصية ولم تكتف بتصفية

الحساب التي أجرتها تلك المحكمة بل قامت بنفسها بتصفيته ومناقشة تقرير مكتب الخبراء المقدم إليها وسماع اعتراضات الطاعن على طريقة الحساب وثبت لديها أن ذمته مشغولة حقيقة بالمبلغ الذي ألتجته التصفية وأن امتناعه عن أداء ما بذمته للجنى عليه لا يرجع إلى سبب جدى . لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لجريمة التبديد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(١١٤)

الطعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٣١ القضائية :

دعوى مدنية . تعويض . إجراءات المحاكمة . قتل خطأ .

(أ) الادعاء بالحق المدني . تحديد مبلغ التعويض . تعديل الطلبات من المدعى المدني أمام
المحكمة الاستئنافية . في مواجهة المتهم . وفي قية المسئول عن الحقوق المدنية . نفي
المتهم على الإجراءات بالبطلان . لا يقبل منه . ولا شأن له بذلك

(ب) صور الخطأ . الواردة بالمادة ٢٣٨ عقوبات . لا يشترط تحققها جميعا . يكفي
للإدانة : توفر صورة واحدة منها .

١ — إذا كان مما ينعاه الطاعن " المتهم " على الحكم أنه قد انطوى على
بطلان في الإجراءات أترفيه إذ أن المدعية بالحق المدني وجهت دعواها المدنية
إليه وإلى المسئول عن الحقوق المدنية الذي لم يكن ممثلا أثناء نظر الدعوى وقد
هدلت المدعية بالحق المدني طلباتها أمام محكمة ثانية درجة في مواجهته وفي غيبة
المسئول عن الحقوق المدنية وقضت المحكمة في الدعوى دون أن يعلن المسئول عن
الحقوق المدنية بهذا التعديل ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات
المحاكمة أن طلب التعويض والتعديل الذي أجرته المدعية بالحق المدني كان
في مواجهة الطاعن فإنه لا شأن له بما ينعاه على الحكم من بطلان في إجراءات
الدعوى المدنية قبل المسئول عن الحقوق المدنية ولا يقبل منه ما يثيره في هذا
الشان .

٢ — لا يلزم لتوقيع عقوبة المادة ٢٣٨ عقوبات أن يقع الخطأ الذى يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التى أوردتها هذه المادة بل يكفى لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها . وعلى ذلك فإنه لا جدوى للطاعن من النعى على الحكم فسادا فى الاستدلال على جهله بقيادة السيارات بعدم وجود رخصة قيادة لديه ما دام الحكم قد أثبت عليه صورة أخرى من صور الخطأ هى قيادة السيارة بسرعة شديدة وهو ما يكفى لحمل قضاء الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٣ يونيه سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم الخليفة : تسبب من غير قصد ولا عمد فى قتل السيد محمد عبد الرحمن وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطة وعدم مراعاته اللوائح بأن قاد سيارته بسرعة زائدة وبمحالة يتخيم عنها الخطر دون أن يكون له إلمام بقواعد القيادة ولم ينبه المجنى عليه بألة التنبيه ولم يلزم الجانب الأيمن من الطريق وانحرف بسيارته تجاه الدراجة التى كان يقودها المجنى عليه فى الاتجاه العكسى ولم يحتط فى ذلك فصدمه وحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات مع توقيع أقصى العقوبة . وادعت السيدة فاطمة عواد على ”المطعمون ضدها الأولى“ عن نفسها وبصفقتها وصية على قصر المرحوم زكى عبد الرحمن بتعويض مدنى قدره قرشا واحدا قبل المتهم وحمدي سالم صديق ”المستول عن الحقوق المدنية“ متضامين ثم عدلت طلباتها إلى مبلغ ٢٠٠٠ جنيه تعويضا . ومحكمة جنح الخليفة الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٦٠ عملا بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لإيقاف التنفيذ والزامه بالتضامن مع المستول بالحقوق المدنية (حمدي سالم صديق) بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفقتها مبلغ ٧٠٠ جنيه سبعة جنيهات مصرى مع المصاريف المدنية المناسبة ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . استأنف كل من المحكوم عليه والمدعية بالحقوق المدنية هذا الحكم . وأمام محكمة

القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية طلبت المدعية بالحق المدني بصفتها تعديل طلب التعويض إلى مبلغ ثلاثة آلاف جنيه تعويضا قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية . وبعد أن أنهت المحكمة المذكورة نظر الاستئنافين قضت فيهما حضوريا بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبولهما شكلا وفي الموضوع . أولا — في الدعوى الجنائية برفض استئناف المتهم وبتأييد الحكم المستأنف . ثانيا — وفي الدعوى المدنية وبإجماع الآراء بتعديل مبلغ التعويض وإلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفعوا متضامنين إلى المدعية بالحق المدني عن نفسها وبصفتها مبلغ ١٥٠٠ جنيه ألف وخمسمائة جنيه والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وألزمت المدعية بباقي المصاريف عن الدرجتين . فطعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد انحطى على بطلان في الإجراءات أثر فيه وشابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع . وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إن الدعوى المدنية وجهت من المطعون ضدها إليه وإلى المسئول عن الحقوق المدنية الذي لم يكن ممثلا في أثناء نظر الدعوى ، وقد عدلت المطعون ضدها طلباتها أمام محكمة ثاني درجة في مواجهته وفي غيبة المسئول عن الحقوق المدنية وقضت المحكمة برفع مبلغ التعويض المحكوم به ابتدائيا دون أن يعلن المسئول عن الحقوق المدنية بهذا التعديل مما يبطل إجراءات المحاكمة بالنسبة إليه وإلى الطاعن تبعاله . كما أن دفاع الطاعن في مرحلتى التقاضى قام على أنه لم يصدم المجنى عليه بمقدم السيارة بل إن الدراجة التى كان يركبها هذا الأخير هى التى اصطدمت بجانب السيارة الأيسر ، وأسس هذا الدفاع على أن الدراجة وجدت سليمة وقت المعاينة وأن إصابة المجنى عليه تشير إلى أن " جادون " الدراجة دخل فى بطنه من الجهة اليسرى وترتب على ذلك وفاته وهو ما يؤكد اصطدامه بجانب السيارة ، وهذا فضلا عن أن أقوال الشاهدة جمالات مجد حسن بجلسة المحاكمة ، خلافا لما قرره فى التحقيق ، تدل على أن السيارة صدمت المجنى عليه بمقدمها من الجانب ، وطلب

الدفاع إجراء معاناة تحديدا لمسئولية الطاعن ولكن المحكمة التفتت من طلبه وعولت في الإدانة على أقوال الشاهد عبد اللطيف سيد عرفات مع أنه لم ير الحادث . هذا إلى أن الحكم قد استدل على ثبوت خطأ الطاعن بأنه لا يحمل رخصة قيادة ورتب على ذلك جهله قيادة السيارات في حين أن عدم وجود رخصة مع السائق لا يلزم عنه أنه يجهل القيادة وقد يكون مرد عدم حمله الرخصة إلى أنها فقدت أو سحبت منه وقد كان من المتعين اختبار الطاعن في قيادة السيارات ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن طلب التعويض والتعديل الذي أجرته المطعون ضدها كان في مواجهة الطاعن فلا شأن له بما ينعاه على الحكم من بطلان في إجراءات الدعوى المدنية قبل المسئول عن الحقوق المدنية ولا يقبل منه ما يثيره في هذا الشأن . لما كان ما تقدم ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الإخلال بحقه في الدفاع لالتفاته عن إجابة طلب المعانة الذي تقدم به مردودا بأنه وإن كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن رمى المعانة التي أجريت بالنقص وانتهى إلى طلب إجراء معانة جديدة ، إلا أنه حين أجلت المحكمة الدعوى بجلسة تالية لم يصر على هذا الطلب في طلباته الختامية مما يحمل معنى التنازل عنه فلا تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه ما دامت لم تر بها من حاجة إليه . ولما كان الحكم قد عول في الإدانة على أدلة الثبوت السائغة التي أوردها فلا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة في اعتقادها ذلك بأنه من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ولا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم تقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة تكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم

منها ومتبعة في اقتناع المحكمة وفي اطمئنانها إلى ما انتهت إليه وهو ما لم يخطيء
الحكم المطعون فيه في تقديره. لما كان كل ذلك، وكان الحكم قد خلص مما أورده
من أدلة سائغة إلى ثبوت خطأ الطاعن المتمثل في سيره بالسيارة قيادته "بسرعة
شديدة وبدون رخصة أى دون أن يكون لديه إلمام بقيادة السيارات الأمر
الذى نشأ عنه الحادث ووفاة المحنى عليه"، وكانت المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات
لا تستلزم للعقاب أن يقع الخطأ الذى يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التى أوردها
بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها، فلا جدوى للطاعن من
النعي على الحكم فساده في الاستدلال على جهله بقيادة السيارات بعدم وجود
رخصة قيادة لديه ما دام الحكم قد أثبت عليه صورة أخرى من صور الخطأ
هى قيادة السيارة بسرعة شديدة وهو ما يكفي وحده لحمل قضاء الحكم . ومن ثم
فإن ما يشير الطاعن لا يكون له محل ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلى خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١١٥)

الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٣١ القضائية :

اجراءات المحاكمة . دفاع . اثبات " خبرة " . تقليد " اختراع " .
زيوت معدنية .

(أ) الأصل أن الاجراءات قد روجت أثناء نظر الدعوى . على صاحب الشأن أن يثبت أنها
أهملت أو خولقت . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

سكوت الخصوم أو الدفاع . لا يبنى عليه طعن . ما دامت المحكمة لم تمنعهم من
مباشرة حقهم في الدفاع .

محضر الجلسة . خلوه من اثبات دفاع الخصم . لا يعيب الحكم . ما دام لم يطلب
صراحة اثباته في المحضر .

حق الدفاع . الادعاء بأن المحكمة صادرة . قبل حجز الدعوى للحكم . وجوب تقديم
الدليل على ذلك . وتسجيل المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .

(ب) تقدير رأى الخبراء . من اطلاقات محكمة الموضوع .

الطعن على تقرير الخبير . أمام محكمة النقض . القول بأن الحكم المطعون فيه أقلل
الرد عليها . وجوب بيان عناصر العيب في التقرير . أهمية ذلك : أن تبين المحكمة مدى أثر
هذه العناصر على وجه الرأى في الدعوى .

(ج) بواطن التقليد . المعبرة فيها بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف .

أوجه الشبه . استظهار الحكم : أنها قاصرة على أساس العمليات الطبيعية والكيميائية
المشتركة المقررة عليها والمعروفة للكافة ، وأنها معدومة فيما يتميز به اختراع عن آخر من
كيفية اجراء العمليات وتطبيقها . فتنازه بالبراءة على هذا الأساس . صحيح في القانون .

١ — الأصل — طبقا لنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ —
أن الإجراءات قد روعيت أثناء الدعوى وأن على صاحب الشأن أن يثبت أنها
أهملت أو خولفت . كما أن من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح
أن يبنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعهما من مباشرة حقهما في الدفاع .
ولا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم إذ عليه — إن كان
يهمه تدوينه — أن يطلب صراحة اثباته في هذا المحضر . كما أن عليه إن ادعى
أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم ، أن يقدم الدليل
على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .

٢ — الأمر في تقدير رأى الخبراء من اطلاقات محكمة الموضوع ولها أن
تطمئن إلى رأى خبير دون آخر . فإذا كان وجه الطعن أن الحكم المطعون فيه
قد أغفل الرد على ما ناقش به الطاعن تقرير الخبير الذى هيته المحكمة ، وكان
الطاعن لم يحدد فى طعنه العناصر التى يعيبها على هذا التقرير حتى تبين محكمة النقض
إن كانت من العناصر الجوهرية التى تستلزم من محكمة الموضوع ردا خاصا أو من
العناصر التى لا تؤثر على وجه الرأى فى الدعوى والتى يكون الرد عليها مستفادا
ضمنا من الأخذ بتقرير الخبير . لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون
قائما على غير أساس .

٣ — القاعدة القانونية المقررة فى جرائم التقليد تقضى بأن العبرة هى بأوجه
الشبه لا بأوجه الخلاف . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يخاف هذه القاعدة
واستند فى قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إلى أن أوجه الشبه مقصورة على
أساس العمليات الطبيعية والكيميائية المشتركة علميا والمعروفة للكافة فى صناعة
تكرير الزيوت المعدنية ، وأنها معدومة فيما يتميز به اختراع عن آخر من كيفية
إجراء العمليات وتطبيقها ، فإن ما انتهى إليه الحكم يكون صحيحا فى القانون .

الوقائع

أقام الطاعن "المدعى بالحق المدني" دعواه مباشرة أمام محكمة اللبان الجزئية على كل من المطعون ضدّها قال في عريضتها المعلنة لهما في ٦ و ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨ إنهما قلدا موضوع اختراع فني منحت عنه براءة اختراع له وفقا للقانون. وطلب معاقبتهم طبقا لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ وإلزامهما متضامين بأن يدفعوا له مبلغ واحد وخمسين جنيها تعويضا . وبتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٥٩ أصدرت المحكمة المذكورة حكما تمهيدا بنسب أحدا الأستاذة بقسم الهندسة الكيميائية بكلية الهندسة بجامعة الاسكندرية لمعاينة مصانع المدعى بالحق المدني ومصنع المتهمين وفحص الطريقة المستعملة في كل منهما لإعادة الزيوت المعدنية المستعملة إلى أصلها ... إلخ ما جاء بالحكم . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة حضوريا بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٠ ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بالمصاريف المدنية . استأنف المدعى بالحق المدني "الطاعن" هذا الحكم . ومحكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف المصاريف ومائة قرش مقابل أنساب المحاماة . فطعن الأستاذ جمال بدر المحامي الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى السبب الأول هو بطلان في الإجراءات ميناء عدم سماع دفاع الطاعن وفي ذلك يقول إن محاميا حضر عن محاميه الموكل وطلب التأجيل حتى يحضر المحامي الأصيل لكنه فوجيء بمحجز الدعوى للحكم دون سماع دفاعه شفويا ودون الترخيص له بتقديم مذكرة، هذا إلى أن حضر الجلسة جاء خلوا

من إثبات أقوال الخصوم أو دفاعهم الأمر، الذي يخالف نص المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية ويتنافى مع وجوب تحقيق المحكمة لواقعة الدعوى.

وحيث إنه لما كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها ولا تلتزم بأن تجرى من التحقيق إلا ما ترى ضرورة لإجرائه، وكان الأصل أيضا طبقا لنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن الإجراءات قد روعيت أثناء الدعوى وأن على صاحب الشأن أن يثبت أنها أهملت أو خولفت، وكان من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تتمتعها من مباشرة حقهما في الدفاع. ولا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم إذ عليه إن كان يهمل تدوينه أن يطلب صراحة إثباته في هذا المحضر. كما أن عليه - إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم - أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم. لما كان ذلك، وكان يبين من مطالعة محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة حققت الدعوى واستمعت إلى أقوال الخصوم ودفاعهم وعيدت خيرا ناقشته في تقريره، وأن المرافعة أمام المحكمة الاستئنافية تمت في جلسة واحدة أثبت فيها أن النيابة طلبت إلغاء الحكم المستأنف القاضى بالبراءة، وأن محاميا حضر عن زميله وكيل المدعى المدني (الطاعن) كما حضر المتهمان (المطعون ضدهما)، وأن المحكمة قررت إصدار الحكم في جلسة تالية. وكان يبين من الحكم الاستئنافية المطعون فيه والمكمل لمحضر الجلسة أن الطاعن طلب إلغاء الحكم المستأنف وكان الطاعن لا يدعى في طعنه أنه قدم بعد حجز الدعوى للحكم طلبا بفتح باب المرافعة لإبداء دفاعه أو بالترخيص له بتقديم مذكرة ولم يقدم أى دليل على أن المحكمة صادرت في دفاعه وعلى وجه يخالف ما هو مثبت في محضر الجلسة من سكوته عن إبداء أى دفاع اكتفاء بما أبداه منه أمام محكمة أول درجة - لما كان كل ذلك، فإن هذا السبب من الطعن يكون قائما على غير أساس.

وحيث إن مبنى السبب الثانى هو بطلان الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائى دون أسباب جديدة وبذا لحقه مالحق هذا الحكم من عيب إغفال الرد على ما دفع به الطاعن من بطلان تقارير الخبراء المقدمة من المطعون ضدهما وإغفال الرد على ما ناقش به تقرير الخبير الذى عينته المحكمة .

وحيث إنه لما كان الأمر فى تقدير رأى الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع ولها أن تطعن إلى رأى خبير دون آخر وكان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تعمل فى قضائها براءة المطعون ضدهما ورفض دعوى الطاعن قبلهما على تقارير الخبراء المقدمة منهما حتى يصح النعى على الحكم بإغفاله الرد على أوجه بطلان هذه التقارير بل استند الحكم إلى تقرير الخبير الذى عينته المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يحدد فى طعنه العناصر التى يعيبها على هذا التقرير والتى يقول إن الحكم أغفل الرد عليها حتى تبين محكمة النقض إن كانت من العناصر الجوهرية التى تستلزم من محكمة الموضوع وداخلا أو من العناصر التى لا تؤثر على وجه الرأى فى الدعوى والتى يكون الرد عليها مستفادا ضمنا من الأخذ بتقرير الخبير . لما كان ذلك ، فإن هذا السبب من أسباب الطعن يكون هو الآخر قائما على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الثالث هو الخطأ فى تطبيق القانون ، إذ أسس الحكم المطعون فيه قضاءه بالبراءة من تهمة تقليد الاختراع ورفض الدعوى المدنية على قيام أوجه خلاف بين طريقة الطاعن فى اختراع المسجل وطريقة المطعون ضدهما مع أن القاعدة القانونية المقررة فى جرائم التقليد تقضى بأن العبرة هى بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف .

وحيث إنه لما كان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه حصل تقرير الخبير الذى عينته المحكمة واطمأنت إلى تقريره فى أن صناعة تكرير الزيوت المعدنية هى صناعة قديمة جدا وأنها تقوم على عمليات طبيعية وكيميائية مشتركة ومعروفة للكافة وظهرت فى مئات البحوث المنشورة فى المجلات العلمية وأن هذا النوع من الصناعة لا يختلف فى أساس العمليات ذاتها بل فى كيفية إجرائها وتطبيقها وأن أوجه الشبه بين طريقة الطاعن وطريقة المطعون ضدهما لا تقوم إلا فى أساس العمليات وأنها تختلف فى التطبيق . لما كان

ذلك ، وكان يبين منه أن الحكم لم يخالف القاعدة القانونية المقررة في جرائم التقليد والتي تقضى بأن العسيرة هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف واستند في قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إلى أن أوجه الشبه مقصورة على أساس العمليات الطبيعية والكيميائية المشتركة المقررة علميا والمعروفة للكافة وأنها معدومة فيما يتميز به اختراع عن آخر من كيفية إجراء العمليات وتطبيقها — لما كان ذلك ، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه يكون صحيحا في القانون .

وحيث إنه يتعين لما تقدم الحكم في موضوع الطعن برفضه .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيق ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم اليطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١١٦)

الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٣١ القضائية :

إعلان . حكم "ما يبطله" . نقض "إجراءاته" .

(١) إعلان المتهم لجهة الإدارة . تبوت أن له محل إقامة سبق إعلانه فيه . صدور الحكم في موضوع
المعارضة بناء على الإعلان لجهة الإدارة . أثر ذلك : بطلان الحكم ، لأنه يخفى على إجراءات باطلة

(ب) صدور الحكم في المعارضة . في غيبة المتهم . بناء على إعلان باطل . ميعاد الطعن في الحكم
بالنقض . لا يبدأ إلا من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم .

١ — إذا كان المتهم قد أعلن للجلسة التي صدر فيها الحكم في موضوع معارضته
لجهة الإدارة في شخص شيخ البلدة لعدم معرفة محل إقامته رغم ما هو ثابت من
أن له محل إقامة معين وقد سبق إعلانه فيه بالحكم النيابي الابتدائي فإن الحكم
المطعون فيه يكون قد صدر باطلا لا بتناؤه على إجراءات باطلة .

٢ — لما كان اعتبار تاريخ الحكم الصادر في موضوع المعارضة مبدأ لسريان
ميعاد الطعن فيه يرجع إلى افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فإن
انتفاء هذه العلة لما حدث من بطلان إعلان الطاعن للجلسة التي صدر فيها
الحكم المطعون فيه يتمتع به احتساب هذا التاريخ مبدأ لسريان الميعاد ومن ثم
فإن الميعاد لا يبدأ إلا من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٤ بدائرة مركز طهطا : بدد الأشياء المينة بالمحضر والمحجوز عليها إداريا لصالح الحكومة لإضرارها بها ولم تكن قد سلمت إليه إلا على وجه الوديعة لحراستها حالة كونه مالكا لها . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة طهطا الجزئية قضت بحضوريا اعتباريا بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٥٥ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ . استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت غاييا بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد القانوني . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٥٩ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم النيابي المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر في ٩ من مارس سنة ١٩٥٩ ولم يقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض إلا في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ ولم يقدم الأسباب إلا في ٦ من يناير سنة ١٩٦٠ ، إلا أنه يبنى طعنه على أن تخلفه عن حضور جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٥٩ كان بسبب عدم إعلانه إعلانا صحيحا لتلك الجلسة . فقد أطن بلجهة الإدارة بدعوى عدم معرفة محل إقامته مع أن الثابت أن له محل إقامة معروف بناحية نجع الصوامعة من أعمال مركز طهطا وسبق إعلانه فيه بالحكم النيابي الابتدائي الصادر في هذه الدعوى . ويقول الطاعن إنه لما كان القانون يوجب إعلان المتهم المعارض لشخصه أو لأحد المقيمين معه ولم يحصل هذا الإعلان على الوجه الصحيح فإن الإجراءات تقع باطلة وبطل الحكم تبعا لذلك .

وحيث إنه يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن الدعوى رفعت على الطاعن لأنه في يوم ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٤ بدائرة مركز

طهطا بدد الأشياء الميينة بالمحضر والمحجوز عليها إداريا لصالح الحكومة إضرارا بها ولم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها حالة كونه مالكا لها، وطلبت النيابة عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات. ومحكمة أول درجة قضت حضوريا اعتباريا بحبسه شهرا مع الشغل . فاستأنف . ومحكمة ثاني درجة قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد القانوني . فعارض الطاعن في هذا الحكم وحضر في بعض الجلسات وتختلف في البعض الآخر فأجلت القضية للجلسة ٩ من مارس سنة ١٩٥٩ لإعلانه، ولما لم يحضر في الجلسة الأخيرة قضت المحكمة الاستئنافية بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه — لما كان ذلك، وكان يبين من الأوراق أن الطاعن قد أعلن للجلسة ٩ من مارس سنة ١٩٥٩ بلجهة الإدارة في شخص شيخ البلدة لعدم معرفة محل إقامته رغم ما هو ثابت من أن له محل إقامة بناحية نجع الصوامعة وقد سبق إعلانه بالحكم الغيابي الابتدائي في ذلك المحل فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر باطلا لا بثنائه على إجراءات باطلة . ولما كان اعتبار تاريخ الحكم الصادر في موضوع المعارضة مبدأ لسريان ميعاد الطعن فيه يرجع إلى افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فإن انتفاء هذه العلة لما حدث من بطلان إعلان الطاعن للجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه يمتنع به احتساب هذا التاريخ مبدأ لسريان الميعاد ومن ثم فإن الميعاد لا يبدأ إلا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم . لما كان ما تقدم، وكان لا يبين من الأوراق أن الطاعن قد أعلن بالحكم المطعون فيه أو أنه علم به قبل يوم ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ وهو اليوم الذي قرر فيه بالطعن فإنه يتعين قبول الطعن شكلا وتقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان .

(١١٧)

الطعن رقم ٢٣٩٦ لسنة ٣١ القضائية :

اختلاس أشياء محجوزة . دفاع . حكم "تسبيبه . ما يعيبه" .

دفع المتهم بطلان الجزو بأنه قد أمضى من الرسوم المحجوز من أجلها ، وبأن قلم الكتاب الحاجز
طلب قبل يوم البيع عدم السير في إجراءاته . دفاع جوهري . ادانة المتهم دون الرد على هذا
الدفاع . قصور .

إذا كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ومن المفردات المضمومة أن
الطاعن — وهو متهم باختلاس أشياء محجوزة — قد أسس دفاعه على بطلان
الجزو لإعفائه من سداد الرسوم المحجوز من أجلها وأن قلم الكتاب الحاجز طلب
قبل اليوم المحدد للبيع إعادة أوراق الجزو وعدم السير في إجراءات البيع ، ولكن
المحكمة قضت بإدانتة دون أن تعرض لهذا الدفاع أو ترد عليه — مع ما يمكن أن
يكون له من أثر في النتيجة — فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في
التسبيب بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم
روض الفرج : بدد المنقولات الميمنة بالمحضر والمحجوز عليها لصالح قلم كتاب استئناف
القاهرة والتي لم تكن سلمت إليه إلا على سبيل الوديعة لتتدبها في يوم البيع فاختمها
لنفسه بنية تملكها وإضراراً بالمجنى عليه حالة كونه مالئها . وطلبت عقابه

بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة روض الفوج الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٩ عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم ، وقضى في معارضته بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٦٠ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف كل من المتهم والنيابة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت حضوريا بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، ذلك أن الطاعن دفع ببطلان الحجز موضوع التبديد وأشار إلى أنه قدم شكوى إلى وزارة العدل فأمرت بكتابها رقم ١/٤٥/٤ المرسل إلى قلم الكتاب بعدم السير في إجراءات التنفيذ لبطلان الحجز بسبب حصول الطاعن على قرار بإعفائه من الرسوم موضوع المطالبة التي كانت أساسا للحجز ، كما قدم مذكرة بذلك مرفقا بها صورة عرفية من أوراق إدارية تدل على صحة دفاعه ولكن المحكمة لم تعرض لهذا الدفاع ولم ترد عليه ، ولم تأمر بضم ملف المطالبة لتبين صحته مع أنه دفاع جوهري يمكن أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إنه لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ومن المفردات المضمومة لأوراق الطعن أن الطاعن أسس دفاعه على بطلان الحجز ، وضمن مذكرته المقدمة منه إلى محكمة ثاني درجة أن قلم الكتاب الحاجز طلب قبل اليوم المحدد للبيع إعادة أوراق الحجز وعدم السير في إجراءات البيع ، وكانت المحكمة لم تعرض لهذا الدفاع ولم ترد عليه مع ما يمكن أن يكون له من أثر في النتيجة فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسييب بما يوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلى خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق احمد النشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(١١٨)

الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣١ القضائية :

دفاع . تزوير . حكم " تسبيبه . ما لا يعيبه " . تقض " أسباب الطعن .
مالا يقبل منها " .

(ا و ب) الدفع بتزوير ورقة : دفاع موضوعي .

رد الحكم عليه بأنه غير مجد لعدم التمسك به طوال مراحل الدعوى . اطمئنان المحكمة
لصحة المستند . لاعيب .

أوجه الدفاع الموضوعية . سكوت المتهم من التمسك بها أمام المحكمة الاستئنافية .
آثره : عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض

١ — الدفع بتزوير ورقة هو دفاع موضوعي ، فإذا كان الحكم الابتدائي
الذي أيد الحكم الاستئنافي المطعون فيه قد رد على الدفع ردا سائفا بما يؤداه أن
المحكمة اعتبرته غير مجد لعدم تمسك المتهم به طوال مراحل الدعوى واطمأنت ،
في حدود سلطتها التقديرية ، إلى صحة العقد المقول بتزويره ، فإن ما ينهيه المتهم
من قالة الفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

٢ — إذا كان المتهم " الطاعن " لم يتمسك بالدفاع الموضوعي — الخاص
بالادعاء بتزوير الورقة — أمام المحكمة الاستئنافية ، فإنه لا يجوز له بعد ذلك إثارة
أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها في يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز الزقازيق : بددت الجاموسة المينة بالمحضر والمملوكة لفاطمة محمد العزيزى والتي سلمت إليها على سبيل الوديعة لحفظها ووردها عند طلبها فاخلتها لنفسها اضراارا بالمجنى عليها . وطلبت عقابها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعت فاطمة محمد العزيزى بحق مدنى بمبلغ ١٥ جنيا على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمه . ومحكمة الزقازيق الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٦٠ عملا بمادة الاتهام أولا — بحبس المتهمه شهرا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ . ثانيا — فى الدعوى المدنية بالزام المتهمه بأن تدفع للدعية بالحق المدنى مبلغ ١٥ جنيا على سبيل التعويض المؤقت والزم المتهمه المصروفات . استأنفت المتهمه هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت بحضور يا بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزم المتهمه المصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الأستاذ محمد فتحى المسالى المحامى الوكيل عن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الفساد فى الاستدلال والإخلال بحق الدفاع، ذلك أن الحكم المطعون فيه استند فى إدانة الطاعنة إلى الإيصال المقدم من المجنى عليها رغم أن الطاعنة دفعت بأن البصمة التى على هذا الإيصال ليست لها كما أن محكمتى أول وثانى درجة لم تحققا هذا الدفاع .

وحيث إن حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن المجنى عليها فاطمة محمد العزيزى شاركت نفيسة سيد أحمد (الطاعنة) فى جاموسة قامت هى بشرائها بمبلغ ٢٢ جنيا على أساس أن يكون لها نصف الربح إلا أن الطاعنة اخلتت الماشية لنفسها إضرارا بالمجنى عليها . واستند الحكم فى إدانة الطاعنة إلى عقد شركة قدمت المجنى عليها محرر بينها وبين الطاعنة ومؤرخ ١٩٥٩/١٠/٥ ثابت به أن المجنى عليها اشترت جاموسة بمبلغ ٢٢ جنيا

ووضعها لدى الطاعة بصفة أمانة على أن يكون نتائجها مناصفة بينهما، وموقع على هذا العقد ببصمة الطاعة ، كما امتد إلى أقوال المجنى عليها . وعرض الحكم لدفاع الطاعة فقال ” وحيث إن الحاضر عن المتهمه بجلسة ١٩٦٠/٣/٢١ طعن على البصمة بالتزوير إلا أنه لم يتمسك به طول مراحل الدعوى ومن ثم يكون متنازلا عنه وبالتالي يكون العقد المقدم من المجنى عليها صحيحا“ . ويبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الدفاع عن الطاعة دفع بتزوير البصمة بمقولة إنها ليست لها وذلك بجلسة ١٩٦٠/٣/٢٠ ثم عاد الدفاع بجلسة تالية في ١٩٦٠/١٠/٣٠ فأقر بأن البصمة للطاعة ولكنها كانت مأخوذة على ورقة بيضاء ، ولم تمسك الطاعة بهذا الدفاع في بقية الجلسات أمام محكمة أول درجة كما لم تثره أمام المحكمة الإستئنافية . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتزوير مستند هو دفاع موضوعي وقد ردت عليه المحكمة ردا سائفا بما مفاده أنها اعتبرته غير مجد لعدم تمسك الطاعة به طوال مراحل الدعوى واطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى صحة العقد ، وكانت الطاعة لم تمسك بهذا الدفاع الموضوعي أمام المحكمة الإستئنافية مما لا يجوز معه بعد ذلك إثارتها أمام محكمة النقض ، فإن ما تنعاه الطاعة يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلى خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركى .

(١١٩)

الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٣١ القضائية :

مسئولية مدنية . تعويض . حكم "تسييبه . ما لا يعيبه" .

المسئولية التقصيرية . أركانها . خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما .

جرح وضرب . دعوى مدنية . إيراد حكم الإدانة أهلة ارتكاب المتهم الجريمة المستدة إليه .
ذلك بيان كاف للإحاطة بأركان المسئولية التقصيرية .

تعويض . تقديره متروك لمحكمة الموضوع دون معقب عليها . عدم التزامها ببيان عناصر الضرر
الذى قدرت التعويض على أساسه .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر
القانونية لجريمة إحداث جروح بالمجنى عليه عمدا وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة
مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير الصفة التشريحية الموقعة على المجنى
عليه — فإن هذا البيان يتضمن فى ذاته الإحاطة بأركان المسئولية التقصيرية
من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارنه بالتعويض ،
ومن ثم فإنه لا تثير على المحكمة إذا هى لم تبين عناصر الضرر الذى قدر على
أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر فى ذلك متروك لتقديرها بخير
معقب عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — أحمد محمد أبوسنة (الطاعن) و ٢ — نادى على حسين و ٣ — مأمون محمد هيبه . بأنهم فى يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٥ بدائرة قسم مصر القديمة محافظة القاهرة : أولا — المتهمان الأول والثانى ضربا سيد بدوى على ناصر عمدا فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدا من ذلك قتلًا ولكن الضرب أفضى إلى موته . وثانيا — المتهم الثالث ضرب بدوى على ناصر فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف عنها حادثة مستديمة هى إعاقة بحركات الخنصر بما يقدر بحوالى ٤٠٪ . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمة الأول والثانى بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات والثالث بالمادة ١/٢٤٠ من نفس القانون . فقررت الغرفة ذلك . وادعى بدوى على ناصر عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على حفيده مجدى ابن ولده المجنى عليه بحق مدنى قبل المتهمين الأول والثانى بمبلغ أربعة آلاف جنيه تعويضا . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٥٨ عملا بمادتي الاتهام بالنسبة إلى المتهمين الأول والثالث أولا : بمحاكمة أحمد محمد أبوسنة "الطاعن" بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وبإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى بدوى على ناصر مبلغ أربعة آلاف جنيه والمصروفات المدنية منها ألف جنيه له شخصا وثلاثة آلاف جنيه له بصفته وليا طبيعيا على حفيده مجدى سيد بدوى ابن المجنى عليه سيد بدوى على ناصر، وثانيا : بمحاكمة مأمون محمد هيبه بالسجن لمدة خمس سنوات . وثالثا — ببراءة نادى على حسين مما هو منسوب إليه ورفض الدعوى المدنية الموجهة قبله . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض . وقضى فيه بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٩ بقبوله شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية بالنسبة إلى الطاعنين معا إلى محكمة جنايات القاهرة لتحكم فيها مجددا هيئة أخرى وألزم المطعون ضده المصروفات المدنية . وأثناء نظر الدعوى من جديد بهيئة أخرى أمام محكمة جنايات القاهرة ادعى بدوى على ناصر عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على حفيده القاصر مجدى ابن ولده المجنى عليه بحق مدنى بمبلغ أربعة آلاف جنيه قبل المتهم الأول، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٠

هــلا بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول ، وبالمادة ١/٢٤٠ من ذات القانون مع تطبيق المادة ١٧ منه بالنسبة إلى المتهم الثاني أولا - بمعاينة المتهم الأول أحمد محمد أبو صنة (الطاعن) بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبإلزامه بأن يدفع لبدوى على قاصر المدعى المدنى عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على حفيده مجدى سيد بدوى مبلغ ستمائة جنيه والمصروفات المدنية منها مبلغ مائة جنيه له شخصا والباقي وقدره خمسمائة جنيه بصفته وليا شرعيا وذلك على اعتبار أن التهمة الموجهة إليه هي ضرب أحدث جروحا وثانيا - بمعاينة المتهم الثاني مأمون محمد هيبه بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فطعن المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحداث جروح بالمجنى عليه عمدا أعجزته عن أعماله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما وبإلزامه بالتعويض قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال، ذلك بأنه استند في القضاء بالتعويض على ما ظهر له من ثبوت التهمة دون أن يبين عناصر الضرر وأساس تقدير مبلغ التعويض. كما أنه عول في الادانة على أقوال الشاهد سليمان الجارحى سليمان في التحقيقات من أن الطاعن ونقرامن ذويه انها لوا ضربا على المجنى عليه الأول فى حين أن الشاهد المذكور قد صراحة فى مرحلتى المحاكمة الأولى والثانية أنه فقد صوابه على إثر ضربه من مجهول وأنه لا يعرف الضارب للمجنى عليه سالف الذكر ووالده . هذا إلى أن الحكم لم يورد أقوال شهود الإثبات - الذين اعتمد على أقوالهم - التى تضمنتها محاضر الشرطة والى نقوا فيها اشتراك الطاعن فى الاعتداء والتفت الحكم عن الرد عما أثاره الدفاع عن الطاعن فى هذا الشأن ، مما يعيبه بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحداث جروح بالمجنى عليه عمدا أعجزته عن أعماله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير العينة التشريعية الواقعة على المجنى

عليه المذكور وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان هذا البيان يتضمن في ذاته الاحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلامة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفة بالتعويض ، فلا تثريب على المحكمة إذا هي لم تبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به ، إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب عليها . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع التي لها أن تأخذ بأقوالهم في أية مرحلة من مراحل الدعوى وأن تعرض عما عداها دون أن تلتزم ببيان حلة ذلك إذ مرجع الأمر إلى مطلق تقديرها إلى ما تظمن إليه لتبرير اقتناعها بالإدانة دون ما تلفت منه ، وكانت المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ، فلا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة في العناصر التي بنت عليها عقيدتها ، ولا يعدو ما يثيره في هذا الصدد أن يكون جدلا موضوعيا مما تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيه . لما كان ذلك ، فإن ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا والزام الطاعن بالمعاريف المدنية .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلي خاطر، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(١٢٠)

الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٣١ القضائية :

اختلاس أشياء محجوزة . دفاع . حكم "تسيبيه . ما يعنيه" .
أركانها . علم المتهم — علما حقيقيا — باليوم المحدد للبيع ، وتعمده عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ .
دفع المتهم بعدم علمه باليوم المحدد للبيع . دفاع موضوعي جوهري . وجوب تناوله بالرد . إبطال ذلك . قصور .

(*) يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . ومن ثم فإن الدفع بعدم العلم بيوم البيع يعد من الدفع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم دونه ، ويتعين على المحكمة أن تتناوله بالرد ، وإلا كان حكمها قاصرا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٩/٢/٧ بدائرة مركز دشنا : بدد البقرة الميينة بالمحضر والملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح مصلحة السواحل والمصايد ولم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائنة . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة دشنا الجزئية قضت بحضورها اعتباريا

(*) المبدأ ذاته في الطنين ١٠٨٢ و ١٠٩١ لسنة ٢٢ القضائية (جلسة ١٥/١٠/١٩٦٢)

بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملاً بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ . استأف كل من النيابة والمتهم هذا الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية قضت بحضور يا بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٦٠ عملاً بمادتي الإتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم . فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسيب ، ذلك أن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بعدم علمه بالحجز وبالיום المحدد للبيع وقدم تدليلاً على ذلك شهادة تفيد أنه غير مقيم بالبلدة التي توقع فيها الحجز ، غير أن المحكمة لم تحقق هذا الدفاع أو تعرض له بالرد .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن أنكر علمه باليوم المحدد للبيع وقدم شهادة تفيد أنه لا يقيم ببلدته كما يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه لم يعرض لهذا الدفاع — لما كان ذلك ، وكان يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالماً علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ومن ثم فإن الدفع بعدم العلم بيوم البيع يعد من الدفوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من تقي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم دونه ويتعين على المحكمة أن تناوله بالرد — وكان الحكم المطعون فيه لم يبين وسيلة علم الطاعن باليوم المحدد للبيع وأغفل كلية التحدث عن دفعه بعدم العلم بذلك اليوم ، فإنه يكون قاصراً والطعن عليه في محله مما يتعين نقضه .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلى خاطر، وبحضور السادة المستشارين : هادي يونس ،
وموفق الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي

(١٢١)

الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٣١ القضائية :

غرفة الاتهام . محكمة الجنايات . ارتباط

تقديم أكثر من متهم إلى غرفة الاتهام . بتقرير اتهام واحد . إحالتهم إلى محكمة الجنايات .
بأمر إحالة واحد . بحث الارتباط بين الجرائم المستدة اليهم . من المسائل الموضوعية . تختص
بالفصل فيها أولا سلطة الإحالة . وتقرر نهائيا محكمة الموضوع .

صدور أمر إحالة واحد بالنسبة لعدة متهمين . ليس من شأنه تقويت مصلحة على أحدهم أو يخل
بحقه في الدفاع . النفي بخالفة القانون أو بطلان الاجراءات . غير سليم .

إذا كان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون قولاً منه إن
التهمة المستدة إليه لا تربطها بالتهمة المستدة للطاعن الآخر رابطة إذ أن الواقعة المنسوبة
إليه وقعت في بلدة أخرى فترك تلك الواقعة المنسوبة للطاعن الآخر كما حدثت كل واقعة
في وقت مختلف عن الأخرى ورغم ذلك فإن النيابة رفعت عليهما الدعوى الجنائية
وأمرت غرفة الاتهام بإحالتهم إلى محكمة الجنايات بأمر إحالة واحد مخالفة بذلك نص
المادة ١٨٢ إجراءات . وكان يبين من مراجعة محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك ببطلان
أمر الإحالة أمام محكمة الجنايات ولم يعترض عليه بشيء ما ، وكانت محكمة
الجنايات التي فصلت في الدعوى هي المحكمة المختصة نوعياً ومحلياً بالنسبة للواقعتين
المرفوعة بهما الدعوى ، وكانت مسألة الارتباط وعدمه من المسائل الموضوعية
التي تفصل فيها أولا سلطة الإحالة وتقدرها نهائياً محكمة الموضوع ، وكان صدور
أمر إحالة واحد بالنسبة للطاعنين لم يفوت على أحدهما أية مصلحة أو يخل بحقه في
الدفاع ، فإن ما يثيره الطاعن من مخالفة القانون أو بطلان الإجراءات يكون
غير سليم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في ليلة ٥ مارس سنة ١٩٦٠ بناحيتي دروه وبوّه شطانوف من أعمال مركز أشمون مديرية المنوفية : أحرز كل منهما جوهرًا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت بحضور يا بزارنج ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به بمعاقبة كل من الطاعنين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه ، وبمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن الأول لم يقدم أسبابا لطعنه فيتعين صدم قبول طعنه شكلا .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون بالنسبة للطاعن الثاني فيتعين قبوله شكلا .

وحيث إن الطاعن الثاني ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن التهمة المسندة إليه لا تربطها بالتهمة المسندة للطاعن الأول رابطة لأن الواقعة المنسوبة إليه وقعت بناحية دروه بينما الواقعة المنسوبة للطاعن الأول وقعت في بلدة أخرى وكل واقعة حصلت في وقت مختلف عن الأخرى ورغم ذلك فإن النيابة رفعت عليهما الدعوى الجنائية وأمرت غرفة الإتهام بإحالتهما إلى محكمة الجنايات بأمر إحالة واحد مما يخالف نص المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي لا تجيز إحالة أكثر من جريمة بأمر إحالة واحد إلا إذا كان هناك ارتباط بينهما — وأنه تمسك

في دفاعه بأن ما ذكره ضابط المباحث تبريرا لدخوله المقهى بأنها كانت مفتوحة في وقت متأخر وما قاله من رؤيته للطاعن يمسك بين أصابعه شيئا ثم يلقيه على الأرض فيلتقطه وتبين أنه حشيش لتبرير ما قام به من تفتيش الطاعن بتصوير أنه كان في حالة تلبس . كل ذلك ينبغي أن الواقعة حدثت في ليلة من ليالي شهر رمضان التي يباح فيها فتح المقاهي حتى الصباح وأن الثابت في التحقيق أنه كان يجلس بالمقهى أشخاص عديدون وأن أرضية المقهى من الأسمنت وبها حفر وأحجار صغيرة مما يستحيل معه رؤية قطعة الحشيش الصغيرة التي قال الضابط إنها كانت بين يدي الطاعن وألقاها كما يستحيل العثور عليها بعد إلقاءها ، وقد غفل الحكم عن الإشارة إلى هذا الدفاع أو الرد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن الثاني بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى مارتب عليها — لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك ببطلان أمر الإحالة أمام محكمة الجنايات ولم يعترض عليه بشيء ما ، وكانت محكمة الجنايات التي فصلت في الدعوى هي المحكمة المختصة نوعيا ومحليا بالنسبة للواقعتين المرفوعة بهما الدعوى ، وكانت مسألة الارتباط وعدمه من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها أولا سلطة الإحالة وتقدرها نهائيا محكمة الموضوع ، وكان صدور أمر إحالة واحد بالنسبة للطاعنين لم يفوت على الطاعن الثاني أية مصلحة أو يخل بحقه في الدفاع فإن ما يثيره الطاعن من مخالفة القانون أو بطلان الإجراءات يكون غير شديد — ولما كان يبين من مراجعة محضر الجلسة أن الدفاع من الطاعن الثاني لا يقتصر على التشييك في رواية ضابط المباحث عن كيفية ضبط المخدر ، ويبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن الحكم نفسه اعتمد على أقوال هذا الضابط التي اطمأنت المحكمة إلى صحتها مما يفيد ضمنا إطرأحه لما أثاره الدفاع ، وكانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بأن تتبع دفاع المتهم الموضوعي في كل جزئية يثيرها وترد عليها إذ في إيراد أدلة الثبوت ما يفيد ضمنا إطرأحها لهذا الدفاع فإن ما يثيره الطاعن بشأن القصور يكون غير شديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعن الأول غير مقبول شكلا والطعن المقدم من الطاعن الثاني على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد مفيقي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١٢٢)

الطعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٣١ القضائية :

إجراءات المحاكمة "ما يبطلها" . إثبات "شهود" .

شفوية المرافعة . العبرة بالتحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة في مواجهة المتهم .
على المحكمة سماع الشهود ما دام ممكناً .

ثبوت مرض الشاهد — الذي طلب المتهم سماعه — وتقييه في الخارج للعلاج لمدة محدودة .
ذلك لا يمنع من إمكان سماعه . رفض الطلب وإدانة المتهم . إخلال بحق الدفاع .

من المقرر أنه يجب أن تؤسس الأحكام الجنائية على التحقيقات الشفوية التي
تجريها المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم
ممكناً .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد رفض سماع أقوال شاهد الإثبات بمقولة
"إنه قد ثبت مرضه وتقييه في لندن للعلاج لمدة ثلاثة شهور وأنه لاوجه لتعطيل
نظر الدعوى خلال هذه المدة" — فإنه يكون قد أخل بحق الدفاع ، إذ أن
ضباب الشاهد للعلاج للمدة التي ذكرها الحكم لا يمنع من إمكان سماعه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ١٩ يناير سنة ١٩٦٠ بدائرة
مركز قويسنا محافظة المنوفية : أحرز جواهر مخدرة (أفيونا وحشيشا) في غير
الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات

لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/١ - ج - د و ٣٥ و ٤١ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات شبن الكوم قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٤/١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين رقمي ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به باعتبار القانون الأصلح للتهم طبقا لنص المادة ٥ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم "الطامن" بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبغرامة قدرها ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع، إذ تمسك أمام المحكمة بسماع شهادة الضابط عبد العظيم خضر ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه بمقولة إن الشاهد المطلوب سماعه مريض ويعالج بلندن وأنه تقرر لعلاجه مدة ثلاثة شهور .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع من الطاعن قد تمسك بسماع شهادة الشاهد الأول (الضابط عبد العظيم خضر) وأصر على مناقشته، وكانت المحكمة قد رفضت هذا الطلب مؤسدة ذلك بمريض الشاهد وتغيبه في لندن للعلاج لمدة ثلاثة شهور، وبأنها لا ترى وجها لتعطيل نظر الدعوى خلال هذه المدة ما دامت أقوال الشاهد مدونة في محضر تحقيق النيابة ويمكن للدفاع مناقشتها وتفنيدها بما يشاء . لما كان ذلك، وكان من الواجب أن تؤسس الأحكام الجنائية على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا، وكان غياب الضابط عبد العظيم خضر للعلاج لمدة التي ذكرها الحكم لا يمنع من إمكان سماعه، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض سماع أقوال الشاهد يكون قد أخل بحق الدفاع بما يتعين معه تهضمه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢

رئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى وضوان .

(١٢٣)

الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٣١ القضائية :

إستئناف "حالاته" . عقوبة "تعددتها" . عمل .

إستئناف المتهم . جوازه : عند الحكم عليه بغرامة تزيد على خمسة جنيهات . المادة ١٠٢/٤ .
أ.ج .

تقدير نصاب الاستئناف : مثال . عمل . جريمة المادتين ٢٨ و ٥٢ من م. بق. ٣١٧ .
لسنة ١٩٥٢ . عدم توفير صاحب العمل وسائل الرعاية الطبية للعمال : وجوب تعدد الغرامة بقدر
عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .

الحكم على المتهم بغرامة مائتي قرش عن كل عامل من العمال البالغ عددهم ١٩٤ . استئناف
المتهم هذا الحكم . جائز . علة ذلك .

هذه جريمة ذات طابع خاص . قوامها فعل واحد . رأى الشارع زيادة العقاب منه تبعاً لزيادة
عدد العمال .

إختلاف هذا التعدد عن تعدد العقوبات بمعناه المدفوع به في القانون .

تعدد العقوبات . متى يتحقق ؟ عند التعدد الحقيقي للجرائم بلا ارتباط بينها .

إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم لأنه "بصفته صاحب عمل لم يقم
بتوفير وسائل الرعاية الطبية للعمال الذين يشتغلون لديه . الأمر المعاقب عليه
بالمادتين ٢٨ و ٥٢ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢" فقصت محكمة
أول درجة بتغريمه مائتي قرش عن كل عامل من العمال الذين وقعت في شأنهم
المخالفة والبالغ عددهم ١٩٤ عاملاً، فإن استئناف المتهم هذا الحكم يكون جائزاً -

ذلك أن العبرة في تقدير نصاب الاستئناف إنما يكون - في مثل هذه الجريمة -
بمجموع ما يحكم به من الغرامة ، إذ أنها جريمة ذات طابع خاص تتميز عن غيرها
من الجرائم ، أوجب الشارع عند تقدير العقوبة فيها أن تتعدد الغرامة بقدر
عدد العمال الذين أجمفت المخالفة بحقوقهم ، وهدفه من ذلك تشديد العقاب
الواجب إنزاله على الفعل الموثم . وهذا التعدد ليس من شأنه أن يغير من الواقع
وهو أن الغرامة في مجموعها إنما أنزلها الحكم بالمتهم عن فعل واحد استحق عليه
عقوبة تزداد بازدياد عدد العمال الذين أجمفت بهم هذا الفعل ، وقد تبلغ العقوبة
في هذه الحالة حدا يجعلها أشد خطرا على أموال المحكوم عليه من الخمسة جنيئات
التي جعلت حدا لنصاب الاستئناف مما لا يتصور معه أن يكون الشارع قد قصد
أن يجعل ما يحكم به عن كل عامل على حدة أساسا لتقدير هذا النصاب . كما
أن هذا التعدد ليس من قبيل تعدد العقوبات بمعناه المعروف به في القانون والذي
يقتضى وجود التعدد الحقيقي للجرائم دون أن يقوم بينها الارتباط المنصوص عليه
في المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى
بعدم جواز استئناف المتهم "الطاعن" يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين
لذلك نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٥ من أبريل سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم
الشرق : بصفته صاحب عمل لم يتم بتوفير وسائل الرعاية الطبية للعمال الذين
يشتغلون لديه . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٨ و ٥٢ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧
لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة ميناء بورسعيد الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٦ من أبريل
سنة ١٩٦٠ عملا بمادتي الاتهام بتغريم المتهم مائتي قرش مع تعدد العقوبة بالنسبة
للثلاثة وأربعة وتسعين عاملا الذين وقعت في شأنهم المخالفة . استأنف المتهم
هذا الحكم . ومحكمة بورسعيد الابتدائية قضت بحضور يا بتاريخ ٢٩ نوفمبر
سنة ١٩٦٠ بعدم جواز الاستئناف لرفعه عن حكم غير قابل له . فطعن المحكوم
عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

... حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في القانون، ذلك بأنه قضى بعدم جواز الاستئناف تأسيسا على أن العقوبة المحكوم بها تقل عن النصاب الجائز استئنافه مع أنها تزيد في مجموعها عن هذا النصاب ، ولا يؤثر في ذلك أن تكون الزيادة بسبب تعدد العقوبة بقدر عدد العمال لأن العبرة إنما تكون بما قضى به فعلا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز الاستئناف لرفعه عن حكم غير قابل له بمقولة إن الحكم المستأنف قضى بتغريم المتهم جنبيين وهو دون نصاب الاستئناف تطبيقا لنص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، وأنه لا يؤثر في ذلك تعدد الغرامة المحكوم بها بقدر عدد العمال الذين وقعت المخالفة في شأنهم ، ذلك بأن العقوبة - على ما يقول الحكم - وإن تعددت إلا أن قوامها مقدار الغرامة المقررة بها بالنسبة لكل عامل ورتب على ذلك وجوب النظر إلى كل عقوبة على حدها ، وإذا كانت تقل عن خمسة جنبيات فيكون الاستئناف غير جائز . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة التي دين بها الطاعن هي جريمة ذات طابع خاص تتميز به عن غيرها من الجرائم ، فقد أوجب الشارع عند تقدير العقوبة فيها أن تتعدد الغرامة الواجب الحكم بها بقدر عدد العمال الذين أبجفت المخالفة بحقوقهم ، وكان هدفه من ذلك تشديد العقاب الواجب لإزالة على الفعل المؤثم . هذا التعدد ليس من شأنه أن يغير من الواقع وهو أن الغرامة في مجموعها قد أنزلها الحكم بالطاعن عن فعل واحد فوجب أن ينظر إليها على أنها كل لا يتجزأ ، وليس هذا التعدد من قبيل تعدد العقوبات بمعناه المعروف به في القانون فهو يقتضي وجود التعدد الحقيقي للجرائم دون أن يقوم بينها الارتباط المنصوص عنه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات - أما في واقعة الدعوى فلم يقع من الطاعن غير فعل واحد استحق عليه عقوبة تزداد بازدياد عدد العمال الذين أبجفت بهم هذا الفعل ، ولما كانت العقوبة في هذه الحالة قد تبلغ حدا يخطرها أشد خطرا على أموال المحكوم عليه من الخمسة جنبيات التي جعلت حدا لنصاب الاستئناف فإنه لا يتصور أن الشارع قصد أن يجعل ما يحكم به عن كل عامل

على حدة أساسا لتقدير هذا النصاب . لما كان ما تقدم ، فإن العبرة في تقدير نصاب الاستئناف يكون مجموع ما يحكم به في مثل هذه الجريمة . وإذا كان الحكم قد قضى بتغريم الطاعن مائتي قرش عن كل عامل من العمال البالغ عددهم ١٩٤ عاملا الذين وقعت في شأنهم المخالفة ، فقد تجاوزت الغرامة المحكوم بها . ككل - النصاب الجائز فيه الاستئناف عملا بنص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ قضى بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى الأسباب التي أوردها فيتعين لذلك نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى فإنه يتعين مع النقض الإحالة .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ونخار مصطفى رضوان .

(١٢٤)

الطعن رقم ١١٠١ لسنة ٣٢ القضائية :

نقض . " إجراءاته " .

الطعن بالنقض . حق شخصي للطاعن .

التوكيل فيه . يجب أن يكون توكيلا خاصا . أو توكيلا عاما يتضمن نصا بإجازة الطعن بهذا
الطريق الاستثنائي .

عدم إيداع التوكيل الذي قرر بالطعن بمقتضاه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . طه ذلك .

الطعن بالنقض حق شخصي للحكوم عليه وحده يستعمله أو يدعه بحسب
ما يترأى له من المصلحة فليس لأحد أن يتحدث عنه في هذا الحق إلا بإذنه ،
ولهذا يجب أن يكون التقرير به في قلم كتاب المحكمة منه شخصيا أو ممن يوكله
لهذا الغرض توكيلا خاصا أو بمقتضى توكيل عام ينص فيه على الطعن بهذا
الطريق الاستثنائي .

فإذا كان الطاعن أو وكيله لم يودع التوكيل الذي حصل التقرير بالطعن
بمقتضاه في ملف الدعوى حتى يتمكن لمحكمة النقض التحقق مما إذا كانت
مصرحا فيه للوكيل بالتقرير بالطعن بالنقض أم لا ، فإن الطعن يكون غير مقبول
شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل كامل أحمد عجلان عمدا وقد تلت هذه الجناية جنائية أخرى هي أنه قتل عمدا أيضا شقيقة عبد الحميد عجلان . وقد أحالته غرفة الاتهام إلى محكمة جنايات بنها . وهذه قضيت حضوريا بتاريخ ١٦ يولييه سنة ١٩٦٠ بإعدام الطاعن شتقا . وقد قرر المحكوم عليه بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، كما قامت النيابة بعرض القضية بالنسبة لحكم الإعدام على محكمة النقض . وقد قضى فيه بجلسته ٢١ فبراير سنة ١٩٦١ بقبوله شكلا ورفضه موضوعا وإقرار الحكم الصادر على الطاعن بالإعدام . وقد تم تحديد لتنفيذ هذا الحكم يوم ٣١ يناير سنة ١٩٦٢ . وفي اليوم السابق على هذا التاريخ قدم محامي المحكوم عليه إشكالا في التنفيذ فأمر السيد المحامي العام بوقف التنفيذ وتقديم الإشكال إلى غرفة الاتهام بمحكمة بنها الابتدائية . وبتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٢ أصدرت الغرفة المذكورة قرارا بقبول الإشكال شكلا وفي الموضوع برفضه مع الاستمرار في تنفيذ الحكم المستشكل فيه . فطعن الأستاذ أحمد محمود حجاج المحامي عن الأستاذ سعيد وصفي المحامي في هذا القرار بطريق النقض في ٢٠ مارس ١٩٦٢ وكان الطاعن قد قدم بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٦٢ تقريرا بالأسباب موقعا عليه من الأستاذ سعيد وصفي المحامي ولا يوجد في الأوراق ما يفيد توكيل الطاعن للمحامي الذي قرر بالنقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الأستاذ أحمد محمود حجاج المحامي قرر بالطعن نيابة عن زميله الأستاذ سعيد وصفي المحامي عن المحكوم عليه ولم يرد بالتقرير ما يفيد أن أحد المحامين موكل عن المحكوم عليه كما أن أوراق الطعن قد خلت من مثل هذا التوكيل فضلا عن أنه يبين من محضر جلسة غرفة الاتهام أنه حضر مع المحكوم عليه محام غيرهما . لما كان ذلك ، وكان الطعن بالنقض على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة هو حق شخصي للمحكوم عليه وحده يستعمله أو يدعه بحسب ما يراه له من المصلحة فليس لأحد أن يتحدث عنه في هذا الحق إلا بإذنه ، ولهذا يجب أن يكون التقرير به في قلم كتاب المحكمة منه شخصيا أو ممن يوكله عنه لهذا الغرض توكلًا خاصا أو بمقتضى توكيل عام ينص فيه على الطعن بهذا الطريق الاستثنائي . ولما كان الطاعن أو وكيله لم يودع التوكيل الذي حصل التقرير بالطعن بمقتضاه في ملف الدعوى حتى يمكن لمحكمة النقض التحقق مما إذا كان مصرحا فيه للوكيل بالتقرير بالطعن بالنقض أم لا ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم
اليطاش ، وأديب نصر ، ومختار مصطفى ومروان .

(١٢٥)

الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٣١ القضائية :

تزوير . القصد الجنائي . الضرر .

محضر البوليس . صلاحية أصلا للاحتجاج به ضد صاحب الاسم الوارد به ولو كان متعللا .

اتصال المتهم اسما قير اسمه في محضر البوليس . متى يكون تزويرا ومتى لا يكون ؟

إذا اتصل المتهم اسم شخص معروف لديه : تزوير .

إذا اتصل اسما وهما لا وجود له في اعتقاده : لا تزوير . ولوتين أن ثمة شخصا بهذا الاسم ،
مادام المتهم لا يعرفه

علة هذه التفرقة : أن القصد الجنائي لثمة يجب أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر
حالا أو محتملا ، وهو ما يتمتع القول به في حالة اتصال اسم وهمي .

إنه وإن كان من المقرر أن محضر البوليس يصلح لأن يحتج به ضد صاحب
الاسم المشتعل فيه ، إلا أن مجرد تغيير المتهم لإسمه في هذا المحضر لا يعد وحده
تزويرا سواء وقع على المحضر بالإسم المشتعل أو لم يقع ، إلا أن يكون قد اتصل
اسم شخص معروف لديه لحق أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء اتصال اسمه .
فإذا كان الجنائي لم يقصد اتصال اسم شخص معين معروف لديه بل يقصد مجرد
التسمي باسم شخص وهمي امتنع القول بأنه كان يعلم أن عمله من شأنه أن يلحق
ضررا بالغير مادام لا وجود لهذا الغير في اعتقاده — ذلك بأنه يجب لتوافر
القصد الجنائي في جريمة التزوير أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر
حالا أو محتمل الوقوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم أول الاسماعيلية محافظتها : اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو الرقيب محمد مرمي محمد مندوب استيفاء نقطة قضائي الاسماعيلية في ارتكاب تزوير في محور رسمي هو محضر ضبط الواقعة المرفق حالة تحريره المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن اتحل اسم محمد علي السيد علي خلاف الحقيقة وبصم بإصبعه على المحضر ببصمة نسبها زورا إليه فتحت الجريمة بناء على هذه المساعدة . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٠/٣ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ من قانون العقوبات . وبتاريخ أول مايو سنة ١٩٦٠ أصدرت غرفة الإتهام بمحكمة الاسماعيلية الابتدائية قرارا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . فطعنت النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تأويل القانون، وفي ذلك تقول الطاعنة إن أمر غرفة الإتهام المطعون فيه قرر بالأوجه لإقامة الدعوى في جنائية التزوير تأسيسا على أن المطعون ضده لم يكن يعرف صاحب الاسم الذي اتحل به في محضر جمع الاستدلالات وأنه لم يقصد الإضرار به . وما انتهى إليه الأمر من ذلك ينطوي على خطأ في فهم ركني الضرر والقصد الجنائي في جريمة التزوير إذ أن هذه الجريمة لا تستلزم قصدا خاصا بل يكفي لتوافره قيام القصد العام وهو انعلم بتغيير الحقيقة في المحرر كما أنه يكفي لتوافر ركن الضرر احتمال وقوعه .

وحيث إنه لما كان الأمر المطعون فيه بعد عرضه لوقائع الدعوى وأدلتها أثبت أن المطعون ضده تسمى كتهم في محضر جمع الاستدلالات باسم محمد علي السيد دون أن يعرف شخصا بهذا الاسم ودون أن يقصد الإضرار بأحد، وأنه تبين بعد ذلك من التحريات وجود شخص يحمل هذا الاسم قرر أنه لا يعرف المطعون ضده ولا تربطه به صلة من أي نوع، وجاء في الأمر أن هذا المحضر

لم يعد لإثبات حقيقة اسم المتهم وأن تغيير الاسم فيه يعد من قبيل الدفاع وأن جريمة التزوير لا تقوم في هذه الحالة إلا إذا كان المتهم يعرف من اتحل اسمه ويقصد الإضرار به. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن محضر البوليس يصلح لأن يحتاج به ضد صاحب الاسم المتحل إلا أن مجرد تغيير المتهم لاسمه فيه لا يعد وحده تزويرا سواء وقع أو لم يقع على المحضر بالاسم المتحل إلا أن يكون قد اتحل اسم شخص معين معروف لديه لحقه أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء اتحل اسمه، ذلك بأنه يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن ينصب العلم على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر حالا أو محتمل الوقوع، فإذا كان الجنائي لم يقصد اتحل اسم شخص معين معروف لديه بل قصد مجرد التسمي باسم وهمي، امتنع القول بأنه كان يعلم أن عمله من شأنه أن يلحق ضررا بالغير مادام لا وجود لهذا الغير في اعتقاده. لما كان ذلك، وكان الأمر المطعون فيه صحيحا في نتيجته فإنه يتعين رفض الطعن موضوعا.

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي . وبحضور السادة المستشارين : توفيق أحمد الحسن ،
ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي ، ومختار مصطفى رضوان .

(١٢٦)

الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٣١ القضاية :

إثبات . حكم ” سبيه “ . قرض . ” سلطة محكمة النقض “ .

إدانة المتهم استنادا إلى ما قرره شاعدا الإثبات في محضر جمع الاستدلالات من أنه اعترف لها
بارتكاب الجريمة .

فقد محضر جمع الاستدلالات . طعن المتهم بالنقض . نفيه على الحكم أنه أخطأ في الاستناد لأن
دليل الادانة لا أصل له في الأوراق . تعذر تحقيق هذا الوجه لفقد الأوراق . أثر ذلك : وجوب
قضاء الحكم وإعادة المحاكمة . تلك مقتضيات العدالة . كي تقول محكمة الموضوع كلمتها في هذا
الشأن .

متى كانت التحقيقات الأولية التي تضمنها محضر جمع الاستدلالات قد
فقدت ، مما يتعذر معه على محكمة النقض تحقيق ما يثيره الطاعن ” المتهم “ من
خطأ الحكم المطعون فيه في الاستناد إذ عول في إدانته على ما قرره شاعدا
الإثبات في ذلك المحضر من أنه اعترف لها بارتكاب الجريمة رغم أن ذلك
لا أصل له في الأوراق — وكان هذا الذي يثيره الطاعن هو مما يجب عرضه على
محكمة الموضوع لتبعثه وتقول كلمتها فيه وفي مبلغ ما يمكن أن يكون لهذه
الدعوى من أثر في عقيدتها ، فإنه يتعين — تحقيقا لحسن سير العدالة — نقض
الحكم والإحالة لإعادة المحاكمة من جديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز نجع حمادى : اختلس المبلغ المبين بالمحضر المملوك لشركة أتوبيس الصعيد وكان هذا المبلغ لم يسلم إليه إلا على سبيل الوكالة لتسليمه مقر هذه الشركة فاختلسه لنفسه إضراراً بها . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعت شركة أتوبيس الصعيد بحق مدنى بمبلغ ١٥ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة نجع حمادى الجزئية قضت حضورياً بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٦٠ ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية . استأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية قضت حضورياً بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٦٠ عملاً بمادة الاتهام بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم أسبوعين مع الشغل . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ فى الاستناد ، إذ استند الحكم المطعون فيه فى إدانة الطاعن إلى أن عبد الراضى حسين مقتش السيارات فاجأ السيارة التى يعمل الطاعن كمسارياً بها فضبط مع ركبها تذاكر سبق استعمالها وأنه اعترف له باختلاس قيمة هذه التذاكر أمام كل من الشرطى مترى عبد الملاك ميخائيل واسماعيل عبد الرازق سائق السيارة ، فى حين أن ما أورده الحكم من ذلك لا أصل له فى الأوراق مما يعيه .

وحيث إن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه استند فيما استند إليه فى إدانة الطاعن إلى أن الشاهدين مترى عبد الملاك واسماعيل عبد الرازق شهدا فى محضر

جمع الاستدلالات بأن الطاعن اعترف أمامهما بالجريرة المسندة إليه وأن المحكمة لا تأخذ بعدولهما عن هذه الأقوال أمام النيابة وبالجلسة اطمئنانا منها إلى أقوالهما في التحقيقات الأولية . لما كان ذلك ، وكانت هذه التحقيقات قد فقدت فأضحي تحقيق هذا الوجه متعذرا . ولما كان ما يشير الطاعن من خطأ الحكم في الإسناد إلى أقوال الشاهدين في هذه التحقيقات هو مما يجب عرضه على محكمة الموضوع لتبعثه وتقول كلمتها فيه وفي مبلغ ما يمكن أن يكون لهذه الدعوى من أثر في عقيدتها . ومن ثم فانه يتعين تحقيقا لحسن سير العدالة نقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة قنا لإعادة المحاكمة من جديد أمام دائرة أخرى .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٢

بريعة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(١٢٧)

الطعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣١ القضائية :

اجراءات المحاكمة . دفاع . ارتباط . استئناف . دعوى مدنية . تزوير .
حكم "تسييه . ما لا يعيبه" .

(أ) قرار المحكمة ضم دعويين مقيمتين ضد متهم واحد . للارتباط وفقا لنص المسادة ٣٢
عقوبات . تنبيه المتهم الى هذا الاجراء . لا يلزم . ذلك أن الاجراء تم لصالحه ، وقضى
في الدعويين بعقوبة واحدة ، دون اضافة جديد للوقائع المرفوعة بها الدعويان ودارت
عليها المرافعة .

(ب) المحكمة الاستئنافية . قرارها ضم دعويين للارتباط . توقيعها عقوبة واحدة . أخذها
بالوقائع والأدلة الواردة بأسباب الحكيم المناقشين . لا عيب .
الدعويان المدعيتان المقامتان من شخصين مختلفين ضد المتهم . قضاء المحكمة
الاستئنافية في كل منهما . بعد قرارها ضم الدعويين الجنائيين للارتباط . لا تناقض
في ذلك .

(ج) تزوير محرر واستعماله . ثبوت التزوير . تحدث الحكم من ركن العلم بتزوير المحرر
في تهمة الاستعمال . لا يلزم .

١ — إذا كانت النيابة العامة قد أقامت دعويين على الطاعن احدهما لأنه
زور سندا واستعمله والثانية لتزوير التظهير واستعماله فقضت محكمة أول درجة
بعقوبة في كل من الدعويين ، وعند نظر الاستئناف قررت المحكمة ضم الدعويين
وقضت فيهما بعقوبة واحدة ، فإنه لا جدوى للطاعن من التمسك بوجوب تنبيهه
الى هذا الإجراء الذي تم لصالحه والذي انتهى بالحكم عليه بعقوبة واحدة على
٢٠ (١٥) ج .

أساس أن تزوير السند واستعماله وتزوير التحويل المظهر عليه واستعماله كل هذا كان نتيجة نشاط إجرامي واحد يعاقب عنه بعقوبة واحدة . ولما كان الحكم لم يضيف جديدا للوقائع التي رفعت بها الدعويان والتي تناولها التحقيق ودارت عليها المرافعة فلا إخلال بحق الدفاع .

٢ — لا يجب الحكم أن ينتهي إلى توقيع عقوبة واحدة على الأفعال المسندة إلى الطاعن ، لما رآه من الارتباط القائم بينها في حكم المادة ٣٢ عقوبات ، في الوقت الذي يأخذ فيه بأسباب الحكمين المستأنفين من حيث بيان الوقائع والأدلة والتطبيق القانوني على الوقائع كما ثبتت في حق الطاعن . وإذا كان الاستئناف قد رفع عن كل من الحكمين الصادرين من محكمة أول درجة على استقلال وكان هذا هو مناط اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعويين فإن قيام هذه المحكمة بالفصل في الدعويين المدعيتين المرفوعتين ضد المتهم على أساس اختلاف شخصي رافعهما يكون لا تناقض فيه .

٣ — لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن ركن العلم ما دامت مدواته تغني عن ذلك ، وكان إثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم منه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي أسند إليه استعماله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية اللجنة رقم ١٠١٦ سنة ١٩٥٨ بندر سوهاج بأنه في يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٥٧ بدائرة بندر سوهاج : ارتكب تزويرا في محرر عرفى هو التحويل المؤرخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٨ بأن اصطنع إمضاء مزورا نسب صدوره لأحمد زيدان فراج واستعمله بأن قدمه لمحكمة سوهاج الكلية في القضية رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى سوهاج مع علمه بتزويرها . وطلبت عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات . وقد ادعى أحمد زيدان فراج بحق مدنى قبل المتهم بمبلغ ثلاثين جنيا على سبيل التعويض . كما اتهمته النيابة أيضا في قضية اللجنة رقم ١٤٨١ سنة ١٩٥٨ بأنه في يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٧ بدائرة

البندر المذكور : أرتكب تزويرا في محور عرفى هو السند المؤرخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٤ واستعمله وهو عالم بتزويره بأن اصطنع هذا المحرر المزور ووضع عليه بصمة نسبها زورا للسيد سلطان عبد العال وقدمه للحكمة فى القضية المدنية رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٦ كلى سوهاج وتمسك به مع طامه بتزويره. وطلبت عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات . وقد ادعى السيد سلطان عبد العال بحق مدنى قبل المتهم بمبلغ ثلاثين جنيها تعويضا . ومحكمة بندر سوهاج الجزئية قضت فى اللجنة رقم ١٠١٦ سنة ١٩٥٨ حضوريا بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ألف قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية وإلزامه بأن يؤدى للدعى بالحق المدنى مبلغ عشرة جنيهات والمصروفات المدنية ومبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . كما قضت فى اللجنة رقم ١٤٨١ سنة ١٩٥٨ حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ألف قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية وإلزامه بأن يؤدى للدعى بالحق المدنى مبلغ عشرة جنيهات والمصروفات المدنية ومبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . استأنف المحكوم عليه هذين الحكيمين وقيد الاستئنافان برقى ٦٠٩٧ و ٦٠٩٨ سنة ١٩٦٠ . وبعد أن قررت محكمة سوهاج الابتدائية هيئة استئنافية ضم الاستئنافين إلى بعضهما وسمعت المرافعة فيهما قضت حضوريا بتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٩٦١ أولا : بقبول الاستئنافين شكلا . وثانيا : بتعديل الحكيم المستأنفين بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وذلك فى الدعويين . ثالثا : رفض الاستئناف بالنسبة لما قضى به الحكم المستأنف فى الدعوى المدنية فى اللجنة رقم ٦٠٩٨ سنة ١٩٦٠ استئناف سوهاج وإلزام المتهم المصروفات المدنية الاستئنافية . رابعا : إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى المدنية فى اللجنة رقم ٦٠٩٧ سنة ١٩٦٠ استئناف سوهاج وإثبات ترك المدعى بالحق المدنى (السيد سلطان) لدعواه المدنية مع إلزامه مصروفاتها عن الدرجتين وذلك بلا مصاريف جنائية . فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في الإجراءات والإخلال بحق الدفاع والتناقض والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن النيابة العامة رفعت ضده جنحتين إحداهما برقم ١٤٨١ سنة ١٩٥٨ جنح بندر سوهاج لأنه زور السند موضوع الدعوى واستعمله والثانية برقم ١٠١٦ سنة ١٩٥٨ جنح بندر سوهاج لأنه زور التحويل المؤشر به على السند سالف الذكر واستعمل التحويل المزور ، وقد قضت محكمة أول درجة بإدانتة في كل من الجنحتين . فاستأنف ، وبعد أن سمعت المحكمة الاستئنافية دفاعه حجرت الدعويين للمحكم ثم قضت بجلسة ١٩٦١/٦/١٣ بضمهما ليصدر فيهما حكم واحد ثم أصدرت الحكم المطعون فيه دون أن تنبه إلى ذلك أو أن تعيد القضية إلى المرافعة لتسمع دفاعه فيما انتهت إليه من اعتبار ما أتاه واقعة واحدة . ويضيف الطاعن أن المحكمة تناقضت إذ ذكرت في موضع أن ما أتاه ليس سوى واقعة واحدة هي اصطناع المحرر المزور واستعمله ثم قالت في موضع آخر إن الحكيم المستأنفين في محلها فيما تضمنناه من حيث الوقائع والتطبيق القانوني وأدلة الثبوت . هذا إلى ما شاب الحكم من تناقض بين أسبابه ومنطوقه ، فقد جاء بالأسباب أن الجريمة واحدة قضى فيها بعقوبة واحدة ومع ذلك فقد فصل في دعويين مدنييتين . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه أخذ بأسباب الحكيم المستأنفين دون أن يتحدث أيها عن أركان جريمة التزوير خصوصا ركن العلم الذي نقاه الطاعن عن نفسه بإقرار صادر من المحيل أحمد زيدان تاريخه ١٩٥٦/١١/٣ يعترف فيه بصحة صدور السند من الدائن ، كما يقرر فيه بصحة صدور التحويل منه إلى الطاعن وبأنه وقع ببصمته على هذا الإقرار بعد أن كان قد أنكره في القضية المدنية ٦٩٠ سنة ١٩٥٦ مدني كلي سوهاج . وأخيرا فقد أقام الطاعن دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية على أن المحيل غرر به واستحضر له السند موقعا عليه منه ومن المدين فاعتقد بصحة السند وبصحة التحويل ، يؤكد ذلك الإقرار الصادق من المحيل ولكن المحكمة لم تبحث هذا الإقرار ولم تناقش المحيل فيه ولم تعرض في حكمها لشيء من هذا .

وحيث إن النيابة العامة أقامت دعويين على الطاعن إحداهما لأنه زور السند واستعمله والثانية لتزوير التظهير واستعماله فقضت محكمة أول درجة بعقوبة في كل من الدهويين ، وعند نظر الاستئناف قررت المحكمة ضم القضيتين وقضت فيهما بعقوبة واحدة . لما كان ذلك ، وكان لاجدوى للطاعن من التمسك بوجوب تنبيهه إلى هذا الإجراء الذي تم لصالحه والذي انتهى بالحكم عليه بعقوبة واحدة على أساس أن تزوير السند واستعماله وتزوير التحويل المظهر عليه واستعماله كل هذا كان نتيجة نشاط إجرامي واحد يعاقب عنه بعقوبة واحدة . ولما كان الحكم لم يضيف جديدا للوقائع التي رفعت بها الدعويان والتي تناولها التحقيق ودارت عليها المرافعة فلا إخلال بحق الدفاع . لما كان ما تقدم ، وكان لا يعيب الحكم أن ينتهي إلى توقيع عقوبة واحدة على الأفعال المستندة إلى الطاعن — لما رآه من الارتباط القائم بينها في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات — في الوقت الذي يأخذه بأسباب الحكمين المستأنفين من حيث بيان الوقائع والأدلة والتطبيق القانوني على الوقائع كما ثبتت في حق الطاعن ، ولما كان الاستئناف قد رفع عن كل من الحكمين العبادرين من محكمة أول درجة على استقلال ، وكان هذا هو مناط اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعويين ، فوجب لذلك أن يفصل في الاستئنافين وهو ما فعله الحكم . ولما كان الفصل في الاستئنافين المرفوعين من المدعين بالحقوق المدنية قد تم على أساس اختلاف شخصيهما وموقف كل منهما من الدعوى في الاستئناف فقضى بتأييد الحكم لصالح أحد المدعين وبترك المدعى الثاني لدعواه في الأخرى فلا تناقض في ذلك . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة تؤدي إلى مارتبه عليها ، وقد انتهى إلى أن الطاعن " اصطنع الكيالة المؤرخة ١٩٥٤/١٠/٢٠ وأثبت فيها مديونية السيد سلطان عبدالعال لأحمد فراج زيدان في مبلغ ٦٠٠ جنيه ووقع عليها ببصمة اصبع نسبت زورا للسيد سلطان عبدالعال ثم قام بتحويل المبلغ الثابت بهذه الكيالة لصالحه بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢ ووقع على هذا التحويل بامضاء نسبه زورا لأحمد فراج زيدان بصفته دائما " . ولما كان لا يعيب الحكم ألا يتحدث استقلالاً عن ركن العلم مادامت مدوناته تغني عن ذلك ، وكان اثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي

— ••• —

أسند إليه استعماله . ولما كان الحكم المستأنف الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد مرض للإقرار الذى يشير إليه الطاعن واطرحه لما ذكره أحمد فراج زيدان من أنه إنما وقع ظنائه أنه يتعلق بإيجار أرض زراعية بما يؤكد معنى التروير . ولما كان الطاعن لم يطلب من المحكمة إجراء أى تحقيق فى هذا الإقرار فلاشئ يعيب حكمها مادامت لم تر من جانبها حاجة إلى اتخاذ أى إجراء فى هذا الشأن . لما كان كل ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(١٢٨)

الطعن رقم ٣١٢٩ لسنة ٣١ القضائية :

اشتباه . عود . عقوبة .

(أ) جريمة العود للاشتباه . متى تحقق ؟ إذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بالمراقبة قبل من الأفعال المنصوص عنها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . شرط ذلك : أن تستدل المحكمة من هذا الفعل استمرار خطورة المشتبه فيه ، ولو لم يحكم فيه نهائيا بالادانة .

(ب) العود . تحديد مدته . القواعد العامة للعود الواردة في قانون العقوبات . المادة ٤٩ . احتساب مدة العود ، في حكم المادة ٤٩ / ٢ عقوبات . هي خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة أو سقوطها بمضي المدة .

عقوبة المراقبة . المساواة بينها وبين عقوبة الحبس . في تطبيق قواعد العود .

١ — جريمة العود للاشتباه تتحقق إذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الإجرامي الذي أوجب الشارع محاسبته عنه وعقابه عليه احتياطا لمصلحة المجتمع واصطيانا للأمن وذلك بصرف النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل سواء انتهى بحكم نهائي بالادانة أو كان قائما على أساس جدي يتركز على أدلة لها وجاهتها ومن ثم يتعين على المحكمة أن تطلع على القضية موضوع الاتهام الذي يجعل المتهم حائلا لحالة الاشتباه كي تدلي برأى في مدى جدية الاتهام الذي لم تكشف عنه

مذكرة النيابة المقدمة في الدعوى وعن مبلغ صلاحيته للكشف عن الحالة التي يتوفر بها العود للاشتباه .

٢ - يرجع في تحديد مدة العود في جريمة العود للاشتباه إلى القواعد العامة الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات اذ سوى القانون في تطبيق تلك القواعد بين المراقبة وعقوبة الحبس . ولما كانت مدة العود لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر هي خمس سنوات من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة طبقا للمادة ٢/٤٩ عقوبات ، وكانت عقوبة المراقبة تستوى مع عقوبة الحبس في قواعد العود، فان مدة العود بالنسبة إلى المطعون ضده المحكوم بوضعه تحت المراقبة لمدة سنتين تكون خمس سنوات تحتسب من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو سقوطها بمضى المدة . فاذا كان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من احتساب مدة العود من تاريخ الحكم على المطعون ضده وليس من تاريخ انقضاء تنفيذها عليه أو سقوطها بمضى المدة فانه يكون مجافيا للتطبيق الصحيح للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٤ ابريل سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز بيا : عاد لحالة الاشتباه بأن حكم عليه بالمراقبة في اللجنة رقم ١٣٠٤ سنة ١٩٥٣ جنح بياثم حكم عليه بعد ذلك لسرقة في القضية رقم ٢٥٥٧ سنة ١٩٥٣ من بنى سويف . وطلبت عقابه بالمواد ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة بيا الجزئية قضت غيابيا بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة الشرطة مدة سنتين في المكان الذي يحدده السيد وزير الداخلية وأمرت بالنفاذ . فعارض المتهم في هذا الحكم ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف كل من المحكوم عليه والنيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة بنى سويف الابتدائية بهيئة استئنافية قضت

حضوريا بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم بلامصاري ف جنائية . فطعن النيابة العامة
في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بالغاء الحكم
المستأنف وبتبرئة المطعون ضده من تهمة العود لحالة الاشتباه قد اخطأ في تطبيق
القانون ، ذلك بأنه أسس قضاءه على أن الجريمة غير متوافرة الأركان في حقه
في حين أنه يبين من صحيفة الحالة الجنائية الخاصة به أنه سبق الحكم عليه في القضية
رقم ١٠٣٤ سنة ١٩٥٣ جنح بيا بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٥٣ بالحبس شهرين مع الشغل
وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين لجريمة عود للاشتباه كما أنه يبين من
المذكرة المأخوذة من جدول النيابة أنه اتهم في الجناية رقم ٧٥٣ سنة ١٩٥٩ بيا
(٧٨٢ سنة ١٩٥٩ كلى بنى سوي ف) بتاريخ ٢٤/٢/١٩٥٩ بالشروع في سرقة
وأحيل للمحاكمة أمام محكمة الجنائيات . واذ كانت الجريمة الأخيرة التي اتهم
اتها ما جد يا بارتكابها — قد وقعت قبل مضي خمس سنين من انقضاء عقوبة
المراقبة المحكوم بها في القضية رقم ١٠٣٤ سنة ١٩٥٣ بيا — وهى عقوبة مماثلة
لعقوبة الحبس في تطبيق أحكام العود أخذا بأحكام المادة العاشرة من المرسوم
بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ — فان جريمة العود للاشتباه تكون قد توافرت في حق
المطعون ضده عملا بنص المادة ٢/٤٩ من قانون العقوبات .

وحيث أنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده
بوصف أنه عائد للاشتباه ، وطلبت النيابة العامة عقابه باقصى العقوبة المنصوص
عليها في المواد ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة
أول درجة قضت غاييا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل
وبوضعه تحت مراقبة ” البوليس ” لمدة سنتين في المكان الذي يحدده السيدوزير
الداخلية وأمرت بالتفاز . على أساس أنه سبق الحكم عليه بالمراقبة في اللجنة
رقم ١٣٠٤ سنة ١٩٥٣ بيا ثم اتهم بارتكاب جناية شروع في سرقة بعود في القضية
رقم ٧٥٣ سنة ١٩٥٩ بيا . فعارض ، وقضى في معارضته برفضها وتأيد الحكم

المعارض فيه . فاستأنف كل من المتهم والنيابة العامة هذا الحكم ، وقضى في الاستئناف بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن ان صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده تضمنت سابقة الحكم عليه في القضية رقم ١٣٠٤ سنة ١٩٥٣ ببا بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٣ بالحبس شهرين مع الشغل وبوضعه تحت المراقبة لمدة سنتين بحرمة عود للاشتباه . كما تبين من المذكرة التي قدمتها النيابة من واقع الجدول أن المطعون ضده اتهم بعد ذلك بارتكاب جناية شروع في سرقة بعود في ليلة ١٩٥٩/٢/٢٤ بدائرة مركز ببا وأحيل إلى غرفة الاتهام لمحاكمته طبقا للمواد ٢/٤٩ - ٣ و ٥١ و ١٧/٣ - ٢ - ٤ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بعدم توافر حالة العود للاشتباه في حق المطعون ضده على أنه قد انقضى بين تاريخ الحكم عليه في القضية رقم ١٣٠٤ سنة ١٩٥٣ جنح ببا المحكوم عليه فيها بالحبس شهرين وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين - وبين اتهامه بارتكاب جريمة شروع في السرقة موضوع القضية رقم ٧٥٣ سنة ١٩٥٩ ببا (٧٨٢ سنة ١٩٥٩ كلى بنى سويف) - أكثر من خمس سنوات ، وهو أساس خاطيء قانونا . ذلك بأن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن جريمة العود للاشتباه تتحقق إذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوي من سلوكه الإجرامي الذي أوجب الشارع محاسبته عنه وعقابه عليه احتياطا لمصلحة المجتمع واصطيانا للأمن وذلك بغض النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل سواء انتهى بحكم نهائي بالادانة أو كان قائما على أساس جدى يرتكز على أدلة لها وجاهتها . وهذا العود إنما يرجع في تحديد مدته إلى قواعد العود العامة الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات ، إذ سوى القانون في تطبيق تلك القواعد بين المراقبة وعقوبة الحبس . ولما كانت مدة العود لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر هي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات ، فإن مدة العود بالنسبة إلى المطعون

ضده المحكوم بوضعه تحت المراقبة لمدة ستين تكون خمس سنوات تحتسب من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو سقوطها بمضى المدة . لما كان ذلك ، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من احتساب مدة العود من تاريخ الحكم على المطعون ضده بالمراقبة في القضية رقم ١٣٠٤ سنة ١٩٥٣ جنح ببا وليس من تاريخ انقضاء تنفيذها عليه أو سقوطها بمضى المدة يجافي التطبيق الصحيح للقانون .

ولما كان هذا التقرير القانوني الخاطيء قد حجب محكمة الموضوع عن تحقيق مدى توافر أحكام العود محتسبة وفقا للفهم القانوني الصحيح كما حان بينها وبين تمحيص الواقعة التي اتخذت أساسا لاتهام المطعون ضده بالعود للاشتباه وقد كان من المتعين عليها أن تطلع على هذه القضية دون أن تكتفى بمذكرة محررة عنها من واقع جدول النيابة طالما أنها لم تكن قد انتهت بحكم نهائي بالإدانة . وذلك كي تدلى برأى في مدى جدية الاتهام الذي لم تكشف عنه مذكرة النيابة وعن مبلغ صلاحيته للكشف عن الحالة التي يتوفر بها العود للاشتباه ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور الذي يعيبه بما يبطله ويستوجب نقضه والإحالة .

وحيث إنه لما تقدم ، يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الحشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(١٢٩)

الطعن رقم ٣١٥٥ لسنة ٣١ القضائية :

حكم . معارضة . قessus " ما لا يجوز الطعن فيه " .

(ا رب) وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي . العبرة في ذلك . هي بحقيقة الواقع . وليس
بما يرد في المنطوق .

تخلف المتهم عن حضور الجلسة الأخيرة . الموجلة إليها الدعوى في حضور المتهم
القضاء في الدعوى . هو في حقيقته حكم حضوري اعتباري . وإن وصف في المنطوق
بأنه حضوري . المادة ٢٣٩ أ . ج .

(ج) الحكم الحضوري الاعتباري الاستثنائي . قابل للمعارضة . عند إثبات قيام العذر
المانع من الحضور .
ميعاد المعارضة . يبدأ من تاريخ إعلان المتهم بالحكم .

(د) الطعن بالتقضي . في حكم حضوري اعتباري . لم يُلن بعد . لا يجوز . علة ذلك : أن
الحكم المطعون فيه مازال قابلاً للمعارضة . المادة ٣١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩

١ — العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى
لا بما يرد في المنطوق . فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن المتهم " الطاعن "
تخلف عن حضور الجلسة الأخيرة التي أجلت إليها الدعوى في مواجهته ثم قضت
المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فإن حكمها يكون حضوريا اعتباريا وإن وصفته
في منطوقه بأنه حضوري طبقا لنص المادة ٢٣٩ إجراءات .

٢ — الحكم الحضوري الاعتباري يكون قابلاً للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم
عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم و يبدأ ميعاد
المعارضة من تاريخ إعلانه به .

٣ — تقضى المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بأنه لا يقبل الطعن بالنقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . فإذا كان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا اعتباريا ولم يعلن به المتهم فإن باب المعارضة في هذا الحكم لا يزال مفتوحا ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٩/٧/٢٠ بدائرة قسم حلوان :
أولا — تسبب من غير قصد ولا عمد في قتل على عبد العليم على وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه ومخالفته اللوائح بأن قاد سيارة بسرعة كبيرة ودون الترام الجانب الأيمن ودون استعمال آلة التنبيه وبكيفية ينجم عنها الخطر على الأرواح فاصطدم بعربة كارو كانت واقفة على يسار الطريق ونتج عن ذلك إصابة المجنى عليه بالإصابات الميئنة بالكشف الطبي والتي أدت إلى وفاته .
ثانيا — تسبب من غير قصد ولا عمد في إصابة عزيزة السيد عبد العليم وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه ومخالفته اللوائح بأن ارتكب الخطأ الميئنة بالتهمة سالفة الذكر ونتج عن ذلك إصابة المجنى عليها بالإصابة الميئنة بالكشف الطبي .
وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . ومحنة حلوان الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ عملا بمادتي الإتهام والمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستين مع الشغل وكفالة ٢٠٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف عن التهمتين . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٦١/٤/١٧ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه وحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ .
فاستأنف الطاعن الحكم المذكور . ومحكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم الأخير بطريق النقض .

المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن الإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن القضية أجلت بـجلسة ١٩٦١/٩/٢ كطلب الدفاع للاستعداد وبهذه الجلسة لم يحضر وحضر عنه محام وأبدى عذره في عدم الحضور وهو المرض الذي ألزمه المستشفى ، فقررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم أسبوعاً ثم أصدرت حكماً بتأييد الحكم المستأنف ووصفت الحكم بأنه حضوري دون أن تعرض أسبابها لعذر المتهم الذي تقدم به الدفاع — كما أنها لم تصف الحكم بأنه حضوري اعتباراً إعمالاً لحكم المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المتهم حضر جلسة ١٩٦١/٦/٢٤ وقدرت المحكمة تأجيل نظر الدعوى بـجلسة ١٩٦١/٩/٢ وفي هذه الجلسة لم يحضر المتهم وحضر عنه محام وأبدى أنه مريض بقسم الجراحة بمستشفى الدمرداش فقررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم أسبوعاً ثم أصدرت حكماً المطعون فيه ووصفته بأنه حضوري .

وحيث إن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق وإذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن الطاعن حضر الجلسة الأولى التي انعقدت في ١٩٦١/٦/٢٤ لنظر الاستئناف ثم أجلت القضية في مواجهته إلى جلسة ١٩٦١/٩/٢ حيث تخلف عن الحضور فحجزت المحكمة القضية للحكم إلى جلسة ١٩٦١/٩/٩ وقضت فيها حضوراً بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو قادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذراً مقبولاً ، وكان مؤدى هذا النص أن الحكم الصادر في الاستئناف هو حكم حضوري اعتباراً وهو بهذه المثابة يكون قابلاً للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . ولما كان ميعاد المعارضة في هذا الحكم لا يبدأ

إلا من تاريخ إعلانه به ، وكانت المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضى بأنه لا يقبل الطعن بالنقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا ، ولما كان الثابت من المفردات — التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن — أن هذا الحكم لم يعلن بعد للطاعن ، وكان الإعلان هو الذي يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها في القانون — فإن باب المعارضة في هذا الحكم لا يزال مفتوحا ويكون الطعن فيه بالنقض فيرجأ جزئيا عملا بحكم المادة السابقة. لما كان ذلك ، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلى خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : عبد الحليم اليطاش ،
وأديب نصر ، ونختر رضوان ، ومحمود اسماعيل .

(١٣٠)

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٢ القضائية :

اثبات " بوجه عام . أوراق . شهود " . زنا . جريمة " أركانها " .

(أ و ب و ج) بيان حقيقة الواقعة . ردها الى صورتها الصحيحة . استخلاصا من جماع
الأدلة المطروحة . ذلك حق لمحكمة الموضوع . ولو لم تكن الأدلة مباشرة . ما دامت
لا تخرج من الاقتضاء العقل والمنطق .

حق محكمة الموضوع . في تفسير العقود . بما لا يخرج عما تحمله عباراتها ، وفهم
نية المتعاقدين . لارقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك . ما دام تفسيرها سائما ،
ولا يتنافى مع نصوص العقد . مثال .

أقوال الشهود . الحكمة أن تقدرها ، وتأخذ منها بما تظمن إليه ، وتطرح ما عداه .
هي غير ملزمة بتعقب كل جزئية يثيرها المتهم في دفاعه . يكفي بيان توفر أركان الجريمة
قبل التهم . وأدلة ذلك .

(د و ه و و) أدلة الزنا . في حكم المادة ٢٧٦ عقوبات . قاصرة على الشريك المتهم بالزنا .
الأدلة قبل الزوجة . يرجع فيها إلى القواعد العامة في الإثبات .

أدلة المادة ٢٧٦ عقوبات . لا يشترط أن تكون مؤدية بذاتها فورا ومباشرة
إلى ثبوت فعل الزنا . الاستمانة في تكملة الدليل بالعقل والمنطق . لاستخلاص ما يؤدي
إليه . من وظيفة المحكمة .

الصور القوتوغرافية . لا تقاس على المكاتيب المخصوص عليها في المادة ٢٧٦
عقوبات . ملة ذلك : المكاتيب تستمد دلالتها من كونها محررة من المتهم نفسه .

(ز) جريمة الزنا . ركن العلم . بأن المرأة متزوجة . ذلك مفترض في حق شريكها . ينفيه :
اثبات الشريك أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها ، وهي ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن لما أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

٢ - لمحكمة الموضوع حق تفسير العقود بما لا يخرج عما تحمله عباراتها وتفهم نية المتعاقدين لاستنباط حقيقة الواقع منها وتكييفها التكيف الصحيح ولإرفاقه لمحكمة التقض فيما تراه سائغا ولا يتنافى مع نصوص العقد . فإذا كانت المحكمة قد فسرت عقد الزواج العرفي المقدم من الطاعنين بأنه عقوبات مستج لآثره فورا وليس وعدا بالزواج بما تحمله عباراته الصريحة واعتراف الطاعن الثاني بشأنه ، وكانت قد هولت في حصول الوطء بين الطاعنين على هذا العقد ، وما تبعه من دخول بالإضافة إلى مساقته من ظروف وقرائن اطمانت إليها في حدود سلطتها التقديرية في تقدير الدليل بما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي وبأسباب تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها بما لا تقبل مجادلتها فيه ، لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال يكون في غير محله .

٣ - للمحكمة أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تنطمن إليه وتطرح ما عداها وهي غير ملزمة بأن تتعقب كل جزئية يثيرها المتهم ودفاعه بل يكفي أن تؤكد في حكمها أن أركان الجريمة من فعل وقصد جنائي قد وقع من المتهم وأن تبين الأدلة التي قامت لديها بفعلتها معتقد ذلك وتقول به .

٤ - من المقرر أن المادة ٢٧٦ عقوبات إنما تكلمت في الأدلة التي يقتضيها القانون في حق شريك الزوجة المتهمة بالزنا . أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الأمر في ذلك للقواعد العامة بحيث إذا اقتنع القاضي من أي دليل أو قرينة بارتكابها الجريمة فله التقرير بإدانتها وتوقيع العقاب عليها .

٥ - لم تشترط المادة ٢٧٦ عقوبات ، وقد حددت الأدلة التي لا يقبل الإثبات بغيرها على الرجل الذي يزني مع المرأة المتروجة ، أن تكون هذه الأدلة

٢٠٠ (١٦) ج

مؤدية بذاتها فوراً ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا . وإذن فعند توافر قيام دليل من هذه الأدلة المعينة كالتلبس والمكاتب يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحاً في الدلالة عليه ومنصباً على حصوله ، وذلك متى اطمأن بناء عليه إلى أن الزنا قد وقع فعلاً . وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى إليه على هذه الصورة إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي وصل إليها . ذلك لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي يبنى عليه الحكم مباشراً ، بل للحاكم — وهذا مما اخص خصائص وظيفتها التي أنشئت من أجلها — أن تكلل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه .

٦ — الصحيح في القانون أن الصور الفوتوغرافية لا يمكن قياسها على المكاتب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات والتي يشترط مع دلالتها على الفعل أن تكون محررة من المتهم نفسه .

٧ — كل ما يوجب القانون على النيابة العامة أن تثبت في جرائم الزنا أن المرأة التي زنى بها متروجة ، وليس عليها أن تثبت علم شريكها بأنها كذلك ، إذ أن علمه بكونها متروجة أمر مفروض وعليه هو لكي ينفي هذا العلم أن يثبت أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في المدة من ١٩٦٠/٢/٢٧ إلى ١٩٦٠/٦/١٤ بدائرة قسم الأزيكية : المتهمة الأولى : — وهي زوجة لآخر زنت مع المتهم الثاني . المتهم الثاني : زنى مع المتهمة الأولى وهي زوجة لآخر مع علمه بذلك . وطالبت هتاهما بالمادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون العقوبات مع توقيع أقصى العقوبة . وادعى الزوج بحق مدنى مقداره ٥١ جنيها تعويضاً مؤقتاً

قبل المتهمين متضامتين . ومحكمة الأزبكية الجزئية حكمت حضوريا بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٦١ عملاً بنص المادتين ١/٣٠٤ و ٣٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية - براءة المتهمين من التهمة المسندة إليهما ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بمصاريفها . فأستأقت النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فيه حضوريا بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦١ بقبول استئناف النيابة والمدعى بالحق المدني شكلاً وفي الموضوع وبلإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأقت وحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة بالنسبة للنهم الثاني إيقافاً شاملاً لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم مع إلزامهما بأن يدفعاً متضامتين للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥٠ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية عن الدرجتين ومبلغ ٥٠ جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة وأعفت المتهمين من المصاريف الجنائية . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعنة الأولى هو الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون فيه استدل على ثبوت الزنا في حق الطاعنة إلى ما لا يستقيم مع القانون أو المنطق إذ مع تسليمه بضرورة توافر الركن المادي في جريمة الزنا وهو الوطء فإنه استخلصه من وجود عقد عرقي بينها وبين الطاعن الثاني يتعهد فيه الأخير بالزواج منها ، وأيد ذلك بأقوال هذا المتهم عن العقد المذكور وهو استدلال غير سائغ يجافي التطبيق الصحيح للقانون ، لأن مجرد وجود عقد عرقي بالزواج لا يحمل بحكم العقل والمنطق الدليل القاطع على حصول موافقة بين المتعاقدين إذ أن الموافقة ماهي إلا أثر من آثار العقد والبول شاسع بين ثبوت العقد وثبوت تنفيذه وكل ما يدل عليه هذا العقد - إن صح - هو قبول الزوجة لاتصال الجنسى بالطرف الآخر وليس معنى الرضا بإمكان هذا الاتصال أن يكون قد حصل بالفعل . وقد خلت الأوراق مما يثبت أن الطاعن الثاني قد اختلف بالطاعنة خلوة صحيحة في أى مكان إذ أجمع الشهود على أنه لم يتردد عليها في المسكن الذي استأجرته لنفسها ولم يشهد أحد على أنها التقت به في مسكنه الخاص . أما

ما استخلصته المحكمة من قول الطاعن الثاني بأنه أراد بهذا العقد أن تكون المعاشرة شرعية للتدليل على أن هذه المعاشرة قد تمت فعلا فإنه لا يستقيم مع المعنى الذى أراد هذا الطاعن وهو أن تكون المعاشرة بينهما فى المستقبل شرعية، لأن يسبغ صفة الحلال على علاقة سابقة آثمة أو أن يقر بمحصل معاشرة زوجية فى الماضى وليس أدل على ذلك مما أكمل به عبارته كما جاء بالحكم من أنه لم يدخل بالطاعة. وما ذهب إليه الحكم فى ذلك كله ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فيما يجل " أن ... أبلغ شرطة نقطة ... بأنه كان على خلاف مع زوجته ... بسبب كثرة خروجها من منزل الزوجية ثم تصالح معها ، ولكنها عادت إلى الخروج مما جعل الشك يساوره فى أمرها . حتى كان صباح يوم التبليغ إذ رغبت فى الخروج فمانع فى ذلك ، وتماسكا بالأيدى ، وإذا حاولت زوجته أن تفرغ محتويات حقيبة يدها فى حقيبة أخرى أفت نظره أن من بين هذه المحتويات صورة فوتوغرافية لها مع شخص آخر برتبة رائد ثم عقد زواج عرفى موقعا عليه منها ومن آخر يدعى ... وقد تمكنت زوجته من تمزيق هذه الأوراق ولكنه أعاد تجميعها وقدمها للمحقق متهما زوجته وشريكها بارتكاب جريمة الزنا . ثم قدم فى تاريخ لاحق إيصالا صادرا من شركة ... يثبت أن زوجته تسلمت أرجوحة مبيعة للرائد ... وعقد إيجار بإسمها باستئجار الشقة رقم ... وقد أنكرت الزوجة مانسب إليها مدعية أن هذه الأوراق مزورة عليها ، ولكنها عادت فأقرت بصحتها عند مواجهتها بالرائد الذى أقر بصحة عقد الزواج العرفى بينه وبين المتهمه ، وطل ذلك بأنه تعرف بها فى أمينيوس ثم تقابل معها بعد ذلك فى أمكنة عامة وأنها أفهمته بأنها أرملة وأنها تمر بظروف مائيلة قاسية ، فعرض عليها الزواج بشرط أن تشهر إسلامها وحرر معها هذا العقد العرفى كضمان لتنفيذ وعده بالزواج وحتى تصبح المعاشرة بينهما شرعية ، ولكنه لم يدخل بها وقد صادفته الزوجة على ذلك . وإذا سئل عن واقعة تأجير الشقة رقم ... أقر بأنه رافق الزوجة عند استئجارها لتلك الشقة وأنه كان قد اشترى أرجوحة لابنته من مطلقة ونظرا لغيابه فى محل عمله بمدينة ... فقد أعطى المتهمه مفتاح شقته وكلفها بالانتظار فيها حتى تسلم الأرجوحة . وقد قرر الشاهد ... بأن المتهمين حضرا إليه لتأجير شقة بشارع ... وذكر له المتهم الثانى أن المتهمه الأولى شقيقته وأنها ستقيم مع إبنتها الصغيرة فلما أفهمه أنه لا يقوم بالتأجير للعراب قرر له أن السيدة شقيقته متروجة ... "

واستند الحكم في إدانة الطاعنين إلى وجود عقد الزواج العرفي ومما أحاط بتحريره من ظروف وملابسات وإلى قرائن أخرى . ثم عرض الحكم إلى ثبوت الزنا بقوله " وحيث إن هذه المحكمة تستظهر من الأوراق أن المتهمة الأولى وهي امرأة متروجة قد سمحت لنفسها وأهوائها أن تقودها إلى الهاوية فتؤيد المتهم الثاني فيما ذكره من أنها تعرفت به أثناء ركوبها سيارة أتوبيس ... وأنهما تواعدا بعد ذلك على اللقاء ... ثم تكررت المقابلات بينهما . هذه الأقوال من المتهم الثاني تدل على أن المتهمة الأولى انسأقت وراء عاطفة محرمة قبلت على نفسها ، وهي المرأة المتروجة والأم ، أن تقابل غريبا عنها في مكان عام . ومن حيث إن الثابت من الأوراق أنه عند مواجهة المتهمة الأولى بالمضبوطات أنكرت صلتها بالمتهم الثاني مقررة أن عقد الزواج العرفي والصور هي مجرد أوراق زائفة فلما واجه المحقق المتهم الثاني بما هو منسوب إليه اعترف بصحة عقد الزواج العرفي وبأنه توقع منه ومن المتهمة الأولى ، كما أقرب أن الصور له وللمتهمة الأولى وعلى تحرير عقد الزواج العرفي بأن المقصود منه هو جعل المعاشرة بينهما شرعية واستطرد قائلا : إنه لم يدخل بالمتهمة الأولى . وهذا القول من جانب المتهم الثاني يدل دلالة واضحة على أن معاشرة بينهما قد تمت وبأن علاقة الزوج بزوجه قد وضعت موضع التنفيذ ، وأنه نظرا لأن المتهمة الأولى ترغب في الطلاق من زوجها فإنها والمتهم الثاني أرادا أن يسبقا الحوادث فتزوجا زواجا عرفيا . أما ما يقرره المتهم الثاني من أن هذا العقد لم يكن سوى وعد بالزواج فإن هذا القول يكذبه اعترافه الصريح بأنه عقد بات ونافذ برضاء طرفيه ولو أنه كان وعدا بالزواج لما توقع من طرفيه . ومن ناحية أخرى فإن ما يقرره المتهم الثاني من أن هذا العقد كان لإدخال الطمأنينة على المتهمة الأولى حتى إذا ما أشهرت إسلامها لا يتخلى عنها ، هذا القول يدل بوضوح على أن المتهمة الأولى قد استمرت علاقتها بالمتهم الثاني فأرادت ألا يفلت منها إذا ما أشهرت إسلامها ، هذا فضلا عن أن المتهم الثاني قد قرر أنه أراد بعقد الزواج العرفي أن تكون معاشرته للمتهمة الأولى شرعية وأنه لم يعقد عليها رسميا نظرا لظروفه في وقت تحرير العقد وأنه كان قد طلق زوجته حديثا وأن المتهمة الأولى على غير دينه فلم يرد مفاجأة أهله بوضع جديد . هذا القول من جانب المتهم الثاني يحمل في طياته معنى المعاشرة الزوجية والإلا

فما هي الحكمة من تحرير عقد زواج عرفي لا يعلم به سوى طرفيه . وحيث إنه مما لا شك فيه أن هذا العقد بذاته يفيد تمام الوطاء بين المتهمين وأن كتابته وتحريره ، بحيث لا يعلم به سوى طرفيه ، لأقوى دليل على أن المتهمين لم يرغبوا في إذاحة علاقتهما فيما لو تم الزواج رسميا بحيث يصبح معلوما للكافة . فإذا كان العقد قد حرر سرا ولا يعلم به سوى العاقدین المتهمين فإنه لم يكن هناك محل للقول بتراخي الدخول إلى ما بعد إشهار إسلام المتهمة الأولى لأن كون العقد عرفيا لا يتبع في شأنه ما يتبع في العقود الرسمية لاختلاف ظروف وطبيعة كل من العقدين ولأن العلاقة السرية لا تشبه العلاقة الرسمية التي يحميها القانون ، وكذلك لأن ما تعارف عليه الناس بالنسبة للعقد الرسمي من تراخي بالدخول إلى ما بعد العقد لا ينطبق على العقد العرفي حيث لم تجر عادة جمهرة الناس على الزواج العرفي . وبذلك فإن عقد الزواج العرفي وحده كاف بالنسبة للزوجة المتهمة الأولى للتدليل على توافر الركن المادي للجريمة وهو ارتكابها لفعل الوطاء . ولا يغض من هذا النظر قول المتهم الثاني بأن المقصود بالعقد هو إلزامه بالزواج من المتهمة الأولى بعد إشهار إسلامها ، لأن هذا القول لم يكن إلا قولاً مجرداً وإلا لانتظر حتى يتم إسلام المتهمة الأولى فيتزوجها ، هذا فضلا عن أن الدين الحنيف لا يمنع زواج المسلم من غير المسلمة . يضاف إلى ذلك أيضا أنه كان في مقدور المتهمة الأولى إشهار إسلامها في وقت معاصر للعقد العرفي فما هي إذن الحكمة في أن يتراخي هذا القول فلا يذكر إلا بمناسبة التحقيق في شكوى المدعى المدني . وكيف لم تقم المتهمة الأولى بإشهار إسلامها قبل أو بعد العقد العرفي إلى ما قبل التحقيق خصوصا وأن الزوجة لم تكن تخشى أحدا فهي تقابل المتهم الثاني في أماكن عامة بل وتحرر معه عقدا بالزواج وتظهر معه في الصور ويقوم المتهم الثاني بالتأجير لها ويدفع عنها مقابل سكنها في شقة بشارع فهي إذن تريد من العقد ما يثبت المعاشرة حتى لا يفلت من يدها المتهم الثاني أو يضر . إذا كان ذلك كذلك ، فإن ما يدفع به المتهم الثاني من أنه لم يكن يعلم بأن المتهمة الأولى متروجة ، هذا الدفع من جانب غير معقول . أولا : لأنه كان في إمكانه أن يتحرى عنها . وليس معقولا منه الدفع بعدم العلم وهو الذي تزوجها عرفيا ، فكيف يقبل أن تشاركه حياته من لا يعرف عنها شيئا وكيف يستقيم زواجه بها دون أن يتحرى عن أهلها وعن اسم زوجها الراحل بوصفها أرملة

كما ادعت ، فضلا عن أن من كان في مثل مركزه وعلمه وبيئته لا بد له من التحري والتدقيق في جمع المعلومات وبذلك يكون دفعه بعدم العلم هو من قبيل القول المجرد ولا يسنده عقل أو منطق . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الثابت أن كل ما أتاه المتهمان من أفعال لها طابع السرية ، فهو يقابلها سرا ولا يقابل ذويها رغم ما ذكره من اعترام إعلان زواجه منها رسميا وهو ثانيا : يصطحبها عند تأجيرها لشقة بشارع ويقرر أنه شقيقها ثم يرفض التوقيع كضامن بجانب إسمها وهو ثالثا : يقوم بتكليفها بشراء أرجوحة لابنته ويسلمها مفتاح شقته لنتظر حامل الأرجوحة لتسلمها منه وتدفع له باقي ثمنها . كل هذه الأمور تدل بذاتها على أن الكلفة بينهما قد زالت وأن كلا منهما قد باح بالآخر بظروفه وأحواله أي أن المتهم يعلم بأنها متزوجة .

وحيث إنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها وهي ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة — بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة — متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . كما أنه من المقرر أيضا أن المادة ٢٧٦ عقوبات إنما تكلمت في الأدلة التي يقتضيها القانون في حق شريك الزوجة المتهمة بالزنا . أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الأمر في ذلك للقواعد العامة، بحيث إذا اقتنع القاضي من أي دليل أو قرينة بارتكابها الجريمة فله التقرير بإدانتها وتوقيع العقاب عليها . لما كان ذلك هو حكم القانون، وكان لمحكمة الموضوع حق تفسير العقود بما لا يخرج عما تحمله عباراتها وتفهم نية المتعاقدين لاستنباط حقيقة الواقع منها وتكييفها التكييف الصحيح، ولارقابة لمحكمة النقض فيما تراه سائغا ولا يتنافى مع نصوص العقد، وكانت محكمة الموضوع قد فسرت عقد الزواج العرفي المقدم من الطاعنين بأنه عقد بات منتج لأثره فورا وليس وعدا بالزواج بما تحمله عبارته الصريحة واعتراف الطاعن الثاني بشأنه، وكانت قد عولت في حصول الوطء بين الطاعنين على هذا العقد ، وما تبعه من دخول بالإضافة إلى ما ساقته من ظروف وقرائن اطمأنت إليها في حدود سلطتها في تقدير الدليل بما لا يخرج عن الاقتضاء

العقل والمنطق وبأسباب تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها مما لا تقبل مجادلها فيه . لما كان ذلك ، فإن هذا النعى يكون في غير محله .

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن المقدم من الطاعن الثاني هو الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد دانه بوصفه شريكا مع الزوجة في ارتكاب جريمة الزنا على الرغم من عدم توافر الركن المادى للجريمة وهو فعل الوطء . وبغير التقييد في قضائه بالأدلة القانونية التي حددها الشارع في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات . كما استند في ذلك إلى عقد الزواج العرفي وتكرر مقابله مع الطاعة الأولى وظهورهما معا في صورة فوتوغرافية مع أن العقد في صورة الدعوى لا يعدو أن يكون وعدا بالزواج فضلا عن أنه لا يؤدي إلى حصول الوطء . وأما الصور الفوتوغرافية فلا توفر الدليل الكتابي المنصوص عليه في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات .

وحيث إن القانون في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات ، بتحديد الأدلة التي لا يقبل الإثبات غيرها على الرجل الذي يزني مع المرأة المتزوجة ، لا يشترط أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فورا ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا . وإذن فعند توافر قيام دليل من هذه الأدلة المعنية كاللبس والمكاتيب يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحا في الدلالة عليه ومنصبا على حصوله . وذلك متى اطمأن بناء عليه إلى أن الزنا قد وقع فعلا وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى إليه على هذه الصورة ، إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي وصل إليها . ذلك لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي يبنى عليه الحكم مباشرا ، بل للحاكم ، وهذا من أخص خصائص وظيفتها التي أنشئت من أجلها ، أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن الزنا قد وقع فعلا بناء على الأدلة السائغة التي اطمأنت إليها كما وضع في الرد على أسباب الطعن المقدمة من الطاعة الأولى ، وكان صحيحا أن الصور لا يمكن قياسها على المكاتيب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات والتي يشترط مع دلالتها على الفعل أن تكون محررة من المتهم نفسه ، وإن كان ذلك صحيحا في القانون إلا أن ما استورد إليه الحكم

في ذلك لا يعيبه ، ذلك أن ما ذكره الحكم بشأنها لا أثر له في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها ، إذ الأصل أن البيان المعول عليه في الحكم هو ما يبدو فيه اقتناع المحكمة دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع . وإذن فتى كان الواضح مما أورده الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد عولت بصفة أصلية في الاقتناع بحصول الوطء على عقد الزواج العرفي وما يتبعه من معاشرة جنسية مباشرة بين الطرفين وقالت إنه ” وحده كاف للتدليل على حصول الوطء “ كما عولت في إثبات هذا الركن على الظروف والملايسات التي تم التعارف فيها بين الطاعنين وتكرار مقابلاتهما في الأماكن العامة وإبقاء زواجهما سرا وذهاب الطاعنة إلى مسكن الطاعن ومصاحبته لها عند امتشجار مسكنها الجديد ودفعه الإيجار عنها — هذه الظروف وطريقة تدليل المحكمة ، تفصح عن أن قضاءها لم يكن ليتأثر في اقتناعها بحصول الوطء لو فطنت إلى عدم جدوى هذا القول العرضي من الصور الذي ساقته تزيدا لتؤكد توطد العلاقة بين الطاعنين ورفع الكلفة بينهما بعد إنكار الطاعنة لذلك ، ولتدلل على أنها ” لم تكن تخشى أحدا وتحرر معه عقدا بالزواج وتظهر معه في الصور “ . لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون في غير محله .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو الفساد في الاستدلال على توافر علم الطاعن بأن الطاعنة الأولى متزوجة .

وحيث إنه لما كان كل ما يوجب القانون على النيابة العامة أن تثبت أن المرأة التي زنى بها متزوجة ، كما هو الحال في هذه الدعوى ، وليس عليها أن تثبت علم الطاعن بأنها كذلك إذ أن علمه بكونها متزوجة أمر مفروض . وكان عليه أن يثبت أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه وهو ما لم يقم به . وكان الحكم فضلا عن ذلك قد دلل تدليلا سائغا على هذا العلم على النحو المتقدم . لما كان ذلك ، فإن هذا النعى يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه التفت عما قرره الشهود في التحقيقات من أن الطاعن لم يحتل بالمتهمة الأولى ولم يجتمع بها سواء في مسكنها أو في مسكنه ، كما التفت عن الشهادة الرسمية المقدمة منه

والتي تثبت وجوده في مقر عمله فأغفل الحكم بذلك تحديد مكان حصول الوطء المزعوم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض إلى أقوال الشهود الذين سئلوا في التحقيقات فأطرحها بقوله إنها ” مجرد أقوال سلبية لا تنفي ما انتهى إليه قضاء المحكمة من أن فعل الوطء قد تم بين المتهمين “ كما لم يعول على الشهادة المقدمة من الطاعن . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه وهي غير ملزمة بأن تتعقب كل جزئية يثيرها المتهم في دفاعه بل يكفي أن تؤكد في حكمها أن أركان الجريمة من فعل وقصد جنائي قد وقعا من المتهم وأن تبين الأدلة التي قامت لديها بفعلتها تعتقد ذلك وتقول به وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ذلك أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وكان عدم تحديده مكان حصول الوطء هو من الأمور الموضوعية التي لا تقبل مناقشتها أمام هذه المحكمة فضلا عن أن الحكم قد بين مكان وقوع الجريمة في أخذه بوصف التهمة كما قدرتها النيابة — لما كان ذلك ، فإنه لا محل لما ينعيه الطاعن على الحكم في هذا الصدد .

وحيث إنه لذلك يكون الطعنان برمتيهما على غير أساس متعيننا رفضهما موضوعا .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٦٢

رئاسة السيد المستشار السيد أحمد حفيظ ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
ومحمد الخليم البطاش ، وأديب نصر ، ومختار مصطفى وضوان .

(١٣١)

الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٣١ القضائية :

شيك بدون رصيد . إثبات ” بوجه عام . شهود . دفاع .

(أ) أصل الشيك . عدم وجوده . لا ينفي وقوع جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . المحكمة أن
تكون عقيدتها بكل طرق الإثبات . لها أن تأخذ بالصورة التسمية للشيك كدليل
في الدعوى .

(ب) سماع الشهود . أمام المحكمة الاستئنافية . غير ملزم : إلا أن يكون ذلك لتحقيق دفاع
جوهرى .

الترخيص للتميم بتقديم مذكرة . فى أجل محدد . عدم تقديمه المذكرة فى هذا الأجل .
القضاء بتأييد الحكم المتألف لأسبابه . ولأن التميم لم يقدم دفاعا جديدا . لا إخلال
بحق الدفاع .

١ — عدم وجود أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها
فى المادة ٣٣٧ عقوبات والمحكمة أن تكون عقيدتها فى ذلك بكل طرق الإثبات
ولها أن تأخذ بالصورة التسمية كدليل فى الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها .

٢ — من المقرر قانونا أن المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق
المطروحة عليها دون أن تكون ملزمة بسماع الشهود إلا أن يكون ذلك لتحقيق
دفاع جوهرى أفقته محكمة الدرجة الأولى . فإذا كانت محاضر الجلسات قد
خلت فى درجتى التقاضى من أى ادعاء يحصل محو بالصورة فى تاريخ تحرير
الشيك ومن أى طلب لدعوة المجنى عليه لمناقشته فى ذلك ، وكانت المحكمة
الاستئنافية قد رخصت للتميم ” الطاعن ” بتقديم مذكرة فى أجل حددته فلم

يقدّمها في الأجل المضروب فإن قضاءها بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ولأن الطاعن لم يأت بجديد في دفاعه يكون صحيحا لا يشوبه القصور ولا الإخلال بحق الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم الشرق ببور سعيد : أعطى بسوء نية إلياس إسكاروس قام شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . وقد ادعى إلياس إسكاروس قام بحق مدني قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة ميناء بور سعيد الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات : أولا — بترك المدعي المدني لدعواه المدنية مع إلزامه بمصروفاتها . ثانيا — بتفريم المتهم عشرين جنيها وأمرت بإيقاف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بور سعيد الابتدائية قضت حضوريا بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو الخطأ في القانون والقصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع، وفي ذلك يقول الطاعن إنه أبدى في دفاعه وفي مذكرته المقدمة إلى محكمة ثاني درجة أن أصل الشيك يحمل تاريخا لتحريره هو ١٠/١٠/١٩٥٨ وتاريخا لاستحقاقه هو ٣١/١٠/١٩٥٨ ودليل ذلك أن محقق الشرطة أثبت في محضره أن الشيك يحمل التاريخ الأول بينما أثبت في صورته الشمسية المقدمة من المدعي المدني أن تاريخ استحقاقه هو التاريخ الثاني وأوضح الطاعن أن يدا عبثت وتلاعبت بالصورة فأزالت منها تاريخ التحرير، وطلب دعوة المدعي المدني لسماع

شهادته في هذا الخصوص لكن المحكمة لم تجب هذا الطلب ولم تحقق دفاعه ودانته
بجريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد مستندة إلى الصورة الشمسية مع انها لا تغني
عن الأصل ولا يصح الاستناد إليها كدليل .

وحيث ان الحكم الابتدائي دان الطاعن بجريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد
قائم وقابل للسحب مستندا إلى صورة شمسية قدمها المدعى المدني لشيك
مستحق الأداء في آخر أكتوبر سنة ١٩٥٨ وموقع عليه من الطاعن ومسحوب
على بنك مصر فرع الاسماعيلية وإلى إفادة من البنك تفيد عدم وجود رصيد
للساحب . وعرض الحكم لما دفع به الطاعن من أن محقق الشرطة أثبت أن
تاريخ الشيك هو أول أكتوبر وأن تاريخ الاستحقاق المثبت في الصورة الشمسية
هو آخر أكتوبر ورد الحكم على ذلك في قوله ”إن ما أثبتته المحقق المذكور هو مجرد
خطأ مادي وان المحكمة تطمئن إلى الصورة الشمسية التي تحمل تاريخا واحد هو
تاريخ الاستحقاق“ لما كان ذلك ، وكان عدم وجود أصل الشيك لا ينفي
وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وللمحكمة
أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية
كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها، وكان من المقرر قانونا أن
المحكمة الإستئنافية تقضي على مقتضى الأوراق المطروحة عليها دون أن تكون
ملزمة بسماع الشهود إلا أن يكون ذلك لتحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة
الأولى . ولما كانت محاضر الجلسات قد خلت في درجتي التقاضى من أى ادعاء
بمحصل محو بالصورة في تاريخ تحرير الشيك ومن أى طلب لدعوة المطعون ضده
لمناقشته في ذلك، وكانت المحكمة الإستئنافية قد رخصت للطاعن بتقديم مذكرة
في أجل حدده فلم يقدمها في الأجل المضروب، على ما تبين من المفردات التي
أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لأوجه الطعن، فصدر الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم
المستأنف لأسبابه وأضاف أن الطاعن لم يأت بجديد في دفاعه . لما كان ذلك،
فإنه لا يكون هناك أساس لقالة الخطأ في تطبيق القانون أو القصور أو الإخلال
بحق الدفاع بما يتعين معه رفض الطعن موضوعا .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلى خاطر . وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(١٣٢)

الطعن رقم ٣٤٢٢ لسنة ٣١ القضائية :

دعوى جنائية ” انقضاؤها ” . اثبات ” خبرة ” . حكم ” ما لا يعيبه ” .

(١) انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . اقطاع المدة : بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ،
وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال . مريان المدة من جديد ابتداء من يوم
الاقطاع . المادة ١٧ أ . ج .

الاقطاع يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنسوبة بها القيام به . سواء أكان من
إجراءات التحقيق أم الاتهام أم المحاكمة . وسواء أجزيت في مواجهة المتهم أو
في فيته .

الأمر الجنائي وإجراءات الاستدلال . لا تقطع المدة إلا إذا اتخذت في مواجهة
المتهم ، أو إذا أخطرها بوجه رسمي

الاقطاع هينى . يمتد أثره الى جميع المتهمين في الدعوى ، ولو لم يكونوا طرفا في
الإجراء الذى ترتب عليه الاقطاع . المادة ١٨ أ ج

(ب) خبرة . المضاهاة : لم تنظم في قانون المرافعات ولا في قانون الإجراءات بنصوص آمرة
بترتب البطلان على مخالفتها

اعتماد المحكمة في تكوين عقيدتها على تقرير الخبير الذى كان مطروحا بالجلسة ،
ودارت عليه المرافعة . اطمئنانها الى صحة المضاهاة . لا تثير

عدم طلب تحقيق إجراء معين في نصوص عملية المضاهاة . التى على الحكم بأنه أخل
بحق الدفاع . لا يقبل

١ - مفاد ما نصت عليه المادتان ١٧ و ١٨ إجراءات أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأى إجراء يتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء أكان من إجراءات التحقيق أم الإتهام أم المحاكمة ، وسواء أجريت فى مواجهة المتهم أو فى غيبته . وأن هذا الانقطاع عني يمتد أثره إلى جميع المتهمين فى الدعوى ولو لم يكونوا طرفا فى تلك الإجراءات . أما بالنسبة للأمر الجنائى وإجراءات الاستدلال فإنها لا تقطع المدة إلا إذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطرها بوجه رسمى . فإذا كانت إجراءات التحقيق التى اتخذت فى الدعوى فى مواجهة المجنى عليه والمتهم الأول قد صدرت من سلطة التحقيق المختصة ومن ندبته ندبا صحيحا من مأمورى الضبط القضائى مما نتج أثرها فى قطع مدة التقادم بالنسبة إلى جميع المتهمين فى الدعوى فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون مديدا وصحيحا فى القانون .

٢ - لم ينظم المشرع المضاهاة ، سواء فى قانون الإجراءات أو فى قانون المرافعات ، بنصوص آمرة يترتب البطلان على مخالفتها . إذ العبارة فى المسائل الجنائية إنما تكون باقتناع القاضى بأن إجراء من الإجراءات يصح أولا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة . وإذا كانت المحكمة قد رأت أن أوراق الاستكتاب التى اتخذها الخبير أساسا للمضاهاة هى أوراق تؤدى هذا الغرض ، وأن المضاهاة التى تمت كانت صحيحة واطمأنت إليها المحكمة ، فلا يقبل من الطاعنين العودة إلى مجادلتها فيما خلصت إليه من ذلك . ولا تثريب على المحكمة أن هى اعتمدت فى تكوين عقيدتها على تقرير الخبير المقدم فى الدعوى المدنية التى انتهت بالحكم برد وبطلان المحرر موضوع الجريمة ، طالما أن هذا التقرير كان مطروحا بالجلسة ودارت عليه المرافعة .

وإذا كان الطاعنان أو المدافعان منهما لم يطلبتا تحقيق إجراء معين فى خصوص عملية المضاهاة فلا يقبل منهما النعى على الحكم المطعون فيه بقالة الاخلال بالدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من آخر والطاعنين بأنهم في يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بدائرة مركز البلينا مديرية جرجا : أولا - اشتركوا مع موظف عمومي حسن النية هو كاتب التصديقات المختص بمحكمة البلينا الحزئية وذلك بطريق المساعدة في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو عقد البيع المنسوب صدوره من عبد الحافظ علي أحمد إلى عبد المجيد محمد محمود حال تحريره المختص بوظيفته بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها بأن اتفقوا مع مجهول وأحضروه أمام الموظف سالف الذكر متحلا شخصية عبد الحافظ علي أحمد "البائع" وتسمى أمام هذا الموظف باسمه وقدم خاتما باسمه "أي البائع" وبهم به على العقد وقد تمت الجريمة بناء على هذه المساعدة وذلك الإتفاق .

ثانيا - لأن المتهم الأول أيضا... إلخ وطلبت عقابهم بالمواد ٤٠ / ٢ - ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤ من قانون العقوبات. ومحكمة البلينا الحزئية قضت بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول حضوريا للأول والثالث وحضوريا اعتباريا للثاني ، بحبس المتهم الأول ستة أشهر مع الشغل وكفالة ١٠ جنهيات لوقف التنفيذ عن التهمتين وبحبس كل من المتهمين الثاني والثالث "الطاعنين" ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٥ جنهيات لوقف التنفيذ. فاستأنف المتهمون هذا الحكم. ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت حضوريا بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. فطعن المحكوم عليهما الثاني والثالث في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعنين دفعا بسقوط الحق في إقامة الدوى الجنائية قبلهما لمضي أكثر من عشر سنوات على تاريخ وقوع جريمة الاشتراك في التزوير في محرر رسمي في ١٩٣٩/٩/٢٧ التي دينا بها - دون أن يتخذ فيها إجراء قاطع لمدة إذ لم يسألا في التحقيقات إلا في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وقد ردت

محكمة أول درجة على هذا الدفع بأن الطاعنين قد سئلا في محضر الشرطة بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٢ في حين أن الذي سئل هو البائع مدعى التزوير دون غيره وتمسك الطاعنات بهذا الدفاع أمام محكمة ثاني درجة ولكنها تبنت أسباب الحكم المستأنف ولم ترد عليه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه عرض للدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة الذي أثاره المتهم الأول في الدعوى — الذي لم يطعن في الحكم — ورد عليه في قوله : ” وحيث إنه عن انقضاء الدعوى فردود بأن النيابة العامة قد تولت التحقيق فقد انتدبت البوليس لسؤال المتهم المذكور وتم تنفيذاً لذلك سؤاله بمحضر البوليس المرفق المؤرخ ١٩٤٨/١٢/٢٢ الساعة ١٢,٥٥ م ووقع ببصمة ختمه على أقواله ومن ثم فلا حاجة للخوض فيما أثاره المتهم بشأن السقوط أو الانقضاء على النحو الذي ذكره باحدى مذكرتيه ” لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن أن الجريمة المسندة إلى الطاعنين وقعت في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٩ وبدأت النيابة العامة في التحقيق وحددت لذلك يوم ١٥ ابريل سنة ١٩٤٢ لسؤال المجنى عليه عبد الحافظ علي أحمد حيدر والمطعون ضده في دعوى التزوير المدنية ” عبد المجيد محمد محمود ” المتهم الأول في الدعوى — وأجلت التحقيق لعدم حضورهما إلى أن سألت المجنى عليه بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٢ ثم نذبت معاون بوليس مركز البلينا لسؤال طرفي الخصومة المذكورين ، فقام بسؤال المجنى عليه بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٤٥ ثم نذبت النيابة العامة ضابط المركز بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ لسؤال الطاعن والمطعون ضده في دعوى التزوير المدنية ” المجنى عليه والمتهم الأول في الدعوى ” وتنفيذاً لهذا النذب قام الملازم أول حسين كامل ضابط مركز البلينا بسؤال المجنى عليه بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ثم سأل المتهم الأول في الدعوى ” عبد المجيد محمد محمود ” بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وتوالت إجراءات التحقيق بعد ذلك في مواجهة الطاعنين إلى أن أحيل التحقيق لقاضي التحقيق في ٦ أغسطس سنة ١٩٥٢ الذي أحال المتهمين إلى غرفة الاتهام التي قررت بدورها بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤ إحالتهم إلى محكمة الجنح لمحاكمتهم على أساس عقوبة الجنحة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٧ من قانون ج ٠ م (١٧) ج ٠

الإجراءات الجنائية تجرى على أنه "تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطرها بوجه رسمي ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الاقطاع . كما نصت المادة ١٨ على أنه إذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة". ومفاد ما تقدم أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأي إجراء يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء أكان من إجراءات التحقيق أم الاتهام أم المحاكمة ، وسواء أجريت في مواجهة المتهم أو في غيبته ، وإن هذا الانقطاع عيني يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفاً فيها . أما بالنسبة إلى الأمر الجنائي وإجراءات الاستدلال فإنها لا تقطع المدة إلا إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطرها بوجه رسمي . ولما كانت إجراءات التحقيق التي اتخذت في الدعوى في مواجهة المجني عليه والمتهم الأول قد صدرت من سلطة التحقيق المختصة ومن ندرته ندبا صحيحا من مأموري الضبط القضائي مما تنتج أثرها في قطع مدة التقادم بالنسبة إلى جميع المتهمين في الدعوى ، ومن ثم يكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه سديداً وصحيحاً في القانون ، ويكون ما ينهأ الطاعنان عليه في غير محله . ولا وجه لما يشير الطاعنان من سكوت الحكم المطعون فيه عن الرد على ما أثاراه أمام المحكمة الاستئنافية في شأن هذا الدفع طالما أن الرد عليه قد تضمنته أسباب الحكم الابتدائي التي اعتقها الحكم المطعون فيه .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب ، ذلك بأن الطاعنين تمسكا في مرحلتى التقاضى بأن تقرير الخبير الذي ارتكبت عليه المحكمة المدنية في التروير لا يصلح أن يكون دليلاً قاطعاً عليه ، لأن ورقة المضاهاة لم تكن معاصرة للعقد المطعون عليه فلا تنتج أثرها لاحتفال أن يكون للجنى عليه أكثر من ختم واحد ، وقد أطرحت الحكم هذا الدفاع دون أن يحققه أو يرد عليه بما يفنده ، وكان من المتعين على المحكمة أن تحصره والالتقيده بالأحكام المدنية التي لا تلزمها في قضائها .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاشتراك في تزوير المحرر الرسمي التي دين الطاعنان بها، وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وأقوال الطاعنين ومن نتيجة المضاهاة التي أجراها قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان الأصل أن المضاهاة لم تنظم سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية والتجارية في نصوص أمره يترتب البطلان على مخالفتها إذ العبرة في المسائل الجنائية إنما تكون باقتناع القاضي بأن إجراء من الإجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة. وإذا كانت المحكمة قد رأت أن أوراق الإمتكتاب التي اتخذها الخبير أساسا للمضاهاة هي أوراق تؤدي هذا الغرض، وأن المضاهاة التي تمت كانت صحيحة واطمأنت إليها المحكمة، فلا يقبل من الطاعنين العود إلى مجادلة المحكمة فيما خلصت إليه من ذلك ولا إثريب على المحكمة أن هي اعتمدت في تكوين عقيدتها على تقرير الخبير المقدم في الدعوى المدنية التي انتهت بالحكم برد وبطلان المحرر موضوع الجريمة، طالما أن هذا التقرير كان مطروحا بالجلسة، ودارت عليه المرافعة، ولما كان الطاعنان أو المدافعان عنهما لم يطلبتا تحقيق إجراء معين في خصوص عملية المضاهاة فلا يقبل منهما النعي على الحكم بقالة الإخلال بالدفاع — لما كان ذلك، فإن ما يشير الطاعنان في هذا الوجه لا يكون سديدا.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا.

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١٣٣)

الطعن رقم ٣٤٣٠ لسنة ٣١ القضائية :

نقض ” إجراءات الطعن “ .

أسباب الطعن بالنقض . المقدم من النيابة العامة . وجوب التوقيع عليها من رئيس نيابة على الأقل . التوقيع عليها من وكيل أول النيابة . مؤدى ذلك : عدم قبول الطعن شكلا .

استلزمت الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في حالة رفع الطعن بالنقض من النيابة العامة أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل فإذا كان الثابت بالأوراق أن الذى وقع أسباب الطعن هو وكيل أول نيابة جنوب القاهرة فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم الساحل محافظة القاهرة : أولا — هدم منزلا غير آيل للسقوط دون موافقة اللجنة المختصة بقيمته ١٢ جنيا مصريا . وثانيا — هدم البناء مالف الذكر دون ترخيص . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٥ و ٧ / ٢ — ٣ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ والمواد ١ و ٣٠ و ٣٣ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة البلدية الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بتفريم المتهم مائة قرش وثلاثة أمثال قيمة البناء المهدم وحرمانه من البناء على نفس

الأرض لمدة ثلاث سنوات وأداء الرسوم والفوائد كما لو كان المبنى قائما عن تلك المدة عن التهمة الأولى وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم نهائيا، وتغريمه مائة قرش ورسم الرخصة عن التهمة الثانية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت غايبا بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ وقدمت تقريرا بالأسباب في ذات التاريخ موقعا عليه من السيد وكيل أول نيابة جنوب القاهرة .

المحكمة

من حيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر غايبا من محكمة تاني درجة بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٠ وتم إعلانه في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وانقضى الميعاد دون حصول معارضة فيه . وقد قورت النيابة العامة بالطنن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، وقدمت أسباب الطعن في ذات اليوم موقعا عليها من وكيل أول نيابة جنوب القاهرة - لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ قد استلزم في الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ في حالة رفع الطعن من النيابة العامة أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل ، فإن هذا الطعن - إذ وقع أسبابه وكيل أول نيابة جنوب القاهرة - يكون غير مقبول شكلا ، ويتعين القضاء بذلك .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد احمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البطاش ، وأديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان .

(١٣٤)

الطعن رقم ٣٤٣٤ لسنة ٣١ القضائية :

تفتيش .

(أ) الإذن به . عدم تعيين اسم المأمور المأذون له بإجرائه . لا يبيح .

(ب) تنفيذه . خلو إذن التفتيش من تعيين مأمور بيته لإجرائه . صحة تنفيذه بمرة أى واحد
من مأمورى الضبط القضائى .

١ — عدم تعيين اسم المأذون له بإجراء التفتيش لا يوجب الإذن .

٢ — إذا كان إذن التفتيش لم يعين مأمورا بيته لإجرائه ، فإنه لا يقدر
في صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأمورى الضبط القضائى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز
طنطا مديرية الغربية : أولا — أحرز سلاحا ناريا مششخنا ” ريفولفر ” بدون
ترخيص . ثانيا — أحرز ذخائر ” ثلاث طلقات رصاص ” مما تستعمل في
الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له في إحراز السلاح . وأحاله إلى محكمة
الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٦ و ٢٦/٢-٤ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ١ من القسم الأول

من الجدول رقم ٣ المرفق . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ٤٤٤ بمواد الإتهام مع تطبيق المواد ١٧ و ٢/٢٢ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بتعاقبة المتهم " الطاعن " بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور ومصادرة المضبوطات وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ.

المحكمة

حيث إن مبنى وجهى الطعن الأول والثانى هو القصور فى التسبيب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه عول فى إدانة الطاعن على أقوال شاهدى الإثبات على الرغم من تناقضهما فى تحقیقات النيابة إذ نسب كل منهما لنفسه العثور على المسدس المضبوط ، ولم يشر الحكم إلى أقوال شاهدى النفى ولم يناقشها ولم يبين سبب اعتياده على أقوال شاهدى الإثبات دونهما ، كما لم يرد على دفاع الطاعن بتلفيق التهمة ضده .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة تؤدى إلى ما رتب عليه — لما كان ذلك ، وكان تناقض الشهود ، بفرض حصوله ، لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة منها بما لا تعارض فيه ، وكانت أقوال الشاهدين أمام المحكمة على ما يبين من الاطلاع على محضر الجلسة متفقة ولا خلاف بينها — ولما كانت المحكمة غير ملزمة بمناقشة أقوال شهود النفى أو الرد عليها استقلالاً فى حكمها ما دام هذا الرد يكون مستناداً ضمناً من قضائها بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التى اعتمدت عليها — لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق التهمة هو جدل موضوعى لا يقبل أمام محكمة النقض فإن هذين الوجهين يكونان على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثالث من الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون إذ أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن على الرغم من بطلان إذن التفتيش لعدم تحديد اسم المرخص له بإجرائه .

وحيث إن الطاعن لم يثر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع فلا تجوز إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة - لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه لا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأمورى الضبط القضائى إذا كان الإذن لم يعين مأمورا بعينه ، هذا إلى أن عدم تعيين إمام المأذون له بإجراء التفتيش لا يوجب الإذن ، على أن الحكم أثبت أن الإذن قد صدر للملازم فتحى حبيب بما ينهار به أساس هذا الوجه من الطعن .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو القصور فى استظهار الباعث على إحراز السلاح المضبوط ، فضلا عن عدم الرد على دفاع الطاعن بأنه لا مصلحة له فى إحراز السلاح باعتبار أن لديه ترخيصا بحمل سلاح غيره .

وحيث إنه لما كانت المحكمة غير ملزمة قانونا بتحرى الباعث على ارتكاب الجريمة وإقامة الدليل على توافره ، وكان ما يثيره الطاعن فى هذا النعى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا محل لإثارته أمام محكمة النقض ، فإن هذا الوجه يكون فى غير محله ، ويكون الطعن برمته على غير أساس متعينا لرفض موضوعها .

جلسة ١٢ من يونية سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلى خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : عبدالحليم البطاش ،
وأديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان ، ومحمود اسماعيل .

(١٣٥)

الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٣١ القضائية :

صيدلة . وصف التهمة . دفاع . عقوبة . حكم "تسييه . مايعيه" .

(أ) جريمة صرف أدوية لرضى من عيادة الطبيب الخاصة . بغير ترخيص بإنشاء صيدلة .
إقامة الدعوى الجنائية بهذا الوصف . طلب النيابة تطبيق عقوبة المادتين ٤٠ و ٨٣
من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ . قيام المحكمة بتغيير وصف التهمة . وإضافة مواد
أخرى من القانون تنص على عقوبة أشد . تطبيقها . دون النظر المتهم . إخلال
بمحق الدفاع .

(ب) عدم بيان عناصر التهمة الجديدة . إدانة المتهم بمواد الاتهام وبمواد أخرى . دون إفصاح
عن أى الجريمتين عاقبت . قصور .

١ - إذا كانت التهمة التى أسندتها النيابة إلى الطاعن وجرت المحاكمة على
أساسها هى أنه صرف أدوية لمرضاة الخصوصيين قبل الحصول على ترخيص
بإنشاء صيدلية خاصة بعيادته . وهى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والمعاقب عليها بالمادة ٨٣ من ذلك القانون .
وكانت المحكمة الاستئنافية عند توقيع العقوبة قد ذكرت المادة ٨٠ من القانون
التي تعاقب عن جريمة أخرى تختلف عما أقيمت به الدعوى من حيث الأركان
والعناصر ، وكانت عقوبة الأخيرة أشد من الأولى دون أن تلفت نظر الطاعن
إلى هذه التهمة الجديدة فإن الحكم يكون مشوبا بالإخلال بمحق الدفاع .

٢ - متى كانت المحكمة ، وقد أضافت تهمة جديدة وطبقت مواد الاتهام ومواد
أخرى من ذات القانون ، دون أن تلفت نظر الطاعن ، لم تبين عناصر وأركان

هذه التهمة الجديدة وجمعت بين المواد الخاصة بالجريمين ولم تفصح عن أى الجريمتين عاقبت ، وكانت الأدلة التى استندت إليها لا تؤدى إلى توافر أركان الجريمة الثانية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ القانون إذ جاء قاصرا ومتخاذلا ويتعين نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم سابق على يوم ١٩٥٧/٦/٨ بحوالى عشرين يوما بدائرة مركز أدفو: بصفته طبيبا بشريا صرف أدوية لمرضاة الخصوصيين قبل الحصول على ترخيص بإنشاء صيدلية خاصة بعيادته . وطلبت عقابه بالواد ١٠ و ٤٠ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٩٥ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة أدفو الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٠ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة أسوان الابتدائية قضت حضوريا بتاريخ ١٩ من أبريل سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات وبإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم ٥٠ جنيتها والمصادرة وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور هذا الحكم . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم دانه بمقتضى المادة ٨٠ من القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٥٤ مع أن النيابة لم تطلب تطبيق هذه المادة ، كما أن هذه المادة لا يصح إعمالها إلا فى حق من فتح أو أنشأ أو أدار مؤسسة صيدلية بدون ترخيص ولم يثبت من أوراق التحقيق أن الطاعن قد فتح أو أنشأ مؤسسة صيدلية فى عيادته . كما أنه لم تحصل معاينة لهذه العيادة حتى يثبت

وجود صيدلية بها ، بل إن موضوع الدعوى كله زجاجة كلورومايسين أمعف بها الطاعن مريضاً ولذلك فقد طلبت النيابة تطبيق المادة ٨٣ من القانون السابق الإشارة إليه .

وحيث إنه تبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه في يوم سابق على ٨ من يونيو سنة ١٩٥٧ بصفته طبيباً بشرياً صرف أدوية لمرضى الخصوصيين قبل الحصول على ترخيص بإنشاء صيدلية خاصة بعيادته وطلبت معاقبته بالمواد ١٠ و ٤٠ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٩٥ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة أدفوا الجزئية قضت بتاريخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٠ ببراءة الطاعن مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة ، ومحكمة جنح أسوان المستأنفة قضت بحكم المطعون فيه ، وبإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم خمسين جنيهاً والمصادرة وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة لمدة ثلاث سنوات . واستندت إلى أقوال أبو الوفا سرور في محضر جمع الاستدلالات ومؤداهما أن الطاعن صرف له دواء من الأدوية الموجودة بعيادته ، وإلى أن الطاعن اعترف في هذا المحضر بأنه يصرف الأدوية من عيادته لمرضى الخصوصيين . ورتب الحكم المطعون فيه على ما سرد من الأدلة المذكورة ” أن التهمة ثابتة قبل الطاعن وأنه يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وإدانة المتهم طبقاً لمواد الإتهام المطلوبة والمادة ٨٠ من القانون المذكور ، وذلك لأن هذه المادة الأخيرة هي التي تنطبق على الوصف القانوني للتهمة المستندة إليه “ . لما كان ذلك ، وكانت التهمة التي أسندتها النيابة إلى الطاعن وبرت المحاكمة على أساسها هي أن الطاعن صرف أدوية لمرضى الخصوصيين قبيل الحصول على ترخيص بإنشاء صيدلية خاصة بعيادته وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والمعاقب عليها بالمادة ٨٣ من ذلك القانون ، وكانت المحكمة الاستئنافية عند توقيع العقوبة قد ذكرت المادة ٨٠ التي تنص على أنه ” يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على مائتي جنيه كل من فتح أو أنشأ أو أدار مؤسسة صيدلية بدون ترخيص وفي هذه الحالة تغلق المؤسسة إدارياً وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة في الحدود المتقدمة معا “ وكانت هاتان الجريمتان

مختلفتين في أركانها وعناصرها وعقوبة الجريمة الثانية أشد من الأولى والقول بتوافرها يضيف عنصرا جديدا إلى التهمة الأولى ، وكانت المحكمة الاستئنافية لم تلفت نظر الطاعن إلى هذه التهمة الجديدة ، كما أنها لم تبين عناصرها وأركانها وقد جمعت بين المواد الخاصة بالجريمتين دون أن تفصح عن أى الجريمتين حاقت ، وكانت الأدلة التي استندت إليها لا تؤدي إلى توافر أركان الجريمة الثانية — لما كان ما تقدم كله ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون ، إذ جاء قاصرا ومتخاذلا ومشوبا بالإخلال بحق الدفاع متعينا نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد صفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى خاطر
ومحمد عبد السلام ، عبد الحليم البطاش ، ونحاز مصطفى رضوان

(١٣٦)

الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٣١ القضائية :

دهوى جنائية . دفاع . قوة الشيء المقضى . حكم ” تسليميه . ما يعيبه “ .
سجل تجارى .

أحكام البراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للحكوم لهم ، بحيث تنفى وقوع الجريمة
ماديا . حجتها : هى عنوان الحقيقة لهؤلاء المتهمين ولغيرهم ممن يتهمون فى ذات الواقعة .

مثال . سجل تجارى . رفع الدعوى على شخص بوصفه مديرا لفرع شركة لعدم تقديمه طلبا للقيد
بالسجل التجارى . قضاء المحكمة المختلة بالبراءة لأن هذا المحل مجرد مخزن وليس توكيلا ولا فرعا
لشركة . إعادة رفع الدعوى بنفس التهمة على مدير جديد لهذا المحل . دفعه بعدم جواز نظر الدعوى .
دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه أو الرد عليه . اغفال ذلك . قصور .

تحقيق الدفع فى هذه الصورة . أحد عناصره : وجوب البحث فيما اذا كان نشاط المحل قد تغير
أم بقى على حاله .

من المقرر أن أحكام البراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للحكوم لهم
بحيث تنفى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا تعتبر عنوانا للحقيقة سواء
بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم ممن يتهمون فى ذات الواقعة متى كان ذلك فى
مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أى حق مقرر فى القانون .

فإذا كان الثابت من الأوراق أن الدعوى أقيمت على المتهم ” الطاعن “ لأنه
بصفته مديرا لفرع الشركة لم يقدم فى الميعاد المقرر طلبا لتغييره فى السجل التجارى ،
فدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بحكم من المحكمة المختلة قضى

ببراءة متهمين آخرين من نفس التهمة تأسيسا على أن محل الشركة هذا ليس فرعا لها ولا توكيلا ولكنه مجرد مخزن — فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المتهم دون أن يعرض لهذا الدفاع الجوهرى ، الذى يقوم على انتفاء الجريمة فى ذاتها بما قد يترتب عليه من تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، ومع ما يحتاج إليه من تحقيق يتناول فيما يتناوله ما إذا كان النشاط الذى تبشره الشركة فى هذا المحل قد تغير أم بقى على حاله ، فإنه يكون مشوبا بالقصور متعبنا نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم الشرق : لم يقدم طلبا لفرع شركة اخوان كوتاريللى ببور سعيد للقيد فى السجل التجارى فى الميعاد المقرر . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ١٨ ، ١٦ ، ١/٢٢ ، ٢٧ من القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٣٣ وقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ . ومحكمة ميناء بور سعيد الجزئية قضت فيايبا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم عشرة جنيهات . فعارض المتهم . وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بور سعيد الابتدائية قضت بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٥ بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وأمرت بإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فى معارضة المتهم . وبتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة فى المعارضة بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم الفيايى المعارض فيه . فاستأنف المتهم الحكم الأخير . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة بور سعيد الابتدائية دفع الحاضر مع المتهم بمذكرة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من محكمة بور فؤاد المختلطة فى المخالفة رقم ٦٤٥ لسنة ٦٢ ق بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧ . فقضت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ؛ ذلك أنه دفع أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها استنادا إلى قضاء محكمة بورفواد المختلطة بتاريخ ١٧/٢/١٩٣٧ في المخالفة رقم ٦٤٥ سنة ٦٢ ق بأن شركة اخوان كوتاريللي مركزها الرئيسي بالاسكندرية وأن محلها ببورسعيد لا يعتبر فرعاً أو توكيلاً ولكنه مجرد مخزن معد لتصرف بضائعها وأنه بهذا الوصف لا يخضع لنصوص القانون التي تحتم القيد في السجل التجاري . ولكن المحكمة قضت بإدائه دون أن تحقق هذا الدفع أو ترد عليه بخفاء حكمها مشوباً بالقصور مما يستوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لهذا الوجه من الطعن أن المدافع عن الطاعن دفع في المذكرة المقدمة منه لمحكمة ثاني درجة بقوة الشيء المحكوم فيه استناداً إلى الحكم الصادر في المخالفة رقم ٦٤٥ سنة ٦٢ ق من محكمة بورفواد المختلطة ببراءة المتهمين فيها على أساس أن محل شركة كوتاريللي ببورسعيد لا يعتبر فرعاً ولا توكيلاً ولكنه مجرد مخزن لا يخضع للقيد في السجل التجاري . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن أحكام البراءة المبينة على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى مادياً تعتبر عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة لمسؤولاء المتهمين أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة ، متى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أي حق يقر لهم في القانون أن ترفع الدعوى عليهم على التعاقب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع الجوهرى الذى يقوم على انتفاء الجريمة في ذاتها بما قد يترتب عليه من تغيير وجه الرأى في الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور المستوجب لنقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن ولما كان الفصل في هذا الدفع يحتاج إلى تحقيق يتناول فيما يتناوله ما إذا كان النشاط الذى تباشره الشركة في هذا المحل قد تغير أم بقى على حاله فإنه يتعين مع النقض الاحالة .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلى خاطر، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(١٣٧)

الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٣١ القضائية :

دفاع . نقض ” وظيفة محكمة النقض ” . حكم ” بطلانه ” .

(١) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . من النظام العام . تجوز إثارته لأول
مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك : ألا تكون هناك حاجة إلى إجراء تحقيق
موضوعي ، لخروج ذلك من وظيفة محكمة النقض .

(ب) بطلان الحكم . لعدم التوقيع عليه في الميعاد القانوني . التمسك بذلك . إثباته : بشهادة
من قلم الكتاب بعدم حصول الإيداع . الاستناد إلى وسيلة أخرى لا يجدي .

١ — من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ،
وإن كان متعلقا بالنظام العام وتجاوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أنه
يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه
أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي
لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض .

٢ — إذا كان الطاعن قد حصل على تأشيرة تفيد إيداع الحكم ملف الدعوى
في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره فإن ذلك لا يجدي في نفي
حصول التوقيع على الحكم في الميعاد القانوني ذلك بأن قضاء محكمة النقض قد جرى
على أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك بالبطلان لهذا السبب أن يحصل
من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن إلى وقت تحريرها قد أودع
ملف الدعوى موقعا عليه رغم انقضاء ذلك الميعاد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم عابدين : أعطى شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمسادين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح عابدين الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٩ من أبريل سنة ١٩٦٠ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٦٠ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المعارض فيه وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت حضوريا بتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ أنور فهمي المحامي عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه البطلان والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إنه سبق الحكم عليه في القضيتين ٤٩٠١ سنة ١٩٥٩ جنح الدرب الأحمر و ٦٩٢٨ سنة ١٩٦٠ جنح الأزبكية أقامهما المحني عليه نفسه بسبب عدة شيكات من بينها الشيك موضوع الحكم المطعون فيه وما كان يجوز محاكته عنها منفردة لأف موضوعها جميعا واحدا ، وأن الحكم باطل لعدم توقيع القاضى عليه في خلال الثلاثين يوما التالية للنطق به على ما هو ثابت من التأشير على الأوراق بأن الحكم لم تودع أسبابه إلا في ٧ يناير سنة ١٩٦١ . كما أن الطاعن طلب من المحكمة الاستئنافية إعادة الدعوى إلى المرافعة لتمكينه من إبداء أوجه دفاعه الرئيسية ، ولكن المحكمة لم تجبه إلى ذلك وأصدرت حكما المطعون فيه . وقد أصر أمام محكمة أول درجة على طلب سؤال المحني عليه من تاريخ انشيك وصحب قبوله منه مع أنه صادر لأمر ابنه ، كما طلب الطاعن تحقيق دفاعه بوجود رصيد بالمصرف (١٨) ج ٢

وأنه لم يتأخر على الشيك بعدم وجود الرصيد بل بعدم وجود رصيده مستقلا ،
بيد أن محكمة أول درجة رفضت إجابة كل ذلك وتأييد حكمها استئنافيا .

وحيث إنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية والاستئنافية
أن الطاعن لم يثردفعا بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، كما أنه لم يبد
دفاعا ما يشير فيه إلى القضيتين ٤٩٠١ سنة ١٩٥٩ جنح الدرب الأحمر و ٦٩٢٨
سنة ١٩٦٠ جنح الأزيكية اللتين يقول في طعنه إنه سبق الحكم عليه فيهما عن مدة
شيكات من بينها الشيك موضوع الحكم المطعون فيه حتى كانت أى من المحكمتين
تعمل على تحقيقه وتحيصه وتبدي رأيها فيه — وقد جاء حكم محكمة أول درجة
وكذلك الحكم المطعون فيه خلوا من العناصر التي يقوم عليها هذا الدفع —
ولما كان من المقرر أن هذا الدفع وإن كان متعلقا بالنظام العام وتجاوز إثارته
لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة
من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير حاجة إلى
إجراء تحقيق موضوعي لأن هذا التحقق خارج عن وظيفة محكمة النقض —
ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يفيد صحة هذا الدفع وكان الفصل فيه
يقتضى تحقيقا موضوعيا فإن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لا تكون
مقبولة .

وحيث إنه لما كان التأشير على طلب الطاعن بما يفيد إيداع الحكم ملف الدعوى
في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره ، لا يجدى في نفى حصول هذا
التوقيع في الميعاد القانوني ذلك بأن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يجب على
الطاعن لكي يكون له التمسك بالبطلان لهذا السبب أن يحصل من قلم الكتاب
على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا
عليه رغم إقفاء ذلك الميعاد لما كان ذلك ، فإن ما يتمسك به الطاعن من هذه
الناحية لا محل له .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب
من محكمة أول درجة سماع شهادة المجنى عليه مما يعتبر تنازلا ضميا عن سماع
الشاهد ، وإذ حضر أمام محكمة ثاني درجة بجلصة ١٩٦٠/٩/٢٥ طلب الدفاع
عنه في مستهلها استدعاء الشاهد إلا أنه ترفع بعد ذلك وطلب البراءة دون إصرار

على طلبه ، ولما كان تصرف الطاعن أمام محكمة أول درجة يعتبر بمثابة تنازل من سماع الشاهد — وكان الأصل أن محكمة ثاني درجة تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه وهي لم تر من جانبها حاجة إلى سماع شاهد الاثبات ، وقدرت بحق أن الطاعن لا يصر على طلب سماعه واستدلت على ذلك بمرافعة الدفاع عنه في موضوع الدعوى دون تمسك بسماع الشاهد ، فإن ما ينعاه الطاعن على المحكمة الاستئنافية من إخلال بشفوية المرافعة لا يكون مقبولا . وفضلا عن ذلك فلمه من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالرد على الطلب الذي لم يتقدم به الدفاع في صورة الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة .

وحيث إن ما يشير به الطاعن في طعنه من وجود رصيد له أو غير ذلك مما ضمنه الطعن ، فلمه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أنه لم يبد تلك الطلبات الأخرى التي يشير إليها ، ومن ثم فلمه لا يقبل منه النعي على المحكمة لالتفاتها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها إجراءه ولم تره من ناحيتها محلا لإجرائه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلى خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود إسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(١٣٨)

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٣١ القضائية :

قانون . حكم . استئناف ” ملطلة المحكمة الاستئنافية “ . حجية الشيء
المحكوم فيه .

(١) قانون المرافعات المدنية . لا ترجع إليه المحكمة الجنائية : إلا عند الإحالة عليه صراحة
في قانون الإجراءات . أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة عامة وردت في قانون
المرافعات .

إغفال الحكم في منطوقه القضاء بمقوبة على أحد المتهمين في الدعوى . رغم إشارته
في الأسباب إلى ثبوت التهمة قبله . خلو قانون الإجراءات من إيراد حكم لهذه الحالة .
وجوب إعمال نص المادة ٣٦٨ مرافعات . ليس للنيابة أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية
لإكمال هذا النقص .

المحكمة الاستئنافية إنما تعيد للنظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة فقط .

محكمة أول درجة ، إذ لم تفصل في جزء من الدعوى ، فإن اختصاصها يبق بالنسبة له .
لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم فيه بتقصها . ذلك تقويت لإحدى درجات التقاضي .

(ب) حجية الشيء المحكوم فيه . لا ترد إلا على منطوق الحكم . ولا يمتد أثرها إلى الأسباب :
إلا إذا كان مكملاً للمنطوق

١ — من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا
عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية
أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون
المرافعات . ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد قاعدة تنظم
حالة إغفال النص في منطوق الحكم على عقوبة أحد المتهمين في الدعوى بالرغم

من إشارته في الأسباب إلى ثبوت التهمة قبله ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٦٨ مرافعات تنص على أنه ” إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه “ فإنه يجب إعمال هذا النص أيضا في الدعاوى الجنائية . ولما كانت المحكمة الجنائية قد أغفلت الفصل في التهمة المسندة للمطعون ضده فالطريق السوي أمام النيابة أن ترجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم ، وأن تطلب منها إكمالها بالفصل فيما أغفلته . وليس للنيابة أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا النقص ، ذلك أن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يظل باقيا بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستنفد محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه ، وإلا فوتت بذلك درجة من درجات التقاضي على المتهم .

٢ — حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما كان مكملا للمنطوق . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد تحدث في أسبابه عن ثبوت التهمة في حق المطعون ضده فإنه لا أثر لذلك طالما أن الحكم لم ينته في منطوقه إلى قضاء معين بالنسبة له .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من آخرين والمطعون ضده ” الذي أدخلته النيابة متهما أثناء نظر الدعوى “ بأنهم في يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٦٠ بدائرة بندرشين الكوم : سرقوا المنقولات المبينة بالمحضر لرياض حيد الجواد الشوني من منزله المسكون حالة كون الأول عائدا . وطلبت عقابهم بالمادتين ٣/٤٩ و ١/٣١٧ من قانون العقوبات . ومحكمة شين الكوم الجزئية قضت بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمادة ١/٣١٧ من قانون العقوبات والمادة ٣/٤٩ من قانون العقوبات للتهم الأول حضوريا ماعدا الثالث فهو غيابي بجبس المتهم الأول والثاني سنة مع الشغل لكل منهما مع النفاذ وبجبس كل من الثالث والرابع ستة شهور مع

الشغل والنفاذ. فاستأنف هذا الحكم كل من المتهمين الأول والثاني، كما استأنفته النيابة بالنسبة لمتهم مجدى عبد الله بهنس (المطعون ضده). ومحكمة شبين الكوم الابتدائية قضت حضوريا بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ . أولا — بقبول استئناف المتهم الأول شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . ثانيا — بقبول استئناف المتهم الثانى شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءته مما أسند إليه . ثالثا — بعدم قبول استئناف النيابة بالنسبة لمتهم الثالث (المطعون ضده). فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون، إذ قضى بعدم قبول استئناف النيابة بالنسبة للمطعون ضده . ذلك أن حكم محكمة أول درجة جاء باطلا بالنسبة له فقد جاء فى حيثياته أن التهمة ثابتة قبل المطعون ضده وانتهى إلى إدانته عنها ، ثم أغفل فى منطوقه القضاء عليه بعقوبة ما ، مما كان يتعين معه على المحكمة الاستئنافية أن تصحح ذلك البطلان بأن تفصل فى الدعوى بالنسبة له طالما أن استئناف النيابة يعيد طرح الدعوى التى سبق عرضها على محكمة أول درجة برمتها على المحكمة الاستئنافية سواء فى ذلك ما فصلت فيه تلك المحكمة وما لم تفصل فيه .

وحيث إن المحكمة الاستئنافية عرضت فى حكمها المطعون فيه لاستئناف النيابة فى قولها "وحيث إنه بالنسبة لاستئناف النيابة بالنسبة لمتهم الثالث "المطعون ضده" فإن هذا الاستئناف غير مقبول إذ أنه استئناف منصب على عدم صدور حكم عليه فلا يوجد حكم بالنسبة لمتهم الثالث حتى يمكن استئنافه ومحكمة أول درجة أغفلته من النص فى المنطوق، وبذلك فإنها لم تفصل فى الدعوى المرفوعة قبله بحكم. وأن ما جاء بالأسباب من ثبوت التهمة ضده إنما يعد من قبيل إبداء رأى وليس من قبيل الفصل فى الدعوى بحكم ، وبذلك يتعين عدم قبول استئناف النيابة " .

وحيث إنه من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت فى قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلوهذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات .

ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد حكم لتلك الحالة موضوع الطعن، وكانت المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات قد نصت على أنه "إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه" فإنه يجب أعمال هذا النص أيضا في الدعاوى الجنائية — ولما كانت المحكمة الجنائية قد أففلت الفصل في التهم المسندة إلى المطعون ضده، فالطريق السوي أمام النيابة أن ترجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدهوى وأصدرت الحكم وأن تطلب منها إكمالها بالفصل فيما أغفلته، وليس للنيابة أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا النقص . ذلك أن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدهوى فإن اختصاصها يكون لا زال باقيا بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستنفد محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه، والافوت بذلك درجة من درجات التقاضي على التهم . لما كان ذلك، وكان من المقور أن حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد الا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها الى الأسباب الا لما كان مكتملا للمنطوق ، وكان تحدث الحكم المطعون فيه عن ثبوت التهمة في حق المطعون ضده لا أثر له طالما أن الحكم لم ينته في منطوقه الى قضاء معين بالنسبة له ، فان الحكم المطعون فيه يكون صحيحا في القانون و يكون الطعن غير سديد متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان .

(١٣٩)

الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٣٢ القضائية :

حكم ” تصحيحه “ . قانون . نقض ” ما يجوز الطعن فيه . ما لا يجوز
الطعن فيه “ .

(أ) حضور المتهم في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة . صدور الحكم في مواجهته بعد أن أبدى
دفاعه . الخطأ في اسم جده المتهم . هو مجرد خطأ مادي . يجوز تصحيحه . القول بأن أدلة
الدعوى انصببت على شخص غيره : هو محاولة لتوجيه الإتهام وجهه — أخرى ، وسيلة
لالتباس طريق الطعن في الحكم لم يرسمه القانون .

(ب) قانون الإجراءات الجنائية . إغفاله النص على رسم طريق الطعن في قرار التصحيح . حد
تجاوز الحق فيه . وجوب الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية . المادة ٣٦٥ .
علة ذلك .

(ج) الطعن بالنقض . قاصر على الأحكام الموضوعية النهائية . الطعن في القرارات والأوامر .
لا يجوز إلا بنص . مثال . أوامر غرقة الإتهام .

(د) صدور أمر من المحكمة بالتصحيح . في الحدود المرسومة في المادة ١٣٢٧ . ج . الطعن في هذا
الأمر بالنقض . لا يجوز .

١ — إذا كان الطاعن قد أقر أمام محكمة التصحيح ولم يحدد محاميه في تقرير
أسباب الطعن وفي مرافقته بالجلسة أنه — أي الطاعن — هو بذاته الذي
استجوب في تحقيق النيابة وأسند إليه الاعتراف بالتهمة ، وظل محبوسا حتى
مثل أمام محكمة الجنايات وأبدى دفاعه أمامها ثم صدر الحكم في مواجهته ،

وكان ما يقوله الطاعن أن أدلة الدعوى قد انصبت في الواقع على شخص غيره يدعى "لييب أيوب سعد". وأنه ظهرت عند تحقيق طلب إعادة النظر أدلة جديدة تؤيد ذلك — ما يقوله الطاعن في هذا الشأن لا يدفع ما أثبتته الأمر المطعون فيه من أنه هو بذاته الذي صدر الحكم ضده وهو لا يعدو في حقيقته أن يكون محاولة جديدة لتوجيه الاتهام وجهة غير التي أخذ بها الحكم وهو بعد وسيلة لالتماس طريق لم يرسمه القانون للطعن في الحكم بعد أن أصبح نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه .

٢ — الأصل أنه لا يرجع إلى أحكام قانون المرافعات — في المواد الجنائية — إلا لتفسير ما غمض من أحكام قانون الإجراءات الجنائية أو لعد ما فيه من قص. ولما كان حكم المادة ٣٦٥ مرافعات هو من الأحكام التي لا تتعارض مع أحكام قانون الإجراءات وإنما تكمل نقصا فيه يتمثل في عدم رسم طريق الطعن في قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه، فإنه يتعين الرجوع إلى هذا الحكم والأخذ بمقتضاه في الحدود الواردة به .

٣ — نظمت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ طرق الطعن في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض — وهو طريق استثنائي — إلا في الأحكام النهائية الصادرة في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى. أما القرارات والأوامر فإنه لا يجوز الطعن فيها إلا بنص . وقد أفصح المشرع عن ذلك عند ما بين طرق الطعن في أوامر غرفة الاتهام ووضع بما نص عليه في المادة ١٩٣ إجراءات وما بعدها قيودا لها لا ترد على الطعن في الأحكام .

٤ — مناط الطعن بالنقض في أمر التصحيح أن يتجاوز المحكمة حقها في تصحيح الأخطاء المادية بما في ذلك تصحيح اسم المتهم ولقبه . فإذا كان بين من الأمر المطعون فيه أنه لم يتجاوز في هذا الخصوص الحدود المرسومة في المادة ٣٣٧ إجراءات ، وإنما اقتصر على تصحيح ما وقع من خطأ في اسم "جد" المحكوم عليه، ولم يتعرض للفصل في قبول الطلب واختصاص الهيئة بنظره إلا بالقدر اللازم للتقرير بأنها لم تتجاوز حقها في التصحيح، فإن ذلك لا يغير من طبيعة الأمر ويظل على حاله غير جائز الطعن فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بارتكاب الجناية المعاقب عليها بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات . وقد استبان من تحقيقات النيابة في هذه القضية ومن تحريات الشرطة واعتراف المتهم الثانى أحمد نجيم وأقوال الشهود أن المتهم الأول لييب أيوب سعيد "الطاعن" هو أحد مرتكبي الحادث وقد اعترف بارتكابه الحادث وقرر أن اسمه لييب أيوب سعيد ، ولما أتمت النيابة التحقيق حررت قرار الإتهام وضمنته اسم لييب أيوب سعيد كواحد من المتهمين . ثم أحالته إلى غرفة الاتهام التى أصدرت قرارها فى ١١ فبراير سنة ١٩٥٨ بحالة لييب أيوب سعد وأحمد محمود نجيم وعزوز شفيق حنا إلى محكمة جنايات القاهرة . وبتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة المذكورة بمعاقة كل من لييب أيوب سعد وعزوز شفيق حنا بالاعدام شنقا وبمعاقة أحمد محمود نجيم بالأشغال الشاقة المؤبدة . وبتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٦٢ قدم المحكوم عليهم طلبا إلى النيابة العامة بإعادة النظر فى الحكم الصادر ضدهم وقرر المحكوم عليه لييب أيوب سعد فى تحقيق هذا الطلب أن اسمه لييب أيوب سعيد . وقدم تأييدا لذلك شهادة معاملة صادرة من إدارة التجنيد . وبتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٦٢ طلبت النيابة العامة إلى محكمة جنايات القاهرة تحديد جلسة لتصحيح إسم المحكوم عليه لييب أيوب سعد إلى إسمه الصحيح لييب أيوب سعيد . وبتاريخ ٨ من أبريل سنة ١٩٦٢ سمعت المحكمة المذكورة دعوى التصحيح وأمامها دفع الحاضر مع المتهم بعدم اختصاص الهيئة بنظر طلب التصحيح وبعدم قبول الطلب . ثم أمرت الهيئة : أولا - برفض الدفع بعدم اختصاص الهيئة بنظر طلب التصحيح وباختصاصها ورفض الدفع بعدم قبول الطلب وبقبوله . ثانيا - بتصحيح اسم لييب أيوب سعد المحكوم عليه فى الجناية رقم ٤١٠٣ سنة ١٩٥٧ المطرية إلى " لييب أيوب سعيد " ويؤشر بذلك على هامش الحكم الصادر فى قضية الجناية سالفة الذكر . فطعن الطاعن فى هذا الأمر بطريق النقض فى ١٢ من أبريل سنة ١٩٦٢ كما طعن فيه الأستاذ فاروق صادق الهامى الوكيل عنه بتاريخ ١٩ من مايو سنة ١٩٦٢ ... الخ .

المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الأمر المطعون فيه الصادر من محكمة جنايات القاهرة بهيئة غرفة مشورة - إذ قضى بتصحيح إسم المحكوم عليه في الجناية رقم ٤١٠٣ سنة ١٩٥٧ من "ليب أيوب سعد إلى ليب أيوب سعيد" قد تجاوز اختصاصه القاصر على تصحيح الخطأ المادى إلى الفصل في حقيقة شخص المحكوم عليه بما كان يتعين معه القضاء بعدم اختصاص الهيئة بنظر طلب التصحيح. وحيث إن الأمر المطعون فيه قد عرض لبحث ما إذا كان الطلب الذى تقدمت به النيابة العامة هو مجرد طلب تصحيح خطأ مادى وقع في اسم المحكوم عليه بحيث تختص المحكمة بالفصل فيه في حدود ما تقضى به المادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية وعلى أساس أنها هي الهيئة التى أصدرت الحكم موضوع التصحيح أو هو خطأ في شخص المحكوم عليه لا يدخل في اختصاصها. ثم استعرض الأمر أوراق الدعوى ومحاضر التحريات والتحقيقات وأقوال الشهود وأحد المحكوم عليهم الآخرين وتقرير خص بصمات الطاعن واستجوابه في التحقيقات باسمه الصحيح وتوقيعه به على بعض المحاضر وورود هذا الاسم في قوار الاتهام وفي محاضر جلسات غرفة الاتهام ومحكمة الجنايات، وانتهى من ذلك كله إلى أن المحكوم عليه هو بذاته "الطاعن" ليب أيوب سعيد، فصدر الأمر بناء على ذلك بتصحيح إسم المحكوم عليه "ليب أيوب سعد" إلى ليب أيوب سعيد". لما كان ذلك، وكان الطاعن قد أقر أمام محكمة التصحيح ولم يحدد محاميه في تقرير أسباب الطعن وفي مرافعته بالجلسة أنه "أى الطاعن" هو بذاته الذى استجوب في تحقيق النيابة واسند إليه الاعتراف بالتهمة وظل مجبوسا حتى مثل أمام محكمة الجنايات وأبدى دفاعه أمامها ثم صدر الحكم في مواجهته. لما كان ذلك، وكان ما يقوله الطاعن من أن أدلة الدعوى قد انصبت في الواقع على شخص غيره ويدعى "ليب أيوب سعد" وأنه ظهرت عند تحقيق طلب إعادة النظر - الذى ضمت مفرداته - أدلة جديدة تؤيد ذلك، ما يقوله الطاعن في هذا الشأن لا يدفع ما أثبتته الأمر المطعون فيه من أن الطاعن هو بذاته الذى صدر الحكم ضده وهو لا يعدو في حقيقته أن يكون محاولة جديدة لتوجيه الإتهام وجهة غير التى أخذ بها الحكم وهو بعد وسيلة

لالتماس طريق لم يرسمه القانون للطعن في الحكم بعد أن أصبح نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه .

وحيث إن قانون المرافعات، بعد أن نص في المادة ٣٦٤ منه على أن تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في منطوق حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة، نص في المادة ٣٦٥ منه على أنه "يجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه في المادة السابقة، وذلك بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح أما القرار الذي يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال" فهو لم يجز الطعن في هذا القرار إلا أن تكون المحكمة قد أجرت التصحيح متجاوزة حقها فيه. لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه "إذا وقع خطأ مادي في حكم أو في أمر صادر من قاضي التحقيق أو من غرفة الاتهام ولم يكن يترتب عليه البطلان تتولى الهيئة التي أصدرت الحكم أو الأمر تصحيح الخطأ... ويقضى بالتصحيح في غرفة المشورة بعد سماع أقوال الخصوم ويؤشر بالأمر الذي يصدر على هامش الحكم أو الأمر ويتبع هذا الإجراء في تصحيح اسم المتهم ولقبه". وبين من هذا النص أن المشرع حرص في قانون الإجراءات الجنائية، كما حرص في قانون المرافعات، على تسمية ما يصدر في طلب تصحيح الأخطاء المادية أمرا لاحكما. لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نظمت طرق الطعن "في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح" مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق استثنائي - إلا في الأحكام النهائية الصادرة في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى، أما القرارات والأوامر فإنه لا يجوز الطعن فيها إلا بنص، وقد أفصح المشرع عن ذلك عندما بين طرق الطعن في أوامر غرفة الاتهام ووضع بما نص عليه في المادة ١٩٣ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية قيودا لها لا ترد على الطعن في الأحكام. ولما كان مؤدى ما سبق أن قانون الإجراءات الجنائية لم يرسم طريقا للطعن في أوامر التصحيح التي تصدر عمالا لحكم المادة ٣٣٧ منه كما فعلت المادة ٣٦٥

من قانون المرافعات التي أجازت الطعن استثناء في حالة تجاوز المحكمة حقها في التصحيح ولم تجزه على استقلال في حالة رفض الطلب . ولما كان الأصل أنه لا يرجع إلى أحكام قانون المرافعات إلا لتفسير ما غمض من أحكام قانون الإجراءات الجنائية أولسد مافيه من قصص . وكان حكم المادة ٣٦٥ من قانون المرافعات هو من الأحكام التي لا تتعارض مع أحكام قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما تكمل قصصا فيها يتمثل في عدم رسم طريق الطعن في قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه فإنه يتعين الرجوع إلى هذا الحكم والأخذ بمقتضاه في الحدود الواردة به . لما كان كل ذلك ، وكان مناط الطعن كما سبق القول أن تجاوز المحكمة حقها في تصحيح الأخطاء المادية بما في ذلك تصحيح اسم المتهم ولقبه ، وكان يبين من الأمر المطعون فيه أنه لم يتجاوز في هذا الخصوص الحدود المرسومة في المادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما اقتصر على تصحيح ما وقع من خطأ في اسم " جد " المحكوم عليه ولم يتعرض للفصل في قبول الطلب واختصاص الهيئة بنظره إلا بالقدر اللازم للتقرير بأنها لم تتجاوز حقها في التصحيح وهو ما لا يغير من طبيعة الأمر الذي ظل على حاله غير جائز الطعن فيه .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمد حلى خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عيسى السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار وضوان

(١٤٠)

الطعن رقم ٣٤٣٦ لسنة ٣١ القضائية :

معارضة . دفاع . حكم " ما يعيبه " .

معارضة في حكم غيابي . تخلف المتهم عن حضور الجلسة الأولى . حضور محام عنه . تقديمه
شهادة طبية تفيد مرض المتهم . القضاء باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . دون الإشارة الى هذا العذر ،
وابداء الرأي فيه . ذلك اخلال بحق الدفاع . مما يعيب الحكم .

ثبوت مرض المتهم . عذر قهري . يستلزم تأجيل المحاكمة . تمكينا للمتهم من الدفاع عن نفسه .

إذا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن محاميا حضر عن المتهم
بالجلسة المحددة لنظر معارضته أمام المحكمة الاستئنافية وطلب التأجيل لمرضه وقدم
شهادة بذلك ، ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وقضت في المعارضة باعتبارها
كأن لم تكن ، ولم تشرف في حكمها المطعون فيه إلى ذلك العذر الذي أبداه المدافع
عن الطاعن ولم تبد رأيا فيه فثبتته أو تنفيه — لما كان ذلك ، وكان المرض عذرا
قهريا يتعين معه — إن ثبت قيامه — تأجيل محاكمة المتهم حتى يتمكن من
الدفاع عن نفسه ، وكانت المحكمة قد قضت في الدعوى دون أن تقدر صحة العذر
الذي أدلى به محامي الطاعن فانها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مما يعيب
الحكم ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ١٢/٤/١٩٥٩ بدائرة الجمالية : أعطى فهمى السعدى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة الجمالية الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٩ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت غيابيا بتاريخ ٢٦ من ابريل سنة ١٩٦١ عملا بمادتي الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل . فعارض المتهم ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦١ باعتبارها كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع إذ قضى باعتبار معارضته كأن لم تكن مع أن المحامى عنه قدم شهادة طبية مثبتة لمرضه وطلب تأجيل نظر الدعوى ، ولكن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب وقضت في الدعوى دون أن تعرض لهذا العذر ولا للشهادة بفناء حكمها معينا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه صحيح . ذلك لأن محاميا عنه حضر بالجلسة المحددة لنظر المعارضة أمام المحكمة الاستئنافية وطلب التأجيل لمرضه وقدم شهادة بذلك في القضية رقم ٥١ دول-التي كانت منظورة مع هذه القضية في الجلسة نفسها- ولكن

المحكمة لم تجب هذا الطلب وقضت في المعارضة المرفوعة من الطاعن باعتبارها كأن لم تكن، ولم تشر في حكمها المطعون فيه إلى ذلك العذر الذي أبداه المدافع عن الطاعن ولم تبد رأيا فيه فتثبته أو تنفيه — لما كان ذلك ، وكان المرض عذرا قهريا يتعين معه — ان ثبت قيامه — تأجيل محاكمة المتهم حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه ، وكانت المحكمة قد قضت في الدعوى دون أن تقدر صحة العذر الذي أدلى به محامى الطاعن، فانها تكون قد أخطت بحقه في الدفاع مما يعيب الحكم . ومن ثم يتعين قبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٦٢

بإدارة السيد المستشار محمود حلى خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم الليطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١٤١)

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٢ القضائية :

تزوير " استعمال محرر مزور " . جريمة " أركانها " .

جريمة استعمال المحرر المزور . عنصرها المادى . يتم باستعمال المحرر فيما زور من أجله . لابرة بتحقيق
النتيجة المرجوة . مثال .

العنصر المادى لجريمة استعمال المحرر المزور يقوم ويتم باستعمال المحرر فيما
زور من أجله بغض النظر عن النتيجة المرجوة . فإذا كانت الواقعة التى استغلها
الحكم المطعون فيه واطمأن إليها فى خصوص جريمة الاستعمال أن الطاعن قدم
لموظفى مكتب البريد التوكيل المزور لكنهم اشتبهوا فى أمره ولم يصرفوا له المبلغ
موضوع التوكيل ، فإن العنصر المادى للجريمة يكون قد تم بالفعل . أما الحصول على
المبلغ فهو أثر من آثار الاستعمال لا يلزم تحققه تمام الجريمة وإنما قد يشكل جريمة
أخرى هى جريمة النصب المنصوص عليها فى المادة ٣٣٦ عقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعنين وآخر بأنهم فى يوم فى يوم ١٤ ديسمبر
سنة ١٩٥٩ بدائرة بندر طنطا قسم أول مديرية الغربية : أولا — المتهمون
الثلاثة اشتركوا مع مجهول وبطريق الاتفاق فيما بينهم والمساعدة مع موظف
عمومى حسن النية هو محمد أحمد فراج الموثق بمكتب توثيق طنطا فى ارتكاب
ج ٠ (١٩) ج ٠

تزوير في محرر رسمي هو التوكيل رقم ٢٥٣ ب سنة ١٩٥٩ والمثبت لتوكيل عزيز عبد الملك سيدهم للتمم الثالث في صرف المبالغ المودعة باسم الموكل بمكتب بريد طنطا والمختص بتحريره بمقتضى وظيفته يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها وذلك بأن اتفقوا على أن يتحلل المجهول اسم الموكل الذي تبينت وفاته قبل صدور التوكيل ؛ فتقدم المجهول متحلا ذلك الاسم ومقررا أنه وكل المتهم الثالث في صرف المبالغ المودعة باسمه ووقع بختم مزور وبصفة ايهامه تأييدا لهذا الالتحال ، ومساعدته المتهمان الأول والثاني بأن وقعا بصفتيهما شاهدين على التوكيل تأييدا لتلك الواقعة المزورة ف وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ثانيا - المتهم الثالث أيضا "الطاعن الثاني" استعمل التوكيل المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه إلى السيد/صادق جرجس وكيل مكتب بريد طنطا ليقوم بصرف المبلغ المودع باسم عزيز عبد الملك سيدهم . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ٤١ و ٤٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ من قانون العقوبات . فصدر قرار الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضور يا بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢٢٥ من قانون العقوبات للتمم الأول "الطاعن الأول" والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون العقوبات للتمم الثاني والمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢٢٥ و ٢/٣٢ من نفس القانون للتمم الثالث "الطاعن الثاني" . أولا - براءة المتهم الثاني مما أسند اليه . ثانيا - بمعاقة كل من المتهمين الأول والثالث "الطاعنين" بالسجن لمدة ثلاث سنين . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول لم يودع أسبا با لطعنه فيكون غير مقبول شكلا .
وحيث إن الطعن المرفوع من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الأسباب الستة الأولى من طعنه هو الخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال والقصور في التسييب ، وفي ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه

دانه بجنايتي الاشتراك في تزوير التوكيل الرسمي واستعماله مقررا فيما قرره أن الطامن علم بأن من نسب إليه التوكيل كان قد توفى قبل توثيقه وبأنه كان قد أودع صندوق توفير البريد المبلغ موضوع التوكيل، ومقررا كذلك أنه حمل أحد شاهدي التوكيل على الشهادة وذلك على الرغم من خلو أوراق الدعوى مما يفيد هذا الذي قرره الحكم. كذلك استند الحكم إلى تعرف الشهود صادق جرجس وبديعة يوسف سليمان وكوكب حنا صالح وعبد الملك حنا على الطامن مع أن أولهم لم يتعرف عليه في عملية عرض بل أشار عليه للمحقق باعتبار أنه هو الذي قدم التوكيل وطلب صرف المبلغ، أما باقي الشهود فكانوا موجودين في دار النيابة مع الطامن قبل اجراء عمليات العرض بما يعيها ويفسد الاستدلال بها. وأضاف الطامن أن الحكم جاء قاصرا في بيان الدليل على وفاة الموكل قبل توثيق التوكيل، وفي التدليل على علم الطامن بتزويره مع ما هو ثابت من أنه لم يشهد على التوكيل وأن من اتحل شخصية الموكل آخر مجهول.

وحيث إن الحكم المطعون فيه استخلص واقعة الدعوى في أن الطامنين وآخر مجهولا امنوا بوفاة عزيز عبد الملك سيدهم بعد أن أودع مبلغا صندوق توفير البريد، فاتفقوا على الاستيلاء على المبلغ وتمكنوا من الحصول على دفتر التوفير ثم توجهوا إلى مكتب التوثيق وانتحل المجهول شخصية المتوفى ووثق باسمه توكيلا للطامن الثاني بصرف المبلغ وقع عليه ببصمته وبختم مزور باسم المتوفى وشهد على التوكيل الطامن الأول وعبد السيد الجرواني (المتهم المحكوم ببراءته) الذي استغل الطامن الثاني حسن نيته وحمله على الشهادة. وبعد توثيق التوكيل سحب الطامن صديقه عبد القادر حسن حسين إلى مكتب البريد حيث قدمه هذا الموظف إلى المكتب فقدم الطامن التوكيل لمراجع التوفير عبد الملك حنا ولوكيل المكتب صادق جرجس، فاشتبهوا فيه لإختلاف رقم المبلغ المثبت فيه من رقم المثبت في الدقترولان التوكيل موقع عليه بختم مع أن المودع جرى على التوقيع بامضائه. وحضرت أثناء ذلك الشاهدة بديعة يوسف سليمان بنت أخت المودع ومعها كوكب حنا صالح للإبلاغ بوفاة وبفقد دفتر التوفير فكشف أمر التزوير. ودلل الحكم على ثبوت هذه الوقائع في حق الطامن الثاني بشهادة الموثق عن واقعة توثيق التوكيل وأقوال المتهم محمد السيد الجرواني وشهادة عبد القادر حسن حسين وعبد الملك حنا وصديق جرجس وبديعة يوسف سليمان وكوكب حنا صالح،

وتأكيدهم ان الطاعن بالذات اسهم في اجراءات التوكيل ودفع رسومه ثم قدمه لموظفي مكتب البريد لصرف المبلغ وبتعرفهم عليه، وبما شهدت به الأخيرتان من أن من نسب إليه اصدار التوكيل في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٩ كان قد توفي قبل ذلك في ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٩ . واستظهر الحكم قصد الاشتراك في التزوير فقال انه ثابت من الوقائع والأدلة السابقة ومن أن الطاعن هو صاحب المصلحة فيه للحصول على المبلغ ومن اصراره على انكار المساهمة في اجراءات توثيق التوكيل المزور وتقديمه لموظفي مكتب البريد مع قيام الأدلة القاطعة في ذلك ، ثم استظهر الحكم ركن العلم بالتزوير في جريمة الاستعمال فقال انه ثابت من اشتراكه في التزوير . لما كان ذلك ، وكان هذا الذي قرره الحكم سائغا ومؤديا في العقل إلى ما رتبته عليه من ثبوت جريمتي الاشتراك في التزوير والاستعمال في حق الطاعن بركنيهما المادى والمعنوى ، وكان التدليل على قصد الاشتراك في التزوير يغنى عن التحدث عن ركن العلم في جريمة الاستعمال لأنه يفيد حتما وبطريق اللزوم العقلي علم المزور بأن الورقة التي استعملها مزورة ، وكانت المحكمة قد اطمأنت في نطاق سلطانها الموضوعي المطلق إلى ما شهدت به بديعه وكوكب من وفاة الموكل قبل توثيق التوكيل وإلى تعرفهما وباقي الشهود على الطاعن ، وكان القانون لم يرسم طريقا خاصا لاجراء عمليات العرض ولا يعدو ما يثيره الطاعن في شأنها أن يكون محاولة للتشكيك في شهادة الشهود وتدخل في اطمئنان محكمة الموضوع إلى صحتها . لما كان ذلك ، وكان من اطلاقات محكمة الموضوع ان تستخلص الواقعة على الصورة الصحيحة التي استقرت في وجدانها ولو لم يكن هذا الاستخلاص مستندا إلى أدلة صريحة مباشرة من شهادة شهود أو غير ذلك ، ما دام مستنبطا بطريق الاستنتاج والاستقراء استنباطا سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق . ولما كان ما استخلصه الحكم من علم الطاعن بوفاة من نسب إليه التوكيل وبأنه كان يودع مبلغا صندوق التوفير وما استخلصه من انه حمل أحد شاهدي التوكيل على الشهادتين ما استخلصه الحكم من ذلك كله كان سائغا في العقل متناسقا مع وقائع الدعوى ، لما كان كل ذلك ، فان ما يثيره الطاعن في هذه الأسباب يكون قائما على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب السابع هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك ان الحكم المطعون فيه اعتبر مجرد تقديم التوكيل لموظفي مكتب البريد مكوّنا لجريمة الاستعمال

تامة على الرغم من أنها لا تتم إلا بقبض المبلغ الذي قدم التوكيل للحصول عليه .

وحيث انه لما كان العنصر المادى لجريمة استعمال المحرر المزور يقوم ويتم باستعمال المحرر فيما زور من أجله وبغض النظر عن النتيجة المرجوة، وكانت الواقعة التى استخلصها الحكم وأطمأن إليها فى خصوص جريمة الاستعمال ان الطاعن قدم لموظفى مكتب البريد التوكيل المزور لكنهم اشتبهوا فى أمره ولم يصرفوا له المبلغ موضوع التوكيل وبذا يكون العنصر المادى للجريمة قد تم بالفعل . أما الحصول على المبلغ فهو أثر من آثار الاستعمال لا يلزم تحققه لتتمام الجريمة وإنما قد يشكل جريمة أخرى هى جريمة النصب المنصوص عليها فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، فإن الحكم لا يكون قد اخطأ فى القانون اذا اعتبر تقديم التوكيل المزور مكونا للعنصر المادى لجريمة الاستعمال واعتبر الجريمة بالتالى كاملة لاشروعها .

وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم فى موضوع الطعن برفضه .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود على خاطر وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١٤٢)

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ القضائية :

غرفة الاتهام . إجراءات المحاكمة . نقض " ما لا يجوز الطعن فيه " .

قرار الإحالة . الصادر من غرفة الاتهام . خلوه من أسماء القضاة الذين أصدروه . الدفع بطلان
هذا القرار . يكون أمام محكمة الموضوع . ذلك إجراء سابق على المحاكمة . إثارة أمام محكمة
النقض . لا تجوز .

إذا كان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو البطلان في الإجراءات
نخلو قرار الإحالة من أسماء القضاة الذين أصدروه ودون أن يردبه ذكر أو إحالة
إلى الهيئة السابقة التي قررت التأجيل إلى الجلسة التي صدر فيها ، وكان الطاعن
والدفاع عنه لم يدفعوا أمام المحكمة ببطلان قرار الإحالة - وهو إجراء سابق على
المحاكمة - فإنه لا يجوز إثارة هذا الدفع أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخر بأنهما في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٨
بدائرة مركز طنطا مديرية الغربية : الأول "الطاعن" - أحرز جواهر مخدرة "حشيشا"
في غير الأحوال المنصوص عنها قانونا . الثاني ساز و باع جواهر مخدرة "حشيشا"
في غير الأحوال المنصوص عنها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة
الجنايات لمعاقبتهما طبقا للواد ١ و ٢ و ٣٣ / ١ - ج وأخيرة و ٣٥ من المرسوم
بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول ١ الملحق به . فقررت
الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٦٠

عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٤ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١ من الجدول رقم ١ الملحق به بالنسبة للمتهم الأول والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهم الثاني : أولا — بمعاقة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . ثانيا — ببراءة المتهم الثاني مما أسند إليه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن هو الخطأ في القانون والإخلال بحق الدفاع ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن عن واقعة لم ترد بأمر الإحالة — وهي الاتجار في المخدرات — والواقعة التي رفعت بها الدعوى هي الإحراز المجرد — دون أن تلتفت المحكمة نظر الطاعن إلى هذا التعديل الذي ينطوى على إضافة ظرف مشدد يتعين معه سماع دفاعه فيه أو منحه أجلا لإعداد دفاعه .

وحيث إنه لما كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى على الطاعن طالبة عقابه بالمادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ باعتباره قد قارف الجريمة بتاريخ ١٩٥٨/٨/٢٨ في ظل قانون المخدرات السابق ، وكانت العقوبة المخلطة (الأشغال الشاقة المؤبدة) هي جزاء مخالفة أحكام تلك المادة وكانت تتضمن في ظل ذلك القانون جريمة إحراز المخدرات إحرازا عاديا وإحرازا بقصد الاتجار فيها دون تفرقة في عقاب إحداها عن الأخرى ، وكانت المادة ٣٤ من ذلك القانون قد جاءت على سبيل الاستثناء في صدد حالة واحدة هي التي يثبت فيها للمحكمة أن القصد من الحياة أو الإحراز هو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ولم تكن هذه المادة ضمن مواد الإتهام التي طالبت النيابة بمعاقة الطاعن بها ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن دفاع الطاعن قد دار حول نفي واقعة اتجاره في المخدرات ونفي عملية البيع والشراء المسندة إليه — لما كان ما تقدم ، فإن النفي بمخالفة القانون أو الإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثالث من الطعن هو الخطأ في الإسناد ذلك أن ما أورده الحكم المطعون فيه من أن دور المتهم الثانى المحكوم ببراءته لم يتعد إرشاد الضابط إلى الطاعن يخالف الثابت من أقوال الضابط أنه هو الذى باعه الحشيش وتسلم الثمن .

وحيث إنه لما كان لمحكمة الموضوع حرية تقدير ما أتاه المتهم من أفعال وتكييفها التكييف الصحيح وإزالة حكم القانون عليها ، وكانت المحكمة فى حدود سلطتها هذه قد خلصت إلى عدم مساءلة المتهم الثانى جنائيا مما وقع منه باعتبار أنه لم يبلغ مبلغ الفعل المعاقب عليه قانونا فإن ما ينهأ الطاعن فى هذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو التناقض فى التسبيب ذلك أن الحكم دان الطاعن وقضى ببراءة المتهم الثانى مع أن تبرئة المتهم الثانى — وهو الذى باع الحشيش وتسلم الثمن — لعدم ثبوت تلك الواقعة يستوجب تبرئة الطاعن الذى كان يحوز المخدر المباع لحساب المتهم الثانى .

وحيث إنه لما كان من حق محكمة الموضوع استخلاص وقائع الدعوى وتقدير أدلتها بما يطمئن إليه وجدانها ، وكان لها فى حدود سلطتها التقديرية الحكم بإدانة متهم وتبرئة آخر دون رقابة لأحد عليها — لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن فى خصوص هذا الوجه من النعى هو من قبيل الجدل الموضوعى الذى لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض فإن نعيه هذا يكون غير سليم .

وحيث إن محصل الوجه الخامس من الطعن هو البطلان فى الإجراءات نخلو قرار الإحالة من أسماء القضاة الذين أصدروه ودون أن يرد به ذكر أو إحالة إلى الهيئة السابقة التى قررت التأجيل إلى الجلسة التى صدر فيها .

وحيث إنه لما كان الطاعن والدفاع عنه لم يدفعا أمام المحكمة ببطلان قرار الإحالة وهو إجراء سابق على المحاكمة فإنه لا يجوز إثارة هذا الدفع أمام محكمة النقض ، ويكون هذا الوجه من الطعن على غير أساس ويكون الطعن برمته فى غير محله متعين الرفض .

جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلى خاطر وبحضور السادة المستشارين : عبد الحليم البطاش ،
وأديب نصر ، ومختار وضوان ، ومحمود اسماعيل .

(١٤٣)

الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٣١ القضائية :

محاكمة " إجراءات المحاكمة " . إثبات " شهود " .

المحاكمات الجنائية . الأصل أن تبنى على التحقيقات الشفوية . التي تجريها المحكمة بالجلسة .
في حضور المتهم . وتسمع الشهود . مادام ذلك ممكنا .

نظر المصوى أمام محكمة ثانية درجة . تمسك المتهم بإقرار شاهد إثبات ومناقشته .
عدم إجابة هذا الطلب . دون بيان السبب . الحكم بالتأييد . مع التعويل على تقرير مقدم
من هذا الشاهد ، ذلك إخلال بحق الدفاع ، يستوجب نقض الحكم .

الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها
المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا .
ولما كانت المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية توجب على محكمة ثانية
درجة أن تستحضر شاهد الإثبات الذي يتمسك به المتهم لسماعه ومناقشته فإذا
هي لم تفعل دون أن تبين السبب الذي حال دون سماعه وقضت بتأييد الحكم
الابتدائي الذي حول في إدانة المتهم " الطاعن " على التقرير المقدم من الشاهد
المذكور ، لما كان ذلك فإن المحكمة تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع
ويتعين لذلك نقض الحكم والإحالة .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة مصر الجديدة الجزئية ضد المتهم (الطاعن) بعريضة قال فيها بأنه في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم مصر الجديدة: تعدى عليه بالسب والضرب على النحو المبين بالمحضر. وطلب عقابه بالمواد ١٧١، ٣٠٦، ٢٤٢ من قانون العقوبات . كما طلب القضاء له بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . وقد قضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ٤/٦/١٩٥٩ عملا بمواد الاتهام: أولا - برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وبالتالي عدم جواز نظر الدعوى العمومية . ثانيا - بمعاقبة المتهم بتغريمه مبلغ عشرة جنيهات عن التهمة الأولى (السب) وخمسين جنيتها عن التهمة الثانية (الضرب) . ثالثا - وفي الدعوى المدنية بإلزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . فاستأنف كل من المتهم والمدعى المدني هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت حضوريا بتاريخ ٩/٥/١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم المصاريف المدنية الاستئنافية بلا مصاريف جنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع إذ حول على التقرير المقدم من الأستاذ ... ودان الطاعن بناء عليه مع أن هذا التقرير قدم بعد الميعاد المقرر لتقديمه فلم يستطع الطاعن مناقشته في مذكرته المقدمة في الميعاد ولذلك فقد طلب من المحكمة الاستئنافية استبعاد هذا التقرير أو التصريح بإعلانه واضعه لمناقشته فيما تضمنته وأصر على ذلك في مذكرته الختامية . إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب وقضت بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بإدانة الطاعن، وبذلك تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مما يجيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن محكمة أول درجة بسند أن سمعت بعض شهود الإثبات قررت تأجيل الدعوى لجلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٩ لإعلان باقي الشهود وهما الأستاذان و..... وقد أعلننا فخر الأول وأدى الشهادة واعتذر الثاني فقررت المحكمة حجز القضية للحكم بجلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٩ ومذكرات في أسبوع وكلفت النيابة باستحضار تقرير من السيد ... "الذي اعتذر عن الحضور" في بحريومين . وإذا كان هذا التقرير قد قدم في ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٩ في حين أن الميعاد المحدد لتقديمه يومان يتبين في ١٦ من مايو سنة ١٩٥٩ ، وكان آخر ميعاد لتقديم المتهم مذكرته هو يوم ٢١ من مايو سنة ١٩٥٩ ، فقد قدمها المتهم في هذا الميعاد ولم تتح له فرصة مناقشة التقرير . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد طلب من محكمة ثاني درجة استبعاد هذا التقرير والتصریح بإعلان هذا الشاهد لسماع شهادته ، فقررت المحكمة الاستئنافية حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٦٠ وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء في أسبوع . وكان الطاعن قد قدم مذكرته لمحكمة ثاني درجة وأصر فيها على طلب استبعاد الشاهد المذكور لمناقشته أو استبعاد تقريره ، إلا أن المحكمة التفتت عن إجابة هذا الطلب وقضت بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذا بأسبابه وللأسباب الأخرى التي أوردتها . لما كان ذلك ، وكان الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، وكانت المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية توجب على محكمة ثاني درجة أن تستحضر شاهد الإثبات الذي تمسك به الطاعن لسماعه ومناقشته — أما وهي لم تفعل دون أن تبين السبب الذي حال دون سماعه وقضت بتأييد الحكم الابتدائي الذي حول في ادانة الطاعن على التقرير المقدم من الشاهد المذكور — لما كان ما تقدم ، فإن تلك المحكمة تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى ومع إلزام المطعون ضده المصاريف .

جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(١٤٤)

الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٢ القضائية :

قتل عمد " اقتران " . تقض " ما لا يجوز الطعن فيه " . دفاع .

(١) مقوية المادة ٢٣٤/٢ عقوبات . يكفي لتطبيقها : ثبوت استقلال الجريمة المقترنة
عن جناية القتل ، وتميزها عنها ، وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .

المصاحبة الزمنية : أن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد ، أو في فترة
قصيرة من الزمن . تقدير ذلك . يستقل به قاضي الموضوع . المجادلة في ذلك أمام محكمة
التقض . لا تجوز . مثال .

(ب) دفاع . لفت نظره بالجلسة الى الوصف الصحيح للتهمة بما يشدها ، والى مادة القانون
المنطقة . خلافا لما جاء بقرار الاتهام . مطالبته بالمرافعة على هذا الأساس . لا اخلل
بحق الدفاع .

١ — يكفي لتخليط العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات
أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام
المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة
قصيرة من الزمن ، وتقدير ذلك مما يستقل به قاضي الموضوع . فتى قدر الحكم
قيام رابطة الزمنية هذه فلا تجوز اثارة الجدل في ذلك أمام محكمة التقض . فاذا
كان الثابت من وقائع الدعوى ، كما أوردها الحكم المطعون فيه ، أن الطاعن
شرع في قتل ... بأن أطلق عليها عبارين ناريين قاصدا قتلها وما أن أصرعت
لنجدتها والدتها ... وشقيقتها ... حتى أطلق عليهما عدة أعيرة نارية قاصدا قتلها
فقضيتا ثم أردف ذلك بقتل ... كل ذلك تم في مسرح واحد ، وقد ارتكب كل

جريمة من هذه الجرائم بفعل مستقل فكونت كل منها جناية قتل قائمة بذاتها ،
ولما كانت جنایات القتل قد تتابعت وكانت جنایة الشروع في القتل قد تقدمتها
وقد جمعتها جميعا رابطة الزمنية بما يتحقق به معنى الاقتران المنصوص منه في
الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات ، فان الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا
صحيا على واقعة الدعوى .

٢ — إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم بوصف أنه قتل ثلاثة أشخاص
وشرع في قتل أخرى . وطلبت النيابة عقابه عن ذلك بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/١
عقوبات ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المحكمة لفتت نظر
الدفاع إلى أن جنایة القتل العمد تقدمتها جنایة الشروع في القتل الأمر المنطبق
على المادة ٢/٢٣٤ عقوبات وطلبت إلى الدفاع المرافعة على هذا الأساس ، فان
المحكمة تكون قد اعملت بذلك حكم القانون ولم تخل بحق الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٨ ابريل سنة ١٩٦١ بدائرة مركز
السبلاوين محافظة الدقهلية : أولا — قتل نعيمة على الديب وبشرى طه الديب
ومصطفية سلامة منصور عمدا بأن اطلق طين عدة أصيرة نارية من مدفع الرشاش
قاصدا من ذلك قتلهم فأحدث بكل منهن الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة
التشريحية والتي أودت بحياتهم . ثانيا — شرع في قتل نوال طه الديب عمدا
بأن أطلق عليها مقذوفين نارين من مدفع الرشاش قاصدا من ذلك قتلها فأحدث
بها الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وأوقف أثر الجريمة لسبب لادخل
لارادته فيه وهو مساعفة المجنى عليها بالعلاج . ثالثا — أحرز بدون ترخيص
سلاحا ناريا مششخنا ” مدفعا رشاشا “ . رابعا — أحرز ذخيرة مما تستعمل
في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حمله . وطلبت
من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنایات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/١ من
قانون العقوبات ، والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤

لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والقسم الثاني من الجدول رقم ٣ المرفق . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٦٢ عملا بالمادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بتعاقبة المتهم " الطاعن " بالاعدام شتقا وأعفته من المصاريف الجنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجناية القتل العمد المقترن بجناية شروع في قتل أخرى طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على إخلال بحق الدفاع كما شابه قصور في التسبيب . وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إن أعمال حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات التي دان الطاعن بها يستلزم أن يجمع المصاحبة الزمنية بين الجريمة المقتربة وبين جناية القتل وهو ما لم يتوافر في حالة الدعوى ، إذ مضت بين الجنايتين فترة من الزمن لا يتحقق بها معنى الاقتران . كما أن ما ردت به المحكمة على مادفع به الدفاع من أن الطاعن قارف الجريمة دون شعور منه بها جاء قاصرا عن بيان ماهية ظروف الدعوى التي خلصت منها إلى أنه كان يعي ويدرك ما يفعل فضلا عن أن اعترافه وشهادة المجنى عليها نوال طه لم يقطعا بشيء مما انتهت المحكمة إليه من اعتباره كامل العقل والإدراك حين قارف جريمته — هذا إلى أن المحكمة لم توجه إلى الطاعن التهمة والوصف الجديدين وإنما اكتفت بأن طلبت إلى المدافع عنه المرافعة على الأساس الذي رأت تعديل وصف التهمة إليه مما يعتبر إخلالا بحق الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : " إن المتهم خليل عبد السيد برجس كان مستاجرا من طه أحمد الديب حجرة في منزله الكائن بناحية بندر السنبلاوين محافظة الدقهلية وتأخر في سداد الإيجار لبضعة أشهر بالرغم من استمرار مطالبته من المؤجر وزوجته وأولاده المجنى عليهن نعيمة على

الديب وبشرى طه الديب ونوال طه الديب، وقد دأبت هذه الأخيرة في مواصلة حثه على السداد لحاجتها لتقود بمناسبة قرب زواجها فبرم المتهم من تلك المطالبة وحقد عليهن جميعا بسببها . وفي يوم ٨ من ابريل سنة ١٩٦١ دخلت المجنى عليها نوال طه الديب الى حجرة المتهم وأخذت تتحدث معه في أمر سداد الإيجار المتأخر عليه فضاق وعزم وقتلها على قتلها وإزهاق روحها فأطلق عليها عمدا مقذوفين نارين من مدفع رشاش صالح للاستعمال كان يحزره بغير ترخيص قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي . وأسرعت إليها لتجدتها والدتها نعيمة على الديب - المجنى عليها الأولى - وشقيقتها بشرى طه الديب - المجنى عليها الثانية - وما أن رأهما المتهم حتى ثار حقداه عليهما وعزم على قتلها وإزهاق روحهما فأطلق عليهما عمدا عدة أعيرة نارية من مدفعه الرشاش قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما ، وحدث في أثناء ذلك أن حضرت مصطفىة سلامه منصور والددة المتهم وأرادت أن تمتعه من مواصلة إطلاق النار فأطلق عليها أيضا عيارا ناريا قاصدا قتلها وإزهاق روحها فأصابها في بطنها وأحدث بها الإصابات الميئة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من شهادة شهود الإثبات الذين حصل مؤدى شهادتهم ، ومن اعتراف المتهم ومن التقارير الطبية الشرعية ، وهي أدلة سائغة تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجرائم التي دين الطاعن بها وتؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها - لما كان ذلك ، وكان ما يشره الطاعن من نعي على الحكم في خصوص عدم انطباق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على الوقائع التي دين بها مردودا بأنه يكفي لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن وتقدير ذلك مما يستقل به قاضي الموضوع ، فتمى قدر الحكم قيام رابطة الزمنية هذه فلا تجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . وإذا كان الثابت من وقائع الدهوى ، كما أوردها الحكم ، أن الطاعن شرع في قتل نوال طه الديب بأن أطلق عليها عيارين نارين قاصدا قتلها وما أن أسرعت لتجدتها والدتها نعيمة على

الديب وشقيقتها بشرى طه الديب حتى أطلق عليهما حدة أميرة فارسية قاصدا قتلها قضيتهما ، ثم أودف ذلك بقتل مصطفىة سلامة منصور ، كل ذلك تم في مسرح واحد وقد ارتكب كل جريمة من الجرائم بفعل مستقل فكونت كل منهما جناية قتل قائمة بذاتها ، ولما كانت جنايات القتل قد تابعت ، وكانت جناية الشروع في القتل قد تقدمتها وقد جمعتها جميعا رابطة الزمنية بما يتحقق به معنى الاقتران المنصوص عنه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصوره في استظهار الظروف والملايسات التي استخلصت منها المحكمة أنه كان يدرك ما قارفه ، مردودا بما أورده الحكم في قوله ” إن المحكمة لا تعول على ما ذهب إليه المتهم من أنه قارف جريمته دون أن يحس لأن ظروف الدعوى وملايساتها واعترافه التفصيلي في التحقيقات وشهادة المجنبى عليها نوال طه الديب في التحقيقات والجلسة تقطع بأن المتهم قارف جريمته وهو كامل العقل والإدراك وكان يعي ويدرك ما يفعل “ . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حوّل لمدافع الطاعن المستند إلى انتفاء مسؤوليته وانتهى للأسباب السائغة التي أوردها أنه كان أهلا لحمل المسؤولية الجنائية لتوافر الإدراك والاختيار لديه وقت مقارفته الفعل الذي ثبت في حقه ، وكان الفصل في ذلك يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضي الموضوع دون معقب عليه فلا وجه لمجادلته في ذلك — لما كان ماتقدم ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المحكمة لفّت نظر المدافع إلى أن جناية قتل نعيمة على الديب وبشرى الديب ومصطفىة سلامة عمدا تقدمتها جناية الشروع في قتل نوال طه الديب الأمر المنطبق على المادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات ، وطلبت إلى المدافع المرافعة على هذا الأساس ، ولما كانت المحكمة قد أعملت بذلك حكم القانون ولم تخل بحق المدافع — لما كان كل ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن النيابة العامة عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة رأت فيها إقرار الحكم الذي صدر بإعدام الطاعن وذلك عملا بنص المادة ٤٦

من قانون حالات إجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩-م كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى على ما سلف بيانه بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دين بها الطاعن وجاء خلوا من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فإنه يتعين إقرار هذا الحكم الصادر بإعدام الطاعن .

جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلى خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام
ومحمد الحليم اليطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١٤٥)

الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٢ القضائية :

إجراءات المحاكمة " ما لا يبطلها " .

محضر الجلسة . وجوب تحرير لإثبات ما يجري بالجلسة . والتوقيع من رئيس المحكمة وكتابتها
على كل صفحة منه . المادة ١٢٧٦ . ج .

مجرد عدم التوقيع على كل صفحة منه . لا يترتب عليه بطلان الإجراءات . مادام أن المتهم
لا يدعى أن شهادته مما دون في المحاضر يخالف الحقيقة .

إنه وإن كانت المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في
فقرتها الأولى على وجوب تحرير محضر بما يجري في جلسة المحاكمة ويوقع على كل
صفحة منه رئيس المحكمة وكتابتها ، إلا أن مجرد عدم التوقيع على كل صفحة لا يترتب
عليه بطلان الإجراءات . لما كان ذلك ، وكان الطاعنان لا يدعيان أن شيئاً
مما دون في المحاضر قد جاء مخالفاً للحقيقة الواقعة فلا يقبل منهما التمسك ببطلان
الإجراءات تأسيساً على مجرد عدم التوقيع على بعض محاضر الجلسات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من آخر والطاعنين بأنهم في يوم ١٩ يونيه سنة ١٩٥١
بدائرة بندر سوهاج مديرية جرجا : اشتركوا وآخر مجهول بطريق المساعدة مع
موظف عمومي حسن النية هو ماذون بندر سوهاج محمد فوفلى على تزوير محرور رسمي
هو وثيقة عقد الزواج رقم ٣٠٨٨٥٧ المثبتة لزواج نجات عبد اللاه عبد الغفار

بالمتهم الأول حال تحريره المختص بوظيفته يجعلهم واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها بأن اتحل المتهم المجهول باتفاق مع باقي المتهمين وتحريرهم أمام المأذون سالف الذكر شخصية محمد عبد الله عبد الغفار شقيق الزوجة مدعيا كذبا توكلها إياه في تزويجها من المتهم الأول ووقع على وثيقة الزواج بهذه الصفة كما وقع عليها المتهم الأول بختمه باعتباره زوجا وباقي المتهمين باعتبارهم شهودا فوقعت الجريمة بناء على هذه المساعدة. وطلبت عقابهم بالمواد ٤٠ و ١١٠ و ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات . وقد ادعت نemat عبد الله عبد الغفار "المطعون ضدها" بحق مدنى قدره قرش واحد على سبيل التعويض قبل المتهمين متضامين. ومحكمة سوهاج الجزئية قضت بحضور باقي المتهمين الأول والثانى "الطاعن الأول" وحضوريا اعتباريا للمتهم الثالث "الطاعن الثانى" عملا بمواد الإتهام بحبس كل من المتهمين ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً لكل لإيقاف التنفيذ وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا للدية بالحق المدنى نemat عبد الله عبد الغفار مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومبلغ خمسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية. فاستأنف المتهمون هذا الحكم. ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت بحضوريا بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بالنسبة للمتهم الأول منصور قناوى منصور عملا بالمادتين ١/٥٥ و ١/٥٦ وذلك بلا مصروفات جنائية . فطعن المحكوم عليهما الثانى والثالث فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم المطعون فيه، ذلك أن محكمة أول درجة لم تسمع أحداً من شهود الواقعة وقد قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الابتدائى دون تدارك هذا النقص فى الإجراءات ودون أن تسمع الشهود وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت محكمة الطاعنين قد تمت فى ظل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها، وكان الثابت من محضر الجلسة الأولى

لمحكمة أول درجة أن الشهود قد حضروا ثم أجلت القضية بناء على طلب الدفاع، وفي جلسة ١٩٥٦/١/١ استمعت المحكمة لأقوال الشاهد الحاضر وهو المأذون ولم يصبر الدفاع على طلب إحضار باقي الشهود. لما كان ذلك، وكانت شفوية المرافعة قد تحققت بسماع من حضر من الشهود أمام محكمة أول درجة ولم يصبر الدفاع على طلب سماع الشهود أمام المحكمة الاستئنافية. لما كان ذلك، فإن ما ينعاه الطاعنان في هذا الوجه يكون لا محل له .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبب ذلك ان الدفاع عن الطاعنين طلب إلى المحكمة ضم الإقرار المثبت خلو الزوجة من الموانع الشرعية المرفق مع وثيقة الزواج وقررت المحكمة ضمه إلا أنها قضت في الدعوى قبل تنفيذ هذا القرار .

وحيث إن الثابت من محاضر الجلسة أن المحكمة قررت تأجيل الدعوى لضم الإقرار المثبت لخلو الزوجة من الموانع الشرعية واستمر التأجيل حتى جلسة ١٩٦٠/٢/٩، وفي هذه الجلسة ترفع الدفاع عن الطاعنين وقال في مرافعته ان الإقرار المطلوب ضمه قد "دشت". لما كان ذلك، وكان الدفاع عن الطاعنين قد ترفع في الجلسة الأخيرة ولم يتمسك بضم هذا الإقرار مع استحالة ضمه فإنه لا محل لما ينعاه الطاعنان على الحكم بشأن ذلك .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو بطلان الإجراءات لأن بعض محاضر الجلسات لم يقع عليها من رئيس الجلسة .

وحيث إنه وإن كانت المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في الفقرة الأولى منها على وجوب تحرير محضر بما يجري في جلسة المحاكمة ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وكاتبها، إلا أن مجرد عدم التوقيع على كل صفحة لا يترتب عليه بطلان الإجراءات — لما كان ذلك، وكان الطاعنان لا يدعيان أن شيئاً مما دون في المحاضر قد جاء مخالفاً لحقيقة الواقع فلا يقبل منهما التمسك ببطلان الإجراءات تأسيساً على مجرد عدم التوقيع على بعض محاضر الجلسات .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

العدد الثاني

السنة الثالثة عشرة

فهرس هجائي موضوعي

الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

المسواد الجنائية

رقم القاعدة	رقم المقنة
(أ)	
إثبات . اختراع . اختصاص	
اختلاس : أشياء محجوزة وأموال أميرية . ارتباط	
استئناف . استدلالات . استيقاف	
اشتباه . اعلان . اقتران	
إثبات	
بوجه عام :	
١ - وجود آثار للخدر يجيب جلياب المتهم . ذلك يكفي	
للدلالة على الإحراز .	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٨٠	٧٠	الخلاف الظاهري بين وصف ووزن الحرز الذي أرسلته النيابة إلى الطيب الشرعي ، والحرز الموصوف بتقرير التحليل . واجب المحكمة . أن تجرى تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر . (الطن رقم ١٠١٤ لسنة ٢١ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
٣١٢	٧٨	٢ — جريمة الخطف . الاستدلال على ارتكاب المتهم هذه الجريمة . من اتصاله بعمة عائلة المبنى عليه والمقاومة في إعادته مقابل جعل معين ، ومساومته في الجمل دون الرجوع إلى غيره ، ومن قبض الجمل ثم إعادته المخطوف من مكان إخفائه . ذلك تدليل كاف على ثبوت التهمة . (الطن رقم ١٧٤٥ لسنة ٢١ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
٣٣٦	٨٤	٣ — المسائل الفنية . على المحكمة تحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها . الحقائق العلمية الثابتة . جواز الاستناد إليها . الآراء العلمية . لا تغني عن واجب التحقيق . مثال . (الطن رقم ١٧٥٤ لسنة ٢١ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)
٣٥٢	٨٩	٤ — ملحة محكمة الموضوع في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . هي الخبير الأعلى . ما دامت المسألة المطروحة ليست فنية بحتة . مثال . تزوير . (الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٢١ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
٣٧٥	٩٠	٥ — تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته للحكم ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله . (الطن رقم ١٧٨٠ لسنة ٢١ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
٣٩٢	٩٨	٦ — حرية المحكمة في تكوين عقيدتها . الدفاع غير المؤيد بدليل . حقها في عدم تصديقه . (الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢)
٤٠٤	١٠١	٧ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الإثبات . الأخذ بما تراح إليه منها . المجادلة في ذلك ، أمام محكمة النقض . لا عمل لها . (الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢)
٤٤٩	١١٣	٨ — قيام المحكمة بتصفية الحساب بنفسها ، ومناقشة تقرير الخبير المقدم إليها ، وسماع اعتراضات المتهم بالتبديد . عدم تعويلها على ما أجرته محكمة الأحوال الشخصية بشأن ذلك الحساب . ثبوت إنشغال ذمة المتهم بالمبلغ الذي أتعبه التصفية . قضاؤها بالإدانة . قضاء صحيح . (الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
٥١٠	١٣٠	٩ — بيان حقيقة الواقعة . ردها إلى صورتها الصحيحة . استخلاصا من جماع الأدلة المطروحة . ذلك حق لمحكمة الموضوع . ولولم تكن الأدلة مباشرة . ما دامت لا تخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق . أدلة الزنا . في حكم المادة ٢٧٦ عقوبات . قاصرة على الشريك المتهم بالزنا . الأدلة قبل الزوجة . يرجع فيها إلى القواعد العامة في الإثبات . أدلة المادة ٢٧٦ عقوبات . لا يشترط أن تكون مؤدية بذاتها فورا ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا . الاستعانة في تكملة الدليل بالعقل والمنطق . لاستخلاص ما يؤدي إليه . من وظيفة المحكمة . (الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٠		— المحكمة أن تكون عقيدتها بكل طرق الإثبات . قلها أن تأخذ بالصورة الشمسية للشيك — عند علم وجوده — كدليل في الدعوى .
١٣١	٥٢١	(الطن رقم ١٠١٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١١)
		اعتراف :
		الاعتراف . لا يلزم أن يكون صريحا . يكفي أن تحمل أقوال المتهم معنى الاعتراف . تأويل محكمة الموضوع تلك الأقوال بما تؤدي إليه من معنى التسليم بوقوع الجريمة . وصفها هذه الأقوال بأنها اعتراف . ذلك فهم صحيح للواقع . لا تريب .
٨٣	٣٣٢	(الطن رقم ١٦٧٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)
		أوراق :
		حق محكمة الموضوع في تفسير العقود . بما لا يخرج عما تحمله عباراتها ، وتفهم نية المتعاقدين . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك . مادام تفسيرها مائنا ، ولا يتناقى مع نصوص العقد . مثال .
		الصور الفوتوغرافية . لا تقاس على المكاتيب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات . علة ذلك : المكاتيب تستمد دلالتها من كونها محررة من المتهم نفسه .
١٣٠	٥١٠	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)
		خبرة :
		راجع أيضا : اثبات " بوجه عام " .
		(القاعدة رقم ١١٣ صفحة ٤٤٩)

رقم المادة	رقم القاعدة	
		١ - طلب نذب خبير . لإبداء الرأى فى حالة المتهم العقلية . لا تلزم المحكمة بإجابة هذا الدفاع . ما دامت قد رأت أنها فى غير حاجة للاستعانة برأيه ، وكانت قد تبينت حالة المتهم من عناصر الدعوى وما بوشرفها من تحقيق .
٣٣٢	٨٢	(الطن رقم ١٦٧٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١)
		٢ - طلب نذب خبير آخر . حدم إجابة هذا الطلب . لا تريب : ما دامت الواقعة قد وضحت .
٣٥٢	٨٩	(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
		٣ - تقدير رأى الخبراء . من اطلاقات محكمة الموضوع . الطن على تقرير الخبير أمام محكمة التقض . القول بأن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليها . وجوب بيان عناصر الميب فى التقرير . أهمية فى ذلك : أن تبين المحكمة مدى أثر هذه العناصر على وجه الرأى فى الدعوى .
٤٥٨	١١٥	(الطن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٨)
		٤ - المضاهاة . لم تنظم فى قانون المرافعات المدنية ولا فى قانون الإجراءات بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها . اعتماد المحكمة فى تكوين عقيلتها على تقرير الخبير الذى كان مطروحا بالجلسة ، ودارت دايه المرافعة . اطمئنانها إلى صحة المضاهاة . لا تريب .
٥٢٤	١٣٢	(الطن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١)
		شهود :
		١ - طلب سماع شهود معينين . وجوب إجابة هذا الطلب . ما دام ذلك ممكنا . رفضه تأسيسا على كفاية أدلة الإثبات المطروحة . اخلال بحق الدفاع . على المحكمة أن تسمع الشهادة أولا ثم تبدى الرأى فيها .
٣٥٠	٨٨	(الطن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٠٨	١٠٢	٢ — أقوال الشهود في محضر جمع الاستدلالات . عدولهم عنها في تحقيق النيابة . استناد حكم الادانة إلى أقوالهم الأولى ، وإلى قرائن مؤيدة لتلك الأقوال . من اطلاقات محكمة الموضوع . (الطن رقم ١٨٠٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
٤١٨	١٠٥	٣ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل . لما أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تطمئن إليه . دون إلترام ببيان حلة ما ارتأته . ما دام التقدير سائغاً . (الطن رقم ١٦٧٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
٤٨١	١٢٢	٤ — على المحكمة سماع الشهود ما دام ممكناً . ثبوت مرض الشاهد — الذي طلب المتهم سماعه — وتغيبه في الخارج للعلاج لمدة محدودة . ذلك لا يمنع من إمكان سماعه . رفض الطلب وإدانة المتهم . إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٩٢	١٢٦	٥ — إدانة المتهم استناداً إلى ما قرره شاهد الإثبات في محضر جمع الاستدلالات من أنه اعترف لهما بارتكاب الجريمة . فقد هذا المحضر . النعي على الحكم بالخطأ في الإسناد . تعذر تحقيق هذا الوجه لفقد الأوراق . أثر ذلك : وجوب نقض الحكم وإعادة المحاكمة . تلك مقتضيات العدالة . كي تقول محكمة الموضوع كلمتها في هذا الشأن . (الطن رقم ٨٠٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢)
٥١٠	١٣٠	٦ — أقوال الشهود . للمحكمة أن تقدرها ، وتأخذ منها بما تطمئن إليه ، وتطرح ما عداها . هي غير ملزمة بتعقب كل جزئية يثيرها المتهم في دفاعه . يكفي بيان توفر أركان الجريمة قبل المتهم ، وأدلة ذلك . (الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٢١	١٣١	٧ — سماع الشهود أمام المحكمة الاستئنافية . غير ملزم : إلا أن يكون ذلك لتحقيق دفاع جوهرى . (الطن رقم ١٠١٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٢)
٥٦٧	١٤٣	٨ — المحاكمات الجنائية . تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم . وتسمع الشهود . مادام ذلك ممكنا . تمسك المتهم بسماع أقوال شاهد إثبات ومناقشته . عدم إجابة هذا الطلب ، دون بيان السبب . الحكم بالتأييد مع التحويل على تقرير مقدم من هذا الشاهد . ذلك اخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٩٧٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ٢٦/٦/١٩٦٢)
قراءن :		
راجع : اثبات "شهود" .		
(القاعدة رقم ١٠٢ مفعلة ٤٠٨)		
<hr/>		
اختراع		
<hr/>		
راجع : تقليد .		
(الطن رقم ١١٥ مفعلة ٤٠٨)		
<hr/>		

رقم المادة	رقم القائمة	اختصاص
٢٧٣	٦٩	١ — جرائم متعددة. فصل النيابة بعضها من البعض الآخر. تقديم بعضها إلى محكمة الجنايات ، وبعضها إلى محكمة الجنح. مقتضاه : لا يجوز لمحكمة الجنايات التصدى للفصل في الجنحة التي لم تعرض عليها . ذلك سلب لاختصاص محكمة الجنح . (الملن رقم ٩٦٨ لسنة ٢٠٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
٢٤٢	٨٦	٢ — اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية. شرط ذلك : أن يكون التعويض المطلوب من ضرر ناشئ عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . مثال . تبديد . (الملن رقم ٨٧٤ لسنة ٢٠٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
٢٦٨	٩٣	٣ — اختصاص محكمة الجنايات بالفصل في جميع الجنايات التي تقع في دائرة المحكمة الابتدائية . المادة ٧ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . توزيع القضايا من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف على دوائر المحكمة المختلفة عملاً بالمادة ٣٥ من القانون . هو مجرد تنظيم إداري . لا يسلب محكمة الجنايات اختصاصها الشامل في حدود دائرة المحكمة . مثال . (الملن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٠٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
٢٧٢	٩٤	٤ — إقامة الدعوى الجنائية قبل متهم بارتكابه جنحتي ضرب . قضاء المحكمة بعدم اختصاصها بنظر إحدى التهمتين لأنها جناية طاعة ، ومعاقبته عن التهمة الثانية . قعودها عن إبداء الرأي في مدى الارتباط بينهما . مع كون الوقائع ترشح لقيام هذا الارتباط . قصور . (الملن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٠٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>” نظرية الضرورة “ :</p> <p>الإذن لأمور الضبط القضائي بتفتيش متهم . مصادفته هذا المتهم خارج دائرة اختصاصه المكاني . دلالة أفعال المتهم على ما يتم عن إحرازه مخدرا ومحاولة التخلص منه . قيامه بتفتيش المتهم نقاذا للاذن . ذلك ظرف اضطراري مفاجيء . التفتيش صحيح .</p>
٢٩٠	٧٣	<p>(الملن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢٤ القضائية — جلسة ١٩٦٢/٤/٢) ...</p>
		<p>” التنازع السلي “ :</p> <p>حكم محكمة الجنايات بعدم الاختصاص لأن المتهم حدث . هو حكم غير منه للتصومة . ثبوت أن المتهم لم يكن حدثا وقت ارتكاب الحادث . سيقابل حتما بحكم بعدم الاختصاص من محكمة الأحداث . وجوب اعتبار الطعن المرفوع من النيابة طلبا بتعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعوى . قبول الطلب وتعيين محكمة الجنايات .</p>
٤١٥	١٠٤	<p>(الملن رقم ١٦٧١ لسنة ٣١ القضائية — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤) ...</p>
		<p>اختلاس</p> <p>اختلاس أشياء معجوزة :</p> <p>راجع أيضا : دفاع .</p> <p>(القاعدة رقم ١١٧ صفحة ٤٦٧)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٨٣	٧١	١ - جريمة المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ عقوبات . أركانها : كون المتهم حارما ، وعدم تقديمه المحجوزات للبيع مع علمه باليوم المحدد لذلك ، وبقصد عرقلة التنفيذ . (الطن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
٤٧٦	١٢٠	٢ - أركان جريمة التبيد : علم المتهم - علما حقيقيا - باليوم المحدد للبيع ، وتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . دفع المتهم بعدم علمه باليوم المحدد للبيع . دفاع موضوعي جوهرى . وجوب تناوله بالرد . إغفال ذلك . قصور . (الطن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
		اختلاس أموال أميرية :
٣٨٠	٩٦	جريمة المادة ١١٣ عقوبات . يكفى لتحقيقها : أن يستولى الموظف بغير حق على مال للدولة . قاصدا حرمانها منه . ولولم يكن هذا المال في حيازته . (الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
<h3>ارتباط</h3>		
٢٧٣	٦٩	١ - جرائم متعددة . فصل النيابة بعضها عن البعض الآخر . تقديم بعضها إلى محكمة الجنايات ، وبعضها إلى محكمة الجنح . إدانة المتهم أمام محكمة الجنايات . حقه في إثارة مسألة الارتباط أمام محكمة الجنح . وعند ثبوت هذا الارتباط ، لا يجوز أن توقع عليه إلا عقوبة واحدة . (الطن رقم ٩٦٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٧٢	٩٤	٢ - جرائم مرتبطة . سلطة محكمة الموضوع في تقدير الارتباط في حكم المادة ٣٢/٣ عقوبات . قضاؤها بعدم الاختصاص بنظر إحدى التهمتين المسندتين لمتهم واحد . دون أن تعرض للارتباط بينهما ، وتبدي رأيها فيه . مع كون الوقائع ترشح لقيام هذا الارتباط . قصور . مثال . (الملن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٢) ...
٣٧٥	٩٥	٣ - الارتباط الموجب لضم قضية إلى أخرى . ماهيته : هو الارتباط غير القابل للتجزئة في حكم المادة ٣٢ عقوبات . (الملن رقم ١٧٨٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٢) ...
٤٠٤	١٠١	٤ - شروط الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات . توفرها أو عدم توفرها يدخل في سلطة قاضي الموضوع . مادام استخلاصه سائغا . (الملن رقم ١٨٠٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٢/٤/١٩٦٢) ...
٤٧٨	١٢١	٥ - تقديم أكثر من متهم إلى غرفة الانهام . بتقرير اتهام واحد . إحالتهم إلى محكمة الجنايات ، بأمر إحالة واحد . بحث الارتباط بين الجرائم المسندة إليهم . من المسائل الموضوعية . يختص بالفصل فيها أولا سلطة الإحالة . وتقررها نهائيا محكمة الموضوع . (الملن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٦٢) ...
٤٩٥	١٢٧	٦ - قرار المحكمة الاستئنافية ضم دعويين مقامتين ضد متهم واحد . للارتباط وفقا لنص المادة ٣٢ عقوبات . تنبيه المتهم إلى هذا الإجراء . لا يلزم . توقيعها عقوبة واحدة . أخذها بالوقائع والأدلة الواردة بأسباب الحكمين المستأقنين . لا عيب . الفصل في كل من الدعويين المدينين المقامتين ضد المتهم من شخصين مختلفين . بعد قرار ضم الدعويين الجنائيين للارتباط . لاتناقض في ذلك . (الملن رقم ٢١٥٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٨/٥/١٩٦٢) ...

رقم القاعدة	رقم المادة	الصفحة
		استئناف
		راجع أيضا : دفاع . وصف التهمة . (القاعدة رقم ٩٩ صفحة ٣٩٦)
٢٩٢	٩٨	تقدير العذر الذي يستند إليه المستأنف في تقرير تجاوزه ميعاد الظمن بالاستئناف . من حق محكمة الموضوع بلامعقب . إلا إذا كانت علة الرفض لا يمكن التسليم بها عتلا . (الظمن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢) ... حالاته :
		استئناف المتهم . جوازه : عدم الحكم عليه بغرامة تزيد على خمسة جنيهات . المادة ١٠٢/٤ إجراءات . تقدير نصاب الاستئناف . مثال . عمل . جريمة المادتين ٢٨ و ٥٢ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . الحكم على المتهم بغرامة مائتي قرش عن كل حامل ، وتجاوز مجموع الغرامة خمسة جنيهات . استئناف المتهم هذا الحكم . جائز . علة ذلك : هذه جريمة ذات طابع خاص . قوامها فعل واحد ، ورأى المشرع زيادة العقاب عنه تبعا لزيادة عدد العمال . اختلاف هذا التعدد عن تعدد العقوبات بمعناه المعروف به في القانون .
٤٨٣	١٢٣	(الظمن رقم ٢٤١٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١) ... سلطة المحكمة الاستئنافية : راجع أيضا : ارتباط . محاكمة " إجراءات المحاكمة " . (القاعدة رقم ١٢٧ صفحة ٤٩٥)

رقم المادة	رقم المادة	رقم المادة
٥٤٦	١٣٨	<p>إخفال الحكم في منطوقه القضاء بعقوبة على أحد المتهمين في الدعوى . رغم إشارته في الأسباب إلى ثبوت التهمة قبـله .</p> <p>إعمال نص المادة ٣٦٨ مرافعات . ليس للنيابة أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا النقص . المحكمة الاستئنافية إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة فقط .</p> <p>محكمة أول درجة . إذ لم تفصل في جزء من الدعوى ، فإن اختصاصها يبقى بالنسبة له . لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم فيه بنفسها . ذلك تفويت لإحدى درجات التقاضي .</p> <p>(الطن رقم ٣٤٢٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)</p>

استدلالات

٤٠٨	١٠٢	<p>استناد حكم الإدانة إلى أقوال الشهود في محضر جمع الاستدلالات .</p> <p>رغم عدولهم عنها في تحقيق النيابة . من إطلاقات محكمة الموضوع .</p> <p>(الطن رقم ١٨٠٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)</p>
-----	-----	--

استيقاف

٣٣٩	٨٥	<p>متى يكون الاستيقاف صحيحاً؟ حين تتوافر له مظاهر تبرره :</p> <p>أن يكون المتهم قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)</p>
-----	----	---

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<h3>اشتباه</h3> <p>جريمة العود للاشتباه . متى يتحقق ؟ إذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بالمراقبة فعل من الأفعال المنصوص عنها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . شرط ذلك : أن تستدل المحكمة من هذا الفعل استمرار خطورة المشتبه فيه ، ولو لم يحكم فيه نهائيا بالإدانة .</p> <p>تحديد مدة العود . المادة ٤٩ عقوبات .</p> <p>المساواة بين عقوبتي المراقبة والحبس في تطبيق قواعد العود .</p> <p>(الطن رقم ٣١٢٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)</p>
٥٠١	١٢٨	
		<h3>اعلان</h3> <p>اعلان المتهم بلحمة الإدارة . ثبوت أن له محل إقامة سبق إعلانه فيه . صدور الحكم في موضوع المعارضة بناء على الاعلان بلحمة الإدارة . أثر ذلك : بطلان الحكم ، لأنه بني على إجراءات باطلة .</p> <p>(الطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)</p>
٤٦٤	١١٦	
		<h3>اقتران</h3> <p>راجع : قتل عمد .</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٤ صفحة ٥٧٠)</p>

رقم القاعدة	رقم المادة	
		(ب)
		بناء
		جريمة إقامة مبان تزيد قيمتها على ٥٠٠ جنيه دون موازنة الجنة . القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ . إلغاؤه بالقانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ قبل صدور حكم بات في الدعوى . مقتضى ذلك : إعمال القانون الجديد وتبرئة المتهم . (الطن رقم ١٧٧٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٦٢)
٣٦٥	٩٢	
		(ت)
		تبليد . . . تحقيق . . . تزوير . . .
		تصيد . . . تعد . . . تعويض . . .
		تفتيش . . . تقليد . . . تلبس . . .
		تنظيم
		تبليد
		راجع : اختصاص . دعوى مدنية . حكم "تسليمه" . إثبات "بوجه عام" . (القاعدتان ٨٦ و ١١٣ بالمفتحين ٣٤٢ و ٤٤٩)
		تحقيق
		إجراءاته . راجع : تفتيش . (القاعدة رقم ١٠٢ صفحة ٤٠٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تزوير
		راجع أيضا : إثبات "خبرة" . (القاعدة رقم ١٢٢ صفحة ٥٢٤)
٣٠٠	٧٦	١ - جريمة التزوير في الأوراق الرسمية . شروطها . متى تحقق ؟ لا يشترط أن تصدر فعلا من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة . بل يكفي : أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ، وأن ينسب صدورها كذبا إلى موظف عام . (الطن رقم ١٦٢٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
٣٠٠	٧٦	٢ - الضرر في جريمة تزوير الأوراق الرسمية . مفترض . علة ذلك . (الطن السابق)
٤٦٩	١١٨	٣ - الدفع بتزوير ورقة . دفاع موضوعي . لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
		٤ - محضر البوليس . صلاحيته أصلا للاحتجاج به ضد صاحب الاسم الوارد به ولو كان متحلا . اتصال المتهم إسمه غير إسمه في محضر البوليس . متى يكون تزويرا ومتى لا يكون ؟ إذا اتصل المتهم إسم شخص معروف لديه : تزوير . إذا اتصل إسما وهميا لا وجود له في اعتقاده : لا تزوير ، ولو تبين أن تمت شخصا بهذا الاسم ، ما دام المتهم لا يعرفه . علة هذه التفرقة . (الطن رقم ٧٦٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢)
٤٨٩	١٢٥	

رقم القائمة	رقم الصفحة	
٤٩٥	١٢٧	٥ — تزوير محرر واستعماله . ثبوت التزوير . لا يلزم معه تحدث الحكم عن ركن العلم في تهمة الاستعمال . (الملحق رقم ٢١٥٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨)
٥٥٩	١٤١	٦ — جريمة استعمال المحرر المزور . عنصرها المادى . يتم باستعمال المحرر فيما زور من أجله . لا عبء بتحقيق النتيجة المرجوة . مثال . (الملحق رقم ٥٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥)
تصديق		
٢٧٣	٦٩	جرائم متعددة مستندة لتهمة واحد . فصل النيابة بعضها عن البعض الآخر . تقديم بعضها إلى محكمة الجنايات وبعضها إلى محكمة الجناح . مقتضاه : لا يجوز لمحكمة الجنايات التصديق للفصل في اللجنة التي لم تعرض عليها : ذلك سلب لاختصاص محكمة الجناح . (الملحق رقم ٩٦٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
تعديل		
٢٩٥	٧٥	١ — التعدي على موظف عام . جريمة نوحان . النوع الأول : جنحة المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات . النوع الثاني : جنحة المادة ١٠٩ عقوبات . أركانها . ما يجمعهما ، وما يفصل بينهما . (الملحق رقم ١٧٤١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٠١	٤٠٤	٢ — التعدي . على موظف عام . أثناء تنفيذه أمرا صادرا إليه من رئيسه . مما هو مكلف بأدائه . هذا مما يدخل في أعمال وظيفته . المادة ١٠٩ عقوبات . مثال . ما يدخل في أعمال الوظيفة : كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ، ولو كان بأمر شفوي . (الطن رقم ١٨٠٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢)
تعويض		
راجع أيضا : مسئولية مدنية . (القاعدة ١١٩ صفحة ٤٧٢)		
٨٦	٣٤٢	المطالبة بالتعويض أمام المحكمة الجنائية . شرط ذلك : أن يكون التعويض المطلوب عن ضرر ناشئ عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . مثال . تبديد . (الطن رقم ٨٧٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
تفتيش		
٧٣	٢٩٠	١ — إذن النيابة بتفتيش متهم . مصادفة ما مور الضبط القضائي — المأذون له بالتفتيش — هذا المتهم خارج دائرة اختصاصه المكاني . دلالة أفعال المتهم على ما ينم عن إحرازه مخدرا ومحاولة التخلص منه . ذلك ظرف اضطراري مفاجيء . يجيز له تنفيذ الاذن ، وتفتيش المتهم . (الطن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)

رقم القاعدة	رقم المادة	
٢٣٩	٨٥	٢ — استيقاف غير صحيح . القبض على المتهم وتفتيشه في هذه الحالة . إجراء باطل . مثال . (الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٦٢)
٤٠٨	١٠٢	٣ — تجاوز مأمور الضبط القضائي حدود الإذن الصادر من النيابة . قيامه بتفتيش مسكن شخص آخر . دون أن يسفر هذا التفتيش عما يؤاخذ به المتهم . بطلان التفتيش ، لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى : طالما كانت هذه الإجراءات متقطعة الصلة بالتفتيش الباطل . (الطن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ٢٣/٤/١٩٦٢)
٤١٨	١٠٥	٤ — إتمام التفتيش تحت إشراف رجل الضبط القضائي . الذي له قانوناً حق تفتيش الركاب بالمنطقة الجمركية . تفتيش صحيح . (الطن رقم ١٦٧٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ٢٤/٤/١٩٦٢)
٤٢٣	١٠٦	٥ — سلطة مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر ، إذا وجدت دلائل كافية على اتهامه . حالات على سبيل الحصر . توافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام . يخضع لتقدير غرفة الاتهام . عدم كفاية الدلائل . لا تبرر القبض ولا التفتيش . (الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ٢٤/٤/١٩٦٢)
٤٤١	١١١	٦ — الدفع ببطلان التفتيش . من أوجه الدفاع الجوهرية . يتعين الرد عليه . الحكم بالإدانة استناداً إلى الدليل المستمد من التفتيش . دون الرد على الدفع ببطلانه . قصور . (الطن رقم ١٨٠٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ٧/٥/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٧ — الإذن بالتفتيش . عدم تعيين اسم المأمور المأذون له بإجرائه . لا يعينه . خلو إذن التفتيش من تعيين مأمور بعينه لإجرائه . صحة تنفيذه بمعرفة أى واحد من مأمورى الضبط القضائى . (الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١١)
٥٢٢	١٣٤	
<hr/>		
تقليد		
<hr/>		
		جرائم التقليد . العبرة فى توفرها بأوجه الشبه ، لا بأوجه الخلاف . مثال . زيوت معدنية . (الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٨)
٤٥٨	١١٥	
<hr/>		
تلبس		
<hr/>		
		١ — ماهية التلبس . حالة تلازم الجريمة نفسها . ما يوفرها : أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها وأدرك وقوعها — إدراكا يقينيا — بأية حاسة من حواسه . مثال . حاستا الشم والبصر . (الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
٣٢٢	٨٠	
		٢ — توافق حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الإتهام . يخضع لتقدير غرفة الاتهام . عدم كفاية الدلائل . لا تبرر القبض ولا التفتيش . (الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
٤٢٣	١٠٦	

رقم القاعدة	رقم المادة	تنظيم
٣٥٨	٩٠	القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء . عقوبة الإزالة . شروطها . (المعلن رقم ١٧٨٥ لسنة ٣١ ق — جلة ١٦/٤/١٩٦٢) ...
(ج)		
جريمة		
تعدد الجرائم :		
٢٧٣	٦٩	جرائم متعددة . فصل النيابة بعضها عن البعض الآخر . تقديم بعضها إلى محكمة الجنايات ، وبعضها إلى محكمة الجناح . مقتضاءه : لا يجوز لمحكمة الجنايات التصدي للفصل في الجنحة التي لم تعرض عليها . ذلك سلب لا اختصاص محكمة الجناح . (المعلن رقم ٩٦٨ لسنة ٣١ ق — جلة ٢/٤/١٩٦٢) ...
أركانها :		
٥١٠	١٣٠	١ — جريمة الزنا . ركن العلم بأن المرأة متروجة . ذلك مفترض في حق شريكها . يتفيه : إثبات الشريك أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه . (المعلن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق — جلة ٢٩/٥/١٩٦٢) ...

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٢ — جريمة استعمال محرر مزور . حنصرها المادى . يتم باستعمال المحرر فيما زور من أجله . لاعبرة بتحقيق النتيجة المرجوة . مثال . (الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥)
٥٥٩	١٤١	
<hr/>		
(ح)		
حجز إدارى . حجية الشيء المحكوم فيه حراسة . حكم .		
<hr/>		
حجز إدارى		
<hr/>		
		حجز إدارى فى ظل القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . مبدأ الحراسة المفترضة . لمدوب الحجز — إذا لم يجد من يقبل الحراسة — أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر دون اعتداد برفضه إياها . (الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
٢٨٣	٧١	
<hr/>		
حجية الشيء المحكوم فيه		
<hr/>		
		حجية الشيء المحكوم فيه . لا ترد إلا على منطوق الحكم . ولا يتند أثرها إلى الأسباب : إلا لما كان مكملاً للمنطوق . (الطعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
٥٤٦	١٣٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حراسة
٢٨٣	٧١	<p>مبدأ الحراسة المفترضة . في ظل القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . للمندوب المحجز الإداري — إذا لم يجد من يقبل الحراسة — أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر دون اعتداد برفضه إياها . (الطن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)</p>
		حكم
		<p>راجع أيضا : قوة الشيء المقضي . (القاعدة رقم ١٣٦ صفحة ٥٢٩)</p> <p>إفغال الحكم الابتدائي في منظوقه القضاء بعقوبة على أحد المتهمين في الدعوى . رغم إشارته في الأسباب إلى ثبوت التهمة قبله . خلوقانون الإجراءات من إيراد حكم لهذه الحالة . وجوب إعمال نص المادة ٣٦٨ مرافعات . ليس للنيابة أن تلقا إلى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا النص . (الطن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)</p>
٥٤٦	١٣٨	
		تسبيب الحكم :
		(أ) التسبيب المعيب :
		<p>١ — الحكم ببراءة المتهم تأسيسا على مجرد وجود خلاف ظاهري بين وصف ووزن الحرز الذي أرسلته النيابة إلى الطبيب الشرعي والحرز الموصوف بتقرير التحليل . ذلك قصور وفساد في الاستدلال . واجب المحكمة : أن تجرى تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر . . .</p>
٢٨٠	٧٠	(الطن رقم ١٠١٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)

رقم المقنة	رقم القاعدة	
		٢ — التدليل على قيام رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة القتل العمد . من البيانات الجوهرية في الحكم . اغفال ذلك . قصور .
٢٨٦	٧٢	(الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢) ... ٣ — بيانات التسبيب . وجوب الاشارة الى نصوص القانون التي حكم على المتهم بموجبها . خلو الحكم من هذا البيان . بطلانه . المادة ٣١٠ إجراءات .
٢٩٣	٧٤	(الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢) ... ٤ — منازعة المتهم في قدرة المجنى عليه على الكلام بعد اصابته في رأسه . رد المحكمة على ذلك برأى علمي احتمالي ثقله من أحد المؤلفات . قصور .
٣٣٦	٨٤	(الطعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٠) ... ٥ — حكم المحكمة الجنائية بعدم اختصاصها بالدعوى المدنية بمقولة أنها محمولة على " عقد الوكالة " وهو سبب غير الجريمة المطروحة . تأسيس المحكمة ذلك على ما فهمته من أن عبارة الدفاع عن المدعى تتضمن — على خلاف مؤداها — تغييرا لأساس دعواه . عدم بيان الحكم كيف انتهى إلى أن المطالبة بقيمة المبالغ المختلصة غير ناشئة عن ضرر حاصل عن جريمة التبديد . قصور . مثال .
٣٤٢	٨٦	(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦) ... ٦ — قضاء محكمة الجناح بعدم اختصاصها بنظر إحدى التهمتين المسندتين لمتهم واحد لأنها جناية . ومعاقبته عن التهمة الثانية . قعودها عن ابداء الرأي في مدى الارتباط بينهما . مع كون الوقائع ترشح لقيام هذا الارتباط . قصور يعيب الحكم .
٣٧٢	٩٤	(الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢١ — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٤١	١١١	٧ — الحكم بالادانة . استنادا إلى الدليل المستمد من التفتيش . دون الرد على الدفع ببطلان هذا التفتيش . قصور . (الطن رقم ١٨٠٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
٤٦٧	١١٧	٨ — دفع المتهم ببطلان المجز وبأنه قد أعفى من الرسوم المحجوز من أجلها ، وبأن قلم الكتاب الحاجز طلب قبل يوم البيع عدم السير في إجراءاته . دفاع جوهرى . ادانة المتهم دون الرد على هذا الدفاع . قصور . (الطن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٧٦	١٢٠	٩ — الدفع بعدم علم المتهم باليوم المحدد للبيع . في جريمة تبديد المحجوزات . دفاع موضوعى جوهرى . وجوب تناوله بالرد . اغفال ذلك . قصور . (الطن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٥٣٥	١٣٥	١٠ — قيام المحكمة بتغيير وصف التهمة . اضافة مواد أخرى من القانون الوارد في قرار الاتهام . تنص على عقوبة أشد . تطبيقها . دون لفت نظر الدفاع . اخلال بحق الدفاع . عدم بيان عناصر التهمة الجديدة . ادانة المتهم بمواد الاتهام وبمساوئ أخرى ، دون افصاح عن أى الجريمتين عاقبت . قصور . (الطن رقم ٩٧٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
		١١ — رفع الدعوى على شخص بوصفه مديرا لفرع شركة لعدم تقديمه طلبا للقيد بالسجل التجارى . قضاء المحكمة المختلطة بالبراءة لأن هذا المحل مجرد مخزن وليس توكيلا ولا فرعا للشركة . إعادة رفع الدعوى بنفس التهمة على مدير جديد لهذا المحل . دفعه بعدم جواز نظر الدعوى . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه . اغفال ذلك . قصور .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تحقيق الدفع في هذه الصورة. أحد عناصره : وجوب البحث فيما إذا كان نشاط المحل قد تغير أم بقي على حاله . (الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
٥٣٩	١٣٦	١٢ — القضاء باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . دون الإشارة إلى عذر المرض الذي قدم عند الدفاع شهادة طبية ، وأبداء الرأي فيه . ذلك إخلال بحق لا الدفاع . يعيب الحكم . (الطعن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥)
٥٥٦	١٤٠	
		(ب) التسبيب غير المعيب :
		١ — ركن الضرر في جريمة التزوير . لا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم . يكفي أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عبارات الحكم . (الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
٣٠٠	٧٦	٢ — جريمة الخطف . اتصال المتهم بعميد عائلة المجني عليه ، ومفاوضته في إعادته مقابل جعل معين ، ومساومته في الجمل دون الرجوع إلى غيره . قبضه الجمل ثم إعادته المخطوف من مكان إخفائه . التدليل بذلك على ثبوت التهمة . ذلك يكفي . (الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
٣١٢	٧٨	٣ — تأويل محكمة الموضوع أقوال المتهم بما تؤدي إليه من معنى التسليم بوقوع الجريمة . وصفها هذه الأقوال بأنها اعتراف . ذلك فهم صحيح للواقع . لا تريب . (الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)
٣٣٢	٨٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٥٢	٨٩	٤ — الجزم بما لم يقطع به الخبير . من سلطة محكمة الموضوع : متى كانت وقائع الدعوى قد أكدت ذلك لديها . (الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
٣٩٩	١٠٠	٥ — عدم التزام المحكمة بمتابعة الدفاع الموضوعي والرد عليه . مادام الرد مستفاداً ضمناً من الحكم بالإدانة . استناداً إلى أدلة الإثبات . (الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
٤١٨	١٠٥	٦ — لا يعيب الحكم عدم رده على دفاع المتهم الموضوعي . اكتفاؤه بإيراد أدلة الثبوت . مفاد ذلك : إطراره هذا الدفاع . مثال . (الطن رقم ١٦٧٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
٤٤٣	١١٢	٧ — إشارة الحكم إلى نص قانوني غير منطبق على الواقعة المطروحة . ذلك مجرد خطأ مادي لا يؤثر على سلامة الحكم . ما دام أنه قد أشار في الوقت ذاته إلى النص الصحيح الذي حكم بموجبه . (الطن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
٤٤٣	١١٢	٨ — تقديم مذكرة — بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى — تتضمن طلب سماع شهود وعرض المجنى عليه على الطبيب الشرعي . هذا الطلب لا يلتزم به المحكمة . عدم الرد عليه . لا قصور . (الطن السابق)
٤٦٩	١١٨	٩ — الدفع بتروير ورقة . دفاع موضوعي . رد الحكم عليه بأنه غير مجد لعدم التمسك به طوال مراحل الدعوى . اطمئنان المحكمة إلى صحة المستند . لا يعيب الحكم . (الطن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١٠ - إيراد حكم الإدانة أدلة ارتكاب المتهم الجريمة المسندة إليه . ذلك بيان كاف للإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية . عدم التزام المحكمة ببيان عناصر الضرر الذي قدرت التعويض على أساسه .
٤٧٢	١١٩	(الطن رقم ٢٤٠١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١) ... ١١ - قرار المحكمة الاستئنافية ضم دعويين للارتباط . توقيعها عقوبة واحدة على المتهم فيهما . أخذها بالوقائع والأدلة الواردة بأسباب الحكيم المستأقن . لا عيب .
٤٩٥	١٢٧	(الطن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨) ... ١٢ - تزوير محو واستعماله . ثبوت التزوير . لا يلزم معه تحدث الحكم عن ركن العلم في تهمة الاستعمال .
٤٩٥	١٢٧	(الطن السابق) ... ١٣ - عدم طلب تحقيق إجراء معين في خصوص عملية المضاهاة . اعتماد المحكمة في تكوين عقيدتها على تقرير الجبير الذي كان مطروحا بالجلسة ، ودارت عليه المرافعة . اطمئنانها إلى صحة المضاهاة . النعى على الحكم بأنه أخل بحق الدفاع . لا يقبل .
٥٢٤	١٣٢	(الطن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٣١ القضائية - جلسة ١٩٦٢/٦/١١) ... تصحيح الحكم : ١ - حضور المتهم في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة . صدور الحكم في مواجهته بعد أن أبدى دفاعه . الخطأ في اسم "جد" المتهم . هو مجرد خطأ مادي . يجوز تصحيحه . القول بأن أدلة الدوى انصبت على شخص غيره : هو محاولة لتوجيه الاتهام وجهة أخرى ، ووسيلة لالتماس طريق للطعن في الحكم لم يرسمه القانون .
٥٥٠	١٣٩	(الطن رقم ١٧٢٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — إغفال قانون الاجراءات النص على رسم طريق للطعن في قرار التصحيح . عند تجاوز الحق فيه . وجوب الرجوع الى أحكام قانون المرافعات المدنية . المادة ٣٦٥ مرافعات . ملة ذلك .
٥٥٠	١٣٩	(الطن السابق) وصف الحكم : وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي . العبرة في ذلك . هي بحقيقة الواقع ، وليس بما يرد في المنطوق . المادة ٢٣٩ إجراءات . مثال . (الطن رقم ٣١٥٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)
٥٠٦	١٢٩	بطلان الحكم : ١ — إغفال النص على البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته ومحل إقامته . لا يبطل الحكم . مادام أن المتهم لا يدعى أنه كان في سن تؤثر على مسؤوليته . (الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
٣٨٠	٩٦	٢ — الحكم في موضوع المعارضة بناء على إعلان المتهم لحمة الادارة . ثبوت أن له محل إقامة سبق إعلانه فيه . أثر ذلك : بطلان الحكم ، لأنه بني على إجراءات باطلة . (الطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٦٤	١١٦	٣ — بطلان الحكم . لعدم التوقيع عليه في الميعاد القانوني . التمسك بذلك . إثباته : بشهادة من قلم الكتاب بعدم حصول الإيداع . الاستناد إلى وسيلة أخرى . لا يجدي . (الطن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
٥٤٢	١٣٧	
ع٠(٢٢)٠٢		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(خ)
		خبرة . خطف
		<u>خبرة</u>
		إجراءات المضاهاة . لم ينظمها المشرع . اطمئنان المحكمة إلى صحة عملية الاستكتاب . اعتمادها في حكمها على نتيجة المضاهاة التي أجراها الخبير . لا مخالفة فيه للقانون . إجراءات الاستكتاب . التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة . الطعن فيها لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يجوز . (الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
٣٥٢	٨٩	
		<u>خطف</u>
		خطف طفل من غير تحيل ولا إكراه . جريمة المادة ١/٢٨٩ عقوبات . ما يوفرها (الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
٣١٢	٧٨	
		(د)
		دعارة . دعوى جنائية . دعوى مدنية . دفاع
		<u>دعارة</u>
		الاعتقاد على الدعارة . تحقق ثبوته . يخضع لتقدير محكمة الموضوع . شرط ذلك : أن يكون تقديرها سائما .

رقم المادة	رقم القاعدة	
		<p>ثبوت الاعتیاد على إدارة منزل للدعارة . لا يستتبع حتماً ثبوت الاعتیاد على ممارسة الدعارة .</p> <p>الاعتیاد . ما يميزه : تكرار المناسبة أو الظروف . تكرار الفعل ممن تأتي الدعارة في مسرح واحد للامم . لا يكفي وحده لتكوين العادة . ولو ضم أكثر من رجل .</p> <p>تختلف ركن الاعتیاد . لا تقوم به جريمة ممارسة الدعارة .</p> <p>(الملن رقم ١٨٠٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)</p>
٤٣٧	١١٠	
<h3>دعوى جنائية</h3>		
<p>راجع أيضا : دفاع . حكم "تسييه . ما يعيبه" .</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٧ صفحة ٥٤٥)</p>		
		<p>١ — حق محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة التقص "عند نظرها موضوع الدعوى" في إقامة الدعوى الجنائية على غير المتهم أو عن وقائع أخرى أو عن جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة . استعمال هذا الحق . قاصر على مجرد تحريك الدعوى دون الحكم فيها .</p> <p>(الملن رقم ١٦٨٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)</p>
٣٠٩	٧٧	
		<p>٢ — رفع الدعوى الجنائية . يلزم المحكمة بالفصل فيها .</p> <p>الأحكام أو الدعاوى المدنية . لا تقيد المحكمة الجنائية .</p> <p>ولا تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من أحكام في النزاع المطروح . مثال .</p> <p>(الملن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)</p>
٤٤٩	١١٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		انقضاؤها :
		١ — جريمة الامتناع عن تقديم اقرار بالأرباح التجارية والصناعية . طبيعتها : جريمة مستمرة استمرارا تجديدا . الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة . انقضاؤها بالتقادم . بدء مدة التقادم . من تاريخ تقديم الاقرار بعد فوات ميعاده أو من تاريخ سقوط الضريبة بحسب الأحوال . (الطن رقم ٦٨٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)
٣٢٥	٨١	٢ — انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . انقطاع المدة : بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال . سريان المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع . المادة ١٧ إجراءات . الانقطاع يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به . سواء أكان من إجراءات التحقيق أم الاتهام أم المحاكمة . وسواء أجريت في مواجهة المتهم أو في غيبته . الأمر الجنائي وإجراءات الاستدلال . لا تقطع المدة إلا إذا اتخذت في مواجهة المتهم ، أو إذا أخطرها بوجه رسمي . الانقطاع عيني . يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ، ولولم يكونوا طرفا في الاجراء الذي ترتب عليه الانقطاع . المادة ١٨ إجراءات . (الطن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١١)
٥٢٤	١٣٢	
		دعوى مدنية
		راجع أيضا : محاكمة "إجراءات المحاكمة" . (القاعدتان ١١٤ و ١٢٧ بالصفحتين ٤٥٣ و ٤٩٥)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٨٦	٣٤٢	١ — اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . شرط ذلك : أن يكون التعويض المطلوب عن ضرر ناشئ عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . مثال . تبديد . (الطن رقم ٨٧٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
٩٥	٣٧٥	٢ — الحكم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية للشك في أدلة الاتهام . مجادلة المدعى بالحقوق المدنية في أن المحكمة لم ترد الواقعة إلى وصف قانوني بعينه . لا جدوى منه . تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته للحكم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبله . (الطن رقم ١٧٨٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
١٢٧	٤٩٥	٣ — الدعويان المدنيان المقامتان من شخصين مختلفين ضد متهم واحد . قضاء المحكمة الاستئنافية في كل منهما . بعد قرارها ضم الدعويين الجنائيين — المدعى فيهما مدنياً — للارتباط . لا تناقض في ذلك . (الطن رقم ٢١٥٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨)
<hr/>		
<h2>دفاع</h2>		
٨٣	٣٢٢	١ — طلب نذب خير . لا بداء الرأي في حالة المتهم العقلية . لا تلزم المحكمة باجابة هذا الدفاع . مادامت قد رأت أنها في غير حاجة للاستعانة برأيه ، وكانت قد تبينت حالة المتهم من عناصر الدعوى وما يوشق فيها من تحقيق . (الطن رقم ١٦٧٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — منازعة المتهم في قدرة المجنى عليه على الكلام بعد إصابته في رأسه . يوجب على المحكمة — وهي تواجه هذه المسألة الفنية البحتة — أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيق هذا الدفاع بلوفا إلى غاية الأمر فيه .
٣٣٦	٨٤	(الطن رقم ١٧٥٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٦٢)
		٣ — طلب الدفاع سماع شهود معينين . رفضه تأسيسا على كفاية أدلة الإثبات المطروحة . إخلال بحق الدفاع . وجوب سماع الشهادة أولا ثم إبداء الرأي فيها . هــ ذلك .
٣٥٠	٨٨	(الطن رقم ١٧٧٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٢)
		٤ — طلب الدفاع تدب خير آخر . عدم إجابة هذا للطلب . لا تريب : مادامت الواقعة قد وضحت .
٣٥٢	٨٩	(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٢)
		٥ — شغوية المرافعة . طلب المحامي الحاضر مع المتهم بجنحة — بعد سماع شاهده — تأجيل الدعوى لحضور المحامي الأصل ، أو حجزها للحكم . حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . لا إخلال بحق الدفاع .
٣٨٨	٩٧	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢١ ق — جلسة ٢٣/٤/١٩٦٢)
		٦ — الدفاع غير المؤيد بدليل . حق المحكمة في عدم تصديقه .
٣٩٢	٩٨	(الطن رقم ١٧٨٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ٢٣/٤/١٩٦٢)
		٧ — طلب المتهم — من محكمة أول درجة — إعادة تحليل العينة . سكوته عن التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية . مفاده : أنه تنازل عنه . عدم إجابته : لا إخلال بحق الدفاع .
٣٩٦	٩٩	(الطن رقم ١٧٩٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ٢٣/٤/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٨ — الدفاع الموضوعي . لا تلزم المحكمة بمتابعته والرد عليه . ما دام الرد مستفادا ضمنا من الحكم بالإدانة . استنادا إلى أدلة الإثبات .
٣٩٩	١٠٠	(الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢)
		٩ — الأخذ بأقوال شاهد في التحقيقات ، دون سماعه بالجلسة . حرية المحكمة في تكوين عقيدتها . من مجموع الأقوال المطروحة . ما دام في وسع المتهم أن يناقشها . لا إخلال بمحق الدفاع .
٤١٨	١٠٥	(الطعن رقم ١٦٧٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
		١٠ — الدفع ببطلان التفتيش . من أوجه الدفاع الجوهرية . يتعين الرد عليه . الحكم بالإدانة استنادا إلى الدليل المستمد من التفتيش . دون الرد على الدفع ببطلانه . قصور .
٤٤١	١١١	(الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
		١١ — وجوب استماع المحكمة إلى ما يبيده المتهم من أقوال وطلبات . شرط ذلك : إبدائها قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى . تقديم مذكرة بعد ذلك تتضمن طلب سماع شهود عرض المجنى عليه على الطبيب الشرعي . هذا الطلب لا يلتزم به لمحكمة .
٤٤٣	١١٢	(الطعن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
		١٢ — الدفع بعدم جواز المحاكمة الجنائية ، لقيام نزاع على تصفية الحساب أمام المحكمة المدنية . دفع ظاهر البطلان . علة ذلك : اختلاف موضوع الدعويين .
٤٤٩	١١٣	(الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)

رقم القاعدة	رقم الفقرة	
١١٥	٤٥٨	<p>١٣ - سكوت الخصوم أو الدفاع . لا يبنى عليه طعن . مادامت المحكمة لم تمنعهم من مباشرة حقهم في الدفاع . محضر الجلسة . خلوه من إثبات دفاع الخصم . لا يعيب الحكم . مادام لم يطلب صراحة إثباته في المحضر . (الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٨)</p>
١١٧	٤٦٧	<p>١٤ - الدفع ببطلان المحجوز بأن المتهم قد أعفى من الرسوم المحجوز من أجلها ، وأن قلم الكتاب الحاجز طلب قبل يوم البيع عدم السير في إجراءاته . دفاع جوهرى . إدانة المتهم دون الرد عليه . قصور . (الطعن رقم ٢٣٩٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)</p>
١١٨	٤٦٩	<p>١٥ - الدفع بتزوير ورقة . دفاع موضوعى . رد الحكم عليه بأنه غير مجد لعدم التمسك به طوال مراحل الدعوى . اطمئنان المحكمة إلى صحة المستند . لا عيب . أوجه الدفاع الموضوعية . لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)</p>
١٢٠	٤٧٦	<p>١٦ - دفع المتهم - في جريمة تبديد المحجوزات - بعدم علمه باليوم المحدد للبيع . دفاع موضوعى جوهرى . وجوب تناوله بالرد . إغفال ذلك . قصور . (الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)</p>
١٢٢	٤٨١	<p>١٧ - طلب سماع شاهد . ثبوت مرض هذا الشاهد وتقيده للعلاج في الخارج لمدة محدودة . ذلك لا يمنع من إمكان سماعه . رفض الطلب وإدانة المتهم . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)</p>

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		١٨ — الترخيص للمتهم بتقديم مذكرة في أجل محدد . عدم تقديم المذكرة في هذا الأجل . القضاء بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، ولأن المتهم لم يقدم دفاعا جديدا . لا إخلال بحق الدفاع .
٥٢١	١٣١	(الطن رقم ١٠١٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١١)
		١٩ — قيام المحكمة بتغيير وصف التهمة : إضافة مواد أخرى من القانون الوارد في قرار الاتهام ، تنص على عقوبة أشد . تطبيقها . دون لفت نظر المتهم . إخلال بحق الدفاع .
٥٣٥	١٣٥	(الطن رقم ٩٧٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
		٢٠ — رفع الدعوى على شخص بوصفه مديرا لفرع شركة لعدم تقديمه طلبا للقيد بالسجل التجاري . قضاء المحكمة المختطة بالبراءة لأن هذا المحل موجود مخزن وليس توكيلا ولا فرعا للشركة . إعادة رفع الدعوى بنفس التهمة على مدير جديد لهذا المحل . دفعه بعدم جواز نظر الدعوى . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه . إغفال ذلك . قصور .
٥٣٩	١٣٦	(الطن رقم ٢٣١٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
		٢١ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسبق الفصل فيها . من النظام العام . تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك : ألا تكون هناك حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي ، لخروج ذلك عن وظيفة محكمة النقض .
٥٤٢	١٣٧	(الطن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢٢ — القضاء باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . دون الإشارة إلى مذر المرض الذي قدم عنه الدفاع شهادة طيبة ، وإبداء الرأي فيه . ذلك إخلال بحق الدفاع . ثبوت مرض المتهم . مذر قهري يستلزم تأجيل المحاكمة . تمكيننا له من الدفاع عن نفسه .
٥٥٦	١٤٠	(الطن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥)
		٢٣ — تمسك المتهم أمام محكمة ثاني درجة بسماع أقوال شاهد إثبات ومناقشته . عدم إجابة هذا الطلب . دون بيان السبب . الحكم بالتأييد ، مع التعويل على تقرير مقدم من هذا الشاهد . ذلك إخلال بحق الدفاع . يستوجب نقض الحكم .
٥٦٧	١٤٣	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)
		٢٤ — لفت نظر الدفاع بإحالة إلى الوصف الصحيح للتهمة بما يشدها ، وإلى مادة القانون المنطبقة . خلافا لما جاء بقرار الاتهام . مطالبته بالمرافعة على هذا الأساس . لا إخلال بحق الدفاع .
٥٧٠	١٤٤	(الطن رقم ١٧٢٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)
(ر)		
رابطة السببية		
		جريمة القتل العمد . وجوب التدليل على قيام رابطة السببية بين الإصابات والوفاة .
٢٨٦	٧٢	(الطن رقم ١٧٣٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ز)
		زنا . زبوت معدنية
		<u>زنا</u>
		١ — أدلة الزنا . فى حكم المادة ٢٧٦ عقوبات . قاصرة على الشريك المتهم بالزنا . الأدلة قبل الزوجة ، يرجع فيها إلى القواعد العامة فى الإثبات .
		أدلة المادة ٢٧٦ عقوبات . لا يشترط أن تكون مؤدية بذاتها فوراً ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا . الاستعانة فى تكملة الدليل بالعقل والمنطق ، لاستخلاص ما تؤدى إليه . من وظيفة المحكمة .
٥١٠	١٣٠	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩) ...
		٢ — الصور الفوتوغرافية . لا تقاس على المكاتيب المنصوص عنها فى المادة ٢٧٦ عقوبات . حلة ذلك : المكاتيب تستمد دلائها من كونها محررة من المتهم نفسه .
٥١٠	١٣٠	(الطعن السابق) ...
		٣ — جريمة الزنا . ركن العلم بأن المرأة متزوجة . ذلك مفترض فى حق شريكها . ينفيه : إثبات الشريك أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه .
٥١٠	١٣٠	(الطعن السابق) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		زيوت معدنية
		راجع : تقليد . (القاعدة رقم ١١٥ صفحة ٤٥٨)
		(س)
		سجل تجارى . سرقة
		سجل تجارى
		راجع : دفاع . حكم "تسييه . ما يعيه" . (القاعدة رقم ١٣٧ صفحة ٥٤٥)
		سرقة
		الاختلاس في جريمة السرقة . يتم باقتراع المال من حيازة المجنى عليه . بغير رضاه . كل اتصال لا حق للمجاني بالمسروق ، يعتبر أثرا من آثار السرقة . وليس سرقة جديدة . ما دام سلطانه ظل مبسوطا عليه . مثال . (الملحق رقم ١٧٨٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
٤٢٧	١٠٧	

رقم المادة	رقم القاعدة	
		(ش)
		شيك بدون رصيد
		أصل الشيك . عدم وجوده . لا ينفي وقوع جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . للمحكمة أن تكون عقيدتها بكل طرق الإثبات . لها أن تأخذ بالصورة الشمسية للشيك كدليل في الدعوى .
٥٢١	١٣١	(الطن رقم ١٠١٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٢)
		(ص)
		صيدلة
		صرف أدوية للرضى من عيادة الطبيب الخاصة . بغير ترخيص بإنشاء صيدلية . إقامة الدعوى الجنائية بهذا الوصف . طلب النيابة تطبيق عقوبة المادتين ٤٠ و ٨٣ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ . اقدام المحكمة على تغيير وصف التهمة . إضافة مواد أخرى من القانون ، تنص على عقوبة أشد : تطبيقها دون لفت نظر المتهم . إخلال بحق الدفاع .
٥٣٥	١٣٥	(الطن رقم ٩٧٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٦٢)

رقم القاعدة	رقم المادة	
		(ض)
		ضرائب . ضرر
		<u>ضرائب</u>
		الترام الممول بتقديم إقرار عن أرباحه التجارية والصناعية . وجوب تقديمه في الأجل المحدد قانونا . استمرار هذا الالتزام فائما ما يبقى حق مصلحة الضرائب في تقدير الأرباح . متى ينقضى حقها في ذلك ؟ يسقط الضريبة بالتقادم ، أو باتفاقها مع الممول على وعاء الضريبة ، أو بربط الضريبة نهائيا . (الطن رقم ٦٨٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)
٢٢٥	٨١	
		<u>ضرر</u>
		راجع : قصد جنائي . (القاعدة رقم ١٢٥ صفحة ٤٨٩)
		(ع)
		عقوبة . عمل . عود
		<u>عقوبة</u>
		راجع أيضا : صيدلة . (القاعدة رقم ١٢٥ صفحة ٥٢٥) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١ — جرائم متعددة . فصل النيابة بينها . تقديم بعضها إلى محكمة الجنايات ، وبعضها الآخر إلى محكمة الجنح . إدانة المتهم أمام محكمة الجنايات . حقه في إثارة مسألة الارتباط أمام محكمة الجنح . وعند ثبوت ذلك : لا يجوز أن توقع عليه إلا عقوبة واحدة .
٢٧٣	٦٩	(الطن رقم ٩٦٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
		٢ — مواد مخدرة . تدرج الشارع في العقاب في أحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . حكمته : التناسب بين العقوبة وبين القصد من الجريمة .
٣١٥	٧٩	(الطن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
		٣ — وقف التنفيذ . صدور قانون جديد يجيز ذلك . على خلاف أحكام القانون السابق . اعتبار القانون الجديد أصح للنهم . المادة ٥ عقوبات . مثال . قانون المخدرات الجديد . وقف تنفيذ العقوبة . مسألة موضوعية تقديرية .
٣٤٧	٨٧	(الطن رقم ١٧٧١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
		٤ — عقوبة الإزالة . في جريمة إقامة بناء على أرض غير مقسمة . شرطها : كون المتهم هو منشئ التقسيم دون موافقة سابقة وطبقا للشروط القانونية ، أو عدم قيام المقسم أو المشتري أو المستأجر أو المتفع بالحكم بالإلزامات المفروضة في المادتين ١٢ و ١٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . الحكم على المتهم بالإزالة لمجرد أنه أقام البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها . خطأ في تطبيق القانون .
٣٥٨	٩٠	(الطن رقم ١٧٨٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٨٠	٩٦	<p>٥ - معاملة المتهم في جنائية بالرأفة ومعاقبته بالحبس والعزل من وظيفته . وجوب توقيت مدة العزل بما لا يتقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها . المادة ٢٧ عقوبات .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٢٠١١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٢)</p>
٤٠٤	١٠١	<p>٦ - عقوبة واحدة . للارتباط . شروط المادة ٢٢ عقوبات .</p> <p>توفرها أو عدم توفرها يدخل في سلطة قاضي الموضوع : مادام امتثاله سائغا .</p> <p>(الطن رقم ١٨٠٠ لسنة ٢٠١١ ق - جلسة ٢٣/٤/١٩٦٢)</p>
٤٣٠	١٠٨	<p>٧ - عقوبة المادة ٢٢١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>التعدد الوارد بالفقرة الأخيرة من هذه المادة . قصد المشرع إلى قصر هذا التعدد على الإلزامات التي تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم وما يكفله لهم . علة ذلك : مساس تلك الإلزامات بمصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة . أمثلة .</p> <p>(الطن رقم ١٧٩٩ لسنة ٢٠١١ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٦٢)</p>
		<p>٨ - جريمة المادتين ٢٨ و ٥٢ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . عدم توفير وسائل الرعاية الطبية للعمال : وجوب تعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة . جواز استئناف هذا الحكم من جانب المتهم إذا تجاوزت الغرامة في مجموعها خمسة جنيهات . علة ذلك : هذه جريمة ذات طابع خاص .</p> <p>اختلاف هذا التعدد عن تعدد العقوبات بمعناه المعروف به قانونا .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تعدد العقوبات . متى يتحقق ؟ عند التعدد الحقيقي للجرائم بلا ارتباط بينها .
٤٨٣	١٢٣	(الطن رقم ٢٤١٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
		٩ — عقوبة المراقبة : المساواة بينها وبين عقوبة الحبس ، في تطبيق قواعد العود .
٥٠١	١٢٨	(الطن رقم ٣١٢٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)
<h2>عمل</h2>		
		١ — قانون عقد العمل الفردي . الإلزامات المتعددة على صاحب العمل نوحان : إلزامات تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، والإلزامات فرضها القانون على رب العمل كتنظيم لحسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة . أمثلة .
٤٣٠	١٠٨	(الطن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
		٢ — جريمة عدم توفير وسائل الرعاية الطبية للعمال . وجوب تعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة . استثناء الحكم بالإدانة في هذه الجريمة . جائز . مادامت الغرامة المقضى بها تجاوز في مجموعها خمسة جنهات . علة ذلك : هذه جريمة ذات طابع خاص .
		اختلاف هذا التعدد من تعدد العقوبات بمعناه المعروف به قانونا .
٤٨٣	١٢٣	(الطن رقم ٢٤١٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>عود</p> <p>تحديد مدة العود . القواعد العامة الواردة في المادة ٤٩ عقوبات . احتساب مدته . في حكم المادة ٢/٤٩ عقوبات . هي خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة أو سقوطها بمضى المدة . عقوبة المراقبة . المساواة بينها وبين عقوبة الحبس في تطبيق قواعد العود .</p>
٥٠١	١٢٨	(الطن رقم ٣١٢٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩) ... —
		<p>(غ)</p> <p>غرفة الاتهام . غش</p> <p>غرفة الاتهام</p> <p>١ — القبض على المتهم وتفتيشه . بعد استيقاف غير صحيح . اتهاء غرفة الاتهام إلى التقرير بأن لا وجه ، استنادا إلى ذلك . قرار صحيح .</p>
٣٣٩	٨٥	(الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٠) ... —
		<p>٢ — سلطة غرفة الاتهام في الإحالة إلى محكمة الجنايات . تقديرها لكفاية الأدلة — بتقرير سائق — من الأمور الموضوعية . لا تتجاوز منها لسلطتها . ولا مخالفة للقانون . المادة ١٧٩ إجراءات .</p>
٤٢٣	١٠٦	(الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤) ... —

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ — تقديم أكثر من متهم إلى غرفة الاتهام . بتقرير اتهام واحد . إحالتهم إلى محكمة الجنايات . بأمر إحالة واحد . بحث الارتباط بين الجرائم المستندة إليهم . من المسائل الموضوعية . تختص بالفصل فيها أولا سلطة الاحالة ، وتقررها نهائيا محكمة الموضوع .
		صدور أمر إحالة واحد بالنسبة لعدة متهمين . ليس من شأنه تفويت مصلحة على أحدهم أو إخلال بحقه في الدفاع . النعي بخالفه القانون أو بطلان الاجراءات . غير مديد .
٤٧٨	١٢١	(الملن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
		٤ — قرار الاحالة الصادر من غرفة الاتهام . خلوه من أسماء القضاة الذين أصدروه . الدفع ببطلانه . إيكون أمام محكمة الموضوع . ذلك إجراء سابق على المحاكمة . إثارة أمام محكمة النقض . لا تجوز .
٥٦١	١٤٢	(الملن رقم ٥٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥)
		غش
		راجع : دفاع .
		(القاعدة رقم ٩٩ صفحة ٢٩٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ق)
		قانون . قبض . قتل خطأ قتل عمد . قصد جنائي . قضاة قوة الشيء المقضي
		قانون
		١ - قانون المرافعات المدنية. لا ترجع إليه المحكمة الجنائية: إلا عند الإحالة عليه صراحة في قانون الاجراءات ، أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة عامة وردت في قانون المرافعات . مثال : إغفال الفصل في التهمة الموجهة إلى أحد المتهمين في الدعوى . وجوب إعمال نص المادة ٣٦٨ مرافعات . (الطن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٢٠٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢) ١٣٨ ٥٤٦
		٢ - قانون الإجراءات الجنائية . إغفاله النص على رسم طريق الطعن في قرارات تصحيح الأحكام ، عند تجاوز الحق فيها . وجوب الرجوع إلى احكام قانون المرافعات المدنية . المادة ٣٦٥ مرافعات . طلة ذلك . (الطن رقم ١٧٢٥ لسنة ٢٠٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢) ١٣٩ ٥٥٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة	قانون أصلح :
		١ — صدور قانون أصلح للتهمة أثناء محاكمته . إعماله وإدائته بمقتضاه . ليس في ذلك تغيير للتهمة ، ولا يلزم لفت نظر الدفاع . مثال . مواد مخدرة . المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ، والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . (الملحق رقم ١٧٤٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
٣١٥	٧٩	٢ — القانون الأصلح . ماهيته : هو الذي ينشئ للتهمة مركزا أو وضعا يكون أصلح له من القانون القديم . مثال . وقف التنفيذ في قانون المخدرات الجديد . (الملحق رقم ١٧٧١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
٣٤٧	٨٧	٣ — صدور قانون أصلح للتهمة — قبل صدور حكم بات في الدعوى — ينفي عن الفعل صفة الجريمة . مقتضاه : إعمال القانون الجديد وتبرئة المتهم . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مثال . مبانى . القانونان ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ و ١٧٨ لسنة ١٩٦١ (الملحق رقم ١٧٧٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
٣٦٥	٩٢	سريانه من حيث الزمان :
		القانون الأصلح للتهمة . بدء سريانه . العبرة بتاريخ صدوره وليس بتاريخ العمل به . مثال . مواد مخدرة " مادة الماكستون" . (الملحق رقم ١٦٤١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
٣٦١	٩١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قبض
		استيقاف غير صحيح . القبض على المتهم وتفتيشه في هذه الحالة . إجراء باطل . مثال . (الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١)
٣٣٩	٨٥	
		قتل خطأ
		صور الخطأ . الواردة بالمادة ٢٣٨ عقوبات . لا يشترط تحققها جميعا . يكفي للادانة : توفر صورة واحدة منها . (الطن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
٤٥٢	١١٤	
		قتل عمد
		١ — رابطة السببية في جريمة القتل العمد . بين الاصابات والوفاة . التدليل على قيامها . من البيانات الجوهرية في الحكم . (الطن رقم ١٧٣٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
٢٨٦	٧٢	
		٢ — ظرف التردد . عدم توفره ، لا تنفي معه نية القتل . قصد الاعتداء . تحوله إلى إرادة القتل . استخلاص ذلك مقبول . مادامت وقائع الدعوى وأدلتها تؤيده . (الطن رقم ١٨٠٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
٤٣٤	١٠٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		القتل المقترن:
		عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . يكفى لتطبيقها : ثبوت استقلال الجريمة المقتربة عن جناية القتل ، وتميزها عنها ، وقيام المصاحبة الزمنية بينهما . المصاحبة الزمنية . تعريضها . تقديرها : يستقل به قاضى الموضوع . (الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)
٥٧٠	١٤٤	
		قصد جنائى
		١ — القصد الجنائى العام . يكفى لتوفر الركن الأدبى فى جناية التعدى المنصوص عنها فى المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات . جناية المادة ١٠٩ عقوبات . لا يكفى فيها القصد الجنائى العام . يجب أيضا توفر نية خاصة لدى الجانى : هى انتواء الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة تتعلق بعمله . (الطعن رقم ١٧٤١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
٢٩٥	٧٥	
		٢ — ظرف التردد . عدم توفره ، لا تنفى معه نية القتل . قصد الاعتداء . تحوله إلى إرادة القتل . استخلاص ذلك مقبول . ما دامت وقائع الدعوى وأدلتها تؤيده . (الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
٤٣٤	١٠٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>اتّحال اسم في محضر البوليس . متى يكون تزويرا ، ومتى لا يكون .</p> <p>إذا اتّحل اسم شخص معروف لديه : تزوير .</p> <p>إذا اتّحل اسما وهميا لا وجود له في اعتقاده : لا تزوير ، ولوتين أن تمت شخصا بهذا الاسم ، مادام المتهم لا يعرفه .</p> <p>علة هذه التفرقة : أن القصد الجنائي للمتهم يجب أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر حالا أو محتملا ، وهو ما يمتنع القول به في حالة اتّحال اسم وهمي .</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢)</p>
٤٨٩	١٢٥	
قضاة		
		<p>الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف . توزيعها القضايا على دوائر المحكمة المختلفة عملا بالمادة ٣٥ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . هو مجرد تنظيم إداري . لا يسلب محكمة الجنايات اختصاصها الشامل في حدود دائرة المحكمة . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)</p>
٣٦٨	٩٣	
قوة الشيء المقضي		
		<p>أحكام البراءة النهائية المبينة على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم ، بحيث تنفي وقوع الجريمة ماديا . حجيتها : هي عنوان الحقيقة لهؤلاء وغيرهم ممن يهتمون في ذات الواقعة . مثال .</p> <p>مجل تجاري .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)</p>
٥٣٩	١٣٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(م)
		مأمورو الضبط القضائي . محاكمة . محررات رسمية محكمة الجنايات . محكمة الجنج . مسئولية جنائية مسئولية مدنية . معارضة . مواد مخلدة
		مأمورو الضبط القضائي
		١ — إختصاص مأمور الضبط القضائي . الأصل أنه مقصور على الجهات التي يؤدي فيها وظيفته . المادة ٢٣ إجراءات . إستثناء من ذلك : الطرف الاضطراري المفاجيء . مثال . (الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
٢٩٠	٧٣	٢ — سلطة مأمور الضبط القضائي . في القبض على المتهم الحاضر . إذا وجدت دلائل كافية على اتهامه . حالات على سبيل الحصر . المادة ٣٤ إجراءات . (الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
٤٢٣	١٠٦	
		محاكمة
		إجراءات المحاكمة :
		١ — قيد محكمة الموضوع بمحدود الواقعة الواردة بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الإحالة . إستثناء من ذلك : محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة التقض "صند نظرها موضوع الدعوى" . حقهما في إقامة الدعوى الجنائية . على غير المتهم ، أو عن وقائع أخرى ، أو عن جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المروضة . المادة ١١ إجراءات .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		استعمال هذا الحق . قاصر على مجرد تحريك الدعوى . الحكم في الدعوى يكون لمحكمة أخرى . مخالفة ذلك : خطأ يتعلق بأصل من أصول المحاكمات الجنائية .
٣٠٩	٧٧	(الطن رقم ١٦٨٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
		٢ — شفوية المرافعة . العبرة بالتحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة . وجوب سماع الشهود ما دام ذلك ممكناً .
٣٥٠	٨٨	(الطن رقم ١٧٧٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
		٣ — الارتباط الموجب لضم قضية لأخرى . ماهيته : هو الارتباط غير القابل للتجزئة في حكم المادة ٣٢ عقوبات . نظر كل من القضيتين على استقلال عند عدم تحقق هذا الارتباط . لا يعيب إجراءات المحاكمة .
٣٧٥	٩٥	(الطن رقم ١٧٨٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
		٤ — سؤال الشاهد دون حلف يمين . بحضور محامي المتهم ، ودون اعتراض منه . يسقط حقه في الدفع ببطان الإجراءات .
٣٨٠	٩٦	(الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
		٥ — شفوية المرافعة . طلب المحامي الحاضر مع المتهم بمحنة — بعد سماع شاهده — تأجيل الدعوى لحضور المحامي الأصلي أو حجزها للحكم . حجز المحكمة القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . لا إخلال بحق الدفاع .
٣٨٨	٩٧	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
		٦ — محضر الجلسة . إثبات إسم المتهم فيه ، من أقواله بالجلسة . صدور الحكم بهذا الإسم . لا بطلان .
٣٩٩	١٠٠	(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤١٥	١٠٤	٧ - الحكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى النيابة لإحالة الدعوى إلى محكمة الأحداث . بعد أن قدرت المحكمة من المتهم وقت ارتكاب الحادث بخمس عشرة سنة . ثبوت أن من المتهم وقتئذ - من واقع دفتر المواليد - تجاوز خمس عشرة سنة . الحكم بعدم الاختصاص . خطأ . (الطن رقم ١٦٧١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
٤٤٩	١١٣	٨ - رفع الدعوى الجنائية . يلزم المحكمة بالفصل فيها ، وفقا لما تستظهره من توافر أركان الجريمة وعلى هدى ما تستلهمه في تكوين عقيدتها . الأحكام أو الدعاوى المدنية . لا تقيد المحكمة الجنائية . ولا تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من أحكام في النزاع المطروح . مثال . (الطن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
٤٥٣	١١٤	٩ - الادعاء بالحق المدني . طلب تعديل مبلغ التعويض من المدعى المدني أمام المحكمة الاستئنافية . في مواجهة المتهم . وفي غيبة المستول عن الحقوق المدنية . نعى المتهم على الإجراءات بالبطلان . لا يقبل منه . ولا شأن له بذلك . (الطن رقم ٢٢٥٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
٤٥٨	١١٥	١٠ - الأصل أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى . على صاحب الشأن أن يثبت أنها أهملت أو خولفت . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . حق الدفاع . الادعاء بأن المحكمة صادرة ، قبل حجز الدعوى للحكم . وجوب تقديم الدليل على ذلك . وتسجيل المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم . (الطن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٨)

رقم القاعدة	رقم المادة	
		١١ — إعلان المتهم بلجنة الإدارة . ثبوت أن له محل إقامة سبق إعلانه فيه بنفس الدعوى . صدور الحكم بناء على الإعلان بلجنة الإدارة . أثر ذلك : بطلان الحكم ، لأنه بني على إجراءات باطلة .
٤٦٤	١١٦	(الملحق رقم ١٠٠٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
		١٢ — صدور أمر إحالة واحد بالنسبة لعدة متهمين بجرائم مختلفة . ليس من شأنه تفويت مصلحة لأحدهم أو إخلال بحقه في الدفاع . لا بطلان في الإجراءات .
٤٧٨	١٢١	(الملحق رقم ٢٤٠٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
		١٣ — شفووية المرافعة . العبرة بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بالجلسة في مواجهة المتهم . على المحكمة سماع الشهود مادام ممكناً . ثبوت مرض الشاهد — الذي طلب المتهم سماعه — وتغيبه في الخارج للعلاج لمدة محدودة . ذلك لا يمنع من إمكان سماعه . رفض الطلب وإدانة المتهم . إخلال بحق الدفاع .
٤٨١	١٢٢	(الملحق رقم ٢٤٠٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
		١٤ — قرار المحكمة ضم دعويتين مقامتين ضد متهم واحد للارتباط وفقاً لنص المادة ٣٢ عقوبات . تنبيه المتهم إلى هذا الإجراء . لا يلزم . ذلك أن الإجراءات تم لصالحه ، وقضى في الدعويتين بعقوبة واحدة ، دون إضافة جديد للوقائع المرفوعة بها الدعويتان ودارت عليها المرافعة .
٤٩٥	١٢٧	(الملحق رقم ٣١٥٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨)
		١٥ — المحكمة الاستئنافية إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة فقط .
		محكمة أول درجة — إذ لم تفصل في جزء من الدعوى ، فإن اختصاصها يبقى بالنسبة له . لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم فيه بنفسها . ذلك تفويت لإحدى درجات التقاضي .
٥٤٦	١٣٨	(الملحق رقم ٢٤٢٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٦٧	١٤٣	١٦ — المحاكمات الجنائية . الأصل أن تبنى على التحقيقات الشفوية ، التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم . وتسمع الشهود ، ما دام ممكنا . (الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)
٥٧٦	١٤٥	١٧ — محضر الجلسة . وجوب تحريره لإثبات ما يجري بالجلسة . والتوقيع من رئيس المحكمة وكاتبها على كل صفحة منه . المادة ٢٧٦ إجراءات . بمجرد عدم التوقيع على كل صفحة منه . لا يترتب عليه بطلان الإجراءات . ما دام أن المتهم لا يدعى أن شيئا مما دون في المحاضر ينحالف الحقيقة . (الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)
<hr/>		
<h2>محركات رسمية</h2> <hr/>		
٣٠٠	٧٦	المحركات . بماذا تتحقق رسميتها ؟ إذا تضمنت ما يفيد تداخل الموظف المختص في تحريرها ، وإعدادها . وأن تحتوي على ما يوهم بمباشرة إجراءاتها في حدود اختصاصه . ذلك يكفى لتوفر مظهرها ، وانخداع الناس بها . (الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٣)
<hr/>		
<h2>محكمة الجنايات</h2> <hr/>		
راجع أيضا : اختصاص . ارتباط . تعدد الجرائم . (للقاعدة رقم ٦٩ صفحة ٢٧٢)		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اختصاص محكمة الجنايات بالفصل في جميع الجنايات التي تقع في دائرة المحكمة الابتدائية . المادة ٧ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .
		توزيع القضايا من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف على دوائر المحكمة المختلفة عملاً بالمادة ٣٥ من القانون . هو مجرد تنظيم إداري . لا يُلَبِّح محكمة الجنايات اختصاصها الشامل في حدود دائرة المحكمة . مثال .
٣٦٨	٩٣	(الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٦٢)
<hr/>		
<h2>محكمة الجنح</h2>		
<hr/>		
راجع : اختصاص . ارتباط . تعدد الجرائم . (القاعدة رقم ٦٩ صفحة ٢٧٢)		
<hr/>		
<h2>مسئولية جنائية</h2>		
<hr/>		
		١ — الإعفاء من المسؤولية الجنائية . تقدير حالة المتهم العقلية أمر يتعلق بوقائع الدعوى . يفصل فيه قاضي الموضوع دون معقب . ما دام يقيمة على أسباب سائغة .
٣٣٢	٨٣	(الطن رقم ١٦٧٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٦١	٩١	٢ - صدور تشريع يغفل النص على تأثيم فعل . تدارك هذا النقص بتشريع لاحق . لامتثالية خلال الفترة بين صدور التشريعين ، ولو كان العمل بهما في وقت واحد . ملة ذلك : عدم رجعية القوانين الجنائية . مثال . مواد مخدرة "مادة الماكستون" . (الطن رقم ١٦٤١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٢)
مسئولية مدنية		
٤٧٢	١١٩	المسئولية التقصيرية . أركانها : خطأ وضرر ورابطة سببية بينهما . تقدير التعويض . متروك لمحكمة الموضوع دون معقب . عدم الترامها ببيان عناصر الضرر الذي قدرت التعويض على أساسه . ما دامت قد اوردت أدلة الإدانة عن الجريمة . (الطن رقم ٢٤٠١ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٦٢)
معارضة		
٥٠٦	١٢٩	راجع أيضا : تقض "إجراءاته" . إعلان . (القاعدتان ٨٢ و ١١٦ بالصفحتين ٣٢٩ و ٤٦٤) ١ - الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى . قابل للمعارضة . عند إثبات قيام العذر المانع من الحضور . ميعاد المعارضة . يبدأ من تاريخ إعلان المتهم بالحكم . (الطن رقم ٣١٥٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٩/٥/١٩٦٢)

رقم المفحة	رقم القاعدة	
		٢ — معارضة في حكم غيابي . تخلف المتهم عن حضور الجلسة الأولى . حضور محام عنه . تقديمه شهادة طيبة تفيد مرض المتهم . القضاء باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . دون الإشارة إلى هذا العذر ، وإبداء الرأي فيه . ذلك إخلال بحق الدفاع .
٥٥٦	١٤٠	(الطن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥)
مواد مخدرة		
		راجع أيضا : تفتيش . (القاعدة رقم ٧٣ صفحة ٢٩٠)
		١ — إحراز مواد مخدرة . توافر الجريمة مهما كان المقدار ضئيلا . متى كان لها كيان مادي محسوس أمكن تقديره .
٢٨٠	٧٠	(الطن رقم ١٠١٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
		٢ — رفع الدعوى على المتهم بإحرازه مخدرا في ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أثناء المحاكمة . وجوب تطبيقه باعتباره القانون الأصلح . استظهار الحكم " قصد الاتجار " في حق المتهم . لا يعد تعديلا للتهمة . عقوبات القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . تدرجها . حكمة ذلك : التناسب بين العقوبة وبين القصد من الجريمة .
٣١٥	٧٩	(الطن رقم ١٧٤٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
		٣ — قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . إجازته الحكم بوقف تنفيذ العقوبة في بعض الحالات . على خلاف أحكام القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . اعتباره قانونا أصلح للمتهم . المادة ٥ عقوبات .
٣٤٧	٨٧	(الطن رقم ١٧٧١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)

رقم القاعدة	رقم المادة	
		٤ — مادة "الماكستون". تأييدها بالمرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقرار الوزاري ٢٢٥ لسنة ١٩٦٠ اعتبارا من ١٩٦٠/٥/٣٠ . صدور قانون المخدرات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في ١٩٦٠/٦/٥ . العمل به اعتبارا من ١٩٦٠/٧/١٣ . خلو جدولته من تلك المادة . ضبط المتهم محرزا لها قبل تاريخ العمل به . لا جريمة .
		إضافة هذه المادة إلى جدول المخدرات بالقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ١٩٦٠/٧/١١ والمعمول به في ١٩٦٠/٧/١٣ . لا يغير مركز المتهم . علة ذلك : عدم رجعية القوانين الجنائية . (الملحق رقم ١٦٤١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
٣٦١	٩١	
(ن)		
		نصب نقض
		نصب
		الطرق الاحتمالية . عنصر أساسي في تكوين الركن المادي لجريمة النصب . استعمال الجاني لها . ذلك يعد من الأعمال التنفيذية . قيام الزوجة بدورها فيها . لتأييد مزاعم زوجها . مما أدى بالمجنى عليه إلى دفع مبلغ من النقود له . اعتبار الزوجة فاعلة أصلية في جريمة النصب صحيح في القانون . (الملحق رقم ٢٣٥٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
٤٤٣	١١٢	
٤٠(٢٤)٠٢		

رقم الصفحة	رقم القائمة	نقض
		إجراءاته :
		١ - ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة . من تاريخ صدوره . حلة ذلك : اقتراض علم المحكوم عليه بيوم صدور الحكم . إستثناء من ذلك : قيام عذر لدى المحكوم عليه في ذلك اليوم . خلو الأوراق مما يدل على علمه بالحكم . أثره : تراخي بداية الميعاد إلى حين العلم رسميا بصدور الحكم . مثال . (الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٢)
٢٢٩	٨٢	٢ - تقرير الأسباب . وجوب اشتماله على الأسباب التي بنى عليها الطعن . المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . إقتصار تقرير الأسباب المقدم على مجرد استعراض المراحل التي صرت بها الدعوى ، دون أى بيان للطاعن الموجهة للحكم . هو طعن خلو من الأسباب . لا يقبل شكلا . (الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٢/٤/١٩٦٢)
٤١٣	١٠٣	٣ - صدور حكم المعارضة . في غيبة المتهم . بناء على إعلان باطل . ميعاد الطعن في الحكم بالنقض . لا يبدأ إلا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم . (الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٦٢)
٤٦٤	١١٦	٤ - الطعن بالنقض . حق شخصي للطاعن . التوكيل فيه . يجب ان يكون توكيلا خاصا . أو توكيلا عاما يتضمن نصا بإجازة الطعن بهذا الطريق الاستثنائي . عدم إيداع التوكيل الذي قرر بالطعن بمقتضاه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . حلة ذلك . (الطعن رقم ١١٠١ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٦٢)
٤٨٧	١٢٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٥ - أسباب الطعن بالنقض . المقدم من النيابة العامة . وجوب التوقيع عليها من رئيس نيابة على الأقل . التوقيع عليها من وكيل أول النيابة . مؤدى ذلك : عدم قبول الطعن شكلا .
٥٣٠	١٣٣	(الطن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٢) ... حالاته :
		الحكم بالإزالة لمجرد أن المتهم أقام بناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها . دون توفر شروط تطبيق هذه العقوبة . خطأ في تطبيق القانون . يوجب نقض الحكم .
٣٥٨	٩٠	(الطن رقم ١٧٨٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٢) ... ما لا يجوز الطعن فيه :
		١ - الطعن بالنقض في حكم حضوري اعتباري لم يعلن بعد . لا يجوز . حلة ذلك : أن الحكم المطعون فيه ما زال قابلا للمعارضة . المادة ٣١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥٠٦	١٢٩	(الطن رقم ٣١٥٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٩/٥/١٩٦٢) ... ٢ - الطعن بالنقض . قاصر على الأحكام الموضوعية النهائية . الطعن في القرارات والأوامر . لا يجوز إلا بنص . مثال . أوامر غوفة الاتهام . صدور أمر من المحكمة بالتصحيح . في الحدود المرسومة في المادة ٣٣٧ إجراءات . الطعن في هذا الأمر . لا يجوز .
٥٥٠	١٣٩	(الطن رقم ١٧٢٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٦٢) ... أسباب الطعن : " ما لا يقبل منها " :
		١ - الطعن بالنقض . استنادا إلى القول بأن محضر المحضر الإداري جاء خلوا من بيان حدود الأطنان التي حجز على زراعتها بما لا يطمأن معه إلى انتقال المندوب إلى مكان المحجز . جدل موضوعي . لا يقبل .
٢٨٣	٧١	(الطن رقم ١٦٥٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢/٤/١٩٦٢) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - إجراءات الاستئناف التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة . الطعن فيها أمام محكمة النقض لأول مرة . لا يجوز .
٣٥٢	٨٩	(الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
		٣ - القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا . الطعن في هذا الحكم بالنقض . وجوب قصر أسباب الطعن على ما قضى به في الشكل . توجيه الأسباب إلى الحكم الابتدائي . لا يجوز .
٣٩٢	٩٨	(الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢)
		٤ - أدلة الإثبات . سلطة محكمة الموضوع في تقديرها . الأخذ بما ترتاح إليه منها . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تجوز .
٤٠٤	١٠١	(الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
		٥ - تعديل الطلبات من المدعى المدني أمام المحكمة الاستئنافية . في مواجهة المتهم . وفي غيبة المسئول عن الحقوق المدنية . نفي المتهم على الإجراءات بالبطلان . لا يقبل . ولا شأن له بذلك .
٤٥٣	١١٤	(الطعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
		٦ - الطعن على تقرير الخبير . أمام محكمة النقض . القول بأن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليها . لا يكفي . وجوب بيان عناصر العيب في التقرير . أهمية ذلك : أن تبين المحكمة مدى أثر هذه العناصر على وجه الرأي في الدعوى .
٤٥٨	١١٥	(الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٨)
		٧ - أوجه الدفاع الموضوعية . سكوت المتهم عن التمسك بها أمام المحكمة الاستئنافية . أثره : عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض . مثال . الدفع بتزوير ورقة .
٤٦٩	١١٨	(الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٨ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . من النظام العام . تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك : ألا تكون هناك حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي ، لخروج ذلك عن وظيفة محكمة النقض .
٥٤٢	١٣٧	(الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
		٩ — قرار الإحالة الصادر من غرفة الإتهام ، خلوه من أسماء القضاة الذين أصدروه . الدفع ببطلان هذا القرار . يكون أمام محكمة الموضوع . ذلك إجراء سابق على المحاكمة . إثارته أمام محكمة النقض . لا تجوز .
٥٦٤	١٤٢	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥)
		١٠ — المصاحبة الزمنية . في جريمة القتل العمد المقترن . يستعمل بتقديرها قاضي الموضوع . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تجوز . مثال .
٥٧٠	١٤٤	(الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)
		المصلحة في الطعن :
		الحكم ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية للشك في أدلة الاتهام . مجادلة المدعى بالحقوق المدنية في أن المحكمة لم ترد الواقعة إلى وصف قانوني بعينه . لا جدوى منه .
		تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته للحكم ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله .
٢٧٥	٩٥	(الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		سلطة محكمة النقض :
٣٥٨	٩٠	١ - الحكم على المتهم بالإزالة لمجرد أنه أقام بناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها . دون توفر شروط تطبيق هذه العقوبة . خطأ في تطبيق القانون . سلطة محكمة النقض . نقض الحكم جزئيا وتصحيحه بإلغاء الإزالة . (الطن رقم ١٧٨٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٢)
٣٦٥	٩٢	٢ - صدور قانون أصلح للمتهم - قبل الفصل في الطعن المقدم منه - ينفي عن الفعل صفة الجريمة . مقتضاه : أعمال القانون الجديد ، وتبرئة المتهم . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مثال . بيان . القانونان ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ و ١٧٨ لسنة ١٩٦١ . (الطن رقم ١٧٧٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٢)
٣٨٠	٩٦	٣ - الحكم بالعزل . دون توقيت مدته . سلطة محكمة النقض في تصحيح الحكم لمصلحة الطاعن . (الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٢)
٤١٥	١٠٤	٤ - حكم محكمة الجنايات بعدم اختصاصها لأن المتهم حدث . هو حكم غير منه للتصومة . ثبوت أن المتهم لم يكن حدثا وقت ارتكاب الحادث . سيقابل حتما بحكم بعدم الاختصاص من محكمة الأحداث . وجوب اعتبار الطعن المرفوع من النيابة طلبا بتعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعوى . قبول الطلب . وتعيين محكمة الجنايات . (الطن رقم ١٦٧١ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٥ — إغفال النص في منطوق الحكم المطعون فيه على تعدد العقوبة بقدر عدد العمال . خطأ في تطبيق القانون . يستوجب نقض الحكم وتصحيحه . الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .</p>
٤٣٠	١٠٨	<p>(الطن رقم ١٧٩٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)</p>
		<p>٦ — إدانة المتهم استناداً إلى ما قرره شاهدا الإثبات في محضر جمع الاستدلالات من أنه اعترف لهما بارتكاب الجريمة . فقد هذا المحضر . النعي على الحكم بالخطأ في الاستناد لأن دليل الإدانة لا أصل له في الأوراق . تعذر تحقيق هذا الوجه لفقد الأوراق . أثر ذلك : وجوب نقض الحكم وإعادة المحاكمة . تلك مقتضيات العدالة . كي تقول محكمة الموضوع كلمتها في هذا الشأن .</p>
٤٩٢	١٢٦	<p>(الطن رقم ٨٠٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢)</p>
<p>(و)</p>		
<p>وصف التهمة . وقف التنفيذ</p>		
<p>وصف التهمة</p>		
<p>١ — إدانة المتهم بمقتضى قانون أصلح صدر أثناء المحاكمة . ليس في ذلك تغيير لوصف التهمة . لا يلزم لفت نظر الدفاع .</p>		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مثال . مواد مخدرة . المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
		استظهار حكم الإدانة "قصده الاتجار" في حق المتهم . لا يعد تعديلا للتهمة .
٣١٥	٧٩	(الطن رقم ١٧٤٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
		٢ — وصف النيابة للواقعة . ليس نهائيا بطبيعته . عدم تقيد المحكمة به . على المحكمة أن تمحص الواقعة وتردها إلى الوصف الصحيح .
		الحكم بالبراءة للشك في أدلة الاتهام . المجادلة من المدعى المدنى في أن المحكمة لم ترد الواقعة إلى وصف قانوني معين . لا جدوى منه .
٣٧٥	٩٥	(الطن رقم ١٧٨٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
		٣ — بيان كيفية ارتكاب الجريمة على الوجه الصحيح . لا يعتبر تعديلا لوصف التهمة . ما دام أنه لا مغايرة فيه للعناصر المطروحة . إجراء ذلك في الحكم . دون لفت نظر الدفاع في الجلسة . لا ثريب . مثال .
٣٨٠	٩٦	(الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
		٤ — تعديل محكمة أول درجة وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع . علم المتهم بهذا التعديل ومدافعتة عن نفسه أمام محكمة الدرجة الثانية . النفي على الحكم بالإطلاق . غير سليم .
٣٩٦	٩٩	(الطن رقم ١٧٩٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٣٥	١٣٥	<p>٥ — قيام المحكمة بتغيير وصف التهمة . إضافة مواد أخرى من القانون الوارد في قرار الاتهام تنص على عقوبة أشد . تطبيقها دون لفت نظر المتهم . إخلال بحق الدفاع . (الملن رقم ٩٧٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)</p>
<p>وقف التنفيذ</p>		
<p>راجع أيضا : عقوبة . (القاعدة رقم ٨٧ صفحة ٣٤٧)</p>		
٣٤٧	٨٧	<p>وقف تنفيذ العقوبة . مسألة موضوعية تقديرية . (الملن رقم ١٧٧١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)</p>

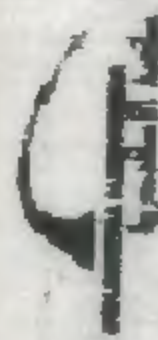
[illegible]

تم طبع هذا المدد بالحيلة المسامة لشتون المطابع الأميرية " فرع دار القضاء العالي " في يوم الثلاثاء ١٢ من شعبان سنة ١٣٨٢ (الموافق ٨ من يناير سنة ١٩٦٣)

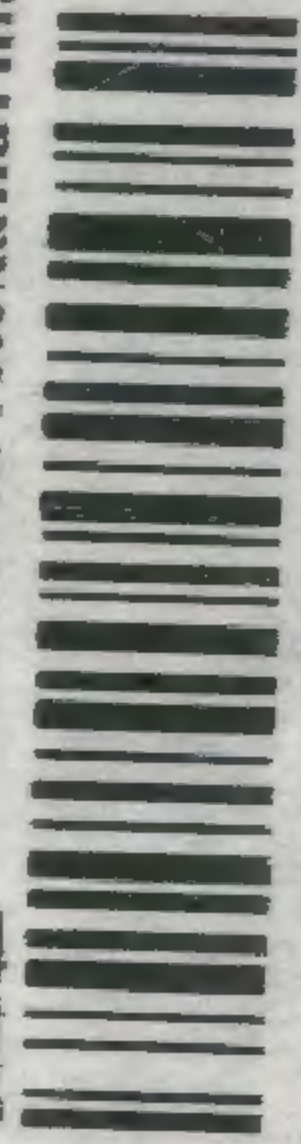
مهندس

عبد الفاتح عمر

عضو مجلس الإدارة المتدب



Bibliotheca Alexandrina



0542301